بسم الله الرحمن الرحيم

الناشـــر

الإدارة العامة للبحث العلمي - جامعة إب
ص . ب (70270) – **الجمهورية اليمنية**
فاكس (9674407552+)
البريد الإلكتروني : magltalbaheth@gmail.com

© **2010 الإدارة العامة للبحث العلمي ...**
جميع الحقوق محفوظة ، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها ، سواء كان ذلك عن طريق النسخ أو التصوير أو التسجيل أو غيره وبأية وسيلة كانت إلا بأذن خطي من الناشـــر

مجلة علمية فصلية محكمة
تصدرها جامعة إب
الجمهورية اليمنية

هيئة التحرير

أ.د / عبد العزيز الشعيبي	رئيس الجامعة	رئيس التحرير
أ.د / أحمد يحيى الجوفي	نائب رئيس الجامعة	نائب رئيس التحرير

هيئة استشارية

أ.د/ محمد سامي السيد صقر — أ.د/ عبد الشافي صديق محمد
أ.د/ مهدي صالح هجرس

د/ فوزي علي صويلح	مدير عام البحث العلمي	مدير التحرير
عيسى محمد الشعري	مدير إدارة الشبكات والانترنت	سكرتير التحرير
منصور السليمي	مدير إدارة البحث العلمي	متابعة
بندر عبده العثماني		صف وإخراج

الاشتراك السنوي (يشمل أجور البريد)

- **داخل اليمن**
  - **للأفراد** : 800 **ريال** .
  - **للمؤسسات** : 1200 **ريال**
- **خارج اليمن** :
  - **للأفراد** : 10 **دولارات** .
  - **للمؤسسات** : 20 **دولاراً** .

ISSN 2079-5068

الافتتاحية

بقلم :
أ.د/ عبد العزيز محمد الشعيبي
رئيس جامعة إب - رئيس التحرير

لا يزال البحث العلمي هو شغلنا الشاغل إذا ما قورنت الخطط والإستراتيجيات داخل العمل المؤسسي في الجامعات اليمنية بعضها البعض إذ يظل الأمر باهتاً في تحقيق الإنجازات دون تطور آليات الاشتغال بالبحث العلمي وتشجيع الباحثين ، وبالتالي فإنه يأخذ في وعينا وأجندتنا مساحة من الرؤية والتفكير لا تقل أهمية عن مجمل الهموم والتطلعات في الجامعة.

نعتقد أننا في هذا العدد قد أنجزنا ما كنا نشير إليه في سنوات خلت كآمال نتطلع إليها بالمستقبل لطباعة أول عدد من مجلة الباحث الجامعي بإمكانيات الجامعة إذ استطعنا التغلب على مشكلة الطباعة إذ تم شراء آلة طباعة حديثة تعمل بكفاءة عالية في الطباعة والتغليف والتجليد، لإنجاز متطلبات الجامعة من الإصدارات والمطبوعات التي طالما أرهقت كاهلها، وبهذا المشروع الذي طالما حلمنا به في طباعة إصدارات الجامعة نكون قد اختصرنا مسافات وعرة من المتابعة والمناقصات في المطابع التجارية ، فضلاً عن الأعباء المالية التي تتحملها الجامعة وترهق ميزانيتها من أجور الطباعة والنقل وغيرها من الالتزامات التي صرنا في غنى عنها ويكتسب هذا العدد(24) مارس 2010م خصوصية أخرى إذ يأتي صدوره وقد حصلت مجلة الباحث الجامعي على الرقم الدولي ISSN لتأخذ مكانها بين المجلات العلمية المحكمة، على نحو يجعلها في تفاعل متزايد مع الباحثين وإذا كانت مجلة الباحث الجامعي قد عنيت بالبحوث العلمية ذات الجودة والرصانة، فإن اهتمامنا ليس له حدود في هذا القطاع، ذلك أن العمل جادٍ لانعقاد المؤتمر الدولي للبيئة في شهر أغسطس (آب) من العام الجاري ويكتسب حضوراً دولياً على كل المستويات سواء فيما يتعلق بحضور الباحثين ومناقشة البحوث المتخصصة بالبيئة وأخطارها أومايخص الظاهرة البيئية كقضية دولية، تحظى باهتمام دولي ، لمعالجة الكثير من الجوانب البيئية ومنها التلوث والاحتباس الحراري وغيرها.

صفوة القول : أننا سنبذل في جامعة إب كل مايمكن فعله لتطوير هذه المؤسسة وبدفع العملية التعليمية ويسهم في تشجيع الباحثين على مساحة واسعة من الرؤية والتفكير والتحفيز.

المحـتويات

1	المعنى في التراكيب العدولية بين نظرية النحو العربي واللسانيات الحديثة	د/ أحمد عبدالله محمد النشمي	1–22
2	إعراب الفعل المضارع دراسة نقدية ورؤية جديدة	د/عبد الله أحمد أحمد الشراعي	23-58
3	تأثير النمو السكاني على التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية	ا.د/ أحمد محمد شجاع الدين	59-84
4	السياحة العلاجية الطبيعية في الجمهورية اليمنية (الواقع ، الأهمية وآفاق التطور)	د/ حسان علي الطاهش	85-136
5	استخدام نظام محاسبة تكاليف الأنشطة (ABCS) في تحديد تكلفة الخدمات الطبية (دراسة حالة).	د/ نبيل سعيد عبده المعمري	137-168
6	فاعلية برنامج التربية العملية من وجهة نظر المشرفين والطلبة المتدربين في كلية التربية بالنادرة	د. محمد فائز محمد عادل	169-208
7	دراسة تحليلية لواقع السياسات المالية وأثرها على المستوى العام للأسعار في اليمن خلال الفترة-2008 (2000م)	د/ جميل عبد الخالق العريقي د/ عبداللطيف المقدم	209-248
8	تأثير عمليات العزيق على مراحل النمو والصفات المحصولية من الذرة الشامية المستخدمة كسيلاج	د/عبده محمد سيف الحدي	249-262
9	الشركات العائلية الأهمية والتحديات	د/ أحمد حمود منصور	263-278
10	العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستديمة ومعوقات تحقيقها في اليمن	د/ أحمد علي الحاج محمد	279-318
11	تأصيل عناصر التراث العمراني وقيمه الحضارية في العمارة العربية الحديثة نموذج التجربة اليمنية - حالة دراسية	د.م / هاشم على عبد الرحمن إسحاق	319-354

قواعد واجراءات النشر

ترحب **مجلة الباحث الجامعي** بنشر البحوث المتميزة ، الجديدة والمبتكرة في أي حقل من حقول المعرفة ذات الصلة بالعلوم الإنسانية والتطبيقية وتقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية ، على أن يلتزم الباحثون بالشروط والقواعد الآتية :

أولاً : يقدم البحث إلى المجلة مطبوعاً على جهاز الحاسوب ، حجم الخط (13) ببرنامج Microsoft word 2007 وبحجم 17 × 24 سم ، ولا يزيد عن ثلاثين صفحة بواقع (7500) كلمة ، على أن ترسل ثلاث نسخ ورقية من البحث ونسخة على قرص CD .

ثانياً : يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية مع ترجمة عنوان البحث على ألا تزيد كلمات الملخص عن 150 كلمة وتكتب بعده الكلمات الدالة للبحث (key words) وكذلك إرفاق السيرة الذاتية للباحث وعنوانه ورتبته العلمية والوظائف التي يتقلدها إن وجدت .

ثالثاً : يعد البحث المقدم إلى المجلة مقبولاً للنشر إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

1) اعتماد الأصول العلمية والقواعد المنهجية في إعداد البحث العلمي من حيث تحديد مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وأدواته والمنهج العلمي المتبع في معالجة المشكلة ، ولا يمكن قبول البحث بدون هذه الأصول .

2) إتباع الطرق العلمية الصحيحة في توثيق المصادر والمراجع والهوامش والجداول والأشكال على النحو الآتي :

أ. يشار إلى المصادر في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين صغيرين إلى الأعلى هكذا : [1]، [2] وتبرز بالتفصيل في قائمة الهوامش بآخر البحث .

ب. إعداد قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً بحسب اسم الشهرة سواء كان الكتاب أم اسم صاحبه .

ج. تدرج الجداول والأشكال على التوالي حسب ورودها في المتن ، تزود بعناوين على أن يشار إلى كل منها بالتسلسل نفسه في متن البحث وتوضع بأوراق منفصلة آخر البحث .

رابعاً : تحال البحوث المقدمة إلى المجلة إلى أساتذة مختصين من ذوي الدرجات العليا (أستاذ ، أستاذ مشارك) للتحكيم العلمي على نحو سري .

خامساً : البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها ، تعاد إلى أصحابها للأخذ بالملاحظات ، ثم تعاد مرة أخرى إلى المحكمين للنظر في مدى التزام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة وإقراره للنشر .

سادساً : البحوث تعبر عن أراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة .

سابعاً : يدفع الباحث أجور تحكيم البحث المقدم إلى المجلة بواقع (6000) ستة آلاف ريال للباحثين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات والمؤسسات البحثية اليمنية ، ومبلغ (4000) أربعة آلاف ريال للباحثين وأعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة إب كما يدفع الباحث من خارج الجمهورية اليمنية مبلغ 50 دولاراً أمريكياً أو مبلغ (10000)عشرة آلاف ريال يمني ، وهذه الرسوم لمواجهة أجور التحكيم والمراسلات .

ثامناً : المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ، وكذلك الرسوم المدفوعة .

تاسعاً : تحتفظ هيئة تحرير المجلة بحقها في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب وتعد قراراتها نهائية ، كما تنتقل جميع حقوق الملكية المتعلقة بالبحث إلى الإدارة العامة للبحث العلمي في جامعة إب .

تاسعاً : ترسل البحوث على العنوان الآتي : الجمهورية اليمنية - جامعة إب – ص.ب (70270) – مجلة الباحث الجامعي أو على البريد الإلكتروني للمجلة magltalbaheth@gmail.com

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

المعنى في التراكيب العدولية
بين نظرية النحو العربي واللسانيات الحديثة

د/ أحمد عبدالله محمد النشمي

أستاذ اللسانيات المساعد، كلية الآداب، جامعة ذمار

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تناول المعنى في التراكيب العدولية بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، وفكرة هذا الموضوع انطلقت من خلال طرح ثلاثة أسئلة هي:

1) ما التراكيب الإلزامية في النحو العربي واللسانيات الحديثة؟ ومن يحكم بإلزاميتها؟ وهل هي فعلاً إلزامية؟
2) ما التراكيب المتاحة في النحو العربي و اللسانيات الحديثة؟ وهل هي متاحة بالفعل إذا أخذنا بالاعتبار المعنى والمتحدث والمخاطب وبقية الظروف الداخلية والخارجية؟
3) هل ما دون التراكيب الإلزامية والمتاحة تعد فضلات؟ وإذا كانت فضلات فلماذا لا نحذفها؟

حاول الباحث في هذا البحث أن يجيب عن الأسئلة المطروحة بحيادية وموضوعية، وأن يتحرى الدقة قدر المستطاع، وقد استعان الباحث بأكثر من منهج من مناهج البحث اللغوي واللسانيات الحديثة بغية الوصول إلى الحقيقة، وكان مجبراً بأن يستعمل تلك المناهج بحكم طبيعة الموضوع، وقد توصل الباحث في هذا الموضوع إلى عدد من النتائج، أهمها:

1) التركيب الإلزامي في الجملة العربية مبني على قاعدة أساسية مركبة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام.
2) التركيب المتاح هو مساحة تعبيرية عن المعنى، ولا يعني هذا خروجه على القاعدة النحوية.
3) يتحكم المعنى في التعبيرين الإلزامي والمتاح كما يتحكم في الفضلة.
4) لا تعني الفضلة في الجملة العربية أنه يجوز الاستغناء عنها متى ما شئنا بل قد يتمحور المعنى حولها بل يكون مرتكزاً عليها.

5) إن اللسانيات الحديثة على اختلاف مناهجها من بنيوية ووصفية وتحويلية، وغيرها سيطرت عليها أفكار ونظريات هي خاصة بها، قد لا تتواءم مع طبيعة اللغة العربية ومنطقها. ولكن لا يمنع الاستفادة منها إن أمكن.

المقدمة:

إن ما يميز اللغة العربية على غيرها من اللغات هي أنها لغة حية، تأخذ وتعطي مع اللغات بحسب حاجاتها، وبما يتناسب مع طبيعتها، ومن هنا فهي لغة مرنة ولكن مرونتها بحسب الإطار العام لها، بمعنى آخر إذا أخذت أخذت بمعايير، وإذا أعطت فبحسب احتياج اللغات الأخرى لهذا العطاء، وبحسب معايير تلك اللغات الآخذة...، وهذا البحث الذي يحمل عنواناً:

(المعنى في التراكيب العدولية بين نظرية النحو العربي واللسانيات الحديثة)

يسلط الضوء على مسألة التركيبين الإلزامي والمتاح في الجملة العربية واللسانيات الحديثة وفق علم الدلالة، وبناء على الفكرة السابقة يطرق الباحث العديد من الأسئلة منها:

1) ما التراكيب الإلزامية في النحو العربي واللسانيات الحديثة؟ ومن يحكم بإلزاميتها؟ وهل هي فعلاً إلزامية؟
2) ما التراكيب المتاحة في النحو العربي و اللسانيات الحديثة؟ وهل هي متاحة بالفعل إذا أخذت بالاعتبار المعنى والمتحدث والمخاطب وبقية الظروف الداخلية والخارجية؟
3) هل ما دون التراكيب الإلزامية والمتاحة تعد فضلات؟، وإذا كانت فضلات فلماذا لا نحذفها؟

وبما أن الموضوع كبير فإن الباحث سوف يقتصر على ذكر أمثلة فقط، ويحاول معالجتها وفق الإجابة على الأسئلة المطروحة..

والحقيقة أن القدامى درسوا الجملة، والمحدثون كذلك درسوها متأثرين أو غير متأثرين بالأفكار اللسانية الحديثة على اختلاف منطلقاتها من (بنيوية ووصفية وتحويلية ووظيفية)، والهدف الإفادة من هذه الأفكار في وصف الجملة العربية ودراستها، ومحاولة الاستفادة من هذه النظريات الحديثة بقدر المستطاع، وبما تستدعيه الحاجة ويتناسب مع طبيعة اللغة، فاللغة العربية موضوع مفتوح منذ نشأتها وحتى العصر الحديث، فالكل يدلو بدلوه، وتبقى اللغة هي اللغة ذلك الموضوع المفتوح.

المبحث الأول: التراكيب الإلزامية في النحو العربي واللسانيات الحديثة:-

أولى النحويون الأوائل والمحدثون الجملة العربية اهتماماً خاصاً فدرسوها من جميع جوانبها بنية

ودلالة، تقديماً وتأخيراً، ذكراً وحذفاً، تعريفاً وتنكيراً، إيجازاً وإطناباً، ... إلى غيرها من المباحث.

فالجملة العربية عند النحويين تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، فالمسند إليه هو المتحدث عنه[1]، ولا يكون إلا اسما، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلاً أو اسماً، وهذان الركنان هما عمدة الكلام. والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فإن العمدة تحذف جوازاً ووجوباً، وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً، وحذف عامل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازاً ووجوباً، وهذه كلها عمد. فالتركيب الإلزامي في الجملة العربية يأتي بصورتين:

فعل مع اسم أو اسم مع اسم؛ بمعنى آخر فعل وفاعل أو نائب فاعل أو مبتدأ وخبر؛ فنقول:

- جاء محمد. محمد جاء.

وما عدا هذين التركيبين الإلزاميين تأتي التعابير المتاحة حسب ما يقتضيه المعنى والمقام.

وإذا عدنا إلى المثالين السابقين:

- جاء محمد. محمد جاء.

نجد المعنى في المثال الأول يتحدث عن المجيء وهو حدث مقترن بزمن ماض، بينما المثال الثاني يتحدث عن محمد وهو ذات.

وهذان التركيبان الأول يدل على التحول والتجدد لأن صدر الجملة فعل، بينما في التركيب الثاني يتحدث عن الاسم وهو ذات يدل على الثبات لأن صدر الجملة اسم.

إن التركيب الإلزامي في الجملة العربية مبني على الثوابت المنطلقة من القواعد اللغوية الثابتة، فالأصل في الجملة الفعلية أن تبدأ بفعل ثم يأتي الفاعل، وهذا هو التعبير الإلزامي، ولا يأتي العكس إلا في التعبير المتاح، ولكن المطلوب منا أن نسأل: لماذا جاء العكس؟

كذلك في الجملة الاسمية الأصل فيها أن يأتي المبتدأ (الاسم) متقدماً والخبر متأخراً. وهذا هو التعبير الإلزامي، فإذا تقدم الخبر – وهو تعبير متاح- من حقنا أن نسأل عن سبب تقديمه، لكن القضية مبنية على التحكُّم في المعنى في التعبيرين الإلزامي والمتاح، ومن هنا يبقى التأليف الطبيعي في الجملة العربية:

- اجتهد محمد. محمد مجتهد.

هذا هو التعبير الإلزامي في صورتي الجملة، وإذا حدث العكس كأن نقول:

- محمد اجتهد. مجتهد محمد.

يتحول التعبير من تعبير إلزامي إلى تعبير متاح، ولكن المعنى هو الذي حول التعبيرين إلى هاتين الصورتين.

(وتمثل علاقة الإسناد ونظرية العامل محورين مهمين في معرفة بنية الجملة العربية؛ لأن أولهما مكون والآخر ضابط للمكونات)[2].

ولا بد من وجود طرفي الجملة لفظاً أو تقديراً، لأنهما من اللوازم التي لا يستغنى عنهما، ولأن المعنى قائم عليهما. واللغات متشابهة على مستوى المكون الأساسي ومختلفة ومتنوعة في البنية السطحية[3]، كما نبه على ذلك التحويليون، فالمكون الأساسي أهم مكون، فهو تنظيمي لأنه يمنح معاني نحوية منسقة، وتوليدي لأنه ينتج عدداً غير محدود من الجمل النحوية، وقد ا ستفاد الوظيفيون من التحويليين، إذ تشتق الجملة - عندهم - بواسطة ثلاث بنيات هي الحملية والوظيفية والمكونية.

ومن هنا فالجملة العربية جملة مطلقة ما لم تقيد بقرينة، فنقول مثلاً:

(1) الجو بارد. (2) علي ضاحك. (3) محمد عالم. (4) دخل حميد الفندق.

هذه جمل كلها مطلقة، وقد تأتي قيود تحولها إلى جمل مقيدة، فنقول مثلاً:

- كان الجو بارداً. رأيت علياً ضاحكاً. حسبت محمداً عالماً. دخل حميد الفندق صباحاً.

وفائدة القيود أنها تجعل المعنى أكثر تخصيصاً؛ فالجملة الأولى قيدت بالزمن الماضي المفهوم من (كان)، والجملة الثانية قيدت بالرؤية – رؤية علي وهو ضاحك- أي زمن الرؤية، والجملة الثالثة قيدت بالزعم الناتج من استخدام الفعل (حسب)، والجملة الرابعة قيدت بالزمن صباحاً.

وتتنوع المقيدات في اللغة العربية وتتشكل في صور مختلفة، وتحمل معان مختلفة كذلك، كما أن الجملة العربية بناءً على كونها بسيطة أو مركبة يتضح العدول فيها من المعنى البسيط إلى المعنى المركب؛ فمثلاً نقول:

- محمد صادق. ونقول: - علي أبوه كريم.

فالجملة الأولى بسيطة - وأقصد بالبساطة هنا السهولة وليس الوسع- بينما الجملة الثانية مركبة.

وإذا انتقلنا إلى النصف الآخر من الفكرة الرئيسة لهذا المبحث وهي:

هل هناك تراكيب إلزامية في المناهج اللسانية الحديثة؟

والحقيقة أن المناهج اللسانية الحديثة اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية بحسب رؤية كل منهج.

فالمنهج البنيوي الوصفي: [4] يهتم بالمادة اللغوية فقط جاعلاً من الدرس اللساني مجموعة من الخطوات التحليلية لوصف التراكيب اللغوية، ولم يحفل بطرائق التوليد اللغوي، كما أنه يبدي اهتماماً ضعيفاً بوظائف المكونات داخل الجملة أي أنهم لم يعتمدوا على المعنى وركزوا على البنية السطحية للغة ودراسة العناصر المحسوسة الموجودة في تراكيب النص، ولا علاقة لهم بأي عنصر خارج النص أو أي عوامل أخرى. فميدان الباحث اللغوي دراسة التصرف الكلامي لا غير.

أما المنهج التحويلي التوليدي[5]: فيصف الظاهرة اللغوية دلالياً، وذلك من خلال رد البنية السطحية إلى بنية عميقة دون أي اعتبار للبعد الخارجي المتمثل في موقف المتكلم والمخاطب أو الظروف الكلامية الأخرى.

فأصحاب هذا المنهج لم يوجهوا الاهتمام الكافي إلى أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، كما أنهم جعلوا النحو عملية آلية تتولد التراكيب بواسطة قواعد تحويلية ولم يفسروا أو يبرروا حدوث هذه التحولات أو الحركة التداولية، فمثلاً نقول:

1. دَخَلَ محمدٌ القاعةَ. دخلَ القاعةَ محمدٌ. محمدٌ دخلَ القاعةَ. القاعةَ دخلَها محمدٌ. القاعةَ محمدٌ دخلَها.

التحويليون ينظرون إلى التراكيب في الجمل الأربع ابتداءً من الثانية حتى الخامسة على أنها متفرعة من الجملة الأولى، وأن المتكلم أنتجها وولدها من البنية العميقة في الجملة الأولى إلى بنية سطحية فهي عندهم تراكيب مفردة.

إن علماءنا القدامى والمحدثين في تراكيبهم العدولية انطلقوا من المقام، وقصد المتكلم، وحال المخاطب، والبيئة زماناً ومكاناً،...، ولم يغفلوا القضايا الخاصة بدلالات التراكيب من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وذكر وحذف، وإيجاز وإطناب و... إلى غيرها.

إن إدراك أبعاد اللغة الداخلية والخارجية مطلب ضروري لمعرفة إعجاز القرآن الكريم والوقوف على أسراره، وهذا هو الفارق الرئيس بين التراكيب العدولية في النحو العربي واللسانيات الحديثة.

أما المنهج الوظيفي[6]: فهو منهج يقف على وظائف المكونات في الجملة مستفيداً من البعد التداولي في اللغة، فهو منهج يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية والعناصر الأخرى كالمقام من جانب آخر.

ومثال ذلك إذا عدنا إلى الجمل السابقة:

- دخلَ محمدٌ القاعةَ. دخلَ القاعةَ محمدٌ. محمدٌ دخلَ القاعةَ. القاعةَ دخلَها محمدٌ. القاعةَ محمدٌ خلَها. محمدٌ القاعةَ دخلَها.

فهذه التراكيب مختلفة عند الوظيفيين، وهي تؤدي دلالات مختلفة، فكلها تراكيب متاحة لكنها ليست مترادفة، وإنما هي مرتبطة بالظروف الخارجية.

فالجملة الأولى هي الأساس في التركيب الطبيعي، الفعل أولاً، ثم الفاعل ثانياً، ثم المفعول به ثالثاً، والجملة الثانية يتوسط فيها المفعول بين الفعل والفاعل، وأن هذا الموقع الذي يحتله المفعول به يمثل وظيفة المحور؛ وهي وظيفة تداولية القصد منها العناية والاهتمام بالمفعول به، أو بمعنى آخر تحكّم المعنى.

ويعد المنظور الوظيفي للجملة من أبرز توجهات هذه المدرسة، وتتكون الجملة من قسمين هما: المسند والمسند إليه، ويتقدم المسند –غالباً- على المسند إليه، وهذا هو الأصل – وهو التعبير الإلزامي- ويتغير هذا النسق بقصد العناية والاهتمام، أو بهدف التركيز على عنصر معين بالتقديم و التأخير في عناصر الجملة.

إن مفهوم المسند والمسند إليه عند الوظيفيين يختلف عن مفهومهما في النحو العربي.

فالمسند: ما كان معلوماً لدى السامع في مقام تواصلي.

والمسند إليه: ما يضيفه المتكلم من معلومات جديدة تسهم في تنامي الخبر.

فإذا قلنا:

(1) سافر الرئيس إلى القاهرة أمس. سافر (مسند) الرئيس (مسند إليه) إلى القاهرة أمس.

(2) الرئيس سافر إلى القاهرة أمس.الرئيس (مسند إليه) سافر (مسند) إلى القاهرة أمس.

فالمثال الأول جواب لسؤال: من سافر إلى القاهرة أمس؟

والمثال الثاني جواب لسؤال: أي رئيس سافر إلى القاهرة أمس؟

وتشتمل بنية النحو – كما يقترحها النحو الوظيفي- على مستويات تمثيلية ثلاث:

(1) مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية: وهي المنفذ، المتقبل، المستقبل – المستفيد، الأداة، المكان، الزمان.

(2) مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية: وهما وظيفتان: الفاعل، والمفعول به.

(3) مستوى لتمثيل الوظائف التحويلية: كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور.

وخلاصة القول في هذا المبحث:

إن التعابير الإلزامية ليست قوانين يفرضها المتكلم أو المتحدث على المخاطب أو السامع، وليست هذه التعابير هي العصا التي تسلط على المتلقي، ولكن هناك معايير أخرى يجب أن تؤخذ بالاعتبار، منها:- المعنى المطلوب إيصاله للمتلقي، وظروف المتلقي نفسه، والبيئة زماناً ومكاناً، والوسيلة المناسبة لإيصال تلك الرسالة الحاملة للمعنى، ومناسبة اللفظ للمعنى المطلوب، ... وغيرها من المعايير التي تتحكّم في إيصال المعنى بالصورة المطلوبة.

المبحث الثاني: التراكيب المتاحة في النحو العربي واللسانيات لحديثة:-

إن ما يميز اللغة العربية على غيرها من اللغات هي أنها لغة مرنة، فيها مساحة واسعة للتعبير، بدليل أن من التعبيرات ما قد تخرج على طريقة التأليف، لكن النحويين- كما ذكرت- يؤولون هذا الخروج، ويتمثل هذا الخروج – على سبيل المثال- في النداء و التعجب، فنحن نقول: يا رجلُ، والنحوي يؤول ذلك: أدعو رجلاً. ونقول: ما أَعْذَبَ الهَوَاءُ، !! والنحوي يؤول ذلك بـ: (شيءٌ جعل الهواء عذباً!!).

من أمثلة الدلالات في التراكيب المتاحة الدلالات الاحتمالية في الجملة العربية؛ فالجملة العربية تأتي الدلالة فيها قطعية، وقطعية يستوعبها المعنى، بل يفرض قطعيتها - وهذا ليس موضوعنا هنا – وتأتي الجملة بدلالات احتمالية[7] ومن ذلك قولنا:

(اشتريتُ قدحَ ماءٍ)، فالجملة التعبير فيها احتمالي لأنها تحتمل أنك اشتريت ماء مقدار قدح، وتحتمل أنك اشتريت القدح: أي الإناء، بينما لو قلنا:

(اشتريت قدحاً ماءً) فدلالتها تحتمل فقط: اشتريت ماءً مقدار قدح.

ونقول: (الذي يدخل الدار له جائزة)، فهذه الجملة تحمل دلالات احتمالية لأنها تحتمل أنك تعني بـ (الذي يدخل الدار) شخصاً معروفاً، وأن الجائزة ليست مترتبة على دخول الدار بل هو مستحقها قبل ذلك؛ كما تحتمل أن يكون الاسم الموصول مشبهاً بالشرط، فالجائزة مترتبة على دخول الدار، فكل من يدخلها يستحق الجائزة. بينما لو قلنا: (الذي يدخل الدار فله جائزة) فالجملة شرطية والجائزة مترتبة على دخول الدار.

ومن ذلك قولنا: (اعبد ربك خوفاً وطمعاً) فالمنصوب في هذه الجملة يحتمل الحالية والمفعول لأجله والمفعول المطلق، بينما لو قلنا: (اعبد ربك خائفاً وطامعاً) فالمنصوب يحمل الحالية فقط.

وكذلك قولنا: (أنا ضاربُ زيدٍ) يحتمل من الأزمنة الماضي والحال والاستقبال، بينما (أنا ضاربٌ زيداً) فالجملة دلالتها فقط على الحال أو الاستقبال.

ومن ذلك قولنا: (لا رجلٌ في الدار) يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة. بينما قولنا: (لا رجلَ في الدار) فهي لنفي الجنس فقط.

ومن ذلك قولنا: (كرم زيدٌ ضيفاً) فهذه الجملة تحتمل أن يكون المقصود الثناء على ضيف زيد بالكرم، كما تحتمل أن يكون زيد كريماً حال كونه ضيفاً، أي: زيد هو الموصوف. بينما لو قلنا: (كرم ضيفُ زيدٍ) فالجملة فيها ثناء على ضيف زيد فقط. ومثل هذه الجملة قولنا: (طاب زيدٌ أباً) تحتمل (أباً) زيد نفسه وتحتمل أبُ زيد.

ومما جاء في القرآن الكريم من تعابير متاحة الاشتراك في دلالة الصيغة[8]، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الزخرف: 26]، فكلمة (براء) تحتمل المصدرية على المبالغة فيكون من الإخبار بالمصدر عن الذات، وتحتمل أنها صفة مشبهة على وزن "فَعَال". وقول الله عز وجل: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴿٦﴾ ﴾[القلم: 6] أهو بأيكم الفتنة أي: الجنون، أم أيكم المفتون أي: المجنون والباء زائدة[9].

ومن التعابير المتاحة ذكر ألفاظ تفضي إلى الاحتمال في المعنى، ومنه قول الله عز وجل:

﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ [البقرة: 273]. أي: لا يسألونهم إلحافاً ولا غير إلحاف[10].

ومن التعابير المتاحة الحذف الذي يؤدي إلى احتمال دلالي وإعرابي ومنه قول الله عز وجل:

﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: 82]. (يحتمل أن يكون المعنى: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وليبكوا بكاءً كثيراً؛ فيكون قوله (قليلاً) و (كثيراً) من المفعول المطلق، ويحتمل أن المعنى فليضحكوا زمناً قليلاً، وليبكوا زمناً كثيراً، فيكون قوله (قليلاً) و (كثيراً) من الظروف)[11].

ومن التعابير المتاحة أن تأتي جملة تحتمل في تأليفها أكثر من معنى ومن ذلك قول الله عز وجل:

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾[الرعد: 2] فهذا يحتمل معنيين[12]: الأول أنه خلقها مرفوعة بلا عمد، وإنكم لترونها كذلك أي: مرفوعة بلا عمد، والآخر: أنه خلقها بعمد غير مرئية، أي: لا ترون تلك العمد. وقد أثبت العلم أن المقصود بذلك العمد هو التجاذب بين قوى هذه الكواكب والنجوم والمجرات.

ومن التعابير المتاحة عبارات تحتمل أكثر من معنى غير أنه قد تبقى الدلالة بالتعليق أو الوقف على موطن ما من العبارة، ومنه قول الله عز وجل: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ

غِشَٰوَةٌ ﴾[البقرة: 7]، فيحتمل أن يكون الختم على القلوب والسمع، وتكون الغشاوة على الأبصار، ويحتمل أن يكون الختم على القلوب، وتكون الأبصار والسمع منتظمة بحكم واحد[13]. فإن وقفت على القلوب تعين المعنى الثاني، وإن وقفت على السمع تعين المعنى الأول وذلك لتعلقه بالختم، وتكون الغشاوة على الأبصار، وهذا المعنى هو الراجح، لأن الغشاوة تكون على الأبصار والختم إنما يكون على القلب والسمع بدليل قول الله عز وجل: ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴾ [الجاثية: 23].

كما أن الاحتمالية في المعنى تأتي من خلال الاختلاف في إرادة الحقيقة أو المجاز، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾[القلم: 42]، فقد ذهب بعضهم إلى أن هذا التعبير حقيقي وأن الله يكشف عن ساقه يوم القيام، وذهب بعضهم إلى أن هذا التعبير مجاز عن الشدة وأصله أن الرجل (إذا وقع في أمر عظيم) يحتاج إلى معاناة ويجد فيه ويشمر عن ساقه، فاستعيرت الساق في موضع الشدة[14].

كما أن الجملة العربية تحتمل الدلالة الظاهرة والباطنة[15]؛ فالدلالة الأولى الظاهرة هي معروفة لدى الجميع كقولنا (حَضَرَ مُحَمَّدٌ وَغَابَ عَلِيٌّ)، بينما الدلالة الباطنة تتمثل في الكنايات والملاحن والاستعارات والإشارات والتمثيل والتعريض وتأويل الرؤيا والمجاز، وهذا ما تحدث عنه من قبل عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ) وأسماه بالمعنى[16]، ومعنى المعنى.

وهذا ما يندرج تحت الدلالات الاحتمالية الإيحائية، ومن ذلك على سبيل المثال: أن تقول (في بيتك فأر) كناية عن الفاسق لأن الرسول صلى الله عليه وسلم وصف الفأرة بالفويسقة. أو تقول: (يلغ في إنائك كلب) تعريضاً بأمر لا يحسن ذكره.

الإعراب[17]:

اللغة العربية لغة معربة اكتسبت الإبانة والإفصاح من الإعراب، فعندما نقول: (ما أحسن خالد) بدون أي علامة إعراب، فإن هذه الجملة تحتمل دلالات متعددة متاحة لا يتضح المعنى فيها إلا بالإعراب، فالإعراب يعطي الجملة الدلالات المتاحة.

فإن قلت: (ما أحسنَ خالدٌ) كنت نافياً.

وإن قلت: (ما أحسنَ خالداً!!) كنت متعجباً.

وإن قلت: (ما أحسنُ خالدٍ؟) كنت مستفهماً.

إن الإعراب يعطي اللغة العربية السعة والحرية في التعبير لا تمتلكها اللغات المبنية، فلو أخذنا هذه الجملة: (أطعم محمد خالداً خبزاً)[18] نستطيع أن نجعلها بصور متعددة كلها واضحة المعنى، وكل جملة لها دلالة خاصة بحسب التقديم والتأخير. وكلها تعابير متاحة يتحكم فيها المعنى.

1. أطعم محمدُ خالداً خبزاً.
2. محمدٌ أطعم خالداً خبزاً.
3. خالداً أطعم محمد خبزاً.
4. خبزاً أطعم محمدٌ خالداً.
5. خالداً خبزاً أطعم محمدٌ.
6. خبزاً خالداً أطعم محمدٌ.
7. خالداً خبزاً محمدٌ أطعم.
8. خبزاً خالداً محمدٌ أطعم.
9. أطعم خالداً محمدٌ خبزاً.
10. أطعم خالداً خبزاً محمدٌ.
11. أطعم خبزاً محمدٌ خالداً.
12. أطعم خبزاً محمدٌ خالداً.
13. أطعم محمدٌ خبزاً خالداً.
14. محمدٌ أطعم خبزاً خالداً.
15. محمدٌ خبزاً أطعم خالداً.
16. محمدٌ خالداً أطعم خبزاً.

هذه ستة عشر جملة، كل جملة تحمل معنىً لا يوجد في الجملة الأخرى.

إن النحو العربي مدرسة بكل ما تعنيه المدرسة من معنى، فاللغة بمادتها المتوالدة[19] وبتجلياتها في الاستعمال، تظل موضوعاً مفتوحاً للوصف والتفسير، وتظل أعمال النحويين في وصفها وتفسيرها مفتوحة للاستنباط والتأصيل، وتظل اجتهادات المحدثين – أيضاً- لها دورها في توجيه البحث اللغوي العربي الحديث، لكنها لا تشكل بديلاً للنحو العربي.

إن اللسانيات الحديثة من بنيوية وتحويلية ووصفية ووظيفية سيطرت عليها أفكار خاصة بها، قد لا تتواءم مع طبيعة اللغة العربية ومنطقها، فلكل لغة خصائصها.

فالبنيويون ينظرون إلى الجملة بأنها صيغة لسانية مستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها[20]، وعلى الرغم أنهم أعطوا الشكل أهمية أقاموا عليه حد الجملة، إلا أنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم الإسناد، فهم يتمسكون بالدلالة، وإن أسقطوها ظاهراً، ويختلف البنيويون عن اللغويين السابقين في افتراضهم أنه إذا استخدم المتكلمون الأصوليون بنية معية بشكل مطرد تصبح هذه البنية هي البنية الصحيحة.

بينما التحويليون يعدون الجمل على نحو خاص بين تمثيل صوتي يمثل المنطوق، وبين ضرب معين من البنى المجردة يسمى البنى العميقة، فهم يفرقون بين الكفاية والأداء، ويقصد بالكفاية قدرة ابن اللغة على فهم تراكيب لغته وقواعدها، وقدرته على أن يركب ويفهم عدداً غير محدود من

الجمل، وأن يدرك مع العلم صوابية التراكيب أو عدم صوابيتها، بينما الأداء هو الإنجاز الفعلي لفظاً وكتابةً، فهم ينطلقون من قناعة بأن لكل لغة قواعد وقوانين تحكمها تسمى قواعد التوليد والتحويل لاستخراج جميع الجمل النحوية لتلك اللغة دون الجمل غير النحوية، ولتحويل الجمل من شكل إلى شكل آخر. فعندهم ما يسمى بالجمل النواة وتعني: الجمل الأصولية وهي البنية العميقة، ثم تأتي الجمل الأخرى وتشكل البنية السطحية، ولهذا أصبح المعنى عند التحويليين التوليديين يمثل ضرورة حتمية.

وعلى هذا فالجملة العميقة - في أنظارهم- عملية إنجاز وإنشاء من ناحية، ونتيجة لما يحدث من تفاعل بين البنيتين السطحية والعميقة، بعيداً عما يكتنف الجملة من أبعاد خاصة كانت محط أنظار الوظيفيين الذين أولوا جل عنايتهم لوظائف المكونات في النحو الوظيفي عن طريق ثلاث بنيات هي: الحملية والوظيفية والمكونية.

والحقيقة أن هذه الأفكار للجملة متأثرة بالأفكار الحديثة التي تبنوها، بينما الوصفيون قاموا بدراسة اللغة ووصفها مستبعدين التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية، فالنحو هنا شكلي صوري، يستبعد الأفكار الفلسفية والمنطقية ومبدأ العلة والعامل والتقدير.

فهو تحليل شكلي من ناحية، وسياقي من ناحية أخرى؛ يصف الجملة وصفاً موضوعياً، ويطرح المعنى والعوامل النفسية والاجتماعية جانباً.

مع العلم أن حديث سيبويه ت(180هـ) عن المسند والمسند إليه يدل على أن هذين الركنين يمثلان نموذجاً تركيبياً نقيس عليه جملاً لا حصر لها - وهذا هو التركيب المتاح – الذي يعطينا دلالات مختلفة بحسب المعنى الذي نريد.

أما المنهج الوصفي الوظيفي فيمثله نموذج الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها[21]، موضوع الكتاب الأول هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التغيير المختلفة، وركز على سياق الحال الذي أسماه المقام. وقد حلل المستوى النحوي مستنيراً بفكرة عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ) الخاصة بالعلاقات السياقية.

وأما المنهج التحويلي التوليدي اللغوي انطلق من أن النحو وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة في لغة معينة، وأن للجملة بنية عميقة وبنية سطحية، وأن النحو وسيلة لتوليد الجمل التي تتوالد معها المعاني، ومن هنا أصبح المعنى داخل النحو التوليدي ضرورة حتمية يربط الصورة الخارجية للجملة بالمعنى مع الإيمان بوجود قواعد وقوانين تحكم كل لغة[22] تسمى قواعد التوليد

والتحويل لتحويل الجمل من شكل إلى شكل آخر.

وأما التداولية فهي اتجاه في الدراسات اللسانية[23]، يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب يتناول كل المعطيات اللغوية والخطابية ومدلولات السياق، وتتمثل في الآتي:

- معتقدات المتكلم ومقاصده وشخصيته وثقافته، وكل من يشارك في الحديث اللغوي.
- البيئة زماناً ومكاناً وكل الظروف الاجتماعية.
- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثر النص الكلامي فيها.

وتأتي التراكيب هنا أنماطاً لغوية متعددة عدل فيها عن الأصل لتمثيل خيارات متعددة، وهذا ما يعرف في اللغة بنظام التقاليب داخل الكلمة أو الجملة، وقد تحدث الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (175هـ) عن التقاليد داخل الكلمة، وهو تغيير مواقع أحرف اللفظ أو ترتيبها حتى يأخذ كل منها مواقع الأحرف المشتركة معه في تكوين اللفظ، ومن خلال ذلك استطاع أن يعرف المستعمل من العربية والمهمل وجعله معياراً في وضعه لمعجم العين[24]، أو التقاليب داخل الكلمة؛ وهذا ما يعرف عنه في اللغة بالتقديم والتأخير، إذ تختلف دلالات الكلمة عند التقديم والتأخير في حروفها كما تختلف دلالات الجملة عند التقديم والتأخير في كلماتها.

فلو رجعنا إلى الأمثلة السابقة:

- دخلَ محمدٌ القاعةَ. محمدٌ دخلَ القاعةَ. القاعةَ دخلَها محمدٌ. القاعةَ محمدٌ دخلَها. إلى غيرها من تقديم وتأخير، فعندما نقول: دَخَلَ مُحَمَّدٌ القَاعَةَ الحديث حول دخول محمد القاعة من عدمه، فالمعنى: أنه دخل محمد القاعة، وهذا هو الأصل في تركيب الجملة. بينما قولنا: محمد دخل القاعة، أن الذي دخل القاعة هو محمد وليس غيره، والجملة: القاعة دخل محمد تعني تحديد المكان، وأنه خاص بالقاعة ولم نقصد مكاناً آخر، بينما قولنا: القاعة محمد دخل، فهي تعني تحديد المفعول به أولاً ثم الفاعل ثانياً ثم الفعل ثالثاً، وأن المكان تحديد القاعة وليس غيرها، وأن الفاعل هو محمد وليس غيره، لتؤكد أن محمداً دون غيره من الأشخاص هو الذي دخل القاعة، وعلى الرغم من وجود العديد من وحدات اللغة المتغيرة إلا أن هذه الوحدات لا تتغير بشكل مماثل بل يتم ذلك بدرجات متفاوتة[25].

إن هذه التراكيب العدولية في النحو العربي تقوم على قاعدة تنص على أن (لكل مقام مقال) يراعي فيها المتكلم الآتي:

المقام أولاً، ثم المخاطب بالدرجة الأولى، ثم اللفظ المناسب، ثم المكان والزمان المناسبين كذلك، وهذا ما يمثل البيئة، ثم الظروف الاجتماعية والنفسية للمخاطب.

ولعلنا إذا رجعنا إلى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين(26)، نجد أن - النحويين في معظم هذه القضايا- إن لم يكن كلها- لم يراعوا المقام في مسألة التحويرات الإعرابية وتوجيه الظاهرة وتحليلها، فالإعمال، والإلغاء محكومان بالمقام(27)، ومقاصد المتكلم، واحتياجات المخاطب الدلالية، فعندما نقول: ضاحكاً جاء محمد، فالعدول في تقديم الحال يفيد أن محمداً ليس من عادته الضحك، وأن الضحك هنا جاء على غير المعتاد في صفات محمد، فجاء التعبير على غير المعتاد، بمعنى أنه استعمل التعبير المتاح للموقف المتاح!!!، وتتضح نسبية التعبير المتاح بالرجوع إلى الأصل والموازنة بين التعبيرين من ناحية، والمعنى من ناحية ثانية، والمقام من ناحية ثالثة، وهذا ما يكشف لنا طريقة تناول آيات المتشابه في طريقة كشف الزمخشري ت(538هـ) للجوانب الإعجازية في كتابه الكشاف بطريقة (الفنقلة) تناول الزمخشري لآيات المتشابه، أو الآيات التي فيها جوانب إعجازية.

بل إن الزمخشري قدم تحليلاً كشف فيه عن العلاقات الداخلية في النص والسياق الخارجي(28)، وكثيراً ما كان يتوصل إلى معنى التراكيب باعتبار البعد الخارجي؛ من خلال أسباب النزول، أو تفسير مأثور، أو عادات وتقاليد، أو قرائن أخرى.

وخلاصة القول في هذا المبحث: إن التعابير المتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة، تأتي بمساحة واسعة في التعبير، وتفتح الباب على مصراعيه أمام الباحثين للاستفادة من هذه المساحة الواسعة في اختيار اللفظ المناسب للمعنى المطلوب؛ والتحكم في التقديم والتأخير بحسب ظروف المعنى الذي نريد الوصول إليه.

المبحث الثالث: هل ما دون التراكيب الإلزامية والمتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة يعد فضلات؟

تحدثت في المبحث الأول عن الجملة العربية وما تحتويه من عمد أساسية في اللغة العربية واللسانيات الحديثة، وفي المبحث الثاني عن التراكيب المتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل ما دون التراكيب الإلزامية والمتاحة في النحو العربي واللسانيات الحديثة يعد فضلات؟

والحقيقة أنه ليس المقصود بالفضلة عند النحويين أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى(29)،

كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى ما شئنا! فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام، وذلك نحو قول الله عز وجل: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: 16]، فإنه لا يمكن أن نستغني عن كلمة: (لاعبين)، وكقول الله عز وجل: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء: 37]، فإنه لا يمكن أن نستغني عن كلمة: (مرحاً)، لأن المعنى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهاتين الكلمتين.

فالحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فإن العمدة تحذف جوازاً ووجوباً كالفضلة، وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً، وحذف فاعل المفعول المطلق جوازاً ووجوباً، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازاً ووجوباً، وهذه عُمَد كلها، ويحذف المفعول به والحال وغيرهما من الفضلات. فليس معنى الفضلة –إذن– هو إمكان الاستغناء عنها متى شئنا، وإنما المقصود بالفضلة أنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها بخلاف العمدة، فإنه ليس من الممكن أن يتألف كلام بدونها، إذ كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها، فهي عنصر تكميلي للمعنى الأساسي لا للبنية الأساسية.(30)

إن اللغة العربية لغة إعجازية، ربانية الاختيار، لغة تبحث عن المعنى ومعنى المعنى، يأتي المعنى ومعنى المعنى من خلال العمد، وقد يأتي المعنى ومعنى المعنى من خلال الفضلات، ولتوضيح هذه الفكرة نتناول هذه الآيات لتوضيح دلالات العمد من ناحية، ودلالات الفضلات من ناحية أخرى، مستأنسين بالمعنى ومعنى المعنى.

يقول الله عز وجل: ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٨﴾ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ [القلم: 8- 15].

هذه الآيات تدرجت في المعنى من العام إلى الخاص ثم تدرجت بعد ذلك من الأدنى إلى الأعلى في دلالات الألفاظ على المعاني، فبدأت بالمعنى الأخف وطأة ثم بالأشد وطأة إلى أن وصلت إلى أعلى درجات المعاني بأعلى درجات الألفاظ. فبدأت الآيات بالعام ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ثم انتقلت إلى التخصيص: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ)، وهو الوليد بن المغيرة، والحلاف: الذي يحلف بالحق وبالباطل. إذن فهو كذاب. وما دام كذاباً فهو مهين.

يقول الدكتور فاضل السامرائي[31]: فبدأ بالهماز وهو الذي يعيب الناس وهذا لا يفتقر إلى مش ولا حركة، ثم انتقل إلى مرتبة أبعد في الإيذاء وهو المشي بالنميمة، ثم انتقل إلى مرتبة أبعد في الإيذاء، وهو أن يمنع الخير عن الآخرين، وهذه مرتبة أبعد في الإيذاء مما تقدمها. ثم انتقل إلى مرتبة أخرى أبعد مما قبلها وهو الاعتداء، فإن منع الخير قد لا يصحبه الاعتداء، أما العدوان فهو مرتبة أشد في الإيذاء. ثم ختمها بقوله: (أَثِيمٍ)، وهو وصف جامع لأنواع الشرور، فهي مرتبة أخرى أشد إيذاءً.

يقول الزمخشري[32]: (الحَلَّاف): كثير الحلف بالحق وبالباطل، وكفى بهم مزجرة لمن اعتاد الحلف.

(مَّهِينٍ): من المهانة وهي القلة والحقارة، أراد الكذاب لأنه حقير عند الناس، وهو الوضيع لإكثاره من القبائح.

(هَمَّازٍ): عياب طعان. يلوي شدقيه في أقفية الناس.

(مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ): نقال للحديث من قوم إلى قوم على وجه السعاية والإفساد بينهم.

(مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ): يقصد به العموم عموم الخير، وقد يقصد به بخيل.والخير المال. أو مناع أهله الخير وهو الإسلام وهو الوليد بن المغيرة المخزومي.

(مُعْتَدٍ): مجاوز في الظلم حده. (أَثِيمٍ): كثير الآثام. (عُتُلٍّ): غليظ جاف، من عتله: إذا قاده بعنف غلظة، والعتل: شديد الخصومة بالباطل.

وبعد هذا العد لهذه المثالب والنقائص، تأتي كلمة (زَنِيمٍ). والزنيم: دعي. أي أن الوليد كان دعياً في قريش – وهو ليس منهم – وهذه هي قاصمة الظهر بالنسبة للوليد أنه منسوب إلى قبيلة وليس منها، فالزنمة هي الهنة من جلد الماعزة تقطع فتخلى معلقة في حلقه، لأنها زيادة معلقة بغير أهلة.

فالملاحظ أن هذه الأوصاف تدرجت في المعاني من الأدنى حتى وصلت إلى أعلى المستويات فتوجت بكلمة (زَنِيمٍ). وهذا يعني أن الألفاظ سواء أكانت عمداً أو فضلات، كلها أدت دلالاتها الخاصة في مكانها الخاص لتكتمل الصورة ويكتمل المعنى.

ولنقف هنا حول كلمة الأمين - وهي فضلة من الفضلات - في سورة (التين)، إذ يقول الله عز وجل: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ

تَقۡوِيمِ ﴿٤﴾

[التين: 1- 4].

يقول الدكتور فاضل السامرائي[33]: وصف الله هذا البلد بصفة (ٱلۡأَمِينِ) وهي صفة اختيرت هنا اختياراً مقصوداً لا يسدُّ مسدَّها وصف آخر. فالأمين وصف يحتمل أن يكون من الأمانة، كما يحتمل أن يكون من الأمن. وكلا المعنيين مراد. فمن حيث الأمانة وصف بالأمين لأنه مكان أداء الأمانة وهي الرسالة. والأمانة ينبغي أن تؤدى في مكان أمين فالرسالة أمانة نزل بها الروح الأمين – وهو جبريل- وأداها إلى الصادق الأمين - وهو محمد- ، في البلد الأمين – وهو مكة- .

فانظر كيف اختير الوصف هاهنا أحسن اختيار وأنسبه.

فالأمانة حملها رسول موصوف بالأمانة، فأداها إلى شخص موصوف بالأمانة، في بلد موصوف بالأمانة.

وأما من حيث الأمن فهو البلد الآمن من قبل الإسلام وبعده، دعا له سيدنا إبراهيم - عليه السلام- بالأمن قبل أن يكون بلداً، وبعد أن صار بلداً، فقال: أولاً ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ [البقرة: 126]، وقال فيما بعد: ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنًا ﴾[إبراهيم: 135]. فهو مدعو له بالأمن من أبي الأنبياء. وقد استجاب الله سبحانه هذه الدعوة فقال الله تعالى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾[آل عمران: 97]، وقال: ﴿ وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ مَثَابَةٗ لِّلنَّاسِ وَأَمۡنٗا ﴾[البقرة: 125].

فالأمين على وزن (فعيل) للمبالغة في معنى الآمن، ويحتمل أن يكون (الأمين) فعيلاً بمعنى مفعول، مثل جريح بمعنى مجروح، وأسير بمعنى مأسور، أي: المأمون.

وقد تقول: ولم اختار لفظ (الأمين) على (الآمن) الذي تردد في مواطن كثيرة من القرآن الكريم؟ منها قول الله عز وجل: ﴿ أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ [القصص: 57].

والجواب أنه باختياره لفظ (الأمين) جمع معنى الأمن والأمانة، وجمع معنى اسم الفاعل واسم المفعول، وجمع الحقيقة والمجاز، فهو أمين وآمن ومأمون، وهذه المعاني كلها واردة مطلوبة.

ومن هنا أستطيع أن أقول:

لم يكن ما توصل إليه الدرس النحوي والمنطقي[34] من تعيين عنصري الجملة أو العبارة كافياً لبيان العلاقة التي تربط بين طرفي الإسناد، وتحديد طبيعة الكلام، ولهذا سعت المدارس اللسانية الحديثة إلى التعمق في تحليل الجملة - مع اختلافها في الوسائل- ، ومنهم على سبيل المثال الوظيفيون

الذين تناولوا ثلاث عناصر في الجملة :

1. المسند.
2. المسند إليه.
3. أنماط اللواحق ، أي التكملة ، مثل النعت والعطف والإضافة والظرف ، ... وغيرها.

والحقيقة أن التعبيرين الإلزامي والمتاح إذا أردنا أن نحكم بإلزامية هذا التعبير هنا ، وباستعمال التعبير الآخر المتاح هناك، لا بد من مراعاة الآتي[35] :

1. أن يراعى ما بين المتكلم والسامع من تواصل إخباري ، فالمتكلم يرفع وينصب ويجر ويحذف ويستبدل كلمة بأخرى ، أو بناء ببناء ، أو حركة بأخرى رغبة في إيصال المعنى ، والقول نفسه بالنسبة للسامع بحيث يكون على بينة مما يتلقاه أو يسمعه من هذا المتكلم.
2. أن تراعى الظروف المختلفة التي يمكن أن تكون ذا أثر في الشاهد ، فالظروف الاجتماعية والنفسية ، ... وغيرها. والقول نفسه بالنسبة إلى ما في المجتمع من أعراف وعادات وتقاليد ومعتقدات لأن المتكلم والسامع لا بد أن يخضع كل منهما لسلطان هذه المسألة.
3. أن المتكلم يمتلك عملية النطق التي يستطيع من خلالها أن يؤثر في السامع ، وعليه فإن الرفع والنصب والجر ، واستبدال حركة بأخرى ، أو كلمة بكلمة أخرى ، أو حذف كلمة ، أو تقديمها ، أو تأخيرها ، أو غير ذلك من مسائل تخضع لسلطان تلك المعاني ، والأفكار التي يريد أن ينبه السامع إليها. وليس بمستبعد أن يلجأ المتكلم لتحقيق ما مر إلى أن ينزاح لسانه عن المألوف الشائع استعمالاً —وهو التعبير الإلزامي- لجذب الانتباه إلى مواضع التعبير المتاح والمقصود لكي يوصل ما يريد.
4. إن الغاية القصوى ، والهدف الرئيس من الألفاظ التي يتفوه بها المتكلم هو إيصال المعنى المراد إلى السامع ، ولذلك يسلك المتكلم المسلك اللغوي ذا الأثر في السامع ، والذي يصل إلى المقصود.
5. إن الشواهد العربية التي بنى عليها النحويون قواعدهم النحوية المختلفة — في كثير من الأحيان — أكثر من رواية — وهي كثيرة- ، والقول نفسه في القراءات القرآنية من حيث الاختيار على الرغم من أن القراءة القرآنية سنة متبعة.

6. إن النحويين قد يلجأون إلى بعض التعابير في الشاهد الذي لا يخضع لسلطان أصلهم النحوي، أو الصرفي، كما في المثل العربي: (مكرهٌ أخوك لا بطلُ) الذي صيروه: (مكره أخاك لا بطل).
7. إن في بعض الشواهد أكثر من لغة، وهي مسألة تنبئ عن أنه لا بد من أن يراعي المتكلم أو القائل، أو المتلقي في الإعراب والتحليل.
8. ألا ينظر إلى الشاهد النحوي مستقلاً عن النص، والقول نفسه في الفقرة، لأن النص وحدة موضوعية كاملة متكاملة على وفق ما فيه من روابط مختلفة، وعلاقات تنبئ عن هذا التماسك.

ولا شك في أن كل ما يعد من باب الشاهد النحوي أو الصرفي يدور في فلك الجملة، أو الشاهد الشعري بنيت عليه القاعدة النحوية أو الصرفية في التراث النحوي، أو الصرفي، وما زلنا ندور في فلكه – في الغالب- ونتقيد بقيوده على الرغم من أن الشاهد هو جزء من نص ولا بد من دراسة النص كاملاً.

الخاتمة:

إن موضوعي التعبير الإلزامي والمتاح وما يشملان في طياتهما من فضلات ولواحق بين النحو العربي واللسانيات الحديثة موضوع يوجهه المعنى ويتحكم فيه، وينطلق هذا التناول من خلال الظروف المحيطة بالنحو العربي واللسانيات الحديثة من ناحية، وخصائص كل لغة من ناحية أخرى، وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في النص المتناول، وبحسب إمكانية كل لغة وقدرتها على التعامل مع هذا النص مع أن موضوع التأثير والتأثر بين النحو العربي واللسانيات الحديثة مسألة مفتوحة، ومشروعة، وغير مفروضة في الوقت نفسه؛ لكن تترك هذه القضية بحسب الحاجة، وبحسب الظروف، ... وقد توصل هذا البحث المتواضع إلى عدد من النتائج، منها:

1. التركيب الإلزامي في الجملة العربية مبني على قاعدة أساسية مركبة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام.
2. التركيب المتاح هو مساحة تعبيرية عن المعنى، ولا يعني هذا خروجه على القاعدة النحوية.
3. يتحكم المعنى في التعبيرين الإلزامي والمتاح كما يتحكم في الفضلة.

4. لا تعني الفضلة في الجملة العربية أنه يجوز الاستغناء عنها متى ما شئنا بل قد يتمحور المعنى حولها بل يكون مرتكزاً عليها.
5. إن اللسانيات الحديثة على اختلاف مناهجها من بنيوية ووصفية وتحويلية، وغيرها سيطرت عليها أفكار ونظريات هي خاصة بها، قد لا تتواءم مع طبيعة اللغة العربية ومنطقها. ولكن لا يمنع الاستفادة منها إن أمكن.
6. إن الجملة العربية عند علمائنا القدامى تحمل جانباً تفسيرياً بمعنى آخر ربما مارسوا مثل هذه النظريات دون أن يصرحوا، وبما يتناسب مع طبيعة اللغة.
7. لكل لغة خصائصها وأسرارها، ولهذا إذا أردنا الوصول إلى وصف العربية يحقق الأصالة والمعاصرة يجب أن تنطلق من خلال المشترك بين مقولات القديم ومعطيات الحديث.

هوامش الدراسة:

(1) ينظر معاني النحو: 1/14- 17، وينظر دراسات في اللسانيات الحديثة: 2/58- 59.

(2) دراسات في اللسانيات الحديثة: 2/23.

(3) ينظر دراسات في اللسانيات الحديثة: 2/24- 28.

(4) ينظر محاضرات في علم اللغة الحديث: 159- 166، وينظر دراسات في اللسانيات الحديثة: 2/138- 152.

(5) ينظر: محاضرات في علم اللغة الحديث: 161- 164.

(6) ينظر: محاضرات في علم اللغة الحديث: 177- 180.

(7) ينظر معاني النحو: 1/ 17- 20، والجملة العربية والمعنى: 11- 26.

(8) ينظر الجملة العربية والمعنى: 13

(9) الكشاف: 3/256، والبحر المحيط: 8/309، وينظر الجملة العربية والمعنى: 13.

(10) معاني القرآن: 1/181، وينظر الجملة العربية والمعنى: 15.

(11) الجملة العربية والمعنى: 17.

(12) معاني القرآن: 2/57، وينظر الجملة العربية والمعنى: 19.

(13) ينظر البرهان: 2/197، والجملة العربية والمعنى: 19.

(14) البرهان: 2/84، وينظر الجملة العربية والمعنى: 18.

(15) ينظر الجملة العربية والمعنى: 20- 26.

(16) ينظر دلائل الإعجاز: 52

(17) ينظر الجملة العربية والمعنى: 27- 52.

(18) ينظر: الجملة العربية والمعنى: 49.

(19) ينظر دراسات في اللسانيات العربية: 2/58.

(20) ينظر دراسات في اللسانيات العربية: 2/60- 61.

(21) اللغة العربية مبناها ومعناها: 10، وينظر دراسات في اللسانيات العربية: 2/75.

(22) ينظر محاضرات في علم اللغة الحديث: 162- 163.

(23) ينظر دراسات في اللسانيات العربية: 2/119- 120.

(24) ينظر البحث والمكتبة: 146، وكتاب العين: 1/8.

(25) ينظر: نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي: 295.

(26) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تناول أبو البركات الأنباري ت(577هـ) مائة وواحد وعشرين مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين.

(27) ينظر: دراسات في اللسانيات الحديثة: 126/2

(28) ينظر دراسات في اللسانيات الحديثة: 136/2- 138.

(29) ينظر معاني النحو: 14/1- 15.

(30) دراسات في اللسانيات العربية: 23/2.

(31) ينظر التعبير القرآني: 56.

(32) ينظر الكشاف: 591/4- 593، والبحر المحيط: 303/8- 305.

(33) ينظر التعبير القرآني: 339- 341.

(34) ينظر مبادئ اللسانيات: 240- 246.

(35) ينظر القطع نحوياً والمعنى: 6- 8.

المراجع:

1. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين- كمال الدين أبو البركات- عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ت(577هـ)- شرح محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- صيدا – بيروت- (1407هـ - 1987م).
2. البرهان في علوم القرآن- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت(794هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعرفة- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية.
3. البحث والمكتبة – الدكتور نوري حمودي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن – دار الكتب للطباعة والنشر – بغداد- 1988م.
4. التعبير القرآني- د. فاضل السامرائي- دار عمار- الطبعة الرابعة- (1427هـ - 2006م).
5. تفسير البحر المحيط- محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ت(745هـ)- دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون- دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- (1413هـ - 1993م).
6. الجملة العربية والمعنى- د.فاضل صالح السامرائي- دار الفكر- عمان – الأردن- الطبعة الأولى- (1428هـ - 2007م).

7. دراسات في اللسانيات العربية- الدكتور عبد الحميد السيد- دار الحامد للنشر والتوزيع- الأردن- عمان- الطبعة الأولى- (1424هـ - 2004م).
8. دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ)- تعليق محمود محمود شاكر- الناشر مكتبة الخانجي- القاهرة – الطبعة الثانية- (1410هـ - 1989م).
9. كتاب العين- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(175هـ) – تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي– دار الرشيد للنشر– الجمهورية العراقية - 1980م.
10. القطع نحوياً والمعنى- د. عبد الفتاح الحموز- دار عمار – الطبعة الأولى- (1429هـ - 2009م).
11. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت(538هـ).- تحقيق عبد الرزاق المهدي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية (1421هـ - 2001م).
12. اللغة العربية معناها ومبناها- الدكتور تمام حسان- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- الطبعة الثانية (1979م).
13. مبادئ اللسانيات- د. أحمد محمد قدور- دار الفكر – دمشق- الطبعة الأولى- (1416هـ- 1996م).
14. محاضرات في علم اللغة الحديث- د. أحمد مختار عمر- عالم الكتب- الطبعة الأولى- 1995م.
15. معاني القرآن- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت(207هـ) – تحقيق ومراجعة/ محمد علي النجار- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثانية- 1980م.
16. معاني النحو – الدكتور فاضل السامرائي- ساعدت جامعة بغداد على نشره- 1986- 1987م.
17. نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي- تيريس موو – وكريستين كارلنغ- ترجمة الدكتور حامد حسين الحجاج- مراجعة الدكتور سلمان داود الواسطي- دار الشئون الثقافية العامة- بغداد- 1993م.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

إعراب الفعل المضارع دراسة نقدية ورؤية جديدة

د. عبد الله أحمد أحمد الشراعي

استاذ النحو والصرف المساعد ، كلية الآداب ، جامعة إب

ملخص البحث

منذ زمن ليس بالقليل، والباحث يعمل فكره، ليصل إلى تفسير لإعراب الفعل المضارع، ومن ثم ليصل إلى معاني إعرابه، رفعاً ونصباً وجزماً. فالباحث لا يؤمن بنظرية العامل والمعمول، التي قام النحو العربي على أساسها، بدءاً بسيبويه، وانتهاءً بعباس حسن.

وقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى –رحمه الله– المجدد الأول، وعلى يديه فتح باب التجديد على مصراعيه، وكسر الحاجز، الذي كان يحول دون ذلك، وهو حاجز (ليس في الإمكان أبدع مما كان، ولم يترك الأول للآخر شيئاً، والنحو العربي علم قد نضج واحترق) إلى غير ذلك، مما يدعو إلى عدم إعمال العقل، والاكتفاء بما جاء على يد القدامى.

وعلى الرغم مما يشوب نظرية دلالات العلامات الإعرابية، التي بني على أساسها كتاب (إحياء النحو) للأستاذ إبراهيم مصطفى، على الرغم مما يشوبها من قصور- ولعل من أبرزه عدم شمولها الفعل- إلا أن الأستاذ إبراهيم مصطفى له فضل السبق، فقد كان الفاتح الأول لميدان تجديد النحو، وكان أول من جال فيه، ولولا كتاب (إحياء النحو) لما أعمل الباحث فكره، في إعراب الفعل المضارع، محاولاً تفسيره، والوصول إلى معانيه، ولما كان هذا البحث ثمرة ذلك التفكير، الذي استمر سنوات. ولولاه لما خاض الدكتور الجواري، والدكتور المخزومي، وغيرهم، في هذا المجال، محاولين إيجاد نظرية، تبين معاني الإعراب في الفعل المضارع، بعيداً عن نظرية العامل والمعمول.

إن هذا البحث محاولة لإيجاد رؤية جديدة، خاصة بإعراب المضارع، لتكون متممة لما بدأه الأستاذ إبراهيم مصطفى، وإن كانت نظريته تحتاج إلى إعادة نظر، في دلالة التنوين على وجه الخصوص، وفي دلالة الإعراب على وجه العموم، لتخرج نقيةً من الشوائب، مستوعبة الإعراب في الأسماء المعربة كلها، من دون تعسف، ومن دون استثناء.

لقد استعرض الباحث في بحثه هذا آراء النحاة القدامى (بصريين وكوفيين) في إعراب الفعل المضارع، وفند تلك الآراء، كما استعرض آراء النحاة المحدثين في ذلك، مفنداً إياها ليصفو الجو، وتفسح الطريق أمام رؤيته، التي يراها في إعراب الفعل المضارع، ومن ثم فقد عرض رؤيته،

وفصل القول فيها، وأجاب عن التساؤلات، التي قد تخطر على بال القارئ، معززاً نظريته بالأمثلة التطبيقية. إن هذا البحث يثبت أن علامات الإعراب في الفعل المضارع ليست آثارًا للعوامل النحوية كما يرى القدامى، وليست مرتبطة بالمعاني الزمنية كما يرى المحدثون، وخلاصة رؤيته على النحو الآتي:

- أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم، من حيث تعدد معانيه، وتنوع علاقاته، فقد يقع في معنى الاسم، وقد لا يقع، وقد يتعلق بالاسم، وقد يتعلق بالفعل، وقد لا يتعلق لا بالاسم، ولا بالفعل، شأنه في ذلك شأن الاسم.
- يرفع الفعل المضارع، إن كان واقعاً في معنى الاسم، ومتعلقاً به، فتظهر عليه الضمة، إن كان صحيح الآخر، وتقدر إن كان معتل الآخر، وتثبت فيه النون، إن كان من الأفعال الخمسة.
- ينصب الفعل المضارع، إن وقع في معنى الاسم، ولم يكن له به تعلق، وإنما كان متعلقاً بالفعل، وتكون علامة نصبه الفتحة (ظاهرة، أو مقدرة) كما تكون حذف النون، إن كان من الأفعال الخمسة.
- يجزم الفعل المضارع، إن لم يقع في معنى الاسم، سواء أتعلق بفعل مثله، أم لم يتعلق، وتكون علامة جزمه السكون، إن
كان صحيح الآخر، وحذف حرف العلة، إن كان معتل الآخر، وحذف النون، إن كان من
الأفعال الخمسة.

ولا يدعي الباحث لنظريته هذه الكمال، لكنها محاولة، أراد أن تخرج إلى القارئ، عسى أن تكون سبباً في ميلاد رؤى أخرى، ينتفع بها الدارسون والباحثون، وحسبه أن هذا هو جهده – وهو جهد المقل– فإن أخطأ، فمن نفسه، وإن أصاب، فبتوفيق من الله، والحمد لله رب العالمين.

المقدمة

الإعراب لغة من "أعرب الرجل عن نفسه، إذا بين وأوضح"[1]، فهو يعني الإبانة والإيضاح. والإعراب في الاصطلاح النحوي "أيضاً من هذا القياس، لأن بالإعراب يفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم"[2]. ويعرفه بعضهم بأنه "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً"[3]. وبعضهم يرى

أنه "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"[4]. وعرفه الفاكهي بأنه "الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقةً أو مجازاً"[5].

والفعل لغةً هو الحدث، يقول ابن فارس: "الفاء والعين واللام أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره، من ذلك: فعلت كذا، أفعله فَعْلاً، وكانت من فلانٍ فعلة حسنة أو قبيحة، والفعال جمع فعل"[6]. وأما معناه في الاصطلاح النحوي "فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[7]. وهو ينقسم على ثلاثة أقسام؛ هي: الماضي والمضارع والأمر، بحسب ما يراه نحاة البصرة، وأما نحاة الكوفة فيخرجون من هذا التقسيم فعل الأمر، لأنه –كما يرون– مضارع محذوف اللام، فأصل (افعل) لتفعل[8]. ويضعون مكانه اسم الفاعل، ويسمونه بـ(الفعل الدائم)[9].

والذي يعنينا –هنا– هو الفعل المضارع، وقد عرفنا معنى الفعل لغةً واصطلاحاً "فأما المضارعة، فهي التشابه بين الشيئين، قال بعض أهل العلم: اشتقاق ذلك من الضرع، كأنهما ارتضعا من ضرع واحد"[10]. وقد تكون اشتقت منه، لأن الضرعين في كل مخلوق متشابهان إلى حد التطابق، سواءٌ أكانا اثنين أم أكثر. وسمي الفعل المضارع بهذا الاسم لأنه يشبه الاسم في عدة وجوه، بحسب ما يراه البصريون، وسيذكر ذلك لاحقاً. أو لأنه ضارع الاسم في الإعراب، لأن الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، والبناء أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء. ونحاة البصرة والكوفة مجمعون على أن الفعل المضارع معرب، إلا إذا اتصل بإحدى نوني التوكيد أو بنون النسوة، فإنه يبنى، إذ يبنى على الفتح مع إحدى نوني التوكيد، ويبنى على السكون مع نون النسوة. واشترطوا في بنائه على الفتح أن تباشره نون التوكيد، وعليه فإن الأفعال الخمسة معربة، إن أكدت بالنون، لعدم مباشرتها الفعل.

وأما الفعل الماضي، فهو مبني على الفتح، ما لم يتصل به أحد ضمائر الرفع المتحركة. وأما الأمر، فمبني على السكون، إن كان صحيح الآخر، ومبني على حذف حرف العلة، إن كان معتل الآخر، وهو مبني على حذف النون، إن كان مسنداً إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، كما يرى البصريون، وهو معرب بالجزم في رأي الكوفيين.

المطلب الأول: إعراب الفعل المضارع في رأي القدامى:

سبب إعرابه:

اختلف البصريون والكوفيون، في سبب إعراب الفعل المضارع، فذهب سيبويه إلى أن الأفعال المضارعة أعربت، لمشابهتها أسماء الفاعلين في المعنى، وفي دخول لام الابتداء، وفي أنها تدخلها السين وسوف لمعنى، كما تدخل الألف واللام الأسماء لمعنى التعريف، إذ يقول: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبدالله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فعل) اللام. وتقول: سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"(11). ويقول: "إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى ... ولدخول اللام... ولما لحقها من السين وسوف، كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة"(12). وتابعه في هذا البصريون، وأضاف بعضهم أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه(13). (يضرب، ضارب) فالحرف الثاني فيهما ساكن، وما عداه فمتحرك فيهما معاً. وزاد بعضهم إلى وجوه الشبه أن الفعل المضارع يكون صفة، كما يكون الاسم، تقول: مررت برجلٍ يضرب، كما تقول: مررت برجلٍ ضارب(14).

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع أعرب، لأنه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة(15)."ويعنون بالمعاني المختلفة، أنه يدل على الزمن الحاضر، والزمن المستقبل، وبالأوقات الطويلة أنه يدل - فيما يدل عليه من زمان- على المستقبل، وهو زمن مستطيل مع الدهر"(16).

سبب رفعه:

وكما اختلفوا في سبب إعرابه، اختلفوا في سبب رفعه، فذهب سيبويه والبصريون إلى أنه يرتفع، إذا وقع في موقع الاسم، يقول سيبويه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع، غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها ... فأما ما كان في موضع المبتدأ، فقولك: يقول زيد ذاك، وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ، فقولك: زيد يقول ذاك، وأما ما كان في موضع غير المبتدأ، ولا المبني عليه، فقولك: مررت برجلٍ يقول ذاك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك،

وحسبته ينطلق. فهكذا هذا وما أشبهه"[17].

وقد احتج الكوفيون على رأي سيبويه بأنه "لا يجوز أن يقال: إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، لأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم، لكان ينبغي أن ينصب، إذا كان الاسم منصوباً، كقولك: كان زيد يقوم"[18]. ورد البصريون بأنه "إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً، إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال"[19]. وسيبويه يقول: "وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك: مررت برجلٍ يقول ذاك. فيقول في موضع قائل، وليس إعرابه كإعرابه"[20]. ويبين السبب، فيقول: "وعلته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها ويجزمها، لا يعمل في الأسماء"[21].

وذهب الفراء - وتابعه أكثر الكوفيين- إلى أن الفعل المضارع يرتفع، لتجرده من النواصب والجوازم[22]. "وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزوائد في أوله"[23]. وذهب ثعلب إلى أنه مرفوع بنفس المضارعة[24]. ورأي الكسائي مردود، "لأن جزء الشيء لا يعمل فيه"[25] ورأي ثعلب مردود- كذلك- لأن المضارعة "إنما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع"[26].

سبب نصبه:

اتفق نحاة البصرة والكوفة على أن الفعل المضارع ينصب بـ(أن ولن وكي وإذن)، واشترطوا شروطاً لنصبه بـ(إذن). واختلفوا في عامل النصب بعد الواو وأو والفاء، فذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينصب بعدها بعامل معنوي، هو الصرف أو الخلاف[27]. "ومذهب الكوفيين هذا، موافق لما ذهبوا إليه في نصب الأسماء، فإن أكثرها عندهم منصوب على الصرف أو الخلاف، وهذا الخلاف يكون تارةً بأداةٍ كإلا في الاستثناء، وواو المعية فيما يسمى المفعول معه، ويكون بغير أداةٍ تارةً أخرى، كالحال والتمييز"[28]. وأما البصريون فيذهبون إلى أنه ينصب بأن المضمرة بعد هذه الحروف[29]. وذهب الكوفيون إلى أن الحروف (حتى، لام التعليل، لام الجحود) هي التي تعمل بنفسها النصب في الفعل المضارع الواقع بعدها، ويقدر البصريون بعدها أن[30].

سبب جزمه:

"وأما جزم الفعل المضارع، فبأدوات الجزم عند الكوفيين والبصريين جميعاً، وأدوات الجزم هي: لم ولما ولام الأمر ولا في النهي، وأدوات الشرط"[31] الجازمة. ويكون بوقوع الفعل المضارع في جواب الطلب، كقولك: ذاكر تنجح، ولا تلعب بالنار تنج من الحريق. وذلك لتضمنه

معنى الشرط. "إلا أن الكوفيين كانوا قد خالفوا البصريين، فذهبوا إلى قصر تأثير أدوات الشرط على أفعال الشرط وحدها، أما أفعال الجواب فمجزومة بالجوار. وأما البصريون فذهب أكثرهم إلى أن الجازم لهما جميعاً هو أداة الشرط، وذهب بعضهم إلى أنه حرف الشرط وفعل الشرط. وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يجزم فعل الشرط، وفعل الشرط يجزم فعل الجواب. وذهب المازني منهم إلى أنه مبني على الوقف"(32).

وأجازوا جميعاً أن يرتفع المضارع، إن كان فعل الشرط ماضياً، يقول ابن مالك:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن(33)

ويحكي الصبان عن السيرافي، بيان سبب جزم المضارع في هذه المواضع، فيقول: "وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافي، فقال: ... وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها –يعني الشرط والجزاء– اقتضى القياس تخفيفه، والجزم إسقاط، ثم حمل عليها (لم) لأن كلاً منهما ينقل الفعل، فإن تنقله إلى الاستقبال... ولم إلى الماضي، وكذلك لما. وأما لام الأمر فجزمت، لأن أمر المخاطب –أي كاضرب– موقوف، أي مبني، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني، لأنه مثله في المعنى. وحملت عليها (لا) في النهي من حيث كانت ضرةً لها، وقد أنكر عليَّ ابن الخياط مثله"(34).

فالسيرافي يرى أن أدوات الشرط هي أصل الجوازم، وعلل الجزم بعدها تعليلاً صوتياً، وهو التخفيف لطول الكلام بإسقاط الحركة، سواءٌ أكانت قصيرة أم طويلة. ويرى أن سبب الجزم بعد لم ولما، هو حملهما على إن الشرطية، لأنهما يخصصان الفعل بعدهما للماضي، كما تخصص (إن) الفعل بعدها للمستقبل. ويرى أن سبب الجزم بعد لام الأمر، هو شبه المضارع بعدها بفعل الأمر من حيث المعنى، ولما كان فعل الأمر مبنياً على السكون أو على الحذف، جزم المضارع بالسكون أو بالحذف، حملاً له على فعل الأمر الذي أشبهه في المعنى. ولما لم يجد سبباً للجزم بعد (لا) الناهية، ذهب إلى أنها حملت على لام الأمر، لأنها ضرة لها. "وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى إن"(35). وأنكر عليه ابن الخياط حمل المضارع بعد لام الأمر على فعل الأمر، لأن المضارع معرب والأمر مبني، ولا يجوز حمل الإعراب على البناء، وأجيب بأن حمل الإعراب على البناء - فيما ذكر- لا يضر، لأن الإعراب فرع عن البناء في الأفعال(36).

وخلاصة القول: إن النحاة القدامى أجمعوا على أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في

الأفعال، وأجمعوا على إعراب الفعل المضارع. وذهب البصريون إلى أنه أعرب، لمشابهته الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنه أعرب، لدلالته على المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع لتجرده من النواصب والجوازم. وأجمعوا على أنه ينصب بعد هذه الأدوات (أن، لن، كي، حتى، لام التعليل، لام الجحود، فاء السببية، واو المعية، أو) وعلى أنه يجزم بعد أدوات الشرط الجازمة، وبعد لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية، وإذا وقع بعد الطلب.

ويفهم من هذا أن علة بناء الماضي والأمر، هي عدم مشابهتهما الاسم، أو عدم دلالتهما على المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة. هذا إذا تجاهلنا اختلاف البصريين والكوفيين في فعل الأمر، وفي عامل النصب، بعد أدوات النصب، باستثناء (أن، لن، كي، إذن).

مناقشة آراء القدامى:

في البداية يود الباحث أن ينوه إلى أنه لا يؤمن بنظرية العامل والمعمول، فهو يرى أن الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ليست آثاراً للعوامل النحوية، وإنما هي دوال على معانٍ، سواءٌ أكان ذلك في الاسم، أم في الفعل المضارع. غير أنه ينبغي مجاراة القدامى فيما ذهبوا إليه، وتفنيد آرائهم في ذلك.

فأما رأي سيبويه في أن سبب إعراب المضارع هو مشابهته الاسم، إذ يكون في معناه، وتدخله لام الابتداء، وتخصصه السين وسوف للمستقبل، كما تخصص (أل) الاسم للمعرفة، فأمر يحتاج إلى إعادة نظر، فالباحث يوافق سيبويه في أن سبب إعراب المضارع هو الشبه بالاسم، ولكنه يخالفه في تفسير هذا الشبه، وسيذكر ذلك في سياق عرض رؤيته لاحقاً.

فأما تخصيص المضارع بالسين وسوف، كما يتخصص الاسم بـ(أل) للمعرفة، فإن هذا لا يصلح لأن يكون من وجوه الشبه، الداعية لإعرابه، لأن الفعل الماضي تلحقه تاء التأنيث وتخصصه للمؤنث، كما تلحق الاسم وتخصصه للمؤنث، ومع ذلك لم يعرب.

وأما دخول لام الابتداء على المضارع، فإن هذا –أيضاً– لا يصلح لأن يكون سبباً لإعرابه لأنه يخالف الاسم في دخول (قد ولم ولما ولن) عليه، فكيف يكون الشبه من وجه واحدٍ غالباً للمخالفة من عدة وجوه؟ وأما أنه يكون في معناه، فأمر مردود، لأنه لا يكون كذلك في كل الأحوال، فقد لا يكون في معناه، كما في قولك: محمد لم يذهب، ولما يذهب، ولتذهب يا محمد، وإن تذهب أذهب. فالفعل في هذه المواضع ليس في معنى الاسم، ومع ذلك فهو معرب.

وأما ما زاده بعضهم من أن المضارع يكون –كما يكون الاسم– صفة، فأمر مردود بأن الماضي يكون –أيضاً– صفة، ولم يقل أحد بإعرابه. وأما الشبه من حيث الحركة والسكون، فهو أمر شكلي صرف، ولا يصلح لأن يكون سبباً للإعراب المرتبط بالمعنى.

وأما رأي الكوفيين بأن الفعل المضارع أعرب لدلالته على المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، فإن الباحث يوافقهم في الدلالة على المعاني المختلفة، ويخالفهم في تفسيرها، فقد فسروها بالدلالة على الزمن، الحال والاستقبال، ولها تفسير آخر –في رأي الباحث– هو على صلة بمعنى المشابهة، وسيذكره الباحث في سياق عرض رؤيته لاحقاً.

وأما ما ذهب إليه سيبويه من أن سبب الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، فرأي وجيه لدى الباحث، لولا أن سيبويه قصد به وقوعه موقع المبتدأ، والخبر، والصفة، والحال، والمفعول، فإن هذا ما يخالف الباحث فيه سيبويه، فوقوع الفعل موقع الاسم، له معنىً آخر لدى الباحث، كما سيتضح ذلك لاحقاً. لأن الفعل المضارع، قد يقع في المواقع التي ذكرها سيبويه، ولا يكون مرفوعاً، وذلك إذا سبق بلم أو لن، تقول: لم يذهب محمد، لن يذهب محمد، محمد لم يذهب، محمد لن يذهب، رأيت رجلاً لم يذهب، رأيت رجلاً لن يذهب، هذا محمد لم يذهب، هذا محمد لن يذهب، حسبت محمداً لم يذهب، حسبت محمداً لن يذهب. فالفعل في الجملتين الثالثة والرابعة واقع في موقع الخبر، وهو في الخامسة والسادسة واقع في موقع الصفة، وهو في السابعة والثامنة واقع في موقع الحال، وهو في التاسعة والعاشرة واقع في موقع المفعول، ومع هذا كله فإنه ليس بمرفوع، وإنما هو مجزوم تارةً، ومنصوب تارةً أخرى، وهو في الجملتين الأولى والثانية واقع في موقع المبتدأ، غير أنه لم يرتفع، إذ جزم في الأولى ونصب في الثانية. فإن قال قائل: ليس الفعل فيهما واقعاً في موقع المبتدأ، لأنه لم يبتدأ به، وإنما ابتدئ بـ(لم) في الأولى، وبـ(لن) في الثانية.

فالجواب أنه يرتفع بعد النفي بـ(ما) و(لا) كما في قولك: ما يذهب محمد، ولا يذهب محمد، فعلام ارتفع إذن، وهو لم يبتدأ به؟ إن هذا لدليل على أن وقوع الفعل في موقع الاسم لا يعني كونه يقع في موقع المبتدأ، والخبر، والحال، والصفة، والمفعول، كما يرى سيبويه، وإنما يعني أمراً آخر، غير ما يراه سيبويه. هذا فضلاً عن أن الفعل الماضي يقع موقع المبتدأ، والخبر، والصفة، والمفعول، كما في قولك: ذهب محمدٌ، محمد ذهب، مررت برجلٍ ذهب، حسبت محمداً ذهب. ومع ذلك فهو لم يرتفع، بل إنه ليس بمعرب، وإنما هو باقٍ على بنائه "فإذا لم يكن هذا الشبه، يؤدي ببناء (فعل) إلى الإعراب، فلا يمكن الاستناد إليه، في إعراب (يفعل) دون غيره من أبنية

الأفعال"[37]. إلا إذا كان القصد بالوقوع موقع الاسم أمراً آخر، غير الذي قصده سيبويه.

وأما ذهاب الكوفيين إلى أن سبب رفع المضارع، هو تجرده من النواصب والجوازم، فهو رأي ينطلق من الشكل ويهمل المضمون، هذا إذا سلمنا بعمل تلك الأدوات، ثم إنه تعليل ساذج، إذ من البدهي أنه إن زال العامل، زال أثره، فإذا لم يسبق الفعل بناصب ولا جازم، فإنه لن ينصب ولن يجزم، ولم يبق سوى الرفع، فرأيهم في هذه المسألة كرأي من فسر الماء بالماء.

وأما قول النحاة القدامى جميعاً: إن الفعل المضارع ينصب بأدوات النصب التي سبق ذكرها. فإن الباحث يسأل –هنا– عن سبب عدم نصب المضارع بعد السين وسوف، مع أنهما مختصان بالدخول على الفعل دون الاسم، بل هما مختصان بالدخول على الفعل المضارع، دون بقية الأفعال، وهما كبقية الأدوات، التي ينصب بعدها المضارع، يخصصان الفعل للدلالة على المستقبل، فقد جاء في المقتضب أن "حروف النصب، إنما معناها ما لم يقع"[38]. وجاء في همع الهوامع، أن من شأن الناصب، أن يخلص المضارع إلى الاستقبال[39]. وهذا المعنى –معنى الاستقبال– ينطبق أيضاً على السين وسوف، بل إنه ينطبق أيضاً على (قد)، ومع هذا لا ينصب المضارع بعدها جميعاً.

وأما ما ذهبوا إليه من أن الفعل المضارع، يجزم بأدوات الجزم (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) وبأدوات الشرط، ويجزم بعد الطلب. فإن السؤال الذي يوجه إليهم هو: فلماذا عملت تلك الأدوات الجزم في الفعل المضارع؟ وما علاقة الفعل بعد (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) بالفعل بعد أدوات الشرط، وبعد الطلب؟

أما ما ذهب إليه السيرافي، من أنه جزم بعد أدوات الشرط، بسبب طول مقتضاها، وأن(لم ولما) محمولتان على (إن) لتخصيصهما الفعل للماضي، كما تخصصه (إن) للمستقبل. وأن الجزم بعد لام الأمر، من باب الحمل على النظير، وهو الأمر، وأن (لا) في النهي، محمولة على لام الأمر، فهي تعليلات غير شافية، ولا كافية، فهي لم تمس المعنى، إذا استثنينا حمل المجزوم بعد اللام على نظيره، وهو الأمر. وأما ذهابه إلى أن (لم ولما) تخصصان الفعل للماضي، وأنهما لذلك محمولتان على (إن) الشرطية، التي تخصصه المستقبل، فيرد بأنه يتخصص للمستقبل بعد السين وسوف، فلماذا لم يحملا على (إن) لاسيما وهما قد وافقتاها، ليس في التخصيص فحسب، بل في

نوع الزمن أيضاً. ويبقى تعليله الجزم بعد أدوات الشرط، بأنه صوتي (حذف الحركة لطول مقتضاها) فهو تعليل بعيد عن المعنى، والباحث يُسلم بأن الرفع، والنصب، والجر، والجزم، دوال على معانٍ. ثم –إذا كان الأمر على ما يرى– فلماذا لم يجزم الفعل المضارع بعد أدوات الشرط جميعها؟

كل هذه الأسئلة تدل على أن سبب جزم المضارع ليس ناتجاً عن عوامل الجزم، كما يرى النحاة القدامى، وإنما هو ناتج عن المعنى الذي يؤديه الفعل المضارع حينها، والوظيفة الدلالية التي جيء به من أجلها. وإذا كانت أدوات الجزم (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) لا تدخل على غير المضارع، فإن الفعل الماضي قد يكون فعلاً أو جواباً، أو هما معاً، بعد أدوات الشرط الجازمة، كما في قولك: إن آمن الإنسان بالله وعمل صالحاً دخل الجنة، ومع ذلك فإنه يبقى كما هو مبنياً، ولا يجزم كالمضارع. إن هذا الأمر يؤكد على أن الفعل المضارع، لا يجزم بهذه العوامل، وإنما يجزم للدلالة على وظيفته المعنوية، التي يؤديها في التركيب. ثم إن الأفعال الماضية، في المثال السابق (آمن، عمل، دخل) تدل على الزمن المستقبل، والفعل الثالث منها (دخل) وهو الواقع جواباً، يدل على الزمن الطويل، الذي لا يستطيل مع الدهر فحسب، بل يستطيل إلى ما لا نهاية، ومع ذلك فهو ليس بمعرب، إن هذا الأمر ليس رداً على بطلان القول بعوامل الجزم فحسب، بل إنه رد –أيضاً– على الكوفيين، الذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع، يعرب لدلالته على المعاني الزمنية المختلفة، والأوقات الطويلة.

وأما بناء المضارع على الفتح، عند اتصاله بإحدى نوني التوكيد، فلم يبين لنا القدامى سبب ذلك، "وذهب كثير منهم إلى أنه معرب على المحل، إذا ولي أداة نصب، أو أداة جزم"(40). وأما بناء المضارع، المتصل بنون النسوة على السكون "فقد فسروه بأنه حمل على ما قبله من الفعل الماضي، نحو: ذهبن وكتبن"(41). ومعنى ذلك أن سبب بنائه - في رأيهم- صوتي، وهو توالي الحركات.

المطلب الثاني: آراء المحدثين:

ذهب كثير من المحدثين إلى القول بإلغاء العامل، وكل من ستذكر آراؤهم في إعراب الفعل المضارع، هم من هذا الفريق، فلا عامل ولا معمول، وليست العلامات الإعرابية –في رأيهم– آثاراً للعوامل، وإنما هي دوال على معانٍ، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وأما الفتحة فليست بعلم على شيء، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة لدى العرب(42). كما يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى، صاحب كتاب (إحياء النحو) الذي أقامه على أساس نظريته هذه، إلا أن

هذه النظرية قاصرة عن أن تشمل الفعل، وكان الأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمه الله- قد اعترف بذلك، ووعد بأنه سيتناول دلالات العلامات الإعرابية، في الأفعال المضارعة، في بحث آخر[43]، إلا أنه لم يفعل، مع العلم أنه قد عاش بعد صدور (إحياء النحو) أكثر من عشرين عاماً. وكما لم تشمل هذه النظرية الفعل المضارع، فإنها لا تشمل الأسماء المبنية، ولا الأسماء المعربة على المحل، ولا الأسماء المعربة بعلامات فرعية، لاسيما المثنى منها على وجه الخصوص، ولأن البحث خصص لغير هذا، فإنه سيترك الخوض في مناقشة هذه النظرية. غير أن بعضاً ممن تأثروا بما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى -من تلامذته أو من غيرهم- قد حاولوا إتمام نظريته تلك، بدراسة الفعل وإعرابه، للوصول إلى الأسباب المعنوية، الكامنة وراء العلامات الإعرابية في الفعل المضارع، إلا أن تلك الآراء لم تحقق -في رأي الباحث- الأهداف، التي كان يطمح إلى تحقيقها القائلون بها، ذلك لأن تلك الآراء، لم تكن من الشمول والإحاطة بمكان، كما أنها كانت -في أغلبها- مقولات وصفية، لا ترقى إلى مستوى النظرية، أو القاعدة، وهذا سيتضح عند مناقشة تلك الآراء، وقبل ذلك نعرض هذه الآراء، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:

لابد من التنبيه -أولاً- إلى أن الدكتور الجواري، يخالف الأستاذ إبراهيم مصطفى، في قصر الدلالة المعنوية على العلامة، ويرى "أن الرفع، والنصب، والخفض، معانٍ تشعر بمكان اللفظ من الكلام، وتدل عليه"[44]. وهذا يعني أن الدكتور الجواري، يؤمن بالعلامات الفرعية، في الأسماء والأفعال، وقد جاءت آراؤه في إعراب الفعل المضارع على النحو الآتي:

- **سبب إعراب الفعل المضارع:**

ذهب الدكتور الجواري إلى ما ذهب إليه نحاة البصرة، من أن الفعل المضارع أعرب، لمشابهته الاسم، غير أنه خالفهم في معنى المشابهة، ووافق الكوفيين، في الدلالة على المعاني الزمنية المختلفة والطويلة، إذ يقول: "والإعراب في الفعل متعلق أشد التعلق، بوضوح العلاقة بينه وبين الاسم، فكلما كان الفعل واسع الدلالة، كثير التصرف في معناه الذي يختص به -وهو معنى الزمن- كان ذلك أدعى لأن يلتحق بالاسم في أحوال الإعراب"[45]. فعلاقة المشابهة بين الفعل المضارع، وبين الاسم، في الدلالة على المعاني المختلفة، هي التي جعلته معرباً كالاسم، غير أن التصرف في هذه الدلالة على المعاني في الفعل المضارع، مقصورة على تصرفه في معنى الزمن، "فإنه

يمكن أن يدل على معنى الحال، أو الاستقبال، أو المضي، أو الطلب، فيكون له في كل حالةٍ من تلك الحالات علامة إعراب"(46). غير أن الباحث سيبين لاحقًا، أن مسألة الدلالة الزمنية، ليس لها علاقة بإعراب الفعل المضارع .

- **دلالة الرفع:**

للرفع –في رأي الجواري– في الفعل المضارع دلالتان متلازمتان لا تنفكان، الأولى التجرد للإسناد، والأخرى الدلالة على الزمن المطلق غير المقيد، فلا يرتفع الفعل المضارع إلا "إذا تجرد للإسناد... وحينئذٍ عند التجرد يكون معناه الزمني مطلقاً رحباً، يقبل الدلالة على معنى الحال والاستقبال"(47)، لأن معنى التجرد الذي يقصده الجواري هو التجرد من النواصب والجوازم، الذي قصده الكوفيون. ويقول الجواري: "موقعه الرفع إن لم يقيد زمنه بقيد لفظي"(48)، و"حين يكون تام الدلالة"(49). فالقول الأول من هذين القولين الأخيرين يشير إلى معنى التجرد، والثاني يشير إلى معنى الزمن المطلق غير المقيد.

لكن الباحث يعترض على هذا بدخول السين وسوف على الفعل المضارع وهما يدلان على المستقبل ويخصصانه للدلالة عليه، كما أن دخولهما عليه، ينفيان عنه التجرد للإسناد، ومع هذا كله فإنه يبقى مرفوعاً. إن هذا الأمر يدل على عدم انطباق هذا الرأي على الرفع، لأن التجرد –كما يرى الجواري– يعني أن يقع الفعل المضارع في موقع المسند بذاته، لا بمساعدة شيءٍ غيره، من الحروف التي تدخل عليه.

- **دلالة النصب:**

للنصب في رأي الجواري دلالتان متلازمتان، وهما عدم التجرد للإسناد، والدلالة على الزمن المستقبل، فالفعل المضارع –كما يرى– "ينصب إذا تمحض لمعنى المستقبل على وجه العموم، وإنما يكون ذلك بحروف من حروف المعاني، تحدد معناه بمعنى الاستقبال، وهي أدوات النصب المعروفة؛ أن ولن وكي وإذن، وكذلك الأدوات، التي يختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة، في أصالتها في العمل، وهي اللام بوجهيها، لام التعليل ولام الجحود، وفاء السببية، وواو المعية، وأو، وحتى"(50). والذي يقصده الجواري، بعدم التجرد للإسناد، هو أن الفعل لم يكن مسنداً بذاته، وإنما كان مسنداً هو والحرف الذي تقدمه، ولما كان كذلك، لم يستحق الرفع، الذي هو علم الإسناد، فانحط من مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب، وهذا الرأي يوافق رأيه في سبب نصب اسم إن، وخبر كان(51).

وإنما ذكر الباحث أن دلالتي النصب –في رأي الجواري– متلازمتان، لأن دخول أدوات النصب على المضارع، ينفي تجرده للإسناد لا محالة، ويقيد زمنه بالمستقبل، لأن تلك الأدوات تمحض المضارع للمستقبل، "أما (أن) فهم ينصون على أنها تمحض الفعل المضارع لمعنى الاستقبال ... وأما (لن) فهي لنفي المستقبل... وأما (كي) فهي للتعليل ... وأما (إذن) فهي تعمل النصب عندهم بشروط؛ أولها أن تكون لمعنى الاستقبال، فإذا فارقته أهملت"(52). "أما باقي الأدوات فهي: اللام، وحتى، والفاء، والواو، وأو، وكلها لا يقع بعدها إلا المستقبل"(53). غير أنه يؤخذ على هذا الرأي –وهو أن النصب يدل على الاستقبال– أن الفعل المضارع المسبوق بالسين وسوف –وهما حرفان يقيدان زمنه بالمستقبل– لا ينصب بعدهما. كما يؤخذ على الدكتور الجواري أنه يرى أن الفعل المضارع لا ينصب بعد (إذن)، وإنما يرفع(54). ويفند الشاهد الشعري الذي استشهد به ابن يعيش على إعمالها، وهو قول عبدالله بن محمد الضبي:

اردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يردَّ وقيد العير مكروب(55)

إذ يقول معقباً على ذلك: "وفتحة الفعل، ليست بالضرورة فتحة نصب، بل يجوز أن يكون الفعل مجزوماً، لوقوعه في جواب الطلب، والفتحة إنما جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين"(56). ويذهب إلى أن الأمثلة، التي ذكرها النحاة، في إعمال (إذن) أمثلة مصنوعة، ويقول: "ثم إن ورودها في الكلام، على الصورة التي صنعوها في أمثلتهم، قليل بل أقل من القليل"(57). إذ "لا يكاد واحد من النحاة، يجد في كلام العرب مثالاً لتلك الأمثلة المصنوعة، وإنما يمثلون لإعمالها بهذا المثال: تقول لي: آتيك، فأقول لك: إذن أكرمك"(58).

ويعزز رأيه هذا بورودها في القرآن الكريم متلوة بأفعال مضارعة مرفوعة(59)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾ [الإسراء: 76]، وقوله تعالى ﴿فإذن لا يؤتون الناس نقيرًا﴾ [المؤمنون: 92]. وهذا ما يجعل قاعدته في نصب المضارع مختلة، وجزء من هذا الاختلال جاء على يديه هو، فهو يقر بأن (إذن) تمحض الفعل لمعنى الاستقبال، وأن النصب دال على معنى الاستقبال، ثم ينفي نصب المضارع بعد (إذن)!.

- **دلالة الجزم:**

من المعلوم أن الفعل المضارع يجزم بعد (لم، لما، لام الأمر، لا الناهية) وبعد أدوات الشرط الجازمة، وإذا كان جواباً لطلب. وهذه هي عوامل الجزم في رأي القدامى. غير أن الدكتور الجواري، يرى أن الجزم في هذه المواضع، ليس أثراً لتلك العوامل، وإنما هو "حالة إعراب سلبية –

إن صح هذا التعبير وجاز– وهي تطرأ على الفعل المضارع، إذا سلبت منه المضارعة، وزايله معناها، وهو التصرف الواسع في معنى الزمن، فتحدد زمنه كما يتحدد زمن الفعل الماضي وفعل الأمر. هذا جانب من جوانب السلبية، أما الجانب الآخر فيكون إذا سلب الفعل المضارع دلالته التامة على معناه، وأصبح غير محتمل الوقوع، بحكم تعلقه بفعل غير واقع"[60]. فلا يجزم الفعل المضارع إلا إذا فارق شبهه بالاسم، واقترب من التمكن في الفعلية[61].

وخلاصة رأيه أن الفعل المضارع، يجزم إذا تعين لأحد هذه المعاني: معنى المضي، معنى الطلب، معنى الشرط[62]. أما معنى المضي، فيكون بعد (لم ولما)، وأما معنى الطلب، فيكون بعد لام الأمر ولا الناهية، "وعلة الجزم في هاتين الحالتين، أن الأصل في الفعل الماضي أن يكون مبنياً، كما أن الأصل في الفعل الدال على الطلب –وهو فعل الأمر– أن يكون مبنياً أيضاً، والأصل في البناء السكون"[63]. وهذا هو ملخص لرأي السيرافي، الذي ذكر سابقاً.

وأما معنى الشرط، فيكون بعد حرفي الشرط، وأسمائه الجازمة "لأن الفعل في جملة الشرط، معلق حدوثه أو وقوعه، فهو –إذن– ليس تام الدلالة ... وهذا التعليق وما يتبعه من نقص في الدلالة، يجعل الفعل غير مستحق لمعنى الرفع أو النصب، فيقتضي ذلك قطع الحركة عن آخره، وذلك هو الجزم"[64]. "ولا عبرة بما يدعيه النحاة من دلالة فعل الشرط على معنى الاستقبال، فإنهم إنما استنتجوه، واستخرجوه، من كون الفعلين معلقاً أحدهما على الآخر، والتعليق في ظاهر أمره، يدل على عدم الوقوع، وهذا هو الذي توهموا أنه معنى الاستقبال، والفرق واضح بين قولك: أريد أن أزورك، في دلالته على معنى الاستقبال، وقولك: إن تزرني أزرك، في أن الفعلين ليس مخبراً بهما، عن الوقوع في أي من الأزمنة"[65].

"وبمثل هذا التعليق، يكون جزم الفعل المضارع، الواقع في جواب الطلب ... لأن الفعل المضارع، الواقع في جواب الطلب، معلق معناه بمعنى الطلب، فهو –أيضاً– ليس بتام الدلالة"[66]. ويستدل الدكتور الجواري على أن الجزم في أسلوب الشرط، إنما يدل على التعليق، الذي يجعل الفعل ناقص الدلالة، يستدل على ذلك بأن الفعل المضارع، إن كان جواباً لشرط فعله ماض، ترجح رفعه "لأنه تعلق بفعل محقق الوقوع، فهو في حكم ما وقع من الأفعال"[67]. ويستدل –كذلك– بعدم جزمه، بعد إذا، وكيفما "لأن التعليق بإذا، رهن بمعنى الزمان، والتعليق بكيفما، رهن بمعنى الحال، وكلاهما تعليق قصير"[68].

لكن السؤال الذي يبقى من غير إجابة –هنا– هو: لماذا رفع الفعل المضارع إن كان جواباً مقدماً لشرط جازم، فعله مضارع، كقولك: أقوم إن تقم؟ مع أن التعليق موجود –بحسب رأي الجواري– ووجوده يؤدي إلى نتيجة حتمية –وفقاً لرأيه– وهي نقص الدلالة، ونقص الدلالة يقتضي الجزم كما يرى؟ لا نجد إجابة عن هذا السؤال لدى الجواري، في كل ما ذكره عن الشرط، وعن الجزم على وجه العموم. وهذا ما يجعل قاعدته في مسألة دلالة الجزم، قاصرة عن أن تشمل مواضع الجزم كلها، هذا فضلاً عن أن هذا السؤال، يبين الخلل الكامن في رأيه، في مسألة دلالة الرفع أيضاً.

- **بناء المضارع:**

وأما الفعل المضارع، المتصل بنون النسوة، أو بإحدى نوني التوكيد، فلا يرى الدكتور الجواري أنه مبني "لأن البناء، إنما يكون لدواعٍ معنوية، وهذه الدواعي في الفعل، أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة، وهذا غير قائم في المتصل بنون النسوة"(69). وذهب إلى أن سبب تسكين المضارع، المتصل بنون النسوة صوتي، وهو توالي الحركات(70). وهو في هذا متابع للقدامى كما سبق. وأما المضارع المتصل بإحدى نوني التوكيد، فالقول ببنائه –كما يرى– قول متهافت، والدليل "أن الفعل المسند –في زعمهم– إلى ألف اثنين، أو واو جماعة، أو نون إناث، أو ياء مخاطبة، متفق على أنه معرب، وليس ثمة علة ظاهرة، مقبولة عقلاً أو نقلاً، للتفريق بين هذا، وبين الفعل المسند إلى مفرد"(71). "ويزيد الأمر غرابة، حين يقولون بإعراب الفعل المضارع، المؤكد بالنون، إذا كان قبل ذلك مسنداً إلى نون الإناث، كيكتبنانّ. ذلك أنه كان قبل اتصاله بالنون مبنياً، فلما اتصلت به النون، وهي موجبة للبناء –على حد ما يزعمون– دخله الإعراب"(72).

ولم يبرر الدكتور الجواري لنصب المضارع، المتصل بإحدى نوني التوكيد، واكتفى برفض القول ببنائه، و"كان باستطاعة الجواري، أن يفسر حركة المضارع، المؤكد بالنون، من قبيل النصب، الذي هو علامة فيه على تمحضه للمستقبل، وكان باستطاعته –أيضاً– أن يجعل نون التوكيد من الأدوات، التي تخصص المضارع بالمستقبل"(73).

- **بناء الماضي والأمر:**

يرى الدكتور الجواري، أن الفعلين الماضي والأمر مبنيان، لتحقق دواعي البناء فيهما "لأن البناء إنما يكون لدواع معنوية، وهذه الدواعي في الفعل، أن يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث

لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة"[74]. وهذا ينطبق على الفعل الماضي، لأنه يدل على الزمن الماضي، فدلالته الزمنية محددة.

وأما فعل الأمر فعلة بنائه –في رأيه– أنه "أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب، وأقربها إلى معنى الحرف، وأحقها بالبناء، لأنه يؤدي معنى، والمعاني حقها أن تؤدى بالحرف، وهو خال من معنى الزمن، مجرد لمعنى الطلب، فهو يشتمل على معنى الحدث مقترناً بالطلب"[75].

ويمكن للباحث أن يستنبط من كلامه هذا، أن الفعل الماضي بني على الفتح، لدلالته على الحدث، والزمن المقيد، وأنه في هذا يغاير فعل الأمر، الذي لا يدل على زمن، ولهذا كانت المغايرة في البناء، فبني الماضي على الفتح، في حين بني الأمر على السكون أو الحذف.

ثانياً: رأي الدكتور مهدي المخزومي:

• سبب إعراب الفعل المضارع:

يرفض الدكتور المخزومي رأي البصريين، وهو أن الفعل المضارع أعرب، لوقوعه في موقع الاسم، إذ يقع في موقع المبتدأ، والخبر، والصفة، والحال..إلخ.

يرفض ذلك، لأن الماضي والأمر، يبتدأ بهما أيضاً، ولأن الماضي يقع في موقع الاسم، فيكون خبراً، وصفة، وحالاً..إلخ، ولم يقل بإعرابه لا سيبويه ولا غيره من النحاة[76]. والحق أن الدكتور المخزومي قد قول البصريين ما لم يقولوه، وقد سبق ذكر رأيهم، في علة إعراب المضارع، وملخصه: أنه أعرب، لشبهه بالاسم، من حيث المعنى، ومن حيث دخول لام الابتداء عليه، وأنه يخصص بالسين وسوف لمعنى، كما يخصص الاسم للمعرفة بأل. وهذا هو رأي سيبويه، ورأي البصريين من بعده، باستثناء ما أضافه ابن الأنباري –كما سبق– وهو وقوع المضارع صفة كما يقع الاسم صفة. وإن كان الدكتور المخزومي، قد اعتمد على رأي ابن الأنباري هذا، فلا يصح أن يعممه على بقية المواقع (المبتدأ، الخبر، الحال..إلخ) كما لا يصح أن يعمم هذا على البصريين، ويجعله رأيهم، ويتجاهل رأيهم الذي رأوه.

وذهب الدكتور المخزومي إلى أن تغير أحوال الفعل المضارع بين الضم، والفتح، والسكون "لم يكن بسبب طروء معانٍ إعرابية، ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة، أو عوامل جازمة، ليصح أن يقال: إنه معرب، كما دأب النحاة عليه، وكما خدعتهم فكرة العمل، فتوهموا أن حركات آخره آثار لعوامل لفظية، أو معنوية"[77]. ويذهب إلى أن تغير أواخر الفعل المضارع،

إنما كان "من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه، فبناؤه مجرداً من الأدوات، يستعمل في الحال والمستقبل، ولا دلالة له على أحدهما، فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي، اتصل في النفي بلم، أو لما، وسكن آخره ... وإذا أريد له أن يخلص للمستقبل، سبقته أن، ولن، وإذن"(78).

- **دلالة الرفع:**

يرى الدكتور المخزومي، أن الرفع في الفعل المضارع، له دلالة زمنية، إذ يرفع المضارع، إن دل على الزمن الحاضر.

- **دلالة النصب:**

ويرى أن النصب يدل على الزمن المستقبل، ويخصص الفعل للدلالة عليه.

- **دلالة الجزم:**

ويرى أن الجزم لا يكون في الفعل المضارع، إلا إذا تجرد من معنى الزمن الحاضر والمستقبل، أو إذا تجرد من معنى الزمن عموماً، أي حينما لا يدل على زمان البتة.

وخلاصة رأيه في دلالات العلامات، في الفعل المضارع، يوجزها قوله هذا، إذ يقول: "ولكن (يفعل) بعد أن جردت من الدلالة على الماضي، كان ما بقي لها من دلالة على الزمن، أوسع من دلالة (فعل) وظلت مترجحة بين الحاضر والمستقبل، ولذلك كانت حركات آخره، تتعاقب لتعاقب الدلالات المختلفة، فهي إما أن تدل على الحاضر فترفع، أو تدل على المستقبل فتنصب، فإذا دلت على غير الحاضر والمستقبل، لم يكن لها غير الجزم، وصار الجزم شركة بين (يفعل) الدالة على الماضي، نحو: لم يفعل ولما يفعل، و(يفعل) التي لا تدل على زمان البتة، كالتي بعد أدوات الشرط"(79).

غير أن رأيه هذا، ينقضه أن الفعل المضارع، المخصص للمستقبل بالسين، وسوف، لا ينصب، وإنما يرفع، وينقضه –كذلك– أن المضارع يرفع –في إحدى حالتيه– بعد أداة شرط جازمة، إن كان فعل الشرط ماضياً، بل إن رفعه –حينها– هو الأرجح. وينقضه –أيضاً– أن الفعل المضارع، في قولك: محمد كان يكتب، ومحمد قد يكتب، لا يدل على الزمن الحاضر، ومع ذلك فهو مرفوع. ثم إن ذهابه إلى نفي المعاني الإعرابية عن العلامات في الفعل، لا ينسجم مع قوله: إن تلك العلامات تدل على معانٍ زمنية، بل إنه يناقضه، لأن الإعراب هو الإبانة والإيضاح، وتلك العلامات –على رأيه– تبين المعاني الزمنية، التي تؤديها صيغة الفعل المضارع.

- **الفعل الدائم:**

ذهب الدكتور المخزومي إلى ما ذهب إليه نحاة الكوفة من القول بأن اسم الفاعل فعلٌ دائم، ولهذا فإنه سيخرج عما قرره سابقاً، من أن تغير العلامات في الفعل المضارع، إنما هو لغرض معنوي، يتمثل في ارتباط تلك العلامات بالدلالات الزمنية لصيغة الفعل المضارع، وهو لهذا يذهب –متابعاً الأستاذ إبراهيم مصطفى– إلى أن "حركات الفعل الدائم حركات إتباع للمجاورة، لأن (فاعل) في أكثر استعمالاته إنما يجيء بعد اسم معرب، متغير الآخر، نحو: هذا رجل كريمٌ أبوه، مررت برجل كريم أبوه، رأيت رجلاً كريماً أبوه"(80). فالفعل الدائم لا يعرب على أنه نعت سببي يتبع ما قبله في الإعراب، إنما يتبعه في العلامة من وجه آخر، هو المجاورة، كما يرى الدكتور المخزومي، إذ يقول: "والحق أن مثل قولنا: زارني رجل كريمٌ خلقه، ليس من النعت في شيء، وأن الاتفاق في الإعراب لم يقم على أساس من كونه نعتاً تابعاً لما قبله، لأنه ليس صفة له، ولكنه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات"(81).

ويرى الباحث أن هذا القول تنقصه الدقة، لأن اسم الفاعل، لا يأتي تابعاً في كل الأحوال، حتى يعرب بالمجاورة، فقد يقول قائل: هذا طالب مجتهد، وعرفت طالباً مجتهداً، ومررت بطالبٍ مجتهد. فطالب اسم فاعل من (طلب) ولم يسبقها في هذه الأمثلة شيء، حتى تتبعه وتعرب إعرابه بسبب المجاورة. و"العرب تقول: جاء معاوية سائرةً خدمه بين يديه. فنصبوا (سائرة) على الحال، والحال وصف لصاحبها، وصاحبها –هنا– هو معاوية، وليست من صفة معاوية، وإنما هي من وصف خدمه"(82). ولا يمكن أن يكون إعرابها –هنا– على المجاورة، لأنها منصوبة، ومعاوية مرفوع.

- **الأفعال الخمسة:**

وهناك أمر آخر، وهو أن الدكتور المخزومي، لا يعترف بالعلامات الفرعية، وقد ذهب إلى إلغائها(83)، وهذا يعني أن رأيه في دلالات العلامات، في الفعل المضارع على معانٍ زمنية، لا ينطبق على الأفعال الخمسة، ولهذا فقد حاول أن يجد تفسيراً لثبوت النون وحذفها، في تلك الأفعال، فمرةً ذهب إلى أن ثبوتها علم للرفع، وللدلالة على زمان عام لا تخصيص فيه(84)، ومرةً ذهب إلى أن لها في حال ثبوتها غرضاً آخر، وهو وقاية الألف، والواو، والياء قبلها من الحذف والتقصير، حتى لا يلتبس الفعل حينها بالفعل المسند إلى المفرد في حالة رفعه. ونفى أن يكون

ثبوتها للدلالة على أن الأفعال معربة مرفوعة، ناقضاً بذلك رأيه السابق. ويعلل ذلك بأنها تحذف في حالة الجزم، لانتفاء شبهة أن يكون الفعل للمفرد، وأما حذفها في النصب –كما يرى– فمحمول على حذفها في الجزم، كما حمل النصب على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم[85]. وقد اعتمد في رأيه هذا على ما رواه ابن الأنباري من"أن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: قامُ، وفي كانوا: كانُ"[86].

وإذا سلمنا بما ذهب إليه، فإن الالتباس لا يكون إلا إذا كان الفعل مسنداً إلى واو الجماعة، هذا في الكلام المنطوق وليس المكتوب، ثم أين وظيفة السياق، وهو كبرى القرائن التي تدل على المعنى؟ أيعقل أن يحدث لبس بين المضارع المسند إلى اثنين أو أكثر، أو المسند إلى ياء المخاطبة وبين المضارع المسند إلى مفرد، من غير أن يكون للألفاظ الأخرى في التركيب دور في منع ذلك اللبس؟ إن حدوث اللبس لا يمكن أن يحدث، إلا إذا كان الفعلان غير داخلين في تركيب، وفي هذه الحالة لن يكون لهذا اللبس أي معنى، حتى نقول بوجوده.

ثالثاً: رأي الدكتور محمد كامل حسين:

لا يؤمن الدكتور محمد كامل حسين بنظرية العامل والمعمول، ولهذا فإنه يرى أن الفعل المضارع يرفع إذا أريد به تقرير حدث بعينه، وينصب إن دل على أن الحدث غرض، أو نتيجة أو غاية لحدث سابق، أو كان دالاً على نفي في المستقبل وبعد أن[87]. ويجزم إن كان دالاً "على حدث ناقص، كأن يكون نفياً للماضي، أو فعل أمر، لا يقع إلا إذا أطيع، أو دل على حدث معلق وقوعه على حدث آخر، وهذا هو الشرط"[88]. ويرد على الدكتور محمد كامل حسين بقولك: محمد قد يذهب، محمد سيذهب، أو سوف يذهب. فأين تقرير الحدث في هذه الأفعال، وهي لم تحدث بعد؟ ومع ذلك فإنها مرفوعة، فلماذا رفعت إذن؟

رابعاً: رأي أحمد الحمو:

يرى أحمد الحمو أن العلامات في الفعل المضارع، ليست آثاراً للعوامل، بل هي دوال على معانٍ، إذ يقول: "النصب والجزم في الفعل المضارع، ليسا ناشئين عن أدوات، يسمونها أدوات النصب والجزم، بل عن الوظيفة، التي يراد للفعل أن يؤديها في الجملة، فالضمة في آخر الفعل هي دال، ومدلوله التقرير والإثبات، والفتحة هي دال، ومدلوله التعليق والاستقبال، والسكون هو –أيضاً– دال، ومدلوله الامتناع"[89]. وبما أنه قد خص العلامات بالذكر (الضمة، الفتحة، السكون) فإن الأفعال الخمسة، والأفعال معتلة الآخر، لن يشملها رأيه هذا، وحينها فماذا سنقول

فيها؟ هذا فضلاً عن أن المضارع المسبوق بالسين وسوف، يدل على الاستقبال، وهو غير منصوب، بل إنه مرفوع، وهو لا يدل على التقرير والإثبات، فما دلالة رفعه؟ ثم لماذا لم ينصب؟

هذه هي آراء المحدثين، التي اطلع عليها الباحث في مظانها، التي وقعت في متناول يده، ومن خلال النظرة الأولى فيها، يلاحظ أن أغلبها، لا يشمل الأفعال المضارعة معتلة الآخر، ولا الأفعال الخمسة، كما يلاحظ أن منها ما هو مأخوذ من آراء القدامى، لاسيما تلك الآراء التي حاولت ربط العلامة بالدلالة الزمنية، فقد جاء في المقتضب أن "حروف النصب إنما معناها ما لم يقع"(90). وجاء في همع الهوامع أن من شأن الناصب أن يخصص المضارع للمستقبل(91). وقال ابن الناظم: "فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه، لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً"(92). ويتحدث الأشموني عن (لما ولما) فيقول: "ويشتركان في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، وقلب معنى الفعل للمضي"(93).

المطلب الثالث: رأي الباحث:

أولاً: سبب إعراب الفعل المضارع:

يذهب الباحث إلى أن الفعل المضارع، إنما أعرب، لتعدد وظائفه المعنوية، وتنوع علاقاته مع غيره من الألفاظ (الأسماء والأفعال) داخل التركيب. وشبهه بالاسم يأتي من هذه الجهة، وهي تعدد وظائفه المعنوية، وتنوع علاقاته مع غيره، من الأسماء والأفعال، فقد يكون الفعل المضارع في معنى الاسم، بحيث يصح استبداله به، وقد لا يكون في معنى الاسم، هذا من حيث وظائفه المعنوية، أما من حيث علاقاته، فقد يكون متعلقاً بالاسم، وقد يكون متعلقاً بالفعل، وقد يكون غير متعلقٍ، لا بالفعل ولا بالاسم، كما هو شأن الاسم.

وليس لمعنى الزمن أي صلة بإعراب المضارع، ولا بعلامات إعرابه، وسيتبين للقارئ أن المعنى (معنى الاسم أو عدمه) ونوع متعلقه، هما اللذان أعرب الفعل المضارع بسببهما، وهما اللذان يحددان العلامة الإعرابية، ومن ثم تصبح دليلاً عليهما.

فأما (الوقوع في معنى الاسم) فهو أمر يختص به الفعل المضارع، فلا يكون في معنى الاسم إلا هو، إذ يستحيل أن يقع الفعلان الماضي والأمر، في معنى الاسم، في أي تركيب كان. فإن قلت: محمد أكرم جاره وأعانه، رأيت محمداً قد أكرم جاره وأعانه، رأيت محمداً أكرم جاره وأعانه، رأيت رجلاً أكرم جاره وأعانه(94). فلا يمكن أن نضع الاسم في موضع الفعل في هذه الأمثلة، ولا في غيرها. وذلك لأن الفعل الماضي يدل على وقوع الحدث وانقضائه، وهذا المعنى لا يدل عليه الاسم بذاته،

بل يستحيل أن يدل عليه. وإن قلت: أكرم يا محمد جارك وأعنه، فلا يمكن أن نضع الاسم مكان الفعلين في هذا المثال. لأن فعل الأمر، لا يكون في معنى الاسم مطلقًا، فمعناه الطلب، وليس الطلب من معاني الاسم البتة.

هذا من حيث وظائف الفعل المضارع المعنوية، أما من حيث تعدد علاقاته، فهو - أيضًا- أمر خاص بالمضارع، فالماضي لا يتعلق إلا بالاسم، ولا يأتي متعلقًا بالفعل، فإن قيل: فماذا عن وروده في الشرط؟ فالجواب أنه إن وقع جوابًا، فإنه لا يكون متعلقًا بفعل الشرط، وإنما يكون متعلقًا بالاسم المسند إليه، ففي قولك: إن قام محمد قام علي، (قام) الثاني متعلق بـ(علي) وليس بـ(قام) الأول، وسيتبين للقارئ السبب في ذلك لاحقًا. وأما إن وقع فعلا للشرط، فأمر معروف، أنه لا يتعلق حينها بالفعل.

وأما فعل الأمر، فلا يتعلق بشيء. وبهذا نعرف سبب إعراب المضارع، وسبب بناء الماضي والأمر.

• دلالة الرفع:

يرفع الفعل المضارع –في رأي الباحث– إن كان واقعاً في معنى الاسم، وكان متعلقاً به. وليس معنى وقوعه في معنى الاسم، ما ذهب إليه سيبويه، من وقوعه في موقع المبتدأ، والخبر، والصفة، والحال، والمفعول. وإنما الوقوع في معنى الاسم - بحسب رأي الباحث- معناه أن الفعل المضارع الواقع كذلك يؤدي الوظيفة المعنوية نفسها، التي يؤديها الاسم في التركيب، بحيث يمكن استبداله به، من غير أن يختل المعنى العام، أو يتغير التركيب.

لأن ما قصده سيبويه بالوقوع في موقع المبتدأ، والخبر..إلخ، أمر مشترك بين الفعل المضارع، والفعل الماضي، وفعل الأمر أحياناً. تقول: محمد ذهب، ذهب محمد، هذا رجل ذهب. فالفعل(ذهب) واقع في المثال الأول في موقع الخبر، وفي الثاني في موقع المبتدأ، وفي الثالث في موقع الصفة، ولكنه ليس واقعًا فيها جميعًا في معنى الاسم، إذ لا يمكن أن نضعه مكانه، وأن نستبدله به.

وتقول: اذهب يا محمد، وقال تعالى﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة﴾ [النور: 2]. ففعل الأمر واقع في المثال الأول في موقع المبتدأ، وهو في الآية واقع في موقع الخبر، ولكنه في كليهما ليس واقعًا في معنى الاسم، إذ يستحيل أن نضعه مكانه، أو أن نستبدله به.

فإذا ما تحقق هذان الأمران، فكان الفعل المضارع واقعاً في معنى الاسم، وكان متعلقاً به، فإنه يرفع، ولا يستحق إلا الرفع، تقول: محمد يكرم جاره ويعينه، محمد سيكرم جاره وسيعينه،

رأيت محمداً يكرم جاره ويعينه، محمد لا يكرم جاره ولا يعينه، محمد ما يكرم جاره وما يعينه. فإنه يمكن أن نستبدل الاسم بالفعل في كل ما سبق، فنقول: محمد مكرم جاره ومعينه (مكان يكرم، يعين، سيكرم، سيعين) رأيت محمداً مكرماً جاره ومعينه، محمد لا مكرم جاره ولا معينه، محمد ما مكرم جاره وما معينه.

فالفعل في الأمثلة السابقة جميعها واقع في معنى الاسم، ومتعلق به، إذ هو متعلق فيها بـ(محمد) ولذلك رفع.

وبهذا فإن هذه القاعدة، لا تنطبق إلا على الفعل المعرب فقط، وهو الفعل المضارع، وهذا الأمر، وهو وقوعه في معنى الاسم وتعلقه به، هو سبب رفعه، والرفع فيه دلالة على ذلك. فإذا لم يقع في معنى الاسم، وكان متعلقاً به، لم يرفع، كما في قولك: محمد لم يذهب، محمد لن يذهب، فإنه وإن تعلق بالاسم في كونه خبراً له، إلا أنه ليس واقعاً في معنى الاسم، إذ لا يمكن أن نضع الاسم مكانه، وأن نستبدله به، ولذلك لم يستحق الرفع، ولكنه جزم في الأول، ونصب في الثاني، وقد حدثت المغايرة في الإعراب، لوجود المغايرة في المعنى، فالجزم في حالة استحالة تحققه، والنصب في حالة إمكانية تحققه.

وأما ما ذهب إليه الأشموني، واحتج به على أن الوقوع في موقع الاسم —وهو أمر يصح أن يحتج به على الوقوع في معنى الاسم— "ينتقض بنحو: هلا تفعل، وجعلت أفعل، ومالك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع، مع أن الاسم لا يقع فيها"(95)، كما يرى، فإنه يرد بأن الفعل في هذه المواضع التي ذكرها، واقع في معنى الاسم، فالفعل في قولك: هلا تفعل، فيه ضمير مستتر وجوباً، كما يرى النحاة القدامى ومنهم الأشموني، ومعنى ذلك أن (تفعل) في معنى (فاعل)، وأن (هلا تفعل) كقولك: هلا أنت فاعل، أو هلا فاعل أنت، والذي حدث —هنا— هو إبراز الضمير لا غير، لأن الكلام لا يكون إلا به، ليكتمل معناه. والفعل في قولك: جعلت أفعل، واقع —أيضاً— في معنى الاسم، فهم قد قالوا: إن (جعل) دخلت على جملة اسمية، أصلها: أنا أفعل، وهذا معناه أن (أنا أفعل) كقولك: أنا فاعل، أما أن (جعل) تطلب الفعل ليكون خبراً لها، فإن هذا خصوصية لها، ونحن نعتمد على الأصل، الذي قرره النحاة قبل دخولها، ثم إن هذا لا يصح أن يحتج به، فكما أنهم قرروا عمل اسم الفاعل، لشبهه المعنوي بـ(يفعل) كما في قولك: محمد مكرمٌ علياً، فإن ذلك الشبه يبقى من غير عمل، كما في قولك: محمدٌ مكرمُ علي، وإن وضعت الفعل مكان الاسم في المثال الأخير، فستقول: محمد يكرم علياً، لأن

الاسم وحده مختص بالقطع والإضافة، كما اختصت (جعل) وأخواتها، بكون وقوع أخبارها أفعالاً من دون الاسم.

ومع هذا، فإن قولك: جعلت أكتب الدرس، في معنى قولك: بدأت أكتب الدرس أو شرعت أكتب الدرس، ويمكن وضع الاسم في موضع الفعل، فتقول: بدأت كتابة الدرس، أو شرعت كتابة الدرس، والاسم في موضع نصب فيهما، ويجوز أن تقول: بدأت كاتباً الدرس، أو شرعت كاتباً الدرس، وموقع الاسم نصب، على أنه حال فيهما. إلا أن العرب اختصت الفعل بعد جعل من دون الاسم. وأما قولك: مالك لا تفعل، فهو كقولك: ما لك لا فاعلا. وأما قولك: رأيت الذي تفعل، فهو كقولك: رأيت الذي أنت فاعل، والذي حدث هو إبراز الضمير لا غير، لأن (تفعل) فيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره (أنت)، وهذا هو الضمير نفسه في (أنت فاعل) وكلا التعبيرين جملة، لا محل لها من الإعراب، صلة الموصول.

وقد كان احتجاج الأشموني على مذهب سيبويه، في أن الفعل المضارع رفع، لوقوعه في موقع الاسم، أي لوقوعه في موقع المبتدأ، أو الخبر، أو الصفة، أو الحال، أو المفعول، في محله. غير أن الباحث أورده، لكي لا تبقى به شبهة على رأيه، فالفعل المضارع في الأمثلة، التي احتج بها، واقع في معنى الاسم، ومتعلق به، ولذلك رفع فيها جميعاً. وقد يقول قائل: فماذا تقول في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184]، إذ الفعل فيه منصوب، وهو واقع في معنى الاسم، والمعنى: وصيامكم خير لكم؟ فأقول: نعم الفعل هنا في معنى الاسم، ولكنه لم يتعلق به، وإنما الاسم (خير) هو المتعلق بالفعل، ولهذا نصب الفعل، ولم يرفع، لفقده شرط تعلقه بالاسم، وإن كان واقعاً في معناه.

وقد يسأل سائل عن رفع الفعل، في قولك: محمد قد يذهب، وهل هو في معنى الاسم؟ فأقول: نعم، هو في معنى الاسم، لأن قولك: محمد قد يذهب، يفيد الاحتمال، فكأنك قد قلت: محمد قد يذهب وقد لا يذهب، وحينها يكون قولك هذا، في معنى قولك: محمد ذاهب أو لا ذاهب، ولذلك ارتفع الفعل بعد (قد) في قولك: محمد قد يذهب، لأنه واقع في معنى الاسم ومتعلق به.

أما إن لم يكن الفعل واقعاً في معنى الاسم، ولكنه متعلق به، فإنه لا يرفع، تقول: محمد لم يكرم جاره، محمد لن يكرم جاره، إذ لا يمكن أن نضع الاسم مكان الفعل في المثالين، وهذا هو معنى قولهم إن (لم ولن) مختصان بالدخول على الأفعال. ولهذا لم يرفع الفعل في المثالين، لأنه لم

يقع في معنى الاسم، ولكنه جزم في الأول، ونصب في الثاني، وقد حدثت المغايرة في الإعراب، لوجود المغايرة في المعنى، فالجزم في حالة استحالة تحققه ، والنصب في حالة إمكانية تحققه.

- **دلالة النصب:**

يرى الباحث أن الفعل المضارع ينصب مطلقاً، إن كان واقعاً في معنى الاسم، وكان متعلقاً بالفعل. وهذه الأمثلة توضح ذلك: جئت لأتعلم، جئت لكي أتعلم، جئت حتى أتعلم، لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أريد أن أكتب، قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33]، وقولك: ألا تزورني فأكرمك..إلخ. فالأفعال في الأمثلة السابقة، تقابل الأسماء، في قولك:

جئت للتعلم (الاسم هنا يقابل الفعل في الأمثلة الثلاثة الأولى)، لا تأكل السمك وشرب اللبن، أريد الكتابة، ما كان الله معذبهم، زيارتك إياي تسبب إكرامك.

كما أنها ليست متعلقة بالاسم، وإنما هي متعلقة بالفعل، فـ(أتعلم) في الأمثلة الثلاثة الأولى متعلق بالمجيء (جئت) و(تشرب) متعلق بـ(لا تأكل) و(أكتب) متعلق بـ(أريد) و(ليعذبهم) متعلق بـ(ما كان) و(فأكرمك) متعلق بـ(ألا تزورني).

وقد يقول قائل: إذا كان (ليعذبهم) - في الآية- متعلقًا بالفعل المنفي (ما كان) فإن هذا يعني أن (يكتب) في قولك: ما كان محمد يكتب، متعلق بـ(ماكان) فعلام رفع؟ فأقول: إن الفعل (يكتب) في قولك: ما كان محمد يكتب، متعلق بالاسم (محمد) وليس بالفعل المنفي. لأنك قصدت نفي كون محمد يكتب، ولم تقصد نفي الكتابة عنه، ولو قصدت ذلك لقلت: محمد ما يكتب، ما يكتب محمد، محمد لا يكتب، لا يكتب محمد، أولقلت: ما كان محمد ليكتب. ولو قلت هذا الأخير، لتعلق فعل الكتابة بفعل الكون المنفي، ولذلك نصب. وأما الفعل (ليعذبهم) فهو - في الآية- متعلق بالفعل المنفي (ما كان) وليس متعلقًا بلفظ الجلالة، لأن المقصود فيها نفي عذاب الله عنهم والرسول فيهم، وليس نفي كون الله يعذبهم والرسول فيهم. فهذا المعنى الأخير يؤدى بقولك: وما كان الله يعذبهم. فـ(يعذبهم) في قولك هذا، متعلق بلفظ الجلالة، وهو في معنى الاسم، ولذلك رفع. ولكنه - سبحانه- قال: وما كان الله ليعذبهم، إذ كان المعنى المقصود نفي العذاب، فنصب الفعل (ليعذبهم) الواقع في معنى الاسم، لتعلقه بالفعل (ما كان) ولعدم تعلقه بالاسم.

والذي يدل على صحة هذا، أن الفعل المنفي في قولك: ما كان محمد يكتب، داخل على جملة (محمد يكتب) والفعل فيها قبل دخول (ما كان) متعلق بالاسم (محمد)، وكذلك هو بعد دخول (ما

كان) وهو واقع فيهما في معنى الاسم. أما الآية، فلم يدخل الفعل المنفي فيها على جملة، لأنه لو حذف، لقيل: الله ليعذبهم، وهذا ليس بجملة. فدل هذا على أن الفعل (ليعذبهم) ليس متعلقًا بلفظ الجلالة، وإنما هو متعلق بالفعل المنفي (ما كان) ولذلك نصب، لوقوعه في معنى الاسم، وتعلقه بالفعل. ودل –كذلك- على أن الفعل (يكتب) في المثال –وهو واقع في معنى الاسم- متعلق بالاسم الذي قبله، ولذلك رفع.

- **دلالة الجزم:**

يرى الباحث أن الفعل المضارع يجزم مطلقاً، إن لم يكن واقعاً في معنى الاسم، ولم يكن له به تعلق، سواءٌ أتعلق بفعلٍ مثله، أم لم يتعلق، تقول: لتقم، لا تقم، إن تقم أقم معك، قم أقم معك.

ومن هنا يمكن لنا أن نفهم معنى المضارعة، وسبب تسمية هذا الفعل بالمضارع، فقد سمي بالمضارع، لأنه يضارع الاسم في المعنى، وفي تنوع متعلقاته، فإن كان في معنى الاسم وتعلق بالفعل، فإنه ينصب، مثله في ذلك مثل الاسم، الذي ينصب إذا تعلق بالفعل (ضربت محمداً ضرباً، دخل القوم إلا محمداً، سرت والنهر، جئت حباً لك، ذهب محمد صباحاً، أكل محمد طعاماً، وقف محمد أمام العلم، شرف محمد أصلاً، جاء محمد راكباً). والأفعال الواقعة في معنى الاسم، إذا تعلقت بالأفعال، نصبت (جئت لأزورك، جئت لكي أزورك، جئت حتى أزورك، لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أريد أن أعيش بكرامة أو أموت، أريد أن أذاكر، لا تلمس النار فتحرق يدك). أما إن كان في معنى الاسم، وتعلق به، ولم يتعلق بالفعل، كما في قولك: محمد يجتهد، فإنه يرفع، مثله مثل الاسم المتعلق بالاسم، كما في قولك: محمد مجتهد. فـ(مجتهد) متعلق بـ(محمد) إذ هو خبر عنه، ولذلك رفع.

وكما لم يرفع الخبر، إن لم يكن عين المبتدأ، ولا وصفاً له، وإنما ينصب على الخلاف، في قولك: ضربي العبد مسيئاً، محمد عندك، ليس محمد مجتهداً، فكذلك لم يرفع الفعل المضارع، الواقع في موقع الخبر، إذا خالف في معناه المبتدأ، ولم يكن وصفاً له، وإنما ينصب أو يجزم. ينصب إن كان ممكن الوقوع (محمد لن يذهب) لأن ذهاب محمد مازال محتملاً وقوعه، فإن وقع وقلت: محمد يذهب، كان الفعل –هنا– وصفاً للمبتدأ فيرفع، كما يرفع الخبر إن كان وصفاً للمبتدأ. ويجزم إن استحال وقوعه (محمد لم يذهب)، لأنه لا يمكن –هنا– أن يكون صفة للمبتدأ، لاستحالة وقوعه، ولهذا فقد استحق الفعل هنا الجزم، واستحق الفعل في المثال الذي تقدم النصب لإمكانية

وقوعه، وكان التغاير في الإعراب فرقاً بين المعنيين.

أليست هذه هي المضارعة، وأليس هذا هو معناها؟ ولننظر الآن إلى حالة الفعل المضارع، وقد فقد مضارعته الاسم، حينما لا يكون واقعاً في معناه، فكيف سنراه؟ سنراه مستحقاً للجزم، الذي هو ليس من إعراب الاسم، فكما أن الفعل فقد مضارعته الاسم، إذ لم يكن في معناه، فإنه قد استحق إعراباً ليس من إعرابه، لقد غايره في المعنى، فغايره في الإعراب. تقول: إن تقمْ أقمْ. فتجزم الفعلين (تقم، أقم) لأنهما ليسا واقعين في معنى الاسم، ولأن الاسم لا يجزم، فقد استحقا ما ليس له. ولننظر الآن إلى الفعل المضارع المنصوب، لنرى التطابق ليس من حيث المعنى فقط، بل من حيث الإعراب أيضاً:

جئت لأزورك
جئت لكي أزورك ← جئت زيارة لك (مطابقة في المعنى وفي الإعراب)
جئت حتى أزورك

لا تأكل السمك وتشرب اللبن ← لا تأكل السمك وشرب اللبن(مطابقة في المعنى وفي الإعراب).

أريد أن أعيش بكرامة أو أموت ← أريد العيش بكرامة أو الموت(مطابقة في المعنى وفي الإعراب).

أريد أن أذاكر ← أريد المذاكرة (مطابقة في المعنى وفي الإعراب).

لا تلمس النار فتحرق يدك ← لا تلمس النار فيسبب إحراق يدك (مطابقة في المعنى وفي الإعراب).

هذا فضلاً عن أن الأفعال والأسماء، التي وضعت مواضعها، في هذه الأمثلة جميعها، متعلقة بنوع واحد من أنواع الكلم، وهو الفعل. أليس في هذا دليل "يدل في وضوح على أن الإعراب في الأسماء والأفعال متشابه، يقوم على معانٍ متقاربة"(96)؟ وهذا التقارب في المعاني لا يتصف به إلا الفعل المضارع، وهذا هو السر في كونه معرباً من دون بقية الأفعال.

ومن هنا يمكن أن نصل إلى تفسير لرفع المضارع، الواقع جواباً لشرط ماض، فقد استحسن النحاة رفعه، كما ذكر سابقاً عن ابن مالك، تقول: إن قام محمد يقوم علي، وذلك لأن القصد في حالة الرفع، الإخبار عن قيام علي في حال قيام محمد، وليس القصد التعليق، إنما يكون التعليق هو القصد إذا جزم المضارع (إن قام محمد يقم علي) فليس –هنا– إخبار عن قيام علي، كما كان ذلك في حالة الرفع، إنما المعنى –هنا- هو تعليق قيامه بقيام محمد. وعلى هذا، فإن (يقوم) في حالة الرفع –أي في حالة القصد إلى الإخبار وليس التعليق– يكون واقعاً في معنى الاسم ومتعلقاً

به، ولذلك رفع، ولا يكون كذلك إذا جزم، إنما يكون معلقاً بحدوث فعل الشرط، وحينها لا يكون واقعًا في معنى الاسم، ولا متعلقًا به، ولا يصح رفعه، إن كان فعل الشرط مضارعاً، لأنه لا سبيل حينها إلى غير معنى التعليق، والتعليق يعني عدم وقوعه في معنى الاسم، فضلاً عن عدم تعلقه به، لأن معنى التعليق من خصائص الحروف، والأفعال الواقعة في أسلوب الشرط الجازم، أو ما كان في معناه، إن لم يقصد غيره. والذي يوضح أن سبب رفع المضارع، الواقع جواباً لشرط ماض، هو وقوعه في معنى الاسم وتعلقه به، بعد أن زال معنى التعليق، الذي يوضح ذلك "أن فعل الشرط الماضي، قد أخبر بحدوثه ووقوعه، قبل زمن التكلم، فهو محقق الوقوع، أو بمنزلة المحقق، وإذا تعلق وقوع الجواب، أو الجزاء، بفعل محقق الوقوع، فقد اكتسب الجواب صفة الشرط، واستكمل الفعل المضارع، الواقع جواباً لفعل شرط ماض، دلالته على معناه، فزال بذلك السبب، الذي يقطع عنه علامة الإعراب وحركته، فاستحق أن يعود إلى حالته الطبيعية، وهي حالة الرفع"(97). هذا هو سبب رفع المضارع، الواقع جوابًا لشرط ماض، وليس ما ذهب إليه صاحب الإنصاف، من أنه رفع "لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط، ترك الجواب على أول أحواله ، وهو الرفع"(98).

والذي يزيد الأمر وضوحاً، في أن سبب جزم المضارع، الواقع جواباً، بعد حرفي الشرط، وأسمائه الجازمة، هو أنه لم يقع في معنى الاسم، الذي يزيد هذا الأمر وضوحًا، أنه يرتفع، إن سبق بقد، أو السين، أو سوف، أو بلا النافية، فهو يرتفع حينها، لدلالته على الإخبار وليس التعليق، وهذا يعني أنه يكون حينها واقعاً في معنى الاسم، والدليل على ذلك، أنه تحل محله الجملة المصدرة بالاسم، تقول: إن يقم محمد فقد يقوم علي، إن يقم محمد فلا يقوم علي، إن يقم محمد فسيقوم علي، إن يقم محمد فسوف يقوم علي. فقد ارتفع الفعل في هذه الأمثلة، لأنه واقع في معنى الاسم، ومتعلق به، لا لأنه لم يعد جواباً وحده، وأنه يشكل مع الجملة التي تصدرها الجواب، لأن هذا يتعارض مع الفعل المضارع المجزوم، فهو قد يتصدر جملة، كما في قولك: إن تقم يقم محمد، فلماذا جزم هنا، ولم يجزم فيما سبق من الأمثلة؟

إن السبب في رأي الباحث، هو ما ذهب إليه، من أنه في الأمثلة السابقة واقع في معنى الاسم، ومتعلق به، ولهذا رفع فيها، ولم يكن رفعه بسبب انتفاء المجاورة، كما يرى الكوفيون(99)، والدليل على ذلك، أنك قد تضع الاسم في موضعه، فتقول: إن يقم محمد فعلي قد يقوم، إن يقم محمد فعلي لا يقوم، إن يقم محمد فعلي سيقوم، إن يقم محمد فعلي سوف يقوم.

• أدوات الشرط غير الجازمة:

وأما الأفعال المرفوعة، التي ترد بعد (إذا) الشرطية، فليس سبب رفعها عدم عمل (إذا) كما يرى النحاة القدامى، ولا لأن التعليق بها قصير، كما يرى الجواري[100]. وإنما هو سبب آخر، وهو أن (إذا) يكثر بعدها استخدام الماضي فعلاً وجواباً، "وهو إخبار عن فعل وقع ومضى"[101]. وهنا يفقد الشرط دلالته، وهي التعليق، ويصبح معنى الفعل هو الإخبار وليس التعليق. تقول: إذا قام محمد قام علي، فالمعنى المقصود – هنا – هو الإخبار عن قيام علي الواقع بعد قيام محمد واستمرارية ذلك. فإذا وقع الفعل المضارع موقع الماضي (إذا يقوم محمد يقوم علي) فإنه يعامل معاملته من حيث المعنى، أي إنه يفيد ما يفيده الماضي من معنى الإخبار عن الحدث، وينتفي عنه معنى التعليق، وحينها يكون واقعاً في معنى الاسم ومتعلقاً به.

و(لو) كإذا، لا يرد بعدها - في الغالب- إلا الماضي، يقول الأشموني: "يقل إيلاء (لو) فعلاً مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن ورد السماع به، فوجب قبوله"[102]. وأما لولا ولوما الشرطيتان فإن أصلهما "لو ركبت مع لا وما"[103]. وهذا يعني أنه ينطبق عليهما ما قيل في لو وإذا، من استئثارهما بورود الماضي بعدهما في الغالب.

وخلاصة القول: إذا أريد في أسلوب الشرط التعليق، وكان فعلا الشرط والجواب مضارعين، جزما لعدم وقوعهما –حينها– في معنى الاسم، وإن أريد به الإخبار، وليس التعليق، رفع فعل الجواب، بعد الأدوات الجازمة، بحسب وصف القدامى، ورفع فعل الشرط، وفعل الجواب معاً، بعد الأدوات غير الجازمة، بحسب وصف القدامى، لوقوعهما في معنى الاسم ولتعلقهما به. وينصب الجواب، إذا لم يكن واقعاً في معنى الاسم، ولم يفد معنى التعليق، كقولك: إن يقم محمد فلن يقوم علي. وبقي فعل الشرط مجزومًا، لبقاء دلالة التعليق فيه، فهو ليس واقعًا في معنى الاسم، أي إنه لم يقصد به الإخبار، حتى يكون كذلك.

ومن هنا، يمكن لنا أن نعرف سر عدم الجزم بعد الفاء، في قولك: إن يقم محمد فلا أقوم أنا، فقد رفع الفعل، لأن القصد الإخبار عن عدم قيام المتحدث، إن قام محمد، وليس القصد التعليق.

وتقول: إن يقم محمد فلن يقوم علي، فالقصد –هنا– الإخبار عن عدم قيام علي، إن قام محمد، وليس القصد تعليق الحدث، ولذلك لم يجزم الفعل الثاني، وإنما نصب، لتعلقه بالاسم، وعدم وقوعه في معناه، إذ لا يمكن أن يحل الاسم محله. فالشرط في هذا المثال، وفي سابقه،

فاقد لمعنى التعليق، الذي يلمس في قولك: إن يقم محمد يقم علي، فالتعليق –هنا– هو القصد، ولا مجال لأن يكون غيره، ولهذا فقد جزم الفعلان.

والذي يعزز ما ذهب إليه الباحث، هو أن الرفع واجب في الجواب المتقدم، ولا يجوز غيره، تقول: يقوم محمد إن يقم علي. ولهذا ذهب البصريون إلى عدم القول بأن الجواب هو المتقدم، لأنهم وجدوا الفعل مرفوعاً، ولم يجدوا لذلك تفسيراً، وذهبوا إلى تقدير الجواب، والتقدير كما يرون: يقوم محمد إن يقم علي يقم محمد، فالجملة المتقدمة ليست إلا دليلاً على الجواب المحذوف، وتلك هي وظيفتها في رأيهم! أما الكوفيون فقد كانوا محقين حينما ذهبوا إلى القول بجواز تقدم جواب الشرط، غير أنهم عللوا رفعه بزوال مجاورته فعل الشرط(104).

وما قيل في الشرط، من أن إفادة معنى التعليق، هو سبب جزم المضارع فيه، لعدم وقوعه في معنى الاسم، لأن معنى التعليق يحول دون ذلك، وأنه يرتفع إن قصد به الإخبار، لأنه –حينها– يقع في معنى الاسم ويتعلق به، ينطبق على الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب، فإن قصد به معنى التعليق جزم، وإن لم يقصد به معنى التعليق رفع، ولذلك نجده يرفع حيناً، ويجزم حيناً آخر، وما ذلك إلا تبعاً للمعنى المقصود، المتمثل بالتعليق في حالة الجزم، والإخبار في حالة الرفع، تقول: دعني أكتب. فتجزم الفعل إن قصدت التعليق، وترفعه إن قصدت الإخبار ولم تقصد التعليق.

• بناء المضارع:

وأما بناء الفعل المضارع على الفتح مع نون التوكيد، كما في قولك: محمد يذهبنَّ، والفعل واقع في معنى الاسم ومتعلق به، فإن الملاحظ أنه يكثر التوكيد بالنون الثقيلة، ويقل التوكيد بالنون الخفيفة، والفعل المؤكد بالنون الثقيلة –كما في المثال السابق– إن ترك مرفوعاً فإنه يلتبس –حينها– بالفعل المسند إلى واو الجماعة المؤكد بالنون، لأنه يكون بعد حذف النون وحذف الواو على هذه الصورة: يذهبُنَّ. فبني على الفتح، في حال إسناده إلى المفرد، للتفريق بينهما. وأما المؤكد بالنون الخفيفة، فهو محمول على المؤكد بالنون الثقيلة، من باب حمل النظير على النظير.

وقد يقول قائل: لم أجزت لنفسك التعليل بالالتباس هنا، ولم تجزه للدكتور المخزومي، حينما قال: إن وظيفة ثبوت النون في الأفعال الخمسة، هي حماية الضمير من التقصير أوالحذف، وليست الدلالة على رفعه، وكانت حجتك أن السياق يمنع اللبس، فلماذا لا يمنع السياق اللبس فيما ذهبت إليه؟ فأقول: إنه قد يسمى الشخص بما هو في الأصل جمع، كما لو أن شخصًا سمي

بـ(العالمون) فإذا أخبرت عنه بقولك: العالمون يكتبُنّ الدرس، فإنه حينها سيحصل اللبس، لوترك الفعل مرفوعًا، ولم يبن على الفتح، ولكنه حينما بني على الفتح، علم أنه مسند إلى المفرد، لا إلى الجمع. ولك القياس على ما مثلت.

وأما بناؤه على السكون، عند اتصاله بنون النسوة، فقد ذهب القدامى إلى أن سببه صوتي، وهو توالي الأمثال، ويضيف الباحث سببًا آخر، وهو أنه بني على السكون، للتفريق بينه وبين المضارع، المسند إلى المفرد الغائب، مذكرًا أومؤنثًا، والمسند إلى المخاطب المفرد، في حالة اتصاله بضمير المتكلمين، نطقًا لا رسمًا. تقول: محمد يكرمنا، فاطمة تكرمنا، أنت تكرمنا. فلو أن المتصل بنون النسوة، ترك مرفوعًا، في حالة رفعه، كقولك: النساء يكرمُن، لما كان هناك فرق - في الكلام المنطوق، وليس المكتوب- بينه وبين (تكرمنا) للمخاطب والغائبة، و(يكرمنا) للغائب، في حال اتصاله بـ(نا) المتكلمين.

الخلاصة:

- أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم، من حيث تعدد معانيه، وتنوع علاقاته، فقد يقع في معنى الاسم، وقد لا يقع، وقد يتعلق بالاسم، وقد يتعلق بالفعل، وقد لا يتعلق لا بالاسم، ولا بالفعل، شأنه في ذلك شأن الاسم.
- يرفع الفعل المضارع، إن كان واقعاً في معنى الاسم، ومتعلقاً به، فتظهر عليه الضمة، إن كان صحيح الآخر، وتقدر إن كان معتل الآخر، وتثبت فيه النون، إن كان من الأفعال الخمسة.
- ينصب الفعل المضارع، إن وقع في معنى الاسم، ولم يكن له به تعلق، وإنما كان متعلقاً بالفعل، وتكون علامة نصبه الفتحة (ظاهرة، أو مقدرة) كما تكون حذف النون، إن كان من الأفعال الخمسة.
- يجزم الفعل المضارع، إن لم يقع في معنى الاسم، سواء أتعلق بفعل مثله، أم لم يتعلق، وتكون علامة جزمه السكون، إن

كان صحيح الآخر، وحذف حرف العلة، إن كان معتل الآخر، وحذف النون، إن كان من الأفعال الخمسة.

الهوامش:

(1) مقاييس اللغة: 665.
(2) مقاييس اللغة: 666.
(3) أسرار العربية: 45.
(4) شرح ابن يعيش: 72/1.
(5) شرح الحدود النحوية: 121- 122.
(6) مقاييس اللغة: 740، وسقط في الأصل حرف العطف قبل العين.
(7) الكتاب: 12/1.
(8) ينظر الإنصاف المسألة (72): 524/2.
(9) ينظر مجالس ثعلب: 388/2، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 237.
(10) مقاييس اللغة: 526.
(11) الكتاب: 14/1
(12) الكتاب: 14/1- 15
(13) ينظر الإنصاف المسألة (73): 549/2- 550
(14) ينظر أسرار العربية: 49
(15) ينظر الإنصاف المسألة (73): 549/2
(16) في النحو العربي نقد وتوجيه: 130
(17) الكتاب: 9/3- 10
(18) الإنصاف المسألة (74): 551/2
(19) الإنصاف المسألة (74): 553/2.
(20) الكتاب: 132/2.
(21) الكتاب: 10/3.
(22) ينظر معاني الفراء: 53/1، الإنصاف المسألة (74): 551/2
(23) الإنصاف المسألة (74): 551/2.
(24) ينظر حاشية الصبان: 1348/3.
(25) حاشية الصبان: 1348/3
(26) حاشية الصبان: 1348/3
(27) ينظر معاني الفراء: 33/1- 34، الإنصاف المسألة (75): 555/2، المسألة (76): 557/2، المسألة (82): 593/2.
(28) نحو الفعل: 46.
(29) ينظر الأصول: 153/2، 154، 155، 156.
(30) ينظر الإنصاف المسألة (79): 575/2، المسألة (82): 593/2، المسألة (83): 597/2.
(31) في النحو العربي نقد وتوجيه: 133.

(32) في النحو العربي نقد وتوجيه: 133، وينظر الإنصاف المسألة (84): 602/2.
(33) شرح ابن عقيل المجلد الثاني: 35/4.
(34) حاشية الصبان: 1411/4
(35) حاشية الصبان: 1411/4
(36) ينظر حاشية الصبان: 1411/4
(37) في النحو العربي نقد وتوجيه: 136.
(38) المقتضب: 12/2.
(39) ينظر همع الهوامع: 88/4.
(40) نحو الفعل: 55.
(41) نحو الفعل: 54.
(42) ينظر إحياء النحو: 50.
(43) ينظر إحياء النحو: 193.
(44) نحو التيسير: 71.
(45) نحو الفعل: 24.
(46) نحو المعاني: 56- 57.
(47) نحو المعاني: 52.
(48) نحو الفعل: 28.
(49) نحو المعاني: 136.
(50) نحو التيسير: 86، وينظر نحو الفعل: 45- 47.
(51) ينظر نحو التيسير: 88، نحو المعاني: 47.
(52) نحو التيسير: 90.
(53) نحو الفعل: 42، وينظر نحو التيسير: 90.
(54) ينظر نحو الفعل: 41- 42.
(55) ينظر شرح ابن يعيش: 16/7.
(56) نحو الفعل هامش: 42.
(57) نحو الفعل: 42.
(58) نحو الفعل: 40.
(59) ينظر نحو الفعل: 40.
(60) نحو التيسير: 95.
(61) ينظر نحو التيسير: 91.
(62) ينظر نحو الفعل: 48- 49.
(63) نحو المعاني: 53.
(64) نحو الفعل: 49- 50.

(65) نحو الفعل: 52، وينظر حاشية الصبان: 1411/4.
(66) نحو الفعل: 51.
(67) نحو الفعل: 50.
(68) نحو الفعل: 51.
(69) نحو الفعل: 54- 55.
(70) ينظر نحو الفعل: 54.
(71) نحو الفعل: 55
(72) نحو الفعل: 55
(73) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 106
(74) نحو الفعل: 54
(75) نحو الفعل: 59
(76) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 136
(77) في النحو العربي نقد وتوجيه: 134.
(78) في النحو العربي نقد وتوجيه: 134.
(79) في النحو العربي نقد وتوجيه: 299- 300.
(80) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 26، وينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 139، إحياء النحو: 124-126.
(81) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 188.
(82) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: 196.
(83) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 68، الإعراب في النحو العربي (بحث): 54.
(84) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 136- 137.
(85) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: 137- 138.
(86) أسرار العربية: 227، وينظر شرح ابن يعيش: 5/7.
(87) ينظر النحو المعقول (بحث): 34.
(88) النحو المعقول (بحث): 35.
(89) محاولة ألسنية في الإعلال (بحث): 184.
(90) المقتضب: 12/2
(91) ينظر همع الهوامع: 88/4.
(92) شرح ابن الناظم: 477.
(93) حاشية الصبان: 1415/4.

([94]) أجاز الكوفيون وقوع الفعل الماضي حالا، ولم يجز البصريون ذلك، إلا بشرط أن تسبقه (قد) لأنها تقربه من الحال، أو أن يكون صفة لمحذوف. وخرجوا قوله تعالى﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾[النساء: 90] على تقدير: أو جاؤوكم قومًا حصرةً

صدورهم. ينظر الإنصاف المسألة (32): 252/1- 258. بيد أنه لو قربته (قد) من الحال، فلا يعني ذلك وقوعه في معنى الاسم، لبقاء دلالته على وقوع الحدث وانقضائه، وهذا ليس من معاني الاسم. فالتقريب من الحال يعني دلالته على الماضي القريب منه، فقولك: رأيت محمدًا قد أكرم جاره، ليس بمعنى قولك: رأيت محمدًا مكرمًا جاره، وإنما هذا الأخير بمعنى قولك: رأيت محمدًا يكرم جاره، وليس(مكرمًا) بمعنى (قد أكرم) لأن هذا الأخير، يفيد تحقق وقوع الكرم وانقضائه، حتى وإن كان في الماضي القريب، وهو ما لا يفيده الاسم.

(95) حاشية الصبان: 1348/3- 1349.

(96) نحو الفعل: 46

(97) نحو التيسير: 94، وينظر نحو الفعل: 50

(98) الإنصاف المسألة (87): 628/2.

(99) ينظر الإنصاف المسألة(84): 607/2.

(100) ينظر نحو الفعل: 51، نحو المعاني: 136.

(101) نحو المعاني: 137.

(102) حاشية الصبان: 1460/4.

(103) حاشية الصبان: 1480/4.

(104) ينظر الإنصاف المسألة (86): 621/2، المسألة(87): 623/2.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1423هـ/2003م.

2- أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م.

3- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ/1988م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط4، 1380هـ/1961م.

5- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1419هـ/1999م.

6- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبدالله بدر الدين محمد جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م.

7- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1405هـ/1985م.

8- شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، حققه وقدمه الدكتور محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.

9- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

10- في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.

11- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.

12- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، الدكتور رحمة نعيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995م.

13- الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، 1425هـ/2004م، والجزء الثاني، ط3، 1427هـ/2006م، والجزء الثالث من غير رقم الطبعة، 1412هـ/1992م، والجزء الرابع، ط2، 1402هـ/1982م.

14- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (الجزء الثاني)، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 2006م.

15- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1406هـ/1986م.

16- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (الجزء الأول)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.
17- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، راجعه وعلق عليه أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ/2008م.
18- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، القاهرة، 1415هـ/1994م.
19- نحو التيسير، أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006م.
20- نحو الفعل، أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006م.
21- نحو المعاني، أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006م.
22- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة [بدون بيانات أخرى].
23- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، 1421هـ/2001م.

البحوث:

1- الإعراب في النحو العربي، الدكتور مهدي المخزومي، مجلة الكاتب العربي، اتحاد الأدباء والكتاب العرب، العدد السادس عشر، السنة الرابعة، 1407هـ/1986م.
2- محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، 1989م.
3- النحو المعقول، محمد كامل حسين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السابع والعشرون، ذو الحجة 1390هـ/ فبراير 1971م.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

تأثير النمو السكاني على التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية

ا.د. أحمد محمد شجاع الدين

أستاذ الجغرافيا السكانية – جامعة صنعاء ، رئيس جامعة إب سابقاً

ملخص البحث :

يرى الباحثون أن المشكلة ليست بزيادة السكان في اليمن ولكنها تكمن في أسلوب التخطيط الذي تتبعه الدولة لمواجهة متطلبات السكان المتزايدة وأنها غير قادرة على معرفة احتياجات الناس الأساسية لعشرات السنين وتعمل على إيجاد المشاريع الكبيرة التي تلبي احتياجات الناس الأساسية ومنها توفير فرص العمل للذين يدخلون سوق العمل سنوياً. هذا الأسلوب من العمل وعدم وجود الرؤيا الصائبة لمواجهة متطلبات الناس أدى إلى عدم قدرة الدولة عن توفير متطلبات السكان بسبب عدم الأخذ بجدية خططها وبرامجها للزيادة السكانية السنوية من قبل المخططين لبرامج التنمية في الدولة وكذلك منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية ومجلسي النواب والشورى وهو ماسيتم بلورته في سياق المحاور القادمة للوقوف على طيف المشكلة وآفاقها وتحديد المعالجات الناجمة للحد من تأثير النمو السكاني في بلادنا.

مقدمة:

إن الموقع الاستراتيجي للجمهورية اليمنية يمثل أهمية كبيرة للدولة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الذي بدوره سيحقق الازدهار الاقتصادي لأبناء اليمن ورفع مستوى الحياة المعيشية لمختلف الشرائح الاجتماعية وهذا الأمر يتطلب من الجميع العمل بجدية وإخلاص من أجل تخطي الصعوبات التي قد تواجهها اليمن لمواجهة التحديات المستقبلية. من الملاحظ أن ما ينشر ببعض الصحف اليومية البعض منها أسبوعية وحديث بعض المسئولين حول علاقة النمو السكاني بالتنمية يتم النظر إلى هذه المسألة بنوع من التبسيط وتارة التجاهل ويتم خلال فترات متباعدة. في نفس الوقت نجد أن المنظمات الإقليمية والدولية وبعض الخبراء الدوليين يتناولون تأثير الزيادة السكانية السنوية على مسار التنمية الشاملة وكذلك تأثيرها على الأمن والاستقرار المعيشي للسكان في اليمن وعلى مستقبل اليمن بنوع من الجدية والقلق أكثر من مسئولي الدولة أو من بعض المثقفين والأكاديميين والسياسيين في اليمن.

يؤكد البعض من علماء الديموغرافيا والاقتصاديين وغيرهم من المهتمين في المسألة

السكانية باستمرار على ضرورة وضع ضوابط للنمو السكاني السنوي في اليمن وهذه الضوابط كما تتمثل بضرورة تحقيق التنمية الشاملة في اليمن وتقييم ما تم إنجازه باستمرار وما لم يتم ومعرفة الأسباب والمعوقات والعمل على تخطيها حتى تتمكن الدولة من ربط النمو السكاني بالموارد الاقتصادية المتاحة. إن هذا التوجه من قبل الدولة ومنظمات المجتمع المدني سيعمل على تحفيز الناس على مختلف مستوياتهم المعيشية ووعيهم على التقليل من حجم الأسرة والمباعدة بين كل مولود وآخر ولابد من إدراك أهمية توعية الناس على مستوى الريف والحضر للإلتزام بالسلوك الإنجابي. من خلال تتبع تجارب الشعوب الأخرى التي مرت بنفس الفترة الزمنية التي تعيشها اليمن في الوقت الحاضر نجد أنها قد أحدثت التحولات الديمغرافية ومن تلك الأمثلة الساطعة التجربة الأوربية، حيث أثرت الثورة الصناعية على النمو السكاني في القارة الأوربية. ولكن الشعوب الأوربية وجهت ثمار هذه التنمية الصناعية على مختلف جوانب حياة الناس مما كان لذلك الأثر الكبير على خفض النمو السكاني وعدد أفراد الأسرة مما عزز دور التنمية الشاملة في المجتمع الأوربي وأدى هذا إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان وباستمرار وتمكنت هذه الشعوب من توفير فرص العمل وتحسين مستوى تقديم الخدمات للسكان.

قد يمكن أن يتساءل أي إنسان مهما كان موقعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ما هي الظواهر السلبية التي قد ينتج عن الزيادة السكانية السنوية لليمن وعن زيادة أفراد الأسرة وتأثيرها على مسار التنمية الشاملة التي تنتهجها الدولة منذ السبعينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر. من دون شك أن لهذه الأسئلة أهمية لأنها تعبر عن رغبة وقلق لمعرفة مدى تأثير الزيادة السنوية المباشر على حياة الناس سواءً في الريف أو الحضر. سنبين في هذه الدراسة تأثير الزيادة السنوية للسكان على اليمن وكذلك على المدن الرئيسية والثانوية في اليمن. لقد أصبح تزايد عدد المهاجرين من الريف إلى المدن الرئيسية والثانوية في السنوات الأخيرة بشكل واضح أكثر من أي وقتٍ مضى ونجد أن المدن تضخمت وزاد أتساعها بشكل ملفت لنظر الجميع مما ترتب على ذلك العديد من المشكلات في المدن اليمنية بصفة عامة ومنها على سبيل المثال: نقص في توفير المياه للسكان، تلوث البيئة، زيادة اتساع مساحات المدن، ارتفاع نسبة العاطلين الذين يبحثون عن فرص عمل ولا يجدونها، انتشار المباني العشوائية، ونستطيع تسميتها عبارة عن أحزمة الفقر حول المدن الرئيسية والثانوية، ارتفاع نسبة المشكلات الاجتماعية وتنوعها وبالذات من قبل الشباب الذين أكد بين لا يجدون فرص العمل ونجد البعض منهم يتأثرون بالجماعات الدينية المتطرفة لأنهم لا يحصلون

على فرص عمل تقيهم من الجماعات المتطرفة التي تتربص بهؤلاء الشباب لإلحاقهم بأنشطتهم المختلفة، بروز التباين الطبقي في مستوى الحياة المعيشية وخاصةً في المدن، تدني مستوى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، زيادة اعتماد اليمن على استيراد المواد الغذائية الأساسية بسبب عدم قدره الأرض الزراعية على توفير الغذاء للسكان الذين يزدادون كل عام على مستوى الأسرة اليمنية.

ستتناول الدراسة المحاور الآتية:

أولاً: أوجه الترابط بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: النمو السكاني ومظاهرة الفقر المتعددة.

ثالثاً: تأثير النمو السكاني على البيئة.

رابعاً: موقف الإسلام من تنظيم الأسرة.

خامساً: مستقبل النمو السكاني في الجمهورية اليمنية على التنمية الشاملة.

سيتم تناول كل محور ورد في هذه الدراسة وبهذا نستطيع القول أننا ساهمنا في رفع وعي الناس في توضيح تأثير النمو السكاني على مسار التنمية الشاملة وذلك من خلال الرؤية الصائبة لمعالجة النمو السكاني في اليمن الذي أصبح مؤثراً على مسار التنمية التي تنتهجها الدولة في مختلف المجالات وتحقيق المستوى المعيشي اللائق للسكان في اليمن.

أوجه الترابط بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

إن الزيادة السكانية السنوية في العالم تسعين مليون نسمة وستستمر هذه الزيادة إلى عام 2015م بناءً على تقديرات الأمم المحتدة. من المعروف لدى المتخصصين بعلم السكان أن السكان في العالم قد زادوا من مليار إلى مليارين خلال 123عاماً وأستغرق المليار الثالث 40عاماً والمليار الرابع 15عاماً والخامس 13عاماً والمليار السادس 11عاماً. إن هذا النمو السكاني المتصاعد سيفرض على الدولة النامية ومنها اليمن العديد من الالتزامات في سبيل تحقيق تنمية شاملة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمواجهة النمو السكاني السنوي وهذا الأمر يتطلب من اليمن ضرورة الزيادة والاعتماد على قدراتها وإمكانياتها في سبيل مواجهة الزيادة السكانية السنوية وأن لا تتوقع من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية والبلدان الشقيقة الكثير في سبيل تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمواجهة الزيادة السكانية السنوية ولا بد من الاعتماد بقدر الإمكان على قدراتنا

وإمكانياتنا الذاتية.

من المتعارف عليه اجتماعياً أن نسبة كبيرة من المواطنين يحبذون حجم الأسرة الكبيرة ويبررون ذلك أن الأرزاق تأتي من تعدد الخِلفة ولا يتحمسون لفكرة المباعدة بين كل مولود وأخر. وإزاء هذا الوضع الذي لا يتمثل بعدم الجدية من قبل المخططين في الدولة لأخذ الزيادة السكانية السنوية بالحسبان وكذلك المواطنين الذين لا يدركون أهمية المباعدة بين كل مولودٍ وآخر نجد أن التربويين في مختلف مؤسسات التعليم والأكاديميين في الجامعات الحكومية والخاصة وخطباء وأئمة وقيمي المساجد لا يلعبون دوراً واضحاً في توعية الناس بأهمية الاستفادة من وسائل تنظيم الأسرة من أجل المباعدة بين كل مولودٍ وآخر وكذلك تنبه المخططون لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لانعكاس الزيادة السكانية وتأثيراتها السلبية على مختلف جوانب الحياة. من دون شك أن عدم تحمس مختلف الجهات في الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بعدم التعاطي مع النمو السكاني بنوع من الجدية مبررين أن الأمر لم يصل بعد إلى مرحلة الخطورة ويكتفون بإعطاء رأيهم في أضيق نطاق، بل البعض من خطباء وأئمة وقيمي المساجد والتربويين والأكاديميين يقاومون فكرة المباعدة بين كل مولود وآخر.

أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994م على ضرورة تسهيل التحول الديمغرافي بأسرع وقت وبالذات في البلدان التي يوجد فيها اختلالات بين المعدلات الديمغرافية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا بد من تحقيق تنمية شاملة ونمو اقتصادي مستديمين إلى جانب ضرورة أحداث اهتمام كبيره في سبيل إيجاد تغييرات في أنماط الاستهلال والإنتاج غير المستدامة لدى الناس. لقد أكد المؤتمر الدولي على ضرورة أن تولي الدول اهتمام كبير لأهمية الاتجاهات السكانية للتنمية وعلى البلدان التي لم تتمكن من تحولها الديمغرافي أن تتخذ الخطوات الفعالة في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحولها الديمغرافي. لقد أكد المؤتمر الدولي أن البلدان التي أكملت تحولها الديمغرافي يجب عليها أن تأخذ خطوات جادة لتحسين اتجاهاتها الديمغرافية في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن هذا الأجراء المطلوب من البلدان التي أكملت تحولها عليها أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحسين اتجاهاتها الديمغرافية في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وهذا الأجراء لا بد أن يشمل خطوات حقيقية في سبيل تحقيقي تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية من أجل التخفيف من حدة الفقر وبالذات المناطق الريفية من أجل ضمان فرص عمل للجميع والذين قد وصلوا بأعمارهم إلى مرحلة العمل والإنتاج

القانوني. هذا الأمر يتطلب ضرورة توفر فرص من أجل وصول جميع السكان إلى التعليم الأساسي وحصولهم على الرعاية الصحية الأولية.

من الملاحظ أن الدولة في الجمهورية اليمنية قد بذلت جهود في مجال التعليم خلال السنوات المنصرمة ومنها على سبيل المثال:

1- تحسن اتجاه مخرجات التعليم وزيادة الأنفاق عليه، حيث ارتفعت نسبة التحاق من 50.9٪ عام 1991م إلى 65.5٪ عام 2005م.

2- ارتفاع نسبة التحاق الفتيات في التعلم الأساسي من 27.6٪ إلى 55.3٪ عام 2005م ومع تحقيق هذا التقدم في مجال التعليم الأساسي خلال الفترة الماضية ألاّ أن اليمن تواجه صعوبات كبيرة لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق التعليم الأساسي الشامل للجميع عام 2015م ولا تستطيع اليمن أن تحقق الهدف الدولي الثاني والمتمثل في أهداف الألفية في مجال التعليم الأساسي للجميع لعدة أسباب ومنها:

1- تفاوت توفر الخدمات التعليم الأساسي بين الريف والحضر.

2- تدهور الوضع المعيشي لقطاع واسع من السكان مما أدى إلى تراجع أنفاق الأسرة على التعليم الأساسي.

3- عدم كفاية المدارس وقلة عدد الفصول الدراسية.

4- عدم توفر الموارد المالية الكافية لتغطية نفقات إنشاء المدارس واستيعاب المزيد من المدرسين وضمان نفقات التشغيل والصيانة والكتب والمعامل والوسائل التعليمية وانخفاض أجور المعلمين.(1)

هكذا نجد أن وتائر التنمية التي انتهجتها اليمن والإيفاء بالتزاماتها الدولية لا تستطيع أن تحققها على الواقع بالشكل المطلوب ونجد لا المواطن ولا الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ولا الدولة راضيين عما يتحقق سنوياً على أرض الواقع وهذا يعود إلى النمو السكاني السنوي. من دون شك أن الموارد الاقتصادية المتاحة مالياً جعل الدولة غير قادرة على الإيفاء بالاحتياجات التي يطلبها المواطن من مختلف القرى والعزل والمديريات والمحافظات في الجمهورية اليمنية والتي تتعاظم من سنةٍ إلى أخرى وأن استمرار النمو السكاني بهذا الشكل قد يمكن أن يحبط توجهات الدولة لإيجاد تنمية شاملة.

أن توفر النوايا الحسنة من قبل بعض المسئولين في الدولة في العمل المتواصل من أجل

تحقيق تنمية شاملة والمحاولات المستمرة لإيجاد الإدارة الاقتصادية والسياسية ذات الكفاءة لن يجدي في هذا التوجه ما لم يتم تدارك الأمور والمتغيرات المتسارعة أولاً بأول. لهذا نجد أن أوجه الترابط بين النمو السكاني والخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب مساهمة الجميع في سبيل تنفيذ هذه الخطط والعمل على تحقيق توجهات الدولة في التنمية الشاملة وضرورة التقييم المستمر لما ينجزوه والأسباب والمعوقات التي حالة دون التنفيذ أو التقيد بما هو مخطط في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تجاوز السلبيات وتعزيز الايجابيات بقدر المستطاع. من الأمور الهامة ضرورة تحقيق نمو سكاني سنوي يتوافق مع قدرات اليمن الاقتصادية والبيئية من أجل تجنب المشاكل الاجتماعية التي تتعاظم من سنةٍ إلى أخرى ولا بد من تخطي المعوقات وإيجاد فرص العمل واقتصاص البطالة السافرة والمقنعة والموسمية وتوعية الناس بأهمية التقليل من عداد أفراد الأسرة وبالذات للذين يخططون للارتباط بالحياة الزوجية.

يلعب التركيب العمري والنوعي للسكان في الجمهورية اليمنية دوراً كبيراً في ارتفاع نسبة البطالة وتدهور الحياة المعيشية من سنةٍ إلى أخرى وارتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية المختلفة، أن نسبة عالية من السكان تتراوح أعمارهم من صفر إلى 14سنة إذ يشكلون 45٪ من مجموع سكان الجمهورية بناءً على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات عام 2004م. أما مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 64سنة فقد بلغوا في تعداد 2004م 51.5٪ من مجموع السكان في حين كانت هذه النسبة عام 1994م 46.2٪.(2)

إن ارتفاع النسبة في تعداد 2004م عن ما كانت عليه 1994م في فئة السكان الذين التحقوا في سوق العمل، يؤكد أن النمو السكاني يلعب دوراً سلبياً وذلك بضخ أعداد كبيرة من السكان القادرين على العمل والإنتاج إلى هذه الفئة مما تسبب المزيد من البطالة السافرة والمقنعة والموسمية وزيادة المشاكل الاجتماعية بسبب عدم توفر فرص العمل هذا الضخ من السكان إلى هذا الفئة السكانية وضعف الاقتصاد الذي لا يستطيع توفير فرص عمل كافية سنوياً لهذه الفئة.

أما فئة السكان من صفر إلى 14سنة فهي تشكل عبئاً ثقيل على الحكومة والأسرة من حيث توفير الغذاء والتعليم والصحية لهذه الفئة من السكان. من دون شك أن هنالك تباين في نسبة السكان في هاتين الفئتين من صفر إلى 14سنة فما دون ومن 15سنة إلى 64 من محافظة إلى أخرى ولكننا لسنا بصدد تحليل التباينات في هاتين الفئتين من العمر ما بين كل محافظة وأخرى.

علينا أن ندرك أن السكان الذين تتروح أعمارهم ما بين 15 وكذلك 64عاماً لا يعملون

جميعاً، حيث نجد أن نسبة كبيرة يعملون لفترات مؤقتة أو يبحثون عن فرص عمل ولكنهم لا يجدونها وبالذات الفئة العمرية مابين 15 إلى 25عاماً. وبهذا نجد أن المشاكل الاقتصادية وكذلك الاجتماعية والبيئة ستتزيد حدتها من سنةٍ إلى أخرى طالما ونسبة كبيرة من السكان تصل إلى أكثر من 60٪ من مجموع سكان الجمهورية، أما معالين من قبل أولياء أمورهم أو يبحثون عن فرص عمل ولكنهم لا يجدونها بسهوله أو يعملون لفترات مؤقتة وهذا العمل المؤقت لا يوفر لهم الاستقرار النفسي والمعيشي مما يجعلهم يعيشون على هامش الاقتصاد ويشكلون عدم استقرار لأسرهم وكذلك للمجتمع. قد يمكن أن البعض سيقول أنه من الصعب الجزم أن الفئة السكانية من 15 إلى 25٪ لا يعملون جميعاً ونحن نؤيد هذا الإعتقاد ولكننا نؤكد أن نسبة الذين يلتحقون بسوق العمل سنوياً من الفئة السكانية تتضاءل من سنةٍ إلى أخرى.

لقد بلغت البطالة للسكان الذين أعمارهم 15سنة فأكثر 16.3٪ "أي ما يقارب 276.265 مواطن يميني من قوة العمل وتؤكد هذه النسبة الآتي:

1. ضعف الخبرة المهنية لدى هذه الفئة من السكان.
2. فقدان التدريب المهني الذي يلبي احتياجات سوق العمل في المدن والبلدان المجاورة.
3. غياب التخطيط السليم من قبل الدولة من أجل توفير فرص العمل لهذه الفئة من السكان.
4. عدم وجود التكامل بين مخرجات التعليم بمختلف أنواعه واحتياجات سوق العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب من التعليم الثانوي والمتوسط والجامعي.

وبمقارنة نسبة البطالة بين عامي 1994م، 2004م نجد أن النسب قد تغيرت بشكل كبير ومن سيء إلى أسوء، حيث أكدت الإحصائيات الصادرة من الجهاز المركز للإحصاء التالي:

1. كانت نسبة البطالة في فئة 15سنة فأكثر عام 1994م 09.8٪ وكان المعدل في صفوف الذكور 9.7٪ والإناث 10.6٪.

2. ارتفعت النسبة في عام 2004م إلى 16.3٪ على مستوى إجمالي السكان في هذه الفئة العمرية، حيث وصل معدل البطالة في صفوف الذكور 13.1٪في حين بلغت النسبة في صفوف الإناث 39.5٪.

ومع الذين يحصلون على فرص العمل من هذه الفئة العمرية ألا أن المُتتبع لمسار أعمالهم اليومية نجد أنها لا تتفق مع طموحاتهم وإمكانياتهم العلمية والمهنية بسبب ضعف الاقتصاد وعدم وجود خطط مدروسة من قل الدولة والقطاع الخاص تستوعب المهارات لدى هذه الفئة العمرية أو أنها تعد البرامج التي تهيئ هذه الفئة العمرية كي تواكب التطور التقني مما ينعكس على تحسن الإنتاج وفتح آفاق واسعة أمام الشباب كي يعملوا وينتجوا في الأعمال التي توكل إليهم من قبل الدولة أو القطاع الخاص.

من الملاحظ أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تزداد من سنةٍ إلى أخرى أمام الدولة والمجتمع وهذه التحديات تضع أعباء كبيرة أمامها في اعتمادها على تغطية احتياجات السكان من خلال الاستيراد الذي تتعاظم بشكل سنوي. أكد كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007م الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء أن حجم الإيرادات بلغت في عام 2006م ((1.196.811.1900))بالآلالف وفي عام 2007م بلغت أيضاً الإيرادات للدولة مقدرة بالآلاف ((1.693.895.000)).[3] بهذا نجد أن الزيادة التي حصلت في عملية الاستيراد خلال سنةٍ واحدة بلغت أكثر من 222 مليار ريال من أجل مواجهة متطلبات النمو السكاني السنوي التي تتعاظم بشكل مستمر وفي كل عام. هذا الوضع دون شك يؤثر على مسيرة التنمية الشاملة التي تنتهجها الدولة ويؤثر على مستوى الحياة المعيشية للسكان وتقل فرص العمل أمام القادرين على العمل. إن هذا الوضع يخلق أمام الدولة العديد من الصعوبات والتحديات في الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين طالما والنمو السكاني على حالة أن لم يتصاعد من سنةٍ إلى أخرى.

إن هذه التحديات لا يمكننا أن ننظر إليها بنوع من السلبية ولا يمكننا معالجتها بالتمني وبالذات وهي تستفحل من عام إلى أخرى في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون النظر إلى المشكلة الأساسية وتتمثل في النمو السكاني الذي يلتهم سنوياً ثمار التنمية دون أن يكون لذلك

تأثيراً كبيراً على مستوى الحياة المعيشية للسكان وتوفير فرص العمل للشباب القادرين على العمل والعطاء لبناء الوطن. هنالك نسبة كبيرة من المثقفين والسياسيين والمسئولين الذين يسيرون شئون الدولة بمختلف الوزارات والمصالح والهيئات ووسائل الإعلام المختلفة لا يتناولون النمو السكاني المطرد وتأثيره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذا الوضع أدى إلى تفاقم الأوضاع بشكل مستمر بل يتم تفسير تردي الأوضاع اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وتعليمياً وسياسياً إلى الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة المختلفة. وهذا دون شك له تأثير كبير على توجهات اليمن نحو التقدم والتطور والنمو ولكننا لا يجب أن نغفل أن النمو السكاني أحد الأسباب لما وصلت إليه الأحوال حالياً، حيث ينتاب قلق لدى الآباء والأبناء على المستقبل الذي يتطلعون إليه.

إن المستقبل القريب كفيل أن الجميع سيدركون تأثير النمو السكاني السنوي على التعليم والصحة والبيئة وتوفير فرص العمل والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف جوانب الحياة. لهذا يتطلب الأمر من قبل الجميع ضرورة العمل على توعية الناس بأهمية المباعدة بين كل مولود وآخر وهذا الأمر كفيل بتوفير زيادة مستمرة في فرص العمل وتأثير نتائج الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الدولة كل خمس سنوات مما سينعكس على تحسن تقديم الخدمات الأساسية في مجالات: التعليم والصحة، والمياه، الكهرباء، الطرقات، البيئة.... الخ إذا أدركنا أهمية المباعدة بين كل مولودٍ وأخر وتتم الاستفادة من وسائل تنظيم الأسرة بوعي وإدراك لأهمية ذلك.

النمو السكاني ومظاهر الفقر المتعددة

قد يتبادر إلى ذهن أي إنسان أو أي قارىء متتبع لأوضاع المعيشة للسكان في الجمهورية اليمنية أن انتشار ظاهرة الفقر في بلدنا تعني إطعام المحتاجين وإيوائهم وتوفير مبلغ من المال شهرياً من أجل توفير قيمة الغذاء من أجل التخفيف من معانات هؤلاء في الحياة المعيشية وبالتالي سيتم إخراج هؤلاء المواطنين من دائرة الفقر. إن زيادة عدد الفقراء من سنةٍ إلى أخرى في اليمن يرتبط ذلك بدرجة أساسية في النمو السكاني السنوي أدّى إلى تعقيد هذه الظاهرة بشكلٍ كبير من سنةٍ إلى أُخرى. إن ظاهرة الفقر في الجمهورية اليمنية متعددة منها على سبيل المثال: اقتصادية، بيئية، سياسية، ثقافية، صحية، تعليمية، اجتماعية... الخ.

تفيد مصادر الأمم المتحدة أن نسبة الفقر تتزايد بشكل مستمر في معظم بلدان العالم ومنها اليمن، وقدرت المنظمة الدولية أن دخل الفقراء لا يزيد عن دولار في اليوم الواحد وهذا مما ترتب عليه زيادة نسبة المعاقين في كل عام بسبب سوء التغذية وهنالك نسبة وفيات الأطفال ترتفع بشكل

مستمر بسبب انتشار بعض الأمراض التي يمكن الوقاية منها ولكن بسبب الفقر لم يتمكن ا الناس من مواجهتها مما أدى أيضاً غلى حرمانهم من التعليم والوسائل الصحية وتدهور البيئية أيضاً.

إن ما نشاهده اليوم من فقر يتزايد بشكل متصاعد وبطالة سافرة ومقنعة تزيد نسبتها كل سنة وهي سبب استفحال الفساد المالي والإداري في دوائر الدولة المختلفة وذلك في بعض منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وزيادة هجرة السكان من القرى إلى المدن الرئيسية والثانوية بحثاً عن فرص عمل والاستقرار فيها مما أدى إلى توسع أحزمة سكن الفقراء حول هذه المدن. إن هذا الوضع قد أدى إلى تدني موارد المياه وتلوث الهواء وزيادة المشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الشحاتين (والباحثين) عن فرص عمل وأدى هذا الوضع إلى أتساع الفجوة الغذائية بين الأغنياء والفقراء وحتى متوسطي الدخل. هذا الوضع أدى إلى أتساع الفجوة بين الأثرياء والأغنياء مما أدى إلى زيادة نسبة الفقراء، بل من الملاحظ أن هنالك العديد من متوسطي الدخل أصبحوا مصنفين في خانة الفقراء. هذا الوضع المعيشي للسكان أوجد اليأس لدى البعض بحتمية التطور والازدهار وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وهذا يتطلب من الدولة والمجتمع التوجه نحو تحقيق تنمية بشرية مستدامة وتعتبر هذه التنمية ركناً أساسياً من أجل مواجهة مشكلة الفقر وتخفيف الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

العديد من المنظمات الدولية تؤكد على ضرورة أشراك الفقراء في المساهمة الفاعلة بعملية النمو الاقتصادي في اليمن. قد يمكن أن يتساءل الإنسان أي مشاركة إذا كان فقيراً ونستطيع الرد على هذا التساؤل أو أي تساؤلات أخرى أن بإمكان الفقراء أن يساهموا في التخفيف من ظاهرة الفقر وذلك من خلال توفير مشاريع إنتاجية صغيرة لهم حتى يصبحوا منتجين في المجتمع لإعالة على الدولة أو الآخرين وهم بهذا يسهمون بتحقيق تنمية مستدامة.

إن الاهتمام بتنمية رأس المال البشري من توفير الغذاء والمياه النقية والصحة والتعليم وخفض النمو السكاني السنوي الذي يفوق في الوقت الحاضر الموارد الاقتصادية المتاحة. هذه القضايا من الأمور الهامة التي تحتم على الدولة والمجتمع والأغنياء والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع التي تسعى من خلال أنشطتها ألاجتماعية للتخفيف من ظاهرة الفقر العمل على تنمية رأس المال البشري. قد يمكن أن يتساءل أي أن إنسان وهذا التساؤل مشروع ما هو المقياس للفقير وصاحب الدخل المتوسط والغني وهل الفقراء كلهم يعيشون بمستوى معيشي معين ودخلهم اليومي متقارب جداً. نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة الأُخرى تحدد مؤشرات الفقر لدى أي إنسان مهما كان موقعه الاجتماعي من خلال الاستهلاك العائلي اليومي. بالإضافة إلى ذلك لا بد

من الأخذ ببعض المؤشرات الأخرى منها على سبيل المثال لا الحصر: العمر المتوقع للإنسان، وفيات الأطفال، الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة، دور المرأة في التربية والتنشئة، نظرة الرجل والمرأة لمسألة الخِلفة، التفكير الدائم والعمل المتواصل في سبيل تحسين مستوى المعيشة.

قد يمكن أن يتساءل أي إنسان، هل البلدان الصناعية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال التقدم قد تمكنت من معالجة الفقر للمواطنين الذين يعيشون في هذه البلدان حتى نتمكن من الاقتداء بهم ونحذو حذوهم في معالجة هذه الظاهرة الاجتماعية التي أصبحت تؤرقنا جميعاً. إن الإجابة على هذا السؤال من قبلنا هو بالنفي وذلك لما نراه ونشاهده يومياً لما يتم عرضة في شاشات التلفزيون أن أعداد المشردين في هذه البلدان والمتوفين وبالذات في المدن الكبرى وخاصةً المليونية. البعض من هؤلاء المشردين وقعوا فريسة للإدمان بالكحول والمخدرات وانتشرت الجرائم في هذه البلدان ومعظمها ترتكب من العاطلين عن العمل وكذلك من قبل المشردين بصفة خاصة.

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء مسح لميزانية الأسرة اليمنية عام 1992م وظهرت نتائج المسح عام 1996م وأظهر المسح آنذاك أن نسبة الفقراء 34.4٪ من مجموع سكان الجمهورية اليمنية. اليوم يعد الجهاز من أجل إجراء مسح لميزانية الأسرة وسيتم تنفيذه خلال الفترة القادمة يا ترى ماذا سيكون عليه وضع ميزانية الأسرة اليوم وكم ستكون نسبة الفقراء وكم سيكون متوسط نسبة الأنفاق الشهري للاستهلاك للأسرة اليمنية؟. سنترك هذا الأمر إلى الفترة القادمة وما توصل إليه المسح لميزانية الأسرة المزمع تنفيذه خلال الفترة القادمة متمنين للجهات التي ستقوم بتنفيذ المهمة التوفيق والدقة في تنفيذ المسح وعدم فبركة نتائج المسح ونتطلع إلى ظهور النتائج خلال فترة قصيرة من بعد الانتهاء من المسح حتى تكون لنتائجه قيمة كبيرة لدى الدولة والباحثين والمهتمين بظاهرة الفقر في اليمن سواءً في الدخل أو الخارج.

نجد أنه من المهم تحديد خصائص الفقر وفقاً للمعايير الدولية من أجل أن نتمكن من تحديد موقعنا بين دول العالم وكانت النتائج التي توصلنا إليها على النحو التالي:

الفقر المدقع:

هذا النوع من الفقر ناتج عن المجاعات والجفاف والكوارث والبطالة وتعتبر هذه الفئة الأكثر فقراً في المجتمع.

الفقر المطلق:

هذا الفقر ناتج عن انخفاض مستوى الإنتاج، انعدام المهارات الفنية والحرفية. هذه الفئة من السكان لا تستطيع أن تشبع حاجاتها من الخدمات الأساسية والمُتمثلة في: التعليم، الصحة،

السكن، التنقل، المواد الغذائية للأزمة.

الفقر النسبي:

يصنف هذا النوع من الفقر بأنه لشريحة من المجتمع محدودي الدخل ويتم تصنيف هذه الفئة بأنها تستطيع إشباع بعض الحاجات المعيشية وافتقار هذا النوع إلى جوانب أُخرى متعددة من الحياة المعيشية.

خصائص الفقر في الجمهورية اليمنية:

من أهم خصائص الفقر في اليمن الآتي:

1. سوء التغذية.
2. ضعف إنتاجية الفرد.
3. ارتفاع نسبة الأمية وبالذات في صفوف الإناث.
4. سوء أحوال السكن.
5. سواء تقديم الخدمات العامة وكذلك توفيرها.
6. ضعف المشاركة في الخدمات الاجتماعية.
7. ضعف مشاركة المرأة في الإنتاج.
8. البطالة السافرة والمقنعة والموسمية.
9. محدودية فرص العمل المتوفرة سواءً في الدولة أو القطاع الخاص.
10. تدهور الإنتاج الزراعي من سنةٍ إلى أخرى.

النمو السكاني وعلاقته بظاهرة الفقر في اليمن:

بلغ عدد سكان اليمن المقيمين بناءً على نتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي نفذ في ديسمبر 2004م 19.685.161نسمة وبناءً على تقديرات الجهاز المركزي لإحصاء عام 2007م وصل عدد السكان 21.538.995نسمة ومعدل النمو السنوي 3٪. هذا الارتفاع في نمو السكان أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة الواحدة وهذا مما أدى إلى تأثر مستوى الحياة المعيشية وبالتالي يصبح هذا النمو السكاني من أهم المشاكل التي تواجها اليمن في الوقت الحاضر. فضلاً عن مشكلات أخرى مثل ضعف معدل النمو الاقتصادي، محدودية فرص العمل، تدهور

معيشة الناس، تدني مستوى الخدمات، للناس مع العلم أن استقرار أكثر من نصف السكان في أربع محافظات وهي: تعز، الحديدة، إب، صنعاء، بمثل مشكلة إضافية للتنمية في هذه المحافظات مما يزيد من وتيرة الفقر في هذه المحافظات.

لقد تنبهت الدولة في الوقت الحاضر إلى معضلة النمو السكاني وارتباطه بظاهرة انتشار الفقر، حيث أكد الدكتور عبد الكريم الإرياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية في شهر أغسطس 2009م إن كارثة الضائقة الاقتصادية في اليمن هي في النمو السكاني، فالنمو السكاني يضاعف الضائقة الاقتصادية كل عام ولهذا فلدينا كما أكد ضائقتان: الأولى الاقتصادية والثانية هي النمو السكاني الذي سيأكل في النهاية الأخضر واليابس.

لقد أعطى المستشار السياسي لريس الجمهورية مثالاً: لو افترضنا أن اليمن نمى بنسبة خمس في المائة هذا العام من أجل مواجهة النمو السكاني السنوي إلا أن اليمن لم تحقق نمو حقيقياً لا يتجاوز أثنين في المائة فقط. مجرد الزواج الجماعي مشكلة وهو كما أكد في المقابلة لم ولن يكون ضد الزواج الجماعي لأن الزواج سُنة من سنن الله، لكن كما أكد في المقابلة لأبد من توعية الناس كيف ينظمون أسرهم ويضمنون لهم مستقبلهم ويضمنون لهم تعليمهم. لقد قابل أحد الأشخاص وسأله، كم لديك أطفال؟ فقال أربعة عشر طفلاً، تساءل المستشار السياسي مع الذي أجرى معه المقابلة كيف ينجب هذا الفقير هذا العدد من الأطفال[4].

من المهم أن ندرك أن توفر الإمكانيات المادية وحدها لا تكفي كما قد يتصور البعض لمواجهة أتساع دائرة الفقر ومعالجة مشكلته، بل لا بد من الإدراك وهو في غاية الأهمية ويتمثل ذلك في الجوانب الغير مادية لهذا الظاهرة وهي تمثل الأخطر، حيث سيترتب على أتساع ظاهرة الفقر إلى انقسام المجتمع على نفسه. تتمثل القيم الغير مادية من وجهة نظرنا روح المساعدة والتعاون والإخاء والإيمان لدى إفراد المجتمع بالمبادئ والقيم الدينية والأخلاقية وحب عمل الخير والتعاطف مع الفقراء ومد يد العون والتخفيف من حدة الفقر للأسر من أفراد المجتمع. بهذا السلوك في الجوانب الغير مادية نطبق تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف لقوله(صلى الله عليه وسلم)"لا يؤُمن أحدُكم إذا باتَ وجارهُ جائع".صدق رسول الله. لقد أوجب الدين الإسلامي الزكاة على المسلمين والتي تعتبر أحد الطرق السليمة لمعالجة الفقر والزكاة في حد ذاتها حق الفقراء في أموال الأغنياء، كما أنها ليست فضلاً من الأغنياء للفقراء، بل هي واجب على كل مقتدر. إن الزكاة في هذه الحالة تعبير عن المسئولية الشخصية نحو الفقراء وتعبر في نفس الوقت التزام الأغنياء نحو المصلحة العامة لليمن ولأبنائها.

إن هذا الشعور من الأغنياء نحو الفقراء تحث عليه جميع الديانات السماوية نحو الفقراء ولابد لجميع منظمات المجتمع المدني في بلادنا من تنمية هذا الشعور لدى أبنائنا منذ الطفولة كي يتم تنشئة أبنائنا تنشئة صالحة ويدركون أهمية التكافل الاجتماعي والتواصل مع الآخرين والمشاركة الفاعلة في الأعمال الخيرية وزرع روح التعاون الآخرين. إن عدم الاكتراث من قبل البعض بما يحدث للآخرين من ففقراء بلادنا قد يسهم في انتشار هذه الظاهرة ويترتب عليها مشكلات كبيرة إن غياب الإحساس الأخلاقي وفقدان الشعور بالمسؤولية إزاء الآخرين قد يؤدي إلى شرخ في المجتمع ويعرض الوحدة الوطنية في البلد إلى عدم الاستقرار وإحداث التصدع في الجبهة الداخلية.

إن ما سبق من عرض لأسباب الفقر يساعدنا لمواجهة الفقر في اليمن على محورين رئيسين وهما:

المحور الأول: مكافحة الأسباب المؤدية له هذا من ناحية أما الناحية الأخرى فيقتضي لابد من معالجة الأسباب الأخلاقية والمعنوية المؤدية لتفشي هذه الظاهرة وأن يتم معالجة ظاهرة الفقر على مدار السنة ولا يجب أن يتم النظر إلى هذه الظاهرة لدى الناس في المناسبات الدينية أو أن ينظر إلى هذه الظاهرة من باب الصدقة لهؤلاء الفقراء ويتم كسبهم للعمل السياسي أو الدعائي. لابد من الغرس في نفوس الآخرين روح المسؤولية والعمل مع الذين يقدمون العون والدعم للفقراء سواءً كانوا في الدولة أو غيرهم وذلك بتبني مشاريع إنتاجية تجعل الفقراء يعملون ويحققون دخل ونجعل الفقراء يشعرون بالطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ومستقبل بلدهم بشكل عام.

أما المحور الثاني: فيتمثل في كيفية الاستفادة من تعاون الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية لمعالجة ظاهرة الفقر في اليمن. لهذا نرى توجيه المساعدات والقروض الميسرة التي تقدم للدولة من الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية من أجل مكافحة الفقر وضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مكافحة هذه الظاهرة. من هذا المنطلق نرى أيضاً أن المحور الثاني من هذه الدراسة لمواجهة ظاهرة الفقر، يتطلب تعزيز المصالح المشتركة بين اليمن والمانحين من خلال الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات الأساسية وخاصةً ما يتعلق بتخفيف حالات الفقر في اليمن. إن تحقيق أي نمو اقتصادي في اليمن لا بد أن يحسّن من وضع الفقراء ويلبي احتياجاتهم الأساسية وكذلك المُلحة وهذا يتطلب أيضاً تعزيز دور وعي في صفوفهم عن أهمية حجم الأسرة المناسبة التي تتناسب مع وضعة المعيشي والمباعدة بين كل مولودٍ وآخر وتخفيض عدد أفراد الأسرة من خلال الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة التي تقدمها الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

تأثير النمو السكاني على البيئة

إن الشعار الذي يمكننا إيجازه في الوضع البيئي الذي آل إليه في الجمهورية اليمنية بأربع كلمات واضحة الدلالات والمعني تتمثل "عمل محلي وأثر كوكبي" وهذا الشعار يلخص مسؤولية التربويين وفي مختلف المستويات التعليمية وأن هذا الشعار ينبهنا إلى ما يعمله الإنسان في البيئة وفي محيطه المباشر قد تصل الآثار والنتائج لهذه الأعمال إلى الآخرين سواءً كانت قريبة منه أو بعيدة. إن ما يفعله الإنسان في البيئة أو من ضرر إذ يعكس وجهة نظرنا وعيه وإدراكه ويعكس هذا السلوك تعليم الإنسان وثقافته والقيم التي أكتسبها. لقد أكدت منظمة اليونسكو في نظامه الأساسي بعد الحرب العالمية الثانية ((إن الحرب تبدأ في عقول الناس)) وبالقدر نفسه فإن الحرص على سلامة البيئة والوعي بمقتضيات هذه السلامة يبدأن في عقول الناس والتربويين صانعوا هذه العقول بما تكتسب من معارف وما يقر في أذهان النشىء من قيم هم إذن المسئولون الأوائل عن مصير البيئة حاضرها ومستقبلها(5).

من الملاحظ أن ما تميز به القرن الماضي بروز وعي متنامٍ عن علاقة الإنسان في بيئته وخاصةً بعد انتشار وسائل الإعلام المختلفة التي توضح ما وصلت البيئة من تدهور وما سبب ذلك من تأثير على الإنسان والحيوان وغير ذلك من الكائنات الحية. هنالك العديد من المؤسسات التعليمية المختلفة تتناول وضع البيئة في بلادنا ولكن البعض منها لا تولي اهتماماً لموضوع البيئة بالدراسة والتحليل. لهذا يرتكز هذا المحور في هذه الدراسة عن البيئة على ثلاثة محاور رئيسية ومنها :

المحور الأول : دراسة البيئة من حيث مكوناتها ومعرفة الأسباب لاختلالها.

المحور الثاني: الحصول على المعلومات الصحيحة والسليمة عن ما كانت عليه البيئة وكيف أصبحت.

المحور الثالث: ضرورة انتشار الوعي البيئي في صفوف الناس وتفعيل الأنظمة والقوانين الحالية التي تحمي البيئية ومواردها والعمل بكل السبل والطرق من أجل تطبيق هذه القوانين.

إن من الأهمية بمكان الأخذ بهذه المحاور لإدراك تأثير النمو السكاني السنوي على البيئة وتطبيق المحاور الثلاثة لهذا نجد أنه من المهم أن نعرف البيئة وذلك على النحو الآتي :

علم البيئة **Ecology** وهي مأخوذة من الكلمة اليونانية **Oakes** وتعني البيت **logy** وتعني العلم. أما عالم البيئة **Environment** فهي الوسيط الذي يحيط بالإنسان بكل مضامينه التي يتأثر ويؤثر فيها ، حيث نجد الإنسان أحياناً يستجيب للبيئة ومتغيراتها وأحياناً أُخرى يقاومها.

إن الأثر المتبادل بين الناس والبيئة يتفاوت من إنسان إلى آخر وكذلك من مجتمع إلى آخر ومن مجموعة بشرية إلى أُخرى تبعاً للخلفية الثقافية والشعور بالمسؤولية من قبل كل إنسان واختلاف الناس من حيث: القدرات والقيم والاتجاهات والخبرات والسياسات والنظم السلوكية التي تعد للناس من قبل الدولة. تعتبر الأُسرة حجر الزاوية وهي نواة المجتمع يرث الإنسان ثقافة مجتمعة وصلة الإنسان بوالدته لا تبدأ في يوم ولادته كما قد يتخيل الإنسان. علينا أن ندرك أن صلة الإنسان بالبيئة قبل أن يولد بتسعة أشهر، إذ أن تكوين الأم وصحتها وعادتها الغذائية والنوم تؤثر جميعاً في تكوين جنينها وبالتالي فهي تؤُثر على صحة طفلها. وهكذا نجد أن بيئة الإنسان تتسع أكثر فأكثر حتى تشمل الأسرة الواحدة والقرية والمدينة والمديرية والمحافظة والوطن الذي ننتمي إليه جميعاً.

إن النظام البيئي متعدد الجوانب وهذا ما يجب علينا التدقيق فيه من حيث البعد السكاني والذي بدوره يشمل طريقة المعيشة والانتقال من مكانٍ إلى آخر ومعرفة أسباب الانتقال والزيادة في النمو السكاني السنوي وتأثير ذلك على البيئة والعلاقات المختلفة بين السكان من حيث الإنتاج وبالذات المواد الغذائية. لهذا نجد أن علاقة الإنسان في بيئته مرت وتمر بعدة مراحل ولأهمية هذه المراحل نجد من الضروري التعرض لها بشكل مختصر وهي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

تمثل مرحلة النقص والجمع والالتقاط وهذه المرحلة تمثل سليبات الإنسان وإيجابيات البيئة.

المرحلة الثانية:

تمثل تجاوب الإنسان مع البيئة المحيطة به وتمكن الإنسان من استغلال عناصر البيئة والاستفادة منها لصالحه.

المرحلة الثالثة:

تمثل أقلمة الإنسان مع ظروف البيئة المختلفة.إذ أصبح الإنسان يلعب دوراً كبيراً في سبيل الاستفادة من عناصر البيئة المختلفة وكيفية التعامل معها.

المرحلة الرابعة:

استطاع الإنسان أن يكمل سيادته على البيئة وقد تمكن من شق الطرق وإقامة السدود وتوسعت المدن الكبيرة وأصبح البعض منها مليونية وكذلك المدن الثانوية. بهذا نجد أن إيجابيات البيئة التي كان يتمتع بها الإنسان في المراحل الأولى والثانية والثالثة بدأت تختفي وبدأت تظهر بعض المشكلات البيئية المختلفة.

المرحلة الخامسة:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة الفترة التي تشكل كارثة على البيئة ولهذا نجد أنها بدأت تنضب العديد من خيرات البيئة ومنها المياه سواءً الجوفية أو السطحية، تلوث الهواء والتربة، زحف التصحر، إزالة الغطاء النباتي، انتشار المبيدات بمختلف أنواعها مما أدى أنها أضرت في البيئة، الزيادة السريعة في السكان. هذه الظواهر السلبية في البيئة أثرت على مستقبل البشرية جميعاً.

إن المناهج التي تدرس في مختلف مؤسسات التعليم سواءً كانت في الدولة أو القطاع الخاص لا بد من وجهة نظرنا من تناول البيئة وكيفية المحافظة عليها ومدى انعكاس تدهور البيئة بسبب سلوك الإنسان الغير مسئول إزائها على مختلف جوانب حياتنا.

إن الوضع السكاني الحالي في اليمن يبذر في المزيد من المشاكل المتصاعدة وسنوياً بسبب: الخصوبة البشرية العالية، ارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة اليمنية، اختلال توزيع الكثافة السكانية في كم الواحد الذي قد لا يتفق بأي حالٍ من الأحوال مع توفر الموارد الطبيعية، إن التوقعات تشير إلى أن عدد السكان في زيادة مستمرة وهذا يزيد من حدة المشاكل والتناقص المستمر في الموارد الطبيعية. إن الأوضاع التي وصلت إليها البيئة في اليمن بسبب النمو السكاني لا تشكل مفاجئة للوسط الأكاديمي والسياسي ومتخذي القرارات السياسية ولكن اللامبالاة من قبل البعض لما وصلت إليه البيئة من تدهور بسبب سلوك الإنسان الضار في البيئة وتركيز البعض على قضايا أخرى لاتشكل هموم المستقبل.

قد يتساءل الإنسان ما العمل وكيف يمكننا أن نسلك السلوك الذي لايضر بالبيئة كي نتفادى تدهورها وتحسين سلوك الإنسان إزائها. من دون شك أن البعض سيستنكر ما وصلت إليه البيئة من تدهور ومع ذلك لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف هذا التدهور ولم يحاول أن يسلك المسلك الحسن لتلافي تدهورها. نستطيع أن نقول أن علينا مواجهة تدهور البيئة، وإيقاف هذا التدهور مسئوليتنا جمعياً ومن السهل التنبؤ بعواقبه. أما محاولتنا جميعاً فهم الأسباب التي نتجت عن تدهور البيئة في اليمن نعتقد أن هذه البداية السلمية للتوصل إلى معرفة الطرق الصحيحة والواقعية من أجل تعديل سلوكنا الذي أدى وسيؤدي إلى تدهور البيئة. نعتقد أن هذا هو التحدي الذي يجب أن نعمل سوياً على مواجهته حتى نتمكن من حماية مستقبل أبنائنا. ومن هذه التحديات الآتي:

1. شحه الموارد المائية بل وندرتها في بعض المناطق.

2. استنزاف المخزون المائي باستمرار لأغراض زراعة القات.
3. عدم توفر سياسة ذات رؤية شاملة لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو تحقيق تنمية مستدامة.
4. انخفاض منسوب الأمطار من سنةٍ إلى أخرى.
5. تدهور التربة وانجراف وانحراف الأراضي.
6. تعرض الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي والحيوي إلى الفقدان.
7. انخفاض مساحة النباتات والمراعي والغابات.
8. تدهور البيئة الحضرية.
9. تزايد استخدام المواد الكيميائية بطريقة عشوائية وبالذات لمزارع القات والخضروات.
10. سوء إدارة المخلفات الخطرة.
11- تلوث الهواء وبالذات في المدن الرئيسية.

هذه العناصر التي وصلت إليها البيئة في الجمهورية اليمنية حالياً وعكست نفسها بشكل سلبي على جهود التنمية التي تنتهجها الدولة وكذلك على الموارد المتاحة من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة والحفاظ على البيئة. إن المتتبع لحالة اليمن من حيث واقع البيئة في الوقت الحاضر سيجد الأتي:

أ- تشكل نسبة الأراضي المغطاة في الغابات 1٪ بناءً على إحصائيات 2005م من أجمالي مساحة اليمن.

ب- يغطي المناخ الجاف لمساحة اليمن 90٪ من أجمالي المساحة.

جـ- تشكل المحميات الطبيعية بناءً على نتائج تعداد 2004م 0.001٪ من إجمالي مساحة اليمن[6].

من السهل على المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي تعقد هنا وهناك وكذلك المقالات والدراسات والأبحاث أن تخرج بسبيل من التوصيات التي نضيفها إلى رصيدنا العظيم في مجال التوصيات والاستنتاجات. أن مجمل هذه التوصيات تتوصل إلى ما يجب عمله وما ينبغي الأقدام عليه وما لا بد منه وما هو السبيل إلى تحقيقه في الوقت نفسه وكذلك على الرغم من وجوبه. وأمام هذه التوصيات المتعددة والعجيبة نجد أنه من المهم أن نؤكد أن من مهمة من يتصدى للرؤيا الثاقبة في

شئون مستقبل البيئة في بلادنا أن يفرض عليه بلورة رؤية للحاضر على أساس متين وواضح المعالم وأن تكون الاتجاهات وفهم حقيقة ما وصلت إليه حالة البيئة في اليمن وفي مختلف مجالات الحياة وهذا الاتجاه يمكن أن يكون دليلاً هادياً لما يجب عمله في المستقبل لحماية بيئتنا وتوازن النمو السكاني مع مواردنا الاقتصادية.

وأخيراً فإننا بحاجة إلى برنامج فعال لتحقيق الالتزام والإلزام بمتطلبات البيئة من أجل حماية الصحة العامة ونوعية الحياة وذلك عن طريق الحفاظ على البيئة في حالةٍ مقبولة وأن تسير التنمية بأساليب مناسبة تجمع بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. إن عدم الالتزام باللوائح والمعايير البيئية من قبل المسئولين والمواطنين يعود من وجهة نظرنا إلى ضعف حلقة في سلسلة مهام الإدارة البيئية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني. من دون شك أن هنالك العديد من التشريعات قد صدرت من الدولة حول البيئة ولكنها مبعثرة وأن التراخيص التي تمنح من الجهات المسئولة لمزاولة الأعمال وإلحاق ذلك في إدارات الرقابة والتفتيش من أجل إلزام المواطنين للالتزام بالمعايير البيئية في سلوكهم وممارساتهم اليومية قد أثبتت الأيام أنها غير فعاله. إن عدم الالتزام بالمعايير للحفاظ على البيئة من قبل مسؤولي الدولة ومن المواطنين تعود من وجهة نظرنا إلى عدة أسباب منها:

أولاً: الغموض في تحديد الأهداف والوظائف والبرامج المنفذة.

ثانياً: هشاشة المتابعة والتفتيش وبعض الأحيان التداخل بين السلطات في الفهم والإدراك في كيفية الحفاظ على البيئة.

ثالثاً: تجاوز بعض المسئولين في الجهات ذات العلاقة في المحافظة على البيئة متطلبات الأدوات التشريعية عند معالجة أي سلوك من قبل أي مواطن للحفاظ على البيئة.

رابعاً: عدم توفير الحوافز للعاملين المخلصين الذي يحافظون على البيئة والتي قد يمكن أن تؤدي حتماً إلى الالتزام الطوعي بمعايير الحفاظ على البيئة وتطبيق توجهات الدولة في هذا الصدد.

أن الاستمرار في النظر للبيئة من قبل المسئولين في الدولة المعنيين في الحفاظ على البيئة بنوع من اللامبالاة قد يمكن أن يؤدي حتماً إلى تدهور البيئة من سنةٍ إلى أخرى ولهذا نجد أنه لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات الحاسمة ومنها من وجهة نظرنا الآتي:

أولاً: التأكد من أن المخالفين بحق البيئة يسيئون بسلوكهم اليومي في حقها ولا بد من توعيتهم باستمرار من أجل أن يعرفوا ما هي المتطلبات للحفاظ على البيئة.

ثانياً: لا بد من أظهار قدرة مؤسسات الدولة المسئولة في الحفاظ على البيئة وذلك في قدرتها على الكشف عن المخالفات التي ترتكب بحق البيئة عند وقوعها ولا بد من المعالجة السريعة عند حدوثها مباشرةً حتى تكون عبرة للآخرين.

ثالثاً: أن يتوافر في الإجراءات التي تتخذ من قبل الجهات المسئولة في الدولة للحفاظ على البيئة بالانسجام والعدالة والمساواة في تطبيق اللوائح والأنظمة والتشريعات ذات الصلة بحماية البيئة والحفاظ عليها.

رابعاً: لا بد من توعية الناس بوقوع المخالفات التي ترتكب من أي إنسان مهما كانت مكانته الاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية بوقوع المخالفات وهذا يتطلب الإعلان عنها لا أن تظل حبيسة المكاتب والأدراج أو أن يتم ممارسة الابتزاز المادي من قبل بعض الموظفين على الذين ارتكبوا المخالفات بحق البيئة.

خامساً: إن القصور في اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين في البيئة يعني أن المخالفين يتمتعون بمزايا غير عادلة عن الملتزمين طوعية. لا بد من تعزيز مصداقية مسئولي الدولة ويتمثل ذلك باحترام القانون والتشريعات واحترام برامج المحافظة على البيئة وهذا لن يتم إلا بمحاسبة أي مسئول قصر في عدم الالتزام بالتشريعات واحترام القانون.

موقف الإسلام من تنظيم الأسرة

نسبة كبيرة من السكان من أبناء الوطن يحبذون الأسرة الكبيرة وبالذات في الريف ويرون أن الأرزاق تأتي مع الأولاد الذين يتم إنجابهم. لهذا نجد أن نسبة كبيرة منهم لا يؤمنون في المباعدة بين كل مولودٍ وأخرى ولا يحبذون الدعوة من أي إنسان لهذا الظاهرة تحت مبرر أن الأرزاق تأتي مع الأولاد. نجدهم يقاومون فكرة تنظيم الأسرة وهذا السلوك من قبلهم نعتقد أنه بسبب ضآلة الدور الذي يجب أن يقوم به التربيون والأكاديميون وكذلك الأئمة والخطباء وقيمي المساجد في توعية الناس بأهمية المباعدة بين كل مولودٍ وأخرى. وأن إنجاب كثرة الأولاد في الأسرة اليمنية بدون توفير العيش الكريم لهم سيكون لذلك انعكاسات سلبية على الوطن وعلى مستقبل الأجيال. لا يجب أن يقتصر الدور بتوعية الناس على أئمة المساجد وخطبائها، والتربويين والأكاديميين والمتخصصين أن يلعبوا دوراً كبيراً من خلال توعية الناس وخاصةً الشباب من بل لا بد أن يؤدي المثقفون دوراً مهماً في توعية الناس من خلال المحاضرات المتعددة والمتنوعة بأهمية التقليل من حجم الأسرة. إننا نجد في الوقت أن المسئولين في الدولة لا يتحدثون على تأثير النمو السكاني على مختلف جوانب الحياة إلا في

أضيق نطاق وفي بعض المناسبات أن لم يصاحبهم السكوت في كثير من الأحيان وفي مشاركتهم في الندوات وحلقات النقاش والمؤتمرات المختلفة لا يعطون أهمية لهذا الموضوع.

البعض أيضاً يعتقد أن كثرة الذرية هي وحدها علامة الرضا الإلهي والتوفيق الديني ومصدر الخير والبركة وهم بهذا السلوك نجدهم. متناسيين أن القرآن الكريم لا يمدح الكثرة لكونها مجرد كثرة ولا يذم القلة لأنها قله، بل نجد أن القرآن الكريم يذك الكثرة التي لاتقترح بصلاح واستقامة وخُلق وبإقامة الشعائر الدينية، حيث يقوم الله تعالى في محكم كتابه: (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين) ويقوم الله تعالى: (قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) "سورة المائدة 100".

للحقيقة أن بعضاً من علماء الإسلام أدركوا تأثير النمو السكاني على الأسرة المسلمة وعلى المجتمع الإسلامي ككل ومنهم الدكتور/ عائض القرني عندما نشر مقالاً في ملحق جريدة الثورة اليومية الدين والحياة الذي صدر بتاريخ: 2009/1/23م بعنوان غثاء كغثاء السيل. يقول في المقالة أن (الرسول صلى الله عليه وسلم قال "تزوجوا الودود الولود فأني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"). إذ يؤكد الدكتور/ عائض القرني في مقالته على الآتي: إنما يكاثر بناء الرسول صلى الله عليه وسلم الأمم إذا كنا مؤمنين، صادقين، أقويا، متعلمين، أما إذا كنا جهلة متخلفين، كسالى، محبطين فيقول نحن لا نستحق أن يكاثر بناء الرسول الأمم لأننا كما يقول كالصغار التي لا قيمة لها. ويتساءل في مقالتة: ماذا نفع المسلمين الذين وصل عددهم إلى أكثر من مليار نسمة ونصف ويتساءل: أين مكانهم في العالم ؟ أين صوتهم ؟ أين صناعتهم ؟ أين إبداعهم ؟ أين اختراعاتهم ؟ أين اكتشافاتهم العلمية ؟. بعد طرح هذه التساؤلات يؤكد أنه تحقق في المسلمين قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (ولكنكم غثاء كغثاء السيل) وعجبه الذي لا ينتهي كما يقول ممن هم مستمرون في الإنجاب والتوالد والتناسل والتفريخ والتبييض كما يقول، ثم إذا ملئ البيت بالأطفال نجدهم حينئذ يتركون أبناءهم بلا تعليم ولا توجيه ولا تربية ولا رعاية وخرجوا فارغين وعاطلين عن ممارسة أي عمل وبلا علم ومعرفة في شئون دينهم ودنياهم وبلا أدب ولا وظيفة. لذا نجد كما يقول الدكتور عائض القرني أن منهم من أصابه مرض نفسي ووسواس قهري ومنهم من وقع في المخدرات والمنكرات ومنهم من نظم نفسه في عصابات قطاع الطرق والقتلة والإرهابيين ويثيرون الأمن والقلاقل للدولة والمجتمع ومنهم من ينظم إلى الجماعات الإرهابية والبعض يتخصص في السرقة والاحتيال والكذب على الآخرين. فهل هذا الوضع الذي وصل إليه حال الأسرة المسلمة والأمة

العربية والإسلامية يجري مع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه مكاثر بنا الأمم يوم القيامة ؟

من المؤمل من كل متعلم ومخلص لهذا الوطن أن يفهم الدين الإسلامي فهماً صحيحاً وأن لا يسيئ استخدام بعض نصوص كتاب الله والأحاديث الشريفة في التفسير القاصر أو توظيفها في الاتجاه الغير صحيح وأن لا يحمِّل الإسلام ما لا يحتمل، وألا يكون عالة على أمته ومجتمعه، وليجتهد المسلمون في بناء ذواتهم بناءً صحيحاً على الإيمان والمعرفة والرشد والهمة العالية والعمل النافع والمفيد. ولعل من لديه طفلين ويحسن تربيتهما ويربيهما على الأخلاق والعلم أفضل بكثير ممن عنده عدد من الأولاد وهم: كسالى، قليلوا الأدب يتسكعون في الشوارع صباحاً ومساءً، بلا علم ولا عمل، كيف نريد أن نصنع مجداً دنيوياً أو نصراً إسلامياً ونحن عاجزون عن تربية أبنائنا تربية سليمة ونعلمهم تعليماً نافعاً ونجد لهم فرص الأعمال المناسبة التي تتناسب مع قدراتهم ورغباتهم وقد ذكر القرآن الكريم أيضاً أن كثرة المسلمين لا تغني عنهم شيئاً إذا كانت مصدرًا للغرور والتواكل فقد تصبح مصدراً للعنف والهزيمة. لقوله تعالى في محكم كتابه: (ويوم حنين إذا أعجبتكم كثرتكم، فلم تغنِ عنكم شيئاً، وضاقت عليكم الأرض بما رحبت، ثم وليتم مدبرين "سورة التوبة"25)

وهنالك أيضاً العديد من الآيات الكريمة التي تحثنا على المباعدة بين كل مولودٍ وآخر لقوله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة "سورة البقرة " 233). وقوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"سورة البقرة " 185). وقوله أيضاً: (وما جعل عليكم في الدين من حرج "سورة الحج"78)

لقد توقع الإسلام المشكلات التي سيقع بها المسلمون بسبب تعدد الأولاد في الأسرة الواحدة ونمو السكان السنوي الذي لا يتماشى مع الموارد الاقتصادية المتاحة. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا تقوم الساعة حتى يكون الولد غيظاً، يأتي على الناس زمان يكون هلاك الرجل على يد زوجته وأولاده وأبويه يعيرونه الفقر، ويكلفونه ما لا يطيق، فيدخل المداخل التي يذهب فيها دنيه فيهلك).

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم (أعوذ بالله من جهد البلاء، قالوا ما جهد البلاء يا رسول الله ؟ قال: قلة الشيء وكثرة العيال) وقال: (كفى بالمرء أثماً أن يضيع من يعول)

وأخيراً عند ما نصبح أمة غير مستهلكة لإنتاج الشعوب الأخرى وعندما نصبح في ممارستنا اليومية نحمل الأمانة ونفي بالعهد، ونحترم الكبير والكبير يعطف على الصغير، وننصر المظلوم، ونردع الظالم، ونتجنب الآثام، ونصدق في الأقوال، ونجد في العمل، ونتجنب الغدر

والخيانة وشهادة الزور، ونحمل روح الإخاء والصفاء، ونكون من أهل الهمم العالية من أجل تنفيذ المشاريع الكبيرة وتنفيذ الأعمال الصالحة والمثمرة. عند ما يسلك كيمنيين ومسلمين في المباعدة بين كل مولودٍ وأخر وحجم الأسرة يتوافق مع قدرات كل أسرة الاقتصادية ونتصف بهذه الصفات الحميدة والخيرة، حينئذٍ يفخر الرسول صلى الله عليه وسلم بنا ويباهي بنا الأمم والشعوب الأخرى.

مستقبل النمو السكاني في الجمهورية اليمنية على التنمية الشاملة

من دون شك أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين النمو السكاني وقدرة الموارد الطبيعية على توفير الاحتياجات الأساسية لأي زيادة سنوية في السكان من أجل توفير المستلزمات الأساسية والضرورية للحياة. إن المستقبل الذي نتوقعه لاستمرار النمو السكاني بناءً على تقدير الجهات الرسمية في الدولة بما هو عليه في الوقت الحاضر أصبح مقلقاً وان مؤشرات التوقع لنمو السكان غير طيبة، إذ أن ثمة توقعات أن الأراضي الزراعية ستتدهور أكثر ما هي عليه في الوقت الحاضر وأن الزيادة السكانية في المستقبل لن تنخفض بشكلٍ كبير وأن تدفق الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الرئيسية والثانوية سيستمر. إن هذا الوضع سيؤدي حتماً إلى الاستمرار في تدهور تقديم الخدمات التي تقدمها الدولة والمتمثلة في الجوانب: التعليمية، الصحية، توفير المياه الصالحة للاستخدام الآدمي، توفير الصرف الصحي، الكهرباء...الخ.

من المتوقع خلال السنوات القادمة أن تفاقم توفير المياه ونظافة المدن الرئيسية والثانوية ستسير من سيء إلى أسوء والمزيد من البطالة في صفوف الشباب وسيوجهون محدودية فرص العمل وستتفاقم بسبب استمرار النمو السكاني وهذا الوضع سيؤثر حتماً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وبشكل عام. وهذا ما يتحتم على الدولة التخطيط والعمل الجاد والمتواصل من أجل الاهتمام بقدرٍ كبير من تنفيذ المشاريع الكبيرة لتوفير فرص العمل وضرورة الاهتمام بالتعليم بمراحله المختلفة ونشر الثقافة وهذا النوع من الاستثمار في مجال التعليم والثقافة والمشاريع الاقتصادية الكبيرة نجده ضرورية جداً لإنجاح خطط الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا بد من التقييم المتسمر لمسار التعليم وتنفيذ الخطط الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية حتى تتمكن الدولة من تحسين مستوى الحياة المعيشية وتوفير فرص العمل للشباب.

من الملاحظ أن المشكلة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام تزيد الأمور تعقيداً في اليمن وهذا التعقيد يتمثل أن عدد السكان يتزايد سنوياً مع شحة الموارد الاقتصادية بل تتناقص من سنةٍ إلى

أخرى، نجد أن بعض الموارد أصبحت غير قادرة على مجارات الزيادة السكانية السنوية مما قد يمكن لا سمح الله أن تسير الأمور في اليمن فيما يتعلق بمسار التنمية بحلقة مفرغة إذا استمر الوضع كما هو عليه الآن.

إن الوسيلة التي يجب أن تتبعها الدولة خلال المرحلة القادمة من وجهة نظرنا من أجل تحقيق حياة أمنه ومطمئنه للإنسان اليمني وكذلك الاستقرار النفسي والمعيشي هو التكاتف والتعاون والإخاء وتمجيد العمل الصالح والهادف والذي يحقق الخير للجميع لقوله تعالى في محكم كتابه (من عمل صالحاً من ذكر أوأنثى وهو مؤمن، فلنحيينه حياة طبية ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون "سورة النحل"97).

وهكذا نجد الحال يتطلب مما نحن عليه في الوقت الحاضر والمستقبل القريب أن نمعن النظر في قضايانا اليومية وأن نخطط بروح المسئولية لبناء وطننا وأن نستخلص الدروس المستفادة من الشعوب التي سبقتنا بالتطور وكانت أوضاعها المعيشية تشبه إلى ما نحن عليه اليوم فلنعمل جميعاً من أجل تحقيق التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة من أجل مستقبل آمن للأجيال الحالية والقادمة لما فيه خير وعزة ومصلحة اليمن أولاً وأخيراً.

الهوامش:

1 الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي«الجهاز المركزي للإحصاء»، التقرير الإحصائي السنوي«للتحقق من أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية، عام2007م/ أغسطس 2008م، ص13،12».

2 الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" تقييم بيانات التوزيع العمري والنوعي للسكان، تعداد 2004م، مايو 2009م، ص35.

3 الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007م، نوفمبر 2008م، ص436.

4 الجمهورية اليمنية، السياسية "صحيفة يومية" تصدرها وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) يوم الثلاثاء الموافق 4 أغسطس، 2009م، ص13.

5 د. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع " دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية "، عالم المعرفة "285"، سبتمبر 2002م، ص 33.

6 الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" التقرير الإحصائي السنوي ((للتحقق من أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية))، أغسطس 2008م، ص 29، 30.

المراجع:

1. د. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع " دراسة حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية "، عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت)، سبتمبر 2003م، ص ص 32، 33، 50، 51، 237، 238، 241.
2. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء) الخصوبة البشرية في اليمن (مستوياتها واتجاهاتها وأنماط وتباياتها)، 2009م، ص ص 13، 16، 32، 34، 36.
3. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء)، تقييم بيانات التوزيع العمري والنوعي للسكان تعداد 2004)، مايو 2009م، ص ص 25، 35، 47، 51.
4. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء) التقرير الإحصائي السنوي للتحقق من أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية 2007م، أغسطس 2008م، ص ص 12، 29، 30، 40.
5. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء)، كتاب الإحصاء السنوي 2007م، ص ص 24 – 32، 444، 445.
6. د. أحمد الشرباصي، الدين وتنظيم الأسرة، مطبعة دار الشعب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1966م، ص 192.
7. أ.د. عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي: حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 1988م، ص ص 69، 71، 72.
8. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة اليمنية، الإسلام وتنظيم الأسرة في مجتمع متغير، نشرة رعاية السنة الثالثة، العدد 4، ديسمبر، 1993م، ص5.
9. الجمهورية اليمنية، صحيفة الثورة اليمنية، اليمن وتحديات النمو السكاني، 1996/3/5م، ص5.

10. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة اليمنية، تأثير النمو السكاني على البيئة، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة الخامسة، العدد 23 مايو – يونيو 1995م، ص5.
11. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة، تأثير النمو السكاني على البيئة، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة الخامسة، العدد 24 يوليو – أغسطس 1995م، ص5.
12. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة، الفقر في الجمهورية اليمنية ومظاهرة المتعددة، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة السابعة، العدد 35 مايو– يونيو 1997م، ص ص 4، 5.
13. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة، أوجه الترابط بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة السادسة، العدد 29 مايو– يونيو 1996م، ص5.
14. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة، أوجه الترابط بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة السادسة، العدد 28 مارس – أبريل 1996م، ص5.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

السياحة العلاجية الطبيعية في الجمهورية اليمنية
(الواقع , الأهمية وآفاق التطور)

د/ حسان علي الطاهش

أستاذ التنمية السياحية المساعد ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة تعز

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز المقومات التي تمتلكها بلادنا في هذا المجال وإمكاناتها في تنمية وتطوير السياحة العلاجية الطبيعية باعتبارها فرصاً استثمارية واعده من خلال اختيار وتحديد مواقع مختارة كنواة أساسية للبدء بتنميتها وتطويرها وهي مواقع ينابيع مياه حمامات - دمت- محافظة الضالع.ينابيع مياه حمامات- تبالة- الحامي- صويبر- محافظة حضرموت.ينابيع مياه حمامات - رضوم- محافظة شبوة على أن يتم بعد ذلك الانتقال إلى تنمية وتطوير مواقع عيون ينابيع المياه الحارة في المناطق الأخرى بصورة شاملة وكاملة .

المقدمة :

تمتلك اليمن عدداً من الينابيع والحمامات الطبيعية والمعدنية والكبريتية الحارة والباردة والتي تشتمل على عناصر شفائية مثل أملاح الحديد والكبريت واليود . والماء الحاوي لعناصر القار.يصل تقديرها إلى مايربو من (مائة) نبع منتشرة في مختلف محافظات الجمهورية .هذه الحمامات يؤمها الناس طلباً للاستشفاء والعلاج بمكوناتها من بعض الأمراض إلاَّ أن معظمها في مواقع بعيده عن التجمعات السكانية كما أن هذه الينابيع لم يتم تطويرها بعد للاستخدام السياحي كما هو متطلب في هذا المجال لشحة الإمكانيات وانعدام المرافق السياحية المتخصصة بما فيها الكادر الفني والإداري المتخصص . وستلعب مقومات هذه الينابيع دوراً كبيراً في تنشيط الحركة السياحية الداخلية والخارجية في اليمن إذا ماتم تهيئة مواقعها بمتطلباتها اللازمة كمطلب أساسي لخلق صناعة سياحية علاجية طبيعية ذات جوده . وخاصة بعد أن علم من نتائج دراسات وتحليل مياهها من قبل العديد من الاستشاريين الدوليين والمحليين المتخصصين في هذا المجال إذ أثبتت جميعها نجاعة المياه المعدنية اليمنية لامتلاكها خواص علاجية دوائية لاحتواء مياهها الكثير من المعادن الذائبة والمواد الكيميائية المشعة والفيزيائية المفيدة في علاج العديد من الأمراض . بالإضافة إلى توفر مقومات العناصر الطبيعية والمناخية المرتبطة بها والتي تعتبر رافداً قوياً آخرا لنجاح ونجاعة السياحة العلاجية الطبيعية في اليمن .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منهجية البحث :

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته :

تكمن مشكلة البحث في الجوانب الآتية :

1. عدم استغلال المياه المعدنية الاستغلال الأمثل .
2. غياب الدور الوطني الرسمي والشعبي .
3. غياب التوعية بأهمية ينابيع هذه المياه .
4. انعدام الترويج السياحي .
5. غياب الاستثمار والتطوير لهذه المواقع الذي تعتبر مورداً هاما اقتصاديا وسياحيا .
6. غياب تطوير مثل هذا النوع من السياحة في الجمهورية اليمنية لغياب السياسات المنهجية العلمية في التخطيط والاستغلال الأمثل لمواقع هذه الموارد الطبيعية في الجانب السياحي العلاجي الطبيعي والترويج لها .

أما تساؤلات البحث فتبرز في الآتي :

1. ما العوامل التي تشكل حجر عثرة أمام تطوير السياحة العلاجية ؟
2. ماهي أهم عوامل الجذب السياحة العلاجية في اليمن(المناطق المختارة) ؟
3. ماهو دور المعطيات البيئية الطبيعية اليمنية(مناطق البحث)كعوامل جاذبة للسياحة العلاجية من حيث مزاياها السياحية وفاعليتها لإقامة مشاريع سياحية تتناسب وطبيعة المناطق وزوارها من السياح والمستحمين ؟
4. هل الخدمات السياحية متوفرة (المتوفرة)في اليمن(المناطق المختارة) وتتلاءم مع مقوماتها والطلب السياحي عليها ؟

ثانياً: أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في وضع تصور لتنمية السياحة العلاجية في اليمن على سبيل المثال (في المناطق المختارة) بهدف زيادة النشاط السياحي وتفعيل دور الاستثمار في هذا النشاط والارتقاء بهما إلى مستوى التنافس . ومن ثمَّ فإن المساهمة في رفع مستوى معيشة واقتصاد السكان المحليين والذي سينعكس بالضرورة على مجمل النشاط الاقتصادي اليمني .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي :

1- تحديد عوامل جذب ومقومات السياحة العلاجية الطبيعية في اليمن.وفي الأساس في مواقع الينابيع المختارة .

2- إبراز العلاقة بين العوامل الطبيعية السائدة ومدى الحاجة إلى تنمية مواقع هذه الينابيع لأغراض السياحة العلاجية الطبيعية والنقاهة .

3- تحديد نوعية مواقع المياه والتي تعتبر نافعة بتطوير الحمامات السياحية ومنتجعات العلاج الطبيعي لاسيما مواقع العيون التي تضم محتويات معدنية عالية ذات خواص علاجية.

4- تحديد دور المعطيات الطبية السائدة في ينابيع الحمامات المختارة كعوامل جذب علاجي واستجمامي .

5- دراسة مدى موائمة البنية التحتية وخدمات الاستجمام والعلاج وأنواع الجواذب السياحية الأخرى مع حركة الطلب السياحي وترويج مواقعها .

6- تطوير التسويق العلاجي الطبيعي والترفيهي لمواقع الحمامات المختارة في البحث من خلال خصوصية بيئاتها الطبيعية واقتراح التوصيات التي تخدم تنمية الأغراض السياحية الأخرى المختلفة .

7- اقتراح خطة إستراتيجية لتنمية هذا النمط . ورفع الوعي الثقافي والسياحي لدى أفراد المجتمع وجميع شرائحه الرسمية والشعبية بأهمية هذه المياه وأهمية الترويج السياحي والاستثماري لها

رابعاً: أدوات البحث :

أولا : المصادر الثانوية – وتشمل التقارير والنشرات والدراسات الصادرة عن الهيئات والمؤسسات والدوائر الرسمية والمجلات السياحية المتخصصة في هذا المجال.بالإضافة إلى بعض المصادر والمراجع التي لها علاقة بموضوع البحث .

ثانياً : المصادر الأولية ويتضمن هذا الجزء معلومات حصل عليها الباحث من خلال قيامه بالمسح الميداني والزيارات المتكررة لمواقع الحمامات تتعلق عن خصائص المياه والخدمات المرتبطة بها .باعتبار البحث يعتمد على الأسلوب الوصفي التحليلي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامساً: حدود البحث:

تضم الجمهورية اليمنية , وبالتحديد مواقع المنطقة الجنوبية الشرقية وتشمل المواقع التالية : -

عيون ينابيع مياه حمامات- دمت- (محافظة الضالع) ,عيون ينابيع مياه حمامات - الحامي- تباله – صويبر- (محافظة حضرموت),عيون ينابيع مياه حمامات - رضوم- (محافظة شبوة) .

الفصل الأول: العيون المائية المعدنية والحارة وأهميتها في مجال السياحة العلاجية الطبيعية.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية ظاهرة السياحة العلاجية الطبيعية وتطورها التاريخي وأنواع حماماتها .

تعرف السياحة العلاجية- بأنها سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس وهي تطلق على نوعين مختلفين , حيث يعتمد النوع الأول منها على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية , في حين تعتمد السياحة الاستشفائية ـ وهي النوع الثاني ـ على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس والأعشاب بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية والروماتزمية .[1] وقد عرف العلاج الطبيعي باستخدام المياه المعدنية والمناخ منذ أن وعى الإنسان نفسه في البيئة التي يعيش فيها , حيث كان الاستشفاء بها هو أول ما أثار تفكير الإنسان البدائي الأول بعد أن اكتشف ما لها من تأثيرات إيجابية على الأجساد المرهقة بالاسترخاء واستعادة النشاط .

وتروي لنا كتب التاريخ القديمة أن استعمال المياه المعدنية والمناخ قائم على خبرة وتجارب عشرات القرون الماضية, حينما عرف الإنسان أن بعض الأمراض كالروماتيزم والمفاصل والجلد والعظام تشفى بالانتقال إلى أماكن معينة تتميز بمناخ خاص أو بخواص علاجية لينابيع مياه معدنية . ويقال أن أول نبع معدني استعمل لهذه الخاصية هو نبع(ابيدا فروس)في اليونان , ثم ينابيع منطقة(حلوان) في(مصر) أيام الفراعنة , والينابيع المعدنية الفرنسية أيام الرومان [2]. ويعتبر الرومان هم الأوائل الذين اكتشفوا المزايا العلاجية لبعض العيون فكانوا يقصدونها لأغراض العلاج حيث كانوا يقومون برحلات طويلة من أجل الاستشفاء في المدن التي توجد بها مراكز عيون المياه إلى جانب اللهو والتسلية والمتعة والذي يعرف بالسياحة العلاجية [3]. ومن المعلوم أن السياحة العلاجية الطبيعية لا تمارس فعلياً إلا في مواقع بيئية سياحية علاجية يتوفر فيها قدر كافٍ من العناصر الطبيعية والبشرية ما يجعلها منطقة جذب للمرضى والباحثين عن النقاهة لفترة محددة من الزمن , تضيف إلى مرتاديها المتعة والعلاج الطبيعي مما يجعلها منطقة جذب سياحي مستدامة . فالبيئة السياحية العلاجية على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الرغم من أن اختلاف أنواعها هي مظهر من مظهر العلاقات الإنسانية والحضارية . هي مظهر ينمو ويتطور لأنه مرتبط بالطبيعة والتاريخ وحياة الشعوب . فالسياحة العلاجية أو كما تسمى أيضا بسياحة الاستشفاء والنقاهة هي- ذلك النشاط الذي يتم في المواقع السياحة والينابيع المعدنية التي يزورها السياح بقصد تغيير المكان والحصول على الراحة الجسمانية والذهنية وزيارات المصحات العلاجية وأماكن الاستشفاء المزودة بأحدث الأجهزة والوسائل والمعدات والفرق الطبية والفنية المعنية بهذا النشاط وقد ازدادت أهمية السياحة العلاجية عما كانت عليه قديماً وذلك لزيادة أمراض هذا العصر الصناعي . كما أنها اتسعت وشملت معظم قطاعات المجتمع ولم تعد حكراً كما كانت في الماضي على الأنماط الغنية فقط . وساعد في ازدهارها رفع الضمان الاجتماعي لنفقات العلاج لأعضائة . وتشمل هذه السياحة المعالجة بالمياه المعدنية المتنوعة وبحمامات الرمل الطيني وبمياه البحر والمناخ . فمكونات المياه المعدنية التي عرفت خصائصها العلاجية منذ القدم كوسائل للشفاء من بعض الأمراض هو ما شجع العالم بأسره إلى الاهتمام بهذا النمط العلاجي الطبيعي بإقامة المنتجعات السياحية الطبية المتعددة والمتميزة بتجهيزاتها والتي تقدم للأشخاص الذين يرغبون الراحة لأعضائهم . واللجوء إلى أماكن تتوفر فيها أسباب المتعة والنقاهة . ويعتبر المناخ والهواء النقي وأشعة الشمس نوعاً آخر من المغريات البيئية التي تشجع على مشاركة نسبة كبيرة من المجاميع السياحية الطالبة للشفاء والنقاهة حيث ازدادت الأهمية السياحية للمناخ بعد معرفة تأثير كل عناصره على الجسم البشري . وخصوصاً حرارة الهواء والضغط الجوي وضوء الشمس والرطوبة . فالأماكن التي يتوفر فيها الهواء النقي الجاف والحرارة المعتدلة وأشعة الشمس تنتشر فيها المنتجعات السياحية الصحية التي تؤثر إيجابيا على الدورة الدموية وضغط الدم والجهاز العصبي والجهاز التنفسي . كما توفر المصحات العلاجية الطبيعية نوعاً أخر من الفعاليات والنشاطات الترويحية مثل اللياقة البدنية والنشاطات الترويحية الصحية .وتميل المصحات بمختلف أنواعها إلى التوطن في البيئات المفتوحة وفي الأراضي الخلاء الواسعة بعيداً عن الضوضاء ومصادر التلوث والمراكز الضخمة للتجمعات السكانية والأقاليم الصناعية . ومعلوم أن أهميتها ابتدأت بشكل أكبر منذ القرن التاسع عشر حيث ازدهرت في أوروبا سياحة الاستشفاء بمياه الينابيع المعدنية ولا سيما الحارة منها فظهرت مدن المياه المعدنية المتخصصة في علاج أمراض معينة مثل أمراض الكلى والقناة الهضمية وذلك بواسطة الاستحمام أو الشرب أو التنشق.ومن أشهر هذه المدن العلاجية التي ظهرت هي(فيشي)في فرنسا ومدن ولاية (بافاريا) الألمانية إضافة إلى بعض المدن في إيطاليا ويوغسلافيا وإيسلاندة [4].

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد ظهر حول هذه الينابيع ومدنها العديد من المؤسسات السياحية العلاجية الرفيعة المستوى من فنادق ومطاعم وعيادات وصيدليات تستقبل السياح على مدار السنة و خاصة في مواسم الصيف . وهذه المدن تشتهر بوجود ينابيع المياه المعدنية والحارة منذ ألفي سنة وتعرف باسم (**SBAS**).حيث تشير المراجع العلمية بأن مصطلح (**SBAS**) مأخوذ من تسمية مدينة رومانية تحمل نفس الاسم في منطقة تعرف ب(**Belgian Ardennes**) [5] . ويمكن القول بأن (**SBAS**)عبارة ـ عن مراكز سياحية علاجية أنشئت بالقرب من العيون الطبيعية للمياه المعدنية وتعتبر من أوائل المراكز العلاجية التي عرفت وانتشرت وأصبحت عنصر من عناصر الجذب السياحي . وتتمتع هذه المصحات والمراكز العلاجية بتوافر كافة المقومات التي تخدم السياحة العلاجية والاستشفائية نظراً لما تتمتع به هذه العيون من خصائص طبية تساعد في العلاج من بعض الأمراض عن طريق الغطس أو شرب مياهها أو استخدامها في تدليك الجسم مع إجراء تمرينات رياضية خاصة . حيث غالباً ما تجذب إلى أماكنها السياح الأثرياء الباحثين عن الراحة والمتعة والصحة . و يمارس فيها ما يمكن تسميته بتعبير العلاج بالمياه(**Hydropathical Treatment**) [6].

ويعتبر منتجع (**The Mayo Clinic In Rochester.MInnesote**) من أنجح الأمثلة لاستغلال تلك المناطق علاجياً واجتذاب السياحة داخليا وخارجياً [7].وأنواع هذا النمط من المراكز والمحطات والذي يمكن تسميتها بمحطات العلاج والاستشفاء توجد في غالبيات بلدان العالم إلا أن المشهورة منها هي التي تقع في ألمانيا مثل مدن (بادن بادن – ويسبادن- بادهامبرك) وفي فرنسا(باشتي) وفي سويسرا(مدينة بادن)وفي الولايات المتحدة (**Spring Yellow**) وفي تشيكيا (حمامات كارلوفيفاري- كارلوس باد)وسلوفاكيا(بيشتاني) و(مونتيكاتيما) في ايطاليا [8]. وهنا لابد من الإشارة أن شهرة المحطات العلاجية تعتمد أساسا على كمية التكوينات الأرضية (الطينية)في إقليمها والتي تحتوي على عناصر طبيعية تفيد في العلاج من بعض الأمراض الروماتيزمية مثال على ذلك المصحات العلاجية الموجودة على شواطئ البحر الأسود في كل من رومانيا وأوكرانيا .

أما أنواع حمامات السياحة العلاجية فتمثل بالاتي :

1- حمامات الطمي(**PELIODS**) . وكلمة (**PELIOD**) تعد حديثة نسبياً وأصلها يوناني وتعني اصطلاحاً :"الاستخدامات الطبية للعجائن". وتتضمن كافة الموارد العضوية وغير العضوية الطبيعية ومنها صناعية التي تستخدم في الاستحمام أو الكمادات .وقد أظهرت نتائج استخدام هذه الحمامات نتائج طيبة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعادة يؤخذ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حمام الطمي عن طريق تغطية الجسم بطبقة كثيفة من الطمي الغروي والغطس بعد ذلك في المياه المعدنية ومدة الحمام تعتمد على حسب قوة المريض ويتكرر كعلاج مرتين أو ثلاث اسبوعياً .

2- حمام الأعشاب- وتجري التحضيرات لهذه الحمامات بسحق الأعشاب الطبية ووضعها في إناء يتم فيه عمليه تسخينه بعد رج الأعشاب بالماء . وتستخدم بعد ذلك مياهها السوداء اللون الناتجة من أثر التسخين للأعشاب . وغالباً ما يأخذ حمام الأعشاب كل يومين أو ثلاثة وقد أثبتت نجاحها .

3- حمام الرمل (**PSAMMOTHERAPY**) ويقصد به حمام الرمل الدافئ ويفضل الربط بينة وبين حمام ومياه البحر ويتطلب الأمر وضع الرمل الذي تخلط به مياه البحر وينتج عن حمام الرمل الجئي أو الكلي تصبب العرق ويفيد في أمراض المفاصل ويعقب عادة حمام الرمل الدافئ حمام في البحر وتدليك العضلات .

4- حمام الشمس(**HELIOTHERAPY**)وهو جزء طبيعي من حمامات البحر حيث اعتاد الجميع تعريض أجسادهم للبحر ومياه البحر(شمس وبحر) ويتطلب المحافظة على الجلد من الاحتراق والحساسية والبدء فيه بمدد قصيرة تزداد يومياً حتى يتعود عليها الجسد حتى تصل إلى(60) دقيقة ويفضل أن تكون قبل الوجبات أو بعدها بثلاث ساعات .

5- العلاج عن طريق مياه البحر (**THALASSOTHERAPY**) ومصدر الكلمة يونانية من كلمة (**THALASSA**) ومعناها البحر ويتضمن العلاج بالبحر أو بما هو تحت البحر أو بما هو حوله فهناك المياه ذاتها والتي تستخدم في السباحة والاستحمام أو الشرب . وتحت الماء يمكن استخدام الرمل أو الطمي أوالرمل على الشواطئ والاستلقاء عليها ليجمع هنا بين حمامات الشمس والهواء المحمل برذاذ البحر وبالتالي فهو علاج مناخي . ويمكن استخدام مياه البحر وطميه على مختلف أجزاء الجسم سواء باردة أو ساخنة وحيث أنها مياه معدنية فيمكن استخدامها في أي شكل من أشكال العلاج بالمياه . وهناك العديد من المراكز العلاجية التي تتركز حول مياه البحر [9] .

تطورها التاريخي:

لايمكن دراسة أي علم أو صناعة أو ظاهرة بدون أخذ فكرة عامة عن تاريخ هذا العلم أو الصناعة [10] وباستعراض تطور العلاج بالمياه المعدنية والمناخ نجد أنه يرجع إلى عصر ما قبل التاريخ عندما كان للتطهر بالمياه مغزى ديني وصحي لاعتقادهم بأن المياه المعدنية هي أماكن مقدسة وأثرها العلاجي يأتي من قوى إلهية خارقة للطبيعة . أو أنها بمثابة إله. والإله هو الذي يحقق الشفاء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للمرضى . ونجد قيام الإغريق ببناء معابدهم حول عيون المياه المعدنية للعلاج والاستشفاء من مائها في الاستحمام والشرب والتعبد وتقديم القرابين للإله بعد شفائهم . أما سكان جنوب أوروبا فنجدهم قبل ألفي سنة قبل الميلاد قد عبدوا اله العيون المسمى(**Porbo**) . ويقترن اسم إله الصحة المسمى(**ASCLEPIOS**)في أساطير اليونان القديمة حيث أقيم له (200) معبد حول المياه المعدنية. أما في التاريخ الهندي القديم فنجد أنه أشار إلى أن عيون المياه المعدنية في الهند وجبال الهملايا قد أقيم في كل معبد منها قسم خاص بالعلاج بالمياه المعدنية . أما الرومانيون فقد زاد تحمسهم لبناء الحمامات العامة حتى أن كل إمبراطور روماني كان يتقرب إلى رعاياه ببناء حمام فخم جديد مع ما يتبعه من صالات للرياضة و الترفيه بما فيها غرف البخار والتدليك والإستراحه والمكتبة والملاهي وذلك لمناقشة شئون حياتهم .

ويذكر لنا (هيمولوس) في مؤلفاته كيف كان جنود الفرق الرومانية الذين كانوا يشكون من علل أنهم استردوا صحتهم تماماً بعد استحمامهم في تلك العيون المعدنية . وكيف كان الأبطال العائدون من ساحات القتال يلقون بأنفسهم في مياه الحمامات المعدنية لإزالة أثار التعب والإجهاد من المعارك .ولا غرابة أن نجد الرومانيين الذين توسعت إمبراطوريتهم حبهم وشغفهم الكبير بإنشاء الحمامات عند كل عين معدنية يوجدوها والقيام بصيانتها واستغلالها وتحويلها إلى محطات للاستحمام والتداوي والاسترخاء .

أما في العصور الوسطى نجد أن المرضى كانوا يقطعون أميالاً بناءً على توصية أطبائهم على أمل الشفاء باستخدام المياه المعدنية [11].

أما أهل فارس فنجد أنه لمحبتهم لحمامات المياه المعدنية نجدهم يتفننون بزخرفتها حتى أن الإسكندر الأكبر تغنى بفخامتها . كذلك نجد أن اهتمام الانجليز بالحمامات المعدنية، بلغ أوجه . حيث اعتاد ناسها على زيارة الحمامات التي تمتاز بمركباتها المعدنية الشفائية سعيا لطلب الشفاء من اعتلالاتهم الجسدية. وتعد مدينة(باث)البريطانية من أوائل المدن التي تطورت في مجال السياحة العلاجية [12]. ولا يقتصر الأمر عند ذلك فقد انتقلت أهمية الحمامات إلى العثمانيين حيث نجد أنهم قاموا ببناء وتشييد الكثير من ألقباب حول ينابيع الحمامات المعدنية التي كانت تتبع البيزنطية والرومانيين ومن أشهر تلك التشييدات المقبة حمام بركة(راك المقبة) والمعروفة باسم (الحمام الصربي) والتي تستخدم مياهها في شفاء المفاصل والأعصاب [13].

وبالاستعراض التاريخي نجد أن الرومان هم الأوائل الذين مهدوا الطرق والتقنية لتطوير وتنمية ينابيع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المياه للعلاج وأن جميع المدن الأوروبية تدين للرومان في البدء في استغلالها. ونجد أيضاً أن الرومانيين من كبار محترفي استغلال الحمامات ومحطات الاستجمام العلاجية وان لهم الفضل بتشييد الأبنية العظمى والفاخرة مع بناء العديد من المسابح ذات التجهيزات المتنوعة بالتدفئة والتبريد .وقد بدا الرومان مساهمتهم الكبيرة في تطوير وسائل الاستشفاء بالمياه المعدنية في القرن الثاني بعد الميلاد وكانت حماماتهم بمثابة قصور للنبلاء يتناولون فيها أوضاعهم السياسية والرياضية والنواحي الثقافية. وقد ساعد اتساع رقعةالامبراطورية الرومانية ووصولها إلى غالبية أقطار أوروبا وشمال أفريقيا وحتى تركيا إلى انتشار مواقع مختلفة لمواقع عيون المياه المعدنية والتي تمتاز غالبية مواقعها بجمالية البيئة والمنطقة التي تتواجد فيها حيث يرتبط مفهوم العلاج الطبيعي بأنواعه المختلفة بصفات وخصائص البيئة الطبيعية الملائمة في المواقع السياحية واحتوائها على خدمات وتسهيلات عديدة مثل غرف الضيافة وبرك المياه الحارة والباردة وقاعات الرياضة وبعض المحلات التجارية . ولذا فليس غريباً أن نرى أول التنظيمات السياحية التي ظهرت في نهاية القرن الماضي على مستوى دولي فيما يختص بالسياحة قد ضمت اتحاداً لمؤسسات العلاج بالمياه المعدنية في كل من (البرتغال,وفرنسا,واسبانيا) في وقت كانت فيه هذه المؤسسات غير معروفة على مستوى دولي . بل إن معظم روادها كانوا من طبقة معينة من الناس هي الطبقة (الارستقراطية) [14]

وقد بقيت استعمالات المياه المعدنية والمناخ للاستشفاء والنقاهة فترة طويلة . وبقيت هي الطريقة الوحيدة المعروفة للعلاج وبذلك يكون هذا النوع من العلاج هو أقدم أنواع العلاج الطبي وأرسخها قدماً وأنه عبر مئات السنين وازدياد الدراسات الطبية عنها أضافت إلى حصيلة التجارب الماضية ثبات ونجاعة فاعليتها العلاجية.

وهكذا بقيت المياه المعدنية ومازالت تسخر لأغراض الاستشفاء كجزء من أساليب العلاج الطبيعي حتى بعد فترة تطور الطب الحديث وبقيت من عوامله المساعدة حيث تعجز الأدوية الحديثة في المساعدة وقد استطاع العلاج بالمياه المعدنية والمناخ أن يتطور حيث اخذ التقرير الطبي للعلاج بالمياه المعدنية والانتقال إلى الجهات ذات المناخ المناسب اخذ أهمية ملحوظة من العصور الأولى . حيث كان الأطباء في تلك العصور كانوا ينصحون المرضى بالانتقال إلى الجهات ذات الأحوال المناخية المناسبة كالانتقال من جو بارد إلى بلدان أكثر دفئاً أو القيام برحلات بحرية . وإن كانت رطوبة البلدة عالية فإنهم ينصحون بالانتقال إلى بلدة أكثر جفافاً . أو ذات مناخ جبلي . كما أنهم قدروا فائدة الهواء الطلق والابتعاد عن الأجواء المغلقة [15]. و مع مرور الزمن كان الإنسان ومازال يعود إلى ما في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الطبيعة من عناصر وما يكتنزها من مناظر سياحية ومصادر علاجية حيث استمر استخدام العيون وازدادت أعداد الناس الذين يرتادونها نظراً لتطور خدماتها وخاصة مابعد القرن الثامن عشر عندما أصبحت مراكز العلاج بمثابة أماكن تجتمع فيها صفوة القوم ومنذ ذلك الحين أصبح من تقاليد تلك المراكز كتابة أسماء أشهر الشخصيات العالمية على مداخلها ومدة زيارتها كعوامل جذب سياحية .

المبحث الثاني: المقومات والفوائد العائدة من استخدام ينابيع المياه المعدنية والحارة وتقسيماتها ومعايرها وأنواع مصحاتها العلاجية .

تعتمد مقومات السياحة العلاجية على توفر مصادر الثروة الطبيعية ومقوماتها بما فيها ينابيع عيون المياه المعدنية الحارة المعتمدة على خصائصها ومرتكزات معايرها الكيميائية والفيزيائية وقوة تدفقها وحجم وكمية مخزونها المائي وميزة و فوائدها العلاجية نوعاً وكماً . كما تعتمد كذلك وبشكل أساسي على مقومات البيئة ومواقعها الطبيعية المتمثلة بالوسط البيئي الطبيعي المحيط بالموقع , ويشار بوجه خاص إلى المناخ الجيد المعتدل والهواء النقي والجو العليل وجمال المناظر الطبيعة الفيحاء وغيرها من الجواذب الطبيعية الأخرى التي يعد توفرها في الموقع من المكونات الضرورية والهامة لاستكمال العلاج الطبيعي بالمياه المعدنية وتحسين نتائجها. كما يعد توفر الكوادر والكفاءات البشرية المتخصصة من العوامل المساعدة على نشاطها ونموها , ناهيك عن توفر الخدمات السياحية الأخرى والتي يعد توفرها في هذا المجال من الشروط الأساسية لتنشيط هذا النمط من السياحة . وهنا لابد من الإشارة إلى أن العلاج بالمياه المعدنية لا يقتصر على استعمالها للعلاج خارجياً بالاستحمام فقط , بل أيضاً تستخدم للعلاج داخلياً بواسطة الشرب أو بالجمع بينهما, أو عن طريق التنشق بالرذاذ المشبع بالغازات الفريدة حيث يكون الهواء في بعض مناطق هذه العيون مشحون كهربائياً وهذا له دلالات تأثيرية شفائية عديدة , ناهيك عن وجود خاصية العناصر المشعة والعناصر الكيميائية الذائبة فيه وبما يشكله كل عنصر منها من فوائد شفائية وصحية محددة تعود على الإنسان بالنشاط من استخدامها .وتدعى المياه الطبيعية ذات الحرارة المرتفعة التي تحتوي على (1000)ملجم/لتر من المواد الذائبة ولها ميزة علاجية ـ بالمياه المعدنية .أما المياه الباردة التي تحتوي على مركبات (بيكربونية) ويمكن تبريدها وشربها فتدعى (بالمياه الحادة ـ القابضة) , وأحياناً يطلق على المياه التي تحتوي على أكثر من (1000)ملجم/لترمن المواد الذائبة وليس لها طبيعة علاجية (بالمياه الجوفية) , ويعتبر هذا المقدار هو الحد الفاصل بين المياه العذبة والمياه المعدنية . وتسمى المياه التي تحتوي على أكثر من (50)جرام/لتر من المواد الذائبة (بالمياه المالحة) , بينما تسمى المياه (بالحارة) إذا زادت درجة حرارتها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بحوالي(4- 5)درجة مئوية عن معدل درجة الهواء المحيط بمنطقة خروجها . وتستعمل المياه المعدنية الحارة لغاية الاستجمام والتنظيف والشرب .... وغيرها وتأتي قدرة هذه المياه المعدنية على العلاج لارتفاع درجة حرارتها واحتوائها على المواد الذائبة والغازات وبعض العناصر المشعة [16] .

والمياه المعدنية تختلف بطبيعتها وتركيبها وحرارتها وهناك عدة اقتراحات حول ترتيب وتقسيم المياه المعدنية . منها ما يعتمد على حرارتها أو الطبيعة الجيولوجية لها أو الفوائد الصحية العائدة منها إلا أن تركيبها الكيميائي هو الذي يتم اعتماده غالبا .

وهي بحسب تركيبها الكيميائي- تنقسم- إلى خمسة رتب هي :-

المرتبة الأولى : (المياه الكبريتية)	المياه المعدنية الصودية	المياه المعدنية الكلسية أو الجيرية	المياه المعدنية المحتوية على الهيدروجين المكبرت
المرتبة الثانية : (المياه الكلورية)	المياه الكلورية الصودية .	- المياه الكلورية الفوق ويونانية	المياه الكلورية الكبريتية .
المرتبة الثالثة : (المياه البيكربونية)	- المياه البيكربونية الصودية .	- المياه البيكربونية الكلسية	- المياه الكبيكربونية المختلطة .
المرتبة الرابعة : (المياه الكبريتانية)	- المياه الكبريتانية الصودية	- المياه الكبريتانية الكلسية	- المياه الكبريتانية المختلطة.
المرتبة الخامسة : (المياه الحديدية)	- المياه الحديدية لبيكربوناتية	- المياه الحديدية الكبريتيانية	- المياه الحديدة المغناسية [17] .

ويرى خبراء الصحة أن الاستحمام في ينابيع هذه العيون الحارة طريقة لعلاج الجسم والعقل على حد سواء .. ويقولون إن الاسترخاء في ينابيع هذه المياه الحارة هي من أفضل الطرق إطلاقاً لتخفيف وطأة الضغوط النفسية والمساعدة في إعادة تنشيط الدماغ. وبالذات في الينابيع التي تكون درجة حرارة مياهها (55) درجة مئوية . حيث تكون هذه مفيدة في علاج بعض الأمراض ولعل القابلية على إزالة الإرهاق وتقوية العضلات [18]. وتأتي قدرة هذه المياه على العلاج من خلال ارتفاع درجة حرارتها واحتوائها على المواد الذائبة والغازات وبعض العناصر الكيميائية والفيزيائية والمواد المشعة [19].

وقد أثبتت الدراسات التحليلية المخبريه مدى أهمية المياه الحارة على شفاء بعض الأمراض . لاحتوائها على المواد الكيميائية التي تجعلها مفيدة إلى حد كبير في علاج أمراض الدورة الدموية وآثار التهابات المخ ونخاع العظم وأطراف الحركة. كما أن ينابيع المياه المعدنية الحارة التي تتراوح درجة حرارتها مابين (62- 80) درجة مئوية وتحتوي على كلوريد الصوديوم وبيكربونات الكالسيوم تكون ذات قيمة صحية في علاج أمراض الروماتيزم والتهاب الجهاز الهضمي ومتاعب مابعد العمليات الجراحية [20] .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تفيد هذه المياه الحارة في علاج أمراض تيبس المفاصل والكسور العظمية الملتئمة بطريقة خاطئة كما أنها تعالج القصور المزمن بالدورة الشريانية للأطراف والتهاب المبيضين الذي ينجم عن العقم والسمنة المفرطة المرضية . والمياه المعدنية تختلف تركيبات عناصر مياهها بناءً على اختلاف مواقعها ومصادر تركيبات الصخور المارة بها أثناء خروجها إلى سطح الأرض . وتختلف كذلك عيون ينابيعها حسب ميزة عناصر تركيباتها الكيميائية الذائبة والغير ذائبة فيها . والعناصر الذائبة في المياه الحارة تتمثل بالآتي :

اولا العناصر الكيميائية وتتمثل ب:-

- الكلور(**Cl**): ويوجد على شكل مركبات في المياه الحارة كذلك في بعض المناطق البركانية
- البروم(**Br**): يوجد على شكل بروميد مرتبط مع المغناسيوم وأهم مصادرة الارجون .
- اليود(**I**): ويوجد في المياه الحارة الخارجة من بين تكوينات تحتوي على مواد ذات أصل عضوي .
- الفلور(**F**): ويوجد في المياه التي تزيد درجة حرارتها عن(50)درجة مئوية .
- الكبريتات(**So4**): ويوجد في المياه الحارة نتيجة ذوبان الأملاح الكبريتية .
- الكبريت(**S**): ويوجد في المياه الحارة بأشكال مختلفة منها الكبريتات والكبريتوز.
- الزرنيخ(**A**): ويوجد في المياه الحارة على هيئة رواسب ذات لون ليموني أصفر .
- الصوديوم(**Na**): ويوجد في المياه الحارة بنسب مختلفة إذا كان مصدر الماء سطحي , أما إذا كان مصدر الماء عميق فان نسبته تكون ثابتة . ويكثر في الينابيع المالحة والقلوية .
- البوتاسيوم(**K**): ويوجد في المياه الحارة على هيئة كبريتات أو كربونات أو كلورات وبجانب ذلك يوجد الصوديوم .
- الليثيوم(**Li**): ويوجد في المياه الحارة بكميات قليلة ويتكون إما لوجود مصدر أو لذوبان معادن تحتوي علية .
- الكالسيوم(**Ca**): ويوجد بكميات كبيرة في المياه المعدنية الحارة التي تخرج من الحجر الجيري .
- المغنيسوم(**Mg**): ويوجد في المياه المعدنية الحارة على هيئة كربونات أو كبريتات.

ثانياً العناصر الغازية :

وهي الغازات المختلفة التي تخرج من المياه الحارة والباردة . مثل ثاني أكسيد الكربون ,ثاني أكسيد الكبريت . وكذلك خروج غازات نادرة مثل غاز الهليوم . النيتروجين . الأوكسجين وإن كان بكميات قليلة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثاً العناصر المشعة :

وهي العناصر التي توجد في صخور القشرة الأرضية والتي تكسب المياه الموجودة فيها الخاصية الإشعاعية والتي تختلف باختلاف إشعاعية الصخور من مكان لأخر . فالصخور العميقة هي أكثر احتواءاً على العناصر المشعة من غيرها وذلك لوجود الراديوم . والمياه المشعة لها خاصية علاجية مميزة لبعض الأمراض .

ويوجد نوعان من الأشعة في المياه الحارة :

الأول : إشعاعية مستمرة : وتكون نتيجة لذوبان غاز الراديوم في الماء .

ثانياً : إشعاعية مؤقتة : وهي الإشعاعية المكتسبة نتيجة لمرور المواد الإشعاعية في الماء [21].

وتعتبر المياه التي تحتوي على(2000)ملجم من الأملاح المعدنية الذائبة في كل لتر . هي أجود أنواع المياه المعدنية في العالم كما اجمع على ذلك الخبراء المختصين في هذا المجال . كونها تشفي العديد من الأمراض مثل الربو وأمراض المفاصل . و الروماتيزم . و الجهاز العصبي . والجهاز التنفسي . و أمراض الدورة الدموية والجيوب الأنفية [22].

و إذا ما نظرنا إلى فوائد الأملاح الذائبة في المياه المعدنية وتأثيرها الفعال على الإنسان فنجدها تتمثل بالآتي :

- الكالسيوم : يساعد على نمو العظام.والأظافر.والأسنان.كذلك الجلد والشعر.ويساعد على فرز المياه خارج الجسم ويمده بالحيوية .
- الزنك : يساعد على تقوية النظر وسير عملية الأيض وتحويل الطاقة داخل الجسم .
- الصوديوم : له تأثير إيجابي على العضل وينظم حاجة الجسم من الماء .
- الفلوريد : يحافظ ويقوي ميناء الأسنان .
- الكلوريد : له تاثير ايجابي على عمل الكلى والمعدة .
- الماغنيسيوم : ينظم عمل الأعصاب والعضل .
- النحاس : يساعد على تنشيط مقاومة الجسم .
- الحديد : يقوي ويساعد على تكوين الدم .
- كربونات الهيدروجين : تساعد على إزالة الحرقة والتخفيف من الآم المعدة .
- ثاني أكسيد الكربون : ينشط عملية جريان الدم داخل الجسم [23].

وتعتبر مياه الينابيع علمياً كمياه للاستشفاء إذا توفرت فيها احد الخصائص الآتية :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ. إذا احتوت على :

1- (10) جزء من المليون من ايونات الحديد.

2- (0,7) جزء من المليون من ايونات الارسيم .

3- (1,3) جزء من المليون من ايونات ارسينات الهيدروجين .

4- (4,1) جزء من المليون من ايونات اليود .

5- (1) جزء من المليون من ايونات الكبريت .

ب- إذا كانت فعاليتها الذرية نتيجة لتفكك الرادون تعطي(18) جزء من البليون من وحدة الكوري أو (50) وحدة ماخي.

ج- إذا كانت تحتوي على(1000)جزء من المليون ثاني أكسيد الكربون الحر .

د- إذا زادت حرارتها على الأقل بخمسة درجات مئوية عن معدل حرارة المنطقة التي تنبع منها [24].

وهناك معايير يتطلب توفرها في المياه المعدنية حتى تكون صالحة لاستخدامها في الشرب منها: -

أ- معايير كيميائية وتتمثل في :-

ب- المعايير البيولوجية : وتتمثل في :

أ- المياه المعالجة والمعقمة بالكلور: يجب أن لا تحتوي على(95٪)من العينات (100مللتر) على أي بكتيريا قولونية خلال عام .

ب- أن لاتحتوي أي عينة منها على (**E-COLI**) .

ج- أن لاتحتوي على أكثر من(10) بكتيريا قولونية .

د- أن لا توجد أي بكتيريا قولونية في أي عينتين متتاليتين [25].

أما المياه الجوفية غير المعالجة فيجب أن لا يزيد العدد الإجمالي للبكتيريا في أي عينة عن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(100/5)مللتر . وبالإضافة إلى ذلك فأنة في حالة استخدام طرق تحلية المياه المالحة يجب التخلص من مخلفات التحلية بطريقة لا تسبب أي إضرار بالبيئة [26].

ومن الخصائص العلاجية والاستشفائية بنظام المائيات الآتي : -

- علاج عام : -

ويتم بالاغتسال والشرب والاستنشاق (بالمياه والغاز) .

- التداوي بالجغرافيا الطبية (الطبيعية والمناخية) .
- علاج الإجهاد العصبي . والنفسي .التنشيط العام.
- الاحتفاظ بالحيوية . الوقاية من الأرق.
- السمنة .
- الآلام الروماتيزمية .
- الالتهاب العظمي والعضلي المزمن .
- النقرس المزمن .
- الالتهاب الليفي العضلي .
- الالتهاب العصبي والألم العصبي .
- استرخاء العضلات . الشلل بانواعة (النصفي . الطرفي و العضلي . الوجهي) .
- الأمراض العصبية الوظيفية (اضطراب وظائف الأعصاب) .
- أمراض الجهاز التنفسي .
- التهاب الجيوب الأنفية . الربو . النزلة الشعبية المزمنة . تمدد الشعب .
- الأمراض الجلدية .
- تيبس المفاصل . والعضلات بعد الكسور .
- التهاب كيس المرارة المزمن .
- التضخم الكبدي في المناطق الحارة .
- التهاب القولون المزمن
- التهاب المبيض المزمن .
- اضطراب الدورة المزمن الطرفي . وارتفاع ضغط الدم [27].

أما العلاج بالمياه المعدنية حسب تركيباتها الكيميائية ونوعية المياه فتتمثل بالاتي :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- المياه الكبريتية :

وهي صالحة لمعالجة الأجهزة الآتية :

- الجهاز العصبي : يساعد العلاج في هذه المياه على الاسترخاء وعلى النوم , وإعادة الانتظام المختل بين العصب السمبتاوي والحائر إلى وضعة الطبيعي .
- الجلد : إزالة القشور كما في الصدفية , تقليل الحساسية ،تنشيط الدورة الدموية ،تفتح الغدد العرقية مما يساعد الجسم على التخلص من الفضلات وتقليل الضغط على الكليتين .
- المفاصل : حيث تقل الدورة الدموية المغذية للمفاصل في الروماتيزم فيساعد على تحسينها ويغذيها بالكبريت وهو بصورة عامة مهم في تركيب غضاريفها ويقل في الأمراض الروماتيزمية .
- الدورة الدموية : تساعد الحمامات على توسيع الأوعية الدموية في الأطراف وتنشيط الدورة الدموية عموما وهذا يساعد على تخليص الجسم من الفضلات الضارة فينشط الجسم عموماً.

الغدد : للحمامات تأثير على جميع الغدد فيساعدها على الإفراز فيما عدا الغدة الدرقية . ومن أهم الغدد الذي يؤثر عليها (الغدة الكظرية) التي تفرز الكورتيزون الطبيعي في الجسم .

- الجهاز التنفسي : المياه الكبريتية وتقلل الالتهاب والاحتقان وتوسع الشعب الهوائية .

يستخدم العلاج بالمياه المعدنية المحتوية على ثاني أكسيد الكربون في حالة اضطراب الدورة الدموية سواء كانت طرفية أو مركزية . وكذلك معالجة تصلب الشرايين [28].

ب- تكمن العلاج بالمياه المشعة :- في التنشيط العام لجميع أجهزة الجسم وإرجاع الحيوية والشباب .

المعالجة بالمناخ:-

المناخ اللطيف , المنعش والمتجدد بهدوئه والخالي من الغبار والضباب , حيث يعمل على تنشيط مناعة الجسم دون إرهاق , ويساعد الكثيرين ممن يشكون وعكات القلب أو الدورة الدموية .

التداوي بشرب الماء المعدني :-

وهي على حسب نوعها تستخدم طبياً , فبعضها يساعد على إدرار البول وتذويب الحصى الصغير وتقليل التهاب المسالك البولية [29]. والبعض الآخر يساعد على إفراز المرارة وتقليل والتهابها وإزالة احتقان الكبد.

وتعتبر المياه المعدنية المحتوية على الحديد وخصائص الكربون هي أقوى الينابيع الصحية حيث يؤدي التداوي بها إلى :-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- توسيع شديد للأوعية الدموية وبالتالي تعزيز دوران الدم ،تؤدي إلى تخفيف وتنظيم ضغط الدم . لما لها من مفعول الحفز المنعش بصورة عامة على مختلف الأجهزة ،معالجة اعتلال دوران الدم الوريدي والشرايين .
- تحفيز عملية الهضم . ونشاط الكلى . وتكون الدم [30] .

العلاج بالوسط البيئي الطبيعي والنقاهة :-

من مبدأ(اشف العليل وليس العلة) ويعتمد العلاج بهذه الطريقة على ،توفر مناخ طبيعي صحي ملائم بكافة خواصه العلاجية ،توفر المياه المعدنية ذات المعايير العلاجية المعمول بها ،الموقع الجغرافي الشافي المعتمد على محطات استشفائية مفتوحة للتيارات الهوائية الدافئة و المحمية من الرياح الشمالية الباردة على أن تجمع مواقعها بين الشمس والهواء والمياه . ولطبيعة خلابة . والعلاج هنا هو مايسمى بعلاج البيئة أو الجغرافيا الطبيعية بأكملها والى ما تحدثه المحطات العلاجية من تأثيرات ايجابية خارجية نتيجة ما يتوفر في مواقعها من مياه معدنية وطبيعة عذراء خلابة ومحيط اكيلوجي مميز. بالإضافة إلى مايتوفر فيها من فن معماري ذات نموذج محلي جذاب.

العلاج بواسطة الهواء:-

انطلاقا من المفهوم السائد(الهواء انفع دواء) ويعني الهواء الجميل النقي . والذي قد يكون هواء البحر . أو هواء الجبل . أو هواء مكان أو بقعة ما خالية من التلوث الهوائي والضجيج . وهي أساس فكرة العلاج بالمناخ [31].

وبالنظر إلى تعدد وسائل العلاج السياحي الطبيعي كان لابد من تعدد منشات محطاتها العلاجية فعلى سبيل المثال منشات محطات العلاج بالمناخ يتطلب في إنشائها خصائص عوامل عدة :- فجوار البحر . والارتفاع . وفترات ظهور الشمس . وجفاف الجو . وقوة و اتجاه الرياح . ودرجة الحرارة . وفترات هطول الأمطار . ومعايير فصول السنة كل هذه العوامل أو الخصائص وغيرها هي ما يطلق عليها العلاج بالهواء أو العلاج بواسطة المناخ . وقد أصبح العلاج بالمناخ في الطب الحديث وسيلة فعالة للغاية بيد أنه لا يمكن صرفة من الصيدلية ولا تناوله كأقراص أو مسحوق . بل يجب استخدامه مباشرة في الموقع ذات الخصائص والعوامل الأنفة الذكر. ويمكن استغلال الموارد البيئية والمناخية لأغراض السياحة العلاجية الطبيعية وقد حققت دول كثيرة تطوراً ملموسا في الخدمات السياحية العلاجية المناخية . وهو ما أعطى تلك الدول مكانا مميزا للسياحة العلاجية البيئية.أو هي أماكن ذات خواص علاجية طبيعية معينة ترجع إلى الأرض أو البحر أو المناخ ولديها من المنشآت الملائمة ما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يسمح بعلاج بعض الأمراض أو تخفيفها أو الوقاية منها [32]. وعلى ذلك تم إنشاء المدن العلاجية ذات الشهرة العالمية والمتخصصة بأنواع المحطات العلاجية وهنا لا بد من الإشارة إلى تعريف ماهية المصحات العلاجية . حيث تعرف المصحات العلاجية الطبيعية بأنها عبارة عن - مراكز سياحية تشيد في مواقع تتميز بجمال طبيعتها الفطرية وبتفردها بظاهرات خلابة قد تكون مندفعات مائية أو نافورات مياه حارة أو كهوف صخرية أو بحيرات أومساقط مائية أو مرتفعات أو براكين خامدة أو تشكيلات نباتية طبيعية أو تكوينات بحرية مرجانية أو حياه حيوانية فطرية ويتركز هذا النوع من المنتجعات في سويسرا وايطاليا وأيسلندة وجزر كناريا . ونيوزلندا وأستراليا بصورة خاصة . بالإضافة إلى كينيا وتنزانيا حيث تنتشر محميات الحيوانات البرية المعروفة باسم سفاري(**SAFRi**) [33].

منتجعات أو مصحات عيون المياه المعدنية(SBAS) :

وهي عبارة عن مراكز سياحية تشيد قرب عيون طبيعية للمياه المعدنية . ويتجه إليها السياح من الأثريا بصورة خاصة طلبا للراحة والمتعة والصحة . يمارس فيها ما يمكن تسميته بتعبير العلاج بالمياه(**Hydropathical Treatment**) [34]. أو هي محطات مراكز مياه معدنية تستخدم حماماتها كوسيلة رئيسية للعلاج بواسطة نبع أو أكثر من منابعها أو مشتقاتها عند الضرورة مثل الطمي المعدني أو المياه الشديدة الملوحة . أو النباتات المتفتحة ...الخ [35].وتمثل المنتجعات بمختلف أنواعها إلى التوطن في البيئات المفتوحة حيث الأراضي الواسعة بعيدة عن الضوضاء والسكنى ومصادر التلوث . وتشتهر مثل هذه المنتجعات الاستشفائية في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا ورومانيا وأوكرانيا .

الفصل الثاني: إمكانيات الجمهورية اليمنية في تنمية وتطوير السياحة العلاجية الطبيعية والتنشيط السياحي :

المبحث الأول: المقومات السياحية الطبيعية لليمن وإمكاناتها في تنمية وتطوير السياحة العلاجية الطبيعية :

من المعلوم إن الدولة تعتبر مؤهلة لسياحة الصحة والعلاج الطبيعي إذا توفرت بها مقومات السياحة العلاجية الطبيعية والمتمثلة بالآتي :

الموقع الجغرافي ، توفر المياه المعدنية والكبريتية ، توفر رمال ذات طبيعة خاصة،توفر جو صحي ونقي ،توفر مصحات ومستشفيات وكادر طبي وعلاجي جيد ،توفر أطباء أخصائيين جيدين ، توفر الخدمات السياحية المساعدة،مترجمين ، صحفيين، وسائل اتصال سريعة ووسائل نقل ...الخ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

، توفر طهاه جيدين لتقديم الطعام الخاص إلى المرضى [3 6] . واليمن تتمتع بمقومات وعناصر هذا الجذب السياحي الطبيعي المتنوع والذي يمثل مجتمعاً مزيجاً متكاملا من عناصر ومكونات المنتج السياحي العلاجي الطبيعي المتعارف علية دولياً .

ومن تلك المقومات مايأتي :

أولا: الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية من أفضل المواقع الجغرافية في الجزيرة العربية حيث أجمع أهل الجغرافيا ودوائر المعارف والموسوعات بأن موقع اليمن ومناخه يعد أفضل مناخ في جزيرة العرب وذلك لتوفر الأمطار الذي يساعد على إيجاد جو نقي ويعمل على تلطيف الجو وإنبات الكثير من النباتات الطبية المطلوبة في مجال الصحة العلاجية.كما تعد الأمطار احد العناصر الهمامة في هذا المجال . كما تعد درجة السطوع الشمسي لليمن من أهم مقومات السياحة العلاجية والذي تتراوح مدتها مابين(7- 9 ساعات/يوم) وفي فصل الشتاء يصل الإشعاع الشمسي إلى ما فوق(8 ساعة/يوم) حيث يتوافق والطلب السياحي للمياه الدافئة . كما تعد أشعة الشمس عنصراً رئيساً من العناصر المكونة للمناخ الملائم للسياحة العلاجية.إذ يعتمد النشاط العلاجي وفقاً لدرجة سطوعها ومدى درجة الإشعاع الصادر منها

وإذا ما تحدثنا عن المناخ فنجد أنه معتدل . ومعتدل بارد على طول أيام السنة حيث يختلف مناخ اليمن باختلاف مناطقه الطبيعية الرئيسة . ويتحول ويتبدل على مسافات قصيرة وينتقل من المناخ الاستوائي . إلى معتدل . ومعتدل بارد .

ومن هنا ينقسم مناخ اليمن حسب مواقع أقاليمه التضاريسية(المناخية) كالتالي : -

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أقليم المنطقة الساحلية: وتظم الشكل التالي :

الارتفاع	الحرارة	الرطوبة	الرياح	الامطار
من(200-900)متر فوق مستوى سطح البحر	مابين(25-45) أسنيغراد	مابين(80-90%) صيفا	عواصف رملية - وتبخر عالي	3 بوصات في السنة(شهر اغسطس)

اقليم المنطقة الجبلية المتوسطة ويظم الشكل التالي:

الارتفاع	الحرارة	الرطوبة	الرياح	الامطار
من(1000-1500)متر فوق مستوى سطح البحر	مابين(15-30) أسنيغراد	جافة جدا		

اقليم المنطقة الجبلية المرتفعة ويظم الشكل التالي

الارتفاع	الحرارة	الرطوبة	الرياح	الامطار
(1500-2700)متر فوق مستوى سطح البحر	باردة جدا (0-25درجة مئوية).	جافة ، باردة جدا شتاء	عواصف رعدية	(16-32)بوصة سنويا

اقليم منطقة الهضاب والسهول ويظم الشكل التالي :

الارتفاع	الحرارة	الرطوبة	الرياح	الامطار
	شتاء تهبط الحرارة الى (الصفر) ، وترتفع	شديدة الجفاف		قليلة

إقليم المنطقة الصحراوية ويظم الشكل التالي :

الأمطار	الرياح	الرطوبة	الحرارة	الارتفاع
الأمطار : قليلة , او معدومة		شديدة الجفاف	شديدة الحرارة	

الغطاء النباتي والمحميات الطبيعية :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتوفر في اليمن مساحات واسعة من الغطاء النباتي والأعشاب الطبية في المرتفعات والهضاب وتتمثل بالمحميات مثل محمية عتمة , وريمة في محافظة ذمار , ومحمية برع في سهل الحديدة , ومحمية حوف وبئر علي في سهل شبوة , ومحمية بلحاف في المهرة , وغابات ونباتات محمية أرخبيل سقطرى , و الغطاء النباتي لمحمية جبل ايراف في محافظة لحج , و محمية شرمة جثمون في حضرموت وغيرها من المحميات النباتية الطبيعية المطلوبة للسياحة العلاجية لاحتوائها على الأعشاب الطبية النادرة التي تستخدم في الحمامات العلاجية وكذا للنقاهة والاستشفاء الطبي بالمناخ لإمكانيتها الكبيرة وغناها بالمناظر الطبيعية الخلابة وباعتدال الجو ونقاء الهواء وصفائه في مواقعها .

المياه المعدنية :

تمتلك اليمن مايربو على ال(100)عين للمياه المعدنية الكبريتية الحارة والباردة والمنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية , والتي أثبتت نتائج تحليل مصادرها أنها ذات فوائد علاجية تعود بالنفع على مستخدميها سواء بالغسل , أو بالشرب , أو بهما معاً من قبل الاستشاريين الدوليين المتخصصين في هذا المجال(الدراسة التونسية , الدراسة التشيكية , الدراسة الايطالية , الدراسة المحلية للهيئة العامة للنفط والمعادن وغيرها من الدراسات) , ومن هذه العيون المتنوعة بخصائصها العلاجية وما تحتويه مياهها من عناصر كيميائية وفيزيائية نذكر منها على سبيل المثال عيون الحمامات الآتية :-

- حمامات دمت (الضالع),حمام السخنة (الحديدة),حمامات علي(آنس ذمار),حمام شرعة,الحويمي(كرش- لحج),حمام الجامعة (المحويت),حمام الجاح (صنعاء),حمام نمر(ابين),حمام رضوم,وبامعبد (شبوة),حمام الحومة,والحامي(حضرموت) , حمام علي شوبا وصبر(تعز),حمامات العدين(إب) .ناهيك عن عيون الحمامات المتواجدة في المحافظات اليمنية الأخرى . بالإضافة إلى ما يتوفر في مياه الشواطئ والرمال البحرية من عناصر علاجية طبيعية والتي يبلغ امتداد طولها الى(2500)كم , أما مساحة المسطحات المائية الإجمالية لليمن فتبلغ نحو(800000)كم^2, وهو مايساوي مساحة اليابسة بمرة ونصف داخله فيها الجزر التي يزيد عددها عن(150)جزيرة .هذه الإمكانية الكبيرة للمياه يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في مجال تنشيط السياحة العلاجية بمياه البحر في اليمن, وهي ذات آفاق واسعة لتنمية هذا النمط من أنماط السياحة ذات الخاصية العلاجية . ونتيجةً لذلك ليس من المستغرب أن نرى أن ربع سكان المعمورة على أقل تقدير يتوجهون إلى شواطئ البحار طلباً لهذه الخاصية ,وعلى الأخص في أشهر الصيف والعطل,ولهذا أصبح هذا النمط يعد من أوائل أنماط السياحة المطلوبة جماهيرياً لأن الجميع يشعر بالحيوية والنشاط عند ممارستهم للسياحة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المائية لأن مياه البحر وهوائه غنيان بالعناصر الكيميائية المختلفة مثل : اليود.البروم.الكلور.الفلور ...الخ وهذا يعطي النشاط للإنسان عند الاستحمام والاستجمام على البحر. وهو ما جعل دولاً كثيرة تسخر مياهها البحرية للعلاجات الطبيعية والاستشفاء بمياه البحر وقيامها بإنشاء العديد من المراكز الإستشفائية تحتوي تجهيزاتها على أحدث طرز من المعدات والأجهزة والوسائل.ومن أشهر الدول العربية الداخلة في ذلك المجال نشير إلى تونس والأردن . هذه المراكز في الدول الأوربية المتقدمة يزورها عدد كبير من السياح للعلاج بمياهها المحتوية على الأملاح والمواد النادرة الأخرى وهناك عشرات الأنماط العلاجية التي توفرها تلك المراكز العلاجية والمتوفرة على شواطئ مختلف دول العالم السياحية [37].

المدرجات الزراعية :-

وهي المدرجات التي أقامها الجهد الإنساني اليمني وتسخير عواملها لصالحة . هذه المدرجات والتي تنتشر في معظم محافظات الجمهورية الجبلية وتشتهر بجمال طبيعي خلاب وبيئة ذات تنوع وتميز جذاب تعد مقوماً طبيعياً لتنمية وتنشيط السياحة العلاجية .

الوديان :-

توجد الوديان وعيون المياه المتدفقة من الجبال والتي تشكل سلاسل لجريان المياه مما يضفي على الطبيعة اليمنية فوق جمالها وخضرتها الخلابة توفر مياه تلك الوديان والتي لها اثر كبير في تنشيط السياحة العلاجية الطبيعية والمناخ .

المقومات الصحراوية :-

وتتمثل بالرمال والكثبان الدافئة ذات الخصائص العلاجية لبعض الأمراض عن طريق الطمر . وتمتلك اليمن الكثير من هذه المناطق الصحراوية سواءً في صحرائها الشرقية أو الغربية . حيث يمكن استخدم رمالها وكثبانها الدافئة لعلاج الروماتيزم وغيرها من أمراض المفاصل والعظام من خلال طمر جسم السائح في الكثبان الرملية ولفترات من الوقت حسب متطلبات الشخص ومرضه . وتمارس في فترات زمنية محددة حتى يشفى المريض من مرضه .

المقومات البيئية الطبيعية للجزر:

تمتلك اليمن على امتداد شواطئها البحرية عدداً من الجزر السياحية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي . وهذه الجزر تتمتع بمناخ وطقس وبيئة طبيعية خاصة بها يمكن أن تشكل مقوماتها الطبيعية النباتية عنصراً نشطاً للسياحة العلاجية وتتركز أكثر الجزرفي البحر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأحمر(112)جزيرة. أما الجزر الواقعة في المحيط الهندي وهي الجزر المشهورة على المستوى المحلي والعربي والدولي والمسماة(أرخبيل سقطرى) والذي يبلغ مساحته (3789)كم^2. تعد جزيرة سقطرى وهي الجزيرة الأم والتي تبلغ مساحتها(3650)كم^2.وهي الجزيرة التي تشتهر بأشجار العندم . وأشجار دم الأخوين التي تستخرج منها اللبان وأنواع العلاجات والبخور والأصباغ التي تستخدم في الزينة وأدوات التجميل . بالإضافة إلى امتلاكه غطاء نباتي طبي نادر يمكن للجزيرة بإمكانيتها الطبيعية النباتية الطبية والحيوانية ومناخها وصفاء ونقاء هوائها وغزارة ينابيع مياهها التي تصل الى أكثر من(12) ينبوع أن تشكل مع مقومات نباتات ومناخ وشواطئ الجزر الأخرى رافداً أساسياً ومقوماً سياحياً نشطاً لتنمية السياحة العلاجية الطبيعية في اليمن .

وهكذا تعد المقومات الطبيعية لليمن من عجائب الطبيعة وجمالها . ومن قيمة الإنسان وجهده . يمكنها أن تؤدي دوراً مهما في تنمية السياحة العلاجية الطبيعية وبالتالي تنمية الاقتصاد والإنسان اليمني .

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لعيون المياه الحارة في الجمهورية اليمنية وخصائصها العلاجية واهم المواقع المختارة لتنمية وتطوير السياحة في الجمهورية اليمنية .

تمتلك الجمهورية اليمنية عدداً كبيراً من ينابيع مياه الحمامات الطبيعية والمعدنية والكبريتية والبخارية . وقد عرف اليمنيون الحمامات منذ القدم وكانت تبنى بجوار المعابد .

أما بعد الإسلام فكانت تبنى في الغالب جوار المساجد لصيغة النظافة بالطهارة . وباتت مظهراً حضارياً للمدينة العربية والإسلامية في عصر الازدهار . وهناك تشابه بين طراز الحمامات البخارية في اليمن وطراز الحمامات في شمال أفريقيا وتركيا والشام .

ففي محافظة (شبوه) يوجد فيها عدد من الينابيع الحارة الكبريتية والمعدنية الباردة أهمها :ـ

- حمامات(رضوم) للمياه المعدنية الساخنة وتقع في مديرية(رضوم) . وهو ينبوع ماء حار ويعتبر من أهم الينابيع الحارة الكبريتية في اليمن . أثبتت التجارب انه علاج شافي لعدد من الأمراض الجلدية وأمراض المفاصل .
- حمام (الحوطه) الواقع في مدينة (ميفعه) . ومياهه معدنية باردة . بالاضافه إلى حمام عين (بامعبد) . وعين (الجويري) الواقع في منطقة الجويري . مديرية (رضوم). يقصدها الناس للتداوي بمياهه من بعض الأمراض الجلدية وأمراض الأعصاب .

أما في حضرموت فتعد هذه المحافظة من أكثر محافظات الجمهورية امتلاكاً لينابيع العيون الحارة في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اليمن . حيث تشير بعض الدراسات إنها تمتلك (118 معيان) نبع .منها (58) تقع في منطقة غيل باوزير . و (52 نبع) تقع في مديرية الشحر . و(8) ينابيع تقع في مديرية المكلا .

أما أهم حماماتها الطبيعية الحالية فتتمثل بالحمامات الآتية :

معيان الحامي (الروضة) . التجار . حسن . عوض . الدنيا . صنعاء . الصويبر. العسال... الخ) وهذه الحمامات أثبتت نتائج الدراسات الدولية والمحلية التي قامت بدراستها وتحليل مياهها . صلاحيتها للاستخدام العلاجي الطبيعي بالاغتسال أو بالشرب أو بهما معاً . بالإضافة إلى توفر مناطق حمامات الرمل والأعشاب الطبية والينابيع المعدنية كينابيع جزيرة سقطرى المتعددة.

أما محافظة (الضالع) فيوجد بها عدداً من العيون الحارة لعل أهمها :

عيون حمامات (دمت) :- والتي تبعد عن مركز المحافظة بمسافة (24) كم شمالاً . وتشتهر المنطقة بجمالها الطبيعي وفي أوديتها . تتعدد ينابيعها الحارة المشهورة بحرارتها الكبيرة وبعدد ينابيعها التي تصل إلى أكثر من (15) ينبوع منها عين الحرضه الكبيرة المسماة (الربيبة الكبرى). التي تعد آية في الروعة والجمال بسحر جمالها الأخاذ وندرتها الطبيعية على المستوى العالمي . حيث تتهيأ حالياً للدخول في موسوعة (جينيس) للأرقام القياسية العالمية كأعلى حرضه كلسيه في العالم [38]. تتبعها خمس حرضات صغيرة أخرى تتمتع بالجمال نفسه .

وتعتبر حمامات الينابيع الحارة في (دمت) من أهم وأغزر عيون المياه المعدنية في اليمن (عشرين مليون لتر/يومياً) [39] يقصدها الناس من جهات شتى للاستشفاء بمياهها من الأمراض الجلدية و الروماتيزم وأمراض الجهاز الهضمي والعيون وتنشيط الدورة الدموية وغيرها . واهم عيون الحمامات فيها هي عيون الحمامات الآتية :

حمام الأسدي . حمام العودي . حمام الأمير . حمام الدردوش . حمام الحساسية . حمام النجد الأعلى . حمام بريده . حمام عاطف .

وقد أعلنت منطقة حمامات(دمت)كمنطقة للسياحة العلاجية خاضعة للحماية البيئية في 17يوليو سنة 2004م لأهميتها [40].

أما محافظة (الحديدة) فتحتوي على العديد من الحمامات والينابيع الحارة مثل:- حمام الزهرة.حمام عين شويع بالحجيله.أما أهمها فهو ينبوع مياه حمام(السخنه)الواقع جنوب شرق مدينة الحديدة على بعد63كم وتعتبر من الحمامات المشهورة في اليمن وذات الأهمية العلاجية للشفاء من بعض الأمراض.يؤمها الكثير من الناس بقصد التداوي بمياهها من الكثير من الأمراض الجلدية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والروماتيزم وغيرها وذلك لخاصية تركيبات مياهها وامتيازها بارتفاع درجة حرارتها التي تصل عند النبع إلى(72) درجة مئوية وهي غنية بالمعادن وقوية الإشعاع . تعالج حالات التهاب المفاصل المزمنة والأمراض الجلدية والتناسلية والجهاز الهضمي وغيرها [41] .

وفي محافظة (تعز) يوجد العديد من عيون ينابيع المياه الحارة والباردة من أهمها :

حمام علي شوبا في منطقة(البركاني),حمام رسيان (الاجشوب و الطير في مقبنه),حمام جبل صبر في مديرية(صبر الموادم),حمام يفرس في(جبل حبشي),الينابيع المنتشرة في مديرية(الصلو),حمام الردابي في(مديرية موزع), حمام الطوير في (مديرية مفبنة) ,عيون زغارير شرعب في (مديرية شرعب) .

وهذه الحمامات في مجملها تمثل سياحة علاجيه لذوي الأمراض الجلدية كالحساسية والأمراض الروماتيزمية .

وفي محافظة (لحج) يوجد بها العديد من الينابيع الحارة المعدنية والكبريتية يقصدها الناس لغرض العلاج بمياهها ومن أهم هذه الحمامات :

حمام(الحويمي) : ويقع في منطقة كرش مديرية القبيطه على بعد كيلو متر واحد من الطريق الرئيسي الواصل بين لحوطه والراهده ,حمام(أبو الأسرار) : ويقع في منطقة طور الباحة مديرية ألمضاربه,حمام (الشرعة وحماما البدوي) : ويقعان في مديرية (ردفان) الأول في قرية (شرعه) والثاني في(الحبيلين) بالإضافة إلى حمام ألهجره الواقع في قرية (الهجرة مديرية ردفان) . وحمام (جيحز) ويقع في مديرية (حالمين في جبل ريده) .

وفي محافظة (إب) يوجد بها أكثر من (15)عين منها(12)ينبوع تقع في مديرية (القفر) وهي العيون التالية :

هبران ،حوار العالي ، وزره ، حوار السافل ، الأديب ، الاثاري ، ألصلبه ، علي ، حمض ، جدع ، مش الكافر ، الصناع . حمام مديرية العدين ، حمام الاسلوم ، حمام الشعراني ، حمام جبل بحري .

وتعتبر عين حمام العدين الواقع في (وادي عنه) هي المشهورة وموقعها على بعد (35)كم من مركز المحافظة (أب) .

حمام وزره ويقع شرق (المخدر)على بعد(12)كم. من مركز المحافظة [42] ويؤمها الناس لتتداوي والعلاج بتا . وهي جيده لعلاج الصفراء والأوعية الصفراوية والإمساك [43].

أما في محافظة (ذمار) فتتعدد ينابيعها المعدنية والغازية ,وتتميز بوجود هذه الحمامات المعدنية الطبيعية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الساخنة والتي تستعمل للأغراض العلاجية . إذ يوجد بتا نوعان من الحمامات المعدنية .

النوع الأول: وتسمى الحمامات البخارية وموقع هذه الحمامات هي(جبل اللي)الواقع شرق مدينة ذمار. وحماماته عبارة عن كهوف تنبعث منها أبخره كبريتيه حارة تستعمل في علاج الأمراض الجلدية والروماتيزم . ومثله حمام (جبل سبيل) المجاور .

والنوع الثاني: وتسمى حمامات ينابيع المياه الحارة.وتتمثل في العديد من ينابيع حمامات المياه المعدنية والتي تنتشر في مناطق مختلفة من المحافظة منها حمام(علي آنس)الواقع شمال غرب مدينة ذمار (بمديرية جبل الشرق). والمتميز عن النوع الأول انه مياهه كبريتية ساخنة تخرج من باطن الأرض .

والى جانب حمام(علي)يوجد عدد أخر من الحمامات الكبريتية الساخنة الأخرى مثل :

حمام حمض الواقع في (مديرية عنس).حمام القفر ويقع في مديرية (دوران).حمام المحضة ويقع في مديرية (دوران).حمام القمة ويقع في مديرية (دوران).حمامي السايله و حمام علي الواقعان في مديرية (عتمه) . يقصدها الناس لعلاج بعض الإمراض المستعصية وخاصة الأمراض الجلدية والروماتيزم بالاغتسال والشرب . للعلاج من عدداً من الأمراض الباطنية [4 4].

وفي محافظة (حجة) تحتوي على عدد من العيون يصل عددها إلى أكثر من(8) ينابيع حارة يستخدمها الناس للعلاج من الروماتيزم والأمراض الجلدية . من أهم هذه العيون :

- حمام (كعيدهن) :ويقع في مديرية كعيدهن على بعد(15)كم شرق (المعرض) على طريق الحديدة حيزان .
- حمام (بني هدي): ويقع في مديرية (أسلم)على بعد (32)كم من مركز المديرية .
- حمام (الطور): ويقع في مديرية الطور .
- حمام (المعا كفه): ويقع على بعد (15)كم شمال عبس.شرق طريق الحديدة- حيزان .
- حمام (الحلقة): ويقع على بعد (2)كم غرب مدينة عبس .
- حمام (حرض): ويقع على بعد (18)كم عن مركز المديرية(حرض) .
- حمام (فشلة البهلول): ويقع على بعد (20)كم عن مركز المديرية(حرض) .
- حمام (الجملة): ويقع في مديرية (بكيل المر)على بعد (20)كم من مركزها يؤم الناس هذه الحمامات بصوره بدائيه وبأسلوب تقليدي للاستشفاء بمياهه لتداوي من بعض الإمراض الروماتزمية والجلدية .

أما حمامات محافظة (صنعاء) فلعل أهمها :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- حمام(علي): الواقع في مديرية(الحيمه الداخلية) شمال قرية بني منصور,عند الكيلو(70) من الطريق الرئيسي الممتد بين صنعاء والحديدة,وتصل درجة حرارته عند منبعه إلى(32) درجة مئوية,وقوة تدفقه تصل إلى(20)لتر/دقيقه,يحتوي على مواد كبريتيه مرتفعة.
- حمام (الجارف): يمتاز موقعه بالمناظر الطبيعية الخلابة وسهولة الوصول إليه,ويقع في مديرية (بلاد الروس),ويبعد عن الطريق الرئيسي الواصلة ما بين صنعاء وتعز بمسافة(20)كم, ودرجة حرارة مياهه تصل إلى(55)درجة مئوية, تحتوي على مواد وعناصر كيميائيه مفيدة في العلاج الطبيعي لعلاج الروماتيزم وإمراض الجلد .

أما في محافظة (البيضاء) فيوجد بها عدد من الحمامات أهمها :ـ

- حمام(علي): ويقع في مديرية(الطفه),ويتم التداوي به بالاغتسال والشرب .
- حمام(عرش بلقيس): ويقع في مديرية(رداع),وهو عبارة عن حمام بخاري . يؤمه الناس للتداوي بواسطة التعرض لهذه الأبخرة المتصاعدة.
- حمام(الصافية- المصلى): ويقع بالقرب من حمام(عرش بلقيس), ويمتلك خصائصه [45].

وفي محافظة (المحويت)يوجد فيها عدد من العيون الطبيعية لعل أهمها :ـ(حمام وادي العيون) وفي محافظة(الجوف)فيوجد فيها (3) ينابيع حارة .

وفي محافظة(مأرب)يوجد فيها ينبوعين .

وفي محافظة(صعده)يوجد فيها بئر حارة واحده يتم لتتداوي بتا بالاغتسال و الأعشاب [46] .

أما في محافظة (أبين) فيوجد فيها عدد من الحمامات لعل أهمها :

- حمام(الحامي): ويقع في مديرية(نخفر),يستخدم لتداوي بالاغتسال والشرب .
- حمام(نبع المصنعة): ويقع في مديرية(نخفر),وهو بارد,يتم التداولي به بالاغتسال والأعشاب .
- حمام(الكبس): وهو عبارة عن تلال رمليه يقع في مديرية(نخفر),ويتم التداولي بواسطة طمر الجسم في الرمال حمام(أنخب): ويقع في مديرية(مودية) .حمام(لحمر): ويقع في مديرية(المح فد),ويتم التداولي بتا بالاغتسال والطمر في الرمال والأعشاب [47].

أما في محافظة(عمران)فيوجد بتا عينان من المياه المعدنية الحارة وتقع في (المدان) [48].

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالنظر إلى ما تقدم نرى أن مميزات حمامات الينابيع الحارة في اليمن تتمثل بالآتي :

1. إن الينابيع المعدنية الحارة منتشرة في مواقع مختلفة من محافظات الجمهورية وبالذات في الجبال والهضاب .

2. اختلاف درجة ينابيع هذه المياه وهي بذلك تنقسم حسب الوضع الجيولوجي إلى :-

أ- إن ينابيع الصخور المتحركة تصل حرارتها من(80 - 130)درجة مئوية . وعدد ينابيعها يصل إلى(30) نبع. موزعه في أنحاء اليمن أهمها: ينابيع(دمت)الضالع . حمام(علي آنس) محافظة ذمار.حمام(اسلخنه) محافظة الحديدة.ينابيع أب .

ب- ينابيع الصخور الرسوبية وحرارتها من (70) إلى (80) درجة مئوية.وتضم هذه المجموعة أكثر من (12) ينبوع أهمها :

حمام(السخنة) بالمنصورية، الحديدة.حمام(الرضوم) وحمام (عين بامعبد)محافظة شبوه . حمام(الحومه والحامي) بمحافظة حضرموت.. وهناك حمامات أخرى مثل حمام(الجارف)في بلاد الروس في محافظة صنعاء وغيرها من الحمامات.

3. تستخدم هذه العيون لعلاج بعض الأمراض المزمنة كالروماتيزم والمفاصل والعظام وأمراض الجلد المستعصية وغيرها

وتأتي أهمية استخدام مياه هذه العيون الحارة في السياحة العلاجية الطبيعية (العلاج الطبيعي) من خلال الخواص الفيزيائية والكيميائية لهذه المياه.حيث يشير أطباء وخبراء العلاج الطبيعي أهمية توفر أربعه عوامل رئيسيه للعلاج بتا وهي العوامل الآتية :

- الحرارة العالية للمياه ،الخواص الكيميائية لها ،قابليتها للطفو ،المساج أو التدليك [4 9] .

1. الحرارة العالية للمياه

تفيد درجة حرارة المياه عند الغطس فيها في زيادة درجة حرارة الجسم وتوسع ألاوعيه الدموية . مما يحسن في نشاط الدورة الدموية وجريان الدم . كما أن ولوج الجسم في مياه ساخنة متدفقة يساعد على الاسترخاء بدنياً وذهنياً وممارسة هذا العلاج قبل النوم لعدة دقائق يساعد في الحصول على قسط جيد ومريح من النوم العميق .

ولمياه الحمامات الساخنة تأثيرات علاجية خاصة على مرض التهاب المفاصل بكافة أنواعه التي منها التهاب المفاصل الروماتيزمي أو العظمي وانتفاخ الكاحل والنقرس . كما أكدت على ذلك (النشرة الصحية الأمريكية الصادرة عن المؤسسة الأمريكية لمنتجعات وتمارين المياه الساخنة لالتهاب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المفاصل) إن المرضى المصابين بالتهاب المفاصل يستجيبون جيداً للحرارة والتي تساعد على إرخاء عضلاتهم بشكل كبير وتخفيف الألم والتصلب . وأتاحت لهم حرية الحركة بسهوله اكبر وذلك بإمكانيات المياه الساخنة وممارسة التمرينات . وأشارت النشرة أيضاً إلى أن "المياه الساخنة" ترخي العضلات و تساعد المريض على ممارسة نطاق واسع من التمرينات الحركية والقيام بنشاطاته اليومية بدون ألم . كما أظهرت الدراسات الطبية الفوائد الصحية للعلاج في استخدام المياه المعدنية الساخنة إن المرضى المصابين بالسكري(النوع الثاني)والذين يستخدمون المياه الساخنة لمدة(30) دقيقة يومياً لستة أيام أنهم احتاجوا جرعات أقل من هرمون الأنسولين الضروري للسيطرة على سكري الدم وأنهم فقدوا بعض الوزن وأظهر انخفاضات مميزة من مستويات السكر وأنهم حصلوا على نوم أفضل كماً ونوعاً وزاد إحساسهم بالنشاط والحيوية بعد عشرة أيام من العلاج . وأكدت هذه الدراسات فوائد أخرى للمياه الساخنة للأشخاص غير القادرين على الحركة (كالمشلولين) حيث زاد تدفق الدم إلى عضلاتهم ونشطتها .

2 . الخواص الكيميائية :

احتواء المياه الحارة على بعض العناصر الكيميائية يلعب دوراًكبيراً في علاج بعض الأمراض . فالمياه الحارة الكبريتية تستخدم لعلاج الأمراض الجلدية . والمياه الحارة الكربونية تستخدم لعلاج الفتور الجنسي . والمياه الحارة المعدنية تستخدم لتنشيط الدورة الدموية والجهاز البولي وعلاج حالات العروق والدوالي . والتقرح الوعائي . وحالات سوء جريان الدم في الأوعية الدموية .

ويعتمد ذلك على غمر الجسم بالمياه المعدنية الحارة التي تصل درجة حرارتها ما بين(34 - 36)درجه مئوية . وتستغرق جلسة العلاج (20)دقيقة .أما بالنسبة لشرب المياه المعدنية الحارة فتقتصر في علاج أمراض الجهاز الهضمي والكلى والجهاز التنفسي واضطرابات الدم .والعيون الحارة المشبعة بغاز ثاني أكسيد الكربون تستخدم لتنشيط وتجديد خلايا الجسم وتحسين جريان الدم في الأوعية الدموية . وزيادة استقرار ضغط الدم . ويتم ذلك من خلال الاستلقاء بهدوء في الماء وترك الرأس يميل قليلاً إلى الوراء لتفادي استنشاق كمية كبيره من غاز ثاني أكسيد الكربون.ويغطى الجسم جيداً بعد الانتهاء من الجلسات العلاجية .

3 . قابلية الطفو على الماء :

تقلل وزن الجسم بحوالي(85- 90 ٪)وبالتالي تخفض الضغط على المفاصل والعضلات وتخلق إحساس بالاسترخاء وانعدام الوزن [5 0]

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4 . **المساج أو التدليك** : وينتج من إرسال خليط من الماء والهواء عبر فوهات التدفق , والذي يزيد من طاقة المياه الدافئة المتدفقة التي تؤدي إلى إرخاء العضلات المشدودة , وتنشيط انطلاق مواد(الاندروفين) وهي مسكنات الألم الطبيعية في الجسم. ويمكن لأي شخص الخضوع لهذا العلاج لاسيما وان التوتر أصبح جزء لا يتجزآ من الحياة العصرية اليومية .

وينصح الأطباء المتخصصين في هذا المجال الأشخاص المصابين بمشكلات في القلب بضرورة استشارة الطبيب المعالج قبل اللجوء للعلاج بالمياه الحارة كذلك النساء الحوامل ومرضى القلب ومرضى ارتفاع ضغط الدم والمصابين بالسكري وغيرها من الأمراض الناتجة عن تلف في النهايات العصبية التي لا يستطيع المصاب فيها من تمييز التغير في درجات حرارة الماء حتى لا يتعرضون للحروق أو لسعات البرودة . كما ينصح الأطباء في هذا المجال بعدم وضع الأطفال لفترات طويلة في المياه الساخنة , لأن أجسامهم أكثر حساسية لتأثيرات الحرارة [51] .

وفيما يخص المياه المعدنية اليمنية تؤكد الدراسات الأوروبية والعربية والمحلية إن تركيب مياه اليمن المعدنية هو ماجعلها صالحة لعلاج أمراض الجهاز الهضمي عن طريق الشرب . ولعلاج أمراض الاستقلاب(تبادل المواد) والمسالك البولية والتنفس والمرارة . كما إن توفر كمية الغاز من ثاني أكسيد الكربون يكون مناسباً للاستحمام لعلاج أمراض الدورة الدموية والجهاز العصبي المركزي والمفاصل ولعلاج العديد من الأمراض الجلدية.

ونظراً لامتلاك اليمن للعدد الكبير من العيون المعدنية الحارة فقد تم اختيار ينابيع ثلاث مناطق لتحليلها وتقييمها كمناطق أولية تتهيأ لتخطيطها وتنميتها كمرحلة أولى ليتم من ثم الانطلاق إلى تنمية وتطوير بقية العيون المعدنية الأخرى بصورة شاملة . وفي هذا البحث تم اختيار ينابيع مناطق الحمامات التالية : -

- ينابيع حمامات دمت ـ محافظة الضالع
- ينابيع حمامات تبالة – الحامي –صويبر- محافظة حضرموت
- ينابيع حمامات رضوم - محافظة شبوة

أولاً:ينابيع مياه حمامات (دمت) :-

الموقع : - تقع ينابيع حمامات (دمت) على ارتفاع يصل إلى(1900)متر فوق مستوى سطح البحر [52]. و تقع في قلب المديرية الحديثة على بعد (64)كم من مركز المحافظة (الضالع) . وعن العاصمة صنعاء بمسافة(140)كم. وهذه الحمامات تقع على الخط الرئيسي السريع المسفلت الذي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يربط العاصمة صنعاء بمحافظة عدن وهو مايسهل الوصول إلى مواقعها .

ومواقع هذه الحمامات تقع بمنطقة طبيعية خلابة على ضفتي سيل ووادي بنأ المشهور والتي تعد من أجمل المواقع الطبيعية ذات المناخ المعتدل والملائم لصناعة السياحة العلاجية والاستجمامية.وذلك لغنى منطقتها بغابات الأشجار. والحقول الفسيحة والوديان المنبسطة والأراضي الواسعة والتي بدورها يمكن أن تكون عامل جذب استثماري مغري لإنشاء مختلف المحطات العلاجية والفندقية ذات المستوى الدولي وذلك لتوفر مقومات السياحة العلاجية والمتمثلة بمخزونها المائي الكبير وعناصر المقومات الطبيعية والمناخية وتوفر بعض الخدمات السياحية الأساسية والمساعدة وان كانت لا ترقى إلى درجة الجودة المطلوبة في هذا المجال.فقد أشارت جميع الدراسات العربية والمحلية والدولية التي أجريت على تحليل مياهها وجد أنها تمتلك مقومات طبيعية كبيرة تؤهلها للنهوض بالسياحة العلاجية.حيث تتكامل فيها كافة إمكانيات مقومات المصادر الطبيعية بما فيها عيون حمامات المياه المعدنية العلاجية والذي يصل عددها إلى(12) حماماً أهمها الحمامات التالية :-

حمام الأسدي . حمام العودي ، حمام الظليمي ، حمام الحساسية ، حمام الأمير ، حمام النجد ، حمام الدردوش ، حمام بريدة ، حمام عاطف

تمتلك هذه الحمامات مقومات السياحة العلاجية.إلا أنها لم تتهيأ جيداً بعد للاستغلال السياحي خدمة للغرض المرجو منها علاجياً وسياحياً واقتصادياً . وبتتبع تاريخ استخدام مياه هذه الينابيع نجد أنها قد استخدمت منذ القدم من قبل الأجداد حسب ما تشير إلى ذلك الدراسات العديدة التي أجريت عليها . وفي مقدمة ذلك الدراسة التي قام بها الدكتور الايطالي بحسب التحليل الوارد على طريقة (اوبزيور)عام 1943.1946م.وأشار إلى أن حرارة هذه المياه مرتفعة(65)درجة مئوية . كبريتية مع كلوريد الحديد. وأشار إلى التقدير الدقيق لفوائد هذه المياه . وبلا شك أكد أنها ممتازة ولاسيما من الناحية السياحية لموقع الينابيع وطريقة تدفقها . وأن المنطقة المحيطة بها أثرية [3 5]. وبتتبع تحليل ينابيع حمامات دمت نجد إن خصائصها الكيميائية حسب ما أشارت تلك الدراسة أن خصائصها الطبيعية والكيميائية هي كالتالي :-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **خصائصها الطبيعية :-**

الوزن النوعي في 15 درجة مئوية	درجة التجمد	مترسبات ثابتة في 100 درجة مئوية	مترسبات ثابتة في 180 درجة مئوية	رواسب كلسيه	مواد مفقودة خلال التحليل
1,00092	0,15 درجة مئوية	3,43جرام	2,41 جرام	2,40 جرام	0,0910جرام

- **عناصر وجزيئات في حالة كهربية في اللتر الواحد :-**

صوديوم	بوتاسيوم	كالسيوم	مغنسيوم	حديدمختزل	كلور	كبريتات	كربونات	كبريت	سليكات
0,7764 جرام	0,0024 جرام	0,0300 جرام	0,0024 جرام	0,0334 جرام	0,6024 جرام	0,6560 جرام	0,2152 جرام	0,0678 جرام	0,1211 جرام

- **احتمال التجمعات الكيميائية في اللتر الواحد :-**

كلوريد البوتاسيوم	كبريت الصوديوم	كلوريد الصوديوم	كبريتات الصوديوم	هيدروكربونات الصوديوم	هيدروكربونات الكالسيوم	حمض السليكات النصفي
0,0145جرام	0,1153جرام	0,0118جرام	0,8640جرام	0,1533جرام	0,0152جرام	0,1211جرام 54

كما أثبتت تحاليل الماء وجود الغازات وبعض العناصر المشعة المرغوب بها لندرتها .أما المؤشر الهيدروجيني فيصل إلى (6,9) [55].

وبحسب تأكيدات الخبراء الجيولوجيين فإن ينابيع الحمامات الأنفة الذكر تحوي كلاً منها على حده.الخصائص الآتية :

ينبوع مياه حمام الأسدي

الموقع : يقع هذا الحمام في قلب مدينة دمت . حفر عام(1990م).بعمق(130) متر. وينتج مايقرب من(65)لتر/ث.بمعنى انه ينتج (23,400) لتر/ساعة.وهو ما يساوي (5616) متر مكعب/ اليوم.ليصل ما ينتجه سنوياً إلى ما يقرب من (2,120,7 60) متر مكعب من المياه [56]. وتتسم مياهه بخصائص علاجية عديدة وفقاً لخصائص تركيبات مياهه الكيميائية والمتمثلة بالتالي :-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **المقياس المعياري :- ملي جرام في اللتر الواحد .**

درجة حرارة مياهه	توصيلة الكهربائي	درجة الحموضة PH	درجة صلابة التربة	درجته القلوية	الأملاح الذائبة
45 درجة مئوية	3400	7,25	**360**	1415	2210

- **خصائص التركيب الكيميائي لينبوع مياه حمامات الأسدي وتتمثل بالتالي :**

	القطب الكهربائي السالب	ملجم/لتر	القطب الكهربائي الموجب	ملجم/لتر
2	بيكربونات- HCO_3	2,1730	كالسيوم+Ca	79
	مغنيسيوم- Mg	40	صوديوم+Na	740
	كلور- Cl	257	بوتاسيوم+K	71,2
	كبريتات –So_4	218	حديد+Fe	0,15
	نترات- NO_3	3,55	فلور+F	2,4

- **نوعية التركيب الكيميائي صوديوم-بيكربونات .**
- إمكاناته العلاجية الطبيعية :- يستخدم للاستشفاء من الأمراض الجلدية والروماتيزم وتنشيط الدورة الدموية وغيرها من خلال استخدام مياهه للاغتسال أو بالشرب .
- امتيازه بقوة تدفقه .
- قرب موقعه من الطريق الرئيسي المسفلت .
- وجوده داخل منشأة فندقية . إلا أنه لم يرتق بعد لمستوى خدمات الفنادق السياحية العلاجية [5 7].

ينبوع مياه حمام العودي

الموقع:- يقع على مدخل مدينة دمت من الجهة الشمالية.حفر عام(2000م). بعمق يصل إلى(170)متر. ينتج حوالي(35)لتر/ثانية وهو مايساوي(12,600)لتر/ساعة. ليصل تدفقه اليومي إلى(4203) متر مكعب.ليصل انتاجة السنوي إلى مايقرب من (1,088,640) متر مكعب [5 8]

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **خصائص تركيبة الكيميائي :-**

- المقياس المعياري- ملجم/لتر .

درجة حرارة مياهه	توصيلة الكهربائي	درجة الحموضة **PH**	درجة صلابة التربة	درجته القلوية	الأملاح الذائبة
37 درجة مئوية	3300	7,44	**369**	1500	2145

- **خصائص التركيب الكيميائي لينبوع مياه حمام العودي**

القطب الكهربائي السالب	ملجم/لتر	القطب الكهربائي الموجب	ملج/لتر
بيكربونات - **HCO_3**	1830	كالسيوم + **Ca**	79
مغنسيوم - **Mg**	41,7	صوديوم + **Na**	740
كلور - **Cl**	262	بوتاسيوم + **k**	72
كبريتات – **SO_4**	219	حديد + **Fe**	0,17
نترات – **NO_3**	3,61	فلور + **F**	2,2

- **نوعية التركيب الكيميائي لمياهه الحارة- صوديوم – بيكربونات**

- **الإمكانات الطبيعية العلاجية لمياهه :**

تتمثل خصائصه بما يمتلكه خصائص وإمكانيات بئر الأسدي من الناحية السياحية والعلاجية .

- **ينبوع مياه حمام الدردوش**

الموقع :يقع شرق الحرضة الكبيرة المسماة(حرضة الشوله)على الضفة الشرقية لوادي بناء.على ارتفاع(1880)متر فوق مستوى سطح البحر. يصل تدفق مياهه مابين(5- 6)لتر/ثانية.وهو حمام معهود منذ عقود طويلة ومن مميزاته أن مياهه جارية يؤمه أكثر من(18,000)شخص في السنة. بمعدل(50)شخص في اليوم [5 9].وموسم الإقبال علية يتم من بداية شهر نوفمبر إلى فبراير من كل سنة . وظروف استخدامه يتم بصورة تقليدية ويتم الاستحمام في حوض كبير بصورة جماعية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

• العناصر الكيميائية والفيزيائية للمياه:-

- المقياس المعياري(ملجم/لتر)

درجة حرارة مياهه	توصيله الكهربائي	درجة الحموضة PH	درجة صلابة التربة	درجته القلوية	الأملاح الذائبة
37 درجة مئوية	3300	7,46	**360**	1420	2080

• خصائص التركيب الكيميائي لينبوع مياه حمام بئر الدردوش

القطب الكهربائي السالب	ملجم/لتر	القطب الكهربائي الموجب	ملج/لتر
بيكربونات - HCO_3	4,1732	كالسيوم + **Ca**	6,104
مغنسيوم - **Mg**	23,96	صوديوم + **Na**	736
كلور - **Cl**	257.3	بوتاسيوم + **k**	71,30
كبريتات – SO_4	212,5	حديد + **Fe**	0,09
نترات – NO_3	3,52	فلور + **F**	2,5

ينبوع مياه حمام عاطف

الموقع :يقع جنوب شرق مدينة دمت جوار الحرضة الكبرى من جهتها الجنوبية الغربية. حفرعام(1982م).ويسمى باسم صاحبة.يصل تدفق مياهه إلى(15)لتر/ثانية.وهو مايساوي(45,000)لتر/ساعة.أي يصل إلى(1296)متراً مكعباً في اليوم. ليصل انتاجة السنوي إلى مايقرب من(466,560)متر مكعب من المياه .

• خصائصه الكيميائية

- المقياس المعياري (ملجم/متر) .

درجة حرارة مياهه	توصيلة الكهربائي	درجة الحموضة PH	درجة صلابة التربة	درجته القلوية	الأملاح الذائبة
45 درجة مئوية	3380	7,33	**360**	1420	2197

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

• خصائص التركيب الكيميائي لينبوع مياه حمام عاطف

القطب الكهربائي السالب	ملجم/لتر	القطب الكهربائي الموجب	ملجم/لتر
بيكربونات - HCO_3	1732	كالسيوم + **Ca**	79
مغنسيوم - **Mg**	39,3	صوديوم + **Na**	735
كلور - **Cl**	262	بوتاسيوم + **k**	71,2
كبريتات – SO_4	214	حديد + **Fe**	0,13
نترات – NO_3	3,5	فلور + **F**	2,13

وضعه الراهن :

- تدفق مياهه بصورة متقطعة.ويعزى ذلك إلى وجود الغاز الفحمي.
- جانب من الماء الممول للحمام مهمل .
- يؤمه الناس للتداوي من تصلب الشرايين لوجود الغاز الفحمي التي تصل نسبته إلى 900ملجم/لتر [60].

• ينبوع مياه حمام الأمير

الموقع: يقع في الطرف الشرقي لمدينة دمت على ارتفاع(1900)م فوق مستوى سطح البحر.يحد الحرضة الكبرى من ناحيتها الشمالية.واستخدامه يتم بطرق تقليدية وتسميته(بحمام الأمير)يرجع إلى بانيه الأمير(الحسن).ويبعد حوالي(200)متر عن الطريق الرئيسي الممتد بين صنعاء وعدن .يؤمه الناس للتداوي بمياهه بواسطة الاغتسال والشرب.ويحوي هذا الحمام الخصائص والمميزات التي يتميز بها حمام عاطف.وهذا الحمام يقع على ربوة مرتفعة اختارها الأمير الحسن.لبنا قصره الكبير على عين المنبع كمنتجع سياحي له يطل من خلاله على مشارف سيل ووادي بنأ المشهور الجميل.والحمام مازال على حالته السابقة التي بني بها ولم تجر له أي تحسينات أو إضافات حتى الساعة .تصل درجة حرارة مياه هذا الحمام إلى(47)درجة مئوية.تحوي هذه المياه على الغاز الفحمي الصالحة والمطلوبة لمعالجة تصلب شرايين الدم وأمراض الأعصاب والأمراض المزمنة .

• ينبوع مياه حمام فرحان

الموقع: يقع على بعد(5)كم شمال مدينة دمت.حفر عام(1986م).بعمق(160)متر.

خصائص تركيباته الكيميائية : درجة الأملاح تصل إلى 0,004 مليجم، قيم التوصيل الكهربائي 500 ميكروسيامنس ، درجة حرارة المياه 46 درجة مئوية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومياهه تغلي طبيعياً ـ بصفة جلية للعيان . ويعزى ذلك لوجود الغاز الفحمي فيه.وهذا الغليان يبهر الزائر المستحم فيه.

ويستخدم كحمام علاجي لمرضى الجهاز الهضمي وعلى الأخص معالجة الأمعاء الغليظة وكذلك للاستشفاء من تصلب شرايين الدم .

وتوصي بعض الدراسات إلى غلقه لتلافي ضياع الغازات منها بدون مبرر [61].

• ينبوع مياه عين الحرضة الكبرى:

الموقع :- تطل بهاماتها الجميلة على مشارف سيل وادي بنا بالإضافة إلى انتصابها فوق هامة المدينة وتعد هذه الحرضة أحد آيات الجواذب الطبيعية في اليمن وليس في دمت فقط كونها تعد ظاهرة طبيعية نادرة لا يوجد مثيل لها في العالم . وهناك محاولة لإدخالها في مجموعة(جينس) للأرقام القياسية [62] .

هذا المعلم السياحي الكبير لا يمكن أن تتخطاه عين أي زائر للمدينة أو مسافر على الطريق الرئيسة.يصل ارتفاعها إلى(150م)وقطر فوهتها تصل إلى(50م) ونظراً لارتفاعها فإنها تشاهد من مسافة(2كم).وإلى جانب هذا المعلم توجد خمس حرضات أخرى ولكنها بحجم أصغر إلا أن لها نفس الجمال والخصائص .وأسماء هذه الحرضات تتمثل بالتالي :-

الحرضة الكبرى :- ويطلق عليها اسم (حرضة الشولة) وهي الأكبر ويمكن للزوار الوصول إلى قمتها و التجوال حول محيط قمتها عبر درجات سلمها المكون من(117درجة) وتقع على الحافة الشرقية لسيل وادي بنا .

الحرضة المسماة (الربيبة الكبرى) :- وتبعد عن حرضة الشوله بمسافة (150م) وتقع على حافة الضفة الشرقية لوادي بنا . وشكلها من الداخل يعد أكثر جمالاً وهنداماً . يقل محيطها عند الفوهة .ليتسع تدريجياً نحو أسفل محيط القاعدة .

الحرضة المسماة (الربيبة الصغرى):- تقع على بعد (20م) من حرضة الحرضة الكبرى وهي الحرضة الوحيدة الخالية من المياه .

الحرضة المسماة (المبخرة) :ـ وتقع هذه الحرضة على بعد (2 كم) من حرضة الشولة . على الضفة الغربية لوادي بنأ . وجوفها مليء بالمياه المعدنية العلاجية المتصفة بنقاء لون مياهها .

ينبوع مياه الحرضة المسماة (حرضة نيام) :ـ تقع هذه الحرضة على بعد(2,5كم) شمال حرضة الشولة تقع في منطقة طبيعية ذات بيئة خلابة جميلة .ومياه هذه الحرضة أقل حرارة من مياه الحرضات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصغيرات الأخرى . وعادة يؤم الناس هذه الحمامات الأنفة الذكر من المستحمين والزائرين للعلاج والتنشيط وعلى الأخص في فصل الشتاء .وتتمثل مميزات هذه الحمامات بالتالي :-

سهولة الوصول إليها . فوائد تركيبات عناصر مياهها.تميز مناخها المعتدل . امتلاكها لأراضي واسعة تمثل فرص استثمارية واعدة.إعلانها كمنطقة علاجية تخضع للحماية البيئية منذ عام 2005م .غزارة مياهها .إمكانياتها الكبيرة لإنشاء المصحات العلاجية ذات الطلب العالمي حسب توصيات الخبراء والاستشاريين الدوليين والمحليين المتخصصين في هذا المجال .

ثانياً:- ينبوع مياه حمام منطقة (رضوم) محافظة (شبوة) :-

تقع محافظة شبوة شرق العاصمة صنعاء . تتمتع بموقع سياحي أخاذ ومنتوج سياحي متعدد الأنماط يتمثل بالسياحة البيئية . السياحة العلاجية وبمحمياتها الطبيعية البحرية (للسلاحف الخضراء) وبوجود الفوهة البركانية المسمى فوهة (شوران) ذات الغابة الكثيفة من أشجار الشورى وتجمع الطيور المهاجرة .وإلى جانب موقعها الجغرافي الطبيعي المتميز تمتلك العديد من ينابيع المياه الحارة . لعل أهمها هو نبع حمام (الرضوم) الذي يعد من أشهر المواقع ليس على مستوى المحافظة فقط . وإنما على مستوى ينابيع حمامات الجمهورية .

الموقع :- يقع حمام (الرضوم) . في مديرية الرضوم .على بعد (16كم) من الطريق الدائري الساحلي المسفلت .

يحتل هذا الحمام بخصائصه ومميزاته مقدمة خصائص ومميزات الحمامات الطبيعية اليمنية ، حيث تشير الدراسات المذكورة سابقاً التي قام بها المختصين من الأجانب والمحليين وعلى وجه الخصوص الخبراء التشيكيين ومقترحاتهم المقدمة إلى اليمن عن إمكانية وقدرة ينابيع حمام (الرضوم) الكبيرة اجتذاب واستيعاب إقامة مصحة علاجية على مستوى دولي وذلك لما تحتويه تركيبات مياهه الكيميائية وخصائصها العلاجية للاستشفاء من الأمراض الجلدية وأمراض المفاصل وأمراض الأعصاب . بالإضافة إلى قوه تدفق مياهها ومخزونه الكبير .كما أشارت الدراسة إياها بتوصياتها إمكانية البدء بإنشاء مصحة علاجية طاقتها (200 مكان) على أن يتم النظر إلى ما فوق ذلك مستقبلاً على أن يتم زيادة كمية ضخ المياه الحارة.حيث إن قوة تدفق المياه الحالية لا تتجاوز(4 لتر/الثانية) . أما درجة حرارة مياهه فتصل إلى (51 درجة مئوية) . كما أن من خواص هذه المياه أنها خالية من الكبريت كحمام(دمت) [63]. يؤم هذا الحمام الكثير من الناس بقصد التداوي بمياهه بالاغتسال والشرب معاً للتداوي والاستشفاء من مختلف الأمراض المزمنة .والحمام يقع على مقربة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من المحميات الطبيعية مثل :-

- محمية (بلحاف) التي تعتبر منطقة سياحية ومقصداً للسياح الأجانب والمحليين في العطلات الأسبوعية والأعياد والعطل الرسمية

- شاطئ حصن الغراب في بئر علي - وهو من أجمل شواطئ اليمن الرملية على الإطلاق ويعد مقصد دائماً لزوار اليمن من الأجانب من كافة بلدان العالم والمحليين لشهرته الدولية وقربة من بحيرة(شوران)ذات الشهرة والواقعة في منطقة بئر علي.تحيط بها سلسة جبلية دائرية مع وجود غابات الشورى ويرجح الكثير من المؤرخين إنها بئر(برهوت) ولهذا تعد قبلة للسياح الأجانب من كل دولة وهناك إلى ماتقدم توجد عيون أخرى مثل(عين الجويري) وهي عين ماء تتفجر بماء حار ويقصدها المصابين للاستشفاء بمياهها من الأمراض الجلدية وأمراض الأعصاب.وتقع في منطقة الجويري في مديرية الرضوم [64].

ثالثاً:-ينابيع مياه حمامات محافظة حضرموت :-

تتمتع المحافظة بإمكانيات طبيعية قوية للسياحة العلاجية وتعتبر الأوفر حظاً بعدد ينابيع مياهها المعدنية أهمها ينابيع الحمامات المختارة التالية :-

1. الحامي: ويقع في مديرية (الشحر) ويبعد عنها مسافة (15)كم وعن الطريق الرئيسي بمسافة (400)م.
2. تباله: وتقع على مرتفع جبلي شمال مدينة (الشحر) وتبعد عنها بمسافة(7)كم.وتعد ينابيع تباله اغزرالعيون وأكثرها عدداً .
3. ينبوع(صويبر- ثوبان): وهما قريتان صغيرتان غرب الديس الشرقية ويبعدان عنها بمسافة (5) كم [65].

وتعتبر ينابيع حمامات - صويبر. تبالة،الحامي،أكثر ينابيع الحمامات التي يؤمها الناس يومياً للعلاج على مدار السنة.وتستغل بطريقة تقليدية عشوائية في غياب وعدم توفر أبسط وسائل الخدمات في مواقعها .ونظراً لأهمية تلك العيون فقد تم اختيار دراستها وتحليل مقومات مياهها نظراً لما تتمتع بها مواقع هذه العيون من مقومات طبية طبيعية علاجية متميزة .

أولاً : ينبوع مياه حمام(الروضة)الحامي :

الموقع :- يقع هذا الحمام في مديرية(الشحر) ويبعد عنها بمسافة(15)كم.وعن الطريق الرئيسي المسفلت بمسافة(400م).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويعتبر حمام(الحامي)الروضة من أكبر العيون تدفقاً بمياهه ودرجة حرارة مياهه إذ تصل إلى (85)درجة مئوية عند النبع , ومياه هذه العين يستفاد منها في علاج الجروح الناتجة عن التحسس الجلدي والروماتيزم ومرض المفاصل عند كبار السن , ويستخدم الكبريت المصاحب للمياه في هذا العين ويتداوي به لعلاج الجروح المزمنة , كما يستخدم في التدليك والشد العضلي وغيرها من الأمراض حسب ما اوضحتة نتائج الدراسات العلمية التي قام بها الاستشاريون الدوليون والخبراء المحليون من المتخصصين في هذا المجال , وان تركيب عناصر مياه هذا الحمام يفوق غيرها من بقية تركيبات عناصر الحمامات الأخرى وبنسبة عالية نظراً لفوائدها العلاجية التي أكدتها التجارب وأثبتتها التحاليل المخبرية مؤكدة بأن مياه حمام(الروضة)الحامي ذات مواصفات عالية .

فوفقاً لوصف الخبير البلغاري(كارلوفياري)بان مركبات مياه هذا الحمام تتمتع بالخصائص التالية :-

- إن نسبة المعادن المذابة في مياهه = (3,460) جرام / لتر,وتحتوي على العناصر التالية :-

- كلوريد سولفات الكبريت,الكالسيوم,الصوديوم,الفلور,حامض الميتابور ، اليود(الايودين)

وإنها من الناحية الصحية لايوجد بها أي مؤشرات تدل على التلوث وباستعراض خصائص هذه المياه كما يبينها جدول رئيس المختبرات الكيميائية لأكاديمية الطب وأمراض الشلل والعلاج الطبيعي والتعويق الجسماني (الدراسة البلغارية بتاريخ 3 / 4 / 1977م, بالاتفاقية رقم 7 فيما بين اليمن و بلغاريا) إن :-

- مياهه نقية شفافة لا تنبعث منها أي رائحة(رائحة بسيطة للزيت) .
- درجة الحرارة (30) سينتيغراد .
- نسبة تركيب الهيدروجين (6,47) درجة .
- المادة الراسبة هي(3,364) جرام في اللترالواحد على درجة حرارة(105)سينتيغراد.
- وان اللتر الواحد من ماء هذا العين يحتوي على الآتي :-

الدالف المصعد السالب :-

	ملجم	ملجم	المكافئ الجرامي	المكافئ المئوي
فلورين معدني(فلور)	0004,0	000,211	000,211	000,41
غاز الكلور	0585,8	016,520	016,520	031,90
برومين	0004,1	000,017	000,017	000,03
اليود (ايودين)	0000,1	000,001	000,001	——
سلفات الكبريت	1356,3	014,119	028,239	054,52
هيدروكربونيت	0415,1	006,803	006,803	013,14

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملح حمض النتريك	لم يعثر عليه	ـــــ	ـــــ	ـــــ
ملح البارود	لم يعثر عليه	ـــــ	ـــــ	ـــــ
فسوسفات الماء	كميات صغيرة	ـــــ	ـــــ	ـــــ

الدالف الهابط الموجب :ـ

النشادر(اومنيوم)	كميات صغيرة	ـــــ	ـــــ	ـــــ
عنصر الصوديوم والبوتاسيوم	0472,4	020,538	020,538	039,65
الجير(كالسيوم)	0486,1	012,129	024,258	046,84
المغناسيوم	0085,1	003,498	006,997	013,51
	3406,4	073,838	051,793	100,00
حامض ثنائي الميتا سيلكون	0046,4	000,633		
حامض الميتابور	0004,2	000,096		
حامض الميثا ارسينك	لم يعثر عليه	ـــ		موجود
	3460,0	074,567		

وصفة كرلوفي العلمية :ـ

نسبة تركيز الهيدروجين هي(6,47) درجة .

النتيجة :ـ أن نسبة المعادن الذائبة في المياه هي(3,460)جرام في اللتر .

هذه المياه جوفية حارة تحتوي على كلوريد سولفات الكبريت وعنصري الكالسيوم والصوديوم . ومعدن الفلور. كذلك حامض الميتابور.واليود(الايودين).والبروميد أيضاً . ومن وجهة النظر الصحية لا يوجد في مياهه أي مؤشرات تدل على تلوث مياهه [66] .

ثانياً :ـ ينبوع مياه حمام (التجار) تبالة :

يقع هذا الحمام على ارتفاع (112,5)م فوق سطح البحر [67] . وقوة تدفقه (3,38)ل/ث وتصل درجة حرارته(64)درجة مئوية [68] .

أما بحسب مايشير إليه البروتوكول الملحق بالاتفاقية رقم (29) بتاريخ(30/ 4/ 1977م) تشير نتائج تحليل مياهه إلى إن :ـ

ـ الماء بمعيان هذا الحمام نقي شفاف لا لون له ولا رائحة . درجة حرارة الماء(30 سنتغيراد) . نسبة تركيز الهيدروجين(7,08) .

وان اللتر الواحد من ماء هذا العين يحتوي على الآتي :ـ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدالف المصعد السالب	ملجم	ملجم	المكافئ الجرامي	المكافئ المئوي
فلورين معدني (فلور)	0003,0	000,158	000,158	000,72
غاز الكلور	0213,7	006,028	006,028	027,48
البرومين	0000,5	000,006	000,006	000,03
اليود(الايودين)	0001,1	000,001	000,001	——
سولفات الكبريت	0587.6	006,117	012,234	055,75
هيدروكربونيت	0214,7	003,519	003,519	006,02
ملح حمض النتريك	لم يعثر عليه	——	——	——
ملح البارود	لم يعثر عليه	——	——	——
فوسفات الماء	كميات صغيرة	——	——	——
			021,946	100,00

الدالف الهابط الموجب				
النشادر(اومنيوم)	لم يعثر عليه	——	——	——
عنصري الصوديوم والبوتاسيوم	0204,3	008,884	008,884	040,48
الجير(كالسيوم)	0191,6	004,781	009,563	043,57
المغناسيوم	0042,5	001,749	003,499	015,95
	1485,0	034,243	021,946	100.00

حامض ثنائي الميتا سيلكون	0051,0	000,653		
حامض الميتابور	0001,1	000,025		
حامض الميتا ارسينيك	لم يعثر عليه	——		موجود
	1510,1	0034,921		

وصفة كارلوفي العلمية :-

نسبة تركيز الهيدروجين (7,08) .

النتيجة :ـ إن نسبة المعادن الذائبة في المياه هي(1,510) جرام في اللتر الواحد .

وهي مياه جوفية حارة تحتوي على كلوريد سلفات الكبريت وعنصري الكالسيوم والصوديم ومعدن الفلور, وكذلك حامض الميتابور, واليود (الايودين) , والبرومين ايضاً .

ومن وجهة النظر الصحية ,لا يوجد في مياهه أي مؤشرات تدل على تلوث مياهه [6 9] .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثاً :ـ ينبوع مياه حمام الصويبر :

الموقع :ـ يقع إلى الشرق من مدينة (الديس) . على بعد (7)كم من مركز المديرية . على ارتفاع (69)م فوق مستوى سطح البحر ^{0} 7. ويرتبط بطريق اسفلتي . تبلغ مساحة الموقع (7000)م2. وهو عبارة عن منخفض تحيط به التلال من جميع جهاته . ويحتوي إلى جانب عيونه الحارة ينبوع معدني بارد طبيعي . تبلغ درجة حرارة (36) درجة مئوية. ويتم التداوي بمياه هذا النبع بواسطة الشرب والاستحمام وبكلتا الحالتين .

أما العيون الحارة الكبريتية فتقع وسط واحة من أشجار النخيل . كانت فيما سبق تستخدم كمحطة لإناخة الجمال . ثم أدرك الناس قيمتها العلاجية بعد انتشار مرض جلدي في بعض الجمال . فاستخدم الجماله مياه تلك العيون الكبريتية لمعالجة جمالهم المريضة.فتم شفائها من تلك الأمراض . ومنذ ذلك الحين استمر استخدامها من قبل الناس للعلاج . وبالتالي أصبحت مزاراً علاجياً يؤمه العديد من المرضى من داخل البلد وخارجه . ولأهمية هذه المياه فقد تم دراستها وتحليل مياهها من قبل البعثات الطبية الدولية المتخصصة ومن ضمنهم البعثة البلغارية(عام1977م) الأنفة الذكر والتي أشارت نتائج تحليلاتها صلاحيتها لعلاج الكثير من الأمراض مثل: الالتهابات الكبدية المزمنة . مرض البنكرياس . والسمنة . وأمراض الغدد الدهنية. وعلى الرغم من أهميتها إلا إن استخدامها يتم بطريقة تقليدية وعشوائية بدائية بعيداً عن أي خدمات علاجية سياحية كما هو متطلب في هذا المجال .

وموقع الحمام يقع في أرض واسعة زراعية محاطة بأشجار النخيل الكثيفة التي لها قدرة على خلق جواً من الراحة والاطمئنان لدى قاصدي هذا الموقع . نظراً لحالة الهدوء والسكينة التي يتمتع بها هذا الموقع ببعده عن مصادر التلوث والضوضاء .

ومياه حمام صويبرتحتوي على :ـ

هيدروكربونات الكبريت.وعنصري الصوديوم والكالسيوم.ومعدن الفلور.وتشكل ينابيع(عين صويبر) ومقوماتها الطبيعية الأخرى مجموعة متكاملة للاستشفاء الطبيعي بها . حسب القواعد العلمية والعصرية المعمول بها .وبحسب إشارة اتفاقية البروتوكول رقم (75) بتاريخ 30 / 4 / 1977م حول نتائج دراسة و تحليل مياه (عين صويبر) بالديس الشرقية .إن نتائج التحليل الطبي الأكاديمي المتخصص في هذا المجال أثبتت أن خصائص تركيبات مياه (صويبر) الكيميائية تتمثل بالتالي :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ـ إن الماء بهذا المعيار نقي شفاف لا لون له . تنبعث منه رائحة كبريتيد الهيدروجين والزيت مع وجود بعض الرواسب . درجة الحرارة (30 سنتيغراد).نسبة تركيز الهيدروجين (6,25).درجة حرارة المادة الراسبة الجافة فهي : (105 سنتيغراد : 2,878 جراماً للتر الواحد) .

يحتوي اللتر الواحد من مياه هذا العين على :ـ

الدالف المصعدي السالب	ملجم	ملجم	المكافئ الجرامي	المكافئ المئوي
فلورين معدني (فلور)	000,36	000,189	000,189	0000,38
غاز الكلور	0334,0	009,420	009,421	0018,88
البرومين	0000,8	000,010	000,010	0000,02
اليود (الايودين)	00000,1	000,001	000,001	ـــــ
سلفات الكبريت	1049,3	010,923	021,847	0043,78
هيدروكربونيت	1125,0	018,437	018,437	0036,94
هيدروسلفايد	موجود	ـــــ	ـــــ	ـــــ
ملح حمض النتريك	لم يعثر علية	ـــــ	ـــــ	ـــــ
ملح البارود	لم يعثر علية	ـــــ	ـــــ	ـــــ
فوسفات الماء	0000,1	000,001	000,002	ـــــ
			049,907	0100,00

الدالف الهابط الموجب :ـ

النشادر(امونيوم)	لم يعثر عليه	ـــــ	ـــــ	ـــــ
عنصر الصوديوم والبوتاسيوم	0724,1	031,481	031,481	0063,08
الجير(الكالسيوم)	0285,1	007,114	014,228	0028.51
المغناسيوم	0084,1	002,099	004,198	0008,41
	3306,2	079,686	049,907	0100,00

حامض ثنائي الميتاسيلكون	0069,2	000,886		
حامض الميتابور	0002,9	000,066		
حامض الميتاارسنيك	لم يعثر عليه	ـــــ		موجود
	3378,3	080,638		

هيدروجين الكبريت المطلق : موجود .

أكسيد الكربون المطلق : موجود .

وصفة كرلوفي العلمية :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نسبة تركيز الهيدروجين (6,25) .

النتيجة :ـ نسبة المعادن الذائبة في المياه هي (3,378) جرام في اللتر الواحد .

وهذه المياه جوفية حارة تحتوي على هيدروكربونيت . سلفات الكبريت . وعنصر الصوديوم والكالسيوم . وكذلك معدن الفلور الذي يحتوي على البرومين واليود (الايودين) وحامض الميتابور أما من وجهة النظر الصحية فلا يوجد به أي مؤشرات تدل على تلوث مياهه .

الفصل الثالث :النتائج والتوصيات .

أولاً:النتائج:-

- من واقع الدراسة التحليلية لمقومات السياحة العلاجية الطبيعية في اليمن نجد أنها بصورة عامة وفي المناطق المختارة على وجه الخصوص أنها تتميز بمواقع جغرافية طبيعية سياحية غنية وان المياه الحارة والمعدنية والتي يربو عددها على مائة نبع أثبتت نتائج تحاليل الدراسات الحقلية العربية والدولية والمحلية التي أجريت على بعضها على سبيل المثال(المواقع المختارة) وأثبتت بكل تأكيد كما يؤكدها الباحث وبما لا يدع مجالاً للشك أن ينابيع مياه هذه الحمامات تتمتع بخواص كيميائية وفيزيائية وإشعاعية وأنها جديرة باستخدامه للعلاج الطبيعي.إلاّ أنها تستخدم حالياَ بصورة عشوائية وبوسائل تقليدية بعيدة عن الطرق والخطط العلمية السليمة التي تحافظ على عدم تشويه بيئتها أو انتقاص القيمة الجمالية لمواقعها .
- إمكانية مواقع الينابيع الحارة المختارة اجتذاب الاستثمارات السياحية الضخمة حسب تأكيد الدراسات التي أجريت وأكدت مخزون وتدفق مياه تلك المواقع الوفيرة .
- تم إعلان بعض مواقعها كمحمية للسياحة العلاجية وتم ذلك بدون خطة حكيمة أو برنامج تنفيذي وإنما تم إعلانها للشهرة والتسامح.وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي والاستيلاء عليها دون مصوغات قانونية ونعني بذلك منطقة دمت .
- يتم الاعتداء على مخزونها المائي بالحفر العشوائي الغير مبرر في منطقة دمت وهو ما يؤدي إلى نفاذ المخزون وتلويث البيئة.
- غياب فعالية واهتمام المجالس المحلية ومكاتب الجهات المعنية بتنمية وتطوير هذه المواقع والحفاظ عليها وغيابها من الخطط المحلية المعدة .
- غياب التوجه والعزم للإدارة العليا وعدم إدخال تنمية وتطوير السياحة العلاجية في الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والخطط السياحية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- غياب النظافة في مواقعها بصورة غير لائقة وهو ما يقود إلى ضعف مردود مواقعها النفعي على الفرد وعلى الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي .
- غياب الاستفادة من علاقات التعاون المشترك التي تربط بلادنا بالدول الشقيقة والصديقة والتي لها باع كبير في هذا المجال وإمكانها تقديم الخدمات والخبرات المطلوبة في هذا المجال .
- غياب الوعي الشعبي والمحلي بأهمية هذه المواقع وظروف المحافظة على بيئتها كون تلك المواقع ستلعب دوراً مهماً في حياة السكان المحليين وخلق فرص عمل وهو ما يقود بالتالي إلى انتعاش الاقتصاد اليمني ككل .
- غياب الدور الإعلامي والتسويقي لمواقع هذه الينابيع وذلك لغياب تأهيل مواقعها حسب الشروط والضوابط والمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال .
- غياب إعداد وتجهيز الكوادر الطبية المتخصصة والفنية والإدارية في هذا النشاط .
- غياب الخدمات الأساسية المطلوبة في مواقعها مع غياب الخدمات السياحية التي ترقى إلى المستوى المطلوب المحدد في هذا المجال .
- غياب دراسة الجدوى لمواقع الينابيع باعتبار ذلك محدد هام من محددات جذب الاستثمارات السياحية إلى مواقعها .

ثانيا التوصيات:

- تبني وإنشاء فنادق متوسطة وصغيرة واستراحات سياحية ومراكز خدمات علاجية بتجهيزات خاصة بها . وإتاحتها للاستشفاء وكصالات للانتظار إلى جانب متطلبات تلك المصحات من الخدمات و المنشات الخدمية والمساعدة الملحقة بها والتي تعود بفوائدها لحاجة الزائر والمريض معاً وتشجعهم على البقاء أطول في مواقعها .
- القيام بوضع خطط للحملات الإعلانية والتوعية والمحافظة على بيئتها باعتبارها تعكس الراحة النفسية والصحية على المستجم مع العمل من خلال خطط مدروسة لتوعية المواطنين لخلق ذهنية متفتحة تكون لها القدرة على فهم صيغ السياحة العلاجية وكيفية التعامل مع زائريها .
- عمل مخططات تحوي كلفة تقديرية لمشاريع تطوير مناطق الحمامات المختارة بهدف الحفاظ على مقومات البيئة الطبيعية والقيمة الطبية العلاجية التي تتميز بها عيون المواقع المختارة .
- إدماج مقترحات التطوير لمواقع الحمامات ضمن إستراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي . على أن يتم التنسيق بين خطط التنمية المحلية والإستراتيجية الخاصة (المقترحة)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بإنشاء و بتطوير مراكز الاستشفاء وما يتبعها من مشاريع . للوصول إلى التكامل بين مناطق الجذب الأخرى المؤهلة ليتم تطويرها فيما بعد .

- وضع سياسة وطنية للسياحة العلاجية الطبيعية تحدد الاستراتيجيات . و الإطار العام لسياسات التنمية السياحة العلاجية . من أجل تحقيق التوافق بين برامج التنمية للمواقع المختارة والاحتياجات الفعلية للسوق السياحي بشقية .
- التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية لوضع خطط التنمية وحماية البيئة في المناطق المختارة .
- مخططات التصاميم السياحية المطلوبة للمواقع المختارة حسب توصيات الدراسات الاستشارية الأوربية وهي كالآتي :

عمل التصاميم لبناء وإنشاء المصحات العلاجية والمنشآت المرفقية الأخرى المتعلقة بها بناء على المواصفات والمعايير الدولية كالآتي :

- § منطقة دمت ـ مخطط وتصميم دولي .
- § منطقة تبالة حضرموت ـ مخطط إقليمي . محلي .
- § منطقة رضوم شبوة ـ مخطط دولي .

والمتطلب إنشاؤه كذلك من الخدمات السياحية في هذه المناطق تتمثل بالآتي :

- مراكز علاجية بعدد(4) - 2 دولي - 1 إقليمي محلي - 1محلي .
- فنادق علاجية سياحية بعدد (5) .
- منشآت سياحية أخرى .
- مراكز خدمات تجارية وخدمات أخرى .
- حدائق ومتنزهات .
- عمل دراسات جدوى اقتصادية لتلك المشاريع المقترحة مع تحديد افتراضي للعدد المتوقع من السياح للمواقع المختارة خلال فترة زمنية محددة .
- تفعيل دور المجالس المحلية مع الجهات المعنية الأخرى كالصحة والسياحة والبيئة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الهوامش:

1 خالد مقابلة واخرين- صناعة السياحة في الاردن(سلسلة السياحة والفنادق 6)، اصدار جامعة العلوم التطبيقية عمان- الاردن ,2000م,صـ47ـ .

2 د/فضل احمد يونس- الجغرافيا السياحية- دار النهضة العربية, سنة 1993م , صـ31ـ .

3 د/نعيم الظاهر واخرين- مبادئ السياحة,سلسلة السياحة والفندقة1 , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان- الاردن 2001م,صـ14- 15ـ

4 د/فضل أحمد يونس- مصدر سابق, صـ31ـ .

5 د/موفق عدنان الحميري واخرين الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرون , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان- الاردن,2006م .,صـ283ـ .

6 نفس المصدر- صـ283- 284ـ .

7 أ.د/صلاح الدين عبد الوهاب- الكتاب السنوي للسياحة والفنادق- اصدار منشات المعارف بالاسكندرية ,سنة1998م,صـ259ـ .

8 عبد الصاحب الشاكري- آفاق السياحة , إصدار(**TCPH Ltd**) دار النشر والاستشارات التكنولوجية- لندن 2007م, صـ29ـ .

9 عادل طاهر- السياحة العلاجية , منشورات الاتحاد العربي للسياحة(14) 1973م ,صـ22- 24ـ .

10 د/ماهر عبد العزيز توفيق- صناعة السياحة- دار زهران للنشر والتوزيع , عمان- الاردن 1997م,صـ11ـ .

11 عادل طاهر- مصدر سابق,صـ12 ,14,13ـ .

12 د/موفق عدنان الحميري واخرين- مصدر سابق,صـ285ـ .

13 مجلة المنتجعات والينابيع الحارة- اصدار وزارة السياحة التركية,سنة 1998م, صـ1ـ .

14 عادل طاهر_مصدر سابق- صـ89ـ .

15 نفس المصدر- صـ13ـ .

16 م/ خليفة درادكة – هيدرولوجية المياه الجوفية – اصدار دار مجدلاوي للتوزيع والنشر , عمان –الاردن , لسنة 1988م - صـ86ـ .

17 وزارة الصحة العمومية التونسية- ديوان المياه المعدنية- (برنامج تطوير قطاع المياه المعدنية في الجمهورية اليمنية). يناير 1988م ,صـ4ـ .

18 المنتجعات والينابيع الحارة في تركيا –اصدار وزارة الصحة التركية- سنة 1998م , صـ10ـ .

19 م/خليفة درادكة – مصدر سابق, صـ86ـ .

20 المنتجعات والينابيع الحارة في تركيا- مصدر سابق- صـ8ـ .

21 م/خليفة درادكة- مصدر سابق- صـ90- 91ـ .

22 د/خالد مقابلة واخرين- مصدر سابق صـ189- 190ـ.

23 مجلة (فيسبادن) للعلاج والسياحة- المانيا الغربية , سنة 1988م, صـ54ـ.

24 د/خالد مقابلة واخرين- مصدر سابق- صـ189- 190ـ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

[25] حسين زهران – ورقة مقدمة عن التجربة المصرية في مجال التنمية السياحية – المنعقدة في صنعاء بتاريخ 2002/10/27م . فندق شيرتون . صـ25ـــ .

[26] نفس المصدر صـــ26ـــ .

[27] مجلة استشفاء ومنتجع - تصدرعن خطوط الطيران (لوفتهانزا) - المانيا 1988م . صـ18ـــ .

[28] نفس المصدر .صـــ20ـــ .

[29] .عادل طاهر- مصدر سابق صـ137- 138ـــ .

[30] نفس المصدر - صـــ20ـــ .

[31] نفس المصدر . صـ26ـــ .

[32] عادل طاهر- مصدر سابق. صـ25ـــ .

[33] نفس المصدر. صـــ63ـــ .

[34] د/عدنان موفق الحميري واخرين - مصدر سابق .صـ283- 284ـــ.

[35] عادل طاهر- مصدر سابق . صـ25ـــ .

[36] د/ماهر عبد العزيز توفيق- مصدر سابق . صـــ56ـــ .

[37] عبد الصاحب الشاكري- آفاق السياحة- إصدار دار النشر والاستشارات التكنولوجية . لندن .لسنة 2007م. صـــ29-30ـــ .

[38] يمن سياحي - .العدد(13711) . بتاريخ2007/5/6م . صـ6- 7ـــ .

[39] د/رشيد صالح بارباع- وزير النفط والمعادن السابق- (العيون المائية الحارة في اليمن واهميتها في مجالات الطاقة والسياحة والعلاج الطبيعي) سنة2003م . الصفحة الاولى .

[40] يمن سياحي- مصدر سابق . العدد(13711) بتاريخ 2007/5/6م .صـ6ـــ .

[41] عادل طاهر- مصدر سابق . صـــ131- 132ـــ .

[42] الخريطة السياحية لمحافظة إب –إصدار المجلس المحلي للمحافظة- مركز المعلومات والمتابعة 2007م .

[43] عادل طاهر –مصدر سابق . صـــ139ـــ .

[44] بروشر- إصدار وزارة السياحة بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء- تمويل الصندوق الاجتماعي . مهرجان اسعد الكامل . سنة2008م . ذمار .

[45] وزارة الثقافة والسياحة- الهيئة العامة للسياحة- نتائج المسح السياحي – محافظة البيضاء.

46 العيون المائية الحارة في اليمن وأهميتها في مجالات الطاقة والسياحة والعلاج الطبيعي . إصدار هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بوزراة النفط والمعادن.صنعاء –اليمن 2003م.صـــ77ـــ

[47] وزارة الثقافة والسياحة- الهيئة العامة للسياحة- نتائج المسح السياحي – محافظة ابين .

[48] العيون المائية الحارة في اليمن –مصدر سابق.صـــ77ـــ .

[49] العيون المائية الحارة في اليمن- مصدر سابق .صـــ70ـــ .

[50] نفس المصدر .صـ 70. 71ـــ .

[51] العيون المائية الحارة في اليمن.مصدر سابق .صـــ72ـــ .

[52] وزارة الصحة العمومية التونسية- مصدر سابق.صـــ12ـــ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

[53] عادل طاهر- مصدر سابق ,صـ134- 135ـ .
[54] نفس المصدر, صـ133- 134ـ ,
[55] وزارة الصحة التونسية- مصدر سابق , صـ10ـ .
[56] الهيئة العامة للتنمية السياحية- مصدر سابق,صـ16ـ .
[57] **www.gtda.gov.ye**
[58] المذكرة التفسيرية المرفوعة من الهيئة العامة للتنمية السياحية الى مجلس الوزراء بخصوص اعتماد حمامات دمت منطقة محمية بيئية للسياحة العلاجية ,2004م ,صنعاء .
[59] وزارة الصحة العمومية التونسية- مصدر سابق,صـ14ـ .
[60] وزارة الصحة العمومية التونسية –مصدر سابق ,صـ16,15ـ .
[61] نفس المصدر,صـ16ـ . .
[62] يمن سياحي - مصدر سابق ,العدد(13711) , بتاريخ2007/5/6م , صـ6- 7ـ .
[63] يمن سياحي- مصدر سابق,صـ4,3ـ.
[64] جريدة الثورة- مصدر سابق,الصادرة بتاريخ 13 مايو 2005 صـ2ـ .
[65] يمن سياحي- مصدر سابق , صـ9ـ .
[66] أكاديمية الطب- معهد امراض الشلل والعلاج الطبيعي,والتعويق الجسماني- (خواص التفاعل الطبيعي والكيميائي- المياه المعدنية للجمهورية اليمنية)الدراسة البلغارية بالبروتوكول رقم67بتاريخ1977/4/30م .
[67] العبون الحارة في اليمن –مصدر سابق ,صـ49ـ .
[68] نفس المصدر, صـ49ـ .
[69] أكاديمية الطب- معهد امراض الشلل والعلاج الطبيعي,والتعويق الجسماني- مصدر سابق- بالبروتوكول رقم29بتاريخ1977/4/30م .
[70] العيون المائية الحارة في اليمن –مصدر سابق, صـ49ـ .

قائمة المصادر والمراجع:

1. طاهر , عادل - السياحة العلاجية , منشورات الاتحاد العربي للسياحة(14) 1973م .
2. الزوكة , محمد خميس - صناعة السياحة من المنظور الجغرافي- إصدار دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية 1996م.
3. عبيدات , محمد - التسويق السياحي - مدخل سلوكي , إصدار دار وائل للنشر , عمان- الاردن 2000م .
4. الصلوي,عبدالجبارسعيد - السياحة في اليمن(الملامح الراهنة والرؤية المستقبلية),إصدار وزارة الثقافة والسياحة,صنعاء- اليمن 2004م
5. يونس , فضل أحمد - الجغرافيا السياحية , إصدار دار النهضة العربية للطباعة والنشر,بيروت- لبنان 1993م.
6. حوري , مثنى طاهر واخرين- مبادئ السفر والسياحة – إصدار مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ,عمان- الاردن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7. عبد الوهاب,صلاح الدين , الكتاب السنوي للسياحة والفنادق , إصدار منشاة المعارف بالاسكندرية,مصر 1998م .
8. الطاهش , حسان علي - إمكانيات وآفاق التنمية السياحية للشواطئ والجزر اليمنية , مجلة بحوث جامعة تعز,العدد(12),2008م .
9. ادواردجي- فردريك لوج- ترجمة د/عمر سليمان واخرين- الارض مقدمة للجيلوجي الطبيعية) سنة 1984م ,اصدار **elga scientificpublications ltd.**.
10. الرفاعي , حسن - مبادئ الاستجمام السياحية- سلسلة السياحة والفندقة 9, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان- الاردن 2001م.
11. الظاهر , نعيم واخرين - مبادئ السياحة,سلسلة السياحة والفندقة1 , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان- الاردن 2001م .
12. درادكة, خليفة – هيدرولوجية المياه الجوفية – اصدار دار مجدلاوي للتوزيع والنشر , عمان –الاردن , لسنة 1988م .
13. الحميري , موفق عدنان واخرين- الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرون , دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان- الاردن,2006م .
14. عبد الوهاب , صلاح الدين - الكتاب السنوي للسياحة والفنادق- اصدار منشات المعارف بالاسكندرية ,سنة1998م
15. مقابلة , خالد واخرين- صناعة السياحة في الاردن , إصدار دار وائل للطباعة والنشر , عمان- الاردن
16. توفيق , ماهر عبد العزيز - صناعة السياحة- دار زهران للنشر والتوزيع , عمان- الاردن ,1997م .
17. مقابلة, خالد واخرين- صناعة السياحة في الاردن(سلسلة السياحة والفنادق 6), اصدار جامعة العلوم التطبيقية عمان- الاردن ,2000م
18. الحاوري,محمدأحمد - ادراسات اقتصادية الرؤية الاستراتيجية لتنمية السياحة 2001م- 2025م .
19. متاش , محمد علي واخرين - العيون المائية الحارة في اليمن وأهميتها في مجالات الطاقة والسياحة والعلاج الطبيعي , إصدار هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بوزراة النفط والمعادن,صنعاء –اليمن 2003م.
20. الشاكري , عبد الصاحب - آفاق السياحة , إصدار (**TCPH Ltd**) دار النشر والاستشارات التكنولوجية,لندن 2007م.
21. ثابت , فيصل أحمد غالب - أهمية اشتراك المجتمعات المحلية في عملية الحفاظ على البيئة والتنمية السياحية وثائق ندوة المجلس الاستشاري(نحو مستقبل واعد للسياحة في اليمن)بالتعاون مع الهيئة العامة للتنمية السياحية في الفترة 19- 22 فبراير 2000م (صنعاء)
22. زهران , حسين,تنمية قطاع السياحة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المصرية , قراءة في الغايات والمحددات والاليات , ندوة التجربة المصرية في مجال التنمية السياحية,2002/10/27م , صنعاء .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

23. وزارة الصحة العمومية التونسية . ديوان المياه المعدنية(برنامج تطوير قطاع المياه المعدنية في الجمهورية اليمنية) 29 فبراير1988م . تونس .
24. اكاديمية الطب- معهد امراض الشلل والعلاج الطبيعي,والتعويق الجسماني- خواص التفاعل الطبيعي والكيميائي (المياه المعدنية),الدراسة البلغارية,عام 1977م, بلغاريا .
25. الدراسة التشيكية عن المياه المعدنية في اليمن ,1987م, بلغراد .
26. نتائج تحليل الدراسة التشيكية,ونتائج زيارة الوفد الطبي التشيكي لليمن في اطار التعاون الثقافي في المجال الصحي بين اليمن وتشيكيا,11/25- 1991/12/3م,صنعاء
27. مجلة فيسبادن للعلاج والسياحة ,المانيا الغربية,1988م .
28. مجلة المنتجعات والينابيع الحارة في تركيا –اصدار وزارة الصحة التركية- سنة 1998م .
29. مجلة استشفاء ومنتجع,إصدار لوفتهانزا الالمانية ,1988م,المانيا .
30. مجلة الصناعة- إصدار جمعية الصناعيين اليمنيين . العدد(14) بتاريخ يناير/2006م . صنعاء
31. الدليل السياحي للجمهورية اليمنية,إصدار مجلس الترويج السياحي,بدون تاريخ إصدار ,صنعاء .
32. دليل الحديدة السياحي,إصدار مكتب السياحة والبيئة محافظة الحديدة 2003م,الحديدة- اليمن .
33. الخريطة السياحية للجمهورية اليمنية,أصدار الهيئة العامة للتنمية السياحية,1993م, صنعاء .
34. الخريطة السياحية لمحافظة إب,إصدار المجلس المحلي للمحافظة بمناسبة العيد السابع عشر للوحدة اليمنية,2007م .
35. بروشر- إصدار وزارة السياحة بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء- تمويل الصندوق الاجتماعي . مهرجان اسعد الكامل 2008م,ذمار.
36. بروشر الهيئة العامة للاستثمار- قطاع الترويج ,2002م صنعاء .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استخدام نظام محاسبة تكاليف الأنشطة (ABCS) في تحديد تكلفة الخدمات الطبية (دراسة حالة).

د/ نبيل سعيد عبده المعمري

أستاذ المحاسبة المساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز

ملخص البحث:

تتزايد أهمية المعلومات التكاليفية في بيئة المنظمات الخدمية وتحولها من مستهلكة للموارد الاقتصادية إلى منظمات منتجة ، وذلك بتقديم خدمات متميزة ، مما يستوجب عليها عملية التطوير والتحسين المستمرين في أدائها الخدمي ، من خلال تطوير نظم معلوماتها التكاليفية بالتحول من استخدام نظم محاسبة التكاليف التقليدية ، إلى نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بهدف تحقيق فاعلية محاسبة التكاليف كأداة رئيسية لقياس تكاليف الخدمات المقدمة . بالإضافة إلى توفير معلومات تستند على الأنشطة ، وذلك بتكامل نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة مع الإدارة على أساس النشاط ، وتحليل القيمة بهدف خدمة أغراض الإدارة الإستراتيجية لدعم إدارة التكاليف وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمات الخدمية .

وبالتالي فان هذا البحث يهتم بتطبيق نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في المنظمات الخدمية . وذلك لمواجهة الانتقادات المتزايدة لنظم محاسبة التكاليف التقليدية ، والتي لم تعد أداة فعالة لقياس تكلفة الخدمات المقدمة ، وتوفير معلومات تستند على أساس الأنشطة. وتؤدي إلى دعم إدارة التكاليف وتلبية متطلبات الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الخدمية .

كما أن تقديم الخدمة لا تقل أهمية عن إنتاج المنتجات في المنشآت الصناعية على اعتبار أن الخدمة تلبي متطلبات المجتمعات ، والتي منها المجتمع اليمني الأمر الذي يستدعي معها اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة بالتركيز على المنظمات الخدمية لأنها تعد من ضمن توجهات الدولة واهتمامها بمنظمات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية ، بهدف تطوير أدائها وخلق قيمة مضافة للمنظمة وعملائها . والتنافس في تقديم الخدمات .

طبيعة المشكلة وأهميتها :

تركز نظم محاسبة التكاليف التقليدية في عملية تخصيص وتوزيع عناصر التكاليف غير المباشرة ، وتحميل الخدمات المقدمة على أسس تحميلية غير عادلة ، مما يؤدي إلى تحميل الخدمات المقدمة بتكاليف لا تتناسب مع الخدمات المقدمة .

كما أن نظم التكاليف التقليدية والمطبقة في معظم المنظمات الخدمية في المجتمع المدني تعطي قيم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مظللة عن تكاليف الخدمات المقدمة ، مما يقلل من فاعلية محاسبة التكاليف كأداة رئيسية لقياس التكلفة ، وتوفير معلومات لا تتناسب مع متطلبات الإدارة الإستراتيجية ، مما يستوجب على المنظمات الخدمية الاستناد على نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في تحديد تكلفة الخدمات المقدمة ، وتوفير معلوما ت تستند على الأنشطة وتلبي متطلبات الإدارة الإستراتيجية لدعم إدارة التكاليف .

كما أن نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة تقوم على مبدأ مؤداه الربط بين أنشطة الخدمات والموارد المستخدمة في تلك الأنشطة ، وينتهي الأمر بتحديد تكاليف تلك الأنشطة ، وفي المرحلة التالية ربط تكاليف الأنشطة وتحميل الخدمات المقدمة بتلك التكاليف ، وذلك بتحديد مسببات تكاليف الأنشطة بهدف تحديد تكاليف الخدمات النهائية المقدمة في المنظمات الخدمية .

بالإضافة إلى زيادة فاعلية نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بتلبية متطلبات الإدارة الإستراتيجية ، وإمدادها بمعلومات تساعد في إدارة التكاليف لا بد من تكامل نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة مع الإدارة على أساس النشاط وتحليل القيمة وبما يتناسب وطبيعة نشاط المنظمات الخدمية الهادفة إلى تقديم الخدمات .

وبالتالي تتبلور مشكلة البحث في التعرف على مدى إمكانية تطبيق نظام محاسبة تكاليف الأنشطة، بهدف تحديد تكلفة الخدمات الطبية المقدمة. وتوفير معلومات تدعم الإدارة الإستراتيجية في إدارة التكاليف ، فضلا عن مقارنة نتائج هذا النظام مع نظم محاسبة التكاليف التقليدية المطبقة حاليا .

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- بيان استخدام نظم محاسبة التكاليف التقليدية في تحميل التكاليف غير المباشرة على الخدمات الطبية وتحديد تكلفة الخدمات، والوقوف على أوجه قصور هذه الأنظمة في قياس التكلفة، وتلبية متطلبات الإدارة الإستراتيجية في إدارة التكاليف.

2- بيان استخدام نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في تحديد تكلفة الخدمات الطبية المقدمة، وتكامل هذا النظام مع الإدارة على أساس النشاط ، وتحليل القيمة بهدف توفير معلومات تستند على الأنشطة وتلبي متطلبات الإدارة الإستراتيجية في إدارة التكاليف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- مقارنة نتائج النظامين لتحديد تكاليف الخدمات الطبية ، ومدى مقدرتهما على تلبية متطلبات الإدارة الإستراتيجية .

فروض البحث : يمكن صياغة فروض البحث بهدف تحقيق أهدافه ، كما يلي :

1 - يقلل نظام محاسبة التكاليف التقليدية من فاعلية محاسبة التكاليف كأداة رئيسية لقياس تكلفة الخدمات الطبية ، وتوفير معلومات لتلبية متطلبات الإدارة الإستراتيجية لدعم إدارة التكاليف .

2 - نظام محاسبة تكاليف الأنشطة التكاليف تعد أداة فعالة لقياس تكلفة الخدمات الطبية ، وتوفير معلومات لتلبية متطلبات الإدارة الإستراتيجية لدعم إدارة التكاليف.

منهجية البحث: بهدف تحقيق أهداف البحث وفروضه ، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لدعم الإطار النظري للبحث ، والوقوف على ما توصلت إليه تلك الدراسات من خلال الدوريات الأجنبية والعربية .

بالإضافة إلى الاعتماد على مدخل دراسة الحالة ، والتي يعد أداة مناسبة لتطبيق نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة لتحديد تكلفة الخدمات الطبية في الواقع العملي ، ومقارنة نتائجه مع النظام التقليدي في المستشفى.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث موزعة ، كمايلي :

مقدمة : وتشمل طبيعة المشكلة. وأهميتها ، وأهداف البحث وفروضه ، ومنهجية البحث ، وخطته.

أما المبحث الأول يتناول الأدب المحاسبي وما توصلت إليه تلك الدراسات ، وما تضيفه الدراسة الحالية. كما أن المبحث الثاني يتناول نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في المنظمات الخدمية ، وعملية التكامل بين هذا النظام والإدارة على أساس النشاط . وتحليل القيمة . و خصص المبحث الثالث لتناول دراسة الحالة لتطبيق نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة لتحديد تكلفة الخدمات الطبية ، ومقارنة نتائجه مع نظم محاسبة التكاليف التقليدية. وينتهي البحث بخلاصة وتوصيات .

المبحث الأول:مراجعة الأدب المحاسبي لتكاليف الأنشطة

بهدف التركيز على نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة ومجالات تطبيقها ، فأنه لابد من استعراض الدراسات السابقة ، بغرض الوقوف على ما توصلت إليه تلك الدراسات ، وما تضيفه الدراسة الحالية من تطبيق لنظم محاسبة تكاليف الأنشطة في المنظمات الخدمية . كما يلي : -

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1 . الأدب المحاسبي لنظام محاسبة تكاليف الأنشطة في المجال الصناعي:

دراسة (Cooper and Kaplan,1991) ركزت على دور مدخل التكلفة على أساس الأنشطة في دعم اتخاذ القرارات التي تستهدف تحسين وزيادة الربحية ، وقد حاول الباحثان بيان مدى قدرة هذا المدخل على توفير معلومات مفيدة تخدم عملية التخطيط والمفاضلة بين الوسائل المتاحة للمديرين وتحسين الربحية من خلال اختيار وسيلة أو أكثر من بين عدة وسائل ، وقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية :-

1- تحليل التكلفة على أساس الأنشطة تسهم في التخطيط والتحسين وتطوير الأنشطة التي تؤثر على الإنتاجية والأرباح .

2- تحليل التكلفة على أساس الأنشطة تؤدي إلى تحديد وتخصيص الموارد المطلوبة لإنجاز كل نشاط من الأنشطة المختلفة والتي تؤدي إلى مساعدة المديرين على اكتشاف وسائل لتخفيض مقدار الموارد المطلوبة لإنجاز تلك الأنشطة والتي بدورها تحقق أرباحا من خلال تخفيض الإنفاق على تلك الموارد أو زيادة الإنتاجية .

3- تحليل التكلفة على أساس الأنشطة – يخدم الإدارة الإستراتيجية في اتخاذ القرارات – يبين أن الأنشطة التي تستهلك الموارد والمنتجات التي تستهلك الأنشطة. ويتم تبويب الأنشطة هرمياً إلى أربعة مستويات هي : أنشطة على مستوى دفعة الإنتاج ، وأنشطة على مستوى النشاط المخصص له ، وأنشطة على مستوى الدفعات الإنتاجية ، بالإضافة إلى الأنشطة الداعمة.

4- إن عملية التحسين والتطوير ترتبط بالأنشطة التي تؤدى على مستوى الدفعة أو نوعية المنتجات كأنشطة إعداد وتجهيز الآلات وتصميم المنتجات والمناولة وتحسين الجودة ، وإن أي تحسين في هذه الأنشطة يكشف عن مقدار التخفيض في الموارد المطلوبة للتعامل مع الدفعات أو نوعية المنتجات، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات أفضل لمزيد من المنتجات التي تحقق أقل موارد مطلوبة لتنفيذ الأنشطة للعملية الإنتاجية ومن ثم زيادة الربحية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن دراسة **(Cooper and Kaplan, 1992)** قدم من خلالها الباحثان دراسة تحليلية لمدخل التكلفة على أساس الأنشطة في قياس تكاليف الموارد ، وما يقدمه هذا المدخل من معلومات في مجال اتخاذ القرارات التخطيطية لاستخدام الموارد المتاحة ، وتحقيق أفضل تخصيص لهذه الموارد على الأنشطة المختلفة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية ، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

1- إن مدخل التكلفة التقليدي لا يحدد كمية الموارد المتاحة أو المستخدمة في كل نشاط ، ويعبر في تقريره بصورة مالية إجمالية على مستوى المنشأة ، كما أن الطاقة المتاحة يعبر عنها في صورة حجم الإنتاج المخطط من خلال ساعة العمل اليدوي ، أو الآلي وتحدث الطاقة غير المستغلة عند عدم التساوي بين الإنتاج الفعلي والإنتاج المخطط .

2- أن مدخل التكلفة على أساس الأنشطة يقدم مفهوما جديدا لقياس الطاقة داخل المنشأة من خلال التفرقة بين الإنفاق على الموارد والذي يعكس إجمالي التكاليف لكمية الموارد المطلوبة لأداء الأنشطة داخل المنشأة ، بالإضافة إلى استخدام الموارد والذي يشير إلى تكلفة الموارد المستخدمة داخل كل نشاط من الأنشطة .

3- يرى الباحثان أن مدخل التكلفة على أساس الأنشطة يزودنا بالتقارير الأتي :

1- تقارير كمية الموارد المستخدمة في مختلف الأنشطة .

2- تقارير تكلفة الموارد المستخدمة داخل كل نشاط من الأنشطة.

3- تقارير انحرافات الطاقة المتاحة من الموارد والطاقة المستخدمة والتي تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات تخصيص أفضل للموارد المتاحة لكل نشاط داخل المنشأة .

4 - توفير معلومات تفصيلية عن كمية الموارد المستخدمة في كل نشاط ، مما تؤدي إلى تعديل تلك الكمية بما يحقق التعادل بين الطلب على الأنشطة والموارد المتاحة .

أما دراسة **(Sharman, 1993)** هدفت إلى مقارنة نتائج الدراسات المماثلة التي أجريت على ثمان من الشركات الصناعية الكندية ، مع دراسته التي أجريت على الشركات الكندية والإنجليزية والأمريكية وذلك بهدف المقارنة والتعرف على مدى تطبيق هذه الشركات لمدخل التكلفة على أساس الأنشطة ، وقد أجرى دراسة استقصائية على عدد من هذه الشركات .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : -

1- أيدت نتائج الدراسة السابقة فيما يخص دور مدخل التكلفة على أساس الأنشطة .

2- انتشار تطبيق هذا المدخل على عينة الشركات محل الدراسة .

3 - يؤكد الباحث على ضرورة استمرار الدراسات الميدانية والتطبيقية لمدخل التكلفة على أساس الأنشطة باعتباره أداة مناسبة للمحاسب الإداري في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

واستهدفت دراسة (أبو شنا ف، 1995) تطوير مدخل التكلفة على أساس الأنشطة بهدف تحسين دوره لتحقيق مزايا القياس العادل والدقيق في تحديد تكلفة المنتجات، وتوفير معلومات ملائمة لمتطلبات الإدارة بهدف دعم عملية التحسين المستمر. ولغاية تحقيق أهداف البحث تناولت الدراسة النقاط الآتية : -

1- طبيعة وأهداف عملية التحسين المستمر .

2- تقييم مدخل التكلفة على أساس الأنشطة في ضوء اعتبارات عملية التحسين المستمر .

3- تطوير مدخل التكلفة على أساس الأنشطة لملائمة الاستخدامات الإدارية في مجال التخطيط والرقابة .

وقدم الباحث إطار مقترح ثنائي الأبعاد لمدخل التكلفة على أساس الأنشطة مع الأخذ بعين الاعتبار مجمعات التكلفة. وذلك باستخدام مفهوم الأنشطة الفرعية والتجميعية حتى يتسنى الاستفادة من مخرجات النموذج في عملية التخطيط والرقابة وعملية التحسين المستمر .

وقد أكد الباحث في دراسته على ما يلي : -

1- زيادة فعالية الرقابة على التكاليف بما يتماشى مع الأنشطة الفرعية .

2- إن تجميع الأنشطة الفرعية في مجمعات متجانسة تمثل نقطة البداية لتحديد أولوية الموارد المستخدمة للأنشطة وتحسين أدائها ضمن عملية التحسين المستمر لأداء المنشأة.

وتناولت دراسة (سامي، 2000) أبراز كيفية توظيف نظام تكاليف النشاط كنظام للمعلومات ، مع التركيز على الوظيفة الرقابية :

1 - بيان دور نظام تكاليف النشاط في التغلب على مشاكل النظام التقليدي .

2 - تحليل دور نظام التكاليف على أساس النشاط في الجانب الرقابي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج المعياري، بالإضافة إلى دراسة حالة افتراضية، وخلص في دراسته إلى ما يلي :

1 - يمثل نظام تكاليف النشاط أكثر الأنظمة التكاليفية ملائمة لترشيد القرارات الإدارية الداخلية والخارجية بما يوفره من معلومات مالية وغير مالية ، بالإضافة إلى دقته في تحديد تكلفة المنتجات .

2 - مواكبة النظام للأساليب الإدارية الحديثة لاتسامه بتلبية متطلباتها من المعلومات .

3 - ساعد النظام في توفير معلومات تساعد في وضع الإستراتيجية .

4 - ضرورة تعديل النظام التقليدي في تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة .

5 - ضرورة توافر مجموعة من المقومات الأساسية لضمان نجاح نظام تكاليف النشاط أهمها توافر بيئة مناسبة لنظام فعال يعكس بيئة التصنيع الحديثة.

6 - ضرورة تطوير نظم المعلومات المستخدمة لملائمة تطبيق نظام تكاليف النشاط وتوفير تقارير تلبي تطبيق نظام تكاليف النشاط.

2 . الأدب المحاسبي لنظام محاسبة تكاليف الأنشطة في مجال الخدمات:

يعد تطبيق نظام محاسبة تكاليف الأنشطة ضئيلا بسبب إن مجال الخدمات متباين في مسببات تكاليفه، وعلى حسب علم الباحث وما تتوافر فيه من دراسات فان هناك دراسة حديثة إلى حد ما هي :

دراسة (محمد ، 2005) : والتي أجريت على المصارف العمانية ، وهدفت الدراسة إلى تحسين أداء المصارف باستخدام تخصيص التكاليف على أساس الأنشطة وذلك من خلال اختبار مضامين تلك الاستخدام في القطاع المصرفي العماني ، وقد اختار الباحث احد المصارف لإجراء الدراسة الميدانية .

وقد توصلت الدراسة إلى إن هناك علاقة ايجابية بين استخدام نظام محاسبة تكاليف وربحية المصرف ، وكفاءته ، وقد دلت نتائج بحثه على أن تطبيق النظام يؤدي إلى تحقيق تخفيضات ملموسة في تكلفة كثير من الأنشطة .

كما أشارت الدراسة إلى بعض من تلك الدراسات التي أجريت في الأردن بهدف عملية المقارنة في القطاع المصرفي، وقد أجريت مقارنة طبيعية بين طبيعة المشكلات التي يواجهها تطبيق نظام محاسبة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تكاليف الأنشطة في كلا البلدين – عمان والأردن، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الأخذ بنظام محاسبة تكاليف الأنشطة ، والاستفادة من تطبيقاته .

كما أن اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، يمكن إيجازه في النقطتين التاليين :

1. هناك دراسات تناولت نظام محاسبة تكاليف الأنشطة في الشركات الصناعية في بيئات عربية وأجنبية، بعضا منها كانت تطبيقية والبعض الأخر دراسات تنظيرية، كما تم بيانه في بعد الدراسات في المجال الصناعي.
2. هناك دراسة تناولت القطاع المصرفي العماني ، ويغيب عن هذه الدراسة الجانب التطبيقي ، بسبب أنها ، أخذت جانب الدراسة الميدانية وعلى مصرف عماني واحد فقط.

وبالتالي يختلف هذا البحث عن تلك الدراسات السابقة من خلال مراجعة الأدب المحاسبي بأنه، يهدف إلى استخدام نظام محاسبة تكاليف الأنشطة في المنظمات الخدمية لتحديد تكلفة الخدمات الطبية . معتمدا على مدخل دراسة الحالة والذي يقوم بتحديد الأنشطة المختلفة لتقديم الخدمات الطبية . بهدف تلبية متطلبات الإدارة الإستراتيجية من المعلومات التكاليفية ,وتوفير معلومات تستند على أساس الأنشطة لدعم إدارة التكاليف والناتجة من العلاقة بين تكاليف الأنشطة . ومدخل تحليل القيمة . والإدارة على أساس النشاط . وبهدف دعم المركز التنافسي للمنظمات الخدمية, ووضع الإستراتيجية على أساس الأنشطة .

المبحث الثاني:نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة

1. نظم محاسبة التكاليف التقليدية :

تستند نظم محاسبة التكاليف التقليدية في عملية تخصيص وتوزيع عناصر التكاليف غير المباشرة على مراكز التكلفة وفق نظرية مراكز التكلفة, وبعد ذلك تحميل تلك التكاليف على الخدمات المقدمة باستخدام أسس معينة في عملية تحميل التكاليف غير المباشرة . بالإضافة إلى تحميل الخدمات المقدمة النهائية بما يخصها من التكاليف المباشرة, وهذه الأخيرة ليس فيها مشكلة في عملية التحميل لارتباطها مباشرة بعلاقة سببية بالخدمات النهائية المقدمة .

ومن ثم مشكلة نظم محاسبة التكاليف التقليدية تتبلور في تلك التكاليف غير المباشرة بسبب استخدام أسس غير عادلة لتحميل الخدمات المقدمة النهائية . ومنها ساعات العمل, وساعات استخدام الآلات وغيرها. بالإضافة إلى إن قيمة تلك التكاليف لا تتناسب مع الخدمات المقدمة, مما يقلل من فاعلية محاسبة التكاليف التقليدية كأداة رئيسة لقياس تكاليف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخدمات وتوفير المعلومات للإدارة الإستراتيجية .

ومن الانتقادات الموجه لنظم محاسبة التكاليف التقليدية وغيرها من الانتقادات تم تطوير نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في المنظمات الخدمية والصناعية بهدف معالجة مشاكل نظم محاسبة التكاليف التقليدية , وتلبية متطلبات الإدارة الإستراتيجية لدعم إدارة التكاليف .

2 . نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة :

تهدف نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة إلى تحقيق فاعلية محاسبة التكاليف كأداة رئيسية لقياس تكاليف الخدمات المقدمة في المنظمات الخدمية على اعتبار أنها أداة دقيقة في تحميل الخدمات المقدمة النهائية بما يخصها من التكاليف , و أمداد الإدارة الإستراتيجية بمعلومات تستند على الأنشطة تساهم في إدارة التكاليف .

كما أن هدف نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة دعم تقديم الخدمات الصحية وتحديد تكاليفها , وذلك بداية من تحديد أنشطة المنظمة على ضوء طبيعة نشاطها, وتتبع نفقات موارد الدعم المستخدمة وربطها بتلك الأنشطة, وينتهي الأمر باحتساب التكاليف لمختلف أداء أنشطة دعم المنظمة الخدمية .

وفي المرحلة التالية تتبع تكاليف تلك الأنشطة وربطها بالخدمات المقدمة عن طريق تحديد مسببات تكاليف تلك الأنشطة بهدف تحديد تكاليف الخدمات المقدمة في المنظمات الخدمية .

بالإضافة إلى زيادة فاعلية نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة, وذلك بتكامل هذا النظام مع الإدارة على أساس النشاط ، وكذلك مدخل تحليل القيمة والتي من خلالها يتم تتبع الأنشطة التي تضيف قيمة ، وتلك التي لا تضيف قيمة ، ومحاولة التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة لخدمات المنظمات الخدمية, أو تخفيض تكاليفها , فضلا عن سهولة تحديد الأنشطة ، وتحديد مسببات تكاليف أنشطة الخدمات , وتحديد تكلفة الخدمات المقدمة النهائية, وتلبية متطلبات الأداة الإستراتيجية بتحقيق أهدافها ، وتدعيم إدارة التكاليف وتحسين وتطوير أداء المنظمات الخدمية المستمر .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3 . العلاقة بين نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) وتحليل القيمة (VA):

يمكن الإشارة إلى عملية التكامل بين نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة, وتحليل القيمة كما يلي :

تتحقق علاقة التكامل بين نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة وتحليل القيمة من خلال تتبع الأنشطة وفصلها إلى أنشطة تضيف قيمة للخدمات المقدمة وأنشطة لا تضيف قيمة لتلك الخدمات في المنظمات الخدمية, وتعد الأنشطة التي لا تضيف قيمة بمثابة أنشطة داعمة لتقديم الخدمات والتي منها نشاط الصيانة وغيره من الأنشطة .

كما أن علاقة نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة, وتحليل القيمة تتحدد في اختيار الأنشطة التي تعظم القيمة وتخفض التكلفة من ناحية طالب الخدمة .

كما أن تحليل سلسة القيمة يرى أن المنظمة الخدمية تتكون من مجموعة الأنشطة المترابطة التي تولد القيمة, والتي من خلالها يتم تجميع الأنشطة وتصنيفها إلى أنشطة أساسية وأنشطة فرعية يؤديان إلى تكوين الخدمة المقدمة . كما أن لكل خدمة سلسة خاصة بها , وتعتمد على إدراك طالب الخدمة والذي يقوم بدفع تكاليف تلك الخدمة , وبالتالي يجب إن يكون هدف المنظمة الخدمية خفض تكاليف الخدمة , من خلال مجالين : (الجبالي , 98 **Lawson, 94&).**

أ- التركيز على المهارات الأساسية بالاستفادة من علاقة المنظمة بالموردين بهدف تركيزها على تدعيم واستغلال مهاراتها الأساسية والتي تعطي المنظمة ميزة تنافسية في تقديم الخدمات.

ب- التركيز على العمليات وليس الإدارات حيث إن ذلك يساعد في فهم ترابط الأنشطة في إدارة معينة وكيف يمكن تحريك تلك الأنشطة والتكلفة في إدارات أخرى , بينما تركز رقابة التكاليف التقليدية على ميزانية وتكاليف الإدارات .

وبالتالي يرى تحليل القيمة أن إدارة التكلفة يمكن أن تكون أكثر فعالية بتركيزها على العمليات, بالإضافة إلى أن : **(mores. 2003)** يرى انه من الصعب رقابة التكاليف بالتركيز على إدارة ما, بينما العمليات تتطلب أداء أنشطة في إدارات مختلفة, بالإضافة إلى أن التركيز على الإدارات بدلا من الأنشطة والعمليات يؤدي إلى زيادة تكلفة الخدمات أو المنتجات.

ويقترح أن تتضمن تحليل القيمة الخطوات التالية : **(Morse, 2003 &Anthony, 2004).**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ- تحديد العمليات الأزمة لتقديم الخدمة وتسجيلها في خرائط العمليات .

ب- تحديد الأنشطة الأزمة لتنفيذ العمليات .

ت- تحديد قيمة على أساس فردي وذلك بهدف استيعاب الأنشطة التي لا تضيف قيمة. وتدعيم الأنشطة التي تضيف قيمة باستخدام إعادة هندسة العمليات و عملية التحسين المستمر.

كما أن تحليل القيمة يساعد في تحديد مسببات التكلفة لتلك الأنشطة المختلفة وذلك بالتخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة أو تخفيض تكاليفها.

4. العلاقة بين نظام التكاليف عل أساس الأنشطة **(ABCS)** والإدارة على أساس النشاط **(ABM)**: تتحقق العلاقة من خلال توفير معلومات تستند إلى الأنشطة وذلك بالاستفادة من أسلوب الإدارة على أساس النشاط في مجالين: **(Kaplan, 1998 & Anthony, 2004 & Kaplan and Anthony, 1998)**

أ- الإدارة على أساس النشاط على المستوى التشغيلي : ويتم في المستوى التشغيلي بيان أداء الأنشطة بطريقة سليمة. وتؤدي إلى عملية التحسين المستمر في تقديم الخدمات في المنظمات الخدمية .

ب- الإدارة على أساس النشاط على المستوى الإستراتيجي : وتعني التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة . وتحسين الأنشطة التي تضييف قيمة . وتؤدي إلى تحقيق أغراض الإدارة الإستراتيجية وتدعم عملية التحليل الإستراتيجي للمنظمات الخدمية .

كما أن علاقة نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة والإدارة على أساس الأنشطة تساهم في بيان العلاقات بين الأنشطة التي يتم أدائها من خلال ربط الموارد بالخدمات التي تقدم في المنظمات الخدمية ، وكذلك تقييم الأداء ، .

وعليه فان علاقة نظام محاسبة تكاليف الأنشطة ، وما يوفره من معلومات تكاليفية تفيد في تحليل هيكل التكلفة ، تتفق مع نظام الإدارة على أساس النشاط الذي يهتم بتخفيض تكلفة الخدمات وتحسين جودتها ، مما يؤكد ذلك استخدام نظام محاسبة تكاليف الأنشطة في إدارة تكاليف التوزيع المتكامل.(عطية ، 2006).

ويرى **(Cokins, 1999)** أن نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة توفر معلومات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لأغراض الإدارة الإستراتيجية. بينما الإدارة على أساس النشاط تمثل ما يتم اتخاذه لأغراض تشغيلية . وهذه العلاقة تؤدي إلى تحقيق ملائمة نظام التكاليف وتوفير معلومات تستند على أساس الأنشطة تدعم الإدارة الإستراتيجية في إدارة التكاليف.

وإضافة إلى ذلك فان القرارات التي يتخذها المديرين تستند إلى معلومات الأنشطة والتي منها إعادة تسعير الخدمات، وإستراتيجية تحسين العمليات التشغيلية، والاستثمار التكنولوجي في أجهزة العمليات، ومعدات الفحص المستندة على الكمبيوتر.

5. اعتبارات تصميم نظام محاسبة تكاليف الأنشطة في المنظمات الخدمية :

يجب على مصمم نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة الأخذ بعين الاعتبار عند عملية التصميم والتطبيق لهذا النظام في المنظمات الخدمية ما يلي :

أ- مستوى المنافسة في تقديم الخدمات في المنظمات الخدمية .

ب- التركيز على الموارد الاقتصادية واستخدام تلك الموارد في دعم أنشطة تقديم الخدمة .

ت- التجانس في مجمعات التكاليف (**Cost Pool**) أو أوعية التكاليف للخدمة المقدمة.

ث- تحديد مسببات التكلفة بما يتفق مع تلك الأنشطة والموارد المستخدمة لتقديم الخدمة.

ج- تكامل نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة مع أسلوب الإدارة على أساس النشاط وتحليل القيمة وهندسة القيمة .

ح- مراعاة طبيعة أنشطة المنظمات الخدمية وخصوصيتها عن غيرها من المنشآت الصناعية .

وبالتالي فإن أخذ تلك الاعتبارات تؤدي إلى زيادة فعالية نظم محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة الخدمات بشكل دقيق وتحقيق متطلبات الإدارة الإستراتيجية في إدارة التكاليف .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6 . خطوات تطبيق نظام محاسبة تكاليف الأنشطة في المنظمات الخدمية :

بهدف تصميم النظام وتطبيقه فإن على المصمم الاهتمام بخطوات وإجراءات عملية التطبيق للنظام في المنظمات الخدمية وبما يتناسب وطبيعة أنشطتها لتقديم الخدمات الطبية على النحو التالي :

1 . تحديد أنشطة تقديم الخدمات:

يعني بتحديد الأنشطة تبويبها وتصنيفها في أنشطة متجانسة ويتم تحديد تلك الأنشطة بناء على طبيعة نشاط المنظمة الخدمية . وطبيعة الهيكل التنظيمي. وبما يحقق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة . وذلك بهدف ربط الأنشطة بالموارد المستخدمة لتقديم الخدمة . (حسين . 1994. عطية. 1996. **Kaplan&Anthony, 1998**) كما يلي :

- أنشطة على مستوى وحدة الخدمة : **Unit- level activities**

وهي تعني تلك الأنشطة المرتبطة بوحدة الخدمة لكل من الخدمات التي يتم تقديمها مقارنة بتلك الإيرادات من هذه الخدمات ومن مسبباتها طلب الخدمة.

- أنشطة على مستوى دفعة الخدمة : **Batch – level activities**

وهي تلك الأنشطة الخاصة بمجال مزاولة الأنشطة على مستوى دفعة من الخدمات المقدمة والتي يتم فيها إعداد وتجهيز الآلات الطبية وشراء المواد الطبية.

- الأنشطة الداعمة للخدمات الطبية: **sustaining activities of Services**

وهي تلك الأنشطة المساعدة لتقديم الخدمات الطبية وتشمل خصائص ومواصفات الخدمات بهدف ربط ذلك بالأنشطة الداعمة للعملاء، مثل شراء المواد وخدمة المريض.

- أنشطة على مستوى دعم تقديم الخدمات : - **sustaining activities of Customer**

وهي تلك الأنشطة الداعمة لتقديم الخدمة وتكون بمثابة أنشطة عامة على مستوى المنظمة الخدمية ، مثل الإضاءة ، والتدفئة ....الخ.

2 . تحديد مسببات تكاليف أنشطة الخدمات:

تعني كلمة مسبب التكلفة مقياسا يعكس استهلاك النشاط لتكلفة الموارد المستخدمة. وفي هذه المرحلة يتم تحديد أو اختيار مسببات تكاليف الأنشطة التي تربط بين أداء الأنشطة و الموارد المستخدمة في تقديم الخدمات بالاستناد على ما تم في الخطوة السابقة "تحديد الأنشطة. **(Kaplan, 1998 &** أبو شناف. 1995. سامي . 2000 **)** كما يلي :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- مسببات تكاليف الأنشطة على مستوى وحدة الخدمات :

وتتمثل مسببات المنظمات الخدمية في ساعات التمريض الداخلي .

- مسببات تكاليف الأنشطة على مستوى دفعة الخدمات :

وتتمثل مسبباتها في عدد ساعات العمليات

- مسببات تكاليف على الأنشطة مستوى الخدمات الطبية :

وتتمثل مسبباتها في شراء المواد الطبية أو عدد الأفلام للأشعة التشخيصية .

- مسببات تكاليف الأنشطة على مستوى الأنشطة الداعمة للخدمات :

وتتمثل مسبباتها في نوع الخدمة المقدمة للمريض .

وبالتالي فإنه لاختيار مسببات تكاليف الأنشطة لابد من وجود مفاضلة بين عدة مسببات, ويتم على أساسها اختيار مسبب النشاط المناسب, وعند عملية الاختيار يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي : **(Kaplan, 1998 & Anthony, 2004 & Kaplan and Anthony, 1998)**

- مسببات العمليات :

وتشمل عدد حالات الإعداد والفحوصات وطلبات حالات المرضى وهذا المسبب يعد من الأنواع الأقل تكلفة .

- مسببات الفترة الزمنية :

وتمثل مقدار الوقت اللازم لحالات المريض والتي تعد مسببا لتلك النشاط , ويفضل استخدامها في حالة الاختلافات في عملية النشاط المطلوب والتي منها ساعات إعداد الآلات وتجهيزها والفحوصات .

- مسببات التخصيص :

وهي التي تستخدم لعمليات التحميل المباشر, وتعد أكثر مسببات تكاليف الأنشطة دقه , ولكنها عالية التكاليف لأنها تتطلب استخدام نظام محاسبة تكاليف نشاط معين , وتستخدم في الحالات التي تكون الموارد المستخدمة مرتبطة مع نشاط معين بتكاليف مرتفعه.

3 . تحديد تكاليف أنشطة الخدمات:

يعني بمجمعات التكلفة وأوعية التكلفة للأنشطة بأنها تلك المجمعات أو الأوعية التي يتم فيها تجميع تكاليف الأنشطة المتجانسة بهدف تحديد تكاليف كل نشاط. **. (Shank , 1993 , & Cokins , 1999 & Kaplan and Anthony,1998).**

ويتم في هذه الخطوة الاعتماد على الخطوة الثانية في اختيار مسببات التكلفة بهدف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تخصيص تكاليف الموارد المستخدمة على تلك الأنشطة باستخدام مسبب هذا النشاط وعلى ذلك فإن تصميم نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة تهدف بصفة أساسية إلى تخصيص تكاليف الموارد على الأنشطة وذلك بتحديد تكلفة تلك الموارد المستخدمة في أداء كل نشاط من الأنشطة التي يتم تحديدها من خلال ربط مسببات تكاليف كل نشاط من الأنشطة على مستوى وحدة الخدمة . ودفعة الخدمة . والخدمات الطبية . ودعم تقديم الخدمات بتلك الموارد المستخدمة في أداء هذه الأنشطة بهدف تقديم الخدمات الطبية ومع مراعاة عوامل تلك المسببات للعمليات والفترة الزمنية والتخصيص .

. تحميل تكاليف الأنشطة على الخدمات النهائية المقدمة:

وفي هذه الخطوة وبناءاً على بيانات الخطوات السابقة يتم تحميل تكاليف الأنشطة على الخدمات النهائية المقدمة فيما يخص التكاليف غير المباشرة التي تعطي عدالة أكثر في تحديد تكلفة الخدمات . ويتم من خلال استخدام مصمم النظام لمسببات التكاليف التي هي مسببات على أساس العمليات ومسببات على الفترة الزمنية ومسببات التخصيص المباشر.

وعليه يمكن بيان تحديد الأنشطة للخدمات المقدمة ومسبباتها بهدف تحديد تكاليف الأنشطة للخدمات المقدمة ومن ثم تحميل تكاليف الأنشطة على الخدمات المقدمة النهائية كما في القائمة رقم (1) التالي :

مستوى النشاط	النشاط	مسبب التكلفة
أنشطة على مستوى وحدة الخدمات	التمريض الداخلي التمريض الخارجي	ساعات التمريض مباشرة
أنشطة على مستوى دفعة الخدمات	حالات العمليات	عدد ساعات العمليات
أنشطة على مستوى الخدمات الطبية	الأشعة المختبرات الصيدلة الايكو... الخ	عدد الأفلام عدد التحاليل عدد الوصفات الطبية عدد دفاتر التخطيط
أنشطة على مستوى دعم تقديم الخدمات	الصيانة الحركة الخدمات	عدد دورات الصيانة عدد ساعات التشغيل عدد الخدمات المقدمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث تطبيق تكاليف الأنشطة: دراسة حالة

التعريف بالمستشفى محل الدراسة :

تم اختيار (مستشفى الشهيد العلفي) بمحافظة الحديدة لتوافر البيانات لتطبيق دراسة حاله استخدام نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة . وقد جاء اختيار المستشفى كنموذج للمستشفيات الحكومية للأسباب التالية : -

1 - إن هذا المستشفى يعتبر من ضمن المستشفيات الحكومية وطبيعة نشاطه تقديم الخدمات الطبية مقابل الحصول على إيرادات نظير تقديمها.

2 - لتوافر البيانات والمعلومات لعملية تطبيق أداة البحث.

أدوات التطبيق:

بهدف أجراء عملية التطبيق لابد من التعرف على الهيكل التنظيمي للمستشفى, وطبيعة أنشطته المختلفة كما يلي :

- الهيكل التنظيمي للمستشفى :-

بهدف تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة يتطلب الأمر معرفة الهيكل التنظيمي ومستوياته الإدارية وشبكة الاتصال فيما بينها, بالإضافة إلى طبيعة نشاط المستشفى في تقديم الخدمات الطبية المختلفة, بهدف تحديد الأنشطة تقديم تلك الخدمات.

- النظام المحاسبي القائم:

يستخدم المستشفى النظام المحاسبي الموحد ونظام محاسبة التكاليف التقليدي بهدف خدمة نظامه المحاسبي في أعداد القوائم المالية ويعد النظام المحاسبي من الوسائل التي تهدف إلى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية , وقياس الأداء , ويسهم في خدمة نظم محاسبة تكاليف الأنشطة عند عملية التصميم والتطبيق.

- أنشطة على مستوى المستشفى :

يهدف المستشفى إلى تقديم الخدمات الطبية نظير الحصول على إيرادات, وبهدف ربط أنشطة المستشفى بمتطلبات نظم تكاليف الأنشطة, يمكن توزيع أنشطة المستشفى كالتالي :

1 -أنشطة على مستوى وحدة الخدمات:

الخدمات الداخلية والخارجية وهي الاستقبال للحالات المرضية لديه, وعملية الحوادث الخارجية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2 -أنشطه على مستوى دفعة الخدمات:

أ) حالة العمليات ب) حالة الولادة ج) شعبة الأشعة د) شعبة لمختبر هـ) شعبة الصيدلة و) وحدة الإيكو ز) وحدة المناظير ح) وحدة بنك الدم.

3- أنشطة على مستوى الخدمات الطبية:

أ) قسم الباطنية .ب) قسم الجراحة ج) قسم القلب د) قسم لصدر هـ) قسم النساءو) قسم العيون ز) قسم الأطفال ح) قسم الخدج ط) وحدة الإنعاش ى). قسم الاستشارية الطوارئ

4- أنشطة على مستوى دعم تقديم الخدمات:

أ - الإدارة ب - المحاسبة ج - الحكومة د - المطبخ ه - الغسيل و لصيانة ز - الاستعلامات ح - حالة الأطباء ط - الخدمات العامة

ويمكن بيان بعض الإيضاحات حول أنشطة الخدمات الطبية, كما يلي :-

1 - ضم مجال أنشطة خدمات الرجال والنساء في نشاط واحد بهدف التسهيل في تعامل النشاط.

2 - تعد أنشطة الخدمات الطبية المقدمة في العيادات الداخلية التي يرقد بها المريض. ويتلقى العلاج الطبي بصورة مباشرة من قبل الأطباء والممرضين ووحدة تكلفتها هي (مريض/ يوم) ووحدة تكلفة العيادات الاستشارية والطوارئ (الزيارة / يوم) . كما إن الحالات الخارجية تقاس بحسب الحوادث اليومية .

3 - تم توحيد أنشطة الخدمات العامة في نشاط واحد هو الإدارة نتيجة عملية التجانس. بالإضافة إلى توحيد نشاط (وحدة الحسابات / وحدة المراجعة الداخلية) بنشاط واحد كونهما وظيفتين متكاملتين.

تطبيق نموذج محاسبة التكاليف التقليدية وتكاليف الأنشطة:

بهدف عملية التطبيق تم إعادة تشغيل البيانات ، والمبلغ معبرا عنها بالريال اليمني، التي تم الحصول عليها من المستشفى، وذلك لكي تتسنى عملية المقارنة بين النظامين، كما يلي :

أولا : تحديد تكلفة الخدمات الطبية وفق نظام محاسبة التكاليف التقليدية : يتم تحديد تكلفة الخدمات الطبية وفق نظام محاسبة التكاليف التقليدية من خلال تحميل الأقسام المختلفة المنتجة للخدمات الطبية بالتكاليف المباشرة من مواد وأجور. ويمكن تناول ذلك كما يلي :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخطوة الأولى: تحميل المراكز المختلفة بتكلفة المواد والأجور:

- تكلفة المواد : يتم تحميل كل مركز من مراكز التكلفة بالمواد المباشرة التي يتم صرفها له . وكذا بتكلفة الأغذية التي تصرف للمرضى الموجودين في كل مراكز تقديم الخدمات الطبية . بالإضافة إلى تكلفة الأدوية التي تصرف لكل حالة مرضية .

تكلفة الأجور : فإنها محددة. ويمكن حصرها لكل مركز تقديم الخدمات الطبية . وذلك من سجلات المستشفى وبنوعين

أجور مباشرة : وهي عبارة عن تكلفة أجور الأطباء والممرضين العاملين في الأقسام العلاجية المباشرة والذين على اتصال مباشرة بالحالة المرضية . أما الأجور غير المباشرة فهي أجور العاملين الذين لا تربطهم علاقة مباشرة بالحالة المرضية. كما هي مبينة بالجدول رقم (1)التالية :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالجدول (1) تحميل المراكز المختلفة بتكاليف المواد والأجور

مراكز التكلفة	ت – مواد مباشرة	ت – أجور مباشرة	ت – أجور غير مباشرة	الإجمالي
مراكز منتجه				
للخدمات :-	1800000	600000	300000	2700000
قسم الباطنية	1300000	400000	200000	1900000
قسم الجراحة	500000	300000	150000	950000
قسم القلب	600000	200000	100000	900000
قسم الصدر	1200000	400000	200000	1800000
قسم النساء	250000	300000	150000	700000
قسم العيون	650000	400000	200000	1250000
قسم الخدج	200000	200000	100000	500000
وحدة الإنعاش	200000	200000	100000	500000
قسم الإستشارية والطوارئ	300000	200000	100000	500000
مراكز خدمية :-	200000	800000	1800000	2800000
حالة العمليات	300000	800000	1000000	2100000
حالة الولادة	300000	400000	800000	1500000
الأشعة	400000	400000	800000	1600000
المختبر	800000	200000	800000	1800000
الصيدلية	200000	400000	800000	1400000
الإيكو	200000	400000	800000	1400000
المناظير	200000	400000	600000	1200000
بنك الدم	200000	1500000	500000	2200000
الإدارة	150000	800000	600000	1550000
المحاسبة	150000	400000	600000	1150000
الحركة	250000	200000	600000	1050000
المطبخ	250000	200000	600000	1050000
الغسيل	150000	400000	600000	1150000
الصيانة	150000	300000	600000	1050000
الإستعلامات	150000	300000	600000	1050000

المصدر :- من إعداد الباحث بناء على بيانات المستشفى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخطوة الثانية : توزيع تكاليف المراكز الخدمية على المراكز المنتجة للخدمات :

يتم التوزيع باستخدام طريقة التوزيع المباشر لارتباطها بتقديم الخدمات الطبية المختلفة ، بالإضافة إلى تعدد الخدمات التي يقدمها المستشفى ، مما يجعل من الصعوبة استخدام طريق التوزيع التبادلية . ويمكن بيان ذلك بالجدول (2)التالية :

جدول رقم (2) توزيع تكاليف المراكز الخدمية على المراكز المنتجة للخدمات .

المراكز الخدمية	التكلفة القابلة للتوزيع	الباطنية	الجراحة	القلب	الصدر	النساء	العيون	الأطفال	الخدج	الإنعاش
صالةالعمليات	2800000	720000	240000	120000	200000	480000	192000	288000	104000	216000
صالة الولادة	2100000					2100000				
الأشعة	1500000	300000	150000	150000	150000	225000	150000	150000	75000	75000
المختبر	1600000	320000	160000	160000	160000	240000	160000	160000	80000	80000
الصيدلة	1800000	360000	180000	180000	180000	270000	180000	180000	90000	90000
الإيكو	1400000	280000	140000	140000	140000	210000	140000	140000	70000	70000
المناظير	1400000	280000	140000	140000	140000	210000	140000	140000	70000	70000
بنك الدم	1200000	240000	120000	120000	120000	180000	120000	120000	60000	60000
الإدارة	2200000	440000	220000	110000	110000	220000	220000	220000	220000	220000
المحاسبة	1500000	310000	155000	77500	77500	155000	155000	155000	155000	155000
الحركة	1150000	115000	115000	115000	115000	115000	115000	115000	115000	115000
المطبخ	1050000	270000	90000	45000	75000	180000	72000	108000	39000	81000
الغسيل	1050000	270000	90000	45000	75000	180000	72000	108000	39000	81000
الصيانة	1150000	143750	100625	100625	100625	115000	71875	129375	86250	129375
الإستعلامات	1050000	270000	90000	45000	75000	180000	72000	108000	39000	81000
صالة الأطباء	1050000	270000	90000	45000	75000	180000	72000	108000	39000	81000
الخدمات	950000	118750	83125	83125	83125	95000	59375	106875	71250	106875
الإجمالي	25000000	4707500	2163750	1676250	1876250	5335000	1991250	2336250	1352500	711250

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

1 - تم توزيع تكلفة صالة العمليات والمطبخ والغسيل والاستعلامات وصالة الأطباء على أساس عدد المرضى .

2 - تم استخدام تكلفة الأدوية كأساس لتوزيع تكاليف المراكز الخدمية التالية : -

(شعبة الأشعة / شعبة المختبر/ شعبة الصيدلة / وحدة الإيكو / وحدة المناظير/ وحدة بنك الدم).

3 - بالنسبة لتكلفة الإدارة ، المحاسبة فقد تم استخدام عدد العاملين كأساس للتوزيع .

4 – تم استخدام المساحة كأساس لتوزيع تكلفة الخدمات العامة ، الصيانة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5 - تكلفة صالة الولادة خصصت مباشرة على مركز النساء .

المخرجات	الباطنية	الجراحة	القلب	الصدر	النساء	العيون	الأطفال	الخدج	الإنعاش	الإستشارية
تكاليف مباشرة	2700000	2950000	950000	900000	1800000	700000	1250000	500000	500000	500000
تكاليف غير مباشرة	4707500	2163750	1676250	1876250	5335000	1991250	2336250	1352500	1711250	1850000
إجمالي التكاليف	7407500	4063750	2626250	2776250	7135000	2691250	3586250	1852500	2211250	2350000
عدد المرضى	4500	1500	750	1250	3000	1200	1800	650	1350	1500
متوسط التكلفة (مريض /يوم)	1646	2709	3502	2221	2378	2243	1993	2850	1638	1567

6 - تكلفة الحركة وزعت على المراكز الطبية بالتساوي.

الخطوة الثالثة: تحديد تكلفة الخدمات الطبية المقدمة وفق النظام التقليدي: من بيانات الجدول رقم (1، 2) .يمكن تحديد تكلفة الخدمات الطبية المقدمة من المستشفى، كما بالجدول رقم (3)التالية :

جدول رقم (3) تحديد تكلفة الخدمات الطبية المقدمة وفقا للنظام التقليدي.

المصدر: بيانات الجدول رقم 2,1

ثانياً : تحديد تكلفة الخدمات الطبية وفق نظم محاسبة تكاليف الأنشطة (ABCS) :

كما جاء في الإطار النظري لنظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة وخطوات تطبيقه في المنظمات الخدمية بهدف تحديد تكلفة الخدمات الصحية المقدمة . وكما تبين من طبيعة أنشطة تقديم الخدمات الطبية في المستشفى وتداخلها وتشعبها فقد تم تطبيق هذا النظام مع الاحتفاظ بخصوصية المستشفى باعتباره إحدى المنظمات الخدمية بالخطوات التالية :

1- تحديد الأنشطة لتقديم الخدمات الطبية

بعد التعرف على طبيعة أنشطة تقديم الخدمات الطبية في المستشفى وهيكله التنظيمي توجب استخدام معايير تلاءم طبيعة نشاطه بهدف تحديد أنشطة تقديم الخدمات الطبية. كما يلي :

1- الأهمية النسبية للنشاط قياسا بالأنشطة الأخرى.

2 - إمكانيات قياس النشاط وتحديد مسبب تكلفته .

3 - تباع مبدأ تقليل الأنشطة إلى أنشطه متجانسة لتحقيق انسيابية وسهولة في تطبيق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النظام. ويتبين الجدول رقم (4) تبويب وتحديد أنشطة تقديم الخدمات الطبية في المستشفى كما يأتي :

جدول رقم (4) تبويب وتحديد أنشطة تقديم الخدمات الطبية بالمستشفى .

مستوى النشاط	اسم النشاط	مسبب التكلفة
أنشطه على مستوى وحدة الخدمات	نشاط التمريض الداخلي نشاط التمريض الخارجي	عدد ساعات التمريض مباشر
أنشطة على مستوى دفعة الخدمات	نشاط حالات العمليات	عدد ساعات العمليات
أنشطة على مستوى الخدمات الطبية	نشاط الأشعة نشاط المختبرات نشاط الصيدلة نشاط الإيكو نشاط المناظير نشاط بنك الدم نشاط التغذية نشاط الغسيل نشاط الاستعلامات نشاط حالات الولادة	عدد الأفلام عدد التحاليل عدد الوصفات الطبية عدد دفاتر التخطيط عدد مرات الفحص عدد لترات الدم عدد أيام إقامة المرضى عدد القطع المعقمة عدد المرضى مباشر
أنشطة على مستوى دعم الخدمات	نشاط الصيانة نشاط الحركة نشاط الإدارة العامة نشاط الخدمات	عدد طلبات الصيانة عدد ساعات التشغيل عدد الفواتير والمطالبات لكل حالة حجم المساحة

المصدر : - من إعداد الباحث وفق أنشطة المستشفى.

2- مسببات تكاليف أنشطة الخدمات الطبية:

تم تحديد مسببات تكاليف أنشطة الخدمات الطبية المقدمة وفق طبيعة نشاط المستشفى وهيكله التنظيمي. كما بالجدول رقم (5) التالي :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (5) مسببات تكاليف أنشطة المستشفى.

مسببات التكلفة	أنشطة تقديم الخدمات الطبية									الإستشارية والطوارئ
	الباطنية	الجراحة	القلب	الصدر	النساء	العيون	الأطفال	الخدج	الأنعاش	
عدد ساعات التمريض الداخلي	1296	972	810	1143	486	324	810	324	486	
عدد ساعات العمليات	820	560				230	107		83	
عدد الأفلام	480	610		121	124	45	93		157	150
عدد التحاليل	340	290	145	370	140	90	105		220	160
عدد الوصفات الطبية	1630	870	100	350	470	380	650		400	300
عدد دفاتر التخطيط	180	120	50		40	20	70		20	50
عدد مرات الفحص	975						225			800
عدد لترات الدم	170	630	100	520	250		300		180	
عدد أيام إقامة المرضى	1318	1268	184	125	1225	110	240			
عدد القطع المعقمة	175	225	115	335	85	35	140	15	25	
عدد المرضى	450	150	75	125	300	120	180	65	135	150
عدد طلبات الصيانة	36	60	36	24	120	24	72	72	48	60
عدد ساعات التشغيل	1400	1500	1250	250	600	350	1450	350	470	230
عدد الفواتير و المطالبات	1350	650	300	400	800	200	350	250	150	300
حجم المساحة	50	35	35	35	40	25	45	30	45	60

المصدر : - من إعداد الباحث بناءً على بيانات المستشفى .

3- تحديد تكاليف الأنشطة للخدمات الطبية المقدمة :

بعد تحديد الأنشطة لمختلف الخدمات المقدمة يتعين تحديد تكاليف تلك الأنشطة بشكل مباشر وغير مباشر. بما يحقق عملية تناسب تلك الأنشطة من الموارد المستخدمة في أدائها لتقديم الخدمات الطبية وبمسبباتها المحددة. مع مراعاة تقريب المبالغ لسهولة عملية الاحتساب. كما هي مبينة بالجدول رقم (6)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (6) تحديد تكاليف أنشطة الخدمات الطبية .

النشاط	التكلفة	مسبب التكلفة
نشاط التمريض الداخلي	2660400	6651 ساعات تمريض
نشاط التمريض الخارجي	345140	مباشر
نشاط حالات العمليات	1620000	1800 ساعة
نشاط الأشعة	445000	1780 عدد الأفلام
نشاط المختبر	930000	1860 عدد التحاليل
نشاط الصيدلة	128750	5150 عدد الوصفات الطبية
نشاط الإيكو	880000	550 عدد دفاتر التخطيط
نشاط المناظير	700000	2000 عدد مرات الفحص
نشاط بنك الدم	4300000	2150 عدد لترات الدم
نشاط التغذية	1341000	4470 أيام إقامة المرضى
نشاط الغسيل	920000	1150 عدد القطع المعقمة
نشاط حالات الولادة	517710	مباشر
نشاط الصيانة	276000	552 عدد طلبات الصيانة
نشاط الحركة	2826000	7850 عدد ساعات التشغيل
نشاط الاستعلامات	210000	1750 عدد المرضى
نشاط الإدارة العامة	5700000	4750 عدد فواتير المطالبة
نشاط الخدمات	1200000	400 المساحة
الإجمالي	25000000	

المصدر : - من إعداد الباحث بناء على بيانات المستشفى .

4- تحميل تكاليف الأنشطة على الخدمات الطبية المقدمة :

تحميل الخدمات المقدمة الطبية بالتكاليف بناء على مسببات تلك التكاليف لأنشطتها المختلفة. وتعد هذه الخطوة الأخيرة لنظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة بعد تحديد تكاليف الأنشطة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومسببات التكلفة. كما هي في الجدول رقم (7) التالية :

جدول رقم (7) تحميل تكاليف الأنشطة على الخدمات الطبية المقدمة .

الخدمات / الأنشطة	الباطنية	الجراحة	القلب	الصدر	النساء	العيون	الأطفال	الخدج	الأنعاش	الاستشارية والطوارئ
التمريض الداخلي	518400	388800	324000	457200	194400	129600	324000	129600	194400	345140
التمريض الخارجي	738000	504000				207000	96300		74700	
حالة العمليات	120000	152500		48400	49600	11250	26250		39250	37500
الأشعة	170000	145000	72500	185000	70000	45000	52500		110000	80000
المختبر	40750	21750	2500	8750	11750	95000	16250		10000	75000
الصيدلية	288000	192000	80000		64000	32000	112000		32000	80000
الأيكو	341250						78750			280000
المناظير	340000	1260000	200000	104000	500000		600000		360000	
بنك الدم	395400	380400	55200	37500	367500	33000	72000			
التغذية	140000	180000	92000	268000	68000	28000	112000	12000	20000	
الغسيل					517710					
حالة الولادة	18000	30000	18000	12000	60000	12000	36000	36000	24000	30000
الصيانة	504000	540000	450000	90000	216000	126000	522000	126000	169200	82800
الحركة	54000	18000	9000	15000	36000	14400	21600	7800	16200	18000
الاستعلامات	150000	105000	105000	105000	120000	75000	135000	90000	135000	180000
الخدمات	1620000	780000	360000	480000	960000	240000	420000	300000	180000	360000
الإدارة العامة										
الإجمالي	5437800	4697450	1768200	2746850	3234960	962750	2512650	701400	1364750	1500940

المصدر : من بيانات جدول رقم 5، 6

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- تحديد تكلفة الخدمات الطبية المقدمة وفق ABCS :

ولتحديد تكاليف أنشطة الخدمات الطبية المقدمة فأنه لابد من توزيع التكاليف غير المباشرة على مسببات أنشطتها والموضحة بالقائمة رقم (7) الذي يبين تحميل أنشطة الخدمات الطبية المقدمة النهائية بتلك التكاليف غير المباشرة . بالإضافة إلى التكاليف المباشرة والذي يوضحه الجدول رقم (1) . وبالتالي فأن تكلفة الخدمات الطبية المقدمة في المستشفى تصبح كما هي بالجدول رقم (8) التالية :

جدول رقم (8) تحديد تكاليف الخدمات الطبية النهائية المقدمة بالمستشفى وفقا نظام(ABCS)

المخرجات	الباطنية	الجراحة	القلب	الصدر	النساء	العيون	الأطفال	الخدج	الأنعاش	الاستشارية
تكاليف مباشرة	2700000	1950000	950000	900000	1800000	700000	125000	500000	500000	500000
تكاليف غير مباشرة	5437800	4697450	1768200	2746850	324960	962750	2512650	701400	1364750	1500940
إجمالي التكاليف	8137800	6597450	2718200	3646850	5034960	1662750	3762650	1201400	1864750	200940
عدد المرضى	4500	1500	750	1250	3000	1200	1800	650	1350	1500
متوسط التكلفة (مريض/ يوم)	1808	4398	3624	2917	1678	1386	2090	1848	1381	1334

المصدر: من بيانات جدول رقم (1 ، 7).

ثالثا :التكاليف الكلية للخدمات الطبية المقدمة وفق النظام التقليدي و ABCS :

كما تبين لنا عند تحديد تكلفة الخدمات الطبية المقدمة من المستشفى وكيفية احتساب تكاليفها وفقا للنظام التقليدي ونظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة. يمكن عرضها كمقارنة كلية بالجدول رقم (9) التالي :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (9) مقارنة النتائج الكلية لتحديد تكاليف الخدمات الطبية وفق النظام التقليدي ونظام ABCS

البيان	نظام ABC	النظام التقليدي	فروقات
أجمالي التكاليف			
تكاليف الخدمات : -		36700000	----------
قسم الباطنية	36700000		
قسم الجراحة	8137800	7407500	+730300
قسم القلب	6597450	4063750	+2533700
قسم الصدر	2718200	2626250	+91950
قسم النساء	3646850	2776250	+870600
قسم العيون	5034960	7135000	-2100040
قسم الأطفال	1662750	3586250	-1028500
قسم الخدج	3762650	3586250	+176400
قسم الإنعاش	1201400	1852500	-651100
قسم الاستشارة والطوارئ	1864750	2211250	-346500
	2000940	2350000	-349060

المصدر : من بيانات الجدول رقم (3.8)

رابعا : التحقق من فروض البحث :

كما جاء في دراسة الحالة التطبيقية . لتحديد تكاليف الخدمات الطبية في ظل نظم محاسبة التكاليف التقليدي. ونظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في المستشفى. بهدف الوقوف على مخرجات النظامين من المعلومات .وبيان الاختلاف في قياس تكلفة الخدمات الطبية في المستشفى محل البحث . ويمكن اختبار فروض البحث والتحقق منها . كما يلي :

1- **الفرض الأول** : تبين أن معلومات النظام التقليدي غير فعاله كأداة لقياس تكاليف الخدمات الطبية التي يقدمها المستشفى . بالإضافة إلى إنها لا تؤدي إلى دعم الإدارة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإستراتيجية في إدارة التكاليف . كما وردت بالجدول رقم (3) . والذي يبين تكلفة الخدمات الطبية مقارنة بنظام محاسبة تكاليف الأنشطة الواردة بالجدول رقم (8)واللذان يبينان متوسط تكلفة الخدمات الطبية المقاسة على معدل تحملها من تلك التكاليف .

وبناءا عل ذلك تتحقق صحة الفرض الأول من فروض هذا البحث القائل : " يقلل نظام محاسبة التكاليف التقليدية من فاعلية محاسبة التكاليف كأداة رئيسيه لقياس تكلفة الخدمات الطبية ".

2- **الفرض الثاني** : تبين أن نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة قادرة على توفير معلومات دقيقة لقياس تكلفة الخدمات الطبية المقدمة من المستشفى . وتعد أداة فعالة في تحديد تكلفة الخدمات الطبية . وان معلوماتها تستند على أساس أنشطه تقديم الخدمات الطبية المختلفة في المستشفى . كما وردت بالجدول رقم (8) مقارنة بالجدول رقم (3) لنظام محاسبة التكاليف التقليدية .واللذان يبينان متوسط تكلفة الخدمات الطبية والمقاسة على أساس مسببات الأنشطة.

وبناءا على ذلك تتحقق صحة الفرض القائل : " نظام محاسبة تكاليف الأنشطة تعد أداة فعالة لقياس تكلفة الخدمات الطبية . ويوفر معلومات مستندة على الأنشطة تلبي متطلبات الإدارة الإستراتيجية لدعم إدارة التكاليف ".

كما أن التكاليف الكلية وفق النظامين توضحها الجدول رقم (9) ويعطي مؤشرا على أن نظم محاسبة تكاليف الأنشطة تقدم صورة واضحة في تحديد التكاليف الكلية على مستوى الخدمات الطبية . مقارنة بنظام محاسبة التكاليف التقليدية.

وعليه فان نظام محاسبة تكاليف الأنشطة تدعم الإدارة الإستراتيجية بالمعلومات المناسبة لإدارة التكاليف . ويتم الاعتماد على معلوماتها في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات الإستراتيجية في المنظمات الخدمية .

نتائج البحث وتوصياته:

نتائج البحث:

مما تقدم في البحث من إطار نظري ودراسة الحالة التطبيقية ، تتركز نتائجه وتوصياته في الآتي:

1 - تبين من دراسة الحالة التطبيقية أن نظام محاسبة التكاليف التقليدية يقلل من فاعلية محاسبة التكاليف كأداة رئيسية لقياس تكلفة الخدمات الطبية في المستشفى وذلك كما وردت بالجدول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رقم (3) نتيجة دراسة الحالة التطبيقية، بالإضافة إلى أن النظام غير مناسبة لتقديم معلومات تفيد الإدارة الإستراتيجية في إدارة التكاليف، وإدارة تكاليف التوزيع المتكامل.

2 - تهدف محاسبة التكاليف التقليدية في المستشفى إلى خدمة أغراض المحاسبة المالية بهدف إعداد القوائم المالية بتحديد تكلفة الخدمات الطبية ، وتقييم المخزون في نهاية الفترة المالية ، بدون التركيز على خدمة أغراض الإدارة الإستراتيجية بسبب انه نظام غير فعال في قياس تكلفة الخدمات الطبية . وكذا اعتماد النظام على أسس غير عادلة في توزيع وتحميل التكاليف غير المباشرة على الخدمات الطبية المقدمة.

3 - نظام محاسبة تكاليف الأنشطة يعد أداة فعالة لقياس تكلفة الخدمات الطبية في المستشفى ، وذلك كما ورد بالجدول رقم (8) نتيجة دراسة الحالة التطبيقية اهتمام النظام بالأنشطة، وتحديد مستوياتها، ومسببات تكاليفها . وصولا إلى تحديد تكلفة الخدمات الطبية بدقة . بالإضافة إلى أن المعلومات التي يقدمها النظام تستند على أساس الأنشطة وتخدم إغراض الإدارة الإستراتيجية في أدارة التكاليف .

4 - يرتبط نظام محاسبة تكاليف الأنشطة بمدخل تحليل القيمة ،والإدارة على أساس النشاط . وتتحقق العلاقة من خلال التركيز على الأنشطة التي تضيف قيمة وتلك التي لاتضيف قيمة للخدمات الطبية في المستشفى . والتركز على المستوى التشغيلي والاستراتيجي في تقديم المعلومات للإدارة الإستراتيجية.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يمكن تقديم التوصيات الآتية :

1 - التحول من محاسبة التكاليف التقليدية إلى نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة. لأنها تعد أداة فعالة في قياس تكلفة الخدمات الطبية المقدمة. بالإضافة إلى إمداد الإدارة الإستراتيجية في إدارة التكاليف.

2 - تكامل نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة مع مدخل تحليل القيمة والإدارة على أساس النشاط. وهندسة القيمة. وتعتمد عملية التكامل في خفض تكاليف الخدمات الطبية المقدمة في المستشفى. وذلك عند تصميم نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة كنظام معلومات للمستشفى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3 - تطوير النظام المحاسبي بما يتناسب مع نظم محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة خاصة إذا ما أرادت المنظمات الخدمية والتي منها المستشفى محل الدراسة تحقيق مركز تنافسي وميزة تنافسية على مستوى المستشفيات المنافسة في تقديم الخدمات الطبية .

4 - نوصي بدراسة قطاع البنوك ، وغيره من القطاعات لما لذلك من أهمية في إمكانية تطبيق نظام محاسبة تكاليف الأنشطة خاصة إذا ما تم التركيز على الجوانب الإستراتيجية .

مراجع البحث:

أ- عطية ,احمد صلاح , " استخدام نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط في إدارة تكاليف التوزيع المتكامل" , مجلة الدراسات والبحوث التجارية , كلية تجارة بنها , جامعة الزقازيق , السنة 16 , العدد الثاني 1996 م , ص 443 - 482 .

ب- عطية ، احمد صلاح ، محاسبة تكاليف النشاط للاستخدامات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2006 م.

ت- مبارك , صلاح الدين, " زيادة فعالية مدخل تحديد التكلفة على أساس النشاط " , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , تجارة الإسكندرية , جامعة الإسكندرية , المجلد 29 , مارس 1992 م.

ث- السوافيري, فتحي رزق , " دراسة تحليلية للإطار النظري والعملي لنظم التكاليف القائمة على الأنشطة ", مجلة التجارة للبحوث العلمية , الإسكندرية , المجلد 35 , سبتمبر 1998م .

ج- سامي,مجدي محمد, " مدي فعالية تكاليف (**ABC).**كنظام لمعلومات التكاليف ", مجلة البحوث التجارية, تجارة الزقازيق, العدد الثاني , يوليو 2000 م, ص, 375 – 406 .

ح- الجبالي , محمد مصطفى, " نموذج مقترح لتخفيض التكلفة من خلال التكامل بين مدخلي تحليل القيمة وهندسة القيمة ", مجلة الدراسات المالية والتجارية , كلية تجارة بني سويف , جامعة القاهرة , السنة 8 , العدد الثالث 1998م , ص , 209- 269 ,

خ- عبدا لله , عبدا لمنعم فليح, " محاسبة النشاط كمدخل لتطوير نظم المحاسبة على تكاليف المنتجات في ظل بيئة التصنيع المتقدمة " , مجلة الدراسات المالية والتجارية , كلية تجارة بني سويف , جامعة القاهرة , السنة 4 , العدد التاسع , 1994م, ص ص ,214- 255

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

د- حسين , احمد حسين علي , " نظام تكاليف الأنشطة لتسعير المنتجات " , المجلة المصرية للدراسات التجارية , جامعة المنصورة , العدد الأول , 1994م , ص ص ,1 – 46 .

ذ- عيسى , حسين محمد , " دراسة تحليلية لمشاكل تطبيق نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط ", المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , جامعة عين شمس , العدد الثالث 1997م , ص ص, 945 – 999 .

ر- أبو شناف , زايد سالم, " تطوير نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط لتدعيم التوجه نحو التحسين المستمر " , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , جامعة عين شمس , العدد الثاني , 1995م, ص, 775 - 805 .

- Kaplan, S.R. and Robin Cooper, ' Cost and Effect Using Integrated Cost System to drive Profitability and Performance, Harvard Business School press, 1998.
- Atkimon, Anthony A., Robret S. Kaplan, and S. Mask Young, Management Accounting , Fourty Edition –Upper Saddle Riness, N.J., Inc. , 2004.
- Kaplan , R. S. and Anthony A. Atkimon, Advanced Management Accounting , thertn Edition – Upper Saddle Riness , New, Inc. , 1998.
- Dekker, Henri C., Value Chain analysis in inter firm Relationships: a filed study. Management Accounting Research No, 14, 2003, pp. 1-23.
- Erbas, Ali and Erdal, Ayhan, Strategic Use of Activity Based Costing , journal of Qafqaz University , Fall, 2000, No. 6 , pp. 15- 22.
- Morgan, M. J. , Testing Activity Based Costing : Pharmaceutical Products Limited – A case study , Management Decision , Vol. 31, No. 3 , 1993, pp. 1-15.
- Lawson, R., Beyond ABC : Process – Based Costing , Journal of Cost Management , Fall, 1994, pp. 33-43.
- Sharman, Paul, A.,, Activity – Based Costing : A Growing Practice , Management Accounting , March , 1993, pp. 32-36.
- Cooper, Robin, and Robert S. Kaplan , Profit Priorities From Activity Based Costing , Harvard Business Review, May, June, 1991, pp. 130-139.
- Cooper , Robin , and Robert S. Kaplan , Activity Based Systems : Measuring the Costs of Resource Usage , Accounting Horizons, step. 1992, pp . 1-13.
- Turney, peter B., Activity – Based Management , Management Accounting, Jan., 1992, pp. 20-25.
- Turney , Peter B., and Stratton A. J., Using ABC to Support Continuous Improvement , Management Accounting , Sept. 1992, pp. 46-50.
- Drury , Colin and mike Tayles, Cost System Design for enhancing Profitability , Management Accounting, Jan., 1998, pp. 40-42.
- Morse, J., Davis J., and Hartgraves A., Management Accounting: A Strategic Approach, Thomson Learing , 2003, http:" Trial epnet. Com.
- Turney, Ptere B , Activity Based Management ; ABC Puts ABC information to work , Management Accounting , Jan.,1993, pp. 20-25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- Cokins, Gary, Using ABC to Become ABM, Jouranal of Cost Management , Jan.-Fep., 1999, pp. 29-35.
- Shank, John k., and Vijay Govindarajan, The perils of Cost Allocation Based on Production Value , Accounting Horizons , Des.,1993, pp. 71-79.
- Kaplan, R. S., One Cost System isn't Enough, Harvard Business Review, Jan.,-Feb., 1998, pp. 62-66.
- Mohammad, M. S. Using ABC System to improve the Profitability in Jordanian banks : An Empirical Study, Al- Edary Journal , Sultanate of Oman, 95 ,Des. 2003, pp. 39-88.
- Drury, C, The case for a New Model of Financial Performance bank Accounting and Finance, Fall, 2000, pp.21-28.
- Mohammad, Munir, S. ' Improving Omani Banks Efficiency Using Activity Based Costing Technique, Arab Journal Administrative Sciences, Vol. 12, No. 1, 2005 , pp. 109-143.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فاعلية برنامج التربية العملية من وجهة نظر المشرفين والطلبة المتدربين في كلية التربية بالنادرة

د. محمد فائز محمد عادل

أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك ، كلية التربية ، النادرة ، جامعة إب

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع برنامج التربية العملية في كلية التربية بالنادرة، من حيث الإجراءات الفنية والتنظيمية للبرنامج من وجهتي نظر المشرفين والطلبة المتدربين بالكلية، كما هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة سلباً على فعالية البرنامج، إضافة إلى محاولة اقتراح بعض التوصيات والمقترحات لتطوير وتحسين البرنامج، وقد أعد الباحث استبانتين الأولى: خاصة بالمشرفين، وطبقت على عينة الدراسة، المكونة من (20) مشرفاً أكاديميا وتربوياً في الكلية، والثانية: خاصة بالطلبة المتدربين وطبقت على عينة الدراسة، والمكونة من (200) طالب، وطالبة من كافة التخصصات في الكلية.

وقد توصل الباحث إلى العديد من التوصيات من أهمها:

1. أن تكون الفترة الزمنية فصلاً دراسياً كاملاً بمعدل خمسة أيام في الأسبوع
2. ضرورة إعداد دليل للتربية العملية يحتوي على كل مايحتاجه المتدربون من معلومات، وإرشادات تتعلق بالتربية العملية.
3. التقويم المستمر لبرنامج التربية العملية، وإعطاء تغذية راجعة لجميع الأطراف المشاركة في تنفيذ البرنامج بقصد تحسين البرنامج.
4. العمل على التخفيف من العوامل التي تؤثر سلباً على فعالية برنامج التربية العملية بالكلية.
5. إجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة:

تعد التربية العملية من المقررات الأساسية، التي تمثل ركيزة مهمة في برامج إعداد المعلمين في كليات التربية، من كافة دول العالم، نظراً للدور الذي تلعبه في إعداد وتأهيل المعلمين تأهيلاً تربوياً متكاملاً، من خلال الربط بين ما يتم تعلمه في الجامعة ، وبين ما يتم تطبيقه في المدرسة، فهي بمثابة المختبر الذي تترجم فيه الآراء، والأفكار، والنظريات ذات الصلة بعمليات التعليم-والتعلم إلى ممارسات وإجراءات عملية داخل غرف التدريس، لذا فهي تسهم بصورة أو بأخرى في تشكيل مهارات التدريس (نصر والخولي، 1991م)، والتربية العملية بمفهومها الحديث تعني: العملية الفنية التي يتم من خلالها إعداد الطلبة المتدربين إعداداً تربوياً، يمكنهم من اكتساب المهارات العلمية والعملية، التي تساعدهم في المستقبل على البدء بعملية التدريس، والتكيف معها دون مواجهة مشكلات كثيرة (صيام، 1997، 10)، ولعل المكانة التي تحتلها برامج التربية العملية في إعداد المعلمين من كافة دول العالم ، تنشأ من اقتناع بأنّ المعلم بحاجة إلى تدريب قبل الخدمة، شأنه في ذلك شأن أي مهنة أخرى، وذلك لاحتواء برامج التربية العملية على مهارات مهنية، تعين المعلم المتدرب على إتقانها، وتزيده ثقة بنفسه، وتهيئ له الجو المناسب للتعامل مع بيئة تعليمية حقيقية، بمعاناتها ومشكلاتها، وتثبت لديه الأسس النظرية التي تعلمها، وتساعده في الكشف عن قدراته التدريسية، وهناك من يشير إلى أنّ نجاح التربية العملية يقاس بمدى التفاعل بين الطالب المتدرب والمشرف والمعلم المتعاون. لذا فإنّ المناقشات والحوارات واللقاءات بين هذه العناصر الثلاثة أمر أساسي وهام، وتقديراً للدور المحوري الذي يقوم به المعلم في تشكيل شخصية الفرد المعاصر، وتزويده بالمعلومات، والمهارات التي تمكنه من التفاعل بوعي مع إفرازات الثورة المعرفية والثقافية ومواجهة المشكلات المعاصرة، والتعامل معها بعقل مفتوح، ونظراً لأهمية التربية العملية في إعداد وتأهيل المعلمين، فقد تنادى الخبراء والمسئولون عن التربية في معظم دول العالم لعقد الاجتماعات في نهاية القرن العشرين لدراسة التحديات التي تواجه التربية العملية، وإعداد معلم المستقبل (بشارة، 1980، 55)، ولعل من أهم المؤتمرات المؤتمر الذي عقد بإشراف منظمة اليونسكو سنة 1999م، من أجل الإعداد للتعليم في القرن الحادي والعشرين، مؤتمر باريس الذي يعد من أهم المحاولات الدولية لتطوير برامج إعداد المعلمين، حيث أكد المؤتمرون فيه على أهمية الاهتمام ببرامج التربية العملية، ووجوب تطويرها، و العناية بكفايات المعلم والطالب في آن واحد (نصر وسلوم وعبد المقصود، 2003 ، 102)، و نؤكد على أهمية التربية العملية، وضرورة الاهتمام بها،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لأنها تعد من أهم المراحل في حياة المعلم. وبناءً على ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة لتكشف عن مدى فاعلية برنامج التربية العملية، من وجهة نظر المشرفين والطلبة المتدربين في كلية التربية بالنادرة.

أهمية وأهداف الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية المشكلة المتناولة، ومن خلال التعرف على مدى فاعلية برنامج التربية العملية بكلية التربية بالنادرة – جامعة إب. كما تكمن أهميتها في أنها تزود صناع القرار في إدارة الكلية، والجامعة بمجموعة من التوصيات والمقترحات لتطوير برنامج التربية العملية وتحسينه، وتفعيله لأنه ما من شك في أنَ مؤسسات التعليم العالي تتطور يوماً بعد يوم. مما يتطلب معه مراجعة برامج تلك المؤسسات بقصد مواكبة هذا التطور والتقدم. كما أنَ مؤسسات التعليم الجامعي لم تعد مجرد وسيلة للحصول على الشهادة لتجيز لصاحبها العمل في وظيفة ما. بل تسعى لتخريج مدرس يمتلك القدرة على الإبداع، والتجديد، والإثبات الفعلي على الاستفادة مما تلقاه من دراسته الجامعية (نور، 2003، 95)،

مشكلة الدراسة :

نظراً لأهمية التربية العملية في إعداد الطالب المعلم، الذي أكدت عليه المؤتمرات، والندوات العالمية، والدراسات السابقة الواردة في هذه الدراسة.

- يمكن تلخيص مشكلة الدراسة الحالية كما يلي :

(التعرف على مدى فاعلية برنامج التربية العملية، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الفنية و التنظيمية المتبعة، و مدى انعكاسها على أداء المتدرب في التربية العملية من وجهة نظر المشرفين والطلبة المتدربين بالكلية، وفي التعرف على العوامل المؤثرة سلباً على فاعلية برنامج التربية العملية بغية اقتراح بعض التوصيات لتطويره، وتحسينه والإرتقاء به إلى المستوى المطلوب). كما حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول:

ما مدى فاعلية برنامج التربية العملية المطبق بكلية التربية بالنادرة- جامعة إب، من حيث الإجراءات الفنية والتنظيمية المتبعة. من وجهة نظر المشرفين ؟.

السؤال الثاني :

ما مدى فاعلية برنامج التربية العملية المطبق بكلية التربية بالنادرة – جامعة إب، من حيث الإجراءات الفنية والتنظيمية المتبعة، من وجهة نظر طلبة التربية العملية؟.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السؤال الثالث :

ما الأسباب التي تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية المطبق بكلية التربية بالنادرة - جامعة إب، من وجهة نظر المشرفين والطلبة المتدربين؟.

مصطلحات الدراسة:

وردت بعض المصطلحات في هذه الدراسة، وفيما يلي تعريفاً لها:

1- التربية العملية:

ويقصد بها في الدراسة الحالية: فرص التدريب المختلفة التي تتاح للطلبة المتدربين من طلبة كلية التربية بالنادرة(السنة الرابعة) لمشاهدة وممارسة التدريس داخل الصفوف في مدارس التعليم العام الحكومية (الأساسية، والثانوية) التابعة لوزارة التربية والتعليم في مديرية النادرة، وذلك في الفصل الدراسي الأول من عامهم الدراسي الأخير في الجامعة.

2- مشرف التربية العملية:

هو عضو هيئة تدريس في الكلية، تسند إليه مهمة الإشراف على مجموعة من الطلبة المتدربين في المدارس المتعاونة، وفق برنامج معد لهذه الغاية، بقصد متابعتهم وتوجيه أدائهم وإرشادهم، وتقديم العون لهم.

3- الطالب المتدرب:

هو طالب جامعي مسجل في المستوى الرابع، والأخير في كلية التربية بالنادرة، أنهى المتطلبات النظرية، ويقوم بالتطبيق العملي في إحدى مدارس التطبيق المتعاونة في المديرية، والتابعة لوزارة التربية والتعليم، لاكتساب خبرات عملية، ومهارات في التعليم، وذلك تحت إشراف وتوجيه مشرف التربية العملية بالكلية.

4- المدارس المتعاونة:

ويقصد بها: مدارس التعليم العام الحكومية: الأساسية والثانوية. التي تمً اختيارها لتدريب الطلبة ضمن برنامج التربية العملية الخاص بذلك.

5- البرنامج:

هو برنامج للتربية العملية المكون: من أهداف، ومحتوى، وطرائق تدريس، وأنشطة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6- التطوير:

ويقصد به تطوير برنامج التربية العملية في كلية التربية بالنادرة بما يتضمنه من أهداف، ومحتوى، وطرائق تدريس، وأنشطة، وأساليب تقويم. بهدف تحسينه، والإرتقاء به. إلى وضع أفضل.

حدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة وفق الحدود التالية:

1- اقتصرت الدراسة على كلية التربية بالنادرة- جامعة إب للعام الدراسي 2008/2007م، دون غيرها من الكليات.

2- اقتصرت الدراسة على طلبة المستوى الرابع من كافة الأقسام في الكلية، وهي: قسم القرآن الكريم وعلومه، قسم اللغة العربية، قسم اللغة الإنجليزية، قسم الرياضيات، قسم الفيزياء، حيث توجد لديهم خبرات مكتسبة من المستويات السابقة.

الدراسات السابقة:

وفيما يلي يعرض الباحث لبعض الدراسات السابقة العربية التي حصل عليها أو على ملخصاتها، والمتعلقة ببرامج التربية العملية بوجه عام، وفيما يلي عرضاً لها:

1- دراسة (سليمان، 1980م):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نظام، ومشكلات برنامج التربية العملية في جامعة قطر، وخاصة فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه المتدربين، ورأيهم في برنامج الإعداد المعرفي، والتربوي، والتطبيقي، ومدى مساعدته لهم أثناء فترة التدريب، ومن أهم نتائجها أن حوالي 70٪ من المتدربين، و83٪ من المتدربات يعتقدون أن الإعداد التربوي كان له الأثر الأكبر في أدائهم التدريسي أثناء فترة التطبيق في برنامج التربية العملية، كما أكد أكثر من 90٪ من المتدربين والمتدربات على أهمية زيادة مدة التربية العملية، وأن تكون فترة متصلة.

2- دراسة (الجبر، 1982م):

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على المشكلات التي تواجه الطالب المعلم أثناء فترة التربية العملية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: اعتقاد 46٪ من الطلبة بأن إعدادهم التربوي غير كاف، وعدم وجود ارتباط بين مواد الإعداد الأكاديمي، والمناهج في المرحلتين المتوسطة والثانوية، لذلك فقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في الإعداد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العلمي أو التخصصي للطلبة، وأن تكون مقررات الدراسة التخصصية أكثر ارتباطاً بمقررات المواد الدراسية بمراحل التعليم العام.

3- **دراسة (مركز البحوث بجامعة قطر، 1982):**

هدفت الدراسة إلى تقويم برنامج إعداد المعلمين في جامعة قطر عن طريق استطلاع آراء (39) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، و (103) من المعلمين والمعلمات، و (113) طالباً، وطالبة، واعتمدت الدراسة على الإستبيان، وأظهرت النتائج أنَ أهداف البرنامج تتصف بالعمومية، والغموض، وأنَ المواد التربوية تهتم بالجوانب النظرية أكثر من اهتمامها بالجوانب التطبيقية، وكذلك الأمر بالنسبة للتربية العملية، إذ وجد أنها تعتمد على الطابع النظري، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة أهداف البرنامج بصورة واضحة، ومحددة، والتأكيد على الجوانب العملية، والتطبيقية في الدراسات التربوية والنفسية، وزيادة الوقت المخصص للتربية العملية.

4- **دراسة (زيتون وعبيدات، 1984م):**

هدفت الدراسة إلى تحليل برنامج التربية العملية في كلية التربية بالجامعة الأردنية، وتقويمه للتعرف على المشكلات التي تواجه الطلبة المعلمين، وانطباعاتهم عن البرنامج من حيث التدريب، والمشاركة، والإشراف، والتنظيم. وأظهرت النتائج أن 78٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن التربية العملية ساعدتهم في برمجة المخطط العام للتدريس، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الممارسة الفعلية في التربية العملية، والمساقات التربوية النظرية التي يدرسها الطالب المعلم.

5- **دراسة (هوشالي، 1985م):**

هدفت الدراسة إلى معرفة فعالية برنامج التربية العملية لمعلم المواد الاجتماعية في كليتي مكة المكرمة والطائف لإعداد المعلمين، وأظهرت النتائج أنّ المتدربين لم يشتركوا في أنشطة خارج التدريس بمدارس التطبيق، كما أظهرت النتائج أنّ يوماً واحداً للتدريب بمدارس التطبيق في الأسبوع الأول كان كافياً، إلا أن معلمي المدارس يرون أن مدة التطبيق بمعدل يومين في الأسبوع بدلاً من يوم واحد (نقلاً عن الحريقي، 1989م).

6- **دراسة (جامع، 1986م):**

كشفت هذه الدراسة عن مدى فاعلية التربية العملية في إكساب الطالب المعلم المهارات التدريسية اللازمة لمعلم المرحلة الابتدائية في معهد المعلمين، والمعلمات بدولة الكويت، ومن أهم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نتائجها أن المقررات الخاصة بالتربية العملية كان لها الدور البارز في مساعدة الطالب، والطالبة في إعداد الدروس، والكفاءة العلمية، والنمو المهني، والعلاقات الإنسانية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير مقررات التربية العملية وضرورة الاهتمام بإسلوب التعليم أو التدريس المصغر، وضرورة إعادة النظر في المقررات التربوية والنفسية، بحيث تركز أكثر على تنمية الكفاءات التدريسية.

7- دراسة (موسى، 1988م):

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم البرنامج الجديد للتربية العملية المطبق في كلية التربية بجامعة أم القرى، وأظهرت النتائج أنّ البرنامج أتاح الفرصة للطلبة المعلمين لتطبيق المفاهيم النظرية التربوية، واكتساب مهارات التدريس، ومعرفة وظائف المعلم بالمدرسة، وكذلك أكدت النتائج أنّ البرنامج الجديد حدد دور المشرف التربوي والمعلم المتعاون والطالب المعلم بوضوح، وأشار الطلبة إلى ضرورة توحيد أساليب، وإجراءات تقويم أداء الطلبة من قبل جميع المشرفين.

8- دراسة (أبانمي، 1408هـ):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات التي تواجه التربية العملية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر(21) مشرفاً تربوياً، و(22) طالباً متدرباً، وأظهرت النتائج أن أكثر المشكلات شيوعاً من وجهة نظر المشرفين التربويين، والطلبة المتدربين على حد سواء تتعلق بالمشكلات الخاصة ببرنامج التدريب، وخاصة عدم كفاية فترة التدريب لإكساب المتدرب المهارات التعليمية الأساسية، وعدد الحصص غير كاف للمتدرب، وأنّ المقررات الدراسية التربوية تركز على الجوانب النظرية دون الجوانب العملية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات المتعلقة بالتربية العملية وبالمقررات التربوية وبالإشراف، ومن أهمها ضرورة إعطاء التدريب وقتاً كافياً، وكذلك إعداد فترة خاصة للاستعداد للتربية العملية، وكذلك ضرورة التنسيق بين المشرفين التربويين فيما بينهم، وتوحيد الأساليب التي يتبعها المشرفون في تقويم المتدربين.

9- دراسة (الحريقي، 1989م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نواحي القوة، والضعف في برنامج التربية العملية في كلية التربية بجامعة الملك فيصل، وتقديم اقتراحات لتطوير واقع البرنامج، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة من أبرزها أن 67٪ من الطلبة، و61٪ من الطالبات أكدوا أنَ الإشراف الإداري في الكلية على برنامج التربية العملية يسهم في تحقيق أهدافها، ويرى 68٪ من أفراد العينة أنَ عدد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حصص التربية العملية غير كافٍ، وأكد ما نسبته 50٪ من أن محتوى ورشة العمل لم تلب حاجاتهم، وأكد ما نسبته 66٪ أن مساعدة المعلم المتعاون أسهمت في تحسين أدائهم التدريسي، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود معايير محددة في اختيار مدارس التطبيق، وكذلك في زيادة فترة التربية العملية.

10- دراسة (حسين والجنبد، 1991م):

تناولت هذه الدراسة واقع التربية العملية بكلية التربية بالبحرين بالتحليل والتقويم، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنَ نظام برنامج التربية العملية يفتقر إلى وجود خطط تساعد على حل الصعوبات التي يواجهها الطالب المتدرب، كما أوضحت الدراسة قصور استمارة تقويم الطالب المتدرب، اختلاف في تقويم الطلبة المتدربين من مشرف لآخر.

11- دراسة (السعيد والشعبي، 1993م):

هدفت الدراسة إلى تقويم برنامج التربية العملية بكلية التربية بأبها من خلال المشرفين التربويين ومديري المدارس والمعلمين المتعاونين والطلاب المتدربين ومن أهم نتائج هذه الدراسة ضرورة حسن اختيار مدارس التطبيق، والسماح للمتدربين بالمشاركة في الأنشطة المدرسية، وإعطائهم عدداً كافياً من الحصص الأسبوعية، وضرورة تفرغ الطلبة المتدربين للتربية العملية.

12- دراسة (الضرا وحمران، 1994م):

أوضحت الدراسة الكثير من المعوقات التي تواجه برنامج التربية العملية بكلية التربية بجامعة صنعاء بالجمهورية اليمنية، وكان من أهم نتائجها: عدم قابلية ما درسه طلبة الكلية في الجامعة للتطبيق العملي، وكذلك اقتصار مدة التربية العملية على يوم واحد، واقترحت الدراسة ضرورة إعادة النظر في أسس اختيار المدارس المتعاونة في التطبيق العملي، وكذلك إنشاء مركز للتربية العملية مزود بالكوادر البشرية المؤهلة، والإمكانات المادية المناسبة من أجل الارتقاء ببرنامج التربية العملية بالكلية.

13- دراسة (عمار، 1997م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التربية العملية لطلبة دبلوم التأهيل التربوي بجامعة دمشق وفق عدة محاور ومن أهمها محور الصعوبات التي تركزت في صعوبة تأمين مدارس التطبيق، وعدم توافق برنامج الدراسة في الكلية مع برنامج التربية العملية، وكذلك قصر مدة التدريب في التربية العملية، إضافة إلى صعوبات تتعلق بالمشرف التربوي، التي تركزت في الغياب، وعدم الدقة في التقويم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

14- **دراسة (المغيدي، 1998م):**

هدفت الدراسة إلى تقويم برنامج التربية العملية بجامعة الملك فيصل في السعودية من خلال أربعة أبعاد رئيسة، هي: دور المشرف التربوي ودور المعلم المتعاون ودور مدير مدرسة التطبيق ودور ورشة التربية العملية المقدمة من كلية التربية بجامعة الملك فيصل ضمن برنامج التربية العملية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر الطلبة والطالبات في دور المشرف التربوي ودور المعلم المتعاون، ودور مدير مدرسة التطبيق لصالح الطالبات، وتبين أن اتجاهات الطلبة والطالبات إيجابية نحو أبعاد التربية العملية الأربعة، كما أكدت نتائج الدراسة على إيجابية دور المشرف التربوي في قيامه بالدور المطلوب منه، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد مكتب خاص للتربية العملية مكون من مجموعة من الإداريين، وأعضاء هيئة تدريس متفرغين للتخطيط والتنفيذ والإشراف على برنامج التربية العملية.

15- **دراسة (ذياب، 1998م):**

كشفت هذه الدراسة عن آراء مديري المدارس المتعاونة والمعلمين المتعاونين فيها، فيما يخص فعاليات برنامج التربية العملية في الجامعة الأردنية، وقد دلت نتائج الدراسة على أن اتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بالطلبة وسلوكهم كانت عموماً إيجابية، و على ضرورة تفرغ الطالب المعلم لتنفيذ برنامج التربية العملية، كما أكدوا على حسن التواصل والتنسيق الإداري الحاصل بين المدارس المتعاونة والجهة المسؤولة عن برنامج التربية العملية بالجامعة.

16- **دراسة (سليمان ومطلق 1999م):**

هدفت الدراسة إلى تقويم برنامج التربية العملية المعتمد في تدريب الطلبة المعلمين من وجهة نظر المشرفين على هذه البرامج في كلية التربية بجامعة دمشق،

وطبقت الدراسة على عينة قوامها (600) طالب وطالبة و(72) مشرفاًوكشفت الدراسة عن عدم وضوح أهداف التربية لدى المشرفين وضعف تعاون بعض مديري المدارس وإهمال التركيز على بعض كفايات التدريس في التربية العملية وغلبة الطابع التقليدي في التدريس، وأوصت الدراسة بضرورة وضع بطاقات تقويم أداء موحدة وعقد دورات واجتماعات دورية للمشرفين.

17- **دراسة (طلافحة، 1424هـ):**

هدفت الدراسة إلى تقويم برنامج التربية الميدانية في كلية المعلمين بتبوك، وذلك لمعرفة جوانب القوة والضعف في البرنامج وتقديم المقترحات الكفيلة بتطويره من خلال وجهات نظر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتدرب والمشرف ومدير المدرسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن جوانب القوة من وجهة نظر المشرفين تركزت في أدائهم لواجباتهم، وقيامهم بمسؤوليتهم نحو البرنامج، في حين أظهرت تقديرات الطلبة أن جوانب القوة فاقت جوانب الضعف في محاور عديدة، خاصة في محور واجبات المشرف نحو المتدرب، وخرجت الدراسة بتوصيات عديدة، من أهمها إجراء مزيد من البحوث، والدراسات لتقويم واقع التربية العملية في كليات التربية والمعلمين، وضرورة تكثيف مادة طرق التدريس العامة والخاصة أثناء دراستهم، وألا يجمع المتدرب بين التدريب ودراسة بعض المقررات في الكلية.

18- **دراسة (نصر وسلوم وعبد المقصود، 2003):**

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم برنامج التربية العملية لإعداد معلمة المجال بكلية التربية بعبري بسلطنة عمان من وجهة نظر كل من مشرفي التربية العملية، ومديرات المدارس المتعاونة، وطالبات الكلية، بقصد تحديد جوانب القوة في البرنامج وتعزيزها، وتحديد جوانب الضعف، ومعالجتها، وطبقت الدراسة على ثلاث عينات: الأولى عينة مشرفي التربية العملية، وتألفت من (25) مشرفاً منهم (8) من التخصصات الأكاديمية و(17) من التخصصات التربوية، وتكونت الثانية من (160) طالبة من السنة الثالثة تخصص معلم مجال اختيرت بطريقة عشوائية طبقية أما العينة الثالثة فكانت(6) مديرات مدارس متعاونة، وأظهرت النتائج وجود فرق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.05). بين متوسط تقديرات الطالبات لفعالية الإشراف لصالح المشرف التربوي، وعدم وجود فروق دالة بين تقديراتهن لفعالية الإشراف تعزى إلى نوع التربية العملية أو التخصص، ووجود تقارب في وجهات النظر بين المشرفين والمديرات حول كثير من الصعوبات والمشكلات.

19- **دراسة (السميح، 1428هـ):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع برنامج التربية العملية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من حيث الإجراءات التنظيمية والفنية للبرنامج من خلال وجهتي نظر المشرفين التربويين، وطلاب التربية العملية بالجامعة، كما هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة سلباً على فاعلية برنامج التربية العملية، إضافة إلى محاولة اقتراح بعض التوصيات لتطوير وتحسين وتفعيل برنامج التربية العملية بالجامعة، وقد أعد الباحث استبانتين. الأولى خاصة بالمشرفين التربويين، والثانية خاصة بالمتدربين. وقد توصل الباحث إلى العديد من التوصيات من أهمها: أن تعدل الأقسام العلمية خططها الدراسية، وإنشاء مركز مستقل للتربية العملية يشرف عليه قسم التربية، وإعداد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دليل التربية العملية للمتدربين، وإعداد دليل للمدارس المتعاونة والعمل على التخفيف أو التقليل من الأسباب، والعوامل التنظيمية والفنية التي تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية بالجامعة، ومعالجتها بصورة

التعليق على الدراسات السابقة :-

بعد عرض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة عدة أمور من أهمها:

1- كثرة الدراسات العربية التي اهتمت ببرامج التربية العملية.

2- معظم هذه الدراسات وجدت نقصاً في برامج التربية العملية.

3- معظم هذه الدراسات تتشابه في اهتمامها بالتربية العملية، إلا أنها تختلف في هدفها العام من دراسة لأخرى، لأنَ كل دراسة تناولت جانباً أو أكثر من جوانب التربية العملية يختلف عن الآخر.

4- أغلب الدراسات السابقة اكتفت بعرض وجهات آراء طلبة التربية العملية ، وهذا ما يميز الدراسة الحالية بتركيزها على برنامج التربية العملية في كلية التربية بالنادرة- جامعة إب، وبتركيزها على أصحاب الشأن، وهم الطلبة المتدربون والأساتذة المشرفون. للكشف عن جوانب الضعف في هذا البرنامج، وتقديم المقترحات لتطويره.

إجراءات الدراسة:

1- منهج الدراسة:

استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد، ويصفها وصفاً دقيقاً، ويعبرعنها كيفياً أو كمياً.

2- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما:

جميع المشرفين بالكلية، والبالغ عددهم (25) ، وكذلك جميع الطلبة المتدربين بالمستوى الرابع من كافة التخصصات بالكلية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2008/2007م، والبالغ عددهم (220) طالباً وطالبة.

3- عينة الدراسة:

بلغ عدد عينة الدراسة (20) مشرفاً من حملة الدكتوراة في التخصصات الأكاديمية والتربوية، من أصل (25) وجميعهم يعملون كأعضاء هيئة تدريس في كلية التربية بالنادرة، أي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بنسبة بلغت (80٪) من مجتمع الدراسة، أما عينة الدراسة من الطلبة فقد بلغت(200)، طالباً وطالبة من أصل (220) أي بنسبة (90٪). من مجتمع الدراسة. حيث تمَّ اختيارها عشوائياً بالطريقة العشوائية البسيطة.

4- أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحث استبانتين. الأولى خاصة بالمشرفين، والثانية خاصة بالطلبة المتدربين، بهدف التعرف على واقع برنامج التربية العملية بكلية التربية بالنادرة - جامعة إب، من حيث الإجراءات التنظيمية والفنية للبرنامج، إضافة إلى الكشف عن الأسباب المؤثرة سلباً على فاعلية برنامج التربية العملية بالكلية من وجهة نظر المشرفين في الكلية والطلبة المتدربين، و بالنسبة لمقياس استبانة المشرفين والطلبة المتدربين فهو ثلاثي التدرج، و مكون من (تمارس بدرجة كبيرة، تمارس بدرجة متوسطة، تمارس بدرجة ضعيفة). أعد لغرض التعرف على آراء مشرفي التربية العملية من أعضاء هيئة التدريس بالكلية حول مدى فاعلية برنامج التربية العملية بالكلية، باعتبارأعضاء هيئة التدريس أحد العوامل المؤثرة والأساسية في تقويم هذا البرنامج لأنهم يتولون عمليات الإشراف والتدريب العملي والمتابعة، وكذلك للتعرف على آراء الطلبة المتدربين، كونهم أحد الأركان الأساسية لبرنامج التربية العملية المستهدف بالتقويم، كما تمَّ استخدام مقياس ثلاثي أيضاً يتدرج من (موافق، لاأدري، غير موافق)، للتعرف على الأسباب التي تؤثر سلباً على فاعلية برنامج التربية العملية، من وجهة نظر مشرفي التربية العملية ومن وجهة نظر الطلبة المتدربين.

صدق الأداة:

لإجراء معامل الصدق للاستبانتين، تم عرضهما في صورتهما المبدئية على (6) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الإدارة التربوية والمناهج وطرق التدريس، لمعرفة مدى صلاحية عبارات كل استبانه، ومدى انتمائها لكل محور من محاور الاستبانتين، وقد تم الأخذ بالتعديلات والمقترحات التي طلبها الأخوة المحكمون، واعتبر الأخذ بتعديلات ومقترحات المحكمين بمثابة الصدق المنطقي للأداتين.

ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الأداتين بطريقة إعادة تطبيق الاختبار باستخدام معادلة بيرسون لعينة عشوائية من المشرفين، وأخرى من المتدربين. ودرجة نفس العينة في التطبيق النهائي، وقد بلغ معامل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الارتباط بين التطبيقين لاستبانة المشرفين (0.85) و لاستبانة المتدربين (0.80)، وهما قيمتا ثبات عاليتين ومناسبتين لأغراض الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

استخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة وهي كما يلي:

1- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي.

2- استخدام أسلوب إعادة تطبيق الاختبار لقياس ثبات عبارات الاستبانتين.

مناقشة نتائج الدراسة:

اعتمد الباحث في تحديد درجة المشرف أو المتدرب للعبارات المتعلقة بمحاور الإستبانتين على مقياس ثلاثي متدرج، ونظراً لكون المدى يساوي (3- 1= 2) ، وهو الفرق بين أعلى درجة، وأدنى درجة في المقياس، وبقسمة المدى (2) على عدد الفئات (3) = 0.66 يصبح طول الفئة (0.66). والجدول التالي يوضح مقياس التقدير الثلاثي، والقيمة الوزنية لدرجة الممارسة:

جدول (1) مقياس التقدير الثلاثي، والقيمة الوزنية لدرجة الممارسة.

مدى الممارسة	الدرجة	القيمة ألوزنية
كبيرة	ثلاث درجات	من (3) إلى (2.3)
متوسطة	درجتان	من أقل من (2.3) إلى (1.6)
ضعيفة	درجة واحدة	من أقل من (1.6) إلى (1)

أولاً: مناقشة نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على ما يلي:

(ما فاعلية برنامج التربية العملية بكلية التربية بالنادرة - جامعة إب، من حيث الإجراءات الفنية والتنظيمية المتبعة من وجهة نظر المشرفين) ؟.

ويعرض الباحث نتائج هذا السؤال على النحو التالي:

أ- المقررات التربوية، ومدى انعكاسها على أداء المتدرب في التربية العملية من وجهة نظر المشرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (2) وجهة نظر المشرف بمحور المقررات التربوية، ومدى انعكاسها على أداء المتدرب في التربية العملية.

م	العبـــــــــــــارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	
1	يعرف المتدرب مفهوم التربية العملية، وأهميتها.	12	٪60	8	٪40	-	٪0	2.6
2	يفهم المتدرب أهداف المرحلة التعليمية التي يدرس فيها.	9	٪45	10	٪50	1	٪5	2.4
3	يحسن المتدرب التخطيط للدروس.	9	٪45	10	٪50	1	٪5	2.4
4	يمتلك المتدرب مهارات طرق التدريس المختلفة.	8	٪40	12	٪60	-	٪0	2.4
5	يستخدم المتدرب الوسائل التعليمية بكفاءة.	8	٪40	11	٪55	1	٪5	2.3
6	يختار المتدرب الطريقة المناسبة لموضوع الدرس.	6	٪30	13	٪65	1	٪5	2.2
7	يجذب المتدرب انتباه التلاميذ إلى الدرس بأساليب مشوقة.	12	٪60	6	٪30	2	٪10	2.5
8	يستخدم المتدرب الأمثلة، والتشبيهات في شرح دروسه.	10	٪50	7	٪35	3	٪15	2.3
9	يغطي المتدرب كافة عناصر الدرس، ويربط فيما بينها.	11	٪55	8	٪40	1	٪5	2.5
10	يضبط المتدرب الصف، ويحسن إدارته.	10	٪50	9	٪45	1	٪5	2.4
11	ينوع المتدرب في توجيه الأسئلة للتلاميذ.	8	٪40	9	٪45	3	٪15	2.2
12	يحسن المتدرب استخدام أسلوب الثواب، والعقاب مع التلاميذ.	5	٪25	7	٪35	8	٪40	1.8
13	ينوع المتدرب في التوجيهات، والإرشادات للتلاميذ.	5	٪25	13	٪65	2	٪10	2.1
14	يسترجع المتدرب الخبرات السابقة لدى التلاميذ.	8	٪40	10	٪50	2	٪10	2.3
15	يقوم المتدرب بإجراء عمليات التقويم للتلاميذ بشكل صحيح.	7	٪35	12	٪60	1	٪5	2.3
16	يراعي المتدرب الزمن اللازم لعرض كل جزء من الدرس.	8	٪40	10	٪50	2	٪10	2.3

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الجدول (2) الذي يوضح رأي المشرف في مدى انعكاس المقررات التربوية على أداء الطلبة خلال سنوات إعدادهم في الكلية على أدائهم في التربية العملية، حيث جاءت عبارة (يعرف المتدرب مفهوم التربية العملية وأهميتها)، من أكثر العبارات التي حصلت على درجة كبيرة، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.6) ، وقد يعود السبب إلى أنَّ الطالب يدرس مقرراً نظرياً للتربية العملية قبل انتقاله إلى التطبيق في المدارس، تلا ذلك العبارتان: (يجذب المتدرب انتباه التلاميذ إلى الدرس بأساليب مشوقة) و (يعطي المتدرب كافة عناصر الدرس ويربط فيما بينها) ، اللتان حصلتا على درجة كبيرة، وبمتوسط حسابي قدره (2.5)، كما أكدت ذلك آراء المشرفين التربويين، و يعزى حصول هاتين العبارتين على هذه الدرجة إلى مناسبة مقررات الإعداد التربوي لبناء شخصية المعلم بناءً تربوياً سليماً، تلا ذلك كل من العبارات التالية: (يفهم المتدرب أهداف المرحلة التعليمية التي يدرس فيها) و (يحسن المتدرب التخطيط للدروس) و(يمتلك المتدرب مهارات طرق التدريس المختلفة) و(يضبط المتدرب الصف ويحسن الإدارة) التي حصلت على درجة كبيرة ومتوسط حسابي قدرة (2.4)، ويلاحظ أن العبارات السابقة من مفردات المقررات التربوية النظرية التي تدرس قبل التطبيق العملي حسب الخطط الدراسية لكل مقرر، تلا ذلك كل من العبارات التالية : (يستخدم المتدرب الوسائل التعليمية بكفاءة) و (يستخدم المتدرب الأمثلة، والتشبيهات في شرح دروسه) و (يسترجع المتدرب الخبرات السابقة لدى التلاميذ) و (يقوم المتدرب بإجراء عمليات التقويم للتلاميذ بشكل صحيح)، و (يراعي المتدرب الزمن اللازم لعرض كل جزء من الدرس)، وبمتوسط حسابي قدره (2.3) لكل عبارة، وهذا يعني أن آراء المشرفين التربويين تؤكد حصولهم على درجة كبيرة، وقد يعزى ذلك إلى كون المقررات التربوية مناسبة جداً للإعداد التربوي، حيث يستفيد منها المتدربون، ويؤكد ذلك انعكاسها على أداء المتدربين لها في التدريب، كما أكد ذلك المشرفون التربويون ، أما العبارات التي تمارس بدرجة متوسطة منها: (يختار المتدرب الطريقة المناسبة لموضوع الدرس) و(ينوع المتدرب في توجيه الأسئلة للتلاميذ)، حيث حصلت كل منها على متوسط حسابي قدرة (2.2). ومن العبارات الأخرى المتوسطة :(ينوع المتدرب في التوجيهات والإرشادات للتلاميذ) التي حصلت على متوسط حسابي قدره (2.1) أما عبارة

(يحسن المتدرب استخدام أسلوب الثواب، والعقاب مع التلاميذ) فحصلت على متوسط حسابي قدره(1.8)، وذلك من خلال تأكيد آراء المشرفين التربويين بمحور المقررات التربوية، وانعكاسها على أداء المتدربين في التربية العملية، وبهذه النتيجة نلاحظ أنَّ العبارات التي حصلت على درجة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كبيرة(12)عبارة من أصل(16) عبارة، أما العبارات التي حصلت على درجة متوسطة فهي (4) عبارات من أصل (16) عبارة، ولا يوجد ولا عبارة حصلت على درجة ضعيفة، وهذا يؤكد مناسبة مقررات الإعداد التربوي، وخاصة في التربية العملية، والمناهج وطرق التدريس في بناء شخصية المعلم بناءً تربوياً سليماً.

ب- تعاون مدارس التطبيق في تنفيذ برنامج التربية العملية.

جدول (3) وجهة نظر المشرف بمحور مدارس التطبيق، ومدى تعاونها لتنفيذ التربية العملية.

م	العبـــــــــــــــــارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	
1	ترحب المدرسة بالمتدربين وتتعاون معهم.	15	٪75	5	٪25	-	٪0	2.7
2	تحرص المدرسة على انضباط المتدرب في الحضور، والانصراف.	10	٪50	9	٪45	1	٪5	2.4
3	تتعاون المدرسة بتمكين المتدرب من تدريس المقررات التي تناسب تخصصه.	13	٪65	5	٪25	2	٪10	2.5
4	تقدم المدرسة كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ التربية العملية.	14	٪70	5	٪15	1	٪5	2.6
5	يتفاعل المتدرب مع العاملين في المدرسة.	11	٪55	9	٪45	-	٪0	2.5
6	تعامل المدرسة في المدرسة معاملة حسنة.	13	٪65	7	٪35	-	٪0	2.6
7	توفر المدرسة العدد المناسب من الحصص للمتدربين.	14	٪70	6	٪30	-	٪0	2.7
8	تساعد المدرسة المتدربين في توفير وسائل التعليم المختلفة،	6	٪30	10	٪50	4	٪20	2.1
9	تتيح المدرسة الفرصة للمتدرب في ممارسة كافة أعمال المعلم.	10	٪50	9	٪45	1	٪5	2.4
10	تشارك المدرسة المتدربين في أنشطتها.	4	٪20	10	٪50	6	٪30	1.9
11	تطلع إدارة المدرسة على دفاتر تحضير الدروس للمتدربين.	5	٪25	11	٪55	4	٪20	2.0
12	توفر إدارة المدرسة مكاناً مناسباً للقاء المشرف مع المتدربين.	9	٪45	7	٪35	4	٪20	2.2
13	توفر إدارة المدرسة فرصاً للمشاهدة للمتدربين قبل التطبيق.	8	٪40	9	٪45	3	٪15	2.2
14	تعين إدارة المدرسة أحد المعلمين المتعاونين	5	٪25	5	٪25	10	٪50	1.7

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

	لمساعدة المشرف في متابعة المتدربين.							
15	تعقد إدارة المدرسة اجتماعاً تعرف فيه المتدربين بالمدرسة وبيئتها، وتلاميذها.	5	٪25	8	٪40	7	٪35	1.9
16	تشارك المدرسة في تحقيق الدرجة المستحقة للمتدربين.	5	٪25	5	٪25	10	٪50	1.7

يوضح الجدول (3) وجهة نظر المشرفين التربويين بمدى تعاون مدارس التطبيق في تنفيذ برنامج التربية العملية، حيث جاءت العبارتان: (ترحب المدرسة بالمتدربين وتتعاون معهم) و (توفر المدرسة العدد المناسب من الحصص للمتدربين) لتوضحان تأكيد رأي المشرفين بأن هاتين العبارتين حصلتا على درجة كبيرة، كما حصلت العبارتان: (تقدم إدارة المدرسة كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ التربية العملية) و(تعامل المدرسة المتدرب في المدرسة معاملة حسنة) على متوسط حسابي (2.6). مما يعني أن المشرفين يؤكدون حصول هاتين العبارتين على درجة كبيرة، كما حصلت العبارتان: (تتعاون المدرسة بتمكين المتدرب من تدريس المقررات التي تناسب تخصصه)

و (يتفاعل المتدرب مع العاملين في المدرسة) على متوسط حسابي قدره (2.5)، مما يؤكد حصول هاتين العبارتين على درجة كبيرة من وجهة نظر المشرفين، وكذلك حصلت العبارتان: (تحرص إدارة المدرسة على انضباط المتدرب في الحضور والانصراف) و(تتيح المدرسة الفرصة للمتدرب في ممارسة كافة أعمال التعليم المختلفة) على متوسط قدره (2.4)، مما يؤكد حصولهما على درجة كبيرة من وجهة نظر المشرفين، أما العبارات التي حصلت على درجة متوسطة فهما (توفر إدارة المدرسة مكاناً للقاء المشرف مع المتدربين) و (توفر إدارة المدرسة فرصاً للمشاهدة للمتدربين قبل التطبيق) على متوسط قدره (2.2)، كما حصلت العبارتان(تساعد المدرسة المتدربين في توفير وسائل التعليم المختلفة) على متوسط قدره (2.1) و (تطلع إدارة المدرسة على دفاتر تحضير الدروس للمتدربين) على متوسط قدره (2.0)، وكذلك حصلت العبارتان: (تشارك المدرسة المتدربين في أنشطتها) و (تعقد إدارة المدرسة اجتماعاً تعرف فيه المتدربين بالمدرسة وبيئتها وتلاميذها)، على متوسط قدره (1.9)، تلاهما العبارتان: (تعين إدارة المدرسة أحد المعلمين المتعاونين لمساعدة المشرف في متابعة المتدربين) و(تشارك إدارة المدرسة في تحقيق الدرجة المستحقة للمتدربين)، حيث حصلتا على متوسط قدره(1.7)، وهذه العبارات يؤكد فيها المشرفون الممارسة بدرجة متوسطة، وإن كان بعضها تقارب الممارسة بدرجة كبيرة، وبهذه النتيجة الخاصة بمحور مدارس التطبيق، ومدى تعاونها لتنفيذ التربية العملية من وجهة نظر المشرف التربوي. نجد أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشرفين التربويين يؤكدون حصول (8) عبارات من أصل (16) عبارة على درجة كبيرة، و(8) عبارات من أصل (16) عبارة حصلت على درجة متوسطة ولا يوجد أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة، وهذه النتيجة تؤكد مدى تعاون مدارس التطبيق في تهيئة المناخ المناسب لتنفيذ برنامج التربية العملية، وذلك من خلال رأي المشرفين التربويين.

وهذه النتائج تتفق مع دراسة (السعيد والشعبي، 1993م)، اللتان أكدتا على حسن اختيار مدارس التطبيق.

جـ- دورقسم العلوم التربوية والنفسية في تطبيق التربية العملية، وذلك من خلال وجهة نظر المشرفين التربويين.

جدول (4) وجهة نظر المشرف لمحور قسم العلوم التربوية والنفسية، وما يقوم به من مهام تعين على التربية العملية.

م	العبـــــــــــــــارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	التكرار	النسبة٪	
1	يهتم قسم العلوم التربوية والنفسية باختيار المشرفين للتربية العملية.	16	٪80	4	٪20	-	٪0	2.8
2	يهتم قسم العلوم التربوية والنفسية بالتنسيق مع المدارس بخصوص المتدربين.	15	٪75	3	٪15	2	٪10	2.6
3	يراعي قسم العلوم التربوية، والنفسية رغبات المشرفين في اختيار مدارس التدريب.	12	٪60	6	٪30	2	٪10	2.5
4	يعمل قسم العلوم التربويةوالنفسية على حل المشكلات التي تواجه المتدربين أثناء التدريب.	9	٪45	7	٪35	4	٪20	2.2
5	تنظيم قسم العلوم التربوية والنفسية للتربية العملية واضح لجميع المتدربين.	9	٪45	9	٪45	2	٪10	2.3
6	يقدم قسم العلوم التربوية والنفسية الإرشادات اللازمة للمتدربين قبل التدريب.	10	٪50	7	٪35	3	٪15	2.3
7	بطاقة التقويم الموضوعة من قبل قسم العلوم التربوية، والنفسية مناسبة.	10	٪50	6	٪30	4	٪20	2.3
8	يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية ظروف المتدربين من الطلبة.	8	٪40	8	٪40	4	٪20	2.2
9	يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية	10	٪50	9	٪45	1	٪5	2.4

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

	رغبات المتدربين بالتدريب في مراحل التدريب المختلفة.							
10	يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية رغبات المتدربين بالتدريب في المدارس القريبة من أماكن إقامتهم.	12	٪60	8	٪40	0	٪0	2.6
11	يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية أصحاب الاحتياجات الخاصة في التدريب.	12	٪60	3	٪15	5	٪25	2.3
12	يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية العدد المناسب من المتدربين في كل مدرسة.	13	٪65	7	٪35	0	٪0	2.6
13	يهتم قسم العلوم التربوية والنفسية بعملية تقويم المتدربين.	9	٪45	9	٪45	2	٪10	2.3
14	يقدم قسم العلوم التربوية والنفسية دليلاً للمتدربين يتضمن كافة التعليمات، والإرشادات التي تسهل لهم عملية التدريب.	10	٪50	9	٪45	1	٪5	2.4
15	يوفر قسم العلوم التربوية والنفسية الفترة الزمنية اللازمة للتدريب.	10	٪50	9	٪45	1	٪5	2.4
16	يوفر قسم العلوم التربوية والنفسية الأيام المناسبة للمتدرب للتدريب الدراسي يتضمن حصص المتدربين.	10	٪50	8	٪40	2	٪10	2.4

يوضح الجدول (4) وجهة نظر المشرفين التربويين فيما يتعلق بمحور قسم العلوم التربوية والنفسية، وما يقوم به من مهام التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتقويم، والإجراءات الفنية لبرنامج التربية العملية، حيث جاءت عبارة يهتم قسم العلوم التربوية والنفسية باختيار المشرفين للتربية العملية بأعلى درجة من الممارسة، وبمتوسط قدره (2.8)، كما أكد ذلك المشرفون التربويون، تلاها العبارات التالية: (يهتم قسم العلوم التربوية والنفسية بالتنسيق مع المدارس بخصوص المدارس)

و(يراعي قسم العلوم التربوية، والنفسية رغبات المتدربين بالتدريب في المدارس القريبة من أماكن إقامتهم) و(يراعي قسم العلوم التربوية العدد المناسب من المتدربين في كل مدرسة)، حيث حصلت كل عبارة منها على متوسط قدره (2.6)، فقد أكد المشرفون التربويون حصول هذه العبارات على درجة كبيرة، كما حظيت عبارة(يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية رغبات المشرفين في اختيار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مدارس التدريب) على درجة كبيرة ، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره (2.5)، كما أكد على ذلك المشرفون التربويون، كذلك حصلت العبارات التالية: (يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية رغبات المتدربين بالتدريب في مراحل التدريب المختلفة) و(يقدم قسم العلوم التربوية والنفسية دليلاً للمتدربين يسهل لهم كافة التعليمات) و(يوفر قسم العلوم التربوية والنفسية الفترة الزمنية اللازمة للتدريب)، و (يوفر قسم العلوم التربوية، والنفسية الأيام المناسبة للمتدربين للتدريب على درجة كبيرة، كما أكد ذلك المشرفون التربويون، حيث حصلت كل واحدة من العبارات على متوسط حسابي قدره (2.4)، كما حصلت العبارات: (تنظيم قسم العلوم التربوية والنفسية للتربية العملية واضح للمتدربين)، و(يقدم قسم العلوم التربوية والنفسية الإرشادات اللازمة للمتدربين قبل التدريب)، و(بطاقة التقويم الموضوعة من قبل قسم العلوم التربوية والنفسية مناسبة) و(يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية أصحاب الاحتياجات الخاصة في التدريب) وأخيراً (يهتم قسم العلوم التربوية والنفسية بعملية تقويم المتدربين) ، حيث حصلت كل واحدة من العبارات على متوسط حسابي قدره (2.3)، كما حصلت العبارات على درجة كبيرة، كما أكد ذلك المشرفون التربويون، وكذلك حصلت (يعمل قسم العلوم التربوية والنفسية على حل المشكلات التي تواجه المتدربين أثناء التدريب)، و (يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية ظروف الطلبة المتدربين)، على درجة متوسطة، حيث حصلت كل واحدة منهما على متوسط حسابي قدره (2.2)، كما أكد على ذلك المشرفون التربويون. وبهذه النتيجة فإن المشرفين التربويين يؤكدون حصول (14) عبارة من أصل (16) على درجة كبيرة، و(2) عبارة من أصل (16) عبارة على درجة متوسطة، ولا يوجد أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة. وهذه النتيجة تؤكد أن قسم العلوم التربوية والنفسية تميز بدوره في أداء مهامه وإجراءاته التنظيمية والفنية لبرنامج التربية العملية من حيث التخطيط والتنفيذ والتنظيم والتقويم بفعالية من أجل إنجاح برنامج التربية العملية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (موسى، 1998م)، ودراسة (أبانمي، 1408هـ)، اللتان أكدتا على قيام قسم العلوم التربوية بدوره في إنجاح برنامج التربية العملية.

ثانياً: مناقشة نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على ما يلي:

(ما واقع برنامج التربية العملية بكلية التربية بالنادرة - جامعة إب من حيث الإجراءات التنظيمية، والفنية المتبعة من وجهة نظر طلاب التربية العملية)؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ- المقـررات التربويـة، ومـدى انعكاسـها علـى أداء المتـدرب في التربيـة العمليـة مـن وجهـة نظرالمتدرب.

جدول (5) المقررات التربوية، ومدى انعكاسها على أداء المتدرب في التربية العملية.

م	العبـــــــــــــارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	
1	معرفة مفهوم التربية العملية، وأهميتها، وأهدافها.	155	٪77.5	36	٪18	9	٪4.5	2.7
2	حسن التعامل الإداري المناسب مع العاملين بالمدرسة.	133	٪66.5	57	٪28.5	9	٪4.5	2.6
3	التعاون مع المدرسة التي أتدرب فيها.	146	٪73	45	٪22.5	9	٪4.5	2.6
4	التمسك بأخلاقيات مهنة المعلم.	148	٪74	35	٪17.5	17	٪8.5	2.6
5	فهم أهداف المرحلة التعليمية التي أدرس فيها.	112	٪56	74	٪37	14	٪7	2.4
6	صياغة أهداف الدروس بطريقة سلوكية.	119	٪59.5	67	٪33.5	14	٪7	2.5
7	ضبط الفصل، وحسن إدارته.	114	٪57	69	٪34.5	17	٪8.5	2.4
8	إعداد دفاتر التحضير بشكل مناسب.	130	٪65	55	٪27.5	15	٪7.5	2.5
9	الروابط بين الدرس الجديدة، والدرس القديم.	126	٪63	55	٪27.5	19	٪9.5	2.5
10	اختيار طرق التدريس المناسبة لطبيعة موضوع الدرس.	113	٪56.5	68	٪34	19	٪9.5	2.4
11	استمداد الأمثلة من بيئة التلاميذ.	126	٪63	62	٪31	12	٪6	2.5
12	التنويع في توجيه الأسئلة للتلاميذ.	118	٪59	65	٪32.5	17	٪8.5	2.1
13	استخدام أسلوب الثواب، والعقاب مع التلاميذ.	80	٪40	70	٪35	50	٪25	2.4
14	مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ.	110	٪55	59	٪34.5	21	٪10.5	2.5
15	استخدام استراتيجيات مختلفة لجذب انتباه التلاميذ داخل الفصل.	121	٪60.5	66	٪33	13	٪6.5	2.5
16	إجراء عمليات التقويم للتلاميذ بشكل صحيح.	118	٪59	68	٪34	14	٪7	2.5

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الجدول رقم (5) نجد أن (مفهوم التربية العملية وأهميتها وأهدافها) حصلت على أعلى درجة من بين عبارات هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.7)، مما يؤكد رأي المشرفين، وكذلك رأي المتدربين في أن مفهوم التربية العملية وأهميتها وأهدافها قد تحققت لدى المتدربين، كما حظيت العبارات التالية: (التمسك بأخلاقيات مهنة المعلم) و (حسن التعامل الإداري المناسب مع العامين بالمدرسة) و(التعاون مع المدرسة التي أتدرب بها) بدرجة كبيرة حسب رأي المتدربين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل واحدة منهم (2.6)، ليتفق بذلك رأي المتدربين مع رأي المشرفين، في انعكاس جوانب التربية العملية على أداء المتدرب في التربية العملية من حسن التعامل والتعاون مع المدرسة التي يتدرب بها مع حسن التمسك بأخلاقيات مهنة التعليم، كما حظيت العبارات التالية: (صياغة أهداف الدروس بطريقة سلوكية) و(إعداد دفاتر التحضير بشكل مناسب) و (الربط بين الدرس الجديد، والدرس القديم) و(استخدام الأمثلة من بيئة التلاميذ) و (استخدام استراتجيات مختلفة لجذب انتباه التلاميذ داخل الفصل) و(مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ)و(إجراء عمليات التقويم للتلاميذ بشكل صحيح) على درجة كبيرة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل واحد منهم (2.5)، ليتفق بذلك رأي المشرفين مع رأي المتدربين في امتلاك المتدربين لمهارات طرق التدريس المختلفة، كما حظيت عبارات: (فهم أهداف المرحلة التعليمية التي أدرس بها) و(ضبط الفصل وحسن إدارته) و(اختيار طرق التدريس المناسبة لطبيعة موضوع الدرس) و(استخدام أسلوب الثواب والعقاب مع التلاميذ) على درجات كبيرة حسب رأي المتدربين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل واحدة منهم (2.4)، وبهذا يتفق رأي المتدربين مع رأي المشرفين في مدى انعكاس بعض جوانب التربية العملية على أداء المتدربين بشكل كبير، كما حظيت عبارة (التنويع في توجيه الأسئلة)على درجة متوسطة حسب رأي المتدربين، حيث حصلت على متوسط حسابي قدره (2.1)، حيث اتفقت آراء المتدربين مع آراء المشرفين في التوسط في التنويع في توجيه الأسئلة للتلاميذ، وبهذه النتيجة الخاصة بمحور المقررات التربوية ومدى انعكاسها على أداء المتدرب في التربية العملية من وجهة نظر المتدربين، فإنهم يؤكدون حصول (15) عبارة من أصل (16) عبارة على درجة كبيرة، و(1) عبارة من أصل (16) عبارة حصلت على درجة متوسطة، ولم يؤكدوا أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة، ومن هذه النتيجة، يتبين أن الإعداد التربوي لطلاب كلية التربية بالنادرة قد ساعد في تنفيذ برنامج التربية العملية بفاعلية من وجهة نظرهم، لذا فإن نتائج هذا المحور تتفق مع نتائج دراسات سابقة، مثل دراسة (سليمان، 1980م) ودراسة (زيتون وعبيدات،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1984م) ودراسة (جامع ،1986) ودراسة (موسى ، 1988م) ودراسة (المغيدي ، 1998م)، إلا أنها تختلف مع دراسات أخرى ، مثل دراسة (الحريقي ، 1989م)، ودراسة (الجبر، 1982م)، ودراسة (أبانمي ، 1408هـ)، ودراسة (الفرا، وحمران، 1994م)، حيث أكدت أن الإعداد التربوي والأكاديمي لم يكن كافياً، ولا مناسباً لتحقيق الأهداف التي وضعت للتربية العملية.

ب- المشرف التربوي ، ومدى انعكاس دوره على أداء المتدرب في التربية العملية من وجهة نظر المتدرب.

جدول (6) المشرف التربوي ، ومدى انعكاس دوره على أداء المتدرب في التربية العملية.

م	العبـــــــــــــــارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
1	حسن التعامل الإداري المناسب مع العاملين.	138	٪69	44	٪22	18	٪9	2.5
2	إعداد دفاتر تحضير الدروس بشكل مناسب.	129	٪64.5	58	٪29	13	٪6.5	2.5
3	التمسك بأخلاقيات مهنة المعلم.	130	٪65	51	٪25.5	19	٪9.5	2.5
4	اختيار طرق مختلفة لجذب انتباه التلاميذ داخل الفصل الدراسي.	110	٪55	72	٪36	18	٪9	2.4
5	اختيار طرق التدريس المناسبة لطبيعة موضوع الدرس.	112	٪56	82	٪41	14	٪7	2.6
6	اختيار الوسائل التعليمية المناسبة لكل موضوع.	104	٪52	78	٪39	18	٪9	2.4
7	تشجيع التلاميذ على طرح الأسئلة.	111	٪55.5	70	٪35	19	٪9.5	2.4
8	إشراك معظم التلاميذ في الإجابة عن أسئلة الدرس.	119	٪59.5	56	٪28	25	٪12.5	2.4
9	تجنب التركيز على بعض التلاميذ في الشرح ، والأسئلة دون الآخرين.	112	٪56	73	٪36.5	15	٪7.5	2.4
10	حسن الاستماع إلى أسئلة التلاميذ.	115	٪57.5	56	٪28	29	٪14.5	2.5
11	التنويع في التوجيهات والإرشادات للتلاميذ.	100	٪50	78	٪39	22	٪11	2.8
12	تطوير طريقة تدريس المتدربين.	102	٪51	77	٪38.5	21	٪10.5	2.4

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فالجدول (6) يوضح رأي المتدربين في ذلك، حيث جاءت عبارة (التنويع في التوجيهات والإرشادات للتلاميذ)، على أعلى درجة، إذ حصلت على درجة كبيرة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.8)' وهذا يؤكد أن من أولويات المشرف التربوي التنويع في التوجيهات، والإرشادات للتلاميذ، كما حظيت عبارة (اختيار طرق التدريس المناسبة لطبيعة موضوع الدرس) على درجة كبيرة، إذ حصلت على متوسط حسابي قدره (2.6)، وهذا يؤكد دور المشرف التربوي في مساعدته للمتدربين على اختيار طرق التدريس المناسبة عند إعداد الدروس.

وقد حصلت العبارات التالية : (حسن التعامل الإداري المناسب مع العاملين) و(إعداد دفتر تحضير الدروس بشكل مناسب) و(التمسك بأخلاقيات مهنة المعلم) و(حسن الاستماع إلى أسئلة التلاميذ) على درجة كبيرة، إذ حصلت كل عبارة على متوسط حسابي قدره (2.5)، وهذا يؤكد دور المشرف التربوي في أن يكون مثلاً يحتذى من قبل المتدربين في التمسك بأخلاقيات مهنة المعلم، وفي مساعدته للمتدربين في إعداد تحضير الدروس وفي الاستماع إلى أسئلتهم، كما حصلت العبارات التالية: (اختيار طرق مختلفة لجذب انتباه التلاميذ داخل الفصل الدراسي) و(اختيار الوسائل التعليمية المناسبة لكل موضوع) و(تشجيع التلاميذ على طرح الأسئلة) و(إشراك معظم التلاميذ في الإجابة عن أسئلة الدروس) و(تجنب التركيز على بعض التلاميذ في الشرح والأسئلة دون الآخرين) و(تطوير طريقة تدريس المتدربين)، على متوسط حسابي قدره (2.4)، وعلى درجة كبيرة، وبهذه النتيجة الخاصة بمحور المشرف التربوي وانعكاس دوره على أداء المتدرب في التربية العملية من وجهة نظر المتدرب، فإن المتدربين يؤكدون حصول (12) عبارة من أصل (12) عبارة على درجة كبيرة، ولم يصفوا أي عبارة حصلت على درجة متوسطة، ولاأي عبارة حصلت درجة ضعيفة، وبهذه النتائج الخاصة بهذا المحور، نجدها تتفق مع دراسة: دراسة (المغيدي، 1998م) ودراسة (طلافحة، 1424هـ)، ولم ترد أي دراسات سابقة تخالف نتائج الدراسة الحالية في هذا المحور، إلا بتفاوت نسبي في مدى انعكاس دور المشرف التربوي على أداء المتدرب في برنامج التربية العملية.

جـ- محور العلاقات الإشرافية والتنظيمية بين المتدرب والمشرف خلال تطبيق التربية العملية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (7) العلاقات الإشرافية بين المشرف التربوي والمتدرب.

م	العبـــــــــــــــارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
1	يشرح المشرف للمتدربين خطة تحضير الدروس.	115	٪57.5	56	٪28	29	٪14.5	2.4
2	يطلع المشرف دورياً على دفتر التحضير وبدون ملحوظاته.	102	٪51	22	٪11	26	٪13	1.4
3	يوجه المشرف المتدربين لأساليب تحقيق الأهداف الخاصة بكل درس.	74	٪37	74	٪37	22	٪11	1.8
4	يرشد المشرف المتدربين إلى كيفية مواجهة المواقف الصعبة أثناء الدرس.	110	٪55	68	٪34	22	٪11	2.4
5	يعمل المشرف على تذليل الصعوبات التي تواجه المتدربين في المدرسة.	102	٪51	60	٪30	38	٪19	2.3
6	توجيهات المشرف بعد الزيارة الصفية تركز على أداء المتدرب أثناء الدرس.	108	٪54	75	٪37.5	17	٪8.5	2.4
7	يجلس المشرف صامتاً ويدون ملاحظاته أثناء شرح المتدرب للدرس.	125	٪62.5	100	٪50	15	٪7.5	2.9
8	يتبع المشرف أسلوباً عادلاً في تقويم المتدربين.	118	٪59	69	٪34.5	16	٪8	2.5
9	يتيح المشرف الفرصة الكاملة للمتدرب في ممارسة كافة أعمال المعلم.	130	٪65	54	٪27	16	٪8	2.5
10	تقتصر توجيهات المشرف على الجوانب العملية دون التربوية.	81	٪40.5	83	٪41.5	36	٪18	2.2
11	ملحوظات المشرف حول التدريس تركز على جوانب الضعف فقط.	77	٪38.5	68	٪34	55	٪27.5	2.1
12	يتبع المشرف أسلوباً غير تربوي في نقد المتدربين.	73	٪36.5	51	٪25.5	76	٪38	1.9

فالجدول (7) يوضح رأي المتدربين في علاقتهم بالمشرفين التربويين.حيث حظيت عبارة(يجلس المشرف صامتاً ويدون ملاحظاته أثناء شرح المتدرب للدرس) على أعلى الدرجات من بين عبارات هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.9)، كما حظيت العبارتان التاليتان: (يتبع المشرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أسلوباً عادلاً في تقويم المتدربين) و(يتيح المشرف الفرصة الكاملة للمتدرب في ممارسة كافة أعمال المعلم) على درجة كبيرة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (2.5)، كما حظيت العبارات التالية: (يشرح المشرف للمتدربين خطة تحضير الدروس) و(يرشد المشرف المتدربين إلى كيفية مواجهة المواقف الصعبة أثناء الدرس) و(توجيهات المشرف بعد الزيارة الصفية تركز على أداء المتدرب أثناء الدرس)، حيث حصلت كل واحدة منهم على متوسط حسابي قدره (2.4)، كما حصلت عبارة (تذليل الصعوبات التي تواجه المتدربين للدرس)، على درجة عالية، وبمتوسط حسابي قدره (2.3)، وهذا يؤكد دور المشرف التربوي في تأدية دوره في مساعدة المتدرب في ممارسة كافة أعمال المعلم وفي تقويمه وفي تقديم التوجيهات، والإرشادات اللازمة للمتدرب. كما حصلت عبارة (تقتصر توجيهات المشرف على الجوانب العملية دون التربوية) على درجة متوسطة ، حيث حصلت على متوسط قدره (2.2)، وحصلت عبارة (ملحوظات المشرف حول التدريس تركز على جوانب الضعف فقط) على درجة متوسطة وحصلت على متوسط قدره (2.1). كما حصلت عبارة (يتبع المشرف أسلوباً غير تربوي في نقد المتدربين) على درجة متوسطة، حيث حصلت على متوسط قدره (1.9)، كما حصلت عبارة (يوجه المشرف المتدربين لأساليب تحقيق الأهداف الخاصة بكل درس) على درجة متوسطة. حيث حصلت على متوسط قدره (1.8)، أما العبارة الوحيدة التي حظيت بدرجة ضعيفة فهي عبارة (يطلع المشرف دورياً على دفتر تحضير الدروس)، حيث حصلت على متوسط قدره (1.4)، وبهذه النتيجة الخاصة بمحور العلاقة الإشرافية والتنظيمية بين المشرف والمتدرب خلال تنفيذ التربية العملية من وجهة نظر المتدرب، فإن المتدربين يؤكدون حصول (7) عبارات من أصل (12) عبارة على درجة كبيرة، و(4) عبارات من أصل (12) عبارة على درجة متوسطة، ووصفوا عبارة (1) من أصل (12) عبارة حصلت على درجة ضعيفة، ومن هذه النتيجة يتضح عمق العلاقة الإشرافية بين المشرف والمتدرب خلال تنفيذ برنامج التربية العملية، وقد اتفقت هذه الدراسة في هذا المحور، مع دراسة (الجبر، 1982م)، ودراسة (جامع، 1986) ودراسة (المغيدي، 1998م)، وقد خالفت في عبارة (ويطلع المشرف دورياً على دفتر التحضير ويدون ملحوظاته)، مع دراسة كل من (موسى، 1988م)، ودراسة (حسين والجنيد، 1991م)، ودراسة (عمار، 1997م)، ودراسة (ذياب، 1998م).

د- مدارس التطبيق، وماتهيئه من مناخ مساعد لتنفيذ برنامج التربية العملية من وجهة نظر المتدرب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (8) مدارس التطبيق وما تهيؤه من مناخ مساعد لتنفيذ برنامج التربية العملية بفاعلية.

م	العبـــــــــــارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
1	تعامل المدرسة المتدربين معاملة حسنة.	118	٪59	64	٪32	22	٪11	2.4
2	تقدم إدارة المدرسة كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ التربية العملية بفاعلية.	95	٪47.5	85	٪42.5	20	٪10	2.3
3	توفر إدارة المدرسة مكاناً مناسباً للقاء المتدربين مع المشرف التربوي.	88	٪44	54	٪27	58	٪29	2.1
4	تحرص المدرسة على توقيع المتدربين على نموذج الحضور، والانصراف.	81	٪40.5	48	٪24	71	٪35.5	2.0
5	تعين إدارة المدرسة أحد المعلمين لمساعدة المشرف في متابعة المتدربين.	83	٪41.5	63	٪31.5	54	٪27	2.1
6	تساعد المدرسة المتدربين في توفير وسائل التعليم المختلفة.	57	٪28.5	70	٪35	73	٪36.5	1.9
7	تعقد إدارة المدرسة اجتماعاً تعرف فيه المتدربين بالمدرسة، وتلاميذها، وبيئتها.	76	٪38	66	٪33	51	٪25.5	2.0
8	توفر إدارة المدرسة العدد المناسب من الحصص لكل متدرب.	75	٪37.5	92	٪46	33	٪16.5	2.2
9	تتعاون إدارة المدرسة بتمكين المتدرب من تدريس المقررات التي تناسب تخصصه.	103	٪51.5	72	٪36	25	٪12.5	2.3
10	تتيح المدرسة للمتدرب الفرصة الكاملة في ممارسة كافة أعمال المعلم.	98	٪49	77	٪38.5	25	٪12.5	2.3
11	ترحب المدرسة بالمتدربين، وتتعاون معهم.	102	٪51	66	٪33	32	٪16	2.3
12	يقضي المتدرب جزءاً من فترة التدريب في المشاهدة قبل التطبيق.	85	٪42.5	70	٪35	45	٪22.5	2.2
13	تطلع إدارة المدرسة على دفاتر تحضير الدروس للمتدربين.	61	٪30.5	64	٪32	75	٪37.5	1.9
14	تشارك إدارة المدرسة في تحديد الدرجة المستحقة للمتدربين.	59	٪29.5	59	٪29.5	82	٪41	1.8

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فالجدول (8) يوضح رأي المتدرب في مدارس التطبيق، حيث حظيت العبارات التالية: (تقدم إدارة المدرسة كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ التربية العملية) و(تتعاون إدارة المدرسة بتمكين المتدرب من تدريس المقررات التي تناسب تخصصه) و(تتيح المدرسة للمتدرب الفرصة الكاملة في ممارسة كافة أعمال المعلم) و(ترحب المدرسة بالمتدربين وتتعاون معهم)على درجة كبيرة، حيث حصلت كل عبارة منهم على متوسط حسابي قدره (2.3)، كما حصلت العبارتان: (يقضي المتدرب جزءاً من فترة التدريب في المشاهدة قبل التطبيق) و(توفر إدارة المدرسة العدد المناسب من الحصص لكل متدرب)، على درجة متوسطة، حيث حصلت كل منها على متوسط حسابي قدره (2.2)، كما حصلت العبارتان: (توفر إدارة المدرسة مكاناً مناسباً للقاء المتدربين مع المشرف التربوي) و (تعين إدارة المدرسة أحد المعلمين لمساعدة المشرف في متابعة المتدربين)، على درجة متوسطة، حيث حصلت كل منها على متوسط حسابي قدره (2.1)، وكذلك حصلت العبارتان: (تحرص المدرسة على توقيع المتدربين على نموذج الحضور والانصراف) و(تعقد إدارة المدرسة اجتماعاً تعرف فيه المتدربين بالمدرسة وتلاميذها وبيئتها) على درجة متوسطة، حيث حصلت كل منهما على متوسط حسابي قدره (2.0)، وكذلك حصلت العبارتان: (تساعد المدرسة المتدربين في توفير وسائل التعليم المختلفة) و(تطلع إدارة المدرسة على دفاتر تحضير الدروس للمتدربين)، على درجة متوسطة، حيث حصلت كل منهما على متوسط حسابي قدره (1.9)، وأخيراً حصلت عبارة

(تشارك إدارة المدرسة في تحديد الدرجة المستحقة للمتدربين)، على درجة متوسطة ، حيث حصلت على متوسط قدره (1.8)، وبهذه النتيجة الخاصة بهذا المحور فإن المتدربين يؤكدون حصول (5) عبارات من أصل (14) عبارةعلى درجة كبيرة، (9) عبارات من أصل (14) عبارة على درجة متوسطة، ولم يصفوا أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة. وهذه النتيجة تؤكد نجاح مدارس التطبيق في تهيئة المناخ المناسب لتنفيذ برنامج التربية العملية، وذلك من خلال وجهة نظر المتدربين.

اتفقت هذه النتيجة المتعلقة بمدارس التطبيق، وما تقدمه من تهيئة المناخ المساعد لتنفيذ برنامج التربية العملية، مع دراسة (الجبر، 1982م)) ودراسة (المغيدي، 1998م) ودراسة (ذياب، 1998م)، إلا أنها خالفت دراسات أخرى، مثل دراسة (الحريقي، 1989م) ودراسة (السعيد، والشعبي، 1993م) ودراسة (الفرا، وحمران، 1994م) ودراسة (عمار، 1997م) ودراسة (طلافحة، 1424هـ)، حيث توصلت هذه الدراسات إلى عدم تعاون مدارس التطبيق مع المتدربين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هـ - قسم العلوم التربوية، والنفسية، وما يقوم به من تسهيلات تعين المتدرب على القيام بدوره، وذلك من خلال وجهة نظر المتدرب.

جدول (9) مهام قسم العلوم التربوية في توفير التسهيلات للمتدربين للقيام بدوره بفاعلية.

م	العبـــــــــــــــارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
1	يهتم قسم العلوم التربوية باختيار مشرفين من ذوي الاختصاص.	118	٪59	51	٪25.5	31	٪15.5	2.4
2	يراعي قسم العلوم التربوية رغبات المشرفين في اختيار مدارس التدريب.	89	٪44.5	81	٪40.5	30	٪15	2.2
3	يقوم قسم العلوم التربوية بالتنسيق مع المدارس بخصوص المتدربين.	112	٪56	58	٪28	30	٪15	2.4
4	يعمل قسم العلوم التربوية على تقديم كافة التسهيلات لإنجاح برنامج التربية العملية.	83	٪41.5	81	٪40.5	38	٪18	2.2
5	يراعي قسم العلوم التربوية رغبات المتدربين في التدريب بمراحل التعليم المختلفة.	89	٪44.5	71	٪35.5	33	٪16.5	2.2
6	يعمل قسم العلوم التربوية على حل المشكلات التي تواجه المتدربين أثناء التدريب.	69	٪34.5	91	٪45.5	40	٪20	2.1
7	يراعي قسم العلوم التربوية رغبات المتدربين في التدريب بالمدارس القريبة من مكان إقامتهم.	70	٪35	86	٪43	44	٪22	2.1
8	يراعي قسم العلوم التربوية العدد المناسب من المتدربين في المدرسة.	89	٪44.5	80	٪40	31	٪15.5	2.2
9	يراعي قسم العلوم التربوية ذوي الاحتياجات الخاصة في التدريب.	68	٪34	95	٪47.5	37	٪15.5	2.1
10	تنظيم قسم العلوم التربوية للتربية العملية واضح لدى جميع المتدربين.	89	٪44.5	73	٪36.5	38	٪19	2.2

فالجدول (9) يبين وجهة نظر المتدرب بمهام قسم العلوم التربوية والنفسية، وقد حظيت العبارتان: (يهتم قسم العلوم التربوية والنفسية باختيار مشرفين من ذوي الاختصاص) و(يقوم قسم العلوم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التربوية والنفسية بالتنسيق مع المدارس بخصوص المتدربين) على أعلى درجة من بين عبارات هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منها (2.4)، أما العبارات التالية: (يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية رغبات المتدربين في التدريب بمراحل التعليم المختلفة) و(يعمل قسم العلوم التربوية والنفسية على تقديم كافة التسهيلات لإنجاح برنامج التربية العملية) و(يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية العدد المناسب من المتدربين في المدرسة) و (تنظيم قسم العلوم التربوية والنفسية للتربية العملية واضح لدى جميع المتدربين)، على درجة متوسطة، حيث حصلت كل واحدة منهم على متوسط حسابي قدره (2.2)، كما حصلت العبارات التالية: (يعمل قسم العلوم التربوية والنفسية على حل المشكلات التي تواجه المتدربين أثناء التدريب) و (يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية رغبات المتدربين في التدريب بالمدارس القريبة من مكان إقامتهم) و(يراعي قسم العلوم التربوية والنفسية ذوي الاحتياجات الخاصة في التدريب) على درجة متوسطة، حيث حصلت كل عبارة على متوسط حسابي قدره (2.1)، وبهذه النتيجة الخاصة بهذا المحور، فإن المتدربين يؤكدون حصول (2) عبارة من أصل (10) عبارات، على درجة كبيرة و(8) عبارات من أصل (10) عبارات على درجة متوسطة، ولم يصفوا أي عبارة من العبارات حصلت على درجة ضعيفة، ومن هذه النتيجة، تأكدت قدرة قسم العلوم التربوية والنفسية على تهيئة الظروف المعينة للمتدرب للقيام بدوره من أجل إنجاح برنامج التربية العملية، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسات عديدة.

ثالثاً: نتائج السؤال الثالث ومناقشتها:

ينص السؤال الثالث على ما يلي:

(ما الأسباب التي تؤثر سلباً على فعالية برنامج التربية العملية بكلية التربية بالنادرة – جامعة إب من وجهة نظر المشرفين التربويين، والطلاب المتدربين)؟.

وقد اعتبر الباحث أن الأسباب التي حصلت على موافقة نسبة (60٪) فأكثر أسباب تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية، ويتم عرض نتائج هذا السؤال على النحو التالي:

أ- الأسباب التي تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية من وجهة نظر المشرف التربوي.

الجدول (10) يوضح وجهة نظر المشرف التربوي بالأسباب التي تؤثر سلباً على تنفيذ برنامج التربية العملية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول (10) وجهة نظر المشرف التربوي بالأسباب التي تؤثر سلباً على تنفيذ برنامج التربية العملية.

م	السبب	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
1	عدم تطبيق فصل كامل للتربية العملية في المدرسة.	13	٪65	5	٪25	2	٪10	2.5
2	الإعداد التربوي للمتدربين غير كاف.	10	٪50	6	٪30	4	٪20	2.3
3	الأيام المخصصة لبرنامج التربية العملية تسبب الإرباك لجدول الكلية.	8	٪40	5	٪25	7	٪35	2.0
4	الأيام المخصصة لبرنامج التربية العملية تسبب الإرباك لجدول المدرسة.	9	٪45	9	٪45	2	٪10	2.3
5	المدة الزمنية للتربية العملية غير كافية.	14	٪70	5	٪25	1	٪5	2.6
6	تزامن تنفيذ التربية العملية مع وجود محاضرات في الكلية للمتدربين تؤثر على انتباههم، واهتمامهم.	11	٪55	5	٪25	4	٪20	2.2
7	عدم وجود دليل للمتدربين في التربية العملية مما يسبب الإرباك للمدرسة.	9	٪45	6	٪30	5	٪25	2.2
8	تنفيذ التربية العملية على فترات متقطعة يوم أو يومين في الأسبوع بسبب الإرباك للمتدربين.	8	٪40	10	٪50	2	٪10	2.3
9	لا تقدم المدرسة الدعم الكافي للمتدربين للقيام بدورهم في إدارة الصف، وضبط النظام.	4	٪20	13	٪65	3	٪15	2.0
10	عدم إبلاغ المدرسة المتدربين بالتغيرات في الجدول في الوقت المناسب.	6	٪30	9	٪45	5	٪25	2.0
11	وضع جدول للمتدربين من قبل المدرسة الحصص فيه متناثرة.	6	٪30	9	٪45	5	٪25	2.0
12	غلبة الطابع النظري على المقررات التربوية.	11	٪55	7	٪35	2	٪10	2.4
13	وجود أكثر من مجموعة للتربية العملية في المدرسة الواحدة مما يؤثر على سير العملية التعليمية.	12	٪60	7	٪35	1	٪5	2.5

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

14	ضعف تعاون إدارة المدرسة مع المشرف في توفير العدد المناسب من الحصص لكل متدرب.	9	٪45	7	٪35	4	٪20	2.2
15	عدم التنسيق الكافي بين المتدرب، والمعلم بسب قصر تنفيذ التربية العملية على يوم أو يومين.	11	٪55	8	٪40	1	٪5	2.5
16	عدم قناعة بعض مدراء المدارس بتنفيذ التربية العملية في مدارسهم.	9	٪45	10	٪50	1	٪5	2.4

لقد ركزت ما نسبته (70٪) من آراء المشرفين التربويين على عبارة (المدة الزمنية للتربية العملية غير كافية)، وقد يعود ذلك إلى رغبة المشرفين التربويين في زيادة طول الفترة المخصصة للتربية العملية واكتساب الخبرات منها بالإضافة إلى التفرغ الكامل للطالب أثناءها لمساعدته على معايشة العمل التدريسي بشكل أفضل، وكذلك عبارة (عدم تطبيق فصل كامل للتربية العملية في المدرسة)، حيث حصلت على ما نسبته (65٪) من آراء المشرفين التربويين، تأكيداً منهم على أن الفترة الزمنية المخصصة للتربية العملية غير كافية لمعايشة العمل التدريسي بشكل أفضل، كما حصلت عبارة (وجود أكثر من مجموعة للتربية العملية في المدرسة) على ما نسبته (60٪) من آراء المشرفين التربويين، مما يسبب الإرباك لجدول المدرسة وللمشرف، ويؤثر سلباً على أداء التربية العملية، وقد وافق (60٪) من المشرفين التربويين على (3) أسباب من أصل (16) سبباً أنها تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية بالكلية، واختلفوا في (13) سبباً أخرى.

ب- الأسباب التي تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية من وجهة نظر المتدرب.

فالجدول (11) يوضح وجهة نظر الطلبة المتدربين بالأسباب التي تؤثر سلباً على تنفيذ برنامج التربية العملية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول (11) وجهة نظر الطلبة المتدربين بالأسباب التي تؤثر سلباً على تنفيذ برنامج التربية العملية.

م	السـبب	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
1	الإعداد التربوي للمتدربين غير كاف.	103	٪51.5	60	٪30	37	٪18.5	2.6
2	المدة الزمنية للتربية العملية غير كافية.	79	٪39.5	89	٪44.5	32	٪16	2.2
3	غلبة الطابع النظري على المقررات التربوية.	84	٪42	76	٪38	33	٪16.5	2.1
4	إعطاء محاضرات تخصصية للمتدربين أثناء التدريب يؤثر على تحصيل المتدربين وانتباههم، واهتمامهم، ويعيق الفائدة من التربية العملية.	90	٪45	69	٪34.5	14	٪7	2.1
5	وجود أكثر من مجموعة للتربية العملية في المدرسة الواحدة يؤثر على سير العملية التعليمية.	112	٪56	66	٪33	22	٪10.5	2.4
6	عدم إبلاغ المدرسة المتدربين بالتغيرات في الجدول في الوقت المناسب.	91	٪45.5	80	٪40	29	٪14.5	2.3
7	تنفيذ التربية العملية على فترات متقطعة يوم أو يومين في الأسبوع بسبب الإرباك للمتدربين.	104	٪52	69	٪34.5	27	٪13.5	2.3
8	عدم وجود دليل للمتدربين في التربية العملية مما يسبب الإرباك للمدرسة، والمشرف.	107	٪53.5	77	٪38.5	16	٪8	2.4
9	عدم التنسيق الكافي بين المتدرب، والمعلم بسب قصر تنفيذ التربية العملية.	101	٪52	85	٪42.5	12	٪6	2.4
10	ضعف تعاون إدارة المدرسة مع المشرف في توفير العدد المناسب من الحصص لكل متدرب.	77	٪38.5	85	٪42.5	38	٪18	2.1
11	عدم تخصيص فصل كامل للتربية العملية في المدرسة.	103	٪51.5	65	٪32.5	32	٪16	2.3
12	عدم قناعة بعض مدراء المدارس بتنفيذ التربية العملية في مدارسهم.	112	٪56	61	٪30.5	27	٪13.5	2.4
13	وضع المدرسة الحصص الأخيرة من اليوم الدراسي في الجدول للمتدربين.	92	٪46	84	٪42	24	٪12	2.3

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

14	لا تقدم المدرسة الدعم الكافي للمتدربين للقيام بدورهم في إدارة الصف، وضبطه.	90	٪45	75	٪37.5	35	٪18.5	2.2

كان رأي المتدربين في عدم وجود أسباب تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية، حيث لم تحصل ولا عبارة على نسبة (60٪) فما فوق، وبهذه النتيجة يكون جميع المتدربين قد أجمعوا على عدم وجود أسباب تؤثر سلباً من بين (14) سبباً تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية، ونتائج هذه الدراسة جاءت مختلفة مع العديد من الدارسات التي أكدت موافقتها على الكثير من العوامل سلباً على تنفيذ برنامج التربية العملية.

رابعاً: الخلاصة:

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة ما يلي:

أ- ايجابية آراء المشرفين نحو محاور برنامج التربية العملية محل الدراسة، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

1- أكد المشرفون في محور المقررات التربوية، ومدى انعكاسها على أداء المتدرب في التربية العملية، حصول (12) عبارة على درجة كبيرة من أصل (16) عبارة، وأكدوا حصول (4) عبارات على درجة متوسطة من أصل (16) عبارة، ولم يصفوا أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة

2- أكد المشرفون في محور مدارس التطبيق، ومدى تعاونها في تنفيذ برنامج التربية العملية، حصول (8) عبارات من أصل (16) عبارة على درجة كبيرة، و(8) عبارات من أصل (16) عبارة على درجة متوسطة، ولم يصفوا أي عبارةحصلت على درجة ضعيفة .

3- أكد المشرفون في محور قسم العلوم التربوية والنفسية، ما يقوم به القسم من مهام تعين المشرف على القيام بدوره، حصول (14) عبارة على درجة كبيرة من أصل (16) عبارة، و(2) عبارتان على درجة متوسطة من أصل (16) عبارة، ولم يصفوا أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة .

ب- ايجابية آراء الطلبة المتدربين نحو محاور برنامج التربية العملية محل الدراسة، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

1- أكد الطلبة المتدربون في محور المقررات التربوية، ومدى انعكاسها على أداء المتدرب في التربية العملية حصول (15) عبارة على درجة كبيرة من أصل (16) عبارة، و(1) عبارة واحدة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على درجة متوسطة من أصل (16) عبارة، ولم يصفوا، ولا عبارة حصلت على درجة ضعيفة.

2- أكد الطلبة المتدربون في محور المشرف التربوي، ومدى انعكاس دوره على أداء المتدرب في التربية العملية، حصول (12) عبارة على درجة كبيرة من أصل (12) عبارة، ولم يصفوا أي عبارة حصلت على درجة متوسطة، وكذلك لم يصفوا أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة.

3- أكد الطلبة المتدربون في محور علاقة المتدرب بالمشرف التربوي حصول (7) عبارات من أصل (12) عبارة على درجة كبيرة، و(4) عبارات من أصل (12) عبارة على درجة متوسطة، ووصفوا(1) عبارة واحدة حصلت على درجة ضعيفة.

4- أكد الطلبة المتدربون في محور مدارس التطبيق، وما تهيؤه من مناخ مساعد لتنفيذ برنامج التربية العملية بفاعلية حصول (5) عبارات من أصل (14) عبارة على درجة كبيرة، و(9) عبارات من أصل (14) عبارة حصلت على درجة متوسطة، ولم يصفوا أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة .

5- أكد الطلبة المتدربون في محور قسم العلوم التربوية والنفسية، وما يقوم به من تسهيلات تعين المتدرب على القيام بدوره حصول (2) عبارة على درجة كبيرة من أصل (10) عبارات، و(8) عبارات حصلت على درجة متوسطة من أصل (10) عبارات، و لم يصفوا أي عبارة حصلت على درجة ضعيفة.

جـ- وافق غالبية المشرفين على (3) أسباب من أصل (16) سبباً بأنها تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية بالكلية، حيث حصلت على موافقة (60٪) من المشرفين، واختلفوا حول (13) سبباً ، والأسباب التي تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية من وجهة نظر المشرفين هي:

1- المدة الزمنية للتربية العملية غير كافية.

2- عدم تطبيق فصل كامل للتربية العملية في المدرسة.

3- وجود أكثر من مجموعة للتربية العملية في المدرسة.

د- وافق كل المتدربين على عدم وجود أسباباً تؤثر سلباً على برنامج التربية العملية بالكلية، حيث لم يحصل أي سبب على موافقة (60٪) من المتدربين، واختلفوا على (14) سبباً من أصل (14) سبباً.

هـ- ولم يشترك المشرفون والطلبة المتدربون في تحديد أسباب سلبية على برنامج التربية العملية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامساً: التوصيات والمقترحات:

1- يوصي الباحث بأن تكون فترة التربية العملية فصلاً دراسياً كاملاً، ومستقلاً بالمدارس المتعاونة، بمعدل خمسة أيام كاملة في كل أسبوع.

2- إسناد مهمة الإشراف على برنامج التربية العملية لحملة المؤهلات التربوية فقط، وإعفاء الأكاديميين من هذه المهمة.

3- إتاحة الفرصة لمشاركة فاعلة لإدارات المدارس المتعاونة في تنفيذ برنامج التربية العملية، من خلال العمل على تأهيل الطلبة المتدربين عبر برنامج خاص لذلك.

4- إنشاء مركز متخصص، ومستقل بالتربية العملية، يتولى جميع مسؤوليات التربية العملية، ويعمل على اطلاع المشاركين في التربية العملية على التصورات الجديدة لبرنامج التربية العملية وفلسفة التربية العملية واستراتجيات تنفيذها، ودور كل مشارك في عمليات الإشراف والمتابعة والتدريب والتقويم وإعداد الخطط اليومية والفصلية وتصميم الأنشطة المختلفة.

5- إعداد دليل للتربية العملية للمتدرب يحتوي كل ما يحتاجه المتدرب من معلومات وتعليمات وإرشادات ومهارات، وخبرات تتعلق بالتربية العملية.

6- العمل على تطوير كافة الطلبة وإكسابهم مهارات التدريب والتقويم من خلال اعتماد أسلوب لتدريبهم على مواقف التدريب كوسيلة من وسائل إعداد الطلاب داخل الكلية.

7- العمل على التقليل من العوامل التي تؤثر سلباً على فعالية برنامج التربية العملية بالجامعة، ومعالجتها بصفة مستمرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

8- التقويم المستمرلبرنامج التربية العملية من خلال تقديم المشرف تقريراً مفصلاً في نهاية البرنامج يشمل جوانب القوة وجوانب القصورلدى المتدربين، واقتراحاته لكيفية علاجها.

9- إجراء دراسة وصفية تحليلية لتقارير مشرفي التربية العملية بغية الكشف عن مواطن القوة والضعف لدى المتدربين من أجل العمل على تفعيل برنامج التربية العملية.

10- إجراء المزيد من البحوث، والدراسات التقويمية المماثلة لبرنامج التربية العملية في الكليات الأخرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصادر والمراجع:

1- أبانمي عبد المحسن (1408هـ)، مشكلات التربية العملية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: دراسة ميدانية، غير منشورة.

2- الجبر سليمان (1982م)، المشكلات التي تواجه طلاب المواد الاجتماعية في التربية الميدانية، مركز البحوث التربوية، كلية التربية بجامعة الملك سعود.

3- الحريقي سعد (1989م)، دراسة ناقدة لبعض القضايا التنظيمية، والفنية المرتبطة بالتربية العملية الميدانية بكلية التربية- جامعة الملك فيصل، دراسات تربوية، م(4)، ج(20). ص ص 81- 125.

4- السعيد سعد وعلي الشعبي (1993)، تقويم برنامج التربية الميدانية بكلية التربية بأبها، المؤتمر الثاني لإعداد معلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية، كلية التربية بجامعة أم القرى.

5- السميح عبد المحسن (1428هـ)، واقع برنامج التربية العملية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وسبل تطويره. دراسة ميدانية على المشرفين التربويين، وطلاب التربية العملية، مجلة جامعة محمد بن سعود الإسلامية- العلوم الإنسانية، والاجتماعية، ع(3).ص ص139- 216.

6- الفرا عبد الله وعبده حمران (1994م)، الدليل في التربية العملية لطلبة الجامعات، ومعاهد إعداد المعلمين. دار الندى للطباعة، والنشر، والتوزيع، بيروت.

7- المغيدي الحسن (1998م)، تقويم برنامج التربية العملية في كلية التربية بجامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية. مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع (33). ص ص 169- 222.

8- بشارة جبرائيل (1980م)، تكوين المعلم العربي، والثورة العلمية التكنولوجية. المؤسسة الجامعية للدراسات، والنشر، والتوزيع. بيروت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

9- جامع حسن (1986م)، دراسة تقويمية لمدى فاعلية التربية العملية في معهد التربية للمعلمين، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الكويت، م(3)99، ع(9). ص ص 20 - 35

10- ذياب تركي (1998م)، برنامج التربية العملية في الجامعة الأردنية: دراسة استطلاعية لآراء المديرين، والمعلمين المتعاونين، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة العدد (36). ص ص101- 133.

11- زيتون عايش وعايش عبيدات (1984م)، دراسة تحليلية لبرنامج التربية العملية في الجامعة الأردنية، دراسات، مجلد (11) العدد (6). ص ص157- 175.

12- سليمان محمد (1980م)، التربية العملية في جامعة قطر: نظامها، ومشكلاتها. مركز البحوث التربوي بجامعة قطر.

13- سليمان جمال ومطلق فرح (1999م)، تقويم التربية العملية بكلية التربية جامعة دمشق. (بحث غير منشور).

14- صيام وحيد (1997م)، دليل التربية العملية، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

15- طلافحة مروان (1424هـ)، تقويم برنامج التربية الميدانية في كلية المعلمين بتبوك، ومقترحات تطويرها، مجلة كليات المعلمين، المجلد (3) العدد (2). ص ص 117- 170.

16- عبيدات ذوقان وآخرون (1993م)، البحث العلمي: مفهومه- أدواته- أساليبه. دار الفكر للنشر، والتوزيع، عمان.

17- عمار سام (1997م)، واقع التربية العملية لمادة اللغة العربية، وسبل تطويرها: دراسة ميدانية لدى طلبة دبلوم التأهيل التربوي في كلية التربية بجامعة دمشق، المجلة العربية للتربية، المجلد (17) العدد (2). ص ص 201- 252.

18- مركزالبحوث بجامعة قطر (1982)، (دراسة تقويمية لبرنامج إعداد معلمي المرحلتين الإعدادية، والثانوية بجامعة قطر) جامعة قطر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

19- موسى عبد الحكيم (1988م)، تقويم فاعلية النظام الجديد للتربية العملية بكلية التربية بجامعة أم القرى من وجهة نظر الطلاب المعلمين: مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

20- نصر حمدان علي والخولي أحمد (1991م)، مشكلات طلبة برنامج نظام معلم الفصل في التربية العملية المكثفة في مجال تخطيط المواقف التعليمية، وتنفيذها. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة ج 1، ع (15). ص ص 57- 133.

21- نور حسين (2003م)، تقويم أداء المشرف التربوي في التربية العملية بكلية التربية جامعة الأزهر: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع (116). ص ص 95- 147.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دراسة تحليلية لواقع السياسات المالية وأثرها على المستوى العام للأسعار في اليمن خلال الفترة (2000-2008م)

د/ جميل عبد الخالق العريقي

استاذ المالية العامة المساعد جامعة تعز، مستشار وزارة المالية ، وكيل وزارة المالية سابقاً

د/ عبداللطيف المقدم

استاذ الاقتصاد القياسي المساعد، نائب عميد كلية العلوم الإدارية جامعة تعز سابقاً

الملخص:

لقد تركت الاتجاهات السعرية التي عاشها الاقتصاد اليمني منذ بداية الألفية الجديدة حتى عام 2008م معدلات سنوية مرتفعة في مستويات أسعار المستهلك بلغت في المتوسط 11.59٪، لتعكس مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي في اليمن، الذي مافتئ يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي (باستثناء القطاع النفطي)، وبين قطاع الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية أو ضعيفة الإنتاجية.

وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى إصلاح تلك الاختلالات مستخدمة في ذلك العديد من السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية ....الخ). وتعتبر السياسة المالية بأدواتها المختلفة (الانفاقية، والإيرادية، والدين العام) أحد أهم السياسة المستخدمة في هذه الشأن.

ولأهمية هذه السياسة والكشف عن الدور الذي اضطلعت وتضطلع به في معالجة تلك الإختلالات الهيكلية، والظواهر المرضية في الاقتصاد تقدمنا بهذا البحث الذي تناول بالدراسة والتحليل السياسة المالية بأدواتها المختلفة، مسلطاً الضوء على مختلف جوانبها. خلال الفترة 2000م 2008م، واتجاهاتها المستقبلية حتى 2012م. كما استعرض البحث بالتحليل الموسع المستويات العامة لأسعار المستهلك خلال الفترة المذكورة وذلك في إطار العلاقة الارتباطية مع تلك السياسة. وبهدف إغناء التحليل تم استخدام منهجية التحليل القياسي من خلال بناء نموذج لقياس مدى تأثير السياسة المالية على مستويات الأسعار، والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية حتى عام 2012م، ليخلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بهذا الموضوع.

المقدمة:

تمثل السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الكلية الفعالة التي تستخدمها الحكومات لمعالجة الاختلالات في بنية الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية ويبرز تأثير السياسة المالية من خلال أدواتها المختلفة وأهمها الموازنة العامة للدولة بشقيها الإيرادي والإنفاق

والتي تهدف من خلالها إلى ممارسة دور مؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية ومعالجة الظواهر المرضية في الاقتصاد كالتضخم والبطالة والدين العام وانخفاض معدلات النمو وارتفاع عجز الموازنة.

إن أهمية السياسة المالية تتجسد بوضوح في أوضاع الاقتصادات النامية ومنها بلادنا ، حيث يعاني الاقتصاد اليمني ضعفاً في الموارد و اختلالات هيكلية وضعف معدلات النمو وتدنياً في حجم الادخار والاستثمار وارتفاعاً في معدلات الاستهلاك ،مع تشوه وضعف القاعدة الإنتاجية ، وارتفاع المديونية وتزايد عجز الموازنة وارتفاع في مستويات الأسعار ،وما يتركه هذا الأخير من تأثير سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي من ناحية ،واتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلاته ،الأمر الذي دفع بالحكومة اليمنية إلى تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي منذ منتصف التسعينيات استهدفت من خلاله إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لإصلاح وضع الموازنة العامة للدولة بما يسهم في خفض العجز في الحدود الآمنة ومعالجة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

ولذا فإن دراسة أثر السياسة المالية للحكومة اليمنية بشقيها الإيرادي والإنفاقي على المستوى العام للأسعار تكتسب أهمية بالغة.

أهمية البحث:

تنبثق من الآتي :-

1) أن السياسة المالية كانت ولاتزال إحدى الأدوات الحقيقية والهامة في يد الحكومة اليمنية لتصحيح الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة ومعالجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

2) التوصل إلى رؤية واضحة من خلالها يمكن مكافحة ظاهرة التضخم أو الحد منه في أحسن الأحوال، الأمر الذي سوف يساعد صانعي القرار الاقتصادي والمستثمرين وكافة الأطراف ذات العلاقة في تجاوز آثار تلك الظاهرة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

هل السياسات المالية المتبعة من قبل الحكومة اليمنية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي تمكنت من معالجة ظاهرة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار (التضخم) في الاقتصاد اليمني أو الحد منها على اقل تقدير؟

أهداف البحث:

1) إبراز العلاقة بين تطور النفقات والايرادات والمستوى العام للاسعار.

2) قياس أثر السياسات المالية للحكومة اليمنية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة -: هناك علاقة بين السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة اليمنية وبين ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الفرضيات الفرعية:

1) توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات والمستوى العام للأسعار عند مستوى معنوية 5.%

2) توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النفقات والمستوى العام للأسعار عند مستوى معنوية 5. %

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي والقياسي في تناول هذا الموضوع مستنداً في ذلك إلى البيانات والإحصاءات المنشورة من قبل الأجهزة الرسمية ذات العلاقة و مستأنساً بالدراسات المنشورة سلفا حول هذا الموضوع.

حدود البحث:

الفترة الزمنية (2000- 2008م)

وسيتناول البحث بالتحليل الموضوعات التالية:-

المبحث الأول ويتناول بالتحليل تطور الإيرادات والنفقات وصافي الموازنة خلال الفترة 2000-2008م.

المبحث الثاني :في هذا المبحث تم دراسة التغيرُّ في الرقم القياسي العام للأسعار خلال الفترة2000- 2008م.

المبحث الثالث : تحليل قياسي لأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار خلال الفترة2000- 2008م واتجاهاتها حتى 2012 م.

الاستنتاجات والتوصيات :والتي توصل إليها الباحثان.

المبحث الأول: تطور الإيرادات والنفقات وصافي الموازنة خلال الفترة 2000-2008م.

أولا: تطور الإيرادات العامة.

(1-1)الإيرادات الضريبية المباشرة:

من خلال بيانات الجدول التالي :- [1]

جدول رقم (1) تطور الإيرادات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000- 2008 م

(المبالغ بمليارات الريالات)

م	السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	إجمالي الإيرادات والمنح *	600	562	580	688	837	1145	1485	1461	2028
1	اجمالي الضرائب المباشرة	43	51	62	68	78	163	129	153	203
2	ضرائب غير مباشرة									
	1/2عوائد الجمارك	30	34	37	42	52	52	36	44	49
	2/2الضرائب على السلع والخدمات	37	37	39	43	56	70	101	118	119
	اجمالي الضرائب الغير مباشرة	67	71	76	85	108	122	137	162	168
3	إجمالي الإيرادات الضريبية المباشر والغير مباشرة(1+2)	110	122	138	153	186	285	266	315	371
4	إيرادات عوائد النفط والغاز									
	1/4 نفط خام مصدر	238	270	265	307	361	482	612	486	838
	2/4 نفط مباع محليا	135	61	71	97	139	263	435	447	600
	3/4 مبيعات الغاز	4	4	5	5	5	8	13	15	19
	4/4 ضرائب على دخل شركات النفط	54	42	43	49	63	0	1	3	4
	5/4 منح توقيع اتفاقيات	0	3	0	3	0	0	2	0	2
	6/4 عمولات امتياز واخرى	0	6	1	12	11	21	24	26	39
	إجمالي إيرادات عوائد النفط والغاز	431	386	385	473	579	774	1087	977	1502
5	فوائد تشغيل وحصة الحكومة من فائض المؤسسات	23	26	22	17	17	23	37	97	67
6	إيرادات غير ضريبية	18	12	15	20	20	13	42	25	38
7	منح وايرادات أخرى	18	16	20	25	35	50	53	47	50
	إجمالي الإيرادات الغير ضريبية وغير نفطية	59	54	57	62	72	86	132	169	155

تم احتساب البيانات من قبل الباحثين

المصدر : وزارة المالية ، نشرة احصائية مالية الحكومة ، العدد السادس والعشرين2006 ص23 ، 28 لسنوات من 2000 الى 2004 ،والعدد التاسع والثلاثون 2010م ص 18،23 باقي السنوات.

*إجمالي الايرادات العامة عباره عن (إجمالي الايرادات المركزية مضافاً اليها إجمالي الايرادات المحلية) مطروح منها المنح السلطة المحلية وذلك حتى لا يتضخم حجم الايرادات

يتضح بأن حجم الإيرادات الضريبية المباشرة قد ارتفعت من (43) مليار ريال في عام 2000م إلى (203) مليارات ريال في عام 2008م وبنسبة نمو قدرها 372٪ وبالمقارنة مع إجمالي الإيرادات العامة فقد شكلت ما نسبته 10٪ من إجمالي الإيرادات العامة لعام 2008م. كما بلغ متوسط نسبة النمو السنوي خلال الفترة لهذا المكون حوالي 24,9٪ وبالنظر إلى الوزن النسبي للإيرادات الضريبية المباشرة لإجمالي الإيرادات العامة خلال

الأعوام(**2000**م، 2004م، 2007م، 2008م) نجده قد مثل 7,2٪ ، 20,5٪ ، 10,5٪ ، 10٪ على التوالي ويرجع تدني الوزن النسبي إلى الأسباب التالية[2]:

أ -ضعف البنية التحتية للاقتصاد واختلاله الهيكلي.

ب- تواضع حجم الاقتصاد المنظم الذي لا يتيح تطوير الإمكانية الفنية والمؤسسية والتنظيمية للجهات الضريبية بما يمكنها من تتبع مسارات تكون واجهة لمخصصات واستخدامات الموارد لمختلف الجهات المكلفة بتحصيل الضريبة قانوناً . كما أن ضعف بيانات ومعلومات وحدات القطاع المنظم في أحيان كثيرة قد أسهمت في انتشار ظاهرة التهرُّب الضريبي.

ج- حساسية العلاقة بين ارتفاع مبالغ الضرائب المباشرة والتوسع في الإنتاج.

د- إن مكون الضرائب المباشرة مرتبط بطبيعة الاقتصاد اليمني ، ولذا سيظل هدفاً يجب التخطيط لتحقيقه في المدى الطويل.

(1- 2)الإيرادات الضريبية غير المباشرة

لقد ارتفع حجم الإيرادات الضريبية غير المباشرة خلال الفترة 2000م/ 2008م، من حوالي (67) مليار ريال[3] بالأسعار الجارية إلى حوالي (122) مليار ريال في عام 2005م، ثم وصل إلى حوالي (162) مليار ريال في العام 2007م، ليصل إلى (168) مليار ريال في عام 2008م على التوالي، وان معدل النمو بين عام الأساس 2000م والعام الأخير بلغ (150,8٪) أي بمتوسط نمو سنوي قدره حوالي (31٪) سنوياً ، كما أن الوزن النوعي لمتغير الضرائب غير المباشرة لإجمالي إيرادات الموازنة العامة للأعوام 2000م ، 2005 م، 2007 م، 2008م، قد بلغ حوالي

11٪ ، 10,7% و 11 % و 8٪ على التوالي.

(1-3)إيرادات النفط والغاز:

(1-3-1)إيرادات الصادرات النفطية.

إن إجمالي إيرادات الصادرات النفطية تعتبر متواضعة بصورة نسبية سواء من حيث حجمها المطلق بعملات القياس القابلة للتحويل أم بالريال على أساس الأسعار الثابتة ، ويتضح ذلك في البند الخاص بإيرادات عوائد تصدير النفط حيث يشير الحجم المطلق لهذا المؤشر بأنه قد ارتفع بالأسعار الجارية من 238 مليار ريال في عام الأساس 2000م إلى حوالي 482 مليار ريال في عام 2005م لترتفع إلى حوالي 486 مليار ريال في عام 2007م والى 838 مليار ريال في عام 2008م بحسب بيانات الجدول رقم(1)[4]، وان متوسط معدل النمو لهذا المصدر الإيرادي بين عام 2000م وعام 2008م بلغ 20,83٪ ، كما ان الوزن النوعي لهذا المكون الإيرادي لإجمالي الإيرادات العامة في الموازنة للأعوام المختارة 2000م، 2005م، 2007م، 2008م، بلغ 39,7٪ ، 42,1٪ ، 33,26٪ ، 41,3٪ على التوالي.. إن الأهمية النسبية لهذه الإيرادات في الموازنة تشكل ما نسبته 52,52٪ في المتوسط خلال الفترة 2000 - 2008م من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة مما يعني أن الدور الذي يلعبه هذا المورد في صياغة حجم الموازنة العامة وإيراداتها يعتبر إلى حد ما حاسماً وينظر الى ذلك من الناحية التمويلية لوظيفة الموازنة العامة، وهذا النوع من الإيرادات في الأعوام الأخيرة بالعملة الوطنية الريال وبالأسعار الجارية قد خضعت للمتغيرات في الأسعار العالمية السائدة للنفط في الواقع إلا أن الكمية المصدرة من النفط في هذه الفترة الأخيرة قد اتجهت نحو التناقص إلى حد ما. وبالنسبة للإيرادات النفطية لعام 2008م شاملة ضرائب دخل شركات نفطية ومنح توقيع اتفاقيات وعمولات امتياز فقد بلغت (1483) مليار ريال[5] بالأسعار الجارية بالمقارنة مع الإيرادات النفطية عام 2000م البالغة (427) مليار ريال. إن مقدار الزيادة خلال الفترة المذكورة يعادل (1065) مليار ريال وبنسبة نمو قدرها 247,31٪ وإنها تعادل 73٪ من إجمالي الإيرادات العامة لعام 2008م كما إن اتجاه أسعار النفط العالمية تتجه نحو الارتفاع النسبي وهو في الواقع ليس سوى حوالي نصف القيمة السعرية الفعلية للنفط في السوق العالمي وينظر إلى ذلك من زاوية التوازن العالمي الكلي ، وبحكم التوسع العالمي لنطاق الاستهلاك العيني والكمي للنفط مع ترجيح الأثر المحدود جداً لتعويض استهلاك الطاقة النفطية بطاقة غير نفطية مثل الطاقة الشمسية أو الطاقة المستمدة من المصادر الأقل تلوثاً فإن مستوى الاستهلاك العالمي للنفط قد ارتفع منذ 1973م

بقدر كبير إذا كان نموه السنوي بمقدار لا يقل عن 7٪. وإذا احتسبنا السعر التوازني العالمي في مدى الفترة 1973م وحتى 2007م مثلاً سنجد بأن مستوى سعر 97 دولاراً لبرميل النفط في السوق العالمية قد جرى الوصول إليه في الواقع الاقتصادي العالمي في عام1994 م أو قبل ذلك بكثير وأن مستوى سعر برميل النفط في السوق العالمية في عام 2007م على أساس توازن موضوعي يفوق مستوى 80 دولاراً للبرميل.[6]

(1-3-2)إيرادات النفط المستهلك محلياً.

إن حجم الإيرادات من هذا المصدر قد ارتفعت من حوالي 135 مليار ريال في عام 2000 إلى حوالي 263 مليار ريال في عام 2005م لتصل في عام 2007م إلى حوالي 447 مليار ريال لتصل في عام 2008م (600) مليار ريال [7]وبنسبة نمو قدرها (344,4٪) بين (2000-2008م) تمثل 29,6٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا يعني بأن إيرادات النفط المباع محلياً تعادل ثلاثة أضعاف الضرائب غير المباشرة . كما أن متوسط معدل النمو السنوي لهذا المكون قد سجل خلال الفترة 2000م – 2008م ما نسبته (31٪) إلا أن هذه الزيادة قد تذبذبت من عام إلى آخر ، ففي الوقت الذي سجلت انخفاضاً في الأعوام 2001 م، 2002م، 2003م. وذلك بفعل تأثير عدد من العوامل أبرزها الاستجابة النسبية للسياسات الإصلاحية فيما يرتبط باتجاه كمية النفط المستخرج نحو الانخفاض منذ وقت ليس بقصير حيث انه لو كانت قد جرت تعديلات لسعر استهلاك النفط ومشتقاته في السوق المحلية باتجاه الرفع أكثر فإن الاستهلاك المحلي سينخفض وبالتالي تنخفض الحصيلة في عام 2007م بسبب انخفاض كمية الاستهلاك بحجم يفوق معدل الارتفاع ، والعامل الثاني تغيُّر في سلوك استهلاك الوقود للسيارات وغير ذلك من بترول ومشتقات النفط التقليدية إلى غاز لكونه أكثر اقتصاداً حيث إن هناك عدداً كبيراً من السيارات أخذت بالاعتماد على الغاز برغم مشاكل ذلك التحول .كما أن الوزن النوعي لعوائد إيرادات الموازنة العامة للنفط المباع محليا"لإجمالي الإيرادات العامة خلال الأعوام 2000م، 2005م، 2007م، 2008م، بلغ ما نسبته % 22,5، 23%، 30,6%، 29,6%، من إجمالي الإيرادات العامة على التوالي.. إن ذلك النمط في حصة نسبة إيرادات بيع النفط محليا "يظهر تزايد هذا المصدر في تمويل الموازنة العامة ويظهر هنا بعض جوانب الدور التوازني والتوجيهي لاستخدام الموارد وبواسطة الوظيفة التوزيعية وكذا التمويلية للموازنة العامة.

(1-3-3) إيرادات الغاز.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) بأن إيرادات الغاز قد شهد استقراراً في الأعوام 2000م، 2001م، بواقع 4 مليارات ريال، ليرتفع بعد ذلك في العامين التاليين إلى 5 مليارات ريال لكل منهما ثم يعاود الارتفاع بعد ذلك ليصل في عام 2008م إلى 19 مليار ريال بمعدل نمو قدره 375٪ بالمقارنة مع عام 2000م. وتشكل إيرادات الغاز في عام 2008م [8] ما نسبته 0,94٪ من إجمالي الإيرادات العامة لنفس العام. وهي نسبة متدنية جداً، إلا انه يعوّل على زيادة هذا المكون الايرادي خلال السنوات القادمة عندما يبدأ الضخ للغاز المسال من مأرب.

(1- 4)الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية:

ارتفع حجم هذه الإيرادات من حوالي (59) مليار ريال في عام 2000م إلى حوالي (86) مليار ريال في عام 2005م وقد سجل هذا المتغير انخفاضا "في العامين 2001م، 2002م، ليصل هذا المكون في عام 2008م إلى حوالي (155) مليار ريال [9] بالأسعار الجارية. وبزيادة قدرها (96) مليار ريال وبنسبة قدرها 162,7٪ خلال الفترة، وان الوزن النوعي لهذا المكون الإيرادي لإجمالي الإيرادات العامة في الأعوام 2000م، 2005م، 2007م ،2008م – 9,8٪، 7,5%و 11,6٪ و 7,6٪ على التوالي ، ولعل ميل هذا المكون من حيث نسبته لإجمالي الإيرادات العامة على مدى السنوات السابقة، يعكس اختلاف النمو في مفردات هذا المكون مقارنة بمكونات إيرادية عامة أخرى مما يعني أن الزيادة في حجم تلك المكونات الإيرادية الأخرى تفوق بكثير مستوى نمو حجم هذا المكون الإيرادي غير الضريبي في معظم السنوات المذكورة.

ويمكن تفسير انخفاض الأهمية النسبية لهذا المكون لإجمالي الإيرادات العامة الأخرى من خلال معرفة العبء الضريبي [10] خلال الأعوام 2000 م، 2005م و 2007م، 2008م والذي سجل ما نسبته 6,3٪ و 7,8٪ و 6٪ و6٪ على التوالي وهي نسبياً متواضعة ويعود ذلك لانخفاض في بداية الفترة لتخفيض الرسوم الجمركية كأداة إصلاحية للقضاء على التهرب الضريبي غير انه مع الاستمرارية في تطبيق الإصلاحات في استخدام الضرائب ارتفع العبء الضريبي بقدر معين في السنوات الأخيرة، ولذا فإننا نقترح التوسع في تطبيق كافة أنواع الضرائب وشمولها لجميع المكلفين، مما يسهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتفعيل آليات مكافحة التهرب الضريبي.

ثانياً: تطور النفقات العامة.

(2-1)إجمالي النفقات العامة:

إن النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000 / 2008م [11]قد ارتفعت من حوالي (502) مليار ريال في عام 2000م بالأسعار الجارية كما يتضح في الجدول رقم (2) إلى حوالي (1184) مليار ريال بالأسعار الجارية في عام 2005م، وبلغت في عام 2006م (1421) مليار ريال لتصل في عام 2007م إلى (1755) مليار ريال وفي عام 2008م (2248) مليار ريال بالأسعار الجارية ، ويظهر من خلال الحجم المطلق للإنفاق خلال تلك السنوات بأنها قد نمت بنسبة 128,7٪ مقارنة بعام 2000م، وبالمقارنة مع نفس العام فقد حققت نمواً في عام 2008م ما نسبته 347,8٪ ، ويلاحظ من خلال الإنفاق العام أن مستوى النمو الاسمي خلال الفترة قد بلغ متوسطه السنوي 21٪، غير أن مستوى النمو الاسمي للإنفاق العام في عام 2006م والمقدر بنسبة 20,27٪ قد انخفض بمقدار 14٪ مقارنة بعام 2005م. وإذا ما أخذنا الفترة من 2005م إلى 2008م نجد بأن متوسط النمو السنوي قد حقق ما نسبته 26,5٪ وتعتبر نسبة النمو هذه مرتفعة ولعل الاتجاه الصعودي له في هذه الفترة يعود إلى السياسة العامة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأجور الجديدة في مرحلتيها ، وكذا الزيادة في نفقات الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية ومدفوعات الفوائد، ومعلوم تأثير ارتفاع النفقات على التضخم.

(2-1-1)تطور الإنفاق الجاري خلال الفترة 2000 -2008م.

شهد الإنفاق الجاري نمواً بحسب البيانات الواردة في الجدول التالي : - [12]

الجدول (2) تطور النفقات العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000- 2008 م

(المبالغ بمليارات الريالات)

م	السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	❖إجمالي النفقات العامة	502	522	594	777	888	3118	0142	0175	3224
1	اجور وتعويضات العاملين	141	162	818	202	227	297	387	495	578
2	نفقات السلع والخدمات والممتلكات	56	65	76	87	90	109	148	202	192
3	نفقات الإعانات المنح والمنافع الاجتماعية	142	124	131	186	236	360	418	534	094
4	مدفوعات الفوائد	35	33	35	38	54	69	87	97	126
5	النفقات الغير مبوبة	8	10	11	14	17	19	22	25	30
	اجمالي النفقات الجارية	382	394	144	527	246	853	1062	1353	6186
6	اكتساب الاصول الغير مالية (النفقات الرأسمالية والاستثمارية)	91	83	112	198	121	253	274	310	300
7	اكتساب الاصول المالية وتسديد الخصوم(الاقراض وسداد القروض)	29	45	41	52	35	77	48	87	77
	اجمالي النفقات الراسمالية والاستثمارية	120	128	153	250	426	033	835	397	377

تم احتساب البيانات من قبل الباحثين

المصدر : وزارة المالية ، نشرة احصائية مالية الحكومة ، العدد السادس والعشرين2006 ص68 لسنوات من 2000 الى 2004، والعدد التاسع والثلاثون 2010م ص62 باقي السنوات.

*إجمالي النفقات العامة عباره عن (إجمالي النفقات المركزية مضافاً اليها إجمالي النفقات المحلية) مطروح منها الدعم المركزي الجاري والرأسمالي منعاً للازدواجية

حيث ارتفع حجم الإنفاق الجاري خلال السنوات 2000- 2008م من (382) مليار ريال إلى (1866) مليار ريال، بزيادة في قيمة النفقات الجارية خلال الفترة بلغت (1484) مليار ريال بنسبة 388,7٪ ، مما يشير إلى أن الإنفاق الجاري قد زاد خلال الفترة بما يقارب خمس مرات ، أما عن نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي النفقات العامة فقد بلغت 76٪عام 2000م إلا أن سرعان ما

ارتفعت نسبة إجمالي النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة عام 2008م حيث بلغت النسبة 83٪ كون النفقات الجارية بلغت عام 2008 (1866) مليار ريال ، ويرجع أسباب ارتفاع النفقات الجارية خلال الفترة إلى عدد من العوامل أبرزها:

1) ارتفاع الأعباء على الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين حيث كانت (141) مليار ريال عام 2000م وارتفعت عام2008م إلى (578) مليار ريال بنسبة زيادة قدرها (310٪)، وذلك بسبب زيادة حجم العمالة في أجهزة الدولة المختلفة بدون ضوابط للاحتياجات القائمة، ونظراً للزيادة في رواتب المدرسين والعاملين في القطاع الصحي وكادر الجامعات والزيادات في مرتبات الجيش والأمن بنسبة 40٪ بالإضافة لبدل غلاء المعيشة لموظفي الدولة الذي بدأ تنفيذه في منتصف عام 2000، لمواجهة الزيادات في مستويات الأسعار المحلية نتيجة الرفع الكلي للدعم عن السلع الغذائية [13]الأساسية(2) وبسبب تأثير ما تم إنفاقه على المشاريع المختلفة التابعة لأجهزة الدولة ، وأخيراً تأثير الزيادات التي تمت على مرتبات وأجور موظفي الدولة خلال الفترة لمواجهة اثر الارتفاع العام في مستويات الأسعار.

2) ارتفاع حجم الإنفاق على الدعومات التي تتحملها الخزانة العامة على المشتقات النفطية وعلى دعم الكهرباء وعلى دعم المؤسسات والوحدات الاقتصادية المعانة من قبل الدولة حيث ارتفع الإنفاق على الدعومات من (116) مليار ريال عام 2000م إلى (869) مليار ريال عام 2008م بنسبة زيادة بلغت 649٪ وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة دراسة أثر هذه الدعومات على عجز الموازنة وضرورة إعادة النظر بها[14].

3) ارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات والممتلكات حيث بلغت (56) مليار ريال عام 2000م إلى (192) مليار ريال عام 2008م بنسبة زيادة قدرها 242,9٪، ترجع الزيادة نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية المختلفة وبسبب رفع أسعار المشتقات النفطية بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية في رفع أسعار السلع والخدمات.

4) ارتفاع نفقات الفوائد وأعبائها والديون والقروض سواء على القروض التي على اليمن للدول أم الصناديق والهيئات الدولية أو الفوائد التي على القروض المحلية من الجهاز المصرفي. حيث ارتفعت النفقات على الفوائد من (35) مليار ريال عام 2000م إلى (126) مليار ريال عام 2008م بمعدل نمو قدرها 260.%

5) ارتفاع النفقات الجارية غير مبوبة من (8) مليارات ريال عام2000م إلى (30) مليار ريال عام 2008م بمعدل نمو 275٪ وتمثل هذه النفقات الجارية غير المبوبة تلك النفقات المركزية التي تصرف بشكل مركزي أو التي لم تدرج في فصول وبنود محددة بالموازنة ولم تكن معتمدة لأغراض محددة عند إعداد مشاريع الموازنات السنوية.

(2-1-2) تطور الإنفاق الرأسمالي والاستثماري خلال الفترة 2000-2008م.

شهدت النفقات الرأسمالية والاستثمارية ارتفاعاً في قيمتها بحسب البيانات الواردة في الجدول رقم (2)[15] حيث بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية والاستثمارية (120) مليار ريال عام 2000م ليستمر في الارتفاع إلى (377) مليار ريال عام 2008، بزيادة خلال الفترة بلغت (257) مليار ريال بنسبة (214،16٪)، وبرغم نسبة هذه الزيادة بين عامي (2000- 2008)، إلا أن نسبة حجم الإنفاق الرأسمالي والاستثماري لإجمالي الإنفاق العام قد تراجعت حيث نجد بأن نسبة هذا المكون الانفاقي لإجمالي النفقات العامة قد سجل في عام 2000م 24٪ إلا انه قد تراجع في عام 2008م إلى حوالي 17٪ من إجمالي النفقات. وإنها تشكل معدلات ضئيلة ومتواضعة واقل من النسب الاقتصادية المطلوبة بين النفقات الجارية والرأسمالية والاستثمارية، واستناداً على بيانات الجدول رقم (2) نشير إلى الملاحظات التالية:

1) لقد بلغت النفقات الرأسمالية والاستثمارية (120) مليار ريال عام 2000م وبنسبة 24٪ من إجمالي النفقات العامة لنفس العام، وطبيعة هذه النفقات الرأسمالية والاستثمارية والموجهة للبنية التحتية وحيازة الأثاث والمعدات والبناء والتشييد وغيرها من النفقات الرأسمالية والاستثمارية تعتبر ضئيلة في ضوء احتياجات الجمهورية اليمنية بمحافظاتها (الواحد والعشرون) المترامية الأطراف وفي ظل الكثافة السكانية للجمهورية اليمنية[16] (22) مليون نسمة، وبحسب خارطة الاحتياجات للبنى التحتية والهياكل الأساسية والطرق والمعدات والآلات للمدارس والمستشفيات وغيرها فإن هذه النسبة اقل من النسبة الاقتصادية التي ينصح بها الاقتصاديون في المالية العامة والمتضمنة أن لا تقل النفقات الرأسمالية والاستثمارية عن 40٪ من إجمالي النفقات العامة، بل إن البعض يرون بأنه يجب أن تكون النفقات الرأسمالية والاستثمارية أكثر من 50٪ من إجمالي الإنفاق العام[17، 18] وبتحليل التطور الذي حدث خلال الفترة 2000 - 2008م يتبين أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية وعلاقتها بإجمالي الإنفاق العام قد ارتفعت من (120) مليار ريال في عام 2000م

إلى (377) مليار ريال في عام2008 م، وان أهميتها النسبية لإجمالي الإنفاق العام لعامي 2000م - 2008م قد شكلت ما بنسبته 24٪، 17٪ على التوالي.وهذا يشير إلى انخفاض نسبة إجمالي النفقات الرأسمالية والاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام، فبينما كانت نسبة النفقات الرأسمالية والاستثمارية 24٪ من إجمالي النفقات العامة عام 2000م نجد أنه انخفض حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى 17٪ من إجمالي النفقات العامة عام 2008م (أي بنسبة 7٪) وهذا يرجع إلى التركيز من قبل الحكومة في ارتفاع نفقاتها الجارية على حساب انخفاض نفقاتها الرأسمالية والاستثمارية.

2) تحليل النفقات العامة خلال الفترة 2000 - 2008م يوضح أن التحيز نحو النفقات الجارية بشكل أكثر بمقارنة نسبة كلٍ من النفقات الجارية والرأسمالية والاستثمارية فبرغم ارتفاع الإنفاق العام الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل سنوات الفترة ، إلا أن هذه الزيادة كانت لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية فقد تراجعت نسبة زيادة النفقات الرأسمالية والاستثمارية في السنوات الأخيرة.

3) شكلت النفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال الفترة 2000- 2008م من مخصصات إجمالي النفقات العامة نسب متفاوتة حيث كانت النفقات الرأسمالية والاستثمارية 24٪ من إجمالي النفقات العامة عام 2000م بينما ارتفعت إلى 24٪ و25٪ و30٪ و30٪ و27٪ و25٪ و22٪ و17٪ على التوالي خلال الفترة حتى 2008م، وقد وصلت النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى أعلي نسبة من إجمالي النفقات العامة في السنتين 2003م و2004م حيث بلغت 30٪ من إجمالي النفقات العامة.

من خلال التحليل السابق يتضح:

1) أن النفقات العامة بالإضافة إلى الضرائب والدين العام تمثل أدوات السياسة المالية التي تلجأ الحكومة إلى استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات الأسعار فتلجأ السلطات الحكومية من خلال ضغط حجم الإنفاق والعمل على خفض حجم الطلب الكلي لإعادة التوازن إلى الاقتصاد ويتم ذلك بصورة مباشره من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام.

2) أن الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أهم مكونات الموازنة العامة للدولة حيث يؤدي تضخم حجم العمل في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الموازنة العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي تتحمله الدولة والمساعدات النقدية المخصصة للأسر

الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام، ويترتب عليه في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وحدوث عجز في الموازنة وتزايد معدلاته يؤدي بدوره إلى ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

3) أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية تمثل جانباً مهماً في موازنة الدول النامية ومنها بلادنا ، والتي توجه جزءاً هاماً من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكة المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية وضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الدخول التي تولدها تلك النفقات مما يسهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.

4) أن التأثير غير المباشر للإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار يتمثل من خلال الدور الذي يمارسه الإنفاق الحكومي في التأثير على عرض النقود، والذي يتحدد من خلال طريقة تمويل الإنفاق الحكومي ، حيث أن الاعتماد على التمويل بالعجز والذي يمول بالاقتراض من الجهاز المصرفي يسهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد بنسبة اكبر من الزيادة في حجم الناتج القومي الحقيقي ، مما يؤدي إلى اختلال في علاقة التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج من السلع والخدمات مما يسهم في تغذية التضخم ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

5) إن السياسة الانفاقية التوسعية قد أسهمت بصورة واضحة ،إلى جانب عوامل أخرى ، في ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال الفترة المحددة ، حيث حققت النفقات العامة معدل نمو 21٪ في المتوسط خلال الفترة، وان هذا النمو المتزايد يمكن اعادته من ناحية إلى زيادة الإيرادات خلال نفس الفترة، ومن ناحية أخرى إلى محدودية اثر الإصلاحات التي تمت في مجال إعادة هيكلة الموازنة العامة ، والتي ركزت على ترشيد الإنفاق العام كأحد المداخل الأساسية لإصلاح المالية العامة في اليمن[19].

(2-2)الإنفاق الحكومي العام وعلاقته بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم)

أسهمت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني خلال الفترة 2000- 2008م، نظراً للدور الذي تمارسه الزيادة في حجم الإنفاق العام في خلق دخول نقدية تسهم في خلق طلب إضافي على السلع والخدمات، وذلك باعتبار الإنفاق الحكومي أحد

مكونات الطلب المحلي، بحيث تنعكس الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي في صورة ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ، مما يؤدي في ظل محدودية العرض الحقيقي منها إلى زيادة فجوة فائض الطلب ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه الزيادة في تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض من البنك المركزي . وقد هدفت السلطات الحكومية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي بهدف خفض العجز في الموازنة باعتباره من أكثر العوامل تأثيراً في حجم الطلب الكلي [20]وبما يكفل الحد من نمو حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

ثالثاً: تطور صافي الموازنة، وتمويلها خلال الفترة 2000-2008م.

لقد سجلت الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية في صافيها فائضاً للأعوام (2000 - 2001- 2006م) بمقدار (98، 40، 65) مليار ريال على التوالي ، في حين سجلت الموازنة عجزاً صافياً في الأعوام (2002- 2003- 2004- 2005- 2007- 2008م) بمبلغ (14، 89، 51، 38، 289، 215)مليار ريال على التوالي في إطار مكون التمويل المحلي والأجنبي بشكل عام إذ أن الائتمان المحلي الممنوح للحكومة من النظام المصرفي قد توقف وذلك بعد أول عملية في علاقة تمويل صافي الموازنة العامة ، خلال الفترة. و الحكومة قد وجهت جزءاً من فائض موازنتها إلى سداد المديونية المحلية عليها للنظام المصرفي عن فترات سابقة[21]، وأما البعد الثاني والبعد الثالث في تمويل ذلك الصافي الفائض في الفترة المذكورة هو تشكيل عنصر ادخار كلي محلي بالعملات الأجنبية يتمثل في استبدال الحكومة لأصل بالعملة الوطنية بأصل أجنبي لزيادة احتياطات الدولة من صافي الموجودات الأجنبية، والبعد الرابع لتمويل فائض الموازنة العامة وهو لا يعتد به من حيث حجمه ، تمثل بالأثر الرقمي لسداد بعض الأعباء لتمويل عجوزات الموازنة العامة في فترات سابقة من مصادر سندات حكومية لكثير من الأطراف، بالإضافة إلى تأثير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي للاعوام2000- 2001م، وارتفاع أسعار النفط لعام 2006م. غير أن الحال قد تغير في موقف صافي الموازنة العامة للجمهورية اليمنية لبقية الأعوام، كما يوضح ذلك الجدول التالي: - [22]

الجدول (3) تطور صافي عجز الموازنة العامة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000- 2008م

(المبالغ بمليارات الريالات)

المؤشر / السنوات	❖ إجمالي الإيرادات والمنح	❖ إجمالي النفقات العامة	صافي عجز (فائض) الموازنة
2000م	600	502	+98
2001م	562	522	+40
2002م	580	594	- 14
2003م	688	777	- 89
2004م	837	888	- 51
2005م	1145	1183	- 38
2006م	1485	1420	+65
2007م	1461	1750	- 289
2008م	2028	2243	- 215

المصدر: تم احتساب صافي عجز الموازنة من واقع بيانات الاستخدمات والموارد، نشرة احصائية مالية الحكومة الاعداد السادس والعشرين2006 ص28،68 لسنوات من 2000 الى 2004، والتاسع والثلاثون 2010م ص62،23 باقي السنوات

- تم خفض الاقراض المحلي ،وسداد القروض المحلية من إجمالي النفقات العامة

❖ إجمالي الايرادات العامة عباره عن (إجمالي الايرادات المركزية مضافاً اليها إجمالي الايرادات المحلية) مطروح منها المنح السلطة المحلية وذلك حتى لا يتضخم حجم الايرادات، إجمالي النفقات العامة عباره عن (إجمالي النفقات المركزية مضافاً اليها إجمالي النفقات المحلية) مطروح منها الدعم المركزي الجاري والرأسمالي منعاً للازدواجية.

حيث سجلت الموازنة عجزاً "متزايداً انعكست آثاره المدمرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ومن ابرز أسباب عودة ظهور العجز المتنامي في الموازنة العامة كتحدٍ خطير جدا خلال تلك السنوات الأتي:

1) تناقص كمية إنتاج النفط المستخرج بسبب نضوب بعض الآبار المنتجة وعدم وجود اكتشافات جديدة، وانخفاض أسعار النفط المصدر، وانخفاض العوائد على الموارد النفطية الأخرى.

2) تقلص بنود الإيرادات العامة نسبياً "من حيث وتيرة ارتفاعها في ظل الضعف الشديد لمرونة النفقات العامة وعدم مرونة كل من أنواع النفقات الرئيسية والأجهزة الإنتاجية المشكلة لأوعية الأنشطة المالية العامة ومتغيراتها بحكم ضعف مرونة هذين الآخرين.

3) التنامي المتزايد في ارتفاع النفقات الجارية والرأسمالية وعدم اللجوء إلى سياسة مالية تقشفية في كافة المجالات.

4) ضعف كفاءة أجهزة الدولة المختلفة في تحصيل موارد الدولة الضريبية والسمكية والموارد الأخرى.

5) استمرار الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة سنوياً على الدعومات: دعم المشتقات النفطية ، دعم الكهرباء ، دعم المؤسسات والوحدات الاقتصادية المتغيرة.

6) زيادة الأعباء على الموازنة العامة الناتجة عن فوائد الدين العام المحلي والخارجي.

7) الاختلالات المرتبطة بهيكلة محددات مفردات الموازنة العامة وأنشطتها وقصور في تفعيل آلية تنمية الإيرادات ورفع مواردها المختلفة.

8) استمرار عجز الموازنة العامة وانعكاساته في حجم الائتمان المحلي المتاح للحكومة على حساب القطاعات الأخرى وحصتها من الائتمان المحلي كعوامل مهمة لتلبية متطلبات استقرار التوازن الاقتصادي الكلي الفعلي والتمكين من توجيه الآثار الائتمانية وأدائها لتحقيق تلك الغايات ، وبالتالي فإن الاتجاه في عجز الموازنة العامة على ذلك النحو في الفترة الأخيرة ، وبالأربع السنوات ومستقبلاً سيؤدي وبلاشك إلى ارتفاع مستمر ومتزايد لمستوى العام للأسعار ، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على الأداء الكلي والقطاعي للاقتصاد اليمني على حدٍ سواء.

9) انخفاض الاستثمارات وتدني عوائد الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتأثير ذلك سلباً على غياب موارد اقتصادية كان يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في تنمية وتحسين العوائد الإيرادية في الموازنة.

المبحث الثاني: تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الفترة 2000-2008م.

(2 -1) مدخل عام:

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر الأرقام استخداماً، وذلك باعتباره من أهم المؤشرات التي تعكس الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية ، وتصوير التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد على الرغم من أهمية البيانات التي يعكسها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في زمن

التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار ، وذلك باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس التضخم ، من خلال إيضاح التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار، إلا أن البيانات التي تضمنتها الأرقام القياسية خلال الفترة(2000 - 2008) [23]اقتصرت على عدد من محافظات الجمهورية وليس كل المحافظات مما يقلل من أهميتها في عكس كل التغيرات في مستوى معيشة الأفراد ، كما أن اقتصار العينة التي تشملها الأرقام القياسية على أنماط المستهلكين في الحضر دون الريف يقلل من أهمية تلك الأرقام في عكس التغيرات في مستوى معيشة الأفراد على مستوى الاقتصاد اليمن ، وذلك باعتبار أن تلك الأرقام تعكس التغير في مستوى معيشة الأفراد في الحضر دون الريف [24]، ويتناسب هذا الأسلوب في إعداد الأرقام القياسية في البلدان المتقدمة والتي يعيش غالبية سكانها في الحضر[25] ، أما بالنسبة لبلد نام كاليمن والذي يعيش غالبية سكانه في الريف فإن الاعتماد عند إعداد الأرقام القياسية على عينة من الأسر التي تقيم في المدن الرئيسية لا يعكس حقيقة التغيرات التي تحدث في مستوى معيشة الأفراد ، كما أن الاعتماد على أسلوب العينة في اعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي تعتمد على نمط الإنفاق لعينة من الأسر التي تعيش في المدن الكبرى لا تعكس حقيقة نمط الإنفاق الواقعي وذلك لاختلاف طبيعة نمط الإنفاق في الريف عنه في الحضر [26]، كما أن اعتماد الأجهزة الإحصائية على الأسعار الرسمية لمبيعات التجزئة عند إعداد الأرقام القياسية لا تعكس حقيقة الأرقام الفعلية خاصة عند انتشار ظاهرة التعامل في السوق السوداء أو في حالة تحديد الأسعار في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب وهناك أسباب أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد اليمني لذلك لا بد من التعرض لأهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية والتي ترجع إلى مجموعة الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد اليمني والتي من أهمها:

1. الارتفاع المتزايد للإنفاق العام، والذي سجل في المتوسط معدل نمو سنوي قدرة 26٪ خلال الفترة المذكورة.
2. انخفاض حجم المساعدات والقروض الميسرة من البلدان العربية المجاورة، الأمر الذي اثر على اتجاهات الإنفاق العام لتغطية هذا الانخفاض.
3. انخفاض حجم تحويلات المغتربين اليمنيين اثر أحداث 11 سبتمبر 2001م والحرب على الإرهاب.

4. الارتفاع العالمي لأسعار بعض السلع والخدمات، والتي لم تقتصر على اليمن وحدها، إلا أن تأثيرها على الاقتصاد اليمني اكثر حدة نظراً لارتباطها بعوامل ومتغيرات هيكلية مرتبطة بجمود العرض الكلي من السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد وضعف مستوى تنافسية السوق المحلي إلى جانب العوامل والمتغيرات الطارئة[27] ويمكن تحليل الجوانب المختلفة لظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن على النحو التالي:

(2-2) تحليل اتجاهات المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2000م – 2003م)

شهدت الفترة 2000- 2003 تعرض الاقتصاد اليمني لبعض الضغوط التضخمية والتي أدت إلى زيادة المستوى العام لأسعار المستهلك إلى (11.9٪) في عام 2001م مقارنة بعام 2000م ، حيث لم يتجاوز الرقم القياسي لأسعار المستهلك (4.6٪)، وذلك نتيجة الالتزام الصارم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المعزز من قبل الحكومة. ويمكن تتبع التغيرات الحاصلة في معدل التضخم العام وبعض العناصر الرئيسية المكونة له للفترة 2000م من خلال بيانات الجدول التالي: - [28]

جدول(4) يوضح تطورالرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم السنوية خلال الفترة(2000- 2008)م

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرقم القياسي العام	104,5	116,7	131	145,6	163,7	182,4	111	119,9	142,8
الغذاء والمشروبات	104,8	118,8	127,6	148,8	176,9	210	114	130	161,6
التبغ والسجائر والقات	105,6	125,8	177	189	216,8	217	111,5	112	123,9
الملابس والاحذية	104	108	116,9	120,8	123,9	127	98	103,5	116
السكن	103	111	120	133,5	136	144	105,7	108,8	135,6
الاثاث	103	106	109	114,6	116	121	103	106	117
الصحة	102,5	115	122	127	136	146	108,8	116,8	132
النقل	100	116	120	124	126	142,5	126,7	128	135
الاتصالات	102	108	116,7	118	120,8	120,9	98,9	96,9	78
الثقافة والترفية	99	101	102,9	108	114	117	97,9	100,7	106,9
التعليم	99	111,7	129	129	128	138,8	109,8	110	115
المطاعم والفنادق	117	135,9	139,9	153	164	196	111,5	113,9	145
خدمات وسلع متنوعة	103	106,6	111	115	119	129	117,9	125,7	138,5
معدل التضخم (٪)	٪4,6	٪11.9	٪12,23	٪10,8	٪12,5	٪11,8	٪10,9	٪10,7	٪18,9

(سنة الاساس 2000م=100) (المبالغ ٪)

تم احتساب البيانات من قبل الباحثين

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،الجهاز المركزي للاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي للاعوام 2000- 2008م(الأسعار والأرقام القياسية)

حيث اتضح بأن ارتفاع الرقم القياسي للمستوى العام لأسعار المستهلك في 2001م والبالغ (11.9٪) قد جاء نتيجة للإجراءات المتعلقة برفع الدعم جزئياً عن أسعار بعض السلع ، مثل وقود الديزل ، وفرض الرسوم على بعض الخدمات الرئيسية الأساسية كالمياه والكهرباء

والاتصالات فضلاً عن أن هناك عوامل أخرى أبقت معدلات التضخم مرتفعة على نحو متواصل ، وعلى وجه الخصوص ارتفاع أقساط التأمين للمخاطر الأمنية المضافة إلى تكاليف الشحن المرتبطة بالسلع الاستهلاكية المستوردة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 من ناحية أخرى ومن خلال الإطلاع على الجدول يمكن ملاحظة تأثير وعلاقة التضخم في كل من أسعار المواد الغذائية ، التبغ ، القات ، والإسكان باتجاه التضخيم للاقتصاد خلال الفترة 2000- 2003 فأسعار الغذاء والقات مثلت عوامل أساسية في ارتفاع معدلات التضخم والتي عادة ما ترتفع نتيجة لضعف مستويات هطول الأمطار ، وعلاوة على ذلك فقد شجع الاندفاع للأسعار كلاً من الزيادة في حجم صافي الأصول التوسعية للحكومة شاملة الاعتمادات الإضافية للموازنة العامة بنهاية كل سنة.

وبالتالي فإنه يمكن القول إن هناك عدد من العوامل الأساسية التي أسهمت في زيادة معدل التضخم خلال الفترة 2000- 2003وهي:

1) الزيادة في النفقات العامة من خلال إضافة اعتمادات جديدة للموازنة في نهاية السنة المالية 2003م، بالتزامن مع الزيادة في العرض النقدي نتيجة لارتفاع مصاحب في حجم الأصول الخارجية.
2) وجود أنماط من المضاربة والاتجار بالعملة المحلية مقابل الدولار.
3) انخفاض في مستوى التحويلات من النقد الأجنبي إلى اليمن باستثناء تحويلات المغتربين
4) ارتفاع تكاليف الملاحة وأقساط التأمين على السفن الواصلة إلى الموانئ اليمنية وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات إلى اليمن على نحو ملحوظ خاصة عقب تفجير ناقلة النفط الفرنسية (لمبرج)
5) الاستمرار في ارتفاع الأنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي، وزيادة العجز في موازنة الدولة
6) الاستمرار في ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وزيادة الواردات السلعية وانخفاض الصادرات
7) انخفاض عوائد الاستثمار والادخار وزيادة الاستهلاك الخاص والعام وتأثير ذلك على التضخم

(2-3) تحليل اتجاهات المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2004-2005) والانعكاسات المستقبلية على الاقتصاد الوطني:

تشير البيانات في الجدول رقم(4) أنه رغم انخفاض نسبة التضخم من 12.5 ٪ عام 2004 إلى 11.8٪ عام 2005 وبذلك يكون متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة 2004-

2005م قد بلغ حوالي 11.7٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدلات التضخم التي كانت مستهدفة ضمن الإطار الاقتصادي الكلي للخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وازدادت حده التضخم في جانب السلع الغذائية والأساسية والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من إنفاق الأسرة اليمنية خاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان ، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار الغذاء والمشروبات 210 عام 2005م و 176.7 عام 2004م ومعدل التضخم السنوي للغذاء والمشروبات 5.5٪ عام 2005م بينما كان معدل التضخم السنوي للغذاء والمشروبات عند البدء بتطبيق برنامج الإصلاح عام 1995م 55.9٪[29] . وبلغ الرقم القياسي لأسعار السكن وملحقاته144 عام 2005م بدلاً من 103 عام 2000م ومعدل التضخم للسكن وملحقاته 4.7٪ عام 2005م بدلاً من 3٪ عام 2000م وبلغ الرقم القياسي لأسعار الملابس والأحذية 127عام 2005م بينما كان الرقم القياسي 104عام 2000م حيث بلغ معدل التضخم 2.5٪ بينما كان معدل التضخم للملابس والأحذية 4.4٪ عام 2000م وبلغ الرقم القياسي لأسعار خدمات النقل 142 عام 2005م بينما كان الرقم القياسي لأسعار خدمات النقل 100 عام 2000م وسجلت خدمات المطاعم والفنادق أعلى رقم قياسي للأسعار حيث بلغ 196عام 2005م بينما كان 117عام 2000م وتبين المؤشرات الإقتصادية الكلية والنقدية من خلال الجدول التالي :-

جدول (5) تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية والنقدية والائتمانية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2000- 2008م

(المبالغ بمليارات الريالات)

السنوات / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	1757	1896	2150	2487	2886	3647	4496	5144	6203
الواردات	(402)	(439)	(542)	(653)	(713)	(902)	(1168)	(1488)	(1865)
الصادرات	614	567	647	720	864	1229	1441	1400	1793
الميزان التجاري	212	28	105	67	151	327	273	(88)	(72)
الحساب الجاري	213	112	78	32	42	125	44	(300)	(250)
الميزان الكلي موقف ميزان المدفوعات	221	110	106	61	98	114	285	28	121
الائتمان المحلي (صافي)	75	46	(9)	93	121	123	180	441	605
صافي الاصول الأجنبية ❖❖ (المبالغ بملائين الدولارات)	487	652	838	972	1118	6520	8438	8690	9281
سرعة التداول النقدي	3،3	3،5	2،8	2،7	3,4	3,3	3,2	3,1	3,3
نسبة الصادرات إلى الواردات (٪)	(٪152,7)	(٪129,1)	(٪119,4)	(٪110,3)	(٪121,2)	(٪136,3)	(٪123,4)	(٪94,1)	(٪96,1)
نسبة صافي الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٪12,12	٪5,9	٪3,6	٪1,3	٪1,5	٪3,4	٪0,10	(٪5,8)	(٪4,03)
التضخم النقدي (٪)	٪4,6	٪11.9	٪12,23	٪10,8	٪12,5	٪11,8	٪10,9	٪10,7	٪18,9

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية 2000- 2008م: وزارة المالية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة لعدد السابع والثلاثون 2009م: البنك المركزي اليمني ،التطورات المصرفية والنقدية مارس 2009م❖❖ العملات في الصف (8)صافي الأصول الأجنبية بملايين الدولارات .( ) سالب

وترجع ظاهرة ارتفاع الأسعار خلال الفترة إلى مجموعة من الأسباب يمكن عرضها على النحو الأتي:

1) إتباع سياسة مالية ونقدية أسهمت في زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد عن العرض المتاح خلال الفترة حيث ارتفع معدل نمو العرض النقدي، ونمو النفقات العامة وبالتزامن مع ضعف واضح في سوق النقد الأجنبي في اليمن وضعف المؤسسات المالية والنقدية القادرة على امتصاص فائض السيولة ، فضلاً عن الجمود النسبي في جانب أسعار الفائدة منذ عام 2000[30].

2) الآثار الجانبية للإصلاحات ألسعريه التي تمت في عام 2005م والتي أسهمت في ارتفاع الأسعار.

3) ضعف القدرات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية الأساسية وبالذات قطاعي الزراعة والصناعة فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في اليمن نسبة 6٪ خلال السنوات الماضية ، كما أسهم عدم توفر المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والإستراتيجية في تزايد حدة المضاربة على هذه السلع وبالتالي زيادة التضخم.

4) وجود نوع من الاحتكار وبالأخص احتكار القلة، حيث يلاحظ قلة المنتجين أو المستوردين للسلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة، وقد لعب هذا الاحتكار دوراً هاماً في زيادة معدلات التضخم.

5) ضعف مستوى الرقابة ، وعدم فعالية الإجراءات لردع المخالفين

6) استمرار ارتفاع وتيرة المخاطر الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي ارتفاع تكاليف الملاحة وأقساط التأمين على السفن الواصلة إلى الموانئ الإقليمية والموانئ اليمنية وارتفاع أسعار الواردات إلى اليمن ، وهو الأمر الذي ترجم في ارتفاع مستوى الأسعار في السوق المحلية

7) ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي أسهم في ارتفاع عناصر التكلفة في الدول المنتجة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، فضلاً عن تأثير ارتفاع أسعار النفط على تكلفة الشحن والتي ارتفعت من 58دولاراً/طناً إلى140دولاراً/طن خلال الفترة يناير– ديسمبر 2007.

(2-4) تحليل اتجاهات المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2006-2008م

أظهرت البيانات خلال الفترة (2006- 2008)[31] أن معدل التضخم الذي شهده اليمن خلال الفترة بلغ في المتوسط حوالي (13.5٪) وهو معدل أقل من المعدل المستهدف في الخطة الثالثة والمقدر بنحو (14.8٪) ويمثل ذلك مؤشراً إيجابياً للسياسات والإجراءات الهادفة للحد من ارتفاع الأسعار كما أنه بمقارنة معدلات التضخم السنوية المتحققة خلال هذه الفترة مع معدل الفائدة على الودائع البنكية يتضح أن معدلات التضخم كانت أقل من معدل الفائدة على الودائع وهذا يعني وجود عائد موجب على الاستثمارات ، أي أن هناك زيادة فعلية في قيمة الأصل المستثمر ، ولكن على الرغم من ذلك فإن حدة ووطأة التضخم وبالذات في عامي 2007 ، 2008 كانت في مجموعات هامة منها السلع الغذائية والأساسية على وجه الخصوص والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من إنفاق الأسر في اليمن وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وهم الغالبية العظمى من السكان ، حيث بلغ أعلى معدل تضخم لمجموعة الغذاء والمشروبات (15.5٪)عام 2007 كما

بلغ متوسط معدل التضخم السنوي لهذه العينة (12.8٪) عام 2008م ، كما بلغ متوسط التضخم السنوي لمجموعات المطاعم والفنادق، والسكن، والصحة ،والملابس والأحذية ، والسلع والخدمات المتنوعة ، والأثاث والأدوات المنزلية خلال الفترة (2006- 2008) حوالي 3.8٪ ، 8.7٪ ، 12.9٪ على التوالي كما بلغ متوسط معدل التضخم للنقل ومستلزماته حوالي5٪ ، 5٪ ، 4.7 %على التوالي خلال الفترة 2006- 2008م أما مجموعة الاتصالات فقد تراجعت أسعارها بمعدل سنوي متوسط بلغ (- 0,3٪، - 21٪ ، 18.5٪) ، خلال الفترة(2006- 2008) نظراً لارتفاع المنافسة في هذا الجانب . كما بلغ التضخم (مقاساً بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) في نهاية عام 2008 نسبة (18.9٪) مقابل نسبة (11.17٪) في نهاية عام 2007 ، ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الغذاء والمشروبات الناتج عن الارتفاعات ألسعريه العالمية للمواد الغذائية، أما فيما يتعلق بمخفض الناتج المحلي الإجمالي (معدلات التضخم للناتج المحلي الإجمالي) فتشير التقديرات[32] الأولية إلى ارتفاع معدل التضخم للناتج المحلي الإجمالي من (8.8٪) في عام 2007م إلى (16.1٪) في عام 2008م ، وعند استبعاد النفط يلاحظ أن معدل التضخم للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد ارتفع من (10.1٪) في عام 2007 إلى (13.2٪) في عام 2008 ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق من (6.9٪) في عام 2007 إلى (18.9) في عام 2008.

الأسباب التي أدت إلى زيادة التضخم خلال الفترة (2006م – 2008م)

يعتبر التضخم نتاجاً لعوامل متعددة (داخلية وخارجية) قد تكون متعارضة فيما بينها وهذه العوامل ستؤدي إلى اختلال العلاقات ألسعريه بين الأسعار النسبية (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) من ناحية وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح ومستوى الأجور). ومن ناحية ثانية فإن هذا الاختلال سيعمق من حالة التفاوت بين دخول عناصر الإنتاج وبالتالي تدهور عملية التوازن الاجتماعي بين الطبقات ، ويمكن التركيز على الأسباب التي أدت إلى التضخم في اليمن خلال الفترة 2006- 2008 في الآتي :

1) ارتفاع أسعار السلع الرئيسية وخاصة الغذائية عالمياً متأثرة بالعديد من العوامل أهمها:

- التغيرات المناخية التي أثرت على عرض المنتجات الزراعية. حيث ارتفع سعر الطن من القمح من 187 دولاراً / طن في يناير 2007م إلى 500 دولار / طن في ديسمبر 2007م،

وبزيادة تصل إلى 148٪ نتيجة لتراجع الإنتاج بسبب الظروف المناخية السيئة كما ارتفعت أسعار الألبان بحوالي 62٪ وأسعار الزيوت 66٪[33].

- التحول نحو إنتاج الوقود الحيوي في بعض الدول المنتجة للحبوب مثل أمريكا والبرازيل والإتحاد الأوربي وغيرها من الدول.
- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي أدى إلى زيادة التكلفة في الدول المنتجة، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة، فضلاً عن زيادة تكلفة الشحن والتي ارتفعت من 58 دولاراً/ طن إلى 140 دولاراً/ طن خلال الفترة (يناير – ديسمبر 2007م). وما صاحب ذلك من ارتفاع في أسعار المنتجات المتعلقة بالزراعة (كالمكائن الزراعية والأسمدة اللازمة لتخصيب الأرض).

2) ارتفاع قيمة الدولار مقيماً بالريال والذي انعكس سلباً على أغلب أسعار السلع العالمية المقيمة به ، لا سميا أن أغلب الدول المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية والتصنيع الغذائي تربط عملتها بالعملة الأمريكية منذ عام 1945.

3) ضعف بنية الناتج المحلي حيث أظهرت البيانات ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات وقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في المتوسط حوالي (46.4٪ ، 30.6٪) . خلال الفترة (2006- 2008) على التوالي ، بينما بلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من الناتج المحلي حوالي (9.2٪) ، (14.9٪) خلال نفس الفترة على التوالي[34]

4) ارتفاع معدلات نمو العرض النقدي ، حيث بلغ متوسط معدل نمو العرض النقدي (الطب الكلي) خلال الفترة (2006- 2008) حوالي (19.4٪) بينما بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (العرض الكلي) 4.3٪ خلال نفس الفترة ، وهذا يعني وجود قوة شرائية في السوق لا يقابلها إنتاج محلي من السلع والخدمات وهي تمثل فائض طلب يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

5) التوسع في إجمالي النفقات العامة ، الإنفاق العام ،مقارنة مع الإيرادات العامة خلال الفترة (2006- 2008) الأمر الذي أدى إلى تحويل مستوى الفائض من (1.1٪) من الناتج المحلي عام 2006م إلى عجز بنسبة (7.4٪) من الناتج المحلي عام 2008 وبالتالي زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض المحلي

6) التوقعات التضخمية لدى المستهلكين ، خصوصاً في ظل ضعف مستوى الرقابة من قبل الجهات ذات الاختصاص وعدم فعالية الإجراءات لردع المخالفين ، فضلاً عن قلة الوعي واللامبالاة لدى المستهلكين.

7) وجود نوع من الاحتكار وبالأخص احتكار القلة ، حيث يلاحظ قلة المنتجين أو المستوردين للسلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة ، وقد لعب هذا الاحتكار دوراً هاماً في رفع الأسعار وزيادة معدلات التضخم إضافة إلى ضعف المخزون الاستراتيجي.

المبحث الثالث : تحليل قياسي لأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2000- 2008م) واتجاهاتها حتى 2012 م

أولا: توصيف العلاقة الدالية وتقديرها.

(1-1)توصيف العلاقة الدالية:

إن قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في إطار منهجية البحث الكمي يتطلب أولًا تقسيم المتغيرات الداخلة في النموذج إلى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، هذا بالإضافة إلى توقع اتجاه العلاقة حسب ما يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية، والبحث في الجزء الأول من البحث ، وللتوصل إلى أفضل صيغة رياضية للعلاقة المدروسة فقد تم تجريب عدة أنواع من الصيغ الخطية واللاخطية لاختيار أفضل الصيغ الدالية التي تعبر عن العلاقة المدروسة ، وتم الاختيار استناداً إلى المعايير الاقتصادية أولًا ، ممثلة بقيم واتجاه المعلمات المقدرة ، وإخضاعها للاختبارات الإحصائية المتمثلة في اختبار(T) ومعامل التحديد (R) والاختبارات الأخرى التي تهدف إلى التأكد من خلو العلاقة من مشكلة الارتباط الذاتي، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OIS) بوصفها طريقة شائعة الاستخدام لتقدير نماذج المعادلة المنفردة، والتي من خلالها تم تقدير العلاقة الدالية موضع البحث.ولقد جاءت العلاقة الدالية موضع البحث ،وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية وما تقدم في الجزء الأول من البحث كالآتي-:

الرقم القياسي العام للأسعار دالة إجمالي الإيرادات العامة ،وإجمالي النفقات العامة.

ويتضح من الدالة المذكورة آنفا أن الرقم القياسي العام للأسعار(In) هو المتغير التابع ،وتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والبيانات الصادرة عن وزارة المالية فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات العامة بحسب التصنيف الاقتصادي.

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة وأولها إجمالي الإيرادات العامة(Re)وهو مقدار ما تحصل علية

الحكومة من عائدات ضريبية وغير ضريبية والمنح والمساعدات وعائدات النشاط الاقتصادي.

وان المتغير المستقل الثاني إجمالي النفقات العامة (Ex) وهو مقدار الإنفاق التي تصرفه الحكومة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وسنفترض بأن العلاقة دالية، وبالاستناد إلى معطيات النظرية الاقتصادية بين المتغير التابع(In) وبين المتغيرين المستقلين(RE) و(Ex) هي طردية مع (Ex) وعكسية مع (Re) وقد تم تناول العلاقة الدالية من خلال الصيغ المختلفة واختيار أفضلها

(1-2)تقدير العلاقة الدالية وتحليلها:

بهدف قياس أثر الإنفاق والإيرادات على المستوى العام للأسعار تم استخدام النموذج الخطي المتعدد التالي: **حيث أن:**

/ In متغير يمثل الرقم العام للأسعار (التضخم)

/ Re متغير مستقل يمثل إجمالي الإيرادات العامة

/ Ex متغير مستقل يمثل إجمالي النفقات العامة

/ Bo ثابت النموذج ويمثل معدل التضخم عندما ينعدم تأثير المتغيرات المستقلة

/ B1&b2 معالم الانحدار للمتغيرات المستقلة والتي تقيس درجة تأثر المتغير التابع بالتغير في كل من الإنفاق والإيراد.

/ Uiمتغير عشوائي يختزل جميع المؤثرات الأخرى غير المشمولة في النموذج وأخطاء القياس وجمع وتحليل البيانات.

وقد تم تقدير هذه الدالة باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة 2000- 2008م باستخدام برنامج التحليل الإحصائي , (spss) كما تم تقدير معادلة الاتجاه العام من خلال تقدير معاملات الانحدار ، و الاعتماد على تحليل التباين وقياس معنوية النموذج باستخدام اختبار فيشر F ومدى جودته وقدرته على أن يوفق بشكل جيد البيانات المتوفرة كما تم الاعتماد على اختبار T لاختبار الدلالة الإحصائية لمعاملات الانحدار المقدرة في النموذج و بالتالي جودة النموذج في التنبؤ الإحصائي بقيم المتغير التابع

جدول يوضح البيانات الفعلية المستخدمة في التقدير عن الفترة المذكورة: بمليارات الريالات (بالأسعار الجاري)

السنوات المؤشر (T)	إجمالي الإيرادات والمنح (Re)	إجمالي النفقات العامة (Ex)	معدل التضخم% (In)
2000م	600	502	**% 4,6**
2001م	562	522	**% 11,9**
2002م	580	594	**% 12,23**
2003م	688	777	**% 10,8**
2004م	837	888	**% 12,5**
2005م	1145	1183	**% 11,8**
2006م	1485	1420	**% 10,9**
2007م	1461	1750	**% 10,7**
2008م	2028	2243	**% 18,9**

المصدر : وزارة المالية ، نشرة إحصائيات مالية الحكومة الأعداد 26 – 2006م، 39- 2010م

(1- 3)نتائج الانحدار وتفسيرها الاقتصادي Regression:

1) معامل التحديد

جدول يبين معامل التحديد R square

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.886[a]	.785	.713	1.781027

a. Predictors: (Constant), النفقات, الايرادات

2) تحليل التباين

جدول يبين تحليل التباين وقياس معنوية النموذج باستخدام اختبار **f**

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	69.360	2	34.680	10.933	.010[a]
	Residual	19.032	6	3.172		
	Total	88.393	8			

a. Predictors: (Constant), النفقات, الايرادات

b. Dependent Variable: التضخم

3) معامل الإنحدار

جدول يبين تقديرات ثابت النموذج **Bo** ومعاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

B1&B 2 ومستوى دلالتها الإحصائية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	9.051	1.528		5.925	.001
	الايرادات	-.014	.007	-2.135	-1.900	.106
	النفقات	.016	.006	2.913	2.593	.041

a. Dependent Variable: التضخم

4) التكرار والإنحدار

الشكل الأول يبين المدر ج التكراري لقيم البواقي **Residual**

الشكل الثاني يبين القيم المشاهدة وخط الانحدار الحقيقي باستخدام القيم المتوقعة

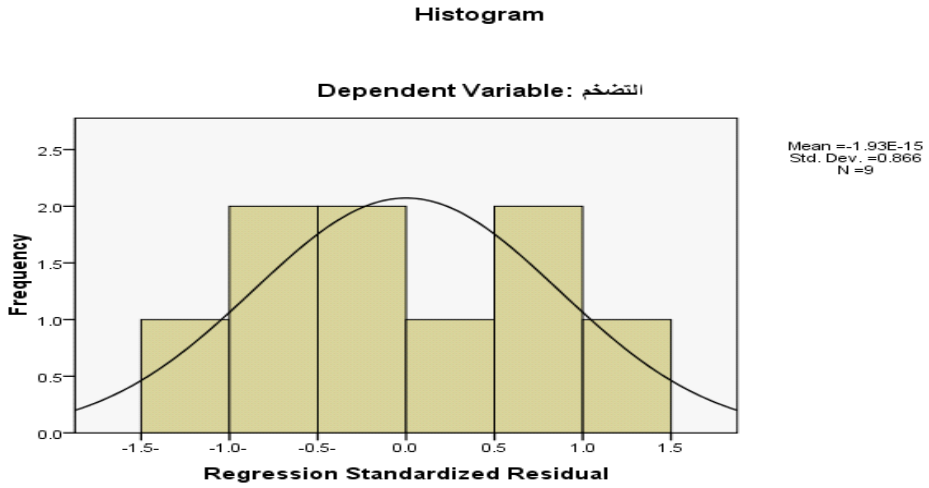

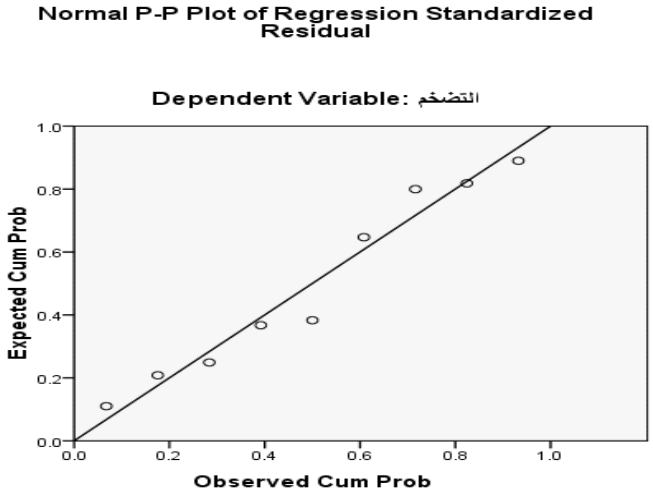

من خلال التحليل الإحصائي السابق يتضح أن:

1) قيمة معامل التحديد R(square) تساوي 0.785 ويدل ذلك أن المتغيرات المستقلة تفسر 79% من إجمالي التغيرات للمستوى العام للأسعار وان المؤشر الإحصائي معنوي من الناحية الإحصائية باعتبار قيمة الاحتمال المقابل لقيمة f اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

2) القيمة الاحتمالية لاختبار t بالنسبة لمعامل الانحدار النفقات B2 اقل من مستوى الدلالة المستخدم 0.05 . وهذا يعني انه يوجد فروق معنوية بين قيم النفقات المقابلة للمستوى العام للأسعار.

3) القيمة الاحتمالية لاختبار t بالنسبة لمعامل الانحدار الإيرادات B1 اكبر من مستوى الدلالة المستخدم 0.05 . وهذا يعني انه لا يوجد فروق معنوية بين قيم الإيرادات المقابلة للمستوى العام للأسعار. ونلاحظ ان العلاقة لا تمثل معنوية من الناحية الإحصائية ولكنها تمثل من الناحية الاقتصادية

4) المدرج التكراري يبين أن البواقي Residual تتبع تقريبا التوزيع الطبيعي

لذا يمكننا الاعتماد على النموذج في قياس المستوى العام للأسعار عند القيم المختلفة للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ، وأن النموذج المقدر هو:

Int= 9.051- 0.014 Ret + 0.016 Ext

من العلاقة السابقة يتبين بوضوح ان المستوى العام للأسعار يتأثر بقيمة النفقات والإيرادات . فان زيادة بمقدار 100 وحدة نقدية في مستوى الإيرادات ستؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار (التضخم) بنسبة 1.4 ٪ ، وأن الزيادة في النفقات بمقدار 100 وحدة نقدية ستؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار (التضخم) بنسبة 1.6٪.

(1- 4)التنبؤ بحجم الإيرادات والنفقات للأعوام 2009- 2012 م:

لقد تم استخدام البيانات الفعلية للفترة (2000- 2008 م)للتنبؤ للفترة (2009- 2012) باستخدام السلاسل الزمنية Time Series لكل من النفقات والإيرادات مع متغير الزمن T نظراً لانعدام البيانات الحقيقية عن المتغيرات المستقلة لهذه الفترة . والجدول التالي يبين قيم النفقات والإيرادات المتنبأ بها خلال هذه الفترة.

Time Series Modeler

جدول يبين القيم التنبؤية للإيرادات والنفقات خلال الفترة 2009- 2012 باستخدام السلاسل الزمنية

Forecast

Model		2009	2010	2011	2012
النفقات Model_1	Forecast	2248.00	2248.00	2248.00	2248.00
	UCL	2853.78	3104.70	3297.24	3459.56
	LCL	1642.22	1391.30	1198.76	1036.44
الايرادات Model_2	Forecast	2027.99	2027.99	2027.99	2027.99
	UCL	2644.17	2899.39	3095.23	3260.33
	LCL	1411.81	1156.59	960.75	795.65

For each model, forecasts start after the last non-missing in the range of the requested estimation period, and end at the last period for which non-missing values of all the predictors are available or at the end date of the requested forecast period, whichever is earlier.

شكل يبين القيم التنبؤية للإيرادات والنفقات خلال الفترة 2009 – 2012م

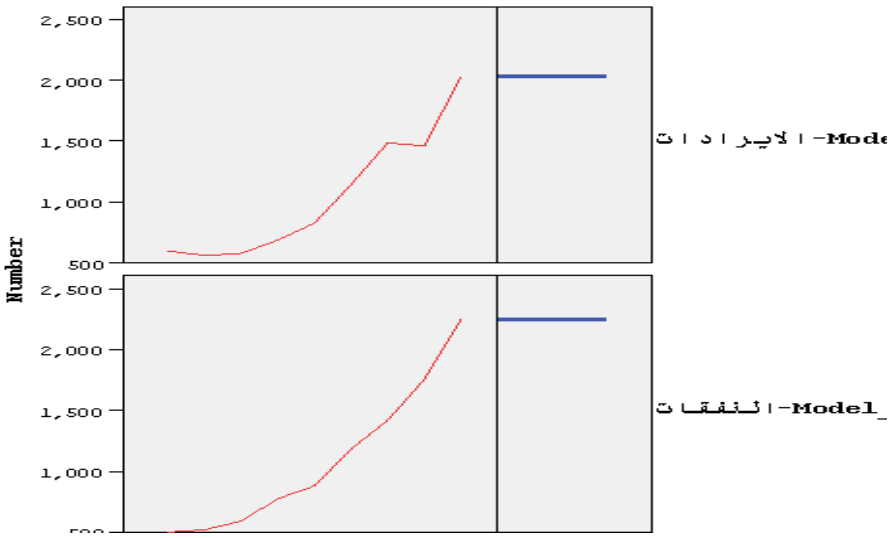

ومن خلال استخدام نموذج الانحدار المقدر استطعنا أن نوجد القيم التنبؤية للمستوى العام للأسعار (التضخم) للفترة 2009 – 2012 م والموضح في الجدول التالي :

	النفقات	الإيرادات	التضخم%	الزمن
القيم الفعليه	502	600	4.6	2000
	522	562	11.9	2001
	594	580	12.23	2002
	777	688	10.8	2003
	888	837	12.5	2004
	1183	1145	11.8	2005
	1420	1485	10.9	2006
	1750	1461	10.7	2007
	2243	2028	18.9	2008
القيم التنبؤية	2853.78	2644.17	17.71	2009
	3104.70	2899.39	18.13	2010
	3297.25	3095.23	18.47	2011
	3459.56	3260.33	18.76	2012

من خلال بيانات الجدول السابق للقيم التنبؤية للفترة 2009- 2012م يمكن أن نسجل الملاحظات التالية: يتضح أن إجمالي النفقات سترتفع من 2243 مليار ريال في سنة 2008 إلى 3459.56 مليار ريال في سنة 2012 بالأسعار الجارية ، وبنسبة نمو قدرها 54،23٪ وان متوسط النمو السنوي يعادل 11,76٪ خلال الفترة

1. إن إجمالي الإيرادات سترتفع من 2028 في سنة 2008 إلى 3260.33 في سنة 2012مليار ريال بالأسعار الجارية ، وبنسبة نمو 60.77٪ وان متوسط النمو يعادل 13 ٪ خلال الفترة.

2. إن عجز الموازنة خلال الفترة المذكورة سوف يستمر وإن بنسبة أقل من صافي العجز المسجل في عام 2008م
3. إن معدلات التضخم المتنبأ بها سوف تتراجع بصورة ضئيلة عن معدل التضخم في عام 2008 إلا أنها ستظل مرتفعة عن معدل التضخم المستهدف في الخطة الخمسية الثالثة والمحدد بـ 10 % حيث سيسجل معدل التضخم عن الفترة 2009 – 2012م متوسط قدره 18.27. %

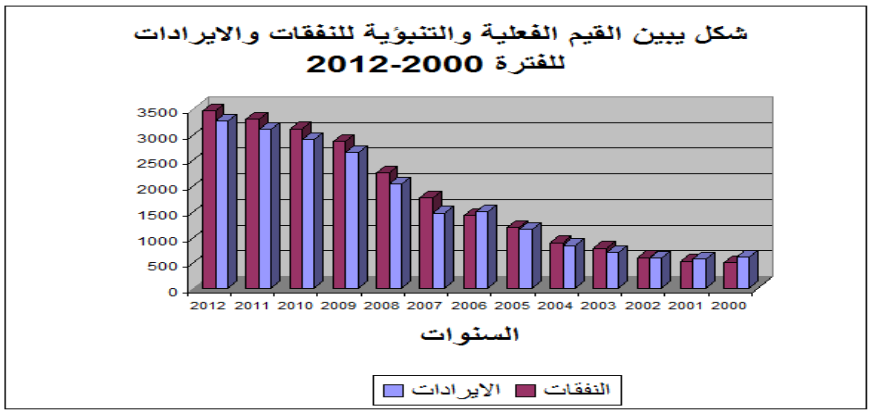

شكل يبين القيم الفعلية والتنبؤية للمستوى العام للأسعار (التضخم للفترة 2000- 2012م)

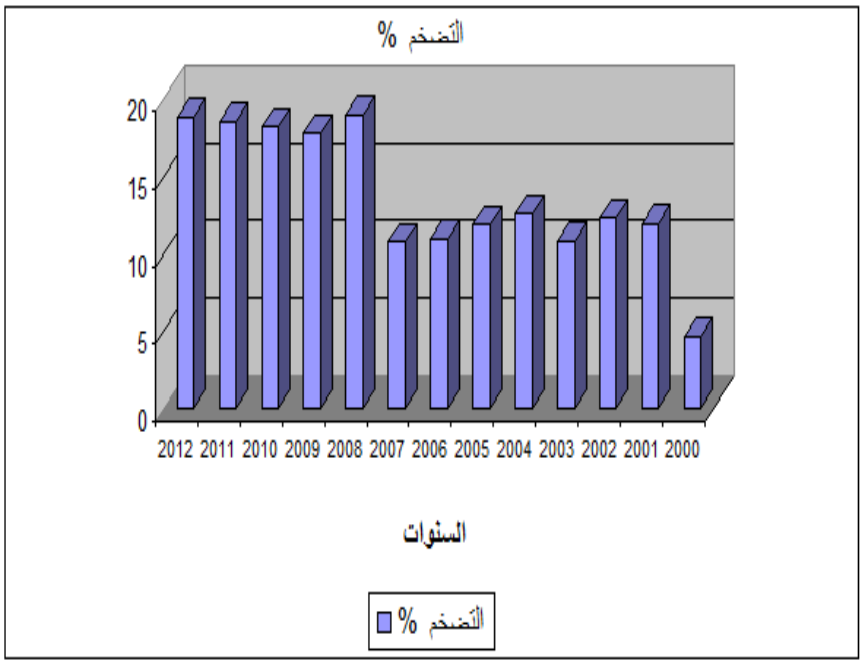

الاستنتاجات:

اتضح أن هناك أثر للسياسات المالية للحكومة على الرقم القياسي للأسعار من خلال: -

التوسع في الإنفاق قد أثر على المستوى العام للأسعار باتجاه سلبي، والذي أثر بدوره على أداء الاقتصاد الكلي والقطاعي وزيادة مساحة الفقر.

1) إن السياسة الانفاقية التوسعية خلال الفترة 2006م – 2008م قد أدت إلى تحويل مستوى فائض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006م والمقدر (1,1٪) إلى عجز نسبته (7,4٪) في عام 2008م الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات لينعكس سلباً على مستويات الأسعار.
2) تبين بأن الإيرادات النفطية من خلال تحليل هيكل الإيرادات قد هيمنت خلال الفترة على مكونات الإيرادات الأخرى، مع اتسامها بالتذبذب وعدم الاستقرار تبعاً لتذبذب الأسعار العالمية للنفط ، وأن الاعتماد على هذا المصدر غير الدائم وغير المستقر دون تنمية بقية المصادر الأخرى سيشكل ضغطاً على الموازنة في الأعوام القادمة.
3) لقد احتلت نفقات الدعم على أسعار المشتقات النفطية ونفقات الإعانات والمنح والمنافع حيزاً كبيراً في هيكل النفقات العامة الجارية.
4) إن حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية مازالت متدنية وان نسبتها لا تتجاوز 17٪ في نهاية الفترة. كما أنها قد تراجعت بالمقارنة مع بداية الفترة حيث كانت تشكل ما نسبته 24٪ وهذا يدل على ضعف السياسة المالية المتبعة.
5) الآثار الجانبية للإصلاحات السعرية التي أقدمت عليها الحكومة، في ظل ضعف مستوى الرقابة على تنفيذ السياسات المالية والنقدية وعدم فعالية الإجراءات المتبعة في هذا الخصوص قد أسهمت في ارتفاع الأسعار.
6) إن الاتجاه الانفاقي المتزايد دون استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي قد أمسى بالضرورة القوة الدافعة لنمو الضغوط التضخمية والتي تركت آثارها السلبية على حركة الإنتاج المحلي، ومستويات المعيشة، وقدرات الفرد الشرائية.
7) إن بعض الممارسات الاحتكارية للمنتجين والمستوردين المحليين، التي تزامنت مع الارتفاع في الأسعار العالمية لبعض السلع قد عمقت من الضغوط التضخمية.
8) ضعف مستوى الرقابة على تنفيذ السياسات المالية والنقدية والضريبية وعدم فعالية الإجراءات

9) أتضح بأن الموازنة العامة مازالت تعاني اختلالات جوهرية بين شقيها الايرادي والإنفاقي لصالح الأخير وإن الإجراءات التابعة التي اتخذت في بداية فترة الإصلاح فيما يتعلق بحصر عجز الموازنة قد تم التراجع عنها في الفترات اللاحقة . الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات عجز الموازنة بصورة كبيرة وخاصة السنتين الأخيرتين من الفترة.

10) تبين بأن نمو النفقات قد ارتفع بوتيرة أعلى من وتيرة نمو الإيرادات بالرغم من الارتفاع في الإيرادات النفطية خلال الفترة 2000م، 2008م، الأمر الذي أدى لزيادة عجز الموازنة.

11) اتباع سياسات مالية ونقدية أسهمت في زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد عن العرض ونمو النفقات العامة بحوالي 26٪ خلال الفترة بالتزامن مع ضعف في سوق النقد الأجنبي في اليمن وضعف المؤسسات المالية والنقدية القادرة على امتصاص فائض السيولة مع الجمود النسبي في جانب أسعار الفائدة

12) لقد تبين من خلال التدقيق في البيانات الرسمية المنشورة من قبل الجهات ذات العلاقة بأنها متضاربة، بل ومتناقضة أحيانا حتى في إطار الجهة الواحدة، الأمر الذي يخلق صعوبة بالغة أمام المؤسسات العلمية والباحثين ورجال الأعمال الوطنيين والأجانب على حدٍ سواء وكذا المنظمات الإقليمية الدولية في التحقق من مصداقية تلك البيانات.

التوصيات

اولاً : إعادة النظر في السياسة المالية بأدواتها المختلفة المتبعة من الحكومة بما يحقق الهدف من تلك السياسات من خلال : -

1) إصلاح اختلال هيكل الإيرادات غير النفطية نظراً لعدم استقرار وديمومة تلك الإيرادات النفطية.

2) إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالإيرادات الضريبية غير المباشرة كونها لم تؤد الهدف منها (الحد من التهريب، تحقيق المنافسة)، بل إنها قد أضافت أعباء جديدة فيما يتعلق بالمضاربة على عملات النقد الأجنبية.

3) إصلاح الإدارة الضريبية ورفع كفاءة العاملين فيها وتحسين أوضاعهم في إطار مكافحة الفساد في تلك الأجهزة.

4) رفع كفاءة تحصيل أموال الدولة ومواردها المختلفة بأقل تكلفة وتقليل الفاقد من الأموال، وتحصيل الأموال المتراكمة والمدورة والمتخلفة لدى الأفراد والمؤسسات والشركات.

5) إعادة النظر في تحصيل ضريبة القات بإلغاء نقاط تحصيل الضريبة وفرضها في المنبع (على المزارع رأساً)

6) ربط سياسة الإنفاق والدعم بإنتاج السلع والخدمات، وإصلاح الاختلال في هيكل النفقات وبما يحد من حجم النفقات الجارية ورفع حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية للدور الذي تؤديه في دعم القطاعات الإنتاجية.

7) ضبط الإنفاق العام واستخدام السياسة الضريبية على السلع الكمالية والعقارات في تقليص حجم السيولة النقدية.

8) عقلنة السياسة الانفاقية بما يسهم في تحقيق فائض في الناتج المحلي الإجمالي.

9) إعادة النظر في النفقات الحكومية من العملات الأجنبية الموجهة للسفارات والبعثات في الخارج ومشتريات الدولة المختلفة ونفقات العلاج

10) تفعيل الرقابة على حسابات الدولة ومؤسساتها المختلفة لتلافي الانحرافات والأخطاء وضرورة أن تكون حساباتها بالدولار في البنك المركزي وفروعه.

11) تعزيز الرقابة على تنفيذ السياسة المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات الفعالة في هذا الشأن.

ثانياً: إصلاح الاختلال في هيكل الموازنة العامة من خلال العودة إلى السياسات والإجراءات المتخذة في بداية فترة الإصلاح والمتعلقة بحصر عجز الموازنة من خلال: -

1) الرفع التدريجي لدعم أسعار المشتقات النفطية وربط هذا الرفع بإجراءات إصلاحية مرافقة تقلل من آثاره السلبية .

2) تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية بالصورة التي تحقق الهدف المتوخى منها.

3)إعادة استثمار الوفورات المتحققة من رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية.

4)تفعيل الرقابة التموينية على الأسعار واختيار كوادر ذات كفاءة ومصداقية في هذه الإدارات.

5)اتخاذ كافة الإجراءات لمكافحة التهريب والتهرب الضريبي والجمركي والإغراق السلعي، وتنفيذ مبدأ العدالة الضريبية.

6)تقديم حوافز لمعالجة الاختلال في الهيكل الإنتاجي وعلى وجه الخصوص للقطاع الصناعي التحويلي والزراعة والسياحة والأسماك بما يكفل تحقيق تخفيض ملموس في معدلات التضخم والبطالة.

الهوامش:

1) وزارة المالية الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد(26) 2006م من صـ13 حتى صـ27 ، والعدد (37) 2009م من صـ10 حتى صـ24 . لمزيد من التفاصيل إنظر :

2) العريقي ،جميل عبد الخالق ، اقتصاديات المالية العامة ، مركز الصادق للطباعة والنشر صنعاء 2006م من صـ264 حتى صـ341 .

3) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد الخامس أكتوبر 2001 من صـ15 حتى صـ49 ، والعدد الثامن عشر إكتوبر2004 من صـ15 حتى صـ43 .والعدد الثامن عشر أكتوبر 2004 من ص11 حتى ص43

4) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العد السادس والعشرون2006م من صـ14 الى صـ35 والعدد السابع والثلاثون 2009 م من ص16 حتى ص32

5) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد السابع والثلاثون 2009 م من ص11 حتى ص50

6) وزارة النفط اليمنية ، تقرير غير منشور مرفوع لمجلس الوزراء عن تسويق النفط وآثار الأسعار العالمية على النفط اليمني مارس 2007، ص4

7) وزارة النفط والثروات المدنية ، التقرير السنوي لعام 2009، من ص9 حتى 26 .

8) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد السابع والثلاثون 2009 م من ص17 حتى ص19

9) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد التاسع والثلاثون مارس2010من ص12 حتى ص19

10) وزارة الشئون القانونية ،قانون ضرائب الدخل رقم (31) 1991م والمعدل بالقانون رقم (12)عام1999 ص 17

11) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد التاسع والثلاثون مارس 2010م من ص61 حتى ص91

12) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد السادس والعشرين 2006م من ص 62حتى ص 93 ، والعدد السابع والثلاثون مارس2009م من ص 63 حتى ص 84

13) البنك الدولي ، تقرير عن مستوى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي فبراير 2007م ، ص8

14) وزارة المالية ، البيان المالي للحكومة أمام مجلس النواب اكتو بر 2007م، ص22

15) وزارة المالية ، الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، العدد السادس والعشرين 2006م من ص 65حتى ص 84 ، والعدد السابع والثلاثون مارس2009م من ص 67 حتى ص79

16)وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،الجهاز المركزي للإحصاء ، المسح السكاني 006م، ص18

17)عناية ، غازي حسين ، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي ، دار الجيل ،بيروت 1990م، ص92

18)عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية الإسكندرية مصر ، 2005م ص114

19)البشاري ، احمد ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، الخلفيات- المراحل- النتائج بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي الثاني المنعقد في 18- 20 ابريل 1998م ، إصدارات الثوابت مايو 1999م

20)فؤاد ياسين محمود، آثر برنامج الإصلاح على التضخم والبطالة في مصر (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد، رسالة الماجستير1996م ص82)

21)البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، والتقرير السنوي العام 2000م، ص32،31

22) وزارة المالية ' الإدارة العامة للد راسات الاقتصادية ' نشرة إحصائية مالية الحكومة ' العدد السادس والعشرين 2006م من ص 67حتى ص 72 ، والعدد السابع والثلاثون مارس2009م من ص 69 حتى ص 74

23) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي من 2000- 2008م الأسعار والأرقام القياسية

24) الحاوري محمد، عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، صنعاء مركز عبادي للدراسات 1999م، ص188

25) عناية ، غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر2006م من ص9 حتى ص 20

26) الحاوري محمد، مرجع سابق ص190

27) لمزيد من التفاصيل أنظر: زكي رمزي، التضخم والتكليف الهيكلي في البلدان النامية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي 1996م، ص115

28) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2006م، ص102، وكتاب الإحصاء السنوي 2000- 2003م

29) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2007م، ص100، وكتاب الإحصاء السنوي 2004و2005م

30)البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية ، الأعدادمن1995م- 2007م

31) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي2007م، ص104

32) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي للأعوام2006- 2008، وكتاب الإحصاء السنوي 2006- 2008، المستوى العام للأسعار

33) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، وكتاب الإحصاء السنوي 2008م، ص284

34) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي 2008م، ص72حتى ص94

المراجع والمصادر:

1) عناية ، غازي حسين ، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، دار الجيل، بيروت 1990م.

2) عناية ، غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر2006م .

3) العريقي 'جميل عبد الخالق ' اقتصاديات المالية العامة ' مركز الصادق للطباعة والنشر صنعاء 2006م .

4) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2005م .

5) البشاري، احمد، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، الخلفيات- المراحل- النتائج بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي الثاني المنعقد في 18- 20 ابريل 1998م ، إصدارات الثوابت مايو 1999م

6) فؤاد ياسين محمود، آثر برنامج الإصلاح على التضخم والبطالة في مصر (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد، رسالة الماجستير1996م)

7) الحاوري محمد، عجز الموازنة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، صنعاء مركز عبادي للدراسات 1999م.

8) زكي رمزي، التضخم والتكليف الهيكلي في البلدان النامية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي 1996م.

9) وزارة المالية ، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية ، نشرة إحصائية مالية الحكومة ، الأعداد الصادرة من 1995-2010م،

10) وزارة المالية ، البيان المالي للحكومة أمام مجلس النواب أكتوبر 2007م.

11) وزارة النفط اليمنية ، تقرير غير منشور مرفوع لمجلس الوزراء عن تسويق النفط وآثار الأسعار العالمية على النفط اليمني مارس 2007.

12) وزارة النفط والثروات المدنية ، التقرير السنوي لعام 2009.

13) وزارة الشئون القانونية ،قانون ضرائب الدخل رقم (31) 1991م والمعدل بالقانون رقم (12)عام1999

14) البنك الدولي ، تقرير عن مستوى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي فبراير 2007م .

15) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي من 2000- 2008م الأسعار والأرقام القياسية

16) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الاقتصادية السنوية من 1995- 2009م.

17) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح السكاني 2006م.

18) البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، والتقارير السنوية للأعوام من2000- 2009م

19) البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية ،الأعدادمن1995م- 2009م.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

تأثير عمليات العزيق على مراحل النمو والصفات المحصولية من الذرة الشامية المستخدمة كسيلاج

د/عبده محمد سيف الحدي

أستاذ مساعد، كلية الزراعة والطب البيطري، جامعة إب

الملخص :

أجريت تجربتان حقليتان في موسمين صيفيين لعامي 2007، 2008م زراعة مطرية في مزرعة كلية الزراعة والطب البيطري بجامعة إب ، باستخدام صنف ذرة شامية يمني هو (سحولي – خماسي) لغرض دراسة مراحل النمو المختلفة للذرة الشامية لتحديد العمر المناسب لعمليات الخدمة والحصاد لاستخدام النباتات المزروعة كعلف أخضر أو علف مصنع(سيلاج) في منطقة إب ، وكذلك دراسة تأثير استخدام عمليات العزيق على مراحل النمو والصفات المحصولية في الذرة الشامية . وتم التوصل إلى النتائج التالية :

إن أفضل وقت لحصاد ونباتات الذرة الشامية من الصنف المدروس لاستخدامه في صناعة السيلاج هو بعد ثلاثة أشهر من زراعته أي في طور النضوج العجيني ، وبعد (69.15) يوم لاستخدامه كعلف أخضر (دراوة) نهاية طور طرد السنابل الذكرية للنباتات المزروعة ، مما يتيح لنا فرصة ممكنة لزراعة الذرة الشامية كمحصول علف أو سيلاج لدورتين خلال الموسم المطري الواحد لسد حاجة الحيوانات من العلف في موسم الشتاء .

أعطت معاملة العزيق الأكثر عمقاً (20سم) قيمة أعلى للصفات المحصولية المدروسة من الذرة الشامية ويتضح ذلك من وجود فروق معنوية جداً بين هذه المعاملة والمعاملة الثانية (عزيق لعمق 10سم) والأولى (بدون عزيق) . كما تفوقت المعاملة الثانية (عزيق إلى عمق 10سم) على المعاملة الأولى (بدون عزيق) ، وقد تفاعل النبات بزيادة قيم الصفات المدروسة بصورة واضحة جداً .

المقدمة :

تعتبر الذرة الشامية (***Zea mays***) من أهم محاصيل الحبوب في العالم حيث يستخدم في صناعة الخبز في بعض البلاد كما يشكل حجر الزاوية في صناعات الإنتاج الحيواني والدواجن حيث يكون 70٪ من علائق التغذية كذلك يدخل في بعض الصناعات الهامة كالنشاء والفروكتوز وزيت الذرة . وهو أكثر المحاصيل استعمالاً في صناعة السيلاج في العالم (نجيبه حسن ، 2001) والذرة الشامية من أكثر المحاصيل ملائمة لصناعة السيلاج لإرتفاع نسبة المادة الجافة بها

والتي تصل إلى 28٪ ونسبة السكريات الذائبة إلى 17.4 ٪ وتقل بها السعة التعادلية إلى 185 ميلي مكافئ للكيلوجرام على أساس الوزن الجاف(**McDonald,P.,1981**)

والذرة الشامية تحتل المرتبة الثالثة بعد الذرة الرفيعة والقمح في اليمن وفقاً للاهمية والإنتاج (العماري ، 2003). ولزيادة إنتاجيتها يعمل الباحثون على تحسين الأصناف المحلية وراثياً وتحسين المعاملات الزراعية والبيئية التي ينمو فيها المحصول بما فيها استخدام الميكنة الزراعية ، وتحسين عمليات الخدمة (الحدي ، 1999) يسهم استخدام الميكنة الزراعية الحديثة بفاعلية في زيادة الإنتاج الزراعي سواء في التوسع الأفقي أو الرأسي وخصوصاً في المناطق التي تقل فيها اليد العاملة وفي مواسم ذروة العمل الحقلي (العماري ، 2003 ، الحدي) .

وما زالت الطاقة الحيوانية تشكل أكثر من 65٪ من إجمالي الطاقة المستعملة في الزراعة في البلدان النامية ومن ضمنها اليمن (ورزان ، 1998). وذكر الحدي أن الملكية الزراعية كتقنية حديثة في منطقة إب تعمل على رفع إنتاجية الذرة الشامية وتقلل المجهود العضلي والتكاليف خاصة وأن محافظة إب يقل فيها استخدام المكينة الزراعية .

كما أن نقص عمليات الخدمة ***Conservation Tillage Practices*** بشكل كامل خاصة إذا كانت الزراعة مطرية مثل محافظة إب أو عند التأخر في ميعاد الزراعة يسبب متاعب أثناء الإنبات ونمو النباتات . كما قد لا يهتم كثير من المزارعين بإجراء عمليات الخدمة بعد الزراعة من مقاومة حشائش وخربشة وعزيق وغير ذلك مما يسبب نقصاً في المحصول .

وذكر (الدجيلي وآخرون ، 1993) أن التربة المحروثة أو المعزوقة بعمق تحتفظ بالماء المتجمع عن طريق الأمطار بها بمقدار 58- 90 ٪ وأن مقدار النتروجين بها أكبر بـ 2- 6 مرات والفوسفات بـ 3- 5 مرات منه في التربة غير محروثة أو المعزوقة . كما أورد كل من العيبان وطلال سلوم ، 1996) أن المعاملات التي أجريت فيها حراثة عميقة أدت إلى تحطيم الأنابيب الشعرية وبالتالي قللت من وصول الماء إلى سطح التربة بفعل الخاصة الشعرية ومنعت بالتالي تبخره .

وعملية العزيق لها فوائد عدة منها القضاء على الأعشاب والحشائش الضارة بالنبات وتعمل على تقليل التبخر اللإنتاجي (السلبي) للمياه من سطح التربة المحروث في وضع مخلل ، ولها دور فعال في تنشيط عمل الأحياء الدقيقة في تحليل المواد العضوية في التربة مما يرفع من خصوبتها نتيجة زيادة المادة العضوية المحللة ، تحسين ظروف التهوية والرطوبة (**Domanska . M . 1988**) .

وتبدأ زراعة الذرة الشامية في محافظة إب مع موسم سقوط الأمطار في منتصف الربيع . وفي حالة

زراعة محصول الذرة كمحصول سيلاج يفضل حصاده بعد حوالي 3 شهور من تاريخ زراعته في طور النضج العجيني المتأخر (***Late Dough stage***) . وترجع أهمية الحصاد في هذه المرحلة إلى زيادة وزن الحبوب ونسبتها إلى باقي أجزاء النبات بما يحقق سير التخمر على النحو المطلوب أثناء عملية السولجة باعتبار أن هذه الحبوب هي المصدر الأساس للكربوهيدرات الذائبة . كما تتميز هذه المرحلة أيضاً بارتفاع القيمة الهضمية للمحصول وزيادة إقبال الحيوانات عليه عند عملة سيلاج وهذا ينعكس بدوره على أداء الحيوان وزيادة إنتاجه (**Cuyer . P . Q 1984**) .

هدف البحث :

تشجيع الاهتمام بعمليات الخدمة التي تجري على محصول الذرة الشامية لتحسين نمو وإنتاجية محصول الذرة الشامية الذي يستخدم في صناعة السيلاج ، وذلك من خلال :

1- دراسة مراحل النمو المختلفة للذرة الشامية لتحديد العمر المناسب لعمليات الخدمة (العزيق) والحصاد لاستخدام نباتات الذرة الشامية كعلف أخضر أو سيلاج في منطقة إب

2- تأثير استخدام عمليات العزيق على تحسين النمو والصفات المحصولية في الذرة الشامية.

مواد وطرائق البحث :

استعمل في هذا البحث صنف ذرة شامية يمني هو (سحولي – خماسي) يزرع في محافظة إب تم زراعته بمزرعة التجارب التابعة لكلية الزراعة والطب البيطري بجامعة إب في المواسم الصيفية لعامي 2007، 2008م بتاريخ 23 مايو للموسم الأول و 24 مايو للموسم الثاني ، وتمت عملية الحرث والزراعة بواسطة الجرارات الزراعية في كلا الموسمين وتحت دراسة تأثير ثلاث معاملات عزق هي المعاملة الأولى (t_1) بدون عزق ، المعاملة الثانية (t_2) عزق بعمق 10سم ، المعاملة الثالثة (t_3) عزيق بعمق 20سم ، كرر العزق مرتان وكانت العزقة الأولى بعد 10 أيام من الإنبات والعزقة الثانية بعد عشرين يوم من الأولى وذلك في تجربتين حقليتان . التجربة في كل موسم مصممة بطريقة القطاعات الكاملة العشوائية ذات أربع مكررات ، والقطعة التجريبية تتكون من 4 خطوط طول الخط 5م وعرضه 90سم والمسافة بين النباتات **15**سم بمساحة (18 $م^2$) وتم أخذ القياسات التالية :

أولاً : قياسات لمراحل نمو نبات الذرة الشامية :

وتشمل مواقيت اكتمال أطوار النمو (من1- 6) و زمن استمرار كل مرحلة (من7- 11) وهي كالتالي :

1- طور الإنبات (الانبثاق) وهو عدد الأيام من سقوط المطر حتى خروج النبات على سطح التربة .
2- طور تغطية الصفوف وهو عدد الأيام من الزراعة حتى تغطية التربة ما بين صفوف النباتات المزروعة بأوراق النباتات وتعيق التحرك بينها .
3- طور طرد السنابل الذكرية وهو عدد الأيام من ميعاد الزراعة حتى نهاية طرد السنابل الذكرية .
4- طور تكوين النورات المؤنثة وهو عدد الأيام من ميعاد الزراعة حتى تشكيل النورات المؤنثة (الكيزان) .
5- طور النضج الحليبي (اللبني) وهو عدد الأيام من ميعاد الزراعة حتى وقت النضج الحليبي (اللبني) .
6- طور النضج العجيبني وهو عدد الأيام من ميعاد الزراعة حتى نهاية طور النضج العجيني .
7- مرحلة تغطية سطح التربة (الصفوف) وهي عدد الأيام من نهاية طور الإنبات وحتى بداية طرد السنابل الذكرية .
8- مرحلة طرد السنابل الذكرية وهي عدد الأيام من بداية طرد السنابل وحتى بداية تكوين النورات المؤنثة .
9- مرحلة تكوين النورات المؤنثة وهو عدد الأيام من بداية تكوين النورات المؤنثة حتى بداية طور النضج اللبني .
10- مرحلة النضج اللبني (الحليبي) وهو عدد الأيام من بداية النضج اللبني وحتى بداية طور النضج العجيني .
11- مرحلة النضج العجيني وهي عدد الأيام من بداية النضج العجيني (نهاية النضج الحليبي) حتى بداية طور النضج التام .

ثانياً : قياسات على الصفات المحصولية لنبات الذرة الشامية وقد تم أخذها على جميع النباتات المحاطة في كل قطعة تجريبية وهي :

1- طول النبات (سم)
2- عدد الأوراق بالنبات
3- عدد الكيزان بالنبات
4- طول الكوز (سم)

5- قطر الكوز (سم) 6- وزن النبات أخضر

وحللت النتائج " البيانات إحصائياً لمقارنة الفروق بين المعاملات باستخدام اختبار أقل فرق معنوي **L.S.D** على مستوى احتمال 0.05 ٪ ، 0.01 ٪ .

الظروف المناخية لمنطقة البحث :

تقع مدينة إب على الحدود الشمالية للمجال المناخي الحار الرطب بالتحديد على إرتفاع 1900 متر فوق مستوى سطح البحر ، ويتراوح المتوسط الشهري لدرجة الحرارة العظمة لمدينة إب بين 24° م خلال فترة البرودة (نوفمبر إلى فبراير) و 29° م خلال شهر يونيو أما المعدل الشهري لدرجة الحرارة الصغرى فيتراوح بين 6° م خلال الاشهر الباردة (نوفمبر – يناير) و 13° م خلال الاشهر الرطبة (يوليو – أغسطس) كما يبلغ المتوسط اليومي لدرجة الحرارة خلال فترة النمو الخضري (المرتبطة بهطول الأمطار) في مدينة إب 17.7° م أي بين 15- 20.5° م (حيدر : 2005، **Bruggeman 1997** ، الخرساني : 2005) ، وأمطارها غزيرة مصحوبة بالبرودة وتكون ناتجة عن هبوب الرياح الموسمية المشبعة ببخار الماء القادمة من الجنوب الغربي للمحافظة ، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها بين 750 إلى 1200 ملم ، ويتركز معظم هذه الأمطار في مركز المحافظة وما جاورها وتقل في المناطق البعيدة وخصوصاً كلما ابتعدنا شمال وغرب المحافظة ، وتتميز بمعدل سنوي شبه ثابت للرطوبة النسبية حوالي 70٪ (عبد القادر عساج : 1998، الخرساني : 2005) .

النتائج والمناقشة :

أولاً تأثير عمليات العزيق على صفات النمو :

تشير النتائج في جدول رقم (1) الذي يحتوي على صفات النمو لنبات الذرة الشامية في كلا موسمي 2007، 2008م تحت ظروف الزراعة المطرية بمدينة إب مقدرة باليوم إلى الآتي :

بالنسبة لصفة " طور الإنبات " نجد أن عدد الأيام اللازمة للإنبات كان متساوياً (6 أيام) في الموسم الأول و (7 أيام) في الموسم الثاني في جميع المعاملات الثلاثة . بما يرجع السبب في ذلك إلى استخدام المكينة الزراعية في عملية الزراعة حيث أن جميع الحبوب وضعت (زرعت) على أعماق متساوية كما غطيت بطبقة ذات سمك واحد.

بينما كانت صفات طور تغطية الصفوف ، وطور طرد السنابل و طور طرد النورات المؤنثة وطور النضج اللبني فقد وجد أنها كانت أسرع في المعاملتين وذلك بواقع من (3- 4) أيام أسرع في

الموسم الأول وبفارق لا يتجاوز 3 أيام في الموسم الثاني وقد يرجع السبب في ذلك إلى تأثير عمليات العزيق التي أجريت والتي ساهمت في مكافحة الحشائش المنافسة للنبات وتحسين ظروف التربة الكيميائية والفيزيائية من خلال تحسين ظروف التهوية ، إضافة إلى تدعيم جذور النباتات بكميات من التربة تزيد من تثبيتها وانتشارها وقوتها مما يساعدها في امتصاص أكثر للرطوبة ويقلل أيضا من الرقاد . كما أن عمليات العزيق تمنع الفقد الرطوبي وتزيد من نسبة الرطوبة المتجمعة حول الجذور وهذا متفق مع (العيبان وطلال سلوم ، 1996) الذي ذكر أن المعاملات التي أجرى فيها العزيق ، ازدادت بها نسبة الرطوبة بما يعادل 1.5- 2 مره من المعاملات التي لم يتم فيها اجراء العزيق .

كما لوحظ أيضا أن الفرق بين المعاملات التي عزقت عن المعاملة بدون عزيق كان اكبر في الموسم الأول عن الفرق في الموسم الثاني وربما يكون السبب في ذلك قلة الأمطار في الموسم الثاني عن الموسم الأول .

بالنظر إلى صفات مرحلة تغطية الصفوف ومرحلة طرد السنابل ومرحلة طرد النورات المؤنثة فقد كان عدد الأيام التي استغرقتها هذه المراحل اقصر بفارق يوم واحد في المعاملات الثانية والثالثة عن المعاملة الأولى (بدون عزيق) في الموسم الأول والثاني . بينما زادت عدد الأيام التي استغرقتها مرحلة النضج اللبني في المعاملة الثانية والثالثة عن المعاملة الأولى بفارق 3 أيام في الموسم الأول وبفارق يومان في الموسم الثاني بينما تساوى عدد الأيام في المرحلة الأخيرة وهي مرحلة النضج العجيني في خلال الموسمين وأثبتت الدراسة أن قصر زمن استمرار مراحل النمو في النصف الأول من عمر النبات وزيادة طولها في النصف الثاني يؤدي إلى زيادة إنتاجية العلف من الذرة الشامية وهذا يتفق مع ما توصل إليه (الحدي ، 1999) .

جدول رقم (١) تأثير عمليات العزيق على صفات النمو لنبات الذرة الشامية في خلال موسمي ٢٠٠٧،٢٠٠٨م تحت ظروف الزراعة المطرية بمديرية إب مقدرة باليوم .

م	الصفة	الموسم الاول ٢٠٠٧م			المتوسط	الموسم الثاني ٢٠٠٨م			المتوسط	المتوسط العام
		بدون عزيق	عزيق ١٠سم	عزيق ٢٠سم		بدون عزيق	عزيق ١٠سم	عزيق ٢٠سم		
١	طور الإنبات (الانبثاق)	٦	٦	٦	٦.٠٠٠	٧	٧	٧	٧	٦.٥
٢	طور تغطية الصفوف	٣٤	٣٠	٣٠	٣١.٣	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠.٧
٣	طور طرد السنابل الذكرية	٧٢	٦٨	٦٨	٦٩.٣	٧٠	٦٨	٦٨	٦٩.٠	٦٩.١٥
٤	طور طرد النورات المرئية	٧٨	٧٤	٧٤	٧٥.٣	٧٦	٧٤	٧٤	٧٤.٢	٧٤.٨
٥	طور النضج الحليبي(اللبني)	٩٤	٩١	٩١	٩٢.٠٠	٩٢	٩١	٩١	٩١.٣	٩١.٦٥
٦	طور النضج العجيني	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥
٧	مرحلة تغطية سطح التربة (الصفوف)	٢٧	٢٦	٢٦	٢٦.٣	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٥.١٥
٨	مرحلة طرد السنابل الذكرية	٣٩	٣٨	٣٨	٣٨.٣	٤٨	٤٨	٣٨	٤١.٣	٣٩.٨
٩	مرحلة طرد النورات المؤنثة	٦	٥	٥	٥.٣	٦	٦	٥	٥.٣	٥.٣
١٠	مرحلة النضج اللبني (الحليبي)	١٦	١٩	١٩	١٨.٠٠	١٥	١٥	١٧	١٦.٣	١٧.١٥
١١	مرحلة النضج العجيني	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٣	٢٤	٢٤	٢٣.٦٦	٢٢.٣٣

وقد يكون تأثير عمليات العزيق على صفات النمو غير معنوية لكن ما نود أن نشير إليه أن موسم سقوط المطر في منطقة إب يبدأ من شهر إبريل حتى بداية شهر أكتوبر فمن الممكن أن يتم زراعة الذرة الشامية كمحصول علف أو سيلاج لدورتين في العام الواحد ، فإذا أردت التغذية على نبات الذرة الشامية كمحصول علف اخضر (دراوه) يمكن التغذية عليه بعد 69.15 يوم (طور طرد السنابل) وإذا أردنا عمله كسيلاج فيتم حصاده في طور النضج العجيني (92) يوم أي بعد ثلاثة شهور كما هو موضح في الجدول(1) ، وهذا يتفق مع ما قاله **(Cuyer , P.Q 1984)** . وبالتالي يمكن أن توفر الأعلاف للحيوانات في موسم الشتاء الذي تعاني الحيوانات فيه من قلة الأعلاف بسبب عدم سقوط المطر.

ثانياً تأثير عمليات العزيق على الصفات المحصولية :

صفة طول النبات :

- تشير نتائج الجدول رقم (2) أن هناك اختلافات معنوية جداً بين المعاملات الثلاثة لصفة طول

النبات في كلا الموسمين .

كما تشير النتائج في جدول رقم (3) أن معاملة العزيق على عمق 20سم سجلت اكبر طول للنبات مقدارها 316سم سم بزيادة قدرها 52.7سم عن المعاملة الأولى التي لم يجرى عليها عمليات العزيق و 36.7 سم عن المعاملة الثانية والتي أجرى فيها العزيق على عمق 10سم في الموسم الأول ، وسجلت ايضاً المعاملة الثالثة (العزيق على عمق 20سم) قيمة أعلى لطول النبات وقدرها 302.5سم بزيادة قدرها 61.75كم عن المعاملة الأولى التي لم يجرى بها العزيق ، 47.50سم عن المعاملة الثانية (العزيق على عمق 10سم) في الموسم الثاني كما توضح النتائج أن المعاملة الثانية والثالثة (معاملات العزيق) تفوقت على المعاملة الأولى (التي لم يجرى عليها العزيق) في الموسم الأول والموسم الثاني وهذا يوضح تأثير العزيق على صفة طول النبات ويزداد هذا التأثير بتكرار العزيق وزيادة تعمقه وهذا يتفق مع ما وجده (محرن ومحسن ، 2004) .

صفة عدد الأوراق :

تشير النتائج في جدول رقم (2) انه لا يوجد اختلافات معنوية بين المعاملات الثلاثة في الموسم الأول بينما توجد اختلافات معنوية بين المعاملات في الموسم الثاني وربما يرجع ذلك لأن صفة عدد الأوراق تأثير البيئة عليها قليل لكن يمكن أن تتأثر في مساحتها وصفاتها المورفولوجية والفسيولوجية أكثر من تأثرها في العدد .

كما تشير النتائج أيضاً في جدول رقم (3) انه بالرغم من عدم وجود اختلافات معنوية في الموسم الأول إلا انه سجلت المعاملة الثالثة (العزيق على عمق 20سم) أعلى قيمة لعدد الأوراق وقدرها (14.5ورقة) بينما أعطت المعاملة الثانية والمعاملة الأولى (13.5) ورقة بينما في الموسم الثاني سجلت معاملة العزيق على عمق 20سم أعلى قيمة قدرها 15.75 ورقة بزيادة معنوية عن كل من المعاملة الأولى (14.50 ورقة) والمعاملة الثانية (14.25) . مما تشير إلى أن معادلات العزيق المتكرر والمتعمق يؤدي إلى زيادة عدد الأوراق على النبات زيادة معنوية ومعدل زيادة عدد الأوراق تظهر بوضوح في معاملة العزيق الثالثة (عمق 20سم) وهذا يتوافق مع ما وجد كل من (صقر ، السيد ، 1965) ، (الديب و علي ، 1995) ، (محرن و حسن ، 2004) .

صفة طول الكوز:

تشير النتائج في جدول رقم (2) إلى أنه يوجد اختلافات معنوية بين المعاملات الثلاثة لصفة طول الكوز في كلا الموسمين ، كما توضح النتائج في جدول رقم (3) أن معاملة العزيق على

عمق 20سم (المعاملة الثالثة) سجلت أعلى قيمة في صفة طول الكوز مقدارها 21.25سم في الموسم الأول بزيادة مقدارها 6.75سم و 5سم عن المعاملة الأولى والمعاملة الثانية على الترتيب كما سجلت أيضا المعاملة الثالثة (20سم) بزيادة قدرها 5.75سم ، 3.5سم عن كل من المعاملة الأولى والثانية على الترتيب . وبصفة عامة فإن كل من معاملتي العزيق كانتا أفضل من عدم العزيق لصفة طول الكوز .

صفة قطر الكوز:

تشير النتائج في جدول رقم (2) إلى انه يوجد اختلاف معنوي بين المعاملات الثلاثة لصفة قطر الكوز في كل من الموسم الأول والثاني . كما تظهر النتائج في جدول رقم (23) إلى تفوق المعاملة الثالثة (العزيق على عمق 20سم) فقد سجلت أعلى قيمة لقطر الكوز (6.75سم) وذلك بزيادة قدرها 2.50سم عن المعاملة الأولى (بدون عزيق) و1سم عن المعاملة الثانية التي تم فيها العزيق على عمق 10سم وذلك في الموسم الأول . وأيضاً سجلت 6.50 سم متفوقة عن المعاملة الأولى بزيادة قدرها 1.75سم وعن المعاملة الثانية بزيادة قدرها 1سم في الموسم الثاني ، مما يبين تأثير عملية العزيق على قطر الكوز وزيادة هذا التأثير بتعميق عملية العزيق .

الوزن الأخضر للنبات :

تشير النتائج في جدول رقم (2) إلى وجود اختلافات معنوية جداً في المعاملات الثلاثة على صفة الوزن الأخضر للنبات الذي تم حصاده في الطور العجيني لاستخدامه كسيلاج .

كما تظهر النتائج في جدول رقم (3) أن العزيق على عمق 20سم قد أعطى أعلى إنتاجيه في وزن الثبات الأخضر 0.86 كيلوجرام بزيادة قدرها 0.38 كيلوجرام . عن المعاملة الاولى التي لم يجرى عليها العزيق . كما تفوقت على المعاملة الثانية (عزيق على عمق 10سم) بمقدار 0.16سم كيلوجرام . كما تفوقت المعاملة الثانية عن المعاملة الأولى (بدون عزيق) بمقدار 0.22 كيلو جرام في الموسم الأول .

كما سجلت المعاملة الثالثة أيضا (العزيق على عمق 20سم) أعلى إنتاجية في الموسم الثاني (1.041) كيلوجرام بزيادة قدرها 0.509 كيلوجرام عن المعاملة التي لم تجرى فيها عملية العزيق وبزيادة قدرها 0.373 كيلو جرام من المعاملة الثانية (العزيق على عمق 10سم). كما تفوقت معاملة العزيق على عمق 10سم على المعاملة الأولى التي لم يجري فيها العزيق بمقدار 0.133 كيلوجرام .

ومحصول النبات الأخضر هو محصلة للصفات المحصولية المكونة للمحصول وهذه الصفات أعطت قيماً منخفضة في المعاملة الأولى التي لم تجري عليها العزيق ثم سجلت هذه الصفات زيادة في قيمها مع تكرار وزيادة عمق العزيق . محصول القطعة التجريبية من النبات الأخضر كمحصلة للنتائج السابقة : نجد أن البيانات في جدول (2) تشير إلى وجود اختلافات معنوية جداً بين المعاملات الثلاثة لصفة محصول القطعة التجريبية من النباتات الخضراء مما يدل على أثر معاملات العزيق على إنتاجية محصول القطعة التجريبية من النباتات الخضراء . وبالنظر إلى متوسطات المعاملات في جدول رقم (3) نجد أن المعاملة الثالثة (العزيق على عمق 20سم) سجل أعلى المتوسطات 90.75 بالمقارنة بالمتوسطات المعاملة الثانية أو الأولى بزيادة قدرها 12.75 كيلو جرام ، 40.15 كيلوجرام على الترتيب وذلك بالموسم الأول . كما سجلت المعاملة الثالثة أيضاً 104.75 كيلوجرام متفوقة عن المعاملة الأولى التي لم تعزق بزيادة قدرها 45.75 كيلوجرام ومتفوقة أيضاً عن المعاملة الثانية التي عزقت على عمق 10سم بزيادة قدرها 34 كيلوجرام في الموسم الثاني .كما لوحظ أيضاً تفوق وزيادة متوسطات المعاملات التي أجري عليها العزيق (الثانية والثالثة) عن المعاملة الأولى التي لم يجري عليها العزيق في كلا الموسمين متفوقاً معنوياً .وذلك يشير إلى أهمية العزيق على إنتاجية محصول الذرة الشامية وكذلك أهمية تعميقه وتكراره . فكلما زاد العمق زادت الإنتاجية وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن ترك الحشائش بدون مقاومة يؤدي إلى نقص العناصر الغذائية التي يحتاجها المحصول نتيجة لاستنزاف الحشائش لتلك العناصر الغذائية كما تستهلك الحشائش أيضا الرطوبة الأرضية وتنافس النباتات على الضوء كما يؤدي عدم العزيق إلى موت الجذور نتيجة لنقص تنفسها وعدم توفر الأكسجين اللازم للكائنات الدقيقة التي تقوم بتحليل المواد العضوية فيميتها أو يوقف نشاطها . لذلك يعمل العزيق على إيجاد تربة جيدة التهوية تسمح لجذور النباتات والكائنات الدقيقة بالتربة لاستعمال الأكسجين الموجود داخل الفراغات البينية في تنفسها (الصغير ، خيري 1983 ، محرن حسن ، 2004) . كما أن العزيق يؤدي إلى زيادة التهوية والتي ينتج عنها زيادة حرارة التربة وزيادة امتصاص النباتات للمواد الغذائية ويقاوم الحشائش التي تسبب نقصاً مؤكداً في الإنتاج للحصول وتنافسه على الماء والضوء والغذاء وإفرازها للسموم . (الديب وعلى ، 1995) .

جدول (٢) تحليل التباين للصفات المدروسة على صنف الذرة الشامية (خماسي–سحولي) تحت المعاملات المختلفة من العزيق في موسمي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م .

S. O. V مصادر الاختلاف	d. f درجة الحرية	طول النبات (سم)		عدد الأوراق (ورقة/نبات)		طول الكوز (سم)		قطر الكوز (سم)		وزن النبات الأخضر (كجم / نبات)		محصول النباتات من القطع التجريبية (كجم / ١٨ م٢)	
		٠٧	08	٠٧	08	٠٧	08	٠٧	08	٠٧	08	٠٧	08
Rep القطاعات	3	35	38.52	0.33	0.66	1.00	0.305	0.11	0.64	0.004	٠.0034	2.77	-
Treatment المعاملات	2	** 2912.6	** 4227.2	Ns 1.33	* 3.58	** 47.25	** 39.25	** 6.37	** 3.08	** .0145	** .2785	** 1692	** 2238
Error الخطأ التجريبي	6	26.45	37.03	0.33	0.474	0.58	0.805	.031	0.083	0.0046	0.0048	15.61	4.58

المصدر : البحث

**- معنوي جدا عند مستوى 0.01

*- معنوي عند مستوى 0.05

Ns- غير معنوي

جدول (٣-١) يبين متوسطات الصفات المدرسية لصنف الذرة الشامية (الخماسي السحولي) تحت تأثير عمليات العزيق المختلفة الأعماق في موسمي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م .

المواصفات / المعاملات	Plant length طول النبات (سم)		$\bar{X}$	No. of leaves per plant عدد الأوراق (ورقة/ نبات)		$\bar{X}$	Ear Length طول الكوز (سم)		$\bar{X}$
	2007	2008		2007	2008		2007	2008	
T1–بدون عزيق	٢٦٤	٢٤٠.٧٥	٢٥٢.٣٧	١٣.٥	١٤.٠	١٣.٧٥	١٤.٥٠	١٣.٧٥	١٤.١٢
T2– عزيق لعمق ١٠سم	٢٨٠.٥	٢٥٤.٠٠	٢٦٧.٢٥	١٣.٥	١٤.٢٥	١٣.٨٧	١٦.٢٥	١٦.٥	٦.٦٢
T3–عزيق لعمق ٢٠سم	٣١٦.٧	٣٠٢.٥	٣٠٩.٦	١٤.٥	١٥.٧٥	١٥.١٣	٢١.٢٥	٢٠.٠	٢٠.٦٣
Mean	٨٦١.٢	٧٩٧.٢٥	٨٢٩.٢	١٣.٨٣	١٤.٦٦	١٤.٢٥	١٧.٥	١٦.٧٥	١٧.١٢
L.S.D 5 %	٨.٩٩	١٠.٦٥	٩.٨٢	٣.٥١٧	١.٢٠	٢.٣٦	١.٣١	١.٥٧	١.٤٤
L .S . D 1%	١٣.٤٥	١٥.٩٤	١٤.٦٩	٥.٢٦٥	١.٨٠	٣.٥٣	١.٩٦	٢.٣٥	٢.١٥

جدول (٣-٢) يبين متوسطات الصفات المدرسية لصنف الذرة الشامية (الخماسي السحولي) تحت تأثير عمليات العزيق المختلفة الأعماق في موسمي ٢٠٠٧،٢٠٠٨م .

المواصفات / المعاملات	Diameter Ear (cm) قطر الكوز		$\bar{X}$	Total green yield plant وزن النبات الأخضر (Kg/m^2)		المتوسط $\bar{X}$	Total green yield plant محصول النبات من القطعة التجريبية (Kg/18m^2)		$\bar{X}$
	2007	2008		2007	2008		2007	2008	
T1–بدون عزيق	٤.٢٥	٤.٥	٤.٣٧٥	٠.٤٨	٠.٥٣٢	٠.٥٠٦	50.5	59.0	54.75
T2– عزيق لعمق ١٠سم	٥.٧٥	٥.٢٥	٥.٥٠	٠.٧٠	٠.٦٦٨	٠.٠٦٨٤	78.0	70.75	74.37
T3–عزيق لعمق ٢٠سم	٦.٧٥	٦.٢٥	٦.٥	٠.٨٦	١.٠٤١	٠.٠٩٥٠٥	90.75	104.75	97.75
Mean	٥.٥٠	٥.٣٣	٥.٤٥٧	٠.٠٦٨	٠.٧٤٢	٠.٧١٣	73.08	78.16	75.62
L.S.D 5 %	٠.٩٦	٠.٥٠٥	٠.٧٣٢	٠.٠٩	٠.٠١١	٠.٥٠٥	13.63	3.99	8.81
L .S . D 1%	١.٤٤	٠.٧٥٥	١.٠٩٧	٠.١٤	٠.٠١٧	٠.٧٨٥	20.42	5.99	13.20

المراجع :

أولاً المراجع العربية :

1- الحدي ، عبده محمد (1999) : تأثير الظروف الطقسية على نماذج النمو ومحصول الذرة الشامية والشعير الربيعي المزروعة في شمال شرق بولندا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة **U W- M Olsztyn** – جمهورية بولندا . صفحة 4

2- الحدي ، عبده محمد : تأثير البذر الآلي واليدوي على نمو ومحصول العلف من الذرة الشامية المزروعة مطرياً في مدينة إب – بحث غير منشور .

3- الخرساني ، محمد عبد الواسع (2005) : دليل المناخ الزراعي في اليمن للفترة من (1881- 2004م) الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي مركز بحوث الموارد الطبيعية المتجددة ، الإدارة العامة لنشر التقانات ، ذمار .

4- الدجيلي ، جبار عباس وعبد الرحمن أيوب الصياغ وكمال محسن علي القراز (1993) : تأثير أعماق العزق على كمية ونوعية الحاصل لصنف العنب الحلواني . مجلة العلوم الزراعية العراقية – مجلد 24 – العدد 2 ص ص 249- 254 .

5- الديب ، سمير توفيق علي (1995) : مكافحة الأعشاب في محاصيل الحبوب – الندوة القومية حول مكافحة الاعشاب في محاصيل الحبوب ، القاهرة ، ص ص 131- 163

6- العماري ، محمد حزام (2003) : جغرافية الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية ، مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء ، ص ص 146- 150 ، 176- 180 .

7- الكثيري ، غازي رشاد وعبد القادر علي حسن (1996) : تحديد الفترة الحرجة لمناقشة الحشائش على محصول البصل . التقرير البحثي 95- 96م ، ص ص 61- 65 ، محطة الأبحاث سيئون – الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي ، سيئون .

8- باوزير ، عباس أحمد و الجنيد علي مشهور (2005) : تأثير مكافحة الأعشاب الضارة على تراكم المادة الجافة وامتصاص العناصر الغذائية في نباتات الطماطم والأعشاب الضارة النامية معها . المجلة اليمنية للبحوث الزراعية – كلية ناصر للعلوم الزراعية – جامعة عدن ، العدد 22 ، دار عدن للطباعة والنشر عدن ، ص ص 11- 26 .

9- حمدون ، عبد الله محمد (1995) : نظم وطرق التحكم في الأعشاب – الندوة القومية حول مكافحة الأعشاب في محاصيل الحلول ، القاهرة أيام الندوة : 4- 6 مايو ص ص 29- 48

10- صقر ، محمد السيد (1965) : محاصيل الخضر . كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية 735 صفحة .

11- عساج ، عبد القادر (1996) : مناخ اليمن – دراسة في الجغرافيا المناخية ، مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء 145صفحة .

12- محرن ، أحمد محمد وحسن صالح حسن (2004) : تأثير عمليتي الحرث والعزق على نمو وإنتاج البصل بدلتا تبن المجلة اليمنية للعلوم الزراعية العدد 19 دار جامعة عدن للطباعة والنشر عدن ، ص 83- 107.

13- نجيبة ، حسن عمر (2001) :استجابة الذرة الشامية ، كمحصول علف للتسميد الازوتي – المجلة اليمنية للبحوث الزراعية ، كلية ناصر للعلوم الزراعية – جامعة عدن ، العدد 14 . دار جامعة عدن للطباعة والنشر عدن ص ص 95- 104 .

14- وزان ، صلاح (1998) : تنمية الزراعة العربية ، الواقع والممكن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 34 .

ثانياً المراجع الانجليزية :

15- Aziz , M .A . (1993) : Critical Period of Weeds Competition in Lentil . lens news letter vol.20 No. L : 43-45 .
16- Bruggeman H.Y .(1997) : Agroclimatic Resoures of Yemen . Part 1 . Agroclimatic inventory . FAO ERARLUP , GCP / YEM / 021 NET .
17- Friensen , G.H . (1979) : Weed Interference in Transplanted Tomato . Weed Science- 27, 11-13
18- Gab-alla, F , l ; Mohamed ; M . K and El-Deepah . H. R . A .(1985) Effect of Hoeing and Thining on Zea Maize, in (Agricultural Sciences) University of Jordan . V ol. .Xl, No . 7: 57-64 .
19- Cuyer , P.Q .(1984) : Making Quality Corn and Sorghum Silage . In : Beef Cattle Handbook , P. 2400 cooperative Exteusion Services Dept . of Agriculture U.S.A
20- Haig, Z. M .H (1995) : Evaluation of Mechanized Systems for Maize Planting . Master of Science in Agriculture Engineering Faculty of Agric , Moshtohor , Zagazig Unit (Benha Branch) 106 P.
21- Johri, A . K ;G Singh and Sharma (1992) : Nutrient Uptake by Wheat and Associated Weeds as Influenced by Management Practices .Trop . Agric. (Trinidad) 69 (4) : 391-393 .
22- McDonald , P. (1981) : the Biochemistry of Silage . John Wiley and Sons , New York , U.S.A .
23- Qasem , J. R . and T . A . Hill (1989) : Possible role of Allelopathy in Competition Between Tomato, Sencio vulgaris L . and Cheuopodinm Weed Research 29,349-356 .

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

الشركات العائلية الأهمية والتحديات

د/ أحمد حمود منصور

كلية التجارة والعلوم الإدارية ، جـــامعــة إب

ملخص البحث:

يتحدد ملخص هذا البحث في ضوء ما تقدم من دراسة لمفهوم الشركات العائلية والمزايا والتحديات التي توجهها ، وهدف الدراسة يمكن القول بالاستنتاجات الآتية :

1- إن الشركات العائلية تعد شرياناً أساسياً في اقتصاديات الدولة ، وهي أساس نشوء وتطور الاقتصاديات العالمية وبالتالي بقائها ونموها ، هو بقاء ونمو لإقتصاد الدولة ، إذ تساهم بما يقارب 79٪ من الناتج الاقتصادي العالمي وتشكل بحدود 95٪ من الشركات المسجلة عالمياً .

2- تعد الشركات العائلية مجالاً رحباً لاستثمار مدخرات العوائل الثرية في المجتمعات ، وتوفر مجالاً واسعاً لتشغيل الأيدي العاملة في الدولة قد تصل في بعض الدول إلى أكثر من 50٪ من فرص العمل ، وبالتالي فإنها تساهم في رفاهية المجتمعات من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات .

3- تحتل الشركات العائلية المساهمة المتداولة في أسواق رأس المال مركزاً قيادياً في العديد من الأسواق المالية خاصة في أوروبا وأمريكا .

4- ومع ذلك فإن الشركات العائلية تعاني من بعض الاخفاقات منها :

أ / المساوى المترتبة على الدمج بين الملكية والإدارة ، وما يتبع ذلك من تأثير على القرارات الإدارية التي تتأثر كثيراً بالاعتبارات الشخصية حيث المركزية الشديدة التي تؤدي إلى الجمود والفشل .

بـ/ غياب التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى في معظم هذه الشركات ، والافتقار إلى النظم الإدارية والقانونية في تحديد أهدافها وتنفيذ أعمالها وأداء الوظيفة الرقابية الفعالة .

جـ/ ضعف المركز المالي للكثير من الشركات بسبب محدودية مصادر التمويل ، وعدم وجود نظام فعال للرقابة العامة ، والرقابة المالية خاصة .

د / عدم قدرة الكثير من هذه الشركات ، وخاصة العربية منها على تطوير منتجاتها الحالية بإمكانياتها الذاتية فضلاً عن عدم قدرتها على الإستفادة من التطورات التكنولوجية العالمية بسبب عدم توفر الموارد المالية عامة ، والفنية القادرة على تطويع هذه التكنولوجيا بما يتناسب مع إمكانياتها ومنتجاتها الحالية ، وربما بسبب غياب النظرة التصديرية لديها ، وإعتماد أكثرها على تلبية إحتياجات السوق المحلية .

المقدمة

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن الشركات العائلية، والدور الذي تلعبه في الاقتصاديات المحلية للدولة ، ويتفق كثير من الذين تناولوا هذا المو ضوع أن للشركات هذه دوراً هاماً وحيوياً في عمليات التنمية الاقتصادية في دول العالم عامة ، ودول العالم الثالث خاصة من خلال ما توفره من سلع وخدمات في السوق المحلية وربما الخارجية ، وتشغيلها لعدد كبير من الأيدي العاملة وبالتالي فإنها تساهم في الحد من معدلات البطالة فيها وقد أولت الدول إهتماماً بتلك الشركات ، إذ قدمت الدعم والتسهيلات في المجالات المتعددة ، وتعمل على ضمان إستمرارها في أداء دورها في تنمية إقتصادياتها خاصة بعد أن خطت النظم السياسية والاقتصادية العالمية خطوات كبيرة جداً نحو التحرر الاقتصادي وتخفيف القيود أمام التجارة الدولية . خاصة بعد ظهور ما يعرف بالعولمة الاقتصادية الذي أصبحت فيه الكيانات الاقتصادية الصغيرة أمام منافسة شديدة من تلك ذات الكيانات الكبيرة الأمر الذي يجعل العديد من الشركات العائلية خاصة في دول العالم الثالث – أمام تحديات كبيرة تضاف إلى تلك التي تواجهها الآن بحكم عدد كبير من العوامل التي ستوضح في هذا البحث .

لذا قد يكون من الضروري متابعة التطورات العالمية في الشركات العائلية ودراستها وتحليلها حتى يمكن استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تصور الدور الذي تؤديه هذه الشركات على المستوى المحلي والإقليمي على الأقل إن لم يكن على المستوى العالمي .

وخاصة في الاقتصاد اليمني الذي تشكل فيه الشركات اليمنية نسبة كبيرة جداً ، ويعمل فيها نسبة غير قليلة من الأيدي العاملة ، وهي تواجه الآن تحديات كبيرة بسبب العولمة الاقتصادية ، وقرب انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية . إضافة إلى التحديات الداخلية بسبب التركيبة الاقتصادية والاجتماعية في البيئة المحلية .

وفي ضوء ما تقدم ستتناول هذه الدراسة مفهوم وأهمية الشركات العائلية ، وما هي التحديات والمشاكل التي تواجهها ؟ وما النتائج المترتبة على تحولها إلى شركات مساهمة عامة ؟ إضافة إلى ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات .

مشكلة الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الآتية :

1- ما المقصود بالشركات العائلية ؟

2- ما أهمية الشركات العائلية لاقتصاديات الدول ؟

3- ما هي التحديات التي تواجهها ؟

هدف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى التعريف بمفهوم الشركات العائلية وأهميتها في الإقتصاديات المحلية ، وما هي مزاياها والتحديات التي تواجهها وما هي النتائج المترتبة على تحويلها إلى شركات مساهمة عامة إضافة إلى تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز دورها في اقتصاديات الدول .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة / المنهج التحليلي الوصفي وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة معتمدين على ما تم الحصول عليه من مقالات ودراسات على قليلة مواقع الانترنت لعدم توفر دراسات في هذا الموضوع في المكتبات الوطنية . نظراً لقلة الدراسات المنهجية التي تناولت هذا الموضوع محلياً وإقليمياً .

أولاً : مفهوم الشركة العائلية :

إن الشركات العائلية هي بداية ظهور النشاط الاقتصادي والتي بدأت منها كل الشركات إذ تمثل الطابع الأوسع في النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم ورغم ذلك وكما هو الحال مع المفاهيم الاقتصادية الأخرى فلا يوجد إتفاق على تعريف محدد لها لكن القواسم المشتركة بين الكتاب في ذلك كبيرة فالبعض يحصرها بصيغة الملكية والإدارة المتحدة والأخر يرى لكي تعتبر الشركة عائلية أن تزيد نسبة الملكية فيها على النصف من الملكية الكلية مع التأكيد بأنه من الناحية القانونية لا يوجد ما يسمى (الشركات العائلية) [1]

فعرفت أنها الشركة التي تتأثر فيها قرارات الإدارة أو الملكية بالعائلة [2] وتعرف أنها الشركات التي يجب أن يكون 50٪ ـ 60٪ من ملكيتها تعود لعائلات [3] ويعزز هذا التعريف الأخير ما أثير من تقارير أخبارية حول سيطرة مجموعة من المستثمرين في سوق الدوحة للأوراق المالية على أكثر من 51 ٪ من ملكية (15) شركة قطرية مساهمة في ديسمبر 2002 على أنها أصبحت شركات عائلية . وعرفها أخرون أنها مجموعة الأعمال التي تدار وتوجه بطريقة التوافق لمراكز القوى من الأفراد المؤسسين أخذه شكل أو هيئة (كيس الدراهم) ثم لا تلبث هذه الشركة أن تتوسع بالاكتتاب العام في إسهمها وتبقى تحتفظ بالصيغة العائلية (كالاسم للشركة) لما لذلك من أثر اجتماعي على إستمراريتها ونموها . [4]

وعُرفت الشركة العائلية أنها الشركة التي تكون ملكيتها لأشخاص طبيعيين ينتسبون لنفس العائلة وتربطهم صفة القرابة لشخصيات اعتبارية مملوكة لأفراد العائلة حيث تتمتع العائلة فيها بملكية رئيسية ومشاركة كبيرة في الإدارة مع إنتقال القيادة والسيطرة بين أبناء العائلة الواحدة . (5)

ومما تقدم يمكن القول أن الشركة العائلية قد تكون مملوكة كاملة من قبل عائلة أو مجموعة عوائل أو أشخاص بينهم صلة قرابة وربما قد لا تكون بينهم هذه الصلة وهم الممولون لها ويقومون بالإدارة في نفس الوقت . كما يمكن أن لا تكون هذه الملكية أكثر من نصف رأس مال أو أسهم الشركة لكن مع احتفاض العائلة بالدور الأكبر في الإدارة

ويمكن أن تكون النسبة المتبقية مملكه باكتتاب خاص أو عام ويحدث ذلك بعد قرار العائلة المديرة بتوسيع عمل الشركة وزيادة رأس مالها ولكن هل يعد شرط الملكية بنسبة أكثر من النصف أساس لأعتبار الشركة عائلية ؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال بالنفي لأن هناك عدد من الشركات في عدد من دول العالم وخاصة الأوربية واليابان وأمريكا أو أن بعض الشركات أنشأت في البداية شركات مملوكة كاملة لعائلة أو عوائل محدودة ثم ما لبثت أن نمت وتوسعت بالاكتتاب العام وقلت ملكية العائلة إلى أقل من نصف رأس المال ولكنها بقيت محافظة على أسمها العائلي وبعض التقاليد العائلية في الإدارة (6) .

والشركات العائلية تتكون من ثلاثة أركان أساسية يمكن تمثيلها بالأتي :

الركن الأول : يتمثل في العائلة أو مجموعة العوائل أو الأشخاص الاعتبارية التي تملك الشركة وتتولى إدارتها .

الركن الثاني : العمل أو النشاط العائلي في الشركة الذي يجمعهم .

الركن الثالث : وهو أفراد العائلة أو العوائل وأقاربهم الذين يعملون في الشركة والتي تشكل نسبة غير قليلة من مجموع العاملين في الشركة .

فعلى سبيل المثال فإن أصحاب الشركات وأفراد أسرهم وأقاربهم العاملين في الشركات الصناعية الخاصة في الجمهورية اليمنية والتي تغلب عليها الصيغة العائلية تشكل ما نسبته (43٪) من مجموع العاملين حسب إحصاء عام 2005م (7) علماً أن بعض الشركات العائلية الصغيرة قد تكون نسبة العمالة من العائلة أكبر من ذلك بكثير .

وتمر الشركة العائلية بثلاث مراحل أساسية منذ التأسيس لغاية تلاشيها أو إستمرارها وتتمثل في ثلاثة أجيال هما : (8)

الأول : الجيل الذي يؤسس الشركة .

الثاني : الجيل الذي يحافظ على الشركة ويطورها وينميها .

الثالث : الجيل الذي يفتت الشركة ويعود بها إلى نقطة الصفر وهو الغالب ، وقليل جداً من الشركات ما تستمر في هذا الجيل أو بعده ، ففي دراسة نشرت على موقع المجلة family Businccss maga2in لعينة من الشركات العائلية الأمريكية أوضحت أن معظم الشركات ومن كل الأنواع والأحجام فشلت خلال العشرين سنة الأولى من عمرها وحتى من بين الشركات القوية أقل من 30٪ أنتقلت إلى الجيل الثاني وبالكاد 10 ٪ منها أنتقلت إلى الجيل الثالث و 4٪ فقط إلى الجيل الرابع هذا في أمريكا فماذا هو عليه الحال في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية وخاصة بحكم العادات والتقاليد والأعراف السائدة فيها .

أما الشكل القانوني الذي تتخذه الشركات العائلية فهو يتخذ أحد الأشكال المحددة في قانون الشركات في أغلب دول العالم فاما أن تكون ذات مسئولية محدودة أو شركات تضامن أو شركات توصية بسيطة أو شركات مساهمة خاصة والبعض منها أخذ شركات مساهمة عامة .

ثانياً : أهمية الشركات العائلية :

لا شك أن الشركات العائلة تمثل الشريان الرئيسي للاستثمارات في دول العالم كافة بحكم الأعداد الكبيرة من القوة البشرية العاملة فيها ومن الكم الهائل من المنتجات والخدمات التي تمد بها الأسواق فضلاً عن إستقطباها الأفراد والعوائل المالكة لها .

ولكي يسلط الضوء على أهمية الشركات العائلية لابد من إستعراض بعض الأرقام عنها [9] .

ففي العالم يقدر عددها بحدود 85٪ من عدد الشركات المسجلة عالمياً وتساهم بما يقدر بـ (70٪) من الناتج القومي العالمي . أما في الإتحاد الأوربي فيقدر عددها من (70٪ - 95٪) وتساهم بما يقارب ال (70٪) من الناتج القومي الإجمالي . وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد ما يقارب من (20) مليون شركة عائلية توفر فرص عمل لما يقارب الـ (59٪) من الأمريكيين وتساهم بـ (50٪) من الناتج القومي الأمريكي والشركات المملوكة لعائلة أو أكثر (90٪) أما في المملكة المتحدة فمن بين أكبر (800) شركة تشكل الشركات العائلية منها (76٪) وفي كل من ايطاليا والسويد وألمانيا واستراليا والبرتغال تقدر بحدود (95٪ ، 90٪ ، 80٪ ، 75٪ ، 70٪) على التوالي .

أما الوطن العربي فيقدر عددها بـ(95٪) من مجموع الشركات فيه وتستوعب (50٪) من الأيدي العاملة ، وفي دول الخليج العربي لوحدها تقدر بـ(95٪) أيضاً وتشكل (70٪) من قوة العمل وتساهم بـ(75٪) من الناتج القومي الاجمالي وتشير المعلومات أن عددها في سلطنة عمان يقارب (99٪) من إجمالي الشركات العاملة في السلطنة وفي السعودية بحدود (90٪) وفي إمارة دبي لوحدها يوجد (30769) شركة عائلية تشغل (560) ألف عامل ، وفي سوريا يقدر عددها بـ (90٪) أو أكثر قليلاً . أما في اليمن فيقدر عددها حسب مسح أجرى عام 2003م بحدود (254766) شركة مابين صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم وتشغل ما بقدر بـ (500480) عامل وهي تشكل ما نسبته (99٪) تقريباً من الشركات في الدولة [10] .

وفي إحصائية لأكبر (250) شركة عائلية في العالم نشر على موقع مجلة (**family business Magzine**)[11] وجد أن العائد السنوي لأي منها لا يقل عن (1,2) بليون دولار وأن هذه الشركات مجتمعة تحقق عوائد مقدارها (2538300) بليون دولار وتشغل (6387142) عامل وتنتشر في 28 دولة تمثل الشركات الأمريكية فيها حصة الأسد إذ تبلغ (130) شركة تليها فرنسا بـ(17) شركة والمانيا بـ(16) شركة لكن فقط (7) شركات أمريكية ضمن أول (25) شركة ، ولكوريا الشمالية (3) شركات فقط من ألـ(250) شركة لكن الثلاثة شركات في قمة الـ(11) شركة الأولى ، وإثنان منها ضمن الأربعة الأولى وهما شركة (**Samsung**) وشركة (**L.G.Croup**) وضمن هذه القائمة أربع شركات عربية فقط الأولى (مجموعة بن لادن السعودية) تحتل المرتبة (102) والثانية شركة (محمد عبد المحسن الخرافي) شركة كويتيه تحتل المرتبة (173) والثالثة (**Iumbo Group**) شركة إماراتية في المرتبة (199) يديرها فادي الجابري والأخيرة (**Saudi oger**) تملكها عائلة الحريري اللبنانية .

والجدير بالذكر أن عدداً من هذه الشركات تكاد أن تسيطر على الإقتصاديات الوطنية لبلدانها وإن معظمها تعمل أبعد من الحدود الاقليمية للدول التي أسست فيها وبكل المعايير فإنها تمثل قوة إقتصادية عالمية .

وللتدليل أيضاً على أهمية الشركات العائلية فقد بينت نتائج دراسة أمريكية أن عائد الشركات العائلية الأمريكية المسجلة في البورصة هو أعلى بنسبة (29٪) عما في سائر المنشأت في الفترة ما بين الأعوام (1992م ـ 1999م) والسبب في ذلك هو عوامل الثقة العالية بين الفريق الذي يدير الشركات العائلية ويزيد من قدرته على السرعة في اتخاذ القرارات[12] .

وفي دراسة أخرى نشرت في مجلة نيوزدبك الأمريكية في نيسان 2004م أظهرت أن الشركات العائلية تتفوق على منافسيها في مؤشرات الأسهم الستة القيادية في أوربا وأفردت الدراسة مؤشراً لكل من الشركات العائلية وغير العائلية في كل بلد من بلدان الدراسة وتابعت آثاره على مدى عشر سنوات أنتهت عام 2003م وأنتجت قائمة بأسهم عشر شركات عائلية الأكثر نمواً ففي ألمانيا أرتفع المؤشر (206٪) تعوده شركة (BMW) في حين أرتفعت أسهم الشركات غير العائلية (47٪) فقط ، وفي فرنسا إرتفع المؤشر (203٪) نفوده شركات (سانوفي ، لوربال) بينما في الشركات غير العائلية إرتفع (76٪) فقط وكذلك الحال في سوبرا واسبانيا وبريطانيا وإيطاليا حيث تفوق مؤشر الشركات العائلية على غير العائلية .

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن أكثر الشركات نجاحاً هي التي تسيطر عليها عائلات كانت أسهمها معروضة للاكتتاب العام [13]

كل تلك الأرقام والمؤشرات تشير إلى أهمية الشركات العائلية التي ثبت أن بعض منها لا تزال هي الأفضل وأنها نمت وتوسعت في مجال عملها في السوق الرأسمالية وأمتد عملها عبر العالم بعد أن فتحت أبوابها لعائلات ومستثمرين آخرين للمشاركة في رأسمالها وعلى الرغم أن البعض منها لا تملك العائلة منها إلا أقل من (50٪) من رأس مال الشركة لكنها لا تزال تحتفظ بصيغتها العائلية وأن أحد أفراد العائلة من الأجيال اللاحقة يحتل قمة الإدارة فيها وقسم منها خرجت فيها العائلة من الإدارة لكنها تملك جزءاً كبيراً من أسهمها بعد أن أخذت بمبدأ فصل الملكية عند الإدارة .

ثالثاً : مزايا الشركات العائلية :

تتميز الشركات العائلية بأشكالها المتعددة العامة بعدد من الخصائص من أهمها[14] .

1- درجة الثقة المتبادلة بين أفراد العائلة ينعكس إيجابياً على العمل المشترك لما فيه المصلحة الواحدة والولاء والارتباط الأبدي النسبي للعمل فيها وتسليم القيادة من جيل إلى آخر يخلق مناخا من الحرص على الأموال وترشيد النفقات .

2- تحمل أفراد العائلة المسؤولية الإدارية ووجود الثقافة التنظيمية القائمة على القيم والأخلاقيات الحميدة التي نشأ عليها أفراد العائلة ونقلها إلى بيئة العمل الداخلية .

3- سرعة وسهولة اتخاذ القرارات والتحرر من الشكليات أفضل بكثير مما هو عليه في الشركات المساهمة العامة بحكم تعدد المساهمين منها حيث يصعب عملية إتخاذ القرارات خاصة إذا كانت هناك خلافات بين المساهمين .

4- قدرة أكبر على التصرف الإداري والمالي بحكم الجمع بين الملكية والإدارة .

5- نظرة بعض أصحاب الشركات العائلية إلى شركاتهم كإرث اجتماعي أسسته وطورته ، يجب أن يستمر هذا الإرث إلى الأجيال القادمة ، والمحافظة على سمعة ومكانة العائلة .

6- إذا كانت النقاط إعلان ، تمثل المزايا الإدارية والتنظيمية فإن أهم ميزه لها تتمثل في الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه في إقتصاديات الدول منفردة وعلى المستوى العالي للعدد الكبير من السلع والخدمات التي تقدمها للأسواق وتوضيفها مئات الملايين من سكان العالم ، وكما ذكر سابقاً فإنها تساهم بما مقداره (70٪) من النتائج القومي في العالم .

رابعاً : المشاكل والمعوقات أمام نمو وتطور الشركات العائلية :

رغم المزايا التي قد تستأثر بها الشركات العائلية ، إلا أن هذه المزايا قد تكون عائقاً إذا لم يحسن إستخدامها ، إضافة إلى العديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تعد عائقاً كبيراً جداً قد يحول دون نمو وتطور هذه الشركات بل وقد يؤدي إلى فشلها ، وتشير التقارير إلى أن معظم الشركات ، ومن كل الأنواع والأحجام فشلت خلال العشرين سنة الأولى من تأسيسها ، وحتى أن من بين الشركات العائلية التي أنشئت قوية في بدايتها ، فإن الكثير منها فشل وغابت من الوجود ، وإن (30٪) منها فقط أنتلقت إلى إدارة الجيل الثاني وبالكاد (10٪) منها أنتقلت إلى الجيل الثالث وفقط 4٪ إلى الجيل الرابع وكما أشرنا إليه سابقاً .

الأمر الذي يظهر مدى ضخامة المشكلات والتحديات أمام هذا النوع من الشركات ، لذا سنتناول أولاً المشكلات المتعلقة بالعائلة المالكة للشركة ، أوما ندعوه بالمشكلات الداخلية وثانياً المشكلات المتعلقة بالبيئة أو المشكلات الخارجية .

1- **المشكلات العائلية الداخلية :** ذكر عدد من الكتاب أن مشاكل الشركات العائلية الداخلية تتمثل بما يلي [15] :

أ. تتابع الأجيال وإزدياد إعداد أفرادها ، وتنوع ثقافتهم وإحتياجاتهم ورغباتهم في إثبات الوجود يجعل الشركات تواجه مخاطر التفكك والإندثار وتحجم الأدوار بدلاً من التأزر والتماسك .

ب. إستمرار نهج المركزية وإتباع التقاليد العائلية التي يتم نقلها إلى الإدارة يؤدي إلى سيادة النفوذ العائلي في المناصب الإدارية العليا وإستئثار البعض القليل فيها الأمر الذي قد يضعف معايير الكفاءة الإدارية ، ويحرم الشركة من الكفاءات المتخصصة القادرة على قيادة الشركة بنجاح .

ج. صعوبة تطوير أوضاع الإدارة في الأجيال اللاحقة في هذه الشركات دون الاصطدام بعقبات الملكية العائلية وتعقيداتها خاصة إذا ما أندلعت الصراعات بين الورثه حول السيطرة على الشركة وإدارتها .

د. أن معظم القرارات التي تصدر فيها تؤخذ بالاجماع وليس بالأغلبية : إحتراماً للتقاليد العائلية كون الرأس الإداري هو غالباً ما يكون الشخص المتنفذ في العائلة ، وبالتالي فإن هذا يحد من حركة إدارة الشركة وعدم التصرف في حالة وجود معارضة من أحد الأطراف .

ه. رغم تمسك الإدارة بالاعتبارات الاقتصادية في اتخاذ القرارات إلا أنها تقع أحياناً فريسة الصراع بين الاعتبارات العائلية والاقتصادية مما يحد من جودة تلك القرارات وهو ما يؤدي إلى إنخفاض كفاءة الأداء إذ أشارت دراسة (Sbarma.et.al) إلى إنخفاض نسبي في بعض الشركات العائلية .

و. تحكم الشركات العائلية العواطف ، وبعض القائمين على الإدارة لا يفكرون بوضع الأسس والضوابط على الورق لتطبيقها على الواقع ، وليعرف كل فرد دوره الأمر الذي يؤدي إلى تبني الإدارة قرارات أساسها المجاملة العائلية على حساب ما هو أفضل لتطوير العمل الأمر الذي يلحق خسائر كبيرة .

ز. عدم وجود آليات وتنظيمات إدارية واضحة تفرق بين كيانات الشركة وأعمالها والتصرفات الإدارية لأفراد العائلة بسبب عدم الفصل بين الملكية والإدارة والتي قد تكون أساس معظم المشكلات .

ح. زيادة عدد المالكين بفعل الزيادة الطبيعية للورثة وتباين الإهتمامات والتوجهات لهم وبالتالي صعوبة إتخاذ القرارات المناسبة والصراع على الإدارة وظهور سلطة الإبن الأكبر والتفرد في إتخاذ القرار وعدم تحكم الفرد في حصته من الميراث بعد وفاة المؤسس .

ط. تجنب الشركات العائلية بحث المنازعات الداخلية ، وربما حتى الخارجية في المحاكم ، والبحث عن الوسائل التوفيقية ، خوفاً من إجراءات التقاضي الطويلة ، وإفشاء الخلافات لتقع في حلول توفيقية تثار من وقت لأخر .

ي. غياب الشفافية المالية بين أفراد العائلة المالكة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المنازعات المشار إليها في أعلاه .

ك. عدم الفصل بين العائلة ومصير الفرد ، والتعامل مع الشركاء (الورثة) كأبناء وأخوه ، وتداخل الذمم المالية للشركة ولبعض أفراد العائلة ، وعدم الفصل بين الاحتياجات المادية للشركة وإحتياجات أفراد العائلة .

ل. محابات الأقارب في التوظيف ، حيث لا توجد ضوابط لكفاءات ومؤهلات علمية ، أو الخبرة والتدريب والعمر ... إلخ . وغياب فرص الترفيه المتوازنة للعاملين من داخل العائلة وخارجها .

م. ضعف الاستعداد للأجيال الحالية المسيطرة على الإدارة لتسليم الإدارة للأجيال اللاحقة ، فضلاً عن إفتقار الأجيال اللاحقة ، الذين يدعون (ابناء مدللين) للإدارة ، وإستمرار الرجل طفلاً في نظر والديه مهما تقدم به العمر وأكتسب من المعرفة .

ن. تركز درجة المخاطر في هذه الشركات خاصة وأن عدداً كبيراً من المالكين يوظفون كل رؤوس أموالهم فيها ، وبالتالي فإن إفلاس الشركة يعنى إفلاس المالك نفسه .

2- معوقات خارجية :

تعمل الشركات العائلية في بيئة محلية ودولية يتسم بالتغيرات السريعة في مختلف المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتكنولوجية ، تمثل تحديات إضافية على الشركات العائلية أن تقف أمامها ملياً لتجاوزها ، والحد منها ، إن إستطاعت ذلك وإلا فإن نتائجها قد تكون مكلفة جداً ومنها .

أ / صعوبة حصول بعض هذه الشركات على التمويل اللازم بالإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لغرض التوسعات بسبب هشاشة المركز المالي لبعضها وإفتقار قسم منها إلى الإيضاح ، والشفافية المالية التي تعتمدها البنوك عند دراسة الوضع المالي للشركة للإطمئنان على مدى قدرتها على تسديد تلك القروض .

بـ/ عدم تمكن بعض الشركات الإستفادة من التغيرات التكنولوجية في تطوير منتجاتها وتقديم المنتجات الجديدة وتوسع نشاطها ربما أيضاً بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية لشراء التكنولوجيا

وإعتماد الكثير منها على صناعات للسوق المحلية فقط دون النظر إلى الأسواق العالمية لأغراض التصدير .

جـ/ ويترتب على الفقرتين السابقتين شدة المنافسة الخارجية في الأسواق المحلية والخارجية خاصة مع التوجه نحو تحرير التجارة العالمية ، وإنفتاح الأسواق المحلية أمام الصناعات الأجنبية ، الأمر الذي يجعل الشركات العائلية في موقع المنافس الضعيف بسبب عدم قدرة العديد منها على تقديم المنتجات المنافسة في السوق من حيث الجودة والكم المطلوب فضلاً عن الأسعار المناسبة للمستهلك المحلي أو الخارجي .

خامساً : التحول إلى شركات مساهمة عامة :

نظراً للتحديات والمخاطر المحيطة بعمل الشركات العائلية فقد كثرت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ودعت معظمها إلى أن الحد من هذه التحديات والمخاطر يمكن أن يتم من خلال تحول الشركات العائلية من صيغتها الحالية سواء كانت مساهمة مقفلة أو ذات مسؤولية محدودة أو تضامنية إلى شركات مساهمة عامة ومن شأن ذلك أن يساعد على خلق كيان إستثماري يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في المجتمع خاصة في عالم اليوم الذي تسوده الشركات العاليمة الكبرى حيث المنافسة على أشدها في عصر العولمة الذي سيكون فيه فرصة أكبر للشركات المساهمة لكي تستمر في عملها أما الشركات العائلية فسيبقى لها فترة من الزمن إذا بقيت على وضعها الحالي وتنتهي لذا أصبح التحول إلى شركات مساهمة وعلى مراحل تدريجية أمراً هاماً لأن الهدف ليس أن تكون شركات مساهمة فحسب بل أن تكون نقلتها نوعية تضمن إستمراريتها وإضطرار نموها وضمان فائدة أكبر للمالكين الحاليين والمساهمين المرتقبين إضافة إلى ما ينعكس إيجابياً على إقتصاد البلد وفيما يلي مزايا التحول إلى شركة مساهمة : .

1- المزايا بالنسبة للشركات العائلية .

أ. ضمانة عالية لاستمرار الشركة وحمايتها من التفتت بعد غياب الجيل الأول من المؤسسين وإنتقال الملكية إلى الوارثين .

ب. تحسين القدرة المالية للشركة من خلال الاستفادة من مصادر التمويل المتاحة مما يجعلها قادرة على تمويل خططها التوسعية واستثماراتها المستقبلية بكلفة أقل .

ج. الإستفادة من الإدارة المحترفة والحصول على قدرات وكفاءات بشرية جديدة وبالتالي فصل الإدارة عن الملكية .

د. دعم وتعزيز التنافس في الأسواق المحلية والخارجية فضلاً عن تقوية مركزها التفاوضي مع الشركات الموردة لها والمسوقة إليها .

ه. التخلص من مظاهر المحاباة لدى الإدارة في تعيين الأقارب على حساب الكفاءة في الأداء .

و. المحافظة على اسم العائلة ودورها في الشركة .

ز. الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة للشركات المساهمة .

ح. وجود سوق مالية يسهل الحصول على الأموال لأغراض التوسع .

ط. المتابعة الدورية لعمل الشركة من خلال ما تقدمه من تقارير لسوق المال وما ينشر في الميزانيات العمومية والحسابات الختامية .

2- المزايا على مستوى الاقتصاد الوطني :

أ / توفير فرص استثمارية لصغار المدخرين والمستثمرين من خلال توسيع قاعدة الملكية وتنويع الأنشطة الأمر الذي يساعد على نمو الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع .

بـ/ تطوير الاقتصاد الوطني من خلال توسيع مجالات الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات والناتج المحلي للدولة .

جـ/ تنشيط السوق المالية بدخول شركات جديدة تساهم في تنشيط الأسواق الأولية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء للقطاع الخاص أو لصغار المستثمرين .

د / وفي الدول التي لا يوجد فيها سوق مالية حالياً يمكن أن تكون هذه الشركات الركيزة الأساسية لقيام هذه السوق .

هـ بناء كيانات إقتصادية قادرة على تنفيذ المشاريع الكبرى بفعل توفير رأس المال القادر على تمويل هذه المشاريع .

و / التنوع في المنتجات والإستفادة من مزايا الإنتاج كماً ونوعاً لتخفيض التكاليف وتوفير السلع في الأسواق المحليه بأسعار مناسبة وتصدير الفائض لتوفير العملات الصعبة للبلد .

ز / ضمان إستقرار سوق العمل بالحفاظ على إستمرار العاملين في الشركات ، وتوفير فرص عمل جديدة تستوعب جزءاً من العمالة المحلية مما يساهم في خفض نسبة البطالة .

ولكن يبقى السؤال هل تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة يمر بسهولة ويسر على رغم المزايا المترتبة على ذلك ؟

الإجابة ستكون بالتأكيد لا ، لأن هناك بعض الصعوبات التي قد تواجه هذه العملية ومنها.

أ / هل توجد في الدولة التي تعمل فيها الشركات الراغبة بالتحول إلى شركات مساهمة تشريعات تسهل عملية الانتقال هذه .

بـ/ عدم رغبة مالكي الشركة وإدارتها للخضوع للرقابة التي تخضع لها الشركات المساهمة العامة في سوق المال .

جـ/ عدم الرغبة في الإفصاح واعتماد الشفافية للبيانات المالية والكشف عن المعلومات الأساسية والتغيرات الطارئة التي تتعرض لها الشركة كما تطلب ذلك إدارة سوق المال لما لذلك من تأثير على القيمة السوقية لأسهمها وأهمية ذلك للمستثمرين .

د / توفير مصادر التمويل لبعض الشركات العائلية من خلال التسهيلات التي تحصل عليها من البنوك المحلية .

جـ/ عدم رغبة ملاك الشركة العائلية بإدخال غرباء يشاركونهم السلطة والأرباح ، مما يزيد من تخوفهم من فقدان السيطرة المطلقة للعائلة على الشركة .

هـ/ أن نسبة كبيرة من الشركات صغيرة الحجم الأمر الذي لا يشجع على تحويلها إلى مساهمة

ز / الرغبة في المحافظة على الأسم العائلي للشركة كما يعتقد الكثير منهم .

حـ/ تخوف بعض الشركات من مساءله السلطة المالية للدولة عن أخطاء مالية أو غير مالية سبق وأن إرتكبتها بعمد أو بدون عمد .

ط / عدم وجود سوق مالية في البلاد أو ضعف السوق الموجودة من حيث قلة المستثمرين في السوق وعدم وجود الأنظمة والقوانين التي تزيد من كفاءة السوق .

سادساً : النتائج :

في ضوء ما تقدم من دراسة لمفهوم الشركات العائلية والمزايا والتحديات التي توجهها ، وهدف الدراسة يمكن القول بالاستنتاجات الآتية :

5- إن الشركات العائلية تعد شرياناً أساسياً في اقتصاديات الدولة ، وهي أساس نشوء وتطور الاقتصاديات العالمية وبالتالي بقائها ونموها ، هو بقاء ونمو لإقتصاد الدولة ، إذ تساهم بما يقارب 79٪ من الناتج الاقتصادي العالمي وتشكل بحدود 95٪ من الشركات المسجلة عالمياً .

6- تعد الشركات العائلية مجالاً رحباً لاستثمار مدخرات العوائل الثرية في المجتمعات ، وتوفر مجالاً واسعاً لتشغيل الأيدي العاملة في الدولة قد تصل في بعض الدول إلى أكثر من 50٪ من فرص العمل ، وبالتالي فإنها تساهم في رفاهية المجتمعات من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات .

7- تحتل الشركات العائلية المساهمة المتداولة في أسواق رأس المال مركزاً قيادياً في العديد من الأسواق المالية خاصة في أوروبا وأمريكا .

8- ومع ذلك فإن الشركات العائلية تعاني من بعض الاخفاقات منها :

أ / المساوى المترتبة على الدمج بين الملكية والإدارة ، وما يتبع ذلك من تأثير على القرارات الإدارية التي تتأثر كثيراً بالاعتبارات الشخصية حيث المركزية الشديدة التي تؤدي إلى الجمود والفشل .

بـ/ غياب التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى في معظم هذه الشركات ، والافتقار إلى النظم الإدارية والقانونية في تحديد أهدافها وتنفيذ أعمالها وأداء الوظيفة الرقابية الفعالة .

جـ/ ضعف المركز المالي للكثير من الشركات بسبب محدودية مصادر التمويل ، وعدم وجود نظام فعال للرقابة العامة ، والرقابة المالية خاصة .

د / عدم قدرة الكثير من هذه الشركات ، وخاصة العربية منها على تطوير منتجاتها الحالية بإمكانياتها الذاتية فضلاً عن عدم قدرتها على الإستفادة من التطورات التكنولوجية العالمية بسبب عدم توفر الموارد المالية عامة ، والفنية القادرة على تطويع هذه التكنولوجيا بما يتناسب مع إمكانياتها ومنتجاتها الحالية ، وربما بسبب غياب النظرة التصديرية لديها ، وإعتماد أكثرها على تلبية إحتياجات السوق المحلية .

4- قصر عمر الشركات العائلية بسبب نزاعات الملكية للورثة التي تتزايد جيلاً بعد جيل ، حيث أشادت العديد من الدراسات كما ذكر سابقاً ، إلى أن متوسط عمرها لا يزيد قليلاً على العشرين سنة .

9- إصرار العديد من ملاك هذه الشركات لإبقاء على الشكل القانوني الحالي لشركاتهم ، وعدم إقبالهم على تحويلها إلى شركات مساهمة عامة تحقق لهم المزيد من المنافع على

المدى المتوسط والبعيد ، بسبب مخاوف قد لا يكون لها وجود إلا في مخيلاتهم ، وهم غافلون عن المخاطرالكبيرة التي يمكن أن تلحق بهم بإبقائهم على الوضع الحالي لشركاتهم يجعل مخاطر تعرضهم إلى الإفلاس ، والفشل الكلي أمراً كبيراً التحقق ، قد يلحق حتى بممتلكاتهم أو أموالهم الخاصة غير المستثمرة في الشركة .

سابعاً : التوصيات :

1) العمل على فصل الإدارة عن الملكية ، والإعتماد على الكوادر المهنية المتخصصة في إدارة تلك الشركات ، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى حصر الصراعات في مجالس الإدارة بين أقطاب العائلة فيها ، مع تقييد تحديد نطاق الإشراف الذي يمارسه مجلس الإدارة وحصره عبر عضو مجلس الإدارة المنتدب وإعتماد الشفافية والإفصاح المالي بين المالكين .

2) تشجيع الاندماج بين الشركات العائلية لما لذلك من تأثير في عدة جوانب منها تعزيز التكتل الاجتماعي بين العوائل المالكة ، وتعزيز القدرة على الأداء بمستويات عالية ، والرقي بالأهداف البعيدة المدى في الجوانب الإدارية والإنتاجية والتسويقية الأمر الذي يزيد من قدرتها على المنافسة ومواجهة التغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية في ظل نظام العولمة .

3) خلق تحالفات استراتيجية بين الشركات العائلية المحلية والدولية من خلال إقامة المشاريع المشتركة والتعاون في مجال التسويق والإستفادة من التكنولوجيا .

4) السعي لإنشاء مراكز علمية متخصصة لدراسة تجارب الشركات العائلية الكبرى الرائدة في العمل وكذلك دراسة المنازعات العائلية وإيجاد الحلول المناسبة لها في بدايتها ، خشية من توسعها ، وعدم السيطرة عليها ، والمساهمة في خلق ثقافة إقتصادية واجتماعية لدور هذه الشركات في الاقتصاديات المحلية وتثقيفها على تنمية الثروات العائلية ، وضمان انتقالها إلى الأجيال اللاحقة بسلاسة .

5) عمل دراسات ميدانية على ملاك الشركات العائلية لمعرفة أرائهم في المعوقات التي تواجههم ، وما يحتاجونه من دعم وإسناد بغية الاسترشاد بها لإيجاد الحلول اللازمة .

6) على الجهات الحكومية إصدار التشريعات اللازمة التي من شأنها أن تشجع هذه الشركات على الإقدام والتحول إلى شركات مساهمة عامة ، ومنها :

أ/ قيام الجهات المالية الحكومية باجراء تصحيح قيام الأصول المسجلة في بيانات الشركات الراغبة في التحول إلى شركات مساهمة في الدوائر المالية .

بـ/ إعادة تقييم تلك الأصول بقيمتها الحقيقية الحالية أو مايعرف (بالقمة العادلة)

جـ/ إعفائها مما قد يترتب عليها من التزامات إضافية أو مخالفات سبق وأن ارتكبتها بسبب عدم إعتمادها الإفصاح والشفافية المحاسبية قبل إقبالها على إتخاذ قرار التحول إلى مساهمة عامة .

الهوامش و المصادر :

1- ماجد بن محمد قاروب ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 9212 ، التاريخ 17 / 2 / 2004م .

2- سلام سعد الدين ، تجرب أولبك كروب كشركة عائلية www.ejb.egl/cgfiles/saad

3- الفاضل / عماد : الشركات العائلية في ندرة لجمعية رجال وسيدات الأعمال السورية . / www. Sana . org / ara / 82 / 2007 / 12 / 17 153419 . htm

4- Pramodit sbarma . at . el , strategic management of the famil Business . past Research and Futur challenge , family Business Review , Vol . 10 , no . 1 / spring 1997 .

5- الحوسني / أحمد : 31 ألف شركة عائلية في دبي مبيعاتها 208 مليارات درهم . http // Qatar shares Com / Vb / sho wthread . php' t = 1255525
6- The l argest 250 famly Company in the World www. Family businessmagazin . Com / top 250 . html
7- الجمهورية اليمنية : كتاب الاحصاء السنوي لعام 2005م .
8- الحسني أحمد : مصدر سبق ذكره .
9- أنظر في ذلك :
- محمود حسين : الشركات العائلية ودورها في التنمية البشرية والاقتصادية
http:// www. A l ukah . net / Article . aspt , Category ID = 85 Articale ID = 734 .
- وكذلك http : // www. Alukah . net / view . 2006 / 3 / 16 / 223 / jtml
- أحمد الغثم أعداد الشركات العائلية في أمريكا والاتحاد الأوروبي
- http : // www. Alasuaq . net . view . 2006 / 3 / 16 / 2231 / htm
10- الجمهورية اليمنية : كتاب الاحصاء السنوي لعام 2005م
11- The largesy 250 family Company In the World
www . family Businessmagazin . com / top 250 . html
12- ميشيل / مرفص : المؤسسات العائلية بين الأرض والتطوير ـ وجهة نظر اقتصادية . www . sana . org.
13- المصدر السابق .
14- المهايني محمد : الشركات العائلية في الوطن العربي
www . lk . ahram . org . eg / / ik / 2007/ 2 / 19
15- انظر في ذلك كل من :
- مجلس غرف التجارة والصناعية السعودية : الشركات العائلية السعودية في عصر العولمة : http : // quraf . org / upload / mages / family company . ppt
- حلبي ، بشارة : فصل الملكية عن الإدارة ضرورة لتحويل الشركات العائلية
- www.thawara . alwehda . gov . sy – print – view
16- يرجع في ذلك إلى :
- سوق عُمان المالي : دائرة الدراسات والتطوير : الأسباب التي تحد من تحول الشركات العائلية الناجحة إلى شركات مساهمة عامة : يوليو 2003م .
- عبدالله مرعي بن محفوظ / معوقات الشركات العائلية ما بين التنظيم الداخلي والاجراءات الصناعية :
- http : // www . alaswaq . nct / view / 2007 / 10 / 10 Id // 374 . html

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستديمة ومعوقات تحقيقها في اليمن

الدكتور/ أحمد علي الحاج محمد

أستاذ التخطيط التربوي ، كلية التربية ، جامعة صنعاء

ملخص البحث:

لقد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن التربية هي مفتاح التنمية البشرية وقاعدة التنمية والنهضة الحضارية القادمة كما بينته نتائج خبرات التنمية في كل دول العالم تقريباً.

ولعل تشخيص المعوقات التربوية في اليمن ، يمكن أن يكون دليلاً لمعالجتها ، وانتشال نظم التعليم من كبوتها ، ودافعاً لتقديم التربية على ما عداها ، وجعلها تتبوأ مكانها الطليعي في قيادة تغيير المجتمع ، **إذ** تؤكد نتائج الخبرات التربوية المعاصرة أن معدل تطوير التربية لا بد أن يكون أعلى من معدل التغير في بيئة المجتمع أو ـ على الأقل ـ مساوياً له ، شريطة أن يسبق تطوير التربية التحولات التي يشهدها المجتمع أو المتوقع حدوثها ، الناتجة عن التأثيرات الخارجية الدولية منها والإقليمية ؛ حتى تهيئ التربية الأرضية الملائمة لحدوث التغيرات المرغوبة وتكييفها مع أنساق النظام العام للمجتمع ، واستبعاد التغيرات غير المرغوبة.

مقدمة:

التربية ، والتنمية البشرية ، والتنمية الاقتصادية ، عمليات مجتمعية متداخلة مترابطة ، تتفاعل فيما بينها بطريقة متشابكة دائرية ، بحيث إذا اختلت علاقة إحداهما بالأخرى أخذاً وعطا ، أو ضعفت إحداها في أداء مهامها تجاه الأخرى انعكس ذلك سلباً على الأخيرتين فيضر بعملياتها الداخلية ، ويعوق حركتها ، وقد يشل قدرتها أو يفشلها في تحقيق الأهداف المنوط بها ؛ وذلك لأن مخرجات كل منها يعد مدخلاً رئيساً للأخرى بصورة دائرية.

فإذا كانت التنمية الاقتصادية هي نتاج جهود البشر ، وتهدف إلى زيادة الإنتاج والثروة في المجتمع ؛ فإن هذا يتوقف على ما تقوم به التربية من تنمية معارف ومهارات أولئك البشر ، وهذا يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري. وإذا ما وظفت طاقات ومهارات هؤلاء البشر بكفاية وفاعلية في أنشطة المجتمع ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية وانفتحت الآفاق أمام اطراد نموها. ومن جهة أخرى إذا ارتفعت نفقات التربية ، وما يسبقها ويصاحبها من زيادة الإنفاق على الصحة ، والتغذية ، والسكن ، واتسعت منافع التنمية الاقتصادية على سكان المجتمع ووزعت بينهم بعدل ، ومكنتهم من تحسين مستوى معيشتهم ، وإنماء معارفهم وقدراتهم ، ووسعت الخيارات أمامهم ؛ فقد وفرت التربية

المدخلات الأساسية لدفع عمليات التنمية الاقتصادية، ووفرت طاقتها المحركة.

وما دامت التنمية البشرية هي قاعدة التنمية الاقتصادية وأساس اطراد نموها، فإن التربية هي العملية التي توثق العلاقة بينها؛ لأنها تتعهد النشء في أخطر مراحل نموهم، وتتولى مختلف أفراد المجتمع، وتعدهم للاضطلاع بأدوارهم في التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، على أساس أن الحد من الأمية، والفقر، والبطالة، والتهميش، وتحقيق حياة طويلة خالية من العلل والأمراض، وحصول الفرد على الدخل المناسب، لتحقيق مستوى معيشي لائق، وتوفير حياة كريمة؛ يتوقف على نوعية تربية هذا الفرد، وما تزوده من قدرات ومهارات، تمكنه من تحقيق ذلك.. وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية. ومن جهة أخرى إذا وفرت التربية الفرص التعليمية المتكافئة والمناسبة لأفراد المجتمع، وبنوعية تمكنهم من إنماء مهاراتهم ومعارفهم، بما يتيح لهم الحصول على فرص العمل الملائمة، ومكنتهم من الانخراط في أنشطة المجتمع، والمشاركة الفاعلة في زيادة الإنتاج، وتوظيف مهاراتهم في رفع دخولهم، فإن هذا ما تقصده التنمية الاقتصادية. وإذا تبادل سكان المجتمع منافع التنمية الاقتصادية، وتوسعت عوائدها لتشمل كل أو معظم السكان، فقد توافرت المدخلات الأساسية للتربية، وكذا التنمية البشرية، ومكنتهما من المضي قدماً لتحقيق أهدافها.. وهكذا تستمر عمليات التفاعلات المتبادلة بينها فعلاً وانفعالا أخذاً وعطاء، بصورة دائرية في اتجاه تحقيق رفاهية المجتمع وحياة مستقرة للأجيال الحالية والقادمة.

لقد أكدت نتائج خبرات التنمية، إن الإنسان هو محور ارتكاز التنمية واستدامتها، تبدأ منه، وتنتهي عنده، بصفته وسيلتها وغايتها في آن واحد، من مختلف أبعاد حياة المجتمع؛ لأن إنماء البشر هو الإنماء الأكبر والغاية النهائية لأي إنماء اقتصادي، بحيث أُخذ ينظر للجوانب المادية من التنمية الاقتصادية على أنها لوازم من أجل الناس ورفاهيتهم؛ كي تجهزهم ليكونوا طاقة التنمية، وقاعدة استدامتها. لذلك تمحورت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة على أنها من الناحية الاقتصادية إنتاج وإعمار، ومن الناحية الاجتماعية رخاء وإنماء، ومن الناحية الوطنية انتماء وعطاء، ومن الناحية السياسية تفاعل ومشاركة، ومن الناحية الخارجية تعاون وتبادل، ومن الناحية المستقبلية استشراف واستعداد للمواجهة.. والتربية بذلك هي قاعدة ارتكاز تلك النواحي، والعملية التي تنسج خيوط تفاعلها وتكاملها معاً في اتجاه رفاهية الأجيال الحالية، والأجيال المقبلة.

ومع دخول المجتمعات المعاصرة الألفية الثالثة قفزت التربية إلى مقدمة اهتمامات الدول والمنظمات والمؤسسات والشركات، بل والأفراد؛ نتيجة التقدم العلمي والتقني والثورة المعلوماتية

والاتصالات التي شكلت أسس تكون مجتمع المعرفة، وكذا اقتصاد المعرفة، ووفرت سبل نشرهما وتعميمهما في كل بلاد العالم؛ لأن المعرفة والمعلومات غدت طاقة الفعل والعمل، ومصدراً للثروة والقوة، وأساس تشكيل أنظمة المجتمع وأنماط سلوكه، وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية، كما باتت قوة المعرفة تتفوق على كل مصادر القوة التقليدية، بما فيها: القوة العسكرية، ورأس المال[1]..

فمجتمع المعرفة ليس فقط هو المجتمع الذي تتدفق فيه المعرفة والمعلومات بسهولة ويسر عبر وسائل الاتصال والإعلام، والوصول إليها بسرعة، وبأقل التكاليف، وإنما أيضاً إنتاج المعرفة وتطويرها الدائم، وحسن استخدامها في السياق الملائم لها في شتى أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أما في اقتصاد المعرفة، فلم يعد العامل الأساسي المحدد للقوة الاقتصادية هو الأرض وامتلاكها، كما كان الحال في الاقتصادي الزراعي، ولا صاحب رأس المال والآلات لإنتاج السلع، كما هو الحال في الاقتصاد الصناعي؛ وإنما أصبحت المعرفة والمعلومات إنتاجاً وتوزيعاً، تسويقاً واستهلاكاً، هي المحدد الرئيس للقوة الاقتصادية، حتى إن قطاع الخدمات في اقتصاد المعرفة لم يعد يعتمد على وظائف ذات مهارات بسيطة، وأجور متدنية؛ وإنما غدت معظم وظائفه تعتمد على المهنيين والتقنيين الذين يأتون من ميادين العلوم، والحاسبات، والهندسة، والإدارة، والإعلام، والتسلية وغيرها[2].

وبما أن الثورة العلمية وتقنية المعلومات والاتصالات تعتمد على العقل والمعرفة؛ فقد تصدرت التربية مركز الصدارة، وقُدمت على ما سواها؛ لأنها أساس تلك الثورة، حتى صار هناك تطابق بين تلك الثورة، وحدوث ثورة تربوية، لذلك لا غرابة أن تسارعت جهود تطوير وتغيير النظم التربوية بفكر وفلسفة جديدة، حتى بتنا أمام ثورة في أشكال التربية ونظم التعليم، تجاوزت ـ إلى حد كبير ـ البنى التقليدية المعروفة تنظيماً وإدارة، شكلاً ومحتوى، تنفيذاً وتقويماً، وذلك استجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة، وما يخبؤه المستقبل من تحديات ومفاجئات غير محسوبة، لأن مجتمع المعرفة هو المجتمع المعلم المتعلم، ومجتمع العلماء والمفكرين والمصممين والمبدعين، الخال من الأمية، كسبيل لاستئصال الفقر والحد من البطالة، فضلاً عن تقنيات المعلومات والاتصالات التي توفر الأدوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والغذاء والتعليم. أما اقتصاد المعرفة، فإنه يتطلب توفير بنى تعليمية تركز على تعليم مهارات وأساليب العمل، وأن تعد نوعاً من العاملين

بمهارات وقدرات جديدة، تمكنهم من الانخراط في الاقتصاد الجديد، وأن يُقيم كل عامل لنفسه مستقبلاً آمناً في وظائف وأسواق غير مستقرة، وغير متنبأ بها، وأن تمتد معهم نظم التعليم إلى مواقع الأعمال والإنتاج وحياتهم العريضة؛ لتجديد معارفهم ومهاراتهم، أو تحوير مهنهم، أو تغيرها كلية، كلما دعت الحاجة لذلك، إلى ما هنالك من أمور فرضت على التربية أن تكون طاقة الحركة والفعل للتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستديمتين، وأساس النهضة القادمة.

تلك حقائق ومسلمات استقرت في أدبيات الفكر التنموي، وتؤكدها نتائج خبرات التنمية في العديد من بلدان العالم؛ الأمر الذي يدفع اليمن كغيره من البلاد العربية، وبلدان العالم الثالث إلى إتباع هذا النهج التنموي الجديد، وأن تبذل في هذا الشأن جهوداً حثيثة، بيد أن نظاماً تربوياً بالمواصفات اللازمة للتنمية البشرية في اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة يبدو بعيد المنال في اليمن، وذلك بالنظر إلى أنه لا يزال أسير البنى التقليدية شكلاً ومضمونا، ويعاني شتى صنوف العوائق والمشكلات التربوية التي تحول دون ارتباطه بالتنمية البشرية وتناغمه معها حجماً واتجاهاً ومستوى. وبالإضافة إلى ذلك فصعوبة تجاوز التخلف الاقتصادي، وطغيان الاتجاهات التقليدية على التنمية وسط شحه الموارد الطبيعية، وتتنازع المجتمع ثنائيات متناقضة داخلية وخارجية، يضعف قدرة اليمن من جعل التربية محور ارتكاز التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية المستديمة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

وبنظرة تحليلية نقدية لواقع التنمية البشرية في اليمن وعلاقتها بالتربية، يبدو أنها تعاني من عوائق ومشكلات من مختلف الأنواع تقريباً، تتجلى في الأبعاد التي تسبق التربية وتسير معها بدءاً من تدني المستوى الصحي والغذائي، وتفشي ظواهر الفقر، والأمية، والبطالة، حيث ما زال متوسط العمر عند الإنجاب 31,06٪ حسب تعداد 2004، ومعدل الخصوبة الكلية 4,93٪ ، ومتوسط العمر 21,9 سنة في نفس العام (3). وعدد السكان للطبيب الواحد 3495 في عام 2006 (4).

وعلى الرغم من تراجع معدل الفقر من 39,4٪ في عام 2000 إلى 35,5٪ في عام 2006، فإن عدد الفقراء ارتفع من 6,9 مليون نسمة إلى 7,3 مليون نسمة في الفترة، وارتفع معدل البطالة إلى 17٪ من إجمالي القوى العاملة في عام 2007 (5)، أخطرها بين المتعلمين، في حين أن معدل الأمية وصل في عام 2006 إلى 45,3٪ ، الإناث 61,6٪، حسب تعداد 2004 (6).

كما يعاني الاقتصاد اليمني من تشوهات هيكلية عديدة تنعكس في نقص المخصصات المالية لنظم التعليم، مقابل انخفاض قيمتها الفعلية.

وفي علاقة التربية بالتنمية البشرية، يلاحظ أن نظم التعليم تسير في اتجاهات أغلبها مضادة للتنمية البشرية؛ نتيجة وجود عوائق ومشكلات تتبدى في مختلف مكونات وعمليات نظم التعليم، حيث لا يزال ثلث تلاميذ التعليم الأساسي خارج هذه المرحلة، وأكثر من ثلث تلاميذ التعليم الثانوي خارج هذه المرحلة، أي أنهم محرومون من حقهم في فرص التعليم المناسبة لهم، كما أن ما يقرب من 90٪ من طلاب التعليم الجامعي خارج هذا التعليم، ولم يتعد طلاب التعليم المهني والتقني 2٪ من إجمالي السكان في سن هذا التعليم 19 ـ 21 سنة، ناهيك عن نوعية التعليم في كل نظم التعليم القائمة التي يمكن القول إنها في أدنى مستوى لها، يتبدى ذلك في عدة مجالات، منها: تزايد معدلات ترك الدراسة، ولاسيما في مرحلتي التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، وارتفاع نسب التسرب، وانخفاض معدلات الكفاية الداخلية والخارجية، كما أن أغلب خريجي نظم التعليم غير جديرين بشغل الوظائف والمهن القديمة والجديدة، بما فيهم خريجو التعليم الجامعي، بدليل التزايد المستمر لبطالة خريجي الجامعات، وخصوصاً في التخصصات النظرية أو الإنسانية.

وعلى الرغم من التصريحات الرسمية للقيادات التربوية، وما تضمنته خطط ومشاريع تطوير التعليم في اليمن من إشارات لجعل نظم التعليم مدخلاً للتنمية البشرية.. وعلى الرغم من تبني خطط التنمية لمدخل التنمية البشرية لتعويض نقص الموارد الطبيعية، فإن ذلك لم يزد عن أمنيات قلما تجد طريقها للتنفيذ، وبإجراءات واضحة؛ لأن نظم التعليم مستمرة في نموها الكمي على حساب نموها النوعي، وغير مرتبطة بالحياة والعمل والإنتاج والتنمية، وغير ذلك (7).

تأسيساً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

س1: ما مضمون التنمية البشرية المستديمة فكراً وتطبيقاً؟

س 2: ما طبيعة العلاقة الدينامية بين التربية المستديمة والتنمية البشرية المستديمة؟

س 3: ما المتطلبات التربوية لدفع عمليات التنمية البشرية المستديمة؟

س 4: ما المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستديمة في اليمن؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

طالما أن التنمية البشرية من أهم ميادين النشاط الإنساني الجديد التي تتعدد مجالات وزوايا تناولها، فإن الزاوية التي تتناولها الدراسة الحالية هي العلاقة بين التربية والتنمية البشرية، ومعوقات توثيقها في اليمن. ومن هذه الزاوية تتحدد أهداف الدراسة الحالية وأهميتها، حيث تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على فحوى ومعنى مفهوم التنمية البشرية المستديمة ومضمونها فكراً وتطبيقاً.
- تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بين التربية المستديمة والتنمية البشرية المستديمة حجماً ومستوى واتجاها.
- تحديد وتفسير المتطلبات التربوية اللازمة لدفع عمليات التنمية البشرية المستديمة.
- رصد وتحليل ونقد المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستديمة في اليمن.

وفي إطار تلك الأهداف تبرز أهمية الدراسة الحالية في أنها:

- توضح معنى وفحوى مفهوم التنمية البشرية المستديمة ومضامينها الفكرية والتطبيقية التي خلص إليها النهج التنموي الجديد، بما من شأنه التعرف على أهمية هذا المنحى الحديث لليمن، وضرورة الأخذ به كاستراتيجية للتنمية الشاملة.
- تعريف صانعي القرار والمخططين بطبيعة العلاقة بين التربية والتنمية البشرية، ومسارات التفاعلات المتبادلة بينها، بما يبصرهم بتوثيق العلاقة بينها فكراً وتطبيقاً، متابعة وتقويما.
- تعريف القيادات التنموية والتربوية ومختلف الوظائف التعليمية والمهتمين في اليمن بالمتطلبات التربوية اللازمة لدفع عمليات التنمية البشرية، وما يجب إحداثه من تطويرات في نظم التعليم، وما ينبغي أن تقوم به من أدوار توفر شروط دعم مسيرة التنمية البشرية. وفي المقابل ما يجب أن تقوم به التنمية البشرية من أدوار داعمة للتربية، سواء تلك التي تسبق التربية، أو التي ترافقها في ضوء ما خلصت إليه تجارب توثيق العلاقة بين التنمية التربوية، والتنمية البشرية المستديمة.
- توجيه نظر المخططين والمسؤولين التربويين وغيرهم في اليمن بالمعوقات التربوية التي تحول دون قيام التربية بأدوارها تجاه التنمية البشرية، بما يبصرهم بحجم تلك المعوقات وأنواعها، وحدة تأثيرها، ويمكنهم من التغلب عليها.
- تعريف الجهات المختصة بالمعوقات المجتمعية التي تحول دون قيام التربية بأدوارها تجاه تحقيق أهداف التنمية البشرية، أو تضعف قيام التنمية البشرية بدعم التنمية التربوية، وجعلها العنصر الفاعل في التنمية البشرية، بما يمكنهم من التعرف على نوعية تلك المعوقات ومواقعها، وييسر لهم سبل التغلب عليها.

منهج الدراسة:

فرضت طبيعة هذه الدراسة، وأهدافها استخدام المنهج الوصفي الوثائقي، يتخلله ويدعمه ويتكامل معه المنهج التحليلي النقدي، حيث يستخدم المنهج الوصفي الوثائقي لجمع معلومات وأفكار من أدبيات الفكر التنموي ذات الصلة بالتنمية البشرية المستديمة، وخصوصاً المرتبطة بالتربية، وعمليات توثيق علاقة التفاعلات المتبادلة بينها، وجمع معلومات وأفكار عن المعوقات التربوية، والمعوقات المجتمعية التي تحد من قيام التربية بدفع جهود التنمية البشرية، أو قيام الأخيرة بدفع مسيرة التنمية التربوية من أجل القيام بأدوارها؛ كي تكون العامل الرئيس لتوفي شروط التنمية البشرية المستديمة واطراد تقدمها في اليمن، وذلك من خلال أدبيات الفكر التنموي التربوي أساساً، والدولي عموماً، في حين يستخدم المنهج التحليلي النقدي، لتحديد نقطة البداية لهذه الدراسة والسير بها وسط هذا الخضم والزخم الهائلين من المعلومات والمعارف، والأفكار المضادة، على أساس أن عملية التحليل والنقد التي يقوم بها هذا المنهج تمثل نقطة البداية لهذه الدراسة، والخلفية الموجهة لخطوط سيرها نحو مبتغاها، إذ عن طريق التحليل والنقد يمكن عمل فلتره للمعلومات والأفكار؛ لفصل الغث من الثمين، وربط المعلومات والمعارف المتسقة بعضها ببعض، واستخلاص المهم والمفيد منها، ووضعها أو توظيفها في موقعها الصحيح والمناسب، بطريقة واعية تتطلب تشغيل أقصى ما يملكه العقل من قدرات تفكيرية ووجدانية لتشكيل البنية المعرفية للباحث والدراسة(8)؛ لأنه الأكثر ملاءمة للتعامل مع طوفان المعلومات والمعارف للتمييز بينها بموضوعية، وانتقاء ما يفيد منها لتوظيفها السليم في تحديد الطريق الذي يجب أن تتبعه هذه الدراسة. والأهم من هذا وذاك يستخدم المنهج التحليلي النقدي(*) للكشف عن العلاقات السببية أو شبه السببية التي تقف خلف مظاهر التنمية البشرية المستديمة بمضامينها وعملياتها المختلفة، وذلك بعرض الآراء الفكرية، والتحليل النقدي لها، واستخلاص ما تنطوي عليه من ثنائيات متناقضة، ومفهومات متشابكة، وتطبيقات ملتبسة، بقصد رسم صورة نقدية لواقع هذه التنمية في الواقع اليمني(9).

أولاً: مدخل مفاهيمي:

طالما أن التنمية البشرية معنى و فحوى صارت نهجاً شاملاً للتنمية المستديمة والنهوض الحضاري، وما رافق ذلك، و يرافقه من تطور مفهوم التنمية البشرية، و استمرار تطور مضامينها الفكرية، وموجهاتها العلمية ، ومؤشرات قياس نتائجها، فمن المفيد الإحاطة السريعة بفحوى التنمية

البشرية المستديمة، ومضامينها التي خلص إليها الفكر التنموي، وتوضيح ما يرتبط بها من مفهومات وعمليات قائمة ضمنها، أو تسير معها، بما من شأنه إبراز الخلفية المفاهيمية اللازمة لهذه الدراسة، التي تعين نقاط ارتكازها، و توضح خط سيرها، و تحدد نطاق معالجتها، وما تصل إليه من نتائج تساعد على توفير شروط التنمية البشرية في اليمن، وذلك من خلال المواضيع التالية:

التحول من التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية:

بينت نتائج خبرات التنمية الاقتصادية ونماذجها المطبقة، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث، فشلها في الوصول إلى أهدافها المنشودة؛ لأنها اعتمدت على زيادة الإنتاج المحلي الكلي، والنظر إلى الإنسان، أو قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج مثله مثل عوامل الإنتاج الأخرى: الأرض، ورأس المال، والتنظيم، على أساس أن رأس المال هو الذي يتم إنتاجه؛ كونه يدخل في إنتاج المنتجات الأخرى، بما فيها رأس المال نفسه (10)؛ لأن تكوين رأس المال المادي وتراكمه، وما ينجم عنه من أن زيادة الناتج القومي الكلي سيؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، ومكافحة الفقر، والأمية، والمرض...وما يصاحب ذلك بالضرورة من تغيرات اجتماعية وثقافية بعيدة المدى في نظم المجتمع وأساليب حياته.. وحتى مع ارتفاع قيمة العمل، كعامل رئيس في الإنتاج، وزيادة الحاجة للعمالة الماهرة؛ نتيجة التوسع في استخدام الآلات في الإنتاج، فقد استمر الاهتمام مركزاً على البشر كمورد اقتصادي لزيادة الإنتاج وتطويره (11). أي نُظر إلى الإنسان كمورد اقتصادي في المقام الأول؛ لرفع معدل النمو الاقتصادي، وحصر التعامل مع التعليم من زاوية رفع مهارات ومعارف القوى العاملة، لزيادة الإنتاج، مقابل الاهتمام بعوامل الإنتاج المادية، والتقنية، وعمليات الاستثمار، والتصنيع، والاستهلاك، والعائد، والتصدير، وسواها التي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي (12). لذلك انصب الاهتمام على الاقتصاد دون المجتمع، وعلى زيادة الإنتاج دون العائد، وعلى زيادة الثروة دون البشر، وعلى توظيف التعليم في خدمة الاقتصاد دون الوظائف الاجتماعية والثقافية.

وإزاء تتابع فشل جهود التنمية في زيادة الإنتاج، واتساع ظواهر الفقر، والأمية، والبطالة سرت مراجعة جذرية للفكر التنموي، أثمرت من الناحية الاقتصادية بانتقال الفكر التنموي من معالجة البعد التراكمي للرأسمال المادي والاستثمار فيه إلى الإنتاج ذاته، ومكونات دالة الإنتاج ودور البشر فيه، وما استلزمه ذلك من تحويل الاهتمام من البعد الكمي للبشر إلى البعد الكيفي لهؤلاء البشر؛ بحيث أخذ ينظر إلى البشر على أنهم إذا كانوا العامل الرئيس لزيادة الإنتاج، وبالتالي وسيلة التنمية

الاقتصادية ؛ فإنه على مقدار استفادتهم من عوائدها ، بما يمكنهم من إشباع حاجتهم الأساسية ، وتحسين قدراتهم على زيادة الإنتاج وتطويره ، يتوقف نمو التنمية ، عندها تحول الاهتمام إلى الجانب الاجتماعي الثقافي ، لإنماء قدرات البشر وإنماء معارفهم ومهاراتهم كهدف نهائي للتنمية الاقتصادية ، على أساس أن البشر لهم قيمة اقتصادية تفوق رأس المال المادي ؛ لأنهم رأس المال الحقيقي الذي يولد فرص النمو الاقتصادي ، ويظل يدر دخلاً يتزايد باستمرار ؛ كلما أشبعت حاجاتهم ونمت معارفهم ومهاراتهم. لذلك وغيره تشكل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي نهج جديد للتنمية الشاملة ، يرتكز على تنمية العنصر البشري لأي جهد إنمائي ، تنطلق منه وتنتهي عنده ، بحيث صار الجانب الاجتماعي ، أو التنمية الاجتماعية سبيلاً للتنمية الاقتصادية ، كتحول جوهري أخذ يعم بلدان العالم ، بفضل جهود المنظمات الدولية ، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وجهود المنظمات الإقليمية والقطرية الممتدة له أو العاملة ضمنه.

مفهوم التنمية البشرية وتطور مضامينه :

تكون مصطلح التنمية البشرة واستقر بهذا المصطلح بعد رحلة طويلة ، شهد خلالها عدة مصطلحات ظهرت تباعاً ، وصار كل منها يُخلى مكانه للمصطلح الجديد بمضامين وأبعاد جديدة ، ويحمله بعضاً مما ثبتت فائدته ، ونحواً من أبعاد تطبيقاته. ولعل أهم تلك المصطلحات هي : "تنمية القوى العاملة" ، و"تنمية القوى البشرية" ، و"تنمية الموارد البشرية" ، و"تنمية رأس المال البشري" ، ثم مصطلح "التنمية الاجتماعية" الذي ما لبث هو الآخر يطغى على المصطلحات الأخرى ؛ نتيجة لاستغراق المصطلحات السابقة في الجانب الاقتصادي الصرف ، وتجاهل وجود البشر والنظر إليهم كوسائل لزيادة الإنتاج وتعظيم الثروة ، في حين يرتكز مصطلح التنمية الاجتماعية على أن البشر هم الغاية الحقيقية لأي إنماء أولاً ، والمجتمع ثانياً ، ورخائهم الدائم[13].

بيد ، أن المصطلحات السابقة ، بما فيها التنمية الاجتماعية لم تعد كافية لإبراز التحولات النوعية في التنمية المرتكزة على الجوانب الإنسانية التي أخذت تتنامى منذ تسعينيات القرن الماضي ، مدفوعة بجهود دولية ومحلية ، ليأتي بعد ذلك مفهوم التنمية البشرية وهو يختزن الكثير من مضامين المصطلحات السابقة ، ونتائج الخبرات السابقة ، ويتحاشى العديد من أوجه القصور ونواحي النقص ، ليبدأ مسيرته ضمن نهج جديد للتنمية الشاملة بمضامين فكرية ، وأبعاد عملية ، وبإجراءات تنفيذ ومتابعة ، وقياس وتقويم ، بنهج جديد ، ينطلق من البشر ، وينتهي عندهم ، أي جعل البشر العنصر الرئيسي والحاسم للتنمية المستدامة ، وسيلة وغاية ، ومصدراً لتوليد الثروة ، وبناء القوة.

وبذلك، صارت التنمية البشرية جوهر عملية التنمية الشاملة، تصبح فيها الأبعاد الاقتصادية بمثابة المستلزمات التي تحتاج إليها التنمية البشرية، للاعتناء بصحتهم وغذائهم، وتنمية معارفهم ومهاراتهم، وحصولهم على دخل يمكنهم من الارتقاء بمستوى معيشة سكان المجتمع، والنهوض بنوعية الحياة؛ حتى تتوافر مدخلات العمل والإنتاج، وتتسع فرص توليد الثروة.

ومع ظهور العديد من الجهود الفكرية، والتطبيقات العملية لتطوير معنى وفحوى التنمية البشرية؛ إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي حمل ويحمل على عاتقه النصيب الأكبر لتطوير مفهوم التنمية البشرية معنى وفحوى، وتوسيع مضامينها الفكرية، ودلالاتها العملية، ومؤشرات قياس نتائجها، بدءاً من تقرير التنمية البشرية الأول الصادر قي عام 1990، ومروراً بالتقارير السنوية المتعاقبة، أو عبر التقارير الإقليمية، بل والقطرية، التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيره من المنظمات الإقليمية التي جميعها أسست لنهج تنموي جديد، واضح المعالم والقسمات، بآليات تطبيق وتنفيذ ظلت تتعدل وتتطور، ليضيف كل تقرير مضامين وأبعاد جديدة؛ كي تستوعب التنمية البشرية المتغيرات الحياتية الجديدة، وحتى تتمكن تلك التقارير من تصور الأوضاع الحقيقية للتنمية البشرية في كل بلدان العالم، وما استلزمه ذلك من وضع مقاييس مركبة، هي نفسها ظلت تتطور وتتسع ويدق حسابها؛ حتى تتمكن من قياس مختلف أبعاد التنمية البشرية، والحكم على النتائج المتحققة الكمية منها والنوعية بمقدار أكبر من الثقة.

عرف ـ التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 ـ التنمية البشرية بأنها " عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، المتمثلة في ثلاثة خيارات أساسية، هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة؛ فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال. كما أن هناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهى تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الابتكار والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان لتحقيق حياة كريمة "(14).

وبذلك، فمفهوم التنمية البشرية يتضمن بعدين أساسيين أولهما: تشكيل قدرات الإنسان وتنمية طاقاتهم المختلفة من خلال الإشباع المتناهي لمختلف احتياجات ذلك النمو بعناصره المادية وغير المادية، وثانيها توظيف تلك القدرات والطاقات في الإنتاج وفي استثمار الموارد والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تولد الإنتاج والثروة، والمشاركة في المجالات السياسية والثقافية من خلال تنظيم

مجتمعي حصيف يعبئ موارده الداخلية، ويتفاعل مع المتغيرات العالمية من أجل الاطراد في تنمية تلك القدرات والموارد (15).

وعموماً فالتنمية البشرية في أبسط معانيها هي: بناء الإنسان ككل مادياً وروحياً، بما يحقق له الاستمتاع بجسم سليم وعقل رشيد، ومهارات وقدرات عالية المستوى، بما يمكنه من المشاركة في أحد أنشطة المجتمع، وإتقان العمل؛ كي يحصل على دخل يمكنه من مواصلة حياته ورفع مستوى معيشته، والعمل على رفعه بصورة مستمرة، على نحو تنمو فيه صفات المواطن المستنير المتمتع بكل حقوقه، حتى يكون نافعاً لأسرته ومؤسسته ووطنه والعالم.

وللتحقق من توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، فقد وجدت مؤشرات التنمية البشرية الأساسية التي تمكن من قياس مدى تحققها في المجتمع، هي (16):

1- البطالة: وتقاس بالنسبة المئوية للعاطلين عن العمل.
2- الفقر: ويقاس بالنسبة المئوية للأسر ذات الدخل تحت متوسط الدخل العام.
3- الدخل: ويقاس بالدخل الفردي النقدي إلى الاختلافات في تكاليف مستوى المعيشة.
4- الإسكان: ويقاس بتكاليف إيجار السكن للأسرة متوسطة الدخل (مكونة من 4 أفراد).
5- الصحة: وتقاس بمعدلات وفيات الأطفال (في سن أصغر من عام)، عن كل ألف فرد من المواليد الأحياء.
6- الصحة العقلية: وتقاس بمجالات الانتحار المبلغ عنها لكل مائة ألف من السكان.
7- النظام والأمن العام: ويقاس بمجالات السرقة المبلغ عنها لكل مائة ألف من السكان.
8- المساواة العنصرية: وتقاس بنسبة المتنقلين من البيض والسود.
9- الاهتمام بالمجتمع: ويقاس بنسبة ما يتمتع به المواطنون في المجتمع من اعتمادات حكومية.
10- مشاركة المواطنين: ويقاس بنسبة المشاركين في الانتخابات من بين المسجلين في السجل الانتخابي (17).

والتنمية البشرية بهذا المفهوم والمضمون والمعنى والمغزى، هي عملية تتداخل وتتكامل بالضرورة مع مفهومات أو عمليات أخرى هي: التنمية التربوية، والتنمية الاقتصادية المستديمة، والاحتياجات الإنسانية الأساسية، ودولة الرفاه، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، مشكلة معاً نهجاً جديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحفظ صور تكامل وتوازن أبعاد التنمية في المجتمع وعملياتها المختلفة من

أبعادها الإنسانية والمجتمعية في متصل واحد.

والجدير بالإشارة إلى أن التغيرات التي رافقت نهج التنمية البشرية ذاك ومدخلها الواسع عبر تقارير التنمية البشرية الدولية منها والإقليمية، والمدخل العام، جعل مفهوم التنمية البشرية يتصف بخاصية عدم ثباته، وصعوبة تحديد مضمونه الدقيق؛ بسبب عمومية اللفظ وصياغته المجردة (18) من جهة، وبسبب اتساع حيثيات بناء المفهوم، وصعوبة تحديد نطاق عملياته، وإجراءات تطبيقه في كل دول العالم من جهة ثانية، فضلاً عن المترادفات التي تتداخل معه أو تحل محله كالموارد البشرية، والثروة البشرية، ورأس المال البشري، أو المصطلحات الأخرى المشتقة منه، أو العاملة ضمنه كرأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال المعرفي أو رأس المال الفكري.

ولا يعني ما سبق، أن مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستمر يتطور عبر تقارير التنمية البشرية السنوية أضحى فاقد الأهلية، وعديم الجدوى، وإنما للإحاطة بالمحاذير وأوجه القصور التي تكتنف هذا المفهوم، لأخذها في الاعتبار عند تناول خصوصيات العديد من بلاد العالم الثالث، وإجراء المقارنات بينها؛ لأن مفهوم التنمية البشرية وتطوره المستمر جاء ثمرة لجهود دولية متخصصة، وناتج خبرات ميدانية من أقاليم ودول عدة.

مفهوم التنمية البشرية المستديمة:

وفي إطار نهج التنمية البشرية، حدث تحول كيفي في مفهومها، وفي مضامينها، ومحتوى عملياتها، وذلك بظهور مفهوم التنمية البشرية المستديمة، كتطور نوعي يأخذ في اعتباره كل أبعاد حياة المجتمعات المعاصرة، في حاضرها وغدها، إذ استدعيت العلاقة التي توثقت بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، واعتبارهما مظهران لعملية واحدة، وكذا ما يحمله المستقبل من متغيرات متسارعةً، ضرورة استدامة التنمية؛ للحفاظ على إنماء الاقتصاد والبشر معاً من خلال تجديد الموارد، وحسن استغلال البيئة الطبيعية وحمايتها، وتوليد فرص النمو، بما يلبي احتياجات السكان المادية والروحية، ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة، وتحسين نوعية حياة السكان، وإنماء قدراتهم كرأس مال بشري لازم للتنمية الاقتصادية ومفتاح استدامتها، وذلك بصورة تحقق التواؤم والتكامل بين الجانب الاقتصادي الذي يعمل على تلبية الحاجات المادية للسكان، وبين الجانب الاجتماعي الذي يعمل على الارتقاء بنوعية الحياة وتكوين رأس المال البشري، كأساس للتنمية القابلة للاستدامة، وبين الجانب البيئي الذي يجدد البيئة، ويسعى للإبقاء على العناصر الأساسية للحياة، وذلك من أجل الأجيال الحالية والأجيال المقبلة.

وعلى كل حال، يعرف جيمس سببت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستديمة بأنها " تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل وتوزيع عائداتها بشكل عادل، وهي تُجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم" ، إنها في صالح الفقراء، والطبيعة، وفي صالح المرأة، وتشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، وتحافظ على البيئة، وتزيد من تمكين الناس، وتحقق العدالة فيما بينهم (19). ويتكون مفهوم التنمية البشرية المستدامة من العناصر الآتية (20):

1. الإنصاف: ويعني به تحقيق الفرص المتكافئة أمام البشر.
2. الإنتاج: ويقصد به زيادة النمو والإنتاجية بالتلازم مع تحقيق التنمية البشرية.
3. الاستدامة: ويقصد بها أن تكون التنمية عملية شاملة قابلة للاستدامة اقتصادياً، اجتماعياً وبيئياً.
4. التمكين: ويقصد به تمكين البشر من المشاركة في عملية التنمية كفاعلين والمشاركة في إدارة حياتهم.

والتنمية المستدامة هي التي تفي باحتياجات المجتمع في حاضره، دون الإقلال من قدرة أجيال المستقبل للوفاء باحتياجاتها"(21). ويتضمن مفهوم التنمية المستدامة، توافر شروط استدامتها؛ لعل أهمها:

أ. الاستدامة الاقتصادية: أي قابلية المشروع للاستمرار من الناحية الاقتصادية والمالية، بالمحافظة على رأس المال وتنمية الموارد، واستخدامها على الوجه الصحيح.

ب . الاستدامة الاجتماعية: وتظهر في مؤشرات الرقي والتطور الاجتماعي؛ وتتجلى في شيوع صور العدالة والتماسك الاجتماعي، وتمكين أفراد المجتمع من تحمل مسؤولياتهم، بالمشاركة في صناعة القرار، وتنمية المؤسسات الاجتماعية، وتحقيق الهوية الحضارية.

ج. الاستدامة البيئية: ويقصد بها الحفاظ على الأنظمة البيئية الحيوية التي تكفل للمجتمع صيانة الحياة واستمرارها في بيئة تحافظ على موارد طبيعية متنوعة.

د- الاستدامة باعتبارها فرصة سانحة: وتعرف الاستدامة تبعاً لمفهوم الفرصة السانحة؛ " أن تترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك التي أتيحت للجيل الحالي، إن لم يكن أكثر منها...،

وتفسر الفرصة هنا اقتصاديا: أي زيادة مخزون رأس المال، بما يخلق فرصا للأجيال القادمة (22).

وقد حدد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة 2005 ـ 2014 المقصود بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بأنه (23):

ـ تعليم يمكن الدارسين اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات ومعارف لضمان تنمية مستدامة.

ـ تعليم يتيسر للجمع الانتفاع بمختلف مستوياته، أياً كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة).

ـ تعليم يُعد مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية لتمكينهم من كل حقوقهم وقيامهم بجميع واجباتهم.

ـ تعليم يُدخل في منظوره التعليم مدى الحياة.

ـ تعليم يضمن تفتح كل شخص تفتحاً متوازياً.

وفي إطار العلاقة بين التنمية البشرية المستديمة، والتنمية الاقتصادية المستديمة، كان لابد أن تكون التربية المستديمة أداة أو عملية توطد العلاقة بينها؛ كونها تشكل المدخلات الأساسية التي تحقق أهداف كلا منها، ذلك أن ما تهدف إليه التنمية البشرية للحد من الفقر والأمية والبطالة، وتحقيق حياة طويلة خالية من الأمراض، وحصول البشر على الموارد والدخل لتحقيق مستوى معيشي ملائم، وتوفير حياة كرمية، يتوقف على نوعية تربية هؤلاء البشر، وما تزودهم من معارف ومهارات، وعلى مدى قيام التربية بذلك؛ فقد وفرت المدخلات الرئيسية للتنمية البشرية، من خلال التربية المستديمة التي تضمن إتاحة فرص التعليم المناسبة لأفراد المجتمع، وبنوعية تمكنهم من تعليم أنفسهم وتنمية مهاراتهم ومعارفهم واتجاهاتهم، بما من شأنه توفير المدخلات الأساسية للتنمية الاقتصادية ودوام استمرارها، من خلال تمكين هذه المهارات والقدرات من الانخراط في مختلف الأنشطة، وتدفعهم إلى المشاركة الفاعلة في زيادة الإنتاج وتحسينه، وذا ما وزعت عوائد التنمية الاقتصادية بعدل ومساواة على سكان المجتمع، وارتفعت نفقات التربية، وتزايدت الاستثمارات الموظفة في الصحة والغذاء والسكن، ووسعت الخيارات أمامهم لتوفير حياة كريمة، فقد وفرت التنمية الاقتصادية المدخلات الأساسية للتربية واستدامتها من جهة، والتنمية البشرية واستدامتها من جهة ثانية، وهكذا بصورة دائرية متلازمة. وعلى ذلك، إذا كانت التنمية البشرية

المستديمة تهيئ الأرضية للتربية المستديمة ونشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، وعلى مدى استخدام معارف البشر ومهارتهم؛ تتوقف استدامة التنمية الاقتصادية، وعلى مدى تبادل السكان منافعها؛ تتوقف معدلات نموها؛ فقد تداخلت التنمية والتربية إلى حد يشبه الترادف (24)...

ويتحدد دور التربية في توطيد علاقاتها بالتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية من جهة، وتوثيق العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية، في أنها عملية تعليمية تربوية تنمي قدرات الفرد العقلية والجسمية والنفسية، وتزيد من استعداداتهم على الإبداع والابتكار، وعملية تدريبية فنية تعد الفرد في تخصص معين، يستطيع من خلاله الحصول على فرصة عمل، والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وعملية سلوكية تنمي قيم الفرد واتجاهات تمكنه من التوافق مع نفسه والعيش مع الآخرين، والمشاركة المسؤولة في جهود التنمية، والتفاعل مع الثقافات والشعوب، وعملية تنظيمية إداريه تكسب الفرد مهارات وأساليب التخطيط والتنظيم، والتنفيذ والتقديم (25)، وهذا ما تهدف إليه كل من التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية في نهاية المطاف، وبالتالي فالتربية المستديمة هي الضمان الأكيد لاستدامة التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

ولقيام التربية المستديمة، وجدت شروط وضوابط لابد من توافرها، حتى تقوم بأدوارها من أجل استدامة التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، لعل أهمها ما يأتي:

- صياغة منطلقات فكرية بمعايير وأساليب جديدة للتربية المستديمة، تختلف باختلاف البيئات والثقافة، ومرحلة التنمية، وتكفل توسيع فرص التعليم إلى أقصى مدى، والمشاركة المجتمعية في عملية التعليم والتعلم.
- إيجاد نظم تعليمية نظامية وغير نظامية مرنة للغاية، بصيغ ونماذج مفتوحة، تتيح تشكل بيئات تربوية تشمل مختلف الأطراف التي يتفاعل معها أفراد المجتمع، وبأساليب ووسائل تعليم وتعلم تعتمد على جهد الشخص، وما يطمح إليه أن يكون.
- أن تبنى المناهج على مستجدات التنمية واحتياجات الأفراد، وأنشطة المجتمع، وعمليات الإنتاج، وتحصين التنمية من العولمة، وحركة عناصر الإنتاج، والقيم والسلوك، والاهتمام بالتنبؤ والتنظير لمستقبل مرغوب
- أن تحافظ نظم التعليم والمناهج التعليمية على تنوع وتجدد البيئة، وتوليد الموارد، وما يستلزمه ذلك من تجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات، وتدوير الموارد على مستوى المحليات، وإعادة صياغة المؤسسات في ضوء التطور العلمي والمورث الثقافي.

- على نظم التعليم إحداث تغيير جذري في نظم القيم وأنماط السلوك، وأساليب الحياة الديمقراطية والأمن والسلام، والتعريف بالتشابكات الإقليمية والدولية في الثقافة والعلوم والمعلومات واتخاذ القرارات (26).
- جعل التعليم عملية متصلة ومتكاملة الحلقات، تعتمد على الإنسان ذاته، وتمتد عبر المؤسسات التربوية، ومؤسسات المجتمع، ومواقع العمل والإنتاج.
- إيجاد سياسيات وطنية للتعليم والبحث العلمي من منظور استدامة التنمية لمواجهة المشكلات المعقدة، وفهم التشابكات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية وتعددها وتعايشها وتنافسها، لفهم التجارب الحضارية.
- إيجاد مفهومات وأساليب حديثة للجودة والتميز بمعايير جديدة غير كمية، وغير اقتصادية فقط، ليس لتقويم المدخلات والأداء والمخرجات فحسب، وإنما أيضاً للتمويل والتطوير التقني، وتقليل الهدر.
- إحداث تحول في الفكر العلمي، وخاصة في العلوم الطبيعية والبيولوجية والإنسانية، وتنمية القدرات الإبداعية الجديد، وتوليد أفكار جريئة.
- رفع فعالية التعلم في الفعل الاجتماعي لخدمة المجتمع، والانتقال باتخاذ القرارات إزاء قضايا المجتمع والتنمية من الاستجابة للأحداث التي صنعها بحكمة.
- تحويل الثورة الصامتة التي يحدثها التعليم إلى طاقة فعل وإبداع وحراك إنساني ثقافي.
- تعزيز قيم العمل والإنتاج، والجدية والمثابرة والتنظيم لدى المتعلم من خلال التعلم، ومن خلال الممارسات المجتمعية الاقتصادية والسياسية، والمشاركة مع الجماعة، والقدرة على التنافس والإنجاز في عالم العمل.
- تمكين المتعلم من الوسائل اللازمة لتطوير معارفه ومهاراته الفكرية والسلوكية باستمرار، للتعامل مع مستجدات العمل وتقنياته المتغيرة، والتكيف مع المتغيرات الحالية المتوافقة.

ثانياً: تحليل العلاقة بين التربية والتنمية البشرية:

أدى التحول من التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية إلى جعل البشر أساس الإنماء الحقيقي، الذي يبدأ منهم، وتتعزز مسيرته بهم، وينتهي عندهم، أي جعل التنمية تتمحور حول البشر بوصفهم صانعي التنمية، ومحرك عواملها المادية والتنظيمية والثقافية، وإليهم ترجع عوائدها، بحيث يغدو كلاً منها مدخلاً للأخرى، وسيلة وهدفاً، سبباً ونتيجة، فيسهم البشر في التنمية الاقتصادية،

في حين تسهم التنمية الاقتصادية في رفاهية البشر، وما يستلزمه ذلك من توثيق الروابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

ولكي تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التنمية البشرية، وضعت عدة شروط، أهمها: أن يصاحب التنمية الاقتصادية توزيع عادل للدخل من خلال إتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى تقديم السلع والخدمات العامة لكافة شرائح المجتمع ومناطق البلاد دون تمييز، وأن تعاد هيكلة النفقات الاجتماعية بصورة تؤدي إلى استفادة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً والأكثر عدداً(27)، بحيث تكون التنمية الاقتصادية وسيلة لتوسيع الخيارات أمام البشر لإنماء قدراتهم، وتوفير احتياجاتهم الأساسية، أي رفاه السكان، وأن تكون التنمية البشرية الطاقة المحركة للتنمية الاقتصادية، بحيث ألا تكون التنمية الاقتصادية وما يتصل بها من زيادة الدخل الفردي والقومي معياراً وحيداً للتقدم! وإنما التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وآية ذلك، بما أن التنمية الاقتصادية نتاج جهود أفراد المجتمع، فعلى مقدار حصولهم على عوائدها أو فوائدها، تتوقف معدلات نموها، وفي المقابل إذا اتسعت منافع التنمية الاقتصادية من خلال زيادة النفقات على الصحة والغذاء والسكن والتعليم، وغيرها من مشاريع التنمية الاجتماعية، ومكنت أفراد المجتمع من الاعتناء بصحتهم، وتنمية معارفهم ومهاراتهم؛ توافرت المدخلات الأساسية للتنمية البشرية، وعظمت مشاركتهم فيها، وتزايدت أهميتهم في دفع عمليات التنمية الاقتصادية.

وإذا كانت التنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية، فإن النظام التربوي هو اللحمة أو العملية الرئيسية التي توثق العلاقة بينهما؛ كون النظام التربوي يتولى تنمية معارف ومهارات السكان التي يتوقف عليها تحقق المكونات الأخرى للتنمية البشرية، كما يتولى إعداد وتأهيل القوى العاملة كماً وكيفاً اللازمة للتنمية الاقتصادية، وعلى مقدار تنمية مهاراتهم ومعارفهم وإعدادهم لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ توسعت فرص حصولهم على وظائف في سوق العمل، وتزايدت قدرتهم على المشاركة الفعالة في عمليات التنمية الشاملة، بعكس ضيق فرص التعليم أو تدني نوعيته، أو عدم ارتباطه باحتياجات التنمية وسوق العمل. وفي المقابل، فعلى مقدار تبادل البشر منافع التنمية الاقتصادية، ووسعت الخيارات أمامهم؛ توافرت المدخلات الأساسية للتربية، وغدت التربية أداة التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، وطاقتها المحركة، وبالتالي فقيام نظام تربوي حديث وفعّال يتيح الفرص التعليمية المناسبة لكل أفراد المجتمع، فقد توافرت الأعمدة الرئيسة للتنمية البشرية؛ على أساس أن حصول أغلب السكان على حقهم في التعليم يشكل مدخلاً مهماً

لتحقيق المكونات الأخرى للتنمية البشرية، ذلك أن الفرد المتعلم المزود بالمعرفة والمهارات اللازمة للحياة والعمل، يمثل العامل الحاسم في التنمية، وبذلك فالتنمية في جوهرها هي محصلة تفاعل دينامي بين المكونات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه تحقيق التقدم والازدهار.

ومن جهة أخرى، فإن تأمين المصادر المالية الدائمة واستثمارها الاستثمار الأمثل في التربية والصحة والتغذية والرياضة والترويح، وإنمائها تراكمياً على مر الزمن؛ فإن ذلك يؤدي إلى صيانة سكان المجتمع من التدهور والضياع، ثم أن استمرار علاقات الترابط والتواصل بين التربية والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية بصورة دائرية، يجعل كلاً منها مدخلاً للأخرى؛ مما يعزز من اطراد نموها معا، ويساعد على تعاظم فرص النهضة الحضارية للمجتمع.. وهو ما يعني قيام التنمية المستدامة.

وفي ضوء النهج الشامل للتنمية، يصبح إنماء البشر هو الإنماء الأكبر والغاية النهائية لأي إنماء اقتصادي، ليس بصفتهم وسيلة لزيادة الإنتاج وتعظيم الثروة فقط، وإنما العكس؛ إذ عندما ينال البشر خير أو منافع التنمية الاقتصادية، تكون التربية أداة التنمية البشرية، وبالتالي تكون التربية والتنمية البشرية مفتاح انطلاقة التنمية الشاملة. ولجعل التربية عملية فعالة في توثيق العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية يجب أن تصبح التربية (28):

- حاجة أساسية للإنسان، بها يحصل على قاعدة عريضة من المعرفة والمهارات والاتجاهات التي يقيمون عليها حياتهم، وتمكنهم من الانخراط في أنشطة المجتمع، وتزودهم بالقدرة على التعليم الذاتي، والتكيف مع المتغيرات المتسارعة.
- حقا وضرورة إنسانية لتحسين مستوى حياة الإنسان، من صحة وتغذية وسكن، وبالتالي رفع قدرته على التحصيل التعليمي، ومواصلة التعليم، حتى يكون مواطنا منتميا ومنتجاً، وقادرا على تحسين معيشته والتواؤم مع ثقافته.
- نشاطاً يدفع عمليات التنمية من خلال إعداد القوى العاملة في مختلف التخصصات، وعلى كافة المستويات، للقيام بوظائف التنمية وتنفيذ مشاريعها، وما تقدمه من معارف نظرية وتطبيقية وأساليب حديثة في التنظيم والإدارة، وما تقدمه من معارف ومهارات تسهم في الحفاظ على البيئة، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بينها وبين السكان.

ولكي تكون الشخصية التنموية هدف التربية يجب أن تكون بمحتوى منهجي لتنمية متعددة الأبعاد، تمتد من المعرفة الأساسية إلى البحث المتقدم، ومن التدريب على المهارات الضرورية إلى مهارات

الإنتاج المعقدة، وأن تتنوع أشكال التعليم النظامية وغير النظامية، وربطها بأهداف التنمية الشاملة؛ بحيث تكون التربية قادرة على تكوين جيل تنموي جديد متصف بمهارات وقدرات متميزة، فكراً وتطبيقاً، قولاً وعملاً، قادراً على الربط بين الوسائل والغايات، ومدركا لما يقوم به، واعيا لآثاره في ضوء التجربة الواقعية، قادرا على تحمل المسؤولية والالتزام الأدبي والأخلاقي، ومراعاة حقوق الغير وواجباتهم، مدركاً للمصلحة العامة، ومهيأ للتعاون والعمل الجماعي المشترك، وقادرا على الابتكار والإبداع، مستشعراً لما حوله، واعياً لتحديات المستقبل...وسواها كثير.

ولتوثيق علاقة التربية بالتنمية الشاملة في المجتمع يجب إتاحة فرص العمل المناسبة لخريجي التعليم، باعتبارهم رافداً جديداً للمجتمع، وتوظيف إمكانات النظم التعليمية ومخرجاتها في تحقيق أهداف التنمية. وحتى تكون التربية فاعلة في التنمية البشرية يجب تطوير أشكال التعليم النظامية وغير النظامية، وتوثيق العلاقة بينها، ودمج التعليم النظري بالتعليم المهني والتقني، وتوسيع فرص التعليم والتدريب لكل فئات السكان، ليس في التعليم النظامي وغير النظامي فقط، بل وفي مواقع العمل والإنتاج، وكذا توثيق العلاقة بين التربية المدرسية والتربية غير المدرسية لإنماء البشر، وجعل التربية المستمرة المتجددة حقيقة واقعية تمتد من المهد إلى اللحد، والعمل المستمر لإيجاد المجتمع المتعلم المعلم.

طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية البشرية:

وبما أن التنمية البشرية هي تنمية قدرات الإنسان، واستخدامها المثمر في رفع مستوى حياته، فإن التربية هي أبرز المكونات أو المدخلات الأساسية للتنمية البشرية، والعامل الأكثر تأثيراً في تحقق بقية المكونات الأخرى؛ لأن وصول التنمية البشرية إلى مبتغاها يتوقف على نوعية الفرد الذي تعده، وعلى المعارف والمهارات التي تزوده بها، وعلى مدى توظيف هذه المهارات في مختلف أنشطة المجتمع، وليرفع بها من مستوى معيشته، وبذلك تتحقق التنمية البشرية.

وإذا كان هدف التنمية البشرية هو تمتع أفراد المجتمع بالصحة، وحصولهم على المعرفة والدخل، فإن العناية بالصحة، سواء من قبل الأفراد، أو من قبل المجتمع، وتوفير الغذاء والسكن المناسب، يتوقف على ما لديهم من معارف ومهارات، أي على وجود تربية تبصرهم بالغذاء اللازم لصحة الإنسان، والوقاية من الأمراض، أو اللجوء إلى الدواء المناسب. كما أن مشاركة أفراد المجتمع في قطاعات التنمية، والحصول على الدخل المجزي، يتوقف على نوع التربية التي أعدت أبناء المجتمع وأهلتهم للوظائف والمهن التي تحتاجها مشاريع التنمية.. وكلما اتسعت فرص التعليم أمام أبناء

المجتمع، ولاءمت احتياجاتهم المتعددة والمتباينة، ودقت نوعية تربيتهم؛ حافظوا على صحتهم، ونموا معارفهم وقدراتهم، واتسعت فرص حصولهم على الوظائف والمهن، وبالتالي زادت دخولهم وتحسن مستوى معيشتهم، والعكس صحيح إلى حد كبير، وخصوصا في العصر الحاضر والمستقبل، مما يؤكد القول أن التربية هي العامل القوي والمؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في مدى بلوغ التنمية البشرية، كما تزايدت أهمية التربية؛ كونها أساس لتنمية رأس المال البشري.. وكلما تراكم رأس المال البشري؛ نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان، وتوافرت حياة كريمة؛ فإن التنمية البشرية وفرت الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبذلك تعد التربية مدخلاً حاسماً لجعل أهداف التنمية الاقتصادية هي أهداف التنمية البشرية، والعكس صحيح (29).

صحيح، إن التربية بتلك الأهمية السابق ذكرها، ولكن ليست العامل الوحيد؛ كونها نظام فرعي داخل نظام كلي، إذ لا بد أن يسبقها ويصاحبها جهود منظمات وأطراف أخرى، حتى تقوم التربية بأدوارها كاملة الوظائف والمسؤوليات، بما يجعلها تتبوأ تلك الأهمية، حيث يجب أن يسبق التربية التنمية البشرية وتسير معها، من بناء الأجسام الذي تتولاه وزارة الصحة، ووزارة الشباب والرياضة، إلى بناء العقول والمهارات التي تتولاها وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم المهني والتقني، وإلى التربية الروحية التي تتولاها المساجد، ووزارة الأوقاف، وإلى النشاط التثقيفي والترفيهي والترويحي الذي تتولاه وزارة الثقافة والسياحة، ووزارة الإعلام، والمؤسسات المعنية الأخرى، ثم تمتد هذه المهام إلى قطاعات الأعمال والإنتاج الذي تتولاه مؤسسات الإنتاج والمال والأعمال والخدمات، العامة والخاصة والأهلية، إلى مجال التوعية السياسية والقومية التي تتولاها المنظمات السياسية والمهنية...الخ، وما يستلزمه ذلك من إيجاد سياسات واستراتيجيات متداخلة ومتكاملة، توثق علاقات التفاعل فيما بينها، وتيسر تبادل عمليات التأثير والتأثر في اتجاه غايات التنمية البشرية.

وفي ضوء ما سبق، ليس مستغرباً أن قفزت التربية إلى مقدمة اهتمامات الدول والأفراد، والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، ومثلت الأولوية الأولى للمجتمعات المعاصرة، والهمّ الأول للمجتمع كله رسمياً وشعبياً، فردياً وجماعياً، بصورة جعلت التربية تفوق في أهميتها القوة المسلحة، وبناء قاعدة صناعية وسواها، لتصبح شؤون التربية والقرارات المتخذة فيها من الشؤون العامة والقرارات السيادية العليا، التي يجب أن يشارك فيها- بصورة أو بأخرى- جميع شرائح المجتمع.

وعلى مقدار تكون نظام تربوي حديث وفعّال، قادر على تقديم الفرص التعليمية المناسبة لكل ـ أو أغلب ـ أبناء المجتمع، وتقديم تربية نوعية عالية المستوى، وارتباطه الوثيق بالتنمية البشرية؛ فقد تتوافر الشروط اللازمة لقيام التنمية البشرية واطراد مسيرة نموها؛ على أساس أن حصول أغلب سكان المجتمع على حقهم في التعليم، وارتفاع مهاراتهم، تشكل المدخلات الأساسية لتفعيل المكونات الأخرى للتنمية البشرية، والمضي قدما في اتجاه تحققها، على أساس أن الفرد المتعلم المزود بالمعرفة والمهارات اللازمة للحياة والعمل والإنتاج، يكون أكثر وعياً للعناية بصحته وصحة أسرته، ويكون أكثر قدرة على توفير الغذاء والسكن المناسب، كما تتسع أمامه فرص الحصول على عمل، ورفع دخله، وتحسين مستوى معيشته، وبالتالي يتمكن من تعليم أفراد أسرته، والتأثير إيجابياً في المحيطين به، وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية، ما يعني أن النظام التربوي مفتاح التنمية البشرية. وإذا ما تحسنت معارف ومهارات وقدرات سكان المجتمع، وانخرطوا في أنشطته المختلفة، ،فقد توافرت المدخلات الرئيسية لدفع عمليات التنمية الاقتصادية، وكلما اتسعت عوائد التنمية عليهم؛ تحسنت جهودهم، وزادت قدرتهم على العطاء. وعلى كل حال يمكن تحليل العلاقة بين التربية والتنمية البشرية في أن التربية:

- تتيح فرص التعليم الملائمة لكل أفراد المجتمع كحق وضرورة إنسانية، لتشكيل شخصياتهم المتفردة، وتحسين مستوى حياتهم، وهذه أمور تمثل الأساس الأول للتنمية البشرية.
- تحافظ على ثقافة المجتمع واستمرار شخصيته الوطنية المتميزة، من خلال إدماج الأجيال المتعاقبة في ثقافة مجتمعهم، الحاملين لهويته، الفخورين بالانتماء له، حتى تستمر ثقافة المجتمع كأساس يجمع السكان نحو هدف واحد، ويشد من أزرهم على البذل والعطاء، وهذا بدوره يمثل عنصراً مهماً للتنمية البشرية.
- تُعد القوى البشرية المؤهلة والمدربة في كافة التخصصات، وعلى جميع المستويات اللازمة، ليس لاحتياجات التنمية وسوق العمل فحسب، وإنما للتنمية البشرية.
- تُحسن الكفاءات العلمية والفكرية، والقدرات والمهارات الإبداعية والابتكارية لأبناء المجتمع، وتنمي مهارات البحث العلمي، وطرق التفكير المنطقي كرأسمال فكري تهدف إليه التنمية البشرية.
- تعمل على تطوير أساليب ووسائل الإنتاج، وتطوير التجارب والنظم الملائمة لبيئة المجتمع، وتوطين العلم والتقنية، وهذه عماد التنمية البشرية وما تقصده.

- تنمي المواهب والميول، والقدرات والاستعدادات لدى أفراد المجتمع، وتنمية العادات والاتجاهات الإيجابية، بما يسمح بتوظيفها في تعظيم جهود التنمية البشرية، وتسريع التطوير الاجتماعي والثقافي.
- ترفع من قدرة أفراد المجتمع على التفاعل النشط مع قضايا المجتمع، وتحدياته الداخلية والخارجية، والتعايش مع بيئة التنمية، والتعامل الرشيد مع موارد المجتمع، واستثمارها في توليد فرص جديدة للتنمية المستديمة، ورفع وتيرة تقدمه، وهذا ما تهدف إليه التنمية البشرية.
- تزيد من قدرة الأفراد على التفاهم والتعايش مع الآخرين، ومع الثقافات الأخرى؛ بما يحقق المصالح المشتركة، ويصون هذا الكون من المخاطر التي تهدده، بما يفتح آفاقاً جديدة أمام التنمية البشرية.

ولكي تقوم التربية بتلك المهام، وتحقق الغايات المنوطة بها تجاه التنمية البشرية، هناك العديد من

المتطلبات أهمها:

- تكوين نظام تربوي جديد بفكر وفلسفة متطورة، بخصائص ملائمة لبيئة المجتمع، وبنوعية جدية تمزج بين الأصالة والمعاصرة في تناغم وانسجام، ويستجيب لاحتياجات المجتمع، ويلبي مطالب فئاته وأفراده المتباينة، ويتفاعل مع تحديات المستقبل ويسير نحوه.
- تنظيم التربية بطريقة تتيح لكل أفراد المجتمع أن يحصلوا على الفرص التعليمية المناسبة لقدراتهم واحتياجاتهم منه، ولأي هدف يريدون، وما يتطلبه ذلك من تشكيل نظم تعليمية مرنة، نظامية وغير نظامية، بمحتوى حديث وأساليب متطورة، وببرامج تتيح لأي راغب الوصول لأي مستوى تعليمي.
- أن يرتكز النظام التربوي على جعل التعليم مدى الحياة قاعدته الأساسية، حتى يكون كل فرد مسؤولاً عن تعليم نفسه بنفسه، وتطوير مهاراته ومعارفه ليواكب التغيرات المتسارعة والتكيف معها.
- ويقتضي التعليم مدى الحياة أن تتكامل التربية المدرسية بالتربية غير المدرسية، وبالتربية العرضية أو العفوية في متصل واحد، بحيث تمتد مواقف التعليم من المدرسة إلى الأسرة، ومؤسسات التربية الأخرى، وإلى مواقع العمل والإنتاج، وإلى مواقف التفاعل الحية، التي تشكل معاً بيئة لإقامة ألوان من التماسك بين المتعلم وما يتعلمه في أوضاع طبيعية تفاعلية، واكتساب مهارات

التفكير والأفعال السلوكية، وتبني المعايير والقيم التي تقوم بالدور الأكبر في تشكيل شخصية المجتمع.

- إعطاء أهمية قصوى لنوعية التعليم، قدر الاهتمام بكمّه، بحيث تكون جودة التعليم وتحسين عناصره أساساً لوجود هذا النوع التعليمي، أو ذاك، ومعياراً للحكم على مخرجاته، على أساس أن النوعية العالية تؤدي إلى تكوين الإنسان الجديد المتقن لمهاراته الأساسية، المدرك لذاته، المشارك في أنشطة مجتمعه، المتفاعل مع قضاياه المحلية والإنسانية جمعاء، المتزود بالقدرات والاستعدادات التي تجعل منه إنساناً مفكراً، بعقلية نافذة وخيال مبدع، ودارساً متطلعاً لإنماء معارفه ومهاراته بنفسية سوية مهذبة، وروح وثابة، ويد عاملة منتجة تحترم العمل، وتعرف قيمة الإنتاج، وتلتزم بالوقت، وتحترم النظام وتتحلى بروح المسؤولية (30).
- أن يكون النظام التعليمي سريع الاستجابة لاحتياجات المجتمع من الكفايات والمهارات اللازمة للتنمية، القادرة على تجديد نفسها حتى تتكيف مع التغيرات المتسارعة، والمزودة بقدرات تفكيرية ومهارات إبداعية متنوعة، لارتياد آفاق إنتاجية جديدة تمكن من الوقوف أمام التهديدات الخارجية.
- التأكيد على تنمية المكونات الثقافية، ومعتقدات المجتمع وقيمه النبيلة؛ بتعزيز صور الانتماء والمواطنة الإيجابية، وخصوصاً لدى النشء الجديد، لتحصينهم من تيار العولمة الجارف، ومجابهته بروح ناقدة ووعي بحقائق الأمور، دون مغالاة، مع ضرورة احترام ثقافات الشعوب الأخرى، وعقائد المخالفين.
- أن تعمل نظم التعليم ـ وخصوصاً العالي منها ـ على توطين العلم والتقنية، بدءاً من نشر ثقافة البحث العلمي، وطرق التفكير المنطقي، ومروراً باستخدام المنهج العلمي في إنتاج المعرفة وتبادلها، وتوسيع نطاق توظيفها في شتى مناحي الحياة، وانتهاءً باستخدام المنهج العلمي في اتخاذ القرارات وفي التطوير، وفي استشراف المستقبل، وما يستلزمه ذلك من إعداد وتجهيز طائفة من العلماء والمفكرين، والمصممين والمهندسين، وإعداد قوافل من القدرات الإبداعية والإبتكارية، والمهارات التقنية والمهنية في شتى العلوم والفنون والآداب؛ باعتبار هؤلاء الثروة الحقيقية التي يمتلكها المجتمع، والمورد المتجدد للثروة والقوة، والحضور الدولي الفاعل.

وفي المقابل، هناك مطالب وأدوار تلقيها التربية على التنمية البشرية حتى تتوثق علاقات الترابط بينها، وتصبح كل منها مدخلاً للأخرى، لعل أبرزها ما يلي:

- أن يسبق التربية المدرسية عناية التنمية البشرية بصحة النشء الجديد ؛ من خلال محاصرة وتكميم العلل والأمراض، وتوفير الحد المقبول من الغذاء والسكن، كعملية لازمة تحافظ على بقاء النشء على قيد الحياة، وتوفر لهم الظروف المناسبة لالتحاقهم بالتعليم.
- أن توسع التنمية البشرية الخيارات أمام سكان المجتمع لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ووسائل الوصول إليها، وتحميل كل فرد مسؤولية الإفادة منها، مع ما يستلزمه ذلك من تحقيق العدالة فيما بينهم.
- أن تُمكن التنمية البشرية من إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة بين فئات السكان والمناطق، وتحقيق المساواة والعدل بين الصغار والكبار، وبين الذكور والإناث، مع التركيز على الفئات الفقيرة والمهمشة، وذلك بزيادة الإنفاق على التعليم، وضمان مصادر تمويل دائمة له، تقليدية وغير تقليدية.
- مثلما تركز التنمية البشرية على تنمية معارف وقدرات البشر من خلال التعليم، عليها ضمان توظيف هذه المهارات والقدرات، ومشاركتها في مختلف أنشطة المجتمع، بما يمكن من دفع عمليات التنمية، ورفع معدلات نموها.
- إتاحة فرص العمل المناسبة لخريجي التعليم في مختلف قطاعات الأعمال والإنتاج، بما يمكنهم من رفع دخولهم لتحسين مستوى معيشتهم، وتمكينهم من تعليم أبنائهم، وبالتالي تواصل عمليات التنمية البشرية.
- أن تركز التنمية البشرية على الحد من البطالة والفقر والأمية، بما يمكن السكان من الاستفادة من فرص التعليم، ويعزز من عمليات التنمية البشرية.
- إن تمتع سكان المجتمع بالحقوق والحريات العامة من أبعادها السياسية والثقافية والاقتصادية ؛ سيوفر مناخاً دائماً للتنمية البشرية.

يتضح مما تقدم العلاقة الوطيدة بين التربية والتنمية البشرية من جهة، وبينها معاً وبين التنمية الاقتصادية من جهة ثانية، وتوثق عمليات التفاعل المتبادلة بينهما معاً بطريقة شبكية دائرية، بحيث إذا اختلت العلاقات بينها، أو قصرت أحداها عن القيام بأدوارها تجاه الأخرى ؛ انعكس ذلك سلباً على الأخرى، وأخل بعملياتها الداخلية وحركتها المتوازنة مع نفسها ومع المجتمع، وتسبب في إعاقتها أو فشلها في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

ووضعاً مثالياً للعلاقة بين التربية والتنمية البشرية في اليمن يبدو بعيد المنال، وذلك بالنظر إلى

الاختلالات الحادة، القائمة بين التربية والتنمية البشرية، وغلبة علاقة التنافر والتضاد بينها، الناتجة عن الهياكل التنظيمية القائمة، وما يمارس ويتخذ فيها من سياسات وخطط، وعمليات وإجراءات تكرس القطيعة بينها، وسنحاول الوقوف على أهمها في الموضوع التالي؛ وذلك انطلاقاً من أن تشخيص المعوقات التي تحول دون توثيق العلاقة بين التربية والتنمية البشرية، سيكون دليلاً لمعالجة هذه المعوقات.

ثالثاً: المعوقات التربوية للتنمية البشرية المستديمة في اليمن:

هناك العديد من المعوقات والمشكلات التي تحول دون توجيه بوصلة النظام التربوي نحو التنمية البشرية في اليمن، وجعله أساساً لدفع عمليات التنمية البشرية المستديمة وتحقيقها حالياً ومستقبلاً، منها ما هو قديم ناشئ من طبيعة تحديث التعليم في اليمن، ومسيرة تطوره، ومنها ما هو انعكاس للبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها ما هو مستمد من الهياكل التنظيمية لنظم التعليم وأوضاعها المعاشة، ومنها ما هو ناشئ من التحديات الداخلية والخارجية لنظم التعليم من أبعادها المحلية والإقليمية والدولية الحالية والمستقبلية، يمكن بلورتها وتجميع خطوطها الرئيسة في نظم التعليم على النحو الآتي:

1. جمود فلسفة التربية في المجتمع اليمني وبعدها عن استيعاب المتغيرات المحلية والدولية:

منذ صدور قانون التربية رقم (45) لسنة 1992 الذي قدم إطاراً فلسفياً للتربية في اليمن، فإن أغلب مواده لم تر النور، حتى الآن، كما لم تبذل جهود تذكر لتجديد فلسفة التربية في اليمن، فضلاً عن أن جانباً كبيراً من هذا الإطار الفلسفي، وما يتوافر من أفكار تربوية تضمنتها بعض الوثائق الرسمية لوزارة التربية والتعليم في اليمن، لا تعدو أن تكون أفكار تربوية متناثرة، جمعت من وثائق رسمية عربية وأجنبية، بعيدة عن توجيه نظم التعليم في اليمن؛ واتخاذها دليلاً لكل أنشطتها التعليمية التربوية؛ كونها لم تبرز في إطار فلسفي متكامل يجسد مكونات المجتمع اليمني، ويعبر عن احتياجاته، وما يطمح إليه هو وأبنائهن لذلك ترك الميدان التربوي في اليمن نهباً لتطبيقات الفلسفات التربوية الأجنبية الوافدة مباشرة، أو المنقولة من بلاد عربية.

وكون الفلسفة التربوية في أي مجتمع هي مصدر بناء الأهداف التربوية، وهذه الفلسفة لم تظهر في صورة بناء متكامل في اليمن، فما وجد من أهداف تربوية هي نفسها أقرب إلى التجميع من وثائق تربوية عربية في الغالب، وتخضع للاجتهادات والرؤى المتباينة في تطبيقها. وكون الأهداف التربوية

هي مصدر بناء أهداف نظم التعليم، والأخيرة مصدر لبناء أهداف مراحل التعليم، وبناء المناهج التعليمية، ثم اختيار المحتوى الدراسي، وهلم جرة حتى تصل إلى الأهداف السلوكية؛ فإن ما هو متوافر من مستويات الأهداف التعليمية قائم على الاجتهادات الفردية والرؤى الأحادية، بمعنى أنها مجمعة من هنا وهناك، وبالتالي لا توجد روابط بينها أفقيا ورأسيا، ولا مرجعية واضحة تحكمها، فضلاً عن الاختلالات التربوية القائمة في نظم التعليم التي تزيد الطين بله.

وفي مقابل ذلك، توجد قطيعة بين نظم التعليم (التعليم العام، والتعليم المهني والتقني، والتعليم العالي، والتعليم الجامعي)، حيث يلاحظ أن كل نظام تربوي يؤدي مهامه في ضوء اجتهادات القائمين عليه والظروف المتاحة له، وكل منها يسير في الاتجاه المنفصل عن النظام الأخر والمضاد له في كثير من الأحيان، حتى أن استراتيجيات التطوير التي وضعتها نظم التعليم مؤخراً جاءت منفصلة عن بعضها البعض، وبالتالي تباينت في المنطلقات والرؤى، وتناقضت في الأساليب والإجراءات، وتباينت في النتائج أو المخرجات.

لذلك، فإن غياب فلسفة تربوية واضحة المعالم والقسمات لنظم التعليم في اليمن يعد من أقوى المعوقات التي تواجه التنمية البشرية؛ لأن أي تجديد وتغيير يبدأ من الفكر، وعندما توجد فلسفة تربية واضحة المعنى والمغزى وتأخذ طريقاً إلى التطبيق، عندها ستوجه الفلسفة العمل وترشد التنفيذ، وتصبح مرجعاً لما تحقق وأنجز.

2. نظم تعليمية تقليدية بمسارات متباينة وأداء شكلي:

تكونت منذ النشأة الحديثة للتعليم في اليمن نظم تعليمية فرضتها اعتبارات ذلك الوقت، المتمثلة في تثبيت النظام الجمهوري، وبناء الدولة الحديثة، وتعويض الحرمان التعليمي لأبناء الشعب اليمني، وتوثيق عرى الوحدة الوطنية، وتلبية حاجات القطاع الحديث من الكوادر الإدارية، وسواها، غير أن هذا التعليم ظل ينمو ويتسع بنظم تعليمية تقليدية ويتضخم بنفس الكيفية، حتى الوقت الراهن، رغم زوال الكثير من تلك الاعتبارات، وتبدل نوعية تلك الحاجات، بل ولم يتم الاستفادة من التجارب التعليمية الجديدة التي ظهرت في المناطق الشمالية أو المناطق الجنوبية، لتطوير نظم التعليم، ولكنها استمرت تقليدية في بنائها، متصلبة في مراحلها، بالية في إدارتها، نمطية في عملياتها، متباعدة في مساراتها، شكلية في أدائها، وبالتالي ضعيفة في نوعيتها، وهامشية في مخرجاتها.

وحيث إن التعليم الحديث في اليمن ارتبطت نشأته بالقطاع الحديث (التجارة، والإدارة،

والخدمات الحكومية، والصناعات الخفيفة أو الثانوية) القائم في الحضر، فقد جاءت لدفع عمليات التنمية في الحضر، وإهمال الريف وتهميشه، بل وتسخير ما يتاح للريف من إمكانات بشرية ومادية لخدمة الحضر وتنميته وبالتالي جاء منفصلاً عن طبيعة الحياة والعمل والإنتاج في المجتمع اليمني، وقد ترتب على استمرار البنى التقليدية لنظم التعليم العديد من النتائج التي تحول دون توافر الشروط اللازمة للتنمية البشرية، منها:

- عجز نظم التعليم من تطوير صيغ ونماذج التعليم غير النظامي، أو من بعد، لاستيعاب السكان في التعليم، وتقديم فرص التعليم المتكافئة، أو لمواكبة احتياجات الدارسين وقدراتهم وظروفهم..
- عجز نظم التعليم من توفير البرامج التعليمية التدريبية بالقدر والمستوى المناسبين لأبناء المجتمع.
- خضوعها أو استسلامها للنمو الخطي الكمي على حساب النمو الكيفي.
- أضحت مصدراً لتفشي مظاهر البطالة والفقر، وترسيخ حدة التمايزات الاجتماعية بين شرائح المجتمع ومناطقه، وبين الذكور والإناث، والصغار والكبار.
- عدم قدرتها من توفير شروط التعليم مدى الحياة، أو التربية المستديمة.

وبعد رحلة شاقة وعسيرة استقرت نظم التعليم في اليمن وهي تتعايش داخلها أشكال تنظيمية، وأنواع تعليمية متداخلة أحياناً، ومتنافرة أحياناً أخرى، وتتقاسمه ثنائيات بنيوية وحدود مصطنعة، هي بحد ذاتها انعكاس لنظم المجتمع، بتكويناته وأنماط علاقاته الاجتماعية المختلفة، حتى يصير التعليم بنظمه وتنظيماته وسيلة لإعادة إنتاج هذا النظام الاجتماعي بكل تفاصيله تقريباً، وهكذا تكونت في سياق التاريخ الاجتماعي نظم تعليمية مرتبة هرمياً في شكل سلم، شبيه بالسلم الاجتماعي، مكون من مراحل تعليمية مترابطة، كل مرحلة إعداد للمرحلة التي تليها، وتفرغ فيها، وهكذا حتى أعلى سلم التعليم، وداخل هذا التعليم وجدت أنواع تعليمية، بنظم وتنظيمات مختلفة تعكس إلى حد كبير تقسيم البناء الاجتماعي وصور تصنيفاته، على أساس أن التعليم الأداة التقليدية التي توصل إليها المجتمع للحفاظ على وجوده واستمرار مكونات ثقافته (31).

وعلى الرغم مما يموج به العالم من تجديدات وتغيرات مذهلة لنظم التعليم، حتى كادت تختفي نظم التعليم التقليدية في الكثير من بلدان العالم، فما زالت نظم التعليم في اليمن في شكلها ومحتواها القديم، حتى باتت تشكل عبئاً ثقيلاً، ليس على خطط التنمية والقطاعات الاقتصادية فحسب، وإنما على نظم التعليم نفسها؛ كونها أصبحت مصدراً لزيادة أعداد العاطلين عن العمل، وأعداد

الفقراء، وزيادة حدة التمايزات الاجتماعية بين فئات السكان، وبين المناطق، ومنبعاً للكثير من أزمات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الواقع، هناك أشكال حديثة لبعض أنواع التعليم، ولكنها محدودة، وتؤدي مهامها في إطار النظم التقليدية، أو لأغراض دعائية، إلا أن وجود نظم تعليمية تقليدية منفصلة، بعيدة عن البيئات المحلية والعمل والحياة والتنمية، ووجود ثنائية مزدوجة متناقضة بين تعليم نظري وتعليم مهني، وتعليم رسمي مقابل التعليم الخاص، وتعليم للصغار، وآخر للكبار، كل ذلك وغيره يدل على أن نظم التعليم الحالية بعيدة عن تبني مدخل التنمية البشرية لا فكراً ولا تطبيقاً، حتى لو كتب شيء من هذا القبيل؛ لأن تعليماً بهذا التنظيم والأداء لا يتناسب مع متطلبات التنمية البشرية، ولن يكون بمقدورها القيام بأعباء التنمية البشرية، وإنماء رأس المال البشري اللازم لاقتصاد المعرفة الذي أخذ يفرض على اليمن كغيره من بلدان العالم.

3. مناهج تعليمية قديمة باستراتيجيات تعليم وتعلم وتقويم بالية:

تكونت مناهج تعليمية تقليدية لنظم التعليم في اليمن، ظلت ـ في الغالب ـ تستنسخ تارة، وتجمع مفرداتها من تجارب عربية وأجنبية تارة ثانية، وهي لذلك لم تعكس حاجات ـ حقيقية ـ للإنسان والمجتمع اليمني الجديدين، بل عكست ـ في الغالب ـ توجهات وخيارات السلطة السياسية والنظام الاجتماعي السائد.

وكون نظم التعليم جاءت لخدمة القطاع الحديث؛ فإن محتواها التعليمي واستراتيجيات تنفيذه واكبت حاجات القطاع الحديث في المدن، وهمشت القطاع التقليدي الذي يستوعب أغلب السكان، وأوجدت تطلعات وهمية لحياة الطبقات العليا والحاكمة، ووعياً زائفاً لدى النشء، أفقدهم الذهنية العلمية، وجعلهم مأسورين بأنماط حياتية بعيدة المنال فكراً وتطبيقا (32).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير المناهج التعليمية لكل نظم التعليم في اليمن، إلا إنها لم تزد عن تجديدات شكلية تمت في مجالات معينة دون مجالات عدة أخرى مرتبطة بها، أو أحدثت ترفيعات تمت هنا وهناك، دون أن تغير من الواقع شيئاً، إذ ما زالت المناهج التعليمية ـ بصفة عامة ـ في نظم التعليم الثلاثة (العام، والمهني والتقني، والجامعي) تقليدية في بنائها، ممزقة في مكوناتها، بالية في محتواها الدراسي، وبالية في أساليب ووسائل التعليم والتعليم، وشكلية في إجراءات التنفيذ، وقاصرة في أساليب وأدوات القياس والتقويم، كما أن النمطية المفرطة في تنظيمها

وإحراجها ؛ جعلها بعيدة عن البيئات الطبيعية والعمل والإنتاج والتنمية، أو تمثل روح العصر ومتابعة مستحدثاته، يدعم ذلك كله تراكم مشكلات التعليم من كل الأنواع تقريباً، واستفحال الكثير منها، وطول آماد مواجهتها وحلها، حتى صار الكثير من هذه المشكلات جزءاً من الواقع التربوي الذي تتعايش معه مختلف مستويات العمل التربوي في نظم التعليم.

وعلى سبيل المثال، ففي التعليم العام، إذا كان قد طور محتوى المنهج التعليمي لمرحلة التعليم الأساسي، وخفف عنه شطراً من أثقاله البالية، فإن ذلك لم يتم وفق إستراتيجية شاملة لتطوير كل منظومة العملية التعليمية التربوية، أو مع كل مكونات نظام التعليم العام، وديناميةتفاعله مع نظم التعليم الأخرى، وبيئته المحيطة، ولذلك، فعلاوة على أن هذا التطوير جاء مقطوع عن السياق العام لنظم التعليم في اليمن (أي فاقد المرجعية والدليل العملي) ؛ فقد اسند تنفيذه لمعلمين غير معدين سلفاً لهذه المهمة، وإدارة مدرسة غير مهنية، وفي مدارس عاجزة ليس حتى عن توفير الوسائل التعليمية التقليدية فحسب، بل لا تتوافر لأغلبها الحاجات الضرورية والبديهية، مثل: الكهرباء، والحمامات، القاعات الدراسية..الخ، ولا سيما في الريف.

صحيح، هناك نيات صادقة لعمل شيء حسن في مناهج نظم التعليم، إلا أن تطوير التعليم ـ بخاصة ـ لا يؤتى ثماره المرجوة ـ كما بينت نتائج الخبرات التربوية ـ إلا إذا كان شاملاً لكل أجزاء نظام التعليم، ليس هذا فحسب، بل وتشترك فيه أطراف عدة تدعمه وتيسر حصوله، وخصوصاً الأطراف المستفيدة منه مباشرة.

ولا يختلف واقع حال المناهج في نظم التعليم الأخرى بل تكون ـ أحياناً ـ أكثر سواءً، حيث لم تتوافر ـ مثلاً ـ للعديد من المعاهد المهنية والتقنية في العديد من التخصصات لمحتوى دراسي مكتوب حتى الآن، كما كشفت خبرات الباحث كمشرف على التربية العملية في المعاهد القائمة في أمانة العاصمة، وإذ كان هذا حاصل في أمانة العاصمة ؛ فربما أن هذا الوضع أسوأ في معاهد المحافظات.

يتضح مما تقدم، إن مناهج تعليمية بذلك الشكل والمحتوى والتنفيذ ـ لا شك ـ لا تصلح أن تكون أساساً للتنمية البشرية في اليمن، وتنمية رأس المال المعرفية، كون أغلبها مقطوعة الصلة بالعمل والإنتاج والتنمية، وقليلة الارتباط بحاجات الدارسين وبالحياة، وبالبيئات المحلية.

4. فيض طلابي متصاعد على نظم التعليم مقابل مخرجات كمية مختلفة وبنوعية متدنية:

إن تصاعد الإقبال على نظم التعليم في اليمن، الناجم عن تزايد النمو السكاني في اليمن، في ظل استمرار نظم التعليم التقليدية، المقطوعة الصلة بالعمل والإنتاج والتنمية، يؤدي إلى شل قدرة النظم التعليمية هذه في مواجهة الفيض الطلابي المتصاعد، المدفوع: بثورة الآمال والطموح، تطبيقاً للدستور والقوانين النافذة، والمسنودة بالمواثيق الدولية، واحتياجات التنمية وأسواق العمل من القوى العاملة المؤهلة المدربة في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، دون أن تتمكن من تلبية حاجاتهم الدراسية وتنمية معارفهم وقدراتهم ومهاراتهم بالصورة التي تحقق طموحهم ، ودون أن تتمكن من الوفاء باحتياجات التنمية وسوق العمل من القوى العاملة بالكم والكيف المناسبين، وفي الوقت والمكان الملائمين، وذلك لأن نظم التعليم غرقت حتى قمة رأسها، وهي تسعي جاهدة إلى توفير الحاجات الضرورية من ألبان المدرسية والمعلم والكتب الدراسية..الخ، لقيام العملية التعليمية لتلك الأعداد المتزايدة عاماً بعد عام آخر، وتجد نفسها مجبرة على التوسع في التعليم النظري، الأسهل حلاً والأقل تكلفة، فتوسعت فيه إلى أقصى مدى، لتجد نفسها تكدس أعداداً في تخصصات نظرية على حساب التخصصات المهنية والتقنية والتطبيقية، دون أن يتيح لها الضغط الطلابي من تأهيلهم والارتقاء بنوعيتهم ، لذلك صارت تخرج أعداد هائلة في تخصصات لا يحتاجها أسواق العمل والتنمية، مقابل عجزها عن تخريج أعداد في تخصصات أخرى تحتاجها أسواق العمل والتنمية بالنوعية المطلوبة، والنتيجة هدر بشري ومادي كبير، واختلالات حادة في أسواق العمل بين الزيادة والنقص، وبطالة هيكليه، كما أن تدني نوعية مخرجات نظم التعليم؛ تضيق من فرص حصولهم على فرص عمل، وما ينجم عن ذلك من عوائق أمام خطط التنمية، علاوة على تأجيج أزمة سوق العمل.

وما تبذل من جهود التطوير نظم التعليم؛ تتضاءل ويخفت أثرها أمام الفيض الطلابي المتعاظم، لتحيل مشكلات نظم التعليم القائمة ما يتحقق إلى أثر بعد عين، أما ما تبقى من مشاريع تطويرية، فرغم الجهود المتواصلة، ودعم الجهات المانحة الفني منها والمادي، فلم تتحقق النتائج المرجوة كما خطط لها، لذلك سيظل الإقبال الطلابي المتصاعد الناجم عن الزيادة السكانية، وفي ظل بقاء نظم التعليم التقليدية من أقوى العوائق أمام التنمية البشرية حالياً ومستقبلا، في وقت باتت فيه معارف البشر وقدراتهم الإبداعية العامل الحاسم في التنمية المستديمة.

5. مركزية إدارية مع تدني المساءلة والشفافية:

يستمد التنظيم الإداري والأكاديمي والفني لنظم التعليم في اليمن مركزيته المفرطة من التنظيم

الإداري لأجهزة الدولة، بثقافة ممتدة من أنظمة الحكم والمجتمع السابقة التي تقوم على تكريس المركزية وربط مقاليد السلطة بيد القيادات العليا، ثم لشاغلي الوظائف حتى المستويات الدنيا، وهنا يتصف التنظيم الإداري والأكاديمي لأجهزة نظم التعليم بثلاثة مستويات أولهم: المستوى المركزي، ويتمثل بثلاثة دواوين لوزارات التربية والتعليم، ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثانيهم المستوى الإقليمي، ويتمثل في وزارة التربية والتعليم بمستويين: أحدهما في مكاتب التربية في محافظات الجمهورية، والآخر في مكاتب التربية في مديريات المحافظات. بينما يتمثل في وزارة التعليم الفني بمكاتب التربية في المحافظات، وتتمثل في وزارة التعليم العالي برئاسات الجامعات في المحافظات، وثالثهم المستوى المحلي، ويتمثل بإدارة المدارس والمعاهد ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وما يتبع كل وزارة من أجهزة فنية وتعليمية وتدريبية.

وبهذه الهيكلية الهرمية، يبدو أن التنظيم الإداري والأكاديمي والفني لمستويات العمل في أجهزة التعليم متضخم للغاية.. وتضخماً كهذا في ظل المركزية الإدارية التقليدية، وفي ظل مشكلات نظم التعليم المستفحلة؛ يؤدي إلى تداخل التخصصات، وتفشي مظاهر البيروقراطية، وكثرة الأعباء الإدارية الروتينية، وضعف تحمل المسؤولية، وغياب الشفافية، إلى ما هنالك من أمور تعمل على تفشي مظاهر العلل والأمراض الإدارية في كل مستويات العمل الإداري والأكاديمي لنظم التعليم، تزداد استشراءً في ظل الولاءات الضيقة، الحزبية والقبلية والمناطقية من جهة، وتدني عمل أجهزة الرقابة والمساءلة القانونية والمحاسبية من جهة أخرى، ولعل الآفة أو المعضلة الكبرى التي يعاني منها التنظيم الإداري والأكاديمي للتعليم في اليمن، هو أن شغل المناصب القيادية والمستويات الإدارية المختلفة، بما فيها الحصول على وظيفة معلم أو إداري، وربما عامل عادي يتم على أساس طائفي وحزبي، وكل يمارس مركزيته الإدارية بطريقة تقوي مركزه، وتحقق صالحه، طالما أنه يستمد بقاءه في مركزه الوظيفي من ولائه السياسي أو حقه الطائفي، بدليل إن أي تغيير وزاري، أو تغيير بعض القيادات الإدارية، فإنه يمتد إلى تغيير الوظائف الإدارية الأخرى، التي قد تصل أدنى الوظائف؛ مما يحول دون تراكم الخبرات والتحسين المستمر لأداء المهام الإدارية والتعليمية من جهة، وسيادة أنماط الإدارة الدكتاتورية والفوضوية والتسيبية.

بناءً على ما تقدم، يبدو أن التنظيم الإداري والأكاديمي لنظم التعليم في اليمن لا يشكل الأرضية المطلوبة للتنمية البشرية المستديمة؛ لأن هذه التنمية بحاجة ماسة ليس إلى نظم تعليمية إدارية وأكاديمية حديثة، مرنة وفاعلة، بأساليب ووسائل جديدة فحسب، وإنما أيضاً إلى كفايات إدارية وتعليمية

مختلفة بمهارات متعددة تستشعر مخاطر المستقبل، وتستعد لمواجهته بفكر جديد وقدرات خلاقة.

6. تدني نوعية التعليم :

تتضافر المعوقات السابقة لنظم التعليم عموماً والتنمية البشرية خصوصاً وتعمل بصورة وأخرى مع البنية الحالية لإعداد وتأهيل النشء والشباب على تدني نوعية التعليم في كل نظم التعليم باليمن بلا استثناء، يتجلى ذلك في حشو عقول الدارسين بالكثير من المعلومات والمعارف، الكثير منها غير مفهوم، وغير مناسب لقدرات الدارسين واحتياجاتهم، وغير مرتبط بالحياة والعمل والتنمية، وبالتالي تنسى بعد تخرجهم من هذه المرحلة أو من التعليم، كما يتجلى أيضاً في ضعف قدرة نظم التعليم من تنمية المهارات الأساسية للعمل والعيش في عصر سريع التغير، والاندماج في أنشطة المجتمع، وإنماء القدرات والاتجاهات الجديدة للتفاعل مع قضايا المجتمع ومتغيراته المتسارعة، كما تظهر النوعية المتدنية للتعليم في صور عدة كمية وكيفية منها: تزايد معدلات الرسوب والتسرب، وخصوصاً في نظام التعليم العام، وانخفاض معدلات الترفيع أو النجاح من مستوى دراسي إلى آخر، ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى، والغش في الاختبارات بكل صوره، وبيع الشهادات التعليمية، وانخفاض معدلات التخرج من نظم التعليم، التي تصل إلى أدنى حد لها في التعليم العام، ومنها أيضاً تدني حاجات أسواق العمل لمخرجات كل نظم التعليم، ولا سيما التعليم العام ، وكذا تدني مواصفات خريجي نظم التعليم لأداء الوظائف والمهن، وغيرها كثير..

وهذه النوعية المتدنية للتعليم تعد من أبلغ المعوقات تأثيراً على التنمية البشرية ؛ كون هذه النوعية هي أساس تكوين رأس المال البشري اللازم للتنمية المستدامة، بوصفها العامل الرئيس للعملية الإنتاجية، والطاقة المحركة للتنمية، وعلى مستوى نوعية رأس المال البشري، تتوقف فعالية المدخلات الأخرى للتنمية البشرية.

7. غياب شبه كامل لدى نظم التعليم لتنمية المهارات والقدرات الإبداعية:

إزاء غرق نظم التعليم ومؤسساتها في استيعاب الطوفان الطلابي المتزايد، مقابل عجز الموارد المادية والبشرية، وغيرها من المشكلات الأخرى فلم تعد نظم التعليم ومؤسساتها قادرة على الاهتمام بتحسين نوعية التعليم، ولا التركيز على إنماء ميول الدارسين واستعداداتهم، وتنمية القدرات والمهارات الإبداعية، وما يدل على ذلك أن غالبية مؤسسات نظم التعليم لم تعد قادرة ليس على القيام بالأنشطة التعليمية المصاحبة للمقررات الدراسية من تجارب معملية وغير معملية،

واستخدام الوسائل التعليمية التقليدية فحسب، بل والقيام بالأنشطة الطلابية الثقافية والرياضية والفنية والترفيهية.

8. تدني المستوى المهني لمختلف الفئات العاملة في نظم التعليم:

تعاني مختلف المستويات الإدارية والتعليمية في كل نظم التعليم باليمن من تدني ملحوظ في المستوى المهني والعلمي والثقافي لمنتسبيها أو العاملين بها؛ لأسباب وعوامل عديدة، يمكن تلخيص أبرزها من خلال ما هو مشترك بين كل نظم التعليم كما يأتي:

- أغلب القيادات التربوية والوظائف التعليمية الأخرى إما غير تربوية، أو يتدني مستوى تأهيلها، فمثلاً 80٪ من مدراء مدارس التعليم العام يحملون مؤهلات ما دون الإعدادية، و65٪ من معلمي التعليم العام هم من خريجي معاهد المعلمين والمعلمات نظامي الخمس سنوات وثلاث سنوات [33].
- أغلب أساتذة الجامعات والمعاهد المهنية والتقنية غير تربويين، وحديثي التخرج، مقابل انعدام دورات التأهيل التربوي لكل مستويات التنظيم الإداري الأكاديمي والفني.
- طغيان العوامل السياسية والاجتماعية في تعيين القيادات التربوية للمؤسسات التعليمية والوظائف التعليمية الأخرى، حتى كادت تصل إلى تعيين أعضاء هيئة التدريس والوظائف الإدارية الأخرى.
- غياب المعايير العلمية الموضوعية والحديثة لاختيار وتعيين مختلف المستويات الإدارية والأكاديمية والفنية، أو تقويم الأداء، واعتمادها إلى جانب الجدارة أساساً للترقي.
- عجز حاد في فرص التنمية المهنية والعلمية للقيادات التربوية في مختلف المستويات الإدارية والأكاديمية، وخصوصاً الهيئة التدريسية والفنية، سواء داخل نظم التعليم أو خارج اليمن.

وفي ضوء ما سبق، فإن المستوى المهني لمختلف الفئات العاملة في نظم التعليم في اليمن لا توفر الأسس المناسبة للتنمية البشرية المستديمة؛ لأن مستويات التوجيه والتخطيط والتنفيذ في نظم التعليم ما زالت تقليدية، مقابل ضيق أو غياب كثير من البرامج التدريبية والتأهيلية، حتى أن الغالبية العظمى من تلك المستويات جمُدت في مواقعها لسنوات طويلة، ولم تعد قادرة على متابعة ما تموج به الإدارة الحديثة من أساليب ومفهومات جديدة ....

9. توظيف النظم التعليمية في الصراع السياسي والطائفي:

دأبت الحكومات المتعاقبة منذ تحديث التعليم في اليمن على توظيف التعليم لتثبيت دعائم النظام

الجمهوري ونشر المبادئ الجديدة التي ينادي بها، وبناء الدولة الحديثة، ومد سلطتها على كل ربوع الوطن، لتجد الكفايات الاجتماعية المختلفة، والكيانات السياسية الناشئة من نشر التعليم الحديث أداة لتقوية مراكزها، وتعزيز حضورها النشط من خلال تقلد رموزها المتعلمة في مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية؛ بحجة التقاسم، لإثبات كل طرف حقه في إدارة دفة البلاد، لتطبيق عملي لمبادئ النظام الجمهوري، وكسب الأعضاء والموالين.

ونظراً لتفاوت المستوى التعليمي بين مناطق وكيانات المجتمع اليمني في ظل صراع طائفي ومناطقي خفي في الغالب، يغلف أحيانا بصراع سياسي؛ فقد عملت السلطة الحاكمة على التوظيف السياسي للتعليم، مدفوعة بحجج ومبررات عدة منها: الحق في تقاسم وظائف الدولة، ومحاولة إيجاد نوع من التوازن بين الكيانات الاجتماعية والمناطق المختلفة، ما سمح بتولي شؤون التعليم قيادات وموظفين غير مؤهلين أو غير مهنيين، ونشر التعليم بنوعية متدنية، مما كان له الأثر الأكبر في إفراغ التعليم من محتواه الحقيقي، وتهميش دوره في تسريع التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرغوبة.

وفي غمرة الصراع السياسي على السلطة لم يتوان النظام الحاكم من تقاسم الإشراف على التعليم مع بعض القوى السياسية من أجل تكوين جبهة عريضة تمثل القوى التقليدية أو المحافظة التي يمكنها الوقوف أمام الأحزاب السياسية الجديدة، ليتكون نظامين تعليميين متوازيين بنفس المراحل التعليمية تقريباً، ولم تستطع الدولة إنهاء الآثار السالبة لتلك الازدواجية حتى بعد إلغاء أحدها (نظام المعاهد العلمية) قبل ست سنوات تقريباً.

وما لبث أن تزايد التوظيف السياسي لنظم التعليم بعد الوحدة اليمنية في عام 1990، وبعد حرب 1994 تبدى ذلك في مظاهر عدة منها: استفراد الحزب الحاكم بوظائف المستويات الإدارية والأكاديمية المركزية والإقليمية والمحلية لنظم التعليم، مقصياً بذلكً أو مهمشاً الكثير من الخبرات والكفاءات العلمية والمهنية، بل ووصل الأمر إلى المستويات الإدارية والتعليمية الأدنى.. وبتعميم نظام التعليم الذي كان سائداً في شمال اليمن على كل مناطق اليمن، وإلغاء التجارب التعليمية الرائدة، وكذا التراجع عن التجديدات التي أدخلت في نظم التعليم، فقد أطبق على نظم التعليم حالة من الجمود، وطغت عليها الشكلية والنمطية المفرطة.

وفي سياق التوظيف السياسي والاجتماعي للتعليم، فهم التوجه نحو تفعيل الحكم المحلي، وخصوصاً في أرياف اليمن، على أن كل منطقة أو مديرية يجب أن تكتفي بما لديها أو يتوافر لديها من كوادر تعليمية وإشرافية، حتى تثبت أنها قادرة على إدارة نفسها بنفسها، مما أدى إلى تجميد أو

الاستغناء عن الكثير من الخبرات والكفاءات المتميزة، وتحويلها إلى قسم الفائض، وإرجاعها إلى مناطقها.

10. اتباع سياسات انتقائية متحيزة في التوظيف والأجور:

يؤثر هيكل الأجور والمرتبات في نمو التعليم مستقبلاً، عن طريق تأثيره على الطلب الاجتماعي على التعليم، ذلك أن الطلب الاجتماعي على التعليم يتوقف على عدة عوامل مثل: خصائص الأسرة، والأماكن المتاحة في أنواع التعليم، والمكانة التي يمنحها التعليم لصاحبه، غير أن الحوافز المالية الحالية والمتوقعة في سوق العمالة، هي التي تلعب الدور الرئيس في تشكيل الطلب الاجتماعي على التعليم.

واتساقاً مع هذه المقولةً، فقد تم فرض بناء الدولة اليمنية الجديدة ومد سلطاتها على مناطق البلاد، وتحديث المجتمع اليمني أتباع سياسة توظيف ترتكز على انتقاء القوى العاملة المتعلمة لشغل الوظائف التي أوجدتها أجهزة الدولة ومؤسساتها الجديدة، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحسين الخدمات العامة والارتقاء بنوعيتها، وحاجة البلاد إلى تكوين جيش وطني وأجهزة أمن واسعة، عندها وجدت الدولة أن الطريقة العملية لتطبيق هذه السياسة أنها ربطت توظيف الفرد ودخله بالشهادة التي يحصل عليها، وذلك بتحديد المرتبات والأجور طبقاً لعدد السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم؛ مما أدى إلى ميل هيكل الأجور نحو الوظائف العالية المستوى تعليمياً، ليصبح معيار الحاجة للشخص، وليس لمقدار الواجبات الوظيفية، لذلك لعبت فوارق الأجور في ضرب السياستين: التعليمية وتوظيف القوى العاملة؛ لأن فوارق الأجور المقترنة بمتطلبات سوق العمل تؤدي إلى الحط من قيمة التعليم المهني والتقني، وبالتالي الانخفاض الحاد لأعداد الملتحقين به، وزيادة الضغوط على التعليم الجامعي (34).

واعتماد الشهادات التعليمية مصادراً لتحديد الرواتب والأجور؛ دفع النشء والشباب إلى الالتحاق بالتعليم الحديث الذي يضمن لأي متخرج منه الحصول على الوظيفة المقابلة لنوع أو مستوى شهادته التعليمية في أجهزة الدولة، والفوز بعائدها المادي المغري، وبالمكانة الاجتماعية، بمجرد الحصول على الشهادة، وبذلك طابقت هذه السياسة بين هيكل الوظائف والرواتب، وهيكل التعليم، وظل كل منهما يدعم الآخر، حتى صار كل منهما يضر الآخر، حيث عملت هذه السياسة على التوسع المذهل للتعليم النظري أفقياً ورأسياً؛ كونه بالنسبة للدارسين الأسهل للحصول على التعليم والشهادة التعليمية، وكونه بالنسبة لشغل الوظائف العامة آنذاك الطريق

الوحيد لتخريج الكوادر بمعلومات وخبرات عامة كانت تكفي لشغل الوظائف والمهن الجديدة (35) وقد تكون لسياسة التوظيف والأجور هذه ما يبررها في المراحل الأولى من تحديث اليمن، إلا أن استمرار هذه السياسة حتى الوقت الحاضر؛ أوجد العديد من المشكلات بل والمعضلات المزمنة لكل من نظم التعليم وأجهزة الدولة والتنمية، التي ظلت تتزايد وتتعقد، وتتسبب في إيجاد مشكلات أخرى عديدة لنظم المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وللمتعلمين والأسر والمناطق، كلما استمرت هذه السياسة المدعومة بالسياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وطال أمد مواجهتها؛ لأن ضمان العمل لكل خريج دون النظر إلى الحاجة إليه، ووضع تسعير لكل شهادة بغض النظر عن مستوى وإنتاجية الخريج، كما أن عدم ربط الأجر بالإنتاج؛ يؤدي في التعليم إلى اختفاء الدافعية للتعليم أثناء التعليم، ويؤدي في العمل إلى اختفاء الدافع للإجادة في العمل، وأصبح العمل والأجر حقاً لا يقابله أدنى التزام من الموظف (36).

ولعل تضخم التعليم النظري والتخصصات الإنسانية على حساب الأنواع المهنية والتقنية والتطبيقية، وما ترتب على ذلك من تفشي ظاهرة الغش في الاختبارات، وما تسببه من انتشار الفساد المالي والإداري ومختلف العلل والأمراض الإدارية، حتى غدت ظاهرة الغش أزمة كبرى تواجه اليمن، وغير ذلك من المظاهر السالبة؛ إلا دليلاً أو نتيجة لسياسة التوظيف والأجور، لذلك فهذه السياسة تعد من العوائق الخطيرة أمام التنمية البشرية واستدامتها.

10.الإنفاق على التعليم

طبيعي أن تؤدي الزيادة السكانية العالية، وما ينجم عنها من توسيع نظم التعليم أفقيا ورأسياً، مقابل ضعف بنية الاقتصاد وشحة الموارد الطبيعية إلى قصور كبير في الإنفاق العام على التعليم، وتراجع قيمته الفعلية، إضافة إلى سوء توزيعها على مختلف أوجه الاستخدامات، وكذا غياب الشراكة المجتمعية الحقيقية لدعم التعليم مادياً ومجتمعيا.

تشير البيانات الرسمية، أن الإنفاق العام على قطاع التعليم والتدريب ارتفع من (89.6) مليار ريال يمني في عام 2000 إلى (173.3) مليار ريال في عام 2005، وإلى (186.3)مليار في عام 2006(37)، أي أنها تضاعفت مرتين خلال ست سنوات، بنسبة زيادة بلغت (208٪). استأثر نظام التعليم العام بالنصيب الأكبر، بنسبة تراوحت بين(84٪)، و(75٪) من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم، وإذا كانت نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم قد تراوحت بين (5٪، 6٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتراوحت بين (14٪، 17٪) من إجمالي النفقات العامة للدولة، وهي

بلا شك نسب عالية، فإن هذا الإنفاق لم يكن موازياً لنمو نظم التعليم، ولم يفِ بالكثير من احتياجاتها الضرورية.

وتختل صورة الإنفاق العام على التعليم أكثر، بالنظر إلى توزيع تلك النفقات على أوجه الاستخدامات؛ حيث يذهب معظم الإنفاق العام للنفقات الجارية، بما نسبته (80٪) من إجمالي نفقات قطاع التعليم في عام 2006، في حين وصلت هذه النسبة إلى (85٪) في التعليم العام، و(37٪) في التعليم العالي، ما يعني أن هناك خللاً هيكلياً في ميزانية التعليم، الممتد للخلل الهيكلي الحاصل في الميزانية العامة للدولة، في الوقت الذي تحتاج فيه (90٪) من المباني المدرسية إلى ترميم، و(60٪) منها لا تصلح أن تكون مبان مدرسية، و(16٪) من المدارس قائمة إما في عشش أو في صندقات، وفي خيام و جروف (38)، مع العلم أن هذه النسب تراجعت عما كانت عليه في عام 2000، المعزوة إلى توسع التعليم من جهة، وعدم قدرة ميزانية التعليم الوفاء باحتياجات التعليم.

ومن جهة أخرى، يذهب معظم الإنفاق الجاري إلى الرواتب والأجور، بنسبة تناهز 90٪ من الإنفاق الجاري على قطاع التعليم، المعزو إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة في نظم التعليم. أي لا يتاح إلا النذر اليسير لأغراض التشغيل والصيانة، وما يعنيه ذلك من تضخم أجهزة التعليم بأعداد القوى العاملة، الذين لا يقوم الكثير منهم بأية مهام! أي أنهم يقبعون في بيوتهم ويتقاضون مرتبات، وكذا وجود معلمين بحد أدنى من الحصص الدراسية، أو بدون جدول دراسي، أو أموات أو وهميين لا وجود لهم، في الوقت الذي توجد فيه مدارس ـ وبخاصة في أرياف اليمن ـ تعاني من عجز كمي ونوعي خطير، ولا تجد الحد الأدنى من المعلمين والإداريين، وهذا يعني أن هناك هدراً مادياً كبيراً لموارد التعليم العزيزة في اليمن، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة التعليم، وانخفاض العوائد المادية والمجتمعية التي تبرر ذلك الإنفاق.

إن الزيادة المتصاعدة في كلفة الإنفاق على نظم التعليم مقابل ضعف المشاركة المجتمعية في دعمها بالإضافة إلى عدة عوامل وأسباب فرضت على الحكومات اليمنية المتعاقبة تحمل مسؤولية الإنفاق على التعليم.. كانت تبدو وجيه في حينها، أي منذ بداية نشأة التعليم الحديث، ليستمر هذا التوجه كثقافة حاكمة، حتى بعد أن تحولت اليمن إلى نظام السوق في العقود الأخيرة، وظهور فئات ميسورة قادرة على تحمل الإنفاق على تعليم أبنائها، غير أنه إزاء تصاعد الإنفاق الحكومي على نظم التعليم عاماً بعد أخر، لأسباب عديدة محلية وعالمية، أخذ هذا الإنفاق بثقل كاهل الميزانية العامة، دون أن تتمكن من الوفاء بالحاجات المادية والبشرية، بما فيها الضرورية.

وعلى الرغم من تضاعف ميزانية نظم التعليم في السنين الأخيرة فقط ، إلا أنها لم تكن موازية لنمو التعليم لتلبية حاجات النمو الخطي لنظم التعليم، وما ترتب على ذلك من تدني نوعية التعليم، مقابل ارتفاع تكلفة نظم التعليم ليس نتيجة لارتفاع الهدر المادي والبشري التالي فحسب، وإنما أيضاً لتدني استفادة المجتمع من مخرجاتها وارتفاع دخل خريجي نظم التعليم .

وفي مقابل تصاعد الإنفاق على نظم التعليم، ما تزل المشاركة المجتمعية في دعم نظم التعليم مادياً وفنياً ضعيفة للغاية، وما ظهر في الآونة الأخيرة من مشاركة القطاع الخاص في افتتاح مدارس وجامعات خاصة، إنما يرجع في الأساس لتدني نوعية التعليم الحكومي، وليس لتوجه رسمي يقضي بإيجاد مصادر جديدة لتمويل التعليم وفق استراتيجية معروفة ومفهومة.

وبجانب ما سبق، هناك تدهور للقيمة الحقيقية لتلك النفقات، مع وجود تفاوت بين الإنفاق الاسمي والإنفاق الفعلي، إذ رغم تزايد الإنفاق العام على التعليم، إلا أن قيمته الحقيقية في تدهور مستمر. فمثلاً تزايد الإنفاق الاسمي بالأسعار الجارية بين (90- 1996)بحوالي (245٪)، إلا أن الإنفاق الحقيقي مقيّماً بالأسعار الثابتة لعام 1990 تدهور بنسبة (18٪) (39)؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى الأداء وعلى نوعية الخدمة المقدمة من جهة، ويؤثر سلبا على مرتبات وأجور العاملين في نظم التعليم من جهة ثانية، وبالتالي فالأجور الاسمية لم ترتفع بمعدلات توازي معدلات التضخم المستمرة في الارتفاع، مما يؤدي إلى تدهور مستوى معيشتهم، وجعلهم يقصرون ليس في أداء أعمالهم وتنمية مهاراتهم فحسب، وإنما أيضاً في العناية بأبنائهم وتعليمهم، وقد تدفع هذه الأوضاع الكفاءات المتميزة إلى ترك التعليم إلى مهن أخرى، أو الهجرة إلى الخارج.

وما دامت ميزانية التربية من أكثر الميزانيات تعرضاً للخفض في زمن التقشف والأزمات الاقتصادية، فقد صار هناك تلازم بين أزمة التربية وأزمة تمويلها، فالمتوقع أن تستفحل أزمة تمويلها في المستقبل، وذلك بالنظر إلى ما يواجه اليمن من تحديات اقتصادية خطيرة، الآخذة مؤشراتها الضاغطة ماثلة للعيان. وبالنظر إلى احتياجاتها المالية المتزايدة في المستقبل في ظل مؤشرات الإنفاق الحالية؛ فإن التربية وتمويلها في اليمن ستشهد أوضاعاً مأساوية فعلاً، وبالتالي ستكون التربية المعضلة الكبرى، وربما الكارثة التي ستحل على التنمية البشرية المستديمة، وعلى التنمية الاقتصادية المستديمة، إذا لم يتم التفكير الجدي ببدائل جديدة للإنفاق على نظم التعليم في اليمن..فمؤشرات المستقبل تنذر بأفدح العواقب التي لن ترحم المتقاعسين والجامدين.

بالإضافة إلى العوائق التربوية السالف ذكرها التي تقف حجر عثرة أمام التنمية البشرية المستديمة في

اليمن، فإن هناك العديد من العوائق المجتمعية الخطيرة المباشرة وغير المباشرة التي تكون سبباً في نشأت تلك العوائق التربوية، على اعتبار أن التربية عملية أو أداة مجتمعية تتشكل، وتقوم بأدوارها طبقاً لمدخلاتها المجتمعية الصريحة والضمنية، مهما وجدت مدخلات علمية تسيرها. بمعنى أن معوقاتها هي في الأساس نتيجة، وليست سبباً، منها ما مصدرها نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..الخ، ومنها ما يرجع إلى نهج التنمية في اليمن، وخططها المطبقة، ومنها ما ينشأ علاقة اليمن بالدول الأخرى، وما تحكمها من اتفاقيات، ومنها ما يعود إلى تدخل الدول الكبرى، والدول الإقليمية، والمنظمات الدولية ظاهراً ومضمرا ليس في شؤون المجتمع فحسب، وإنما أيضاً في توجيه نظم التعليم لخدمة مصالحها وأهدافها الخفية، فضلاً عن التحديات التي تواجه نظم التعليم الناشئة مما يمر به العالم من تغيرات متسارعة؛ نتيجة للثورة المعرفية والتقنية وتقنية والمعلومات والاتصالات التي تشهدها مجتمعات القرن الحادي والعشرين.

صحيح، إن المعوقات التربوية والمجتمعية لها تأثير كبير على التنمية البشرية المستدامة في اليمن، وفي مقدمتها: الفقر، والأمية، والبطالة، وتلوث البيئة، والحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان، إلا أن إنتاج المعرفة وتوظيفها، وتكوين رأس المال البشري، وأعباء التقدم التقني في أساليب الإنتاج والمعلومات والاتصالات من أقوى العوائق والتحديات المعقدة، سواء أمام التربية أو التنمية البشرية أو التنمية الاقتصادية.

الهوامش والمراجع:

1) http:europa.eu.int/com./employment_social/index_en

2) احمد بدر (0 200) : تكنولوجيا المعلومات، دراسة تكامل المصادر الإلكترونية وحل المشكلات والإبداع، مجلة المعلومات العربية، السنة 20، إبريل 2000، ص 65.

3) الجهاز المركزي للإحصاء (2007): كتاب الإحصاء السنوي 2006، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء، ص ص53،36.

4) المرجع السابق، ص 294.

5) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية (2007) التقرير الاستراتيجي اليمني، 2007، صنعاء، دار المجد للطباعة، ص

6)) الجهاز المركزي للإحصاء (2007): مرجع سابق، ص 262.

7) احمد علي الحاج محمد (2007) مسيرة تحديث التعليم اليمني تحدياته واستراتيجية تطويره، صنعاء، أبرار للطباعة والنشر، ص ص 137، 186.

8) مجدي عزيز إبراهيم (2001): المنهج التحليلي النقدي ودراسة القضايا التربوية في مجتمع المعرفة، مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي المنعقد في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس في الفترة 17ـ19 إبريل 2001، ص 151.

(❖) يعتمد منهج التحليل النقدي على مفهوم تهيئة التنمية كأساس لنقد النظرية التنموية أو تطبيقها في الواقع كمحاولة لتحليل العلاقة بين النظرية والممارسة في العملية التربوية، بقصد تقديم مفهوم بديل يتجاوز الثنائية في معنى النظرية والممارسة في التربية من جهة، ومحاولة إقامة علاقات بنيوية تربط بين مؤسسات التعليم ومؤسسات إنتاج المعرفة النظرية ومؤسسات العمل والإنتاج، وما يفرضه ذلك من توجيه العمل التربوي نحو الممارسة العملية، وربطه بالتنمية البشرية، وربط الفكر بالعمل، والنظرية بالتطبيق. للمزيد من التفاصيل راجع: حسن البيلاوي، المرجع السابق، ص، ص 124، 130 .

(9) حسن البيلاوي (1997): العلاقة بين النظرية والممارسة العملية في مهنة التعليم ووجهة نظر (في) حامد عمار، في التوظيف الاجتماعي للتعليم ، دراسات

تربوية ، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص ص 104 ، 105 .

10) محمد محمود الإمام (1995): التنمية البشرية من التطور القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 391.

11) أحمد الحاج (2001): اقتصاديات التعليم من النظرية إلى التطبيق ، مرجع سابق، ص 93ز

12) حامد عمار (1992): التنمية البشرية في الوطن العربي- المفاهيم والمؤشرات والأوضاع، القاهرة، سيناء للنشر ، ص 92.

13) أحمد علي الحاج (2001): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق، صنعاء، دار الشوكاني للطباعة والنشر، ص 94.

14) عصام الدين برير (2006): التخطيط التربوي والتنمية البشرية، . العين: دار الكتاب الجامعي. ص217.

15) راجع: حامد عمار (1998): مقالات في التنمية البشرية، مرجع سابق ، ص 53

16) عصام الدين برير(2006): مرجع سابق.ص219.

17) لمزيد من التفصيل المرجع السابق، ص 219 وما بعدها.:

18) يعقوب الشراح (2002): التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض، ص 258.

19 منظمة العمل الدولية (2001): التنمية البشرية المفهوم العام، والإشكاليات العربية ستنسل، ص 8.

20) .المرجع السابق**httb/www.edu.situ.cn/rank/2005/ARWL**

21) أحمد أوزي، (2006): التعليم من أجل التنمية المستدامة. مجلة علوم التربية - دورية مغربية نصف سنوية. العدد (32): الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة. ص8.

22) المرجع السابق، ص9.

23) **www,unesco.org/egucation/desd**

24) نبيل علي (1994): العرب وعصر العولمة، والكويت، سلسلة عالم المعرفة العدد 184 إبريل 1994، ص 37.

(**25**)عبد السلام أديب **tp://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/a-adib_developpement_durable.htm**

(**26**) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2002): الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، تونس ص 27.

27) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1999)، تقرير التنمية البشرية لعام (1999) ص1. ملخص عن اليمن.

28) البنك الدولي (2001): التربية وثيقة سياسة القطاع. مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية. بيروت: لبنان.ص 15- 16.

29 - أحمد علي الحاج (2001): اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق. صنعاء: دار الشوكاني.ص102.

30) **www.ebnolnilril.com/vb/showthreed**

31) أحمد علي الحاج (1992): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مجلة اليمن الجديد، العدد 52، 1992 ص54..

(**32**) أحمد علي الحاج (1995): الايدولوجيا والتربية، مجلة دراسات يمنية، العدد 176، ص 198..

33) أحمد علي الحاج (1992): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مجلة اليمن الجديد، العدد 52، 1992، ص 65.

34) البنك الدولي، واشنطن العاصمة (2007): تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطريق غير المسلوك ـ إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملخص تنفيذي. ص 104.

35) أحمد علي الحاج (1992): أزمة الشهادات الدراسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 65.

36) الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (2007): الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2007، منظور شبابي ص.

37) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2007): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية. صنعاء، ص 9

38) للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد الحاج(2007) استراتيجية تلبية احتياجات التعليم العام من المباني المدرسية في اليمن حتى 2025، .مجلة الثوابت، العدد65، 2007،

39) مطهر العباسي (1998): تأثير الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، مراجعة لقطاع التعليم والصحة (إشراف) احمد البشاري، الإصلاح الاقتصادي في اليمن، مرجع سابق، ص701.

ـ البنك الدولي (2007): تقرير عن التنمية في العام 2007، التنمية والجيل القادم، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (1990): تقرير التنمية البشرية 1990.

ـ جاك ديكور وآخرون (1998): التعليم ذلك الكنز المكنوز، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، تعريب جابر عبد الحميد، القاهرة، دار النهضة العربية.

ـ أحمد صيداوي، وآخرون (1978): الإنماء التربوي، معهد الإنماء التربوي، الجماهيرية العربية، بيروت.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

تأصيل عناصر التراث العمراني وقيمه الحضارية في العمارة العربية الحديثة نموذج التجربة اليمنية ـ حالة دراسية

الدكتور المهندس/ هاشم على عبد الرحمن إسحاق

أستاذ التصميم المعماري والتخطيط الحضري المشارك ، جامعة إب

ملخص البحث :

تعكس عملية تأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة مقدار الوعي المعماري والتخطيطي والاهتمام في إظهار وإبراز التراث الحضاري للعمارة الحديثة بالدول العربية والإسلامية من اجل الحفاظ على الهوية الثقافية وتأصيل القيم المعمارية والحضارية ذات الخصائص المتميزة والحلول البديعة للمتطلبات المحلية والبيئة المناخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي ساهمت في تكوين عناصر جمالية مختلفة راعت في تكوينها القيم الإنسانية ومثلت تراثا إنسانيا متميزا وفريدا. وتكمن إشكالية البحث في تحديد أهمية تأصيل عناصر التراث العمراني والإجابة على التساؤلات التالية: كيف يمكن تأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة في الدول العربية والإسلامية مثل اليمن. وما هي الإشكالات التي تواجه عملية التأصيل وكيف يمكن تجاوزها؟ والهدف الذي يسعى البحث لتحقيقه هو التعمق في دراسة عناصر التراث العمراني وخصائصها وقيمها الفنية والجمالية والحضارية ومكوناتها والتعرف على مضمونها وشكلها وتطوير أساليب تأصيلها، و تأصيل القيم المعمارية والحضارية لعناصر التراث العمراني وفهم وإبراز الظاهرة الإبداعية والجمالية لعناصر العمارة الإسلامية وكيف تم الاستفادة منها في تطوير المدن من جوانب الفكر المعماري في العمارة الحديثة. وتناول البحث: دراسة وتحديد المرجعيات التي أسهمت في تشكيل الرؤية الفنية والجمالية العامة واثر ذلك في العمارة الحديثة . ودراسة الجوانب الفنية والجمالية لعناصر التراث العمراني، وتأصيلها في العمارة الحديثة بالمجتمع محل الدراسة ومعرفة عناصر التراث العمراني التي تم تأصيلها لتخاطب اللغة البصرية والذاكرة الجمالية لأفراد هذا المجتمع، إذ تعتبر من الرموز التشكيلية المستخدمة في العمارة الحديثة، ودراسة وتحديد بعض العناصر التراثية والجمالية ومحاولة تطويرها بأسلوب علمي لاستخدامها في المباني الحديثة بشكل وظيفي جديد وشكلي وجمالي يساهم في الارتقاء بمستوى تصميم المباني الحديثة ويحترم الخصوصية الثقافية للمجتمع الإسلامي .

وقد اعتمد البحث على المنهج الذي يتلازم مع تحقيق الهدف وأشتمل على دراسة ميدانية واستقرائية اتبع فيها دراسة الجانب النظري من خلال الإطلاع على المراجع وجانب عملي من خلال

النزول الميداني وجمع المعلومات فضلا عن تحليل نماذج من مشاريع تأصيل التراث وتحديد عناصر تميزها واستنباط قيمها المعمارية ومقوماتها الحضارية. وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات بشأن تأصيل القيم المعمارية والحضارية وإبراز عناصر التراث العمراني وتأصيلها وتحديد الخصائص البديعة للعناصر العمرانية المميزة وربط العمارة الحديثة بتراثها الحضاري من الناحية الفلسفية والتطبيقية والتشريعية التي تضمن لها البقاء والاستمرار والمحافظة على القيم الحضارية والهوية الثقافية .

مفاتيح البحث : " تأصيل عناصر التراث – التراث العمراني - القيم المعمارية - اليمن "

1-1 المقدمة :

لا يقتصر مفهوم تأصيل عناصر التراث العمراني على الحفاظ على هوية مدننا وتراثنا العمراني بل يتعدى ذلك إلى أن يكون كل ما هو حديث ومتطور مرتبطا بالجذور التاريخية والهوية الثقافية وملائما لاحتياجات المجتمع ومتطلباته المتغيرة والتأكيد على الشخصية العمرانية للمدينة العربية والإسلامية وإعطائها الطابع المعماري الملائم لتراثها العمراني وهويتها الثقافية.

إن تأصيل عناصر التراث العمراني وقيمة ضرورة حضارية كون التراث يمثل انعكاس لمقومات وموروثات الشخصية الحضارية وهو المقوم الأساسي الذي يحفظ الهوية الثقافية وسط المدينة الحديثة واثبات الوجود الحضاري في ظل تحديات العولمة. لقد كان لعملية الحفاظ على التراث العمراني بالمدن اليمنية وبعض المدن العربية والإسلامية والاهتمام بخصائصها المميزة وتأصيل عناصر تراثها العمراني دور هام في إبراز ثقافة المجتمع كما عكست المباني هوية الإنسان وشخصية وثقافة المجتمع ، إذ شيدت وصممت لتؤدي الوظيفة المطلوبة منها وتحقيق رغبات المجتمع. ومن هنا يأتي فهمنا لتراثنا العمراني المتواصل العطاء بمفرداته المعمارية وتفصيلاته الجمالية وقيمه الحضارية ، بطابع مميز وهوية ثقافية وعلمية واضحة أصيلة تسمح بالتواصل مع مرحلة جديدة من مراحل تأصيل عناصر التراث العمراني وتفعيل دوره في تأصيل الفكر المعماري والتراث الحضاري العربي. ذلك أن التراث العمراني الأصيل قد انتشر في العديد من المدن التاريخية العربية والإسلامية ومنها المدن اليمنية كصنعاء ومدينة شبام حضرموت وزبيد وغيرها من المدن اليمنية التاريخية وتميزها بالعديد من عناصر التراث العمراني ذات الخصائص المميزة والقيم المعمارية والحضارية البديعة للعمارة التراثية باليمن وطابعها المميز للاستفادة منه في تأصيل العمارة الحديثة.

إن التراث العمراني هو نتاج معماري جماعي متميز يسهم في تكوينه الأفراد والجماعات والمؤسسات الرسمية والأهلية. ولقد تميزت عناصره ومفرداته بخصوصيات فريدة . وعلى هذا الأساس فإن هذه

العناصر تعكس التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي والدور الحضاري والثقافي للدول العربية والإسلامية في مجال العمارة. ومن ثم فإن أفاق البحث تورد ميدانا واسعا من الرؤية ورصد القيم المعمارية والحضارية، إذ لا تقتصر على استلهام النواحي التشكيلية أوالزخرفة فقط بل تشمل التعمق في معرفة المرجعيات التي أسهمت في إبراز عناصر التراث العمراني بصورتها الفنية والجمالية والتي أصبحت تشكل اللغة البصرية المميزة لمباني التراث العمراني بالدول الإسلامية.

وقد تطرقت الدراسة إلى العمارة التراثية باليمن والدول العربية والتي احتفظت ولأجيال متعاقبة بما توارثته من ملامح وسمات مميزة، حتى تعرضت لكثير من عوامل التغريب والنقل اللاواعي للحلول الغربية التي تزاحمت عليها في ظل التوسعات الكبيرة للمدن العربية ، وتعرضها لنمط البناء الغربي الغير ملائم للبيئة المحلية والبناء العشوائي إذ أدت إلى التشوه البصري لكثير من المباني بالمدن العربية. لذلك أصبحت العمارة في كثير من المدن العربية يتجاذبها اتجاهان [1]، الأول باسم الحداثة والتحرر من القديم وعدم الالتفات إليه والسعي إلى تقديم إبداع يناسب التطور في جميع المجالات، واتجاه آخر يدعو إلى المحافظة على هذا التراث الفريد حتى لا يضيع وسط موجة التطور والتجديد وذلك بالسعي لتقديم عمارة معاصرة ومنتمية تواكب إمكانات العصر، ومعطياته ومتغيراته على نحو لا يقف عند المحاكاة الشكلية من حيث المفردات التشكيلية التراثية المجردة من المضمون أو التظاهر بالأصالة، وإنما من خلال استنباط القيم والثوابت والمبادئ العريقة التي يجب تأصيلها والحفاظ عليها، ومن هذه المحاولات إحياء بعض المباني التقليدية، وتأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة بالمدن العربية مثل مشروع جامع الصالح بالعاصمة صنعاء ومشروع شركة مكة للإنشاء والتعمير بمكة المكرمة ومشروع إسكان الحجاج في منى وغيرها من مشاريع تأصيل عناصر التراث وكلها محاولات للمحافظة على التراث وتحتاج إلى تقييم وتحليل. ولعل في هذا البحث ما يكشف الملامح والسمات المميزة للعناصر التراثية للعمارة العربية، وإلقاء الضوء على مفاهيم تأصيل عناصر التراث العمراني وقيمه المعمارية والحقائق والمعلومات، وتوضيح الكثير من الأفكار والمعاني الممزوجة بالصور والرسومات المعمارية لنماذج المباني المختارة من مشروعات التأصيل في العمارة الحديثة والتوجهات المتبعة في تأصيل هذا التراث العمراني والمحافظة عليه وذلك من خلال تحليل وتقويم هذه التوجهات.

2-1 إشكالية البحث :

كان للزيادة المطردة في أعداد السكان وانتقال كثير من سكان الريف إلى المدن، دور كبير في توسع المدن التاريخية وامتدادها بشكل متسارع ، نتيجة تطور الخدمات في هذه المدن، وتعرضها

لكثير من عوامل التغريب والنقل اللاواعي للحلول الغربية التي تزاحمت عليها حيث شهدت المدن العربية مثل صنعاء والرياض والقاهرة و شبام حضرموت وعدن عمارة الحديد والزجاج والأسطح الملساء وهي مظاهر تكاد أن تضيع وتفقد شخصيتها ، كما تتعرض كثير من المناطق العمرانية بالمدن للتشوه والبناء العشوائي المنتشر كالسرطان نتيجة لغياب الوعي وتدهور الظروف الاقتصادية حتى أدت إلى التشوه البصري لكثير من المدن التاريخية وسيكون لها أثرها في ضياع كثير من ملامح التراث العمراني المتميز والفريد، ولعل المسؤولين والعاملين في هذا المجال قد تداركوا خطورة ذلك، إذ كانت الدعوة لتأصيل التراث المعماري والمحافظة عليه و تعددت فيها الأساليب بين المحافظة على بعض المباني التراثية وترميمها ، وبين النظر إلى التراث نظرة سطحية من خلال محاكاة المفردات التشكيلية، في حين يرى آخرون أن المحافظة على التراث لا تعني تقليد الماضي والنقل الصريح لعمارته أو تبسيط عناصره بطريقة أو بأخرى وإ نما هي محاولة تأصيل لروحه وفلسفته من خلال مشاريع التأصيل للتراث العمراني في العمارة الحديثة. وعلى هذا فإن الهدف الذي نتوخاه من هذا البحث هو رصد ملامح التراث المعماري وكشف التحديات التي تواجهه، و الوقوف على تجربة تأصيل عناصر التراث العمراني في المدن العربية وتقويمها. وتحديد أهمية تأصيل عناصر التراث العمراني والإجابة عن التساؤلات التالية :- لماذا وكيف يمكن تأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة بالدول العربية والإسلامية مثل اليمن وما هي الإشكالات التي تواجه عملية التأصيل وكيف يمكن تجاوزها ؟

1-3 أهداف البحث :

- يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم تأصيل عناصر التراث العمراني بالعمارة الحديثة .
- تحديد عناصر التراث العمراني ذات القيم التراثية والعمرانية والثقافية والحضارية العربية والإسلامية وتوضيح أهمية تأصيلها في العمارة الحديثة .
- تأصيل القيم المعمارية والخصائص العمرانية لعناصر التراث العمراني المميز بالثقافة العربية والإسلامية والتعرف على التحديات التي تواجهها وإمكانية تجاوزها.
- الكشف عن الإشكالات والمعوقات التي تواجه عملية التأصيل لعناصر التراث العمراني واقتراح الحلول المستقبلية .

1-4 منهج البحث: اعتمد منهج البحث الذي يتلازم مع تحقيق الهدف على دراسة ميدانية واستقرائية اتبع فيها دراسة الجانب النظري من خلال الإطلاع على المراجع والكتب والأبحاث التي تناولت الموضوع بالبحث واقترن ذلك بالنزول الميداني وجمع المعلومات و تحليل سمات عناصر

التراث العمراني وملامحها في المدن اليمنية من واقع المشاهدة والمعاينة حيث أن هناك الكثير من الأمثلة من المباني التراثية التي تعبر عن أصالة هذا التراث وجماله وبساطته، 1ودراسة مشاريع التأصيل للتراث العمراني والخصائص العمرانية وتحليلها ومقارنتها بالمدن التاريخية وتحديد إشكالات عملية التأصيل للتراث العمراني وتحدياتها واقتراح الحلول.

2- أهمية تأصيل عناصر التراث العمراني بالعمارة الحديثة بالدول العربية والإسلامية :

2-1 أهمية تأصيل عناصر التراث العمراني :-

تبرز أهمية تأصيل عناصر التراث العمراني من التطور والتقنية في تعامل الجدود والأحفاد مع البيئة المحيطة، ويوضح عناصر التشابه والاختلاف بين الأجيال في طريقة التعامل مع البيئة العمرانية ومدى استمرارية الارتباط والفهم للعناصر المكونة لها، وبيان مدى تعهدنا للحفاظ على توارث القيم الاجتماعية والحضارية لمجتمعنا ، كما إن تأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة، يمنح مدننا قيمة حضارية وجمالا فريدا في التشكيل المعماري حتى تصبح جميلة ذات هوية متصلة بهوية المجتمع الذي يسكن فيها، وتكمن أهميتها في أنها حفاظ وتتابع لقيم اجتماعية وإنسانية وخبرات وصل لها الإنسان في الماضي لتساعد إنسان الحاضر في التعامل مع حالات متشابهة أو حديثة. ويلاحظ أنه كلما كانت درجة التغير في البيئة العمرانية كبيرة وجذرية أو سريعة كلما زادت أهمية المحافظة على التراث العمراني والرغبة في التحكم في درجة وحجم التغيير سواء كان تغيير فيزيقي أو غير فيزيقي [4].

إن عناصر التراث العمراني ذات القيم المعمارية التراثية بالمدن العربية مثل مدينة صنعاء التاريخية ليست رموزا شكلية وعناصر معمارية فحسب بل هي قيم عمرانية وفنيه وجمالية وبيئية ذات خصائص حضرية تفاعلت معها أحاسيس ومشاعر إنسانية حتى استقرت في وجدان المجتمع على مر الزمان ومع تميز المكان[7]. إن تأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة يعكس الاهتمام بعملية الحفاظ على التراث الحضاري في المدن العربية التاريخية باعتبارها مهمة وطنية ومسئولية تاريخية إنسانية تسهم في الإبقاء على معالم الماضي والحفاظ على التراث الحضاري والثقافي حيا لكي يراها الأبناء في المستقبل ويتعرفوا على ماضيهم كون التراث يمثل ثروة ثقافية واقتصادية هامة ويعبر عن عمق الجذور الحضارية للأمة وللإنسانية جمعاء[5].

وفي ظل العولمة واستمرار الغزو الثقافي للحضارات الغربية في العالم الثالث أصبح الحفاظ على الهوية الحضارية من خلال الحفاظ على التراث العمراني وتأصيل عناصره هدفا أساسيا[3]. لقد ظهرت منذ

العقدين الماضيين الحاجة إلى مشاريع للتجديد الحضري تعمل على تأصيل قيمها المعمارية وإعادة تأهيل وإحياء مناطق التلف الحضري بالمدن التقليدية بنمط يحافظ على شخصيتها الحضرية الأصيلة وليفادي إقحام أنماط غريبة وتعمل في الوقت ذاته على إدخال عناصر إضافية مكملة ومترابطة لتحقيق المتطلبات المعاصرة .

2-2 مفهوم التراث العمراني و تأصيل عناصره وقيمه الحضارية :

2-2-1 تعريف التراث: يعرف التراث العمراني على أنه الإرث أو الميراث المبني الذي يؤول لمجتمع بشري ما من أسلافه [ ] وهو إما أن يكون إرثا محمودا أو مذموما وفقا لملائمته من عدمها للمعايير الثقافية التي تحكم المجتمع المورث حينها [4]. وتقتضي العناية بالتراث العمراني إبراز هوية المجتمع وتاريخه وعراقته إذ تظهر في تراثه العمراني الذي هو مرآة تعكس عاداته وتقاليده وأنماط حياته والرغبة في المحافظة على هذا التراث [19]، ليظل الحاضر مستمدا استمرار يته من ذلك التراث الذي لا يمكن بناء المستقبل دونه.

و يرتبط مفهوم التراث " برمز التطور الإنساني عبر التاريخ ، وهو يعبر عن القدرات التي وصل إليها الإنسان في التغلب على مشاكل البيئة المحيطة (10) ". كما أن كلمة التراث تعني الشيء الموروث عبر الأجيال وهي كلمة واسعة المعنى ولكنها تعني الأهمية الاجتماعية أو الحضارية أو السياسية أو الدينية للشيء المتوارث ، على أن التراث المعماري يختلف عن الأثر المعماري[19].

وقد ورد في معجم لسان العرب أن كلمة الأثر تعني بقية الشيء وجمعها آثار وهي تعني شواهد على حضارات قد سبقت وقتنا الحاضر .

أما التراث العمراني:

فهو يرتبط بتجربة عمرانية مر بها الإنسان وتولدت عن هذه التجربة معان وقيم وهوية عمرانية ارتبط بها الإنسان وقد خلصت الدراسات إلى أن التراث العمراني هو تتابع لتجربة وقيم حضارية واجتماعية ودينية بين الأجيال ، وهو يستطيع أن يستجيب لمتطلبات العصر الحديث بعد تطوير تقنيته ليواكب تلك المتطلبات [1]. كما إن التراث يشكل الإطار التاريخي الذي تنطلق منه حضارة أي شعب فهو بمثابة الوعاء الذي يجمع بين جنباته الحصيلة الإنسانية لكافة جوانب تطور هذه الشعوب ونموها .

تعريف التأصيل: ترجع كلمة تأصيل إلى الجذر اللغوي (أصل) كما ورد في لسان العرب ، أن اصل الشيء أصلا : استقصى بحثه حتى عرف أصله ، وجعل له أصلاً ثابتاً يبني عليه .

و كلمة "تأصيل" تعني تسجيل قيم عظيمة أصيلة لها قيمة مميزة بإيضاحها تفصيلياً ؛ وذلك لإظهار

تفاصيله وقيمه. والتأصيل هو تثبيت أصل الشيء وترسيخه وتقويته تمهيداً للبناء عليه وتكثيره ، أي ربط الشيء بأصله ربطاً قوياً لإتاحة البناء عليه [20] .

مفهوم التأصيل في مجال البحث : هو الاستفادة من القيم الأصيلة ، وما تكتنزه من فكر وراء تلك الحلول المعمارية الناجحة ، والتي ساهمت بالفعل في التوفيق بين متطلبات الإنسان في ذلك العصر ومعطيات البيئة الطبيعية ، والرجوع أيضاً إلى الأصل والمنشأ. وصفة التأصيل = (الاستفادة بما زخر به المعطى الأثري + انتقاء القيم) [2] .

2-3 التراث العمراني بين الأصالة والحداثة :

لقد ظهر جيل من المعماريين يرفض الماضي بكل صوره وأشكاله، يرفع شعار (الحداثة) يدعو إلى التحرر من القديم، ينادي بالواقعية المعمارية كموجه لتعميق النظرة المستقبلية واستحالة العودة إلى الماضي أو مجرد الحنين إليه [3] فاثر ذلك سلبا على كثير من مدننا في العالم العربي إذ أصبحت تعاني من اضطرابات عضويه تقعدها عن تأدية وظائفها الحضارية، وصار الكثير من هذه المدن كتلا من المباني المتلاصقة التي هي نسخ لعمارة الغرب وتقليدا ومحاكاة لنماذج من المدن الغربية، واتسمت بصورة مشوهة لمدن الحضارة العربية وهي كذلك إفراز طبيعي لمجتمعات مقلدة للغرب في كثير من جوانب حياتها ويأتي العمران في مقدمتها [12] .

وعلى الجانب الآخر كان هناك جيل ينظر إلى التراث نظرة سطحية ويرى في النقل الصريح لعمارة الماضي هو أقصى ما يمكن للمعماري أن يفعله حفاظاً على التراث، فاستخدمت مفردات العمارة التقليدية بطريقة خاطئة وزينت بها واجهات المباني كمجرد ديكور، وهذا في الواقع تمسح بالماضي وتظاهر بالأصالة بعيداً عن الفهم الصحيح للمبررات التي من أجلها استخدمت هذه العناصر والمفردات. ولكن ماذا نريد نحن؟

نريد أن يكون التعامل مع التراث من خلال فهم وإدراك للقيم والمبادئ والمفاهيم الإسلامية الرفيعة، و زيادة الوعي بمدى أهمية الحفاظ على التراث العمراني والعناية باستمرار يته حتى لا تفقد مدننا لهويتها وشخصيتها ومعظم ما كانت تحويه من تراث عمراني يبرز أصالتها وعراقتها والتي تميزت بحلول ملائمة للبيئة والمناخ وتلبي احتياجات الإنسان ومتطلباته الوظيفية والاجتماعية.

3 ملامح وسمات وخصائص التراث العمراني في المدن التاريخية اليمنية

تتميز المدن التاريخية اليمنية مثل مدينة صنعاء وشبام حضرموت وزبيد و تريم بتراث معماري خصب وغني، نتج عن تفاعل الإنسان مع مجموعة المؤثرات المحلية عبر الزمن، والنمط العمراني لصنعاء القديمة يتميز بتكثيف البناء والارتفاع رأسياً نتيجة لاستغلال الأراضي كمسطحات خضراء

وزراعة الخضروات (والتي تسمى بالمقاشم). وتتميز العمارة اليمنية بهوية خاصة وعناصر عمرانية مميزة وقيم معمارية ثمينة وواجهات معمارية متناسقة .

تتلاءم مع البيئة المحيطة بها ، وتتشكل وفقا للمادة الإنشائية التي تتوفر في منطقة البناء. وكان التفرد في الهوية اليمنية نتيجة لمؤثرات ثقافيه وخصائص البيئة المحلية ولجذوره التاريخية التي ربطته بماضيه العتيق وأوصلته إلى الوقت المعاصر [7].

وقد تميزت العمارة اليمنية بابتكار طرق ومعالجات جيدة للطقس والمناخ المتغير مابين شديد ومتوسط الحرارة وبارد بحسب الأقاليم المناخية اليمنية ، وتميزت عمارة كل إقليم بأنها لم تخل من لمحات وزخارف فنية وجمالية رائعة ومعبرة، كما إن السكان استطاعوا صياغتها بحسب متطلباتهم الدينية والاجتماعية والثقافية التي شكلت هوية المجتمع المحلي شكل (1) .

3-1 خصائص العناصر العمرانية بالتراث العمراني للمدن اليمنية:

من خلال دراسة وتحليل خصائص العناصر العمرانية بالمدن اليمنية نستخلص العديد من الخصائص والسمات العمرانية بالمدن اليمنية القديمة من أهمها ما يلي شكل (1):

1- النسيج العمراني المتضام. وكما هو مبين بالشكل (1) عنصر (النسيج العمراني).
2- الارتفاعات المتوسطة والكثافة العالية . وكما هو موضح بالشكل (1) (الارتفاعات)
3- الشوارع الضيقة والمتعرجة . والشكل رقم (1) عنصر (الشوارع يوضح ذلك).
4- التدرج الفراغي . بحسب ما هو موضح بالشكل (1) عنصر (التدرج الفراغي).
5- البوابات المتميزة. والشكل رقم (1) يوضح نماذج من بوابات المدن اليمنية مثل باب اليمن بمدينة صنعاء القديمة وباب مدينة شبام حضرموت وباب موسى في مدينة تعز .
6- الأروقة والممرات المفتوحة والمسقوفة والأفنية والساحات الخارجية استجابة للمتطلبات المناخية مع تنوع في الفراغات المغلقة والشبه مغلقة.
7- **الحدائق ومعالم المياه**: والتي انتشرت بمدينة صنعاء التاريخية ومثلت عنصرا مهما في تكوين المدينة.

3-2-2 طريقة الإنشاء: بنيت المباني التراثية باليمن مثل مباني صنعاء التقليدية على أساس من التربة التي يحفر لها على أعماق تصل إلى 2م حتى الوصول إلى تربة قوية متماسكة ويبنى أساس من الأحجار مختلفة الأحجام وقوية يرتفع حتى يصل إلى مستوى الأرض ويرتفع أكثر لعمل عتبة مرتفعة واقية من مياه الأمطار بعد ذلك أما أن يكمل الدور الأرضي بالأحجار الملونة المصقولة والمهذبة أو تستخدم الياجور لإكمال البناء ويتم تسقيف الدور الأرضي بالأخشاب البلدي وهكذا

يتم إكمال المسكن وإما المباني الحديثة في صنعاء فتبنى من هيكل خرساني مسلح أو جدران حاملة واستخدام التسليح لبلاطات الأسقف والجسور بدلا عن الأخشاب [22].

السطح : تستعمل الأسطح في منازل شبام حضرموت وصنعاء القديمة بديلاً عن الفناء المعروف بالمسكن، ويتم فيها مزاولة الأنشطة المنزلية والنوم ليلاً، ولذلك فهي غالباً مستوية ولها ذروة ترتفع بنحو مترين وذلك لتوفير الخصوصية وحجب الرؤية الخارجية.

العنصر	الشكل
النسيج العمراني :	
الشوارع والطرق :	
الارتفاعات :	
التدرج الفراغي:	
بوابات المدن:	

شكل (١) خصائص العناصر العمرانية بالعمارة اليمنية التراثية .(المصدر الباحث).

3-3 خصائص المفردات المعمارية في العمارة اليمنية التراثية :

تتميز مفردات العمارة اليمنية بالعديد من الخصائص الهامة نوجز أهمها على النحو التالي :

3-3-1 **القمريات وفتحات التهوية:** تم تصميم وتشكيل وابتكار العديد من العناصر المعمارية الملائمة للظروف المناخية مثل القمريات وفتحات التهوية العلوية(الشواقيص) التي كانت تسمح بخروج الهواء الساخن المتصاعد إلى أعلى، والفتحات الصغيرة والنوافذ المحمية من أشعة

الشمس الساقطة ، والتي تم الاستفادة منها في عملية الإضاءة والتهوية ومعالجة تأثيرات الرياح .

3-3-2 السلم المفتوح الذي يسمح بمرور الهواء وتفريغه:

والذي يقوم بوظيفته كسلم بالإضافة إلى وظيفة السماح بمرور الهواء من خلاله وتفريغه وتجديده داخل المبنى السكني ، حيث تترابط كتلة المبنى السكني وتتكامل الفراغات وتتأثر ارتباط فراغ سطح الأدوار العليا بفراغ الأدوار السفلى عن طريق السلم المفتوح.

3-3-3 الزخارف والمقرنصات: أفكار بديعة لتمييز المسكن التقليدي عن غيره من المساكن الأخرى والتي تحققت بعمل الزخارف التي تفصل كل طابق عن الأخر بحزام زخرفي متسلسل يبرز على الواجهة الخارجية بشكل في غاية من الجمال والإبداع وبشكل مترابط من أصل بناء الجدار.

3-4 خصائص واجهات المباني بمدينة صنعاء القديمة: تتميز مدينة صنعاء بواجهات معمارية فريدة وبكفاءة استغلال المواد البناء المتوفرة محليا وبدقة الإنشاء والتركيب . كما تتميز مباني مدينة صنعاء بارتفاع مبانيها الذي يصل إلى ثمانية أدوار و واجهاتها الخارجية تتسم بالبراعة والجمال وبتشكيلاتها المميزة وزخارفها الجميلة وتتميز بعناصر الشبابيك والأبواب الخشبية الجميلة. وأهم هذه العناصر التشكيلية التي اهتم بها اليمنيون لإظهار الشكل المميز للمباني [13] شكل (2) .

شكل (2) يوضح تفاصيل واجهات المباني التراثية بعمارة مدينة صنعاء القديمة .

1- فصل كل طابق عن الأخر بحزام متسلسل يتبرز ويغطس على اللوحة الجدارية للواجهات بشكل زخرفي غاية في الجمال والإبداع وبشكل مترابط من أصل بناء الجدار.

2- عمل فتحات إضاءة مختلفة أعلى الشبابيك "القمريات" التي تعطي شكل جميل للواجهات وتضفي على الفراغات الداخلية طيف متناغم من الألوان توفر لها الدفء .

3- الشباك المجوف والمفتوح من أسفل (لتبريد الماء) :

استغل البناء اليمني الطقس البارد في المناطق الشمالية لعمل ثلاجة لتبريد الماء على شكل تجويف بارز في واجهات جدران المباني من أصل البناء بشكل الشباك مع فتحات صغيرة عديدة فيه من كل

جوانبه لمرور تيار الهواء البارد ويكون هذا التجويف مغلق من أعلى ومفتوح من أسفل تتدلى فيه الأواني الذي يضع فيها الماء وليسمح بالرؤية من خلاله ويسمى "المدل" أو "مبرد الماء.

4- تم عمل فتحات صغيرة للتهوية المباشرة تسمى "الشاقوص ".

5- استخدمت المشربيات لتساعد على رؤية الخارج دون رؤية الداخل وكانت تستعمل لترطيب مشارب المياه وتبريدها في عمارة صنعاء القديمة.

6- الزخارف الطويلة والعريضة منتشرة في أرجاء الواجهة ومن أهم مميزات الواجهة هي الزخارف القليلة في الأدوار السفلي ثم تزداد حتى تصل إلى المفرج في الدور العلوي.

7- فتحات النوافذ: وهي تمثل إحدى أهم خصائص العمارة اليمنية حيث أنها تأخذ طابعا متغيرا فتعطي إحساسا بالحرية نتيجة اختلاف الفتحات وتنوعها وتغير موضعها واتساعها كلما صعدنا إلى الأعلى بالإضافة إلى ذلك الإطار الأبيض الذي يربط بين القمريات والنوافذ فكل ذلك يعطيها تأثير كبير على خواص تشكيلها البصري .

8- المدخل الرئيس "البوابة" : وهو عبارة عن فتحة مميزة في الدور الأرضي يتراوح عرضها ما بين"1.20- 1.40م " وارتفاعه عادة يقل عن قامة الإنسان وهي أبواب تصنع من الخشب (الطنب) المقوي من الداخل بالصلب وبه من الأعلى فتحات صغيرة تسمح بدخول الهواء والإضاءة إلى مدخل السلم شكل (3) .

4 عناصر التراث العمراني العربي الإسلامي والقيم المعمارية والحضارية.

4-1 أهم العناصر والمفردات المعمارية بالعمارة التراثية بالدول العربية والإسلامية :

إن العمارة الإسلامية التقليدية على مر العصور كانت مرآة انعكست عليها المقومات البيئية والحضارية للسكان في كل عصر سواء كانت من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو من الناحية الطبيعية والمناخية وكانت تحمل في إجمالها وتفاصيلها كثيرا من الحلول المعمارية والأفكار البديعة، وقد احتوت على عناصر ذات خصائص متميزة وحلول معمارية بديعة مناخية وبيئية وجمالية وفيما يلي رصد لأهم تلك العناصر والحلول :

4-1-1 الفناء الداخلي: يعتبر منظما حراريا حيث يجتمع فيه الهواء البارد أثناء الليل وإذا جاء النهار تتوزع هذه البرودة في أجزاء المسكن المختلفة بالرغم من مرور تيار الهواء الساخن الذي يمر فوق الفناء متجها بمساره الخفي دون الهبوط إلى أعماق الفناء[2] ويوجد فيه المقعد والإيوان لقضاء الأمسيات الجميلة والاستمتاع بالأشجار والورود ونافورات المياه.

4-1-2 **المشربيات :** وهي من أهم العناصر المعمارية التي تميز المباني العربية القديمة وتعمل على انتشار كثير من الإشعاعات الشمسية الداخلية إلى المباني. وأغلب المشربيات تكون على شكل كروي تساعد أشعة الشمس على السقوط بزوايا مختلفة. وقد استخدمت المشربيات بأشكال في غاية الجمال وذلك لتوفير التهوية المباشرة والمستمرة في الصيف وفي نفس الوقت لتجنب أن تكشف المباني بعضها البعض شكل (3) .

4-1-3 **الحوائط الخارجية ذات الفتحات المتنوعة (نوافذ – و شواقيص تهوية) .**

النوافذ :- تم تصميم وابتكار العديد من النوافذ ذات الفتحات الملائمة لوظيفتها للإضاءة ، وتتميز بالاتساع في الأدوار العليا وأماكن الجلوس [7].

شواقيص التهوية: تم تصميم وتشكيل وابتكار العديد من العناصر المعمارية الملائمة للظروف المناخية وفتحات التهوية العلوية (الشواقيص) التي كانت تسمح بخروج الهواء الساخن المتصاعد إلى أعلى ، وتم الاستفادة منها في عملية الإضاءة والتهوية ومعالجة تأثيرات الرياح [20] شكل (3- 1).

4-1-4 **القمريات :** تشكل القمريات النوافذ المحمية من أشعة الشمس الساقطة ، وتم الاستفادة منها في عملية الإضاءة التي أعطت شكلا جميلا لواجهات المباني السكنية التقليدية وأضفت على الفراغات الداخلية طيفا متناغما من الألوان ووفرت لها الدفيء اللازم. وقد اتخذت أشكالا دائرية ثم نصف دائرية واستخدام فيها مادة الالباستر[11] وهي (مادة صخرية زجاجية شفافة) ، ثم استخدم مادة الزجاج الملون شكل (3-4)

4-1-5 **ملا قف الهواء :** من المعروف انه عند اصطدام الرياح بحاجز ما تنشأ أمامه منطقة ضغط جوي مرتفع أي منطقة باردة وقد استفاد العرب من هذه القاعدة لإدخال الهواء البارد إلى مساكنهم وذلك بعمل ملا قف للهواء إذ يصطدم بالحائط الداخلي للملقف مكونا منطقة ضغط مرتفع يبرد فيها الهواء وحيث إن الهواء البارد ذو كثافة عالية فانه يهبط إلى الصالة حتى إذا سخن فيخرج من الفتحات العليا. والملاقف تعتبر من أهم العناصر المميزة التي تخدم هذه الظروف فهي تستقبل الهواء الرطب ثم توجهه بعد ذلك إلى داخل المبنى ملغية بذلك أي صعوبة في توجيه المباني ويختلف تصميم هذه الملاقف باختلاف المناطق المناخية واتجاهات الرياح ورطوبة الجو فيها فظهرت منها أنماط مختلفة.

4-1- 5 **البوابات الخارجية:** بوابات ذات فتحات عليا صغيرة تسمح بدخول الهواء والإضاءة إلى مدخل السلم ومن أهم مكونات الباب الخارجي(المقدمة والمجر) وتستخدم

المقدمة: لطرق الباب عليها و زينه جماليه، أما المجر فهو عبارة عن ثقب في الجزء العلوي للباب وبه خيط مرتبط بمغلقة الباب وتستخدم لفتح الباب شكل (3- 3).

4-1-6 **الزخارف :** أفكار بديعة لتمييز المسكن التقليدي عن غيرة من المساكن الأخرى والتي تحققت بعمل الزخارف التي تفصل كل طابق عن الأخر بحزام زخرفي متسلسل يبرز على الواجهة الخارجية في غاية الجمال والإبداع وبشكل مترابط من أصل بناء الجدار[21] شكل (3- 6) .

4-1-7 **الخارجة** : (الفناء السطحي) : من العناصر التراثية المميزة التي ظهرت في عمارة مكة بالسعودية شكل(5) ويشبهها في اليمن فناء السطح العلوي المنتشر في عمارة صنعاء وحضرموت التراثية ليستوعب النشاط الخاص بالسكان شكل (3- 5) .

م	العنصر	الشكل	م	العنصر	الشكل
١	النوافذ والقمريات .		٤	المشربيات والقمريات والشواقيص.	
٢	الحوائط والواجهات الخارجية:	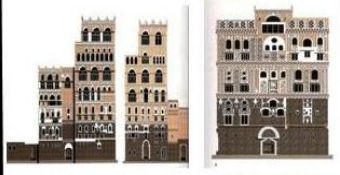	٥	الفناء السطحي و الزخارف الداخلية.	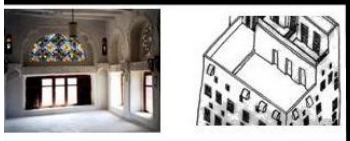
٣	المداخل والبوابات الرئيسة.		٦	الزخارف الخارجية:	

شكل (٣) يوضح عناصر ومفردات التراث المعماري باليمن مدينة صنعاء التاريخية .

4-2 . القيم المعمارية في التراث العمراني للمدن التاريخية العربية والإسلامية:

إن العمارة الإسلامية بالمدن العربية والإسلامية وعلى مر العصور كانت مرآة انعكست عليها المقومات البيئية والحضارية للسكان في كل عصر سواء كانت من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو من الناحية الطبيعية والمناخية وكانت تحمل في إجمالها وتفاصيلها كثيرا من القيم المعمارية [2] التي حملتها على مر العصور الأمر الذي يستدعي تحليلا مفصلا لهذه القيم التي يمكن إجمالها في النواحي التالية :

4-2-1 **التعبير العضوي للعناصر المعمارية** : يعكس التشكيل العام للعمارة

الإسلامية وظائف المكونات المختلفة للمباني وذلك دون الارتباط المسبق باعتبارات تشكيلية أو معمارية معينة ولذلك ظهرت التشكيلات المعمارية في العمارة الإسلامية في صورة عضوية وتلقائية واضحة ليس فيها تكلف الأمر الذي يوضح تلقائية التعبير والتشكيل المعماري للفكر المعماري للعمارة الإسلامية والذي عبر بصدق عن الوظيفة والبيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية السائدة.

4-2-2 **التباين بين المسطحات المقفلة والفتحات :** يظهر التباين بين المسطحات والفتحات في عمارة صنعاء الإسلامية القديمة نتيجة لطبيعة وطرق الإنشاء التي اعتمدت على مواد البناء المحلية مثل الحجر و الياجور الأمر الذي أعطى معظم الفتحات اتجاها طوليا وأوجد العقود لتغطية الفتحات الكبيرة ويؤكد التباين بين المسطحات المقفلة والمفرغة اعتبار العناصر المعمارية أعضاء مميزة في تكوينات متكاملة ذات ارتباطات تشكيلية ترتبط بوظيفة منطقية أو تعبر عن قيم معمارية أو حضارية.

4-2-3 **التعبير المعماري للعناصر الإنشائية :** يظهر التعبير المعماري للعناصر الإنشائية جليا في العمارة الإسلامية بصنعاء القديمة خاصة في المباني السكنية إذ تبرز عتاب الفتحات والكوابيل الحاملة للأبراج معبرة عن صراحة الإنشاء للمباني و إظهار الواجهات والأعمال الخشبية بلونها وتشكيلها الجمالي الطبيعي وخاصة في أسقف المساجد مؤكدة صراحة التعبير .

4-2-4 **التناغم في التشكيل المعماري :** يعتبر التناغم من القيم الواضحة التي تظهر في التعبير المعماري للواجهات في العمارة الإسلامية وبخاصة في مدينة صنعاء القديمة والتي فيها يظهر التناغم مع الإيقاع المعماري في الفتحات المتنوعة حيث استعمل الحجر والياجور كمادة للبناء التي انعكست على الفتحات بأشكال متجانسة من البناء ظهرت كذلك مع خط السماء في نغمة مستمرة تربط جسم المبنى بزرقة السماء وترتفع هذه النغمة من أن لأخر عند الأركان واستمر هذا التشكيل في معظم المباني السكنية بصنعاء .

4-2-5 **تدرج الفراغات و تكاملها:** يعتبر تكامل الفراغات وتداخلاتها من أهم القيم التصميمية لعمارة صنعاء الإسلامية وخاصة في المباني السكنية وتتأكد هذه الظاهرة في العلاقات الفراغية ببعضها و تتأكد هذه الظاهرة في تباين الانتقال المفاجئ من الفراغ الضيق لممر المشاة الملتوي الموصل للمبنى إلى الفراغ الأكبر في الفناء الخارجي لمدخل المبنى وتساعد هذه الظاهرة في نفس الوقت على امتصاص الهواء وتفريغه وتجديده داخل المبنى وفي محيطة الأمامي.

4-2-6 **التوجيه إلى الداخل مع الاستفادة من الفضاء المحيط بالمبنى :** يعكس توجيه المباني إلى الداخل طبيعة الحياة الاجتماعية والظروف المناخية الأمر الذي استدعى

الحفاظ على الفناء الخارجي للمباني المتجمعة من اجل العلاقات الاجتماعية الحميمة بين الجيران واستخدامها لزراعة الخضروات. كما تم الاهتمام بالفناء الداخلي في مساكن المناطق الحارة بالدول العربية وفي مدن اليمن مثل زبيد وفي مباني المساجد.

4-2-7 **معالجة الظروف المناخية :** من الملامح المعمارية التي تعكسها العمارة الإسلامية بصنعاء القديمة ظهور العناصر المعمارية التي تخدم الظروف المناخية فبجانب الأفنية تعتبر المسقى " فتحة السقف العلوي" و السلالم المفتوحة والتي تعمل كملاقف للتهوية وهي من أهم العناصر المميزة التي تخدم هذه الظروف فهي تستقبل الهواء الرطب ثم توجهه بعد ذلك إلى داخل المبنى ملغية بذلك اى صعوبة في توجيه المباني ويختلف تصميم هذه الملاقف باختلاف المناطق المناخية واتجاهات الرياح ورطوبة الجو فيها فظهرت أنماط مختلفة منها . كما ظهر الشواقيص في عمارة صنعاء والمشربيات والتي هي من العناصر الأخرى التي تخدم الظروف المناخية والاجتماعية معا.

4-2-8 **التشكيلات الهندسية :** من الملامح المعمارية المميزة بعمارة صنعاء الإسلامية التكوينات والتشكيلات الهندسية التي تظهر في التفاصيل المعمارية الدقيقة التي تكون العناصر المعمارية الكبيرة وهى تقسيمات هندسية متداخلة تستعمل في الأجزاء المفرغة كما في الفتحات والنوافذ أو في الأجزاء المقفلة كما في الأبواب والأثاث الداخلي، والفن المعماري بصنعاء غنى بهذه التكوينات التشكيلية المبنية على أسس هندسية لها مفاتيحها الخاصة في الرسم والتنفيذ والتشكيل والتلوين.

4-2-9 **تنسيق المواقع :** لقد كان لتنسيق المواقع أهمية خاصة في الساحات وفراغات الأفنية المحيطة بمباني مدينة صنعاء بسبب الظروف البيئة الطبيعية التي كانت تعيش فيها المدينة كما كان هناك العديد من أمثلة تنسيق المواقع على مستوى المدينة مثل الحدائق والبساتين التي ظهرت في المدينة.

4-2-10 **تنوع أساليب البناء وطرق الإنشاء في صنعاء القديمة :** لقد اختلفت أساليب البناء في العمارة اليمنية نظرا لتنوع البيئة الطبيعية و اختلاف البيئة الصناعية ومدى توفر مواد البناء المحلية وقربها من منطقة البناء. في كل إقليم من الأقاليم المناخية السائدة باليمن الأمر الذي اوجد الاختلافات الواضحة في التعبير المعماري في مدن هذه الأقاليم وان كان يربط بينها وحدة حضارية واحدة تتمثل في السلوك الاجتماعي والثقافي ويعنى ذلك أنه مع اختلاف أساليب البناء وفقا للإمكانيات المعمارية الخاصة سواء أكان البناء بالحجر واليا جور كما في صنعاء والمناطق الجبلية والوسطى أو بالطين اللبن كما في المناطق الصحراوية في شبام حضرموت وغيرها ويعنى ذلك أن اختلاف أساليب البناء لا تؤثر على وحدة التعبير في العمارة الإسلامية. وبالتبعية فان التطوير في

أساليب البناء بالعمارة الإسلامية سيضمن لها الاستمرارية الحضارية ويؤكد لها صفة المعاصرة.

4- 3 المقومات الحضارية للتراث العمراني بالدول العربية والإسلامية :

إذا كان الوعي المعماري لإظهار التراث العمراني والحضاري للمدينة العربية المعاصرة لم يتبلور بشكل واضح في كثير من المدن العربية نظرا لتأثرها بالفكر الأوربي الذي لا يتناسب مع البيئة العربية والثقافة الإسلامية. [2] فإن التوعية بضرورة تأصيل عناصره وقيمه المعمارية والحضارية للعمارة والتي مازالت تحتفظ بكثير من المقومات المعمارية الحضارية والعمرانية الأصيلة والمتميزة [13] والذي يبين تشكيل المباني والمجموعات السكنية التي تعتمد في تشكيلاتها على الزخرفة والقمريات والعناصر التراثية المتميزة الفريدة والفتحات البيئية والعناصر الجمالية المختلفة إذ راعت في تجميعها القيم الإنسانية للفراغ التخطيطي في الشوارع والساحات وفي استعمال المواد البناء المحلية وطرق الإنشاء التي استعملت منذ ألاف السنين وثبتت كفاءتها الاقتصادية ومثلت تراثا إنسانيا متميزا ذات قيم تشكيلية وجمالية فريدة وحلول بديعة ملائمة للبيئة المحلية [25]. وقد أسهم ذلك في إيجاد ثروة معمارية غنية ومميزة تحتم علينا ضرورة إثراء خصائصها ومقوماتها ومميزاتها وتأصيل عناصرها وقيمها والاستفادة منها في تأصيل العمارة الحديثة وبما يتلائم مع احتياجات المجتمع وتحقيق رغباته والحفاظ على هويته [24].

5- أسس تأصيل عناصر التراث العمراني والمحافظة عليه بالعالم الإسلامي :

5-1 تأصيل عناصر التراث العمراني والمحافظة عليه في العمارة الحديثة :

يمثل تأصيل عناصر التراث العمراني ذات القيم المعمارية والحضارية الشاهد الأكبر والأساس لحضارات الأمم وثقافات الشعوب ورمزاً لتطورها على مدى التاريخ، إذ يعبر عن عراقة المدن وأصالتها، إضافة إلى أنه مصدر الإلهام والاستمرارية لحاضر المجتمع ومستقبله، فهو عنصر متجدد يستمد جذوره من حضارة تضرب في عمق التاريخ ليسهم في انطلاقة حضارية واثقة يحدوها الأمل في حاضر مشرق ومستقبل زاهر، وهو موروث اجتماعي كما أنه تراث حضاري نملكه يجب أن نحافظ عليه نجدده ونضيف إليه لنورثه للأجيال القادمة جيلاً بعد جيل، ولهذا فإن تأصيل عناصر التراث العمراني وقيمه المعمارية والحضارية ليست محافظة ذات أبعاد عاطفية أو رمزية فقط، وليس الداعون إليها أصحاب نوازع رومانسية مشدودون إلى القديم فقط ولكنهم داعون إلى محافظة عملية تضمن بصورة جلية استمرارية هوية الأمم والمجتمعات وسط دعوات التحرر والواقعية المعمارية وأصحاب النظرة المستقبلية. و تأصيل التراث العمراني لا تعني تقليد الماضي أو النقل الصريح

لعمارته أو تبسيط عناصره بطريقة أو بأخرى، وإنما هو في الواقع تأصيل لروحه وفلسفته وهذا يجعل من الضرورة أن يكون هناك دراسة متعمقة ليس فقط لعناصر ومفردات وملامح الصورة الخارجية للمباني التقليدية القديمة (شكل المبنى) وإنما بصورة أكثر تركيزاً على المتطلبات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية التي تحددها قيم وتعاليم الإسلام الحنيف (المضمون) – فالشكل هو التعبير المتغير – يمكن تطويره باستخدام تقنيات وأساليب العصر والاستعارة من مفرداته لإعطاء هوية المكان، أما المضمون فهو التعبير الثابت للقيم الحضارية للمجتمع الإسلامي الذي لا يمكن أن يختلف باختلاف الزمان أو المكان [5].

5- 2 أساليب تأصيل عناصر التراث العمراني، أفكار وحلول :

يمكن تأصيل عناصر التراث العمراني ذات القيم الفنية والجمالية والثقافية والحلول البديعة والملائمة للبيئة في ضوء الاستفادة من خبرات الماضي وتجاربه الطويلة ، وهذا هو التفكير المعماري المعاصر الذي يهدف بواقعية إلى خدمة الحاضر مسلحا بتجارب الماضي وتطلعات المستقبل وهذا هو الحل الذي يمكن بواسطته أن نحافظ على تراثنا المعماري وإحداث التطور المرغوب ، وهو المنطق الذي من خلاله نستطيع تحقيق استمرارية تأصيل التراث العمراني في العمارة الحديثة [8].

وكما يرى (نمير هيكل) [23]: أن المحافظة على التراث المعماري يتم بإعادة إحياء العناصر التراثية الصالحة لحل المشكلات العصرية الآنية وخاصة فيما يتعلق بالكفاءة الحرارية واستهلاك الطاقة ومدى صلاحية المواد للاستعمال وخاصة من النواحي الاقتصادية، وأن يكون التصميم مع المجتمع وذلك باستخدام الأساليب الذاتية وبأخذ رأي المستخدمين للمبنى . أي أن العمارة تكون نتاجا لتفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة به لتحقيق متطلباته واحتياجاته النفعية المادية والحسية [1]. وبالنسبة (لحسن فتحي) يعتبر عامل المناخ محوريا في موضوع البيئة والعمارة البيئية، فيراه الدافع الرئيسي لخلق مجموعة من المفردات والعناصر التي ارتبطت بالعمارة التقليدية كالملقف وغيره. ويعتقد أن الإنسان والطبيعة والعمارة (يمكنها- ويجب أن) تتعايش في تناغم وانسجام، حيث أن العمارة كفن جماعي واجتماعي ينبغي أن تعكس في الوقت ذاته العادات والتقاليد والتراث. وكما يعتقد فتحي أن التكنولوجيا يجب أن تكون أداة طيعة في خدمة القيم الاجتماعية وأن تتكيف طبقا للمتطلبات العامة للمجتمع. أما (رفعة الجادرجي) [15] : فيرى أن الحفاظ على التراث يتطلب تطوير عمارة حديثة ذات ملامح خاصة تأخذ من التراث وتصهر جوهرة في العمل المعماري الحديث ، ويؤكد على أنه لا يعني صهر التراث نقل معالم الماضي أواستنساخها لأن الصهر المبدع لا يقبل باقتباس الشكل التراثي، وإنما يهدف إلى تقطير جوهره ويؤكد على ذلك بقوله " ماذا يقتبس من التراث وكيف يتم

صهره في العمارة الحديثة بحيث تلبي الطموح المتطلع نحو تكوين حضارة جديدة [19]. يتطلب هذا الأمر وجود الإبداع والتجديد والإيمان الصادق بالتراث ويحتاج في الوقت ذاته إلى تهيئة خطة شاملة تضمن استراتيجيات مرحلية لغرض معالجة قضية التراث وعلاقته بالتجديد من وجهتين متزامنتين ومترابطين" ، ويرى أن الوجهتين هما الحفاظ والإحياء ويقصد بالحفاظ صيانة المنشآت والحفاظ عليها دون أي تعديل أو تغيير، أما الإحياء فهو صيانة المنشآت وتوظيفها للأغراض النفعية ، ثم تأصيل التراث المعماري ويعني الاستمرار في بحوث تحدد السمات المعمارية للتراث العمراني [1].

3-5 أسس تأصيل عناصر التراث العمراني والمحافظة عليه :

تقوم عملية تأصيل عناصر التراث العمراني على أسس ثلاثة ه [16].هي (الوقت) و(التغيير) و(القيم) وتشكل هذه الأسس الثلاثة ما يمكن تسميته بمعادلة المحافظة على التراث العمراني ، وهي أيضا تشكل رؤوسا لمثلث متساوي الأضلاع تتطلب العلاقة بينها التوازن في تمثيلها في البيئة العمرانية ويلاحظ انه في حالة اختلال هذا التوازن تحدث صعوبات تجعل المحافظة على التراث هدفا يصعب تحقيقه [16].هذه الأسس تتضح في الأتي :

أ- الوقت: يعتبر الوقت احد العناصر الهامة في المحافظة على التراث العمراني لأنه يعكس مفهوما زمنيا مهما في البيئة العمرانية ،فهو يعطي صورة ذهنية وحسية لحضارات سبقت ويربط الإنسان بعناصر زمنية متمثلة في المنشآت العمرانية من الأجيال السابقة ، وتعتبر البيئة العمرانية القديمة مرجع زمني لعناصر ورموز معمارية بنيت في الزمن الماضي والبيئة العمرانية الحديثة تعكس رموز الماضي واحتياجات العصر وتؤسس لمتطلبات المستقبل. وعمارة اليوم ستصبح تراثا لعمارة المستقبل

ب- التغيير: المقصود بالتغيير في البيئة العمرانية هو حدوث تغيرات فيها تتعارض مع استمرارية النمط العمراني القديم بخواصه الفيزيقية وغير الفيزيقية والنمو العمراني السريع يهدد إمكانية الحفاظ على التراث العمراني ، والتغيير فيها قد يكون جذريا أو سريعا وبالتالي يصعب معه تلافي الأخطار التي تؤدي إلى ضياع الهوية العمرانية والاجتماعية المحلية. ويمكن التأكيد بأن التغيير العمراني المتدرج والعقلاني يعطي فرصة كبيرة للشعوب في المحافظة على هويتها العمرانية وقيمها الحضارية المتوارثة عبر الأجيال [3].

ج- القيم الإنسانية: القيم الحضارية للشعوب : هي العنصر الأخير والثالث للمحافظة على التراث العمراني لان الشعوب تحرص على قيمها وانعكاسها في البيئة العمرانية . والأمم تبحث عادة عن السبل الكفيلة لتتابع القيم الحضارية والاجتماعية وتحرص أيضا على إيصالها إلى الأجيال القادمة بأمل تبنيهم لها والمحافظة عليها لتحقيق الاستمرارية في القيم الإنسانية تجاه البيئة العمرانية

.[1]

4-5 مبررات تأصيل عناصر التراث العمراني والحفاظ عليه في العالم الإسلامي :

يُعَدُّ التراث العمراني بالدول العربية والإسلامية ثروة حضارية لابد من العناية به وحمايته، ولابد من دراسته وإيضاح خصائصه وفوائده، والعمل على تأصيل قيمه وإكمال مسيرة تطوره، ليصبح أكثر ملائمة مع ظروف العصر والمتحولات الحضارية. ولأن العمارة هي وعاء الحضارة، وتمثل الهُوية الثقافية والمستوى الإبداعي والجمالي للإنسان، كان لابد من التمسك بأصالتها، والعمل على درء الغزو المعماري الغريب الذي غير طابعَ المدينة الإسلامية، وجعلها فاقدة الهوية والسمة، منقطعة عن الجذور والبيئة والإنسان. لقد استطاعت العمارة الإسلامية أن تنتقل من جيل إلى جيل ، حاملة معها ملامح أصيلة، منسجمة مع متطلبات الإنسان ومع تقاليده وبيئته. ومن هنا كان لابد من الدعوة إلى الأصالة بإيقاظ الوعي التاريخي لفن العمارة الإسلامية مع الاهتمام بدراسة تاريخ العمارة الإسلامية،في الجامعات، والوعي بأهمية العمارة الإسلامية في تنشيط عمليات الترميم، وقد ابتدأت دوائر الآثار في الأقطار الإسلامية بمباشرة حماية التراث المعماري في المدن والأحياء والمباني. وتبدو عمليات حماية المدن التاريخية اليمنية وبخاصة مدينة صنعاء وشبام حضرموت من الأعمال الناجحة في مجال حماية التراث المعماري [12] . وتقوم مؤسسات علمية بتشجيع هذه الحماية بمنح الجوائز والمكافآت، كمنظمة آغا خان في بوسطن ومنظمة المدن العربية في الكويت، واللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي في استنبول والرياض، ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية في جُدَّة.

وقد أخذت محاولة الحفاظ على التراث العمراني وتأصيله عدت توجهات وهي:

1 – تقليد الماضي والنقل الصريح لعمارته وتبسيط عناصره، وهي في الواقع نظره سطحية للتراث وغير واقعية.

2 – تأصيل التراث العمراني من خلال التأصيل لروحه وفلسفته، ولاشك أن ذلك يستلزم دراسة متعمقة ليس فقط لعناصر ومفردات وملامح الصورة الخارجية للمباني التقليدية القديمة، ولكن بصورة أكثر تركيزاً على المتطلبات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية التي تحددها قيم وتعاليم الإسلام الحنيف.

3 – محاولة ترميم بعض المباني التقليدية القديمة والحفاظ عليها لتبقى شاهدة على عراقة الماضي

وأصالته.

5-6 متطلبات ومستلزمات التأصيل والحداثة في التراث العمراني : من المؤكد أن خصائص العناصر التراثية للعمارة الإسلامية التي تقدم ذكرها في هذا البحث ، تبقى من الثوابت التي يجب استمرار تطبيقها في العمارة الحديثة، ويبقى التغيير والتطوير محصوراً في مستلزمات الحداثة، وهي [20]: استغلال التقنيات الحديثة، (الكهربائية والإلكترونية). والتكيف مع النظام العمراني الذي فرضته السيارة والتكنولوجيا المعاصرة . والسير قدماً في تطوير فن العمارة وعناصرها التراثية العمرانية والمعمارية، والإبداع فيها. ومن هنا فإن فن العمارة الإسلامية الحديثة ينبغي أن يقوم على ثوابت هي عناصر الأصالة والتأصيل ، وعلى متغيرات هي عناصر الحداثة، وليس ممكناً تحديد كل عناصر الحداثة فهي في توسع مستمر، وزيادة مضطَردة، ولابد من الإفادة منها في العمارة الإسلامية الحديثة ذات المضمون الثقافي الإسلامي والتقنيات الملائمة لظروف العصر ومقتضياته [3].

5-7 تأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة :عرض وتحليل نماذج من مشاريع التأصيل

تعد تأصيل المدن التقليدية والمباني التراثية وتأهيلها مسئولية تاريخية إنسانية تسهم في الارتقاء بخصوصية التراث و الإبقاء على معالم الماضي والحفاظ على التراث الحضاري والثقافي حيا لكي يراها الأبناء في المستقبل ويتعرفوا على ماضيهم . وفي ظل العولمة واستمرار الغزو الثقافي للحضارات الغربية في العالم الثالث أصبح الحفاظ على الهوية الحضارية من خلال الحفاظ على التراث العمراني هدفا أساسيا [5]. لقد ظهرت منذ العقدين الماضيين الحاجة إلى مشاريع للتجديد الحضري تعمل على إعادة تأهيل وإحياء مناطق التلف الحضري بالمدن التقليدية بنمط يحافظ على شخصيتها الحضرية الأصيلة وتفادي إقحام أنماط غريبة وتعمل في الوقت ذاته على إدخال عناصر إضافية مكملة ومترابطة لتحقيق المتطلبات المعاصرة .

5-7-1 نماذج من عناصر تأصيل التراث العمراني في العمارة الحديثة باليمن :

أ)مشروع عمارة سكنية حديثة بصنعاء: وتم في هذا المشروع تأصيل بعض عناصر التراث العمراني ومفرداته ممثلة با القمرية وتعد من أهم مميزات عناصر العمارة التراثية لما اكتسبته من خصوصية في توفير الإضاءة والمنظر الجمالي والحماية من تأثير ضوء الشمس . النوافذ لتحقيق الخصوصية

والإضاءة والتهوية . الأحزمة والنقوش المقتبسة من العناصر التراثية للعمارة اليمنية التقليدية شكل (4- أ).

ب) مشروع كلية الهندسة بجامعة تعـز: وتم فيه تأصيل عناصر الأقواس والعقود المميزة بالعمارة التراثية ، ومادة البناء المحلية وهي الحجر لتتلاءم مع البيئة المحلية شكل (4- ب).

5-7-2 نماذج من عناصر تأصيل التراث العمراني في العمارة الحديثة بالسعودية:

أ) الرواشين (المشربية) بمكة المكرمة :

من أهم الملامح المميزة للعمارة السعودية استخدام " الرواشين " ذات المصبغات الخشبية والزخارف النباتية والهندسية، والروشان يشبه مشربيات القاهرة حيث يبرز عن الواجهة الخارجية للمبنى مرتكزاً على كوابيل من الخشب المزخرف لتغطي فتحات المبنى [9]، حيث يمكن بواسطته توفير الخصوصية لسكان المبنى مع عدم الإخلال بالمتطلبات المناخية بالسماح بمرور تيارات الهواء عبر فتحاتها الرأسية العالية شكل (5- أ).

ب) **الخارجات بمكة المكرمة :** استخدام الخارجات (الأفنية بالفراغات العلوية) ذات الأسوار (الدراوي) العالية المخرمة لتوفير الخصوصية لمستخدمي هذه الأماكن [9] في الأعمال المنزلية والنوم ليلاً شكل (5- ب).

شكل (٤)(أ-ب) تأصيل عناصر التراث في المباني الحديثة باليمن مثل (الضربات-العقود- الزخارف).

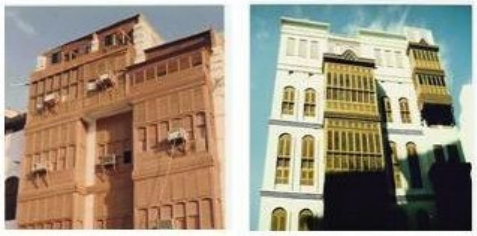

شكل (٥)(أ-ب) تأصيل عناصر التراث في المباني الحديثة بالسعودية مثل (الرواشين -الخارجة).

5-7- 3 نماذج من عناصر تأصيل التراث المعماري بالعمارة الحديثة في مصر :-

الفناء الداخلي في عمارة وفكر حسن فتحي : اهتم حسن فتحي بدراسة العديد من المفردات التقليدية التي حفلت بها العمارة العربية كملقف الهواء والفناء والقاعة وغيرها، وأجرى أبحاثا علمية لقياس سرعة ودرجة الحرارة في هذه العناصر الفراغية التقليدية . ويرى أن الفتحات الكبيرة والمنشآت الخرسانية 'والصناديق' الواقفة أو (**free standing**) في العمارة الحديثة ليس لها معنى في المناخ الحار أو في المجتمعات التي سادت فيها تراث ضارب في القدم

باستخدام الأفنية وهي تجسد ضروبا من التجارب المجتمعية الرائدة في التعامل مع درجات الحرارة العالية وفي تأمين الخصوصية المطلوبة [18]. وقد قدم أعماله في مشروع إسكان الفقراء بحلول تراعي البيئة وقام بعمل تصاميم تتميز بتأصيل عناصر التراث المعماري مثل عنصر التهوية المسمى بالشخشيخة في تصميم منزل بجدة شكل (6). وعنصر الفناء الداخلي بمشروع قرية القرنة بجمهورية مصر العربية شكل(7) [14].

شكل (٦) تأصيل عنصر الشخشيخة للتهوية في منزل بمدينة جدة .

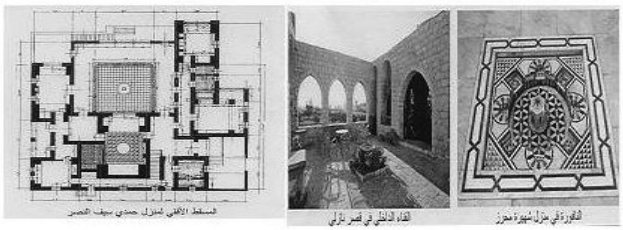

شكل (٧) تأصيل عنصر الفناء في عمارة حسن فتحي في جمهورية مصر العربية.

6-1 مشروعات تأصيل عناصر التراث العمراني باليمن .

6-1-1 تأصيل عناصر التراث في مشروع منطقة السائلة المجاورة للمدينة التاريخية صنعاء:

أ) مشروع السائلة وتأصيل التراث المعماري بالمنطقة المحيطة بمدينة صنعاء القديمة :

ويشمل بوابة المدينة والسور والمباني السكنية والجدران الفاصلة بين سور المدينة التاريخية والسائلة ورصف طريق السائلة بالأحجار التقليدية وعمل جسور عبور للمشاة بمادة الحجر التقليدية والعقود اليمنية المعروفة وتوفير الخدمات شكل (8).

شكل (4-1) يوضح معالم تأصيل عناصر التراث العمرانى بسور ومحيط مدينة صنعاء القديمة والسائلة

الإسلامية في الوطن العربي افتتح عام 2008م حيث شكل الجامع معلما مميزا لطراز الفن المعماري اليمني الإسلامي الفريد من نوعه متضمناً الأصالة والمعاصرة معاً شكل (9- أ).

وصف المشروع: يتسع الجامع لخمسه وأربعين ألف مصل و 2000 امرأة، يُبرز الجامع إبداعاً نوعياً، بوظائفه العقائدية والمجتمعية المتعددة، متمكناً من استعادة دوره النهضوي التنويري منهلاً

للمعارف والعلوم الدينية والإنسانية. يختزل في بنيته وروحانيته التواصل بين عراقة اليمن القديم بعمارته وحضارته وموروثة الإسلامي العريق وبين متطلبات الحداثة. وبهذا التناغم تتلاشى الخصومة المفتعلة بين التراث والمعاصرة. ويقع جامع الرئيس الصالح على مساحة قدرها (222) ألفاً و(500) متر مربع [26].

مكونات المشروع :

تشمل مبنى الجامع وكلية علوم القرآن والدراسات الإسلامية، والصروح والمواضئ، ومواقف السيارات، والمناطق الخضراء. ويتألف مبنى الكلية من ثلاثة ادوار ويضم خمسة وعشرين فصلاً للدراسة إضافة إلى قاعات للصلاة ومكتباتٍ وقاعات اجتماعات شكل (9- ب).

مواد البناء المستخدمة في مشروع جامع الصالح : هي مواد يمنية وقد تم بناء المشروع بأربعة أصناف من الأحجار، أحجار بازلتية باللون الأسود وأحجار جيرية بالألوان السوداء والبيضاء والحمراء واستخدم الحجر الجيري الأبيض للواجهات الخارجية، والحجر الأحمر في الأحزمة الزخرفية في الواجهات ، أما الياجور الذي يمتاز بجمالية نادرة وبعمره الافتراضي الكبير، فتم اختياره كمادة بناء لتكلسية واجهات المنارات حفاظاً على التراث المعماري اليمني العريق شكل (9).

شكل (٩) مشروع جامع الصالح بمدينة صنعاء نموذج للأصالة والمعاصرة والشكل يوضح تأصيل عناصر التراث المعماري أ) شكل الواجهة الأمامية ب)شكل الواجهة الجانبية.

العناصر المعمارية التي تم تأصيلها : تم تأصيل عناصر التراث العمراني اليمني مثل المنارات والواجهات الحجرية، المستلهمة والمقتبسة من عناصر التراث العمراني اليمني شكل (10). وقد كان الملهم الأساسي للمهندسين في عملية التأصيل هي العناصر التراثية المعمارية المميزة بالجامع الكبير بصنعاء القديمة.

التكوينات والزخارف الهندسية: توزعت التكوينات على واجهات المباني الداخلية من خلال التوافق العام بين المعالجات التشكيلية ووسائل الإظهار من مواد البناء، فتوافر بذلك كله

عامل الانسجام والطابع المشترك للمجموعات العمرانية كافة. و المحرك الخفي لتشكيل هذه الصور الظاهرية هو السعي إلى إدراك الواحد المتعدد في صور مختلفة، فالتوحيد الذي دعا إليه دين الإسلام يترجمه الفن الإسلامي عبر نظام رياضي هندسي، فيصبح الجامع هو الرمز الأكبر للشأن الديني الذي جاء به الإسلام كرسالة. والزخارف الإسلامية تتميز بنظامها وبقوانينها المطلقة في التشكل والتلون والنمو والانتظام عبر الثنائيات فترى الحسي والملموس يتشكل لمقاربة التجريد، وصولاً إلى الجوهر شكل (10).

الأعمال الخشبية المنحوتة والمزخرفة: من صميم التراث اليمني تم استمداد تصميمات الأعمال الخشبية للجامع، مزخرفة بالخط العربي ومطعمة بالنحاس المعالج بأحدث تقنيات الـ«**PDV**».أما أعمال قطع السقوف الخشبية فهي معتقة بالذهب الخالص والألوان، ولا كساء قباب الجامع من الخارج، استخدمت مادة عصرية متطورة اسمها (الجي آر سي) وهي مادة تحاكي الجص اليمني لجهة الطواعية في أعمال الزخرفة، إضافة لميزاتها العالية لجهة الديمومة والمحافظة على الشكل، وبذلك تحققت رؤية التوأمة بين التراث والتقنيات العلمية الحديثة .

القمريات والإنارة: بما أن القمريات سمة رئيسة أصيلة في العمارة اليمنية تعود بدايات استخدامها الأولى في اليمن إلى ما قبل (4000) عام، غير أن التطور الذي شهدته صناعة القمرية لم يستغن عن الطراز العام الأصلي، ولا عن المادة الأصلية التي تصنع منها، وهي مادة الجص البيضاء التي تنتج من حرق الحجر الجيري في محارق خاصة. أما الوظيفة الأساسية للقمرية فظلت على ما هي عليه، إن قديماً أو حديثاً فهي تدخل الضوء الطبيعي إلى الغرف بألوانها الزاهية. وقد استخدمت لمبات إضاءة حديثة لإنارة القباب والأعمدة داخل الجامع، وبالنسبة لإنارة المداخل الرئيسية والمصليات والممرات فقد تم استخدام النجف النحاسي النادر، المشغول يدوياً بنقوش عربية. وقد تم فيه تأصيل العديد من عناصر التراث العمراني.

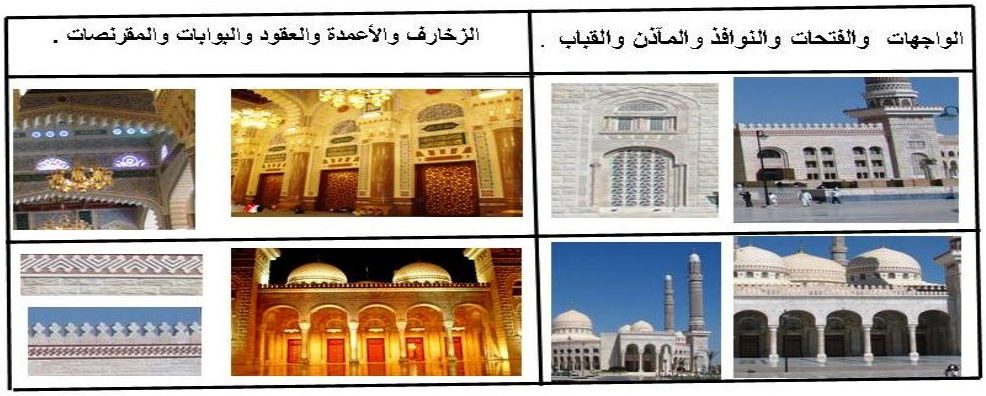

شكل (١٠) تأصيل العناصر التراثية المعمارية بالعمارة اليمنية الحديثة بالعاصمة صنعاء .

أ) مشروع شركة مكة للإنشاء والتعمير :

من أوائل المشروعات التي تم تنفيذها في إطار خطة تنمية المنطقة المحيطة بالمسجد الحرام لتوفير أماكن إقامة وخدمات حديثة للأعداد المتزايدة من الحجاج والمعتمرين، جدير بالذكر أن موقع المشروع كان يحتله مجموعة من المباني الكثيفة والمتهالكة والصغيرة المساحة ليس لبعضها ميزة تاريخية أو معمارية، ولذلك قامت الشركة وبالتعاون مع الملاك (كمساهمين) بإزالة هذه المباني المتداعية وإنشاء مجمع متعدد الأغراض على مساحة تقدر بنحو (13700م2) [9] ، حيث احتوت الأدوار الثلاثة الأولى على الأسواق التجارية، فيما خصص الدور الرابع كمصلى، وتم استغلال الفراغ بين سطح المصلى والأبراج السكنية من خلال نسيج سكني منفرد ومتميز حيث تم توفير عدد من الوحدات السكنية المنفصلة في شكل فلل سكنية، كما تم توفير مجموعة من حدائق السطح لتضفي روعة وجمالا على هذا المستوى، تلى ذلك إقامة ستة أبراج سكنية على صفين بحيث تتدرج في ارتفاعاتها كلما ابتعدنا عن المسجد الحرام، نهاية هذه الأبراج يقع فندق خمسة نجوم، كما يشمل مبنى الفندق على أدوار منفصلة للمكاتب والعيادات خصص لها مدخل منفصل ومرتبط رأسياً بمواقف السيارات، كما أن المبنى يحتوي مساحة مخصصة لمواقف السيارات على دورين تحت الأرض متصلة بالطريق الدائري الأول ومتصلة بالمبنى عبر مجموعة من عناصر الحركة الرأسية. وقد قام المصمم بمعالجة الواجهات المعمارية للمبنى مبتعداً عن أسلوب الطراز الدولي، واستخدم مفردات من الملامح التراثية لعمارة مكة المكرمة [9] مثل الرواشين والفتحات الطولية والعقود شكل (11) ، حيث تم تأصيل عنصر التراث المعماري الرواشين بطريقة جيدة سواء من حيث علاقتها بالفراغ الداخلي أو الخارجي، كما التزم بتوفر الخصوصية للوحدات السكنية والفندق عن طريق إيجاد فراغ " حوش " تم تنسيقه بالمسطحات الخضراء والنوافير ذات الطراز الإسلامي، ونتيجة لذلك تم الحصول على مشروع رائد في فكره وتطويره، بشكل يليق بمكانة مكة المكرمة ولا يتعارض مع طبيعتها واحترامه للتقاليد والقيم وتأصيل ملامح التراث بالمدينة المقدسة بطريقة واقعية إيجابية يمكن القول أنها أسلوب رائع في تحقيق الانتماء والمعاصرة والمحافظة على التراث بطريقة مقبولة ومنطقية أكثر تركيزاً على المتطلبات الوظيفية[9] .

ج) مشروع إسكان الحجاج بمشعر منى :

من أبرز المشروعات في مكة المكرمة والذي يضم أكبر تجمع إنساني في العالم ضمن مساحة محدودة تحيط بها مناطق جبلية لاستيعاب أكثر من مليوني حاج يتواجدون في مكان محدد وما يقتضي ذلك من حلول خاصة لإسكانهم[9]. ولما كان استخدام الخيام التقليدية (القطنية) يعرض الحاج

للخطر، حيث حدث ذلك لأكثر من مرة، فقد رأت حكومة المملكة إيجاد حل يكفل الحماية للحجيج والمحافظة عليهم، ولهذا كان المشروع العملاق الذي نفذ باستخدام خيام غير قابلة للاحتراق وفوق هذا فإن التصميم لا يخرج بالمكان عن روحه وطابعه وبصورة أكثر تركيزاً على المتطلبات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية مع استعارة من سمات وملامح الخيمة التقليدية لإعطاء هوية وشخصية للمكان .وقد تم تصميم الخيام باستخدام وحدة مربعة تتكرر في أسلوب نمطي بمقاس 8م×8م مع ظهور نماذج ذات مساحات وأشكال متغيرة نمطية وغير نمطية لتناسب الفراغات والناشئة عن والزوايا والانحناءات والتنوع في أشكال مربعات الأراضي. وتتكون الخيمة من أربعة قوائم معدنية رأسية في الجوانب الأربعة مثبتة على قواعد خرسانية وقائم رئسي مثبت به أربعة أذرع من الصلب الغير قابل للصدأ تحمل قبة الخيمة والذي يفصل بينه وبين الجزء السفلي فتحة تسمح بالتهوية والإضاءة، كما تم عمل فواصل بين الخيام من نفس مادة قبة الخيمة لتسهم في تقسم الفراغات الداخلية للخيمة إلى فراغات أصغر حسب الحاجة شكل (12). [9] ولتوفير درجة حرارة مناسبة تم تزويد الخيام بمكيفات هواء صحراوية تساعد على خفض درجة الحرارة داخل الخيمة، حيث استلزم ذلك تنفيذ شبكة من خزانات خارجية لتغذية هذه المكيفات بالمياه، إضافة إلى توفير نظام لمكافحة الحريق، وجاء توزيع الخيام في مجموعات متكررة، وهناك أكثر من (400) وحدة مشتقة من الخيمة النمطية، كما تم تزويد الخيام بما يلزمها من مطابخ ودورات مياه ومكاتب للمطوفين والدوائر الحكومية والخدمات العامة الأخرى، وللفصل بين مجموعات المخيمات وغيرها من الخدمات تم عمل أسوار حديدية موزعة على محيط وداخل كل مخيم وقطعة أرض ، ولتوفير حركة سهلة أثناء الأخطار التي قد تحدث جعلت الأسوار الخارجية في شكل أبواب تفتح بمجرد دفعها للخارج، كما تم مراعاة تصريف مياه الأمطار بحيث لا يسمح بتجمع المياه داخل المخيمات أو في الشوارع المحيطة[9]. وتعد هذه التجربة من التجارب الناجحة والتي لها تميز خاص لمراعاتها في توفير المتطلبات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية للحجاج بشكل أفضل من الوضع السابق وباستخدام وسائل تقنية معاصرة دون البعد عن الروح التقليدية للحج وسمات وملامح الشكل التقليدي للخيمة لتقديم عمارة ذات أصالة ومعاصرة وبأسلوب يهتم بالشكل ويحافظ على مضمون التراث العمراني وتأصيله و بما يتناسب مع المتطلبات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية والاحتياجات العصرية والاستفادة من التقنيات الحديثة .

شكل (١١) مشروع شركة مكة للإنشاء والتعمير بمكة المكرمة.

شكل (١٢) تأصيل عناصر التراث في مشروع إسكان الحجاج بمشعر منى.

6- الإشكالات والحلول المقترحة لعملية التأصيل للتراث العمراني باليمن والبلدان العربية.

أولا : إشكالات عملية التأصيل للتراث العمراني باليمن والبلدان العربية والإسلامية .

1- مازالت إشكاليات التأصيل في التجارب المعمارية الحديثة في اليمن والبلدان العربية مثاراً للجدل والنقاش بين كثير من المفكرين والمعماريين وطالما طرحت هذه الإشكاليات في العديد من المؤتمرات والندوات التي حاولت إلقاء الضوء على مدى تأثير الثقافة الواردة من الغرب على موروثنا الحضاري والعمراني. والعمارة العربية والإسلامية كغيرها من الفنون التي تعرضت إلى موجات متلاحقة من الغزو الثقافي الغربي منذ عصور الاحتلال وما واكبها من نفوذ أجنبي على الدول العربية [3].

2- بدأت تتغير الملامح الحضارية للإنسان العربي في البلدان العربية كما تغيرت ملامح العمارة والعمران فيها وانقطع تيار التواصل الحضاري مع الماضي الزاخر بإبداعاته الفكرية والفنية والمعمارية. و دخلت المدن العربية حقبة جديدة من تأثير الثقافة الغربية وذلك من خلال التفاعل الثقافي الناتج عن إرسال البعثات في مختلف التخصصات إلى الغرب الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من قادة الفكر والفن و العمارة الذين تأثروا بالحضارة الغربية ونقلوا ملامحها الثقافية إلى بلدانهم العربية وهو ما أثار غيرهم من المفكرين والأدباء والمعماريين الذين نادوا بالعودة إلى التراث العربي والإسلامي ينهلون منه في جميع المجالات الثقافية ومنها العمارة فبدأ البعض من المعماريين بالنقل الحرفي عن العمارة المحلية في بعض المباني العامة وبالنقل الحرفي عن العمارة الإسلامية في غيرها مع التبسيط والتنميط [26] .

3 في ظل اختلاط المفاهيم بين من يتفاعل مع عمارة الغرب باعتبارها عمارة عالية في عصر الاتصالات والمؤيدين لضرورة التعامل مع العمارة التراثية لربط الأصالة بالمعاصرة وهكذا اختلطت

المفاهيم كما اختلطت المدارس الفكرية الأمر الذي انعكس على المناهج المعمارية في الجامعات ومن ثم على الإنتاج المعماري الذي حول المدينة العربية إلى كرنفال من الأشكال والألوان والطرز المعمارية الغربية والغريبة عن البيئة المحلية، وفقدت المدينة بذلك هويتها الحضارية وشخصيتها العمرانية. بحجة أن العالم قد أصبح قرية صغيرة لا مكان فيه للأصالة في عصر التكنولوجيا والأقمار الصناعية وأمام هذه الظاهرة قام قلة من المعماريين العرب يدعون إلى تأصيل القيم الحضارية في بناء المدن العربية المعاصرة وكان منهم حسن فتحي و عبد الباقي إبراهيم من مصر ومحمد مكية ورفعت الجادرجي في العراق وسبا شبر في الكويت وأخذوا على عاتقهم حملة التنوير الثقافي المعماري سواء بالكتابة أو النشر أو بالإنتاج المعماري الذي يربط الأصالة بالمعاصرة [3] .

4 طرحت نظريات تكنولوجية متلاحقة في علوم البناء قد لا تتلاءم مع البيئة المحلية ومع ذلك صدرت إلى العالم العربي لتظهر مرة أخرى في المنتج المعماري الحديث لذلك دعا بعض المعماريين العرب وكان على رأسهم (حسن فتحي) إلى ضرورة البحث عن تكنولوجيا للبناء متوافقة مع البيئة المحلية والإمكانيات البشرية في العالم العربي وظلت هذه الدعوة حبيس الأدراج ولم تظهر آثارها على العمارة العربية المعاصرة كما لم تستطيع مواجهة الإنجازات المتدفقة من الغرب [26].

5 إشكالية انقسام المنهج الفكري وتعدد الاتجاهات الفكرية العربية بشأن مواجهة التحديات التي تواجه الحفاظ على التراث المعماري وعملية التأصيل المعماري لمحاولة الحصول على الصيغة المعمارية الملائمة التي تتواكب مع متطلبات العصر. فمنهم من يرى (أن أنماط العمارة الإسلامية الموروثة والتي ثبتت نسبها الجمالية وإبداعاتها المعمارية يمكن إعادة صياغتها نصاً وروحاً في العمارة المعاصرة). بينما التوجه الثاني فقد ظهر في أعمال العديد من المعماريين العرب الذين دأبوا على تحليل المفردات المعمارية التراثية بهدف الاقتباس منها في صياغة العمران المعاصر مع استثمار المنجزات التكنولوجية الحديثة في البناء [3] [12].

6 قلة الباحثين والمهتمين في دراسة الأصول والنظم التي كانت سائدة في العصور الإسلامية المتتالية وعن مدى تأثيرها على الإنجاز المعماري فيها. ومراجعة أحكام العمارة في الإسلام والاجتهادات بشأنها المستمدة من الكتاب والسنة والإجماع بهدف استخلاص القيم الفكرية التي تبني الإنسان المسلم وأخذها بالقياس في بناء العمران .

ثانيا : الحلول المقترحة لتأصيل عناصر التراث العمراني بالدول العربية والإسلامية :

أ) إيجاد البديل الفكري والنظري والعملي في تأصيل عناصر التراث العمراني وقيمه المعمارية والحضارية:

من أجل الحفاظ على الموروث الحضاري الثقافي والعمراني ومواجهة تحديات العولمة والفكر الغربي المعتمد على نظريات غربية غير ملائمة للبيئة المحلية. ونحن بحاجة إلى أن نقدم البديل الفكري أو النظري النابع من تراثنا و حضارتنا الملائم لبيئتنا مع الاستفادة من التقنيات المعاصرة وهذا البديل تقع مسئوليته على المعماريين وعلى المفكرين والأدباء والعلماء والمثقفين والفنانين الذي يعبرون عن وجدان المجتمع الإسلامي العربي ، وهذا البديل الفكري يسعى إلى تحقيق الأهداف الأتية [3]:

1- البحث عن الذات كبديل للتبعية الثقافية والفكرية في العمارة والعمران .

2- إعادة اكتشاف التراث الثقافي والعلمي الإسلامي وتوظيفه في النظرية المعمارية المعاصرة .

3- تأكيد المرجعية الفكرية الإسلامية وإحيائها في العمران المعاصر .

4- مواجهة الغزو الثقافي الغربي بإعادة الاعتبار للغة العربية .

5- وضع النظرية الإسلامية في العمارة وتقديمها للعالم كنظرية عالمية .

6- إطلاق الحرية في التعبير والإبداع في إطار القيم الإسلامية ومن خلال الموروثات المعمارية.

7- التأكيد على أن العمارة في الإسلام هي منتج اجتماعي أكثر منه إنجاز فردي .

ب) الاعتماد على حقائق البناء الفكري لتأصيل التراث العمراني في الدول العربية والإسلامية :-

من اجل تحقيق أهداف البناء الفكري لتأصيل التراث العمراني لابد من أخذ الحقائق الآتية في الاعتبار [3]:

1- التقدم العلمي الذي أنجزه الغرب في فترة الضعف التي مر بها العالم العربي والإسلامي خلال مراحل الاستعمار أضعف القدرة على تقديم النظير له حتى أصبحت المراجع الغربية هي الموجه للفكر المعماري في العالم العربي .

2- الموروث المعماري في فترات العصور الإسلامية كان معبراً عن الارتباط العضوي بين الإنسان والعمران الأمر الذي ظهر في حركة النمو العضوي للمدن وفي التجانس الشكلي للعمارة .

3- اختلاط النظريات الغربية التي لا أثر للدين فيها بمضمون العمارة في الإسلام أثار الكثير من التناقضات الفكرية باعتبار أن الإسلام دين وحضارة وهو المرجع الأساسي في المنظور الإسلامي للنظرية المعمارية .

4- الغرب يقدم النظريات المعمارية المتلاحقة ويغزو بها الفكر المعماري في العالم العربي في الوقت الذي لم يقدم فيه المعماري العربي النظرية البديلة فأصبح تابعاً ومتلقياً أكثر منه مبتكراً ومفكراً.

5- النظريات الغربية لا تتضمن الجانب العقائدي أو الديني في الوقت الذي يدخل فيه الإسلام عنصراً هاماً في بلورة الفكر المعماري الإسلامي .

6- الإنسان هو العنصر الغائب في النظرية المعمارية الغربية التي تعتمد على الإبداع الفردي دون مشاركة الجماعة أو المجتمع بكل مستوياته في الإنجاز العلمي للعمارة .

جـ) إطلاق النظريات والمفاهيم الإسلامية والحلول التي تعمل على تنظيم العمران وتأصيل عناصره:

تأصيل قيمه وفكره المستمد من الثوابت والحقائق التي يمكن تحديدها على النحو الأتي [3] :-

1) الإسلام لا يحده زمان أو مكان ويهدف إلى ما ينفع الإنسان في حياته الدنيوية و الأخروية ويدعو إلى التقدم العلمي و إعمال الفكر والتمعن في أسرار الكون بما يحدد المضامين الثابتة في العمران الإسلامي، أما الشكل فهو يتغير بتغير الزمان ويرتبط بالجذور الثقافية للمكان وتبقى المفاهيم الإسلامية هي الدافعة لحركة المجتمع والمحركة لإبداعاته النابعة من الموروث العمراني [8].

2) الإسلام هو حضارة تصل لكل العصور تبني الإنسان كما تبني العمران وفيها كل مقومات النظرية لتنظيم العمران التي لم يستكمل اكتشافها بعد وفيها المرجعية الثقافية البديلة عن الغربية .

3) الإبداعات المعمارية في العالم العربي والإسلامي تتعاظم في حركة مستمرة وقبولها يرتبط بتفاعلها مع الجوانب الثقافية والبيئية والوظيفية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مقومات النظرية الإسلامية في تنظيم العمران و الإبداع في عمل الفرد أو الجماعة. من هنا يظهر القوام الجماعي للنظرية التي يتمثل في كون العمارة من الداخل ملكاً للفرد و من الخارج ملكاً للمجتمع الذي يعيش بين جوانبها. الأمر الذي يثير إشكالية العمارة بين الفردية والجماعية الذي يتمثل في منهج الوسطية وهو ما يلقي بظلاله على عملية بناء الفكر المعماري والعملية التصميمية ومشاركة المجتمع في التخطيط والتصميم العمراني [8].

4) المد الحضاري بين الماضي والحاضر والمستقبل عملية مستمرة يصعب إيقافها كلياً أو جزئياً ويعتمد في ذلك على قوة الموروث الثقافي للمجتمع المرتبط دائماً بالموروث العمراني [12]. ذلك أن الحفاظ على الموروث الثقافي وتفعيله يرتبط بالحفاظ على الموروث العمراني وتطويره في بناء الشخصية المحلية للعمران وإن تعرض لبعض المؤثرات الخارجية التي لا تتعارض مع البيئة الاجتماعية أو القيم الإسلامية .

د) تأصيل عناصر التراث العمراني ذات القيم والحلول البديعة وتطويرها مع الأخذ بأساليب وتقنيات البناء الحديثة والمتطلبات المعاصرة التي لا تتعارض مع العقيدة و تحديد الثوابت والمتغيرات .

هـ) تفعيل دور المؤسسات في الاهتمام بالتراث العمراني وتأصيله : من خلال تطبيق القواعد ونظم البناء التي تشكل نسيجه العمراني وذلك بعد أن انتهى العصر الذي كان فيه المحتسب هو المسئول عن التوازن العمراني للمدينة الإسلامية حيث كان يقوم بمراقبة أعمال البناء والاطمئنان على توفير الخصوصية المعمارية للمدينة.

8-2 النتائج : -

خلص البحث إلى العديد من النتائج من أهمها ما يلي : -

1) إن عناصر التراث العربي والإسلامي المنتشرة بالمدن التاريخية اليمنية مثل (المشربيات ، الفناء، واجهات، فتحات، الإضاءة، التهوية، (شواقيص الهواء) (ملاقف الهواء)، طرق الإنشاء ، مواد البناء.القمريات) قد تميزت بخصائص بيئية وحلول بديعة اكتسبها الإنسان بتجاربه عبر الزمن وحققت نجاحا فريدا من خلال توافقها مع الظروف البيئية بالموقع واستخدام مواد البناء المحلية المتوفرة في البيئة المحيطة، وتوافقها أيضا مع العوامل المناخية سواء كان ذلك على مستوى النسيج العمراني الذي جاء نسيج متضام متلاصق والشوارع ضيقة ومتعرجة وبالتالي ساعد ذلك على الحماية من أشعة الشمس، أو على مستوى المسكن وزيادة أسماك الحوائط وتعدد الفتحات الخارجية أو قلتها مما ساعد على تقليل كمية الإشعاع النافذ إلى فراغات المسكن ، والعزل الحراري ، والفناء السطحي، أيضا ظهر التلائم مع المناخ من خلال الانتقال إلى فراغات المسكن المختلفة سواء كان يوميا أو موسميا حسب حالة المناخ.

2) إن العمارة التراثية كانت متوافقة ومتلائمة مع العوامل الاجتماعية ومع عادات السكان النابعة من الدين الإسلامي، وهناك تجارب ناجحة في تأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة التي جمعت بين الأصالة والمعاصرة مثل المشروعات التي تم عرضها في هذه الدراسة والتي تميزت بالحلول الملائمة للبيئة وعكست الهوية الثقافية للمجتمع وحققت للإنسان احتياجاته الاجتماعية ولبت متطلبات العصر .

3) إن هناك مستجدات و متغيرات أثرت على العمارة التراثية وقد انعكست على العمارة الحديثة وأدت إلى إيجاد عمارة حديثة ذات سلبيات كثيرة من حيث كونها لا علاقة لها بالبيئة المحيطة وغير متوافقة مع المناخ ولا عادات وتقاليد السكان ولم تعكس تلك العمارة متطلبات المجتمع الاجتماعية من علاقات اجتماعية، وحسن الجوار وعادات وتقاليد حتى أنه يمكن القول بأن العمارة المعاصرة

وأوجدت هوة واسعة بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه ، وأوجدت عمارة فاقدة الهوية منفصلة الجذور وبعيدة عن القيم والمفاهيم والمعايير التي كانت سائدة.

4) من اجل تأصيل التراث العمراني بالعمارة الحديثة للمحافظة على استمرارية التراث العمراني فإنه يتطلب الأمر إعادة إحياء وتأصيل العناصر التراثية الصالحة لحل إشكالات ومشكلات العمارة الحديثة وخاصة فيما يتعلق بالعوامل المناخية، والبيئية والثقافية، والاقتصادية، وأن يكون التصميم للمجتمع والبيئة المستدامة ، وهذا يعني أن تكون العمارة نتاج تفاعل الإنسان مع البيئة المحلية وذلك من اجل تحقيق متطلبات المجتمع واحتياجات السكان مع الاستفادة من التقنيات الحديثة.

3-8 **التوصيات:**

لقد توصل البحث إلى العديد من التوصيات من أهمها التوصيات الآتية :-

1) حث الدول العربية والمنظمات الإقليمية على تأصيل عناصر التراث العمراني في العمارة الحديثة

2) دعوة الباحثين إلى التعمق في دراسة عناصر التراث العمراني وخصائصها وقيمها المعمارية والحضارية واستنباط قيمها المعمارية وما تميزت به من حلول إبداعية وإثرائها وتطويرها والاستفادة منها في تأصيل العمارة الحديثة وبما يتلاءم مع احتياجات المجتمع وتحقيق رغباته والحفاظ على هويته

3) متابعة الاهتمام في دراسة أشكال عناصر التراث العمراني مع التركيز على المضمون من خلال تطوير الشكل المتغير بحسب الزمان والمكان والاستفادة من تقنيات وأساليب العصر والاستعارة من مفرداته لإعطائه هوية وشخصية المكان والمضمون الثابت الذي لا يختلف باختلاف الزمان والمكان والذي يهتم بالمتطلبات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية وتحددها القيم الحضارية للمجتمع الإسلامي.

4) الاهتمام بتدريس العمارة التراثية وتقنيات ومزايا المواد المحلية والاستفادة من خبرات الأجداد وتأصيل عناصرها في العمارة الحديثة (واجهات، فتحات، الإضاءة، التهوية، ملاقف الهواء، الخارجة ، طرق الإنشاء ، مواد البناء ..).

5) الاهتمام بإعادة توظيف المباني التراثية القائمة وفق وظيفتها القديمة أو وظيفة جديدة من خلال استخدامها في وظائف جديدة أكثر ملائمة مثل المتاحف أو معارض أو غيرها من الوظائف التي تحقق الهدف من المحافظة عليها وتعكس الاهتمام بالتراث وعناصره المعمارية وقيمه الروحية والثقافية والعناية باستمرار يته وإبراز أصالته حتى لا تفقد مدننا لهويتها وشخصيتها .

6) تأهيل عنصري الأصالة والمعاصرة بالعمارة الحديثة في المناطق والمدن العربية لحمايتها من مخاطر الاندثار والتقليد لحلول غير ملائمة للبيئة المحلية.

7) تحديد مراكز ومناطق ومعالم المدن التي يجب الحفاظ عليها و إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لضمان استمراريتها وبيان أساليب تأصيل عناصرها العمرانية وقيمها الإبداعية.

8) تشجيع المستثمرين والملاك في تبني مشروعات تأصيل التراث العمراني للمحافظة على ما يمكن الاستفادة منه من عناصر وقيم ومضمون لروح وفكر وثقافة العمارة العربية والإسلامية المستمدة من ثقافة وحضارة الأمة العربية والإسلامية.

9) إنشاء قاعدة بيانات تضم كافة المعلومات الخاصة بتوثيق العمارة التراثية وتجارب تأصيل عناصره العمرانية والمعمارية ، وتفعيل تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات المعنية بالمنطقة العربية

10) زيادة التوعية والاهتمام بتأصيل عناصر التراث المعماري وقيمه في العمارة الحديثة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعقد اللقاءات والمحاضرات والندوات للتعريف بذلك على المستوى الرسمي والشعبي.

11) تشجيع الباحثين والمهتمين في دراسة الأصول والنظم التي كانت سائدة في العصور الإسلامية المتتالية وعن مدى تأثيرها على الإنجاز المعماري فيها. ومراجعة أحكام العمارة في الإسلام والاجتهادات بشأنها بهدف استخلاص القيم الفكرية التي تؤثر في بناء العمران .

12) توجيه الاختصاصيين والمهتمين والاستشاريين والمهندسين المعماريين العاملين بالمكاتب الاستشارية والهندسية بالعمل على تأصيل التراث في ما يقومون به من مشاريع معمارية تهدف إلى إبراز المضمون الإسلامي للعمارة والبعد عن النقل اللاواعي للحلول المعمارية والاهتمام بتأصيل العناصر التراثية في المشاريع الحديثة و بما يحقق الاحتياجات الوظيفية و المتطلبات المناخية والاجتماعية والثقافية مع الاستفادة مما هو متاح من تقنيات حديثة.

1- الخلاصة:

نخلص مما سبق إلى القول بأن البحث تناول أهمية ومفاهيم تأصيل عناصر التراث العمراني وقيمه المعمارية والحضارية واستعرض ملامح التراث العمراني وسماته في اليمن وبعض الدول العربية وخصائص عناصره ومفرداته المعمارية وقيمه الحضارية وما تميز به من حلول إبداعية يمكن تأصيلها في العمارة الحديثة، حيث تبين أن العمارة التراثية غنية ومتنوعة، وهي حصيلة لأجيال متعاقبة كانت العوامل المؤثرة فيها هي الظروف الطبيعية والمناخية وطبيعة المجتمع وظروفه الاقتصادية وعاداته وتقاليده وقيم وتعاليم الإسلام الحنيف، بالإضافة إلى مواد البناء المتاحة، وقد استقرت هذه العوامل لأجيال طويلة حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي وبعد تعرض المباني التراثية للإهمال ومخاطر التغريب ، انطلقت الدعوة لتأصيل القيم والتراث العمراني في المدن العربية ومنها المدن

اليمنية مثل مدينة صنعاء وشبام حضرموت وزبيد وغيرها من المدن التاريخية كردة فعل لما تعرضت إليه صورة المدن التراثية من أنماط معمارية غربية وتشوهات وإهمال استطاعت أن تغير من الهوية المعمارية لكثير من المدن التاريخية وأن تفقدها هويتها وشخصيتها وابتعدت بها كثيراً عن أصولها وتراثها العمراني، حتى تبنت بعض الدول والمنظمات الدولية الدعوة للمحافظة على التراث ووضع ما يلزم من توجيهات وتعليمات تكفل العناية بذلك والاهتمام به. وقد كان الأسلوب الداعي إلى الأصالة والمعاصرة والمتمثل في تأصيل عناصر التراث العمراني وقيمة المعمارية والحضارية الأسلوب الأكثر قبولاً لدى كثير من المعماريين حيث يدعو هذا الاتجاه إلى تقديم عمارة معاصرة ومنتمية في حدود معطيات العصر، ويهدف هذا الأسلوب إلى تأصيل التراث العمراني بالعمارة الحديثة، وتصميم المناطق الجديدة استلهاماً من التراث العمراني وعلى أساس من القيم الحضارية المتوارثة والحلول المعمارية البديعة الملائمة للبيئة المحلية مع الأخذ في الاعتبار المنجزات التقنية الحديثة والمتطلبات المعيشية العصرية المتطورة والتي لا تتعارض مع قيم الإسلام وتعاليمه وتقاليد المجتمع. ومن الواضح أن معالم هذا الأسلوب ليس في تقليد الماضي أو النقل الصريح لعمارته أو تبسيط عناصره ولكن تأصيلا لروحه وفلسفته، وهذا يستدعي دراسة متعمقة للشكل والمضمون ليس فقط لعناصر ومفردات الصورة الخارجية للمباني التقليدية القديمة (الشكل)، ولكن بصورة أكثر تركيزاً بالمتطلبات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية التي تنبع من تعاليم الدين (المضمون)، فالشكل - وهو التعبير المتغير يمكن تطويره باستخدام تقنيات وأساليب العصر والاستعارة من مفرداته لإعطائه هوية وشخصية المكان، أما المضمون فهو التعبير الثابت للقيم الحضارية للمجتمع الإسلامي الذي لا يختلف باختلاف الزمان أو المكان. وقد تنول البحث دراسة وتحليل وعرض بعض المشاريع الحديثة التي عرضت تفهما جيدا لمنهج التأصيل من خلال استخدام عناصر التراث المعماري العربي والإسلامي بشكل بسيط ومطور يتلائم مع التقدم و تقنيات العصر الحديثة ومراعياً للمتطلبات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية، إضافة إلى أن ذلك سيؤدي إلى إثراء عملية تأصيل العناصر التراثية بالعمارة الحديثة. ولا يعني هذا أن العمارة بالمدن العربية أو اليمنية تنفرد أو تستحوذ على هذا الاتجاه فقط، بل على العكس من ذلك نجد أنها كغيرها كانت ومازالت مجالاً متسعاً لكافة التوجهات سواءً تلك الخاصة بالعمارة الحديثة أو اتجاهات ما بعد العمارة الحديثة التي تواجدت وظهرت بصورة واضحة في بعض المدن العربية ومنها المدن اليمنية. والنتيجة العامة أن التجربة اليمنية في تأصيل عناصر التراث العمراني والمحافظة عليه في صنعاء وشبام حضرموت و رداع وتعز تجربة مهمة وقد ظهرت نتائجها الإيجابية في صورة المشروعات والمباني التي تم المحافظة عليها ، والتجربة بهذا الفكر

والمفهوم مازالت في حاجة إلى مزيد من الجهد خاصة في تأصيل عناصرها ذات القيم التراثية المميزة في العمارة الحديثة إضافة إلى الاهتمام بالمضمون حيث أن الكثير من محاولة التأصيل مازالت مجرد النقل الصريح لسمات وملامح العمارة التراثية أو تبسيط عناصرها.

المراجع :

[1] إبراهيم، سيد محمد عواد، (2005) صياغة جديدة لمفردات قديمه - إعادة إحياء عناصر العمارة الإسلامية، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي الثامن ، جامعة مصر للعلوم – كلية الهندسة – قسم العمارة، مجلة الهندسة بجامعة الأزهر- مصر.

[2] إبراهيم ، عبد الباقي محمد "تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة – مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية – القاهرة 1982م.

[3] إبراهيم ، عبد الباقي محمد ، الإبداع والتميز في تخطيط المدن "إثراء الحركة الفكرية في مجال العمارة والتخطيط العمراني في المملكة العربية السعودية" مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية – القاهرة.

[4] البس، د/ عبد الحميد، سراج، د/ محمد السيد - التجربة السعودية في تأصيل التراث العمراني والمحافظة عليه – المؤتمر العلمي الدولي الثاني - كلية الهندسة بجامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية – 1992م.

[5] البهنسى ، عفيف - كتاب (فنون العمارة الإسلامية وخصائصها في مناهج التدريس)...

[6] الرفاعي ، محمد خير الدين - الحفاظ على التراث العمراني في المدن العربية التاريخية واستثماره في إطار السياحة الثقافية"، ندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته واستثماره سياحيا الرياض – شعبان 1424 هـ / أكتوبر 2003م .

[7] إسحاق ، هاشم " " (عراقة مدينة) صنعاء عاصمة الثقافة العربية - المؤتمر الدولي للعمارة اليمنية- صنعاء – 2004م .

[8] الحسيني، علاء ياسين: العناصر القومية في العمارة العربية – دراسة تحليلية للعمارة العربية وعناصرها القومية – مجلة عالم البناء العدد 110 ، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، القاهرة .

[9] السلفي / جميل بن محمد و أ.د / عبد الحميد بن أحمد البس- التجربة السعودية في تأصيل التراث العمراني والمحافظة عليه بمكة المكرمة قسم العمارة الإسلامية – كلية الهندسة والعمارة الإسلامية- جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

[10] السيف ، احمد محمد . المحافظة على التراث العمراني أهمية وسبل المحافظة عليه . مجلة المهندس، المجلد العاشر، العدد 3 ذو الحجة 14117هـ، اللجنة الهندسية، مجلس الغرف التجارية والصناعية ،السعودية.

[11] العمري، حسين تحقيق ودراسة كتاب " تاريخ مدينة صنعاء للرازي " - دار الفكر دمشق – بيروت1989م.

[12] بن حموش ، مصطفى "جوهر التمدن الإسلامي: دراسات في فقه العمران" - دار قابس للطباعة و النشر والتوزيع – بيروت.

[13] جائزة الأغا خان للعمارة – الحداثة والتراث "تأثير التنمية في العمارة والتخطيط العمراني – اليمن مفترق طرق صنعاء مايو 1983م.

[14] حسنه، عمر عبيد "تخطيط وعمارة المدن الإسلامية " – سلسلة كتاب الأمة - (58) .

[15] رفعة الجادرجي. التراث ضرورة 2. مجلة البناء، العدد 17،18 ، السنة الثالثة، الرياض، السعودية. 1406/6هـ.

[16] عبدالله ، يوسف محمد و العمري ، حسين عبدالله و عبدالله ، عبد الرقيب طاهر (دراسة وتوثيق لكتاب عمارة مدينة صنعاء القديمة" لمنظمة العواصم و المدن الإسلامية .

[17] عبد الكريم، نادية مصطفى "مفردات المعمارية في عمارة حسن فتحي كمدخل للتنمية الصحراوية"، جامعة أسيوط ،مصر.

[18] فتحي ، حسن - عمارة الفقراء – القاهرة- ترجمة عام 1991.
[19] محمد، احمد هلال، المحافظة على استمرارية التراث المعماري المحلي في عمارة القرية المصرية المعاصرة.
[20] محمد الرايسي ، تأصيل المباني ذات القيم التاريخية والعمراني_ بأكادير- قراءة في آلية التوثيق كمنهج أولي ، في 7 مايو 2009.
[21] منظمة العواصم والمدن الإسلامية ـ المنهج الإسلامي في التصميم المعماري والحضري ـ الرباط ـ المملكة المغربية ـ . 1991
[22] نجيب محمد مبارك – سمات العمارة اليمنية أبحاث المؤتمر الهندسي الأول – عدن – اليمن ديسمبر2002م.
[23] هيكل، نمير إسماعيل . التراث والمعاصرة في العمارة. مجلة المهندس، المجلد 8، العدد 1 ، 1415هـ،
24) Michael Barry Lane "Pilot restoration Projects for The International
The old city of Sana"a – (UNDP-UNESCO YEM/88/006).
25) Ronald Lewcock / The old Walled city of San"a UNDP-UNESCO YEM/88 .
26) www.arhnet.org …

Establishing the origin of the elements of Architectural heritage and the architectural and cultural values of Modern architecture in the Arab Cities : the Yemen Experience Model as case study

Dr. Hashim Abdul-Rahman Ishaq
Associate Professor of Architectural Design and Urban Planning,
Faculty of Engineering and Architecture, University of Ibb, Yemen
E-mail: hashemali2007@gmail.com
Tel: 777379084

Abstract:

The Establishing the origin of the architectural heritage in the elements of modern architecture reflects the degree of awareness and planning and architectural interest in showing the cultural heritage of modern architecture in the Arab and Islamic countries in order to preserve the cultural identity and consolidate the values of architectural and cultural characteristics of excellence and exquisite solutions to local needs and social, economic and cultural climatic environment, that have contributed to the formation of elements taking into account in its different composition the human values which represented the human heritage that has a distinct variety of unique aesthetic.

This paper attempts to determine the significance of Establishing the origin of the elements of the architectural heritage in modern architecture. It will also answer the following questions: how is it possible to The Establishing the origin the elements of architectural heritage in the Arab and Islamic countries, such as Yemen. What are the problems that face the process of The Establishing the origin of such elements ? And haw to overcome them?

This study aims to examine in depth the elements of architectural heritage as well as its characteristics, artistic values and components in order to identify its content and format to develop the The Establishment methods with a view to The Establishing the origin the values of architectural and cultural elements of architectural heritage. The research is based on both a theoretical approach and on a field study (data collection and analysis of the elements of architectural heritage).

The study points out certain findings and recommendations on Establishing the origin the values of architectural and cultural heritage and highlighting the elements of physical Toeselha and characterization of the magnificent distinctive architectural elements that link the cultural heritage of modern architecture in terms of philosophical, practical and legislative aspects to ensure their survival, existence and the preservation of cultural values and cultural identity.

Keywords: Establish the origin architectural heritage, values ,architecture.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

THE BILATERAL J-CURVE BETWEEN YEMEN AND HER GULF COOPERATION COUNCIL TRADING PARTNERS: AN EMPIRICAL ANALYSIS OVER (1991-2005) PERIOD

Saif Sallam Alhakimi (ph.D.)
Associate Professor of Economics
Department of Economics
Hodeidah University

ABSTRACT: This study empirically analyses the bilateral J-Curve dynamic of Yemen with her Gulf Cooperation Council (GCC) trading partners using quarterly time series data over 1991-2005 period. Short-run and long-run impacts of the depreciation of Yemeni Rial on the trade balance between Yemen and her GCC trading partners are estimated from the bound testing approach and error-correction modeling. The empirical results indicate that while there was no specific short-run pattern supporting the J-Curve phenomenon, the long-run results supported the economic theory, indicating that a real depreciation of the Rial has a favorable long-run effect on Yemen trade balance with five of her six trading partners (the GCC). To ascertain the stability of bilateral trade balance relationships, CUSUM and CUSUMQ tests were implemented and 1 out of 6 cases was found to be stable in terms of both tests.

Keywords: Bilateral J-Curve, Bounds Testing, Co-integration, Error-Correction Model, Stability Test, Yemen.

JEL Classification: F31

1. INTRODUCTION

Quantifying the short-run and the long-run responsiveness of the trade balance to exchange rate changes is important to economic policy for several reasons.

First, it establishes whether there is a stable long-run relationship between the exchange rate and the trade balance. If such a stable long-run relationship does not exist, then depreciating the exchange rate does not seem to be a reasonable solution for improving the country's competitiveness on a long-term basis.

Second, if a long-run relationship does exist, then it is necessary to establish whether it is likely that depreciation leads to a net improvement of the trade balance in the long-run.

Third, quantifying the extent of the trade balance improvement would be desirable to weight the trade balance benefits against costs of permanent depreciation.

Fourth, the estimate of the short-run dynamics provides information regarding the immediate and medium run impact of exchange rate changes on the

trade balance. More specifically, the question here is whether depreciation has an adverse short-run impact on the merchandise trade balance.

If it does, it seems reasonable to estimate the persistence and extent of the adverse effect. This is usually an empirical question and in the literature, it is referred to as the J-Curve effect.

1.1 STUDY OBJEVTIVES

The main objectives of this study are as follows:

1) Investigate the existence of J-Curve effect both in the short-run and long-run by implementing recent advances in time series econometrics in the case of Yemen and her trading partners (GCC).

2) Implement parameter stability tests of Brown et. al. (1975) to ascertain stability or instability in the trade balance model.

The rest of the paper organized in the following manner. Section 2 presents the literature review. Section 3 introduces a reduced-form of the bilateral trade balance model. Section 4 presents the methodology and results. Section 5 concludes. Data definition and sources are cited in an Appendix.

2. LITERATURE REVIEW

Many studies that have tested the J-Curve phenomenon have employed aggregate trade data. The list includes Bahmani-Oskooee (1985), Felmingham and Divisekera (1986), Felmingham (1988), Rosensweig and Koech (1988). Hamaios (1989), Bahmani-Oskooee and Malxi (1992) and Bahmani-Oskooee and Alse (1994), Bahmani-Oskooee and Goswami (2003), Bahmani-Oskooee et. al. (2005), Bahmani-Oskooee et. al. (2006) and Bahmani-Oskooee and Ratha (2007).

Many of these studies also employed the effective exchange rate. A problem with this approach is that a country's currency could appreciate against one currency and simultaneously depreciate against another currency. The weighted average will therefore smooth out the effective exchange rate fluctuations, yielding an insignificant link between the effective exchange rate and the total trade balance.

Furthermore, as Rose and Yellen (1989) argue, when estimating a trade balance model using aggregate data one needs to construct a proxy for the rest-of-the-world income. This construct is ad hoc at best and at worst misleading. These problems can be avoided altogether by employing disaggregated data.

Two studies, Rose and Yellen (1989) and Marwah and Klein (1996), have employed disaggregated data in testing the J-Curve phenomenon. Rose and Yellen did not find a long-run effect nor any evidence supporting the J-Curve phenomenon between the U.S. and her major trading partners. Such negative findings could be due to several deficiencies.

First, they define the real trade balance to be the "difference between merchandise exports and imports, measured in current. U.S. dollars, deflated by the American GNP deflator." (p.58). The evidence in Miles (1979) versus Himarios (1985) suggests that the results are sensitive to the units of measurements.

Second, their method was based on Engle-Granger cointegration analysis which uses the DF or the ADF tests. Since no evidence was found in favor of cointegration, the short-run analysis was based on simple autoregressive analysis, rather than an error-correction modeling. However, as Kremers et. al. (1992)

demonstrates, when using the Engle and Granger (1987) method, the DF test may reject cointegration due to its low power. At the same time the coefficient on the error-correction term in the corresponding dynamic model could be highly significant supporting cointegration.

They argue that "the error-correction-based test is preferable because it uses available information more efficiently than the Dickey-Fuller test (Kremers et. al. (1992: p. 325)." Finally, in estimating their simple VAR model, no attempt was made to use an objective criterion when selecting the lag length of each variable.

The second study, Marwah and Klein (1996), also employs bilateral data between U.S. and her five largest trading partners and between Canada and her five largest trading partners with mixed results. One major deficiency in this later study is the use of nonstationary data. Since the model is estimated using the level of each time-series variable without checking for unit roots, the estimates can suffer from the "spurious regression" problems. Thus, the main purpose of this paper is to expand the literature on the short-run and the long-run relationship between the trade balance and the exchange rate on a bilateral basis, after correcting the shortcomings of previous research.

3. THE TRADE BALANCE MODEL

The model employed here will be similar to that of Rose and Yellen (1989).[1] However, the trade balance is measured as the ratio of Yemen imports from trading partner j over her exports to the same trading partner rather than the difference between imports and exports. Bahmani-Oskooee (1991) has argued that this measure is not sensitive to the units of measurement and it reflects the movement of the trade balance in real or nominal terms. Furthermore, it allows us to specify the model in Log form such that the first-differenced variables measure the rate of change.

Thus, the model takes the following form:

$$LnTB_{jt} = a + bLnY_{yet} + cLnY_{jt} + dLnEX_{jt} + \varepsilon_t, \quad (1)$$

where TB_j is the ratio of the Yemen imports from country j to her exports to the same country; Y_{ye} is the Yemen real GDP set in index to make it unit-free; Y_j is the index of real GDP of trading partner j and EX_j is the real bilateral exchange rate defined in a way that a decrease reflects a real depreciation of the Yemeni Rial against the currency of trading partner j.

As far as the expected signs are concerned, under normal condition we would expect Yemen income to carry a positive coefficient. As Y_{ye} rises, Yemen will import more causing the TB variable to rise. However, if the increase in

[1] For theoretical derivation of the reduced-form model, see Rose and Yellen (1989: 54-55).

Yemen income is due to an increase in the production of import-substitute goods, imports may actually decline, yielding a negative estimate for b .

By the same token, country $j's$ income could carry a negative or positive coefficient as well. If real depreciation of the Rial, i.e. a decrease in EX is to discourage Yemen imports and encourage her exports (thus, improve the trade balance), we would expect the estimate of d to be positive.

Equation (1) along with its short-run dynamic adjustment, to be explained in the next section, is the basis of our empirical analysis to which we turn next.

4. THE METHODOLOGY AND THE RESULTS

Since our interest is to detect the short-run as well as the long-run response of the bilateral trade balance to real bilateral exchange rate changes, the appropriate method is to employ error-correction modeling and cointegration techniques.

The first step in applying such techniques is to identify the size and location of the autoregressive roots. To determine whether the variables in the model are characterized by unit roots requires the application of one of many possible tests. However, the existing tests for unit roots can at times yield different outcomes (Bahmani-Oskooee 1998).

Due to this uncertainty Pesaran and Shin (1995) and Pesaran et. al. (1996) introduce yet another method of testing for cointegration. The approach known as the Autoregressive Distribution Lag (ARDL) approach has the advantage of avoiding the classification of variables into I(1) or I(0), so unlike standard cointegration tests, there is no need for unit root pre-testing.

The error-correction version of the ARDL model pertaining to the variables in equation (1) is as follows:

$$\Delta LnTB_{j,t} = a_0 + \sum_{i=1}^{n} b_1 \Delta LnTB_{j,t-i} + \sum_{i=1}^{n} c_i \Delta LnY_{ye,t-i} + \sum_{i=1}^{n} d_i \Delta LnY_{j,t-i} + \sum_{i=1}^{n} f_i \Delta LnEX_{j,t-i} + \delta_1 LnTB_{j,t-1} + \delta_2 LnY_{ye,t-1} + \delta_3 LnY_{j,t-1} + \delta_4 LnEX_{j,t-1} + \varepsilon_t \quad \textbf{(2)}$$

The ARDL procedure then involves two stages. In the first stage, the null hypothesis of "non-existence of the long-run relationship" defined by $H_0 : \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = 0$ is tested against the alternative of $H_A : \delta_1 \neq 0, \delta_2 \neq 0, \delta_3 \neq 0, \delta_4 \neq 0$. The relevant statistic to test the null (H_0)is the familiar F-statistic.

However, the asymptotic distribution of this F-statistic is non-standard irrespective of whether the variables are I(1) and another assumes that they are all

I(0). This provides a band covering all possibly classifications of the variables into I(1) and I(0) or even fractionally integrated.

If the calculated F-statistic lies above the upper level of the band, the null is rejected, indicating cointegration. If the calculated F-statistic falls below the lower level of the band, the null cannot be rejected, supporting lack of cointegration.

If, however, it falls within the band, the result is inconclusive. In such an inconclusive case, following Kremers et. al. (1992), the error-correction term will be a useful way of establishing cointegration. Since data are quarterly, we impose four lags on each first differenced variable in equation (2) and provide the result of F-test for cointegration in table 1.[2]

Recall that a significant F-statistic which tests the lagged level of the variables in equation (2) will be an indication of cointegration among the variables involved. It is clear from table 1 that in the results for Kuwait, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates (UAE), the calculated F-statistic is greater than or close to the upper-bound critical value, rejecting the null of no cointegration. However, in the case of Bahrain we have an inconclusive outcome because the calculated F-statistic is less than the upper-bound critical value but greater than the lower bound.

Table 1: The Results of F-Test for Cointegration Among the Variables of the Bilateral Trade Balance between Yemen and Trading Partner j

Trading Partner j	Calculated F-statistic
Bahrain	2.56
Kuwait	3.74
Oman	3.07
Qatar	2.77
Saudi Arabia	5.70
United Arab Emirates (UAE)	3.49

Note: At the 10 percent level of significance when there is an intercept but no trend in the error-correction model, the critical value bounds of the F-statistic are (2.04 and 3.48).

As indicated above, the results in Table 1 were obtained after imposing only four lags on each of the first-differenced term in equation (2).

Once we have established the existence of cointegration, we move to the second stage of the procedure which involves estimating the error-correction model (Equation 2). The main aim here is to detect the short-run dynamics.

If the variables were found to be cointegrated, the lagged level of the variables which jointly together form the lagged error-correction term must be retained. However, even if there is no cointegration, we still retain the lagged error term to determine its significance and thus the long-run relationship. As mentioned above, this is an alternative, but an efficient way of establishing cointegration in the sense of Engle and Granger (1987).

In this stage, we employ the adjusted R^2 criterion to select the lag length of each variable. For brevity of presentation, we only report the coefficient

[2] All calculations are carried out by EVIEWS3.1, a statistical package by Quantitative Micro Software (QMS).

estimates of exchange rate $(\Delta LnREX_{t-i})$ and the lagged error-correction term denoted by (EC_{t-1}) in Table 2.[3]

As indicated before, the short-run effects of depreciation are reflected in the coefficient estimates obtained for the lagged value of the first-differenced exchange rate variable. Furthermore, negative coefficients followed by positive ones will support the J-Curve phenomenon.

Table 2: Coefficient Estimate of Exchange Rate and Error-Correction Term

	Trading Partner					
	Bahrain	Kuwait	Oman	Qatar	Saudi A.	U.A.E.
$\Delta\Delta LnRX$				0.611 (0.607)		
$\Delta LnRX_{t-1}$	-0.38 (0.30)	-1.06 (0.57)	0.66 (0.42)		-0.02 (0.16)	-0.04 (0.14)
$\Delta LnRX_{t-2}$	-0.93 (0.75)	-2.61 (1.21)	0.60 (0.29)		-0.09 (0.74)	0.076 (0.30)
$\Delta LnRX_{t-3}$	-1.16 (1.20)	-4.34 (2.37)	0.55 (0.22)		-0.14 (1.19)	0.32 (1.10)
$\Delta LnRX_{t-4}$		0.04 (0.14)	1.78 (0.60)		0.15 (1.40)	
$\Delta LnRX_{t-5}$			1.37 (0.64)			
$\Delta LnRX_{t-6}$			0.94 (0.56)			
$\Delta LnRX_{t-7}$			0.48 (0.48)			
$\Delta LnRX_{t-8}$						
$\Delta LnRX_{t-9}$						
$EC(-1)$	-0.12 (0.60)	0.04 (0.14)	0.01 (0.01)	-0.04 (0.20)	-0.11 (0.46)	-0.07 (0.29)

Note: Number inside the parentheses below each coefficient is the absolute value of t-statistic.

It is clear from Table 2 that in none of the cases, the coefficient estimates follow any specific pattern. For example, while in the case of Bahrain, all three coefficients are negative, in the results for Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia, and the U.A.E. there are positive as well as negative coefficients with no specific pattern. The negative coefficients obtained for the exchange rate variable in most cases, however, should not be interpreted as an averse effect of depreciation on the trade balance.

Hasiao (1981:95) has argued that "the negative autoregressive coefficients are not counter-intuitive because they are coefficients of the filtered data. If the model is represented in terms of the original variables, then most autoregressive coefficients will become positive".

[3] Full information estimates of each model between Yemen and each trading partner of the GCC which include coefficient estimates of all variables in (Equation 2) are available from the author upon request.

In this paper, after representing the error-correction models in terms of the original variables (level rather than first difference), I gather that in each case there are positive and negative coefficients with no specific short-run pattern. This general finding supports Magee (1973) who was the first to analyze the short-run effects of exchange rate changes on the trade balance at the theoretical level. He concluded that, theoretically, the trade balance can go either way in each period.

We can now turn to the long-run effects of depreciation on the trade balance. Again, it is clear from Table 2 that the lagged error-correction term $EC(-1)$ carries its correct negative sign and it is significant in all cases except Kuwait and Oman, supporting cointegration.

Unfortunately, the long-run sign and coefficient estimates of variables cannot be inferred from the error-correction terms. Thus, we need to report the estimates of δ_1, δ_2, δ_3, and δ_4 from (Equation 2) that were used to form the error-correction term in table 2. These estimates are reported in Table 3.

It is clear from Table 3 that in all cases the real exchange rate caries a positive coefficient except the case of Oman. Furthermore, out of those cases carrying positive coefficient only two cases (Kuwait and the U.A.E) are significant.

The implication is that even though the short-run effects were mixed, the long-run effects of a real depreciation of the Yemeni Rial against each trading partner's currency, except Oman, seems to have a favorable effect on their bilateral trade balances.

Table 3: Long-Run Coefficient Estimates of the Bilateral Trade Balance Model

Country j	Constant	LnY_{ye}	LnY_j	$LnREX$
Bahrain	-2..44	3.97	-5.10	0.39
	(0.41)	(0.33)	(0.54)	(0.57)
Kuwait	18.29	-5.50	-3.59	1.45
	(0.89)	(0.83)	(0.68)	(1.70)
Oman	-19.66	6.03	-7.86	-0.27
	(0.64)	(0.71)	(0.81)	(0.72)
Qatar	29.60	-10.35	4.74	0.37
	(1.09)	(1.85)	(1.02)	(0.67)
Saudi A.	3.58	-0.12	-0.61	0.02
	(1.53)	(0.22)	(0.77)	(0.67)
U.A.E.	12.13	-2.73	-0.26	0.22
	(2.11)	(1.15)	(0.12)	(1.13)

Note: Numbers inside the parentheses are absolute values of the t-ratio.

Finally, the stability of the short-run and long-run coefficients is checked through the CUSUM and CUSUMQ tests proposed by Brown, Durbin and Evans (1975), by using the residuals of equation (2) for each trading partner. The CUSUM test is based on the cumulative sum of recursive residuals based on first set of r observations. The CUSUM statistic is updated recursively and is plotted against the break points.

If the plot of CUSUM statistic stays within 5% significance level (portrayed by two straight lines whose equations are given in Brown et. al (1975, section 2.3), then coefficient estimates are said to be stable. Similar procedure is used to carry out the CUSUMQ which is based on the squared recursive residuals.

Figure 1 and 2, report graphical representation of these two tests for the last trading partner, United Arab Emirates (U.A.E.).

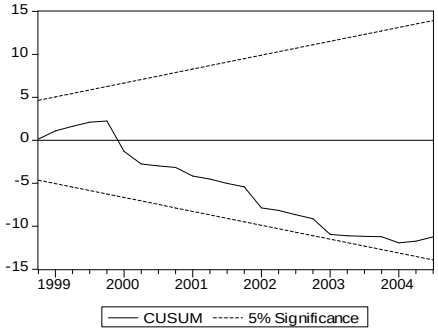

Figure 1: The **CUSUM** Stability Test

Figure 2: The **CUSUMQ** Stability Test

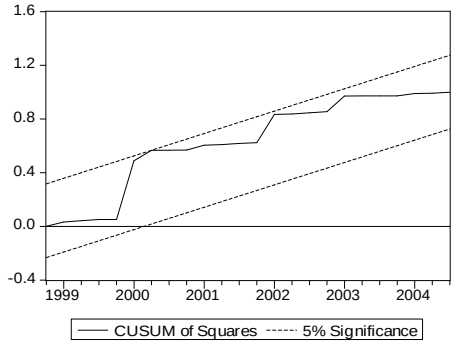

Figure 1 and 2 indicate a stable bilateral trade relationship between Yemen and the U.A.E. The graphical results for the remaining countries are not displayed here for brevity.

However, both CUSUM and CUSUMQ tests indicate stable relationships with one (the U.A.E.) of six cases in both tests. The summary results of these tests are given in table (4)

Table 4: Stability Test results based on CUSUM and CUSUMQ Tests

Trading Partner	CUSUM		CUSUMQ	
Bahrain		Stable		Unstable
Kuwait		Stable		
	Unstable			
Oman		Stable		
	Unstable			
Qatar		Stable		
	Unstable			
Saudi Arabia		Stable		Unstable
United Arab Emirates		Stable		Stable

5. CONCLUSION AND SUMMARY

Almost all previous research which investigated the relationship between the trade balance and its determinants employed aggregate data. In this paper we employed disaggregated bilateral data from Yemen and six of here trading partners (the GCC) to investigate the short-run and the long-run response of the trade balance to a currency depreciation.

The methodology was based on a new cointegration technique advanced by Pesaran and Shin (1995) and Pesaran et. al. (1996), known as the ARDL approach.

The main conclusion of the paper could be summarized by saying that while there was no specific short-run pattern supporting the J-Curve phenomenon, the long-run results supported the economic theory, indicating that a real depreciation of the Rial has a favorable long-run effect on Yemen trade balance with five of her six trading partners (the GCC). To ascertain the stability of bilateral trade balance relationships, CUSUM and CUSUMQ tests were implemented and 1 out of 6 cases was found to be stable in terms of both tests.

References

Bahmani-Oskooee, M. (1985). Devaluation and the J-Curve: Some Evidence from LDCs. *The Review of Economics and Statistics*, 67 (3), pp. 500-504.

Bahmani-Oskooee, M. (1991). Is There a Long-Run Relation Between the Trade Balance and the Real Effective Exchange Rate of LDCs? *Economics Letters*, 36 (4), pp. 403-407.

Bahmani-Oskooee, M. (1998). Do Exchange Rates Follow a Random Walk Process in Middle Eastern Countries? *Economics Letters*, 58 (3), pp. 339-344.

Bahmani-Oskooee, M., and M. Malixi (1992). More Evidence on the J-Curve from LDCs. *Journal of Policy Modeling*, 14 (5), pp. 641-653.

Bahmani-Oskooee, M., and J. Alse (1994). Short-Run versus Long-Run Effects of Devaluation: Error-Correction Modeling and Co-integration. *Eastern Economic Journal*, 20 (4), pp. 453-464.

Bahmani-Oskooee, M. and Gour Gobinda Goswami (2003). Bilateral J-Curve between India and her Trading Partners. *Journal of Applied Economics*, 35 (9), pp. 1037-1041.

Bahmani-Oskooee, M., Gour Gobinda Goswami and Bidyut Kumar Talukdar (2005). The Bilateral J-Curve: Australia versus her 23 Trading Partners. *Australian Economic Papers*, 44 (2), pp. 110-120.

Bahmani-Oskooee, M., Charikleia Economidou and Gour Gobinda Goswami (2006). Bilateral J-Curve between the UK versus her Major Trading Partners. *Journal of Applied Economics*, 38 (8), pp. 879-888.

Bahmani-Oskooee, M. and Artatrana Ratha (2007). The Bilateral J-Curve: Sweden versus her 17 Major Trading Partners. *International Journal of Applied Economics*, 4 (1), pp. 1-13.

Brown, R. L., J. Durbin, and J. M. Evans (1975). Techniques for Testing the Constancy of Regression Relations Over Time. Journal of the Royal Statistical Society, Series B, 37, pp. 149-163.

Engle, R. F., and C. W. J. Granger (1987). Co-integration and Error-Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometrica*, 55 (2), pp. 251-276.

Felmingham, B. S. (1988). Where is the Australian J-Curve? *Bulletin of Economic Research*, 40 (1), pp. 43-56.

Felmingham, B. S., and S. Divisekera (1986). The Response of Australia's Trade Balance Under Different Exchange Rate Regimes. *Australian Economic Papers*, 25 (June), pp. 33-46.

Himarios, D. (1985). The Effects of Devaluation on the Trade Balance: A Critical View and Reexamination of Mile's New Results. *Journal of International Money and Finance*, 4 (4), pp. 553-563.

Himarios, D. (1989). Do Devaluation Improve the Trade Balance? The Evidence Revisited. *Economic Inquiry*, 27 (1), pp. 143-168.

Hsiao, C. (1981). Autoregressive Modeling and Money-Income Causality Detection. *Journal of Monetary Economics*, 7 (1), pp. 85-106.

Kremers, J. J., N. R. Ericsson and J. J. Dolado (1992). The Power of Co-integration Tests. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 54 (3), 325-348.

Magee, S. P. (1973). Currency Contracts, Pass Through, and Devaluation. *Brookings Papers on Economic Activity*, 1, pp. 303-325.

Marwah, K., and L. R. Klein (1996). Estimation of J-Curve: United States and Canada. *Canadian Journal of Economics*, 29 (3), pp. 523-539.

Miles, M. A. (1979). The Effects of Devaluation on the Trade Balance and the Balance of Payments: Some New Results. *Journal of Political Economy*, 87 (3), pp. 600-620.

Pesaran, M. H., and B. Pesaran (1997). Microfit4.0-Interactive Econometric Analysis. Cambridge: Camfit Data Ltd.

Pesaran, M. H., and Y. Shin (1995). An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co-integration Analysis. In S. Strom, and P. Diamond (eds.). Centennial Volume of Ragnar Frisch. Cambridge: Cambridge University Press.

Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. J. Smith (1996). Testing for the Existence of a long-Run Relationship. *DAE Working Papers*, 9622, Department of Applied Economics, University of Cambridge.

Rose, A. K., and J. L. Yellen (1989). Is There a J-Curve? *Journal of Monetary Economics*, 24 (1), pp. 53-68.

Rosenweige, J. A., and P. D. Koch (1988). The U.S. Dollar and the "Delayed J-Curve". Federal Reserve Bank of Atlanta, *Economic Review*, 73 (4), pp. 2-15.

Appendix:

Data Definition and Sources

All data are quarterly from the period 1991I-2005IV and come from the following sources:

a. Direction of Trade Statistics of IMF (CD-ROM).
b. International Financial Statistics of IMF (CD-ROM).
c. Statistical Year-Book (1996, 2000, 2005) of Central Statistical Organization, Ministry of Planning and Int. Coop., Republic of Yemen.

Variables

TB_j = Yemen's trade balance with her trading partner j defined as Yemen's export to j over her imports from j (exports and imports collected from sources a and c).

Y_j = Real GDP of country j (collected from source b).

Y_{ye} = Real GDP of Yemen (collected from source b).

EX_j = Real bilateral exchange rate between Yemeni Rial and each trading partner's currency (collected from source a). It is defined as $(P_{ye} * NEX_j) / P_j$, where P_{ye} is the Yemen

GDP deflator, P_j is the GDP deflator in each trading partner, and NEX_j is the nominal bilateral exchange rate defined as number of $j's$ currency per unit of the Yemeni Rial.
Thus, a decline in EX is a reflection of real depreciation of the Rial.

ملخص

تقوم هذه الدراسة بتحليل ديناميكية منحنى J لعلاقة اليمن الثنائية مع شركاءها التجاريين من دول مجلس التعاون الخليجي وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية ربع سنوية عن الفترة 1991- 2005م. تم تقدير التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل الناجمة عن هبوط قيمة الريال اليمني على الميزان التجاري بين اليمن وشركاءها التجاريين من دول مجلس التعاون الخليجي وذلك باستخدام أسلوب اختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطاء. تشير النتائج القياسية على أنه بالرغم من عدم وجود نمط محدد في الأجل القصير يعزز من ظاهرة منحنى J ، إلا أن نتائج التحليل الطويلة الأجل جاءت لتعزز النظرية الاقتصادية، دالة بذالك على أن لهبوط الريال الحقيقي تأثير مستحب على الميزان التجاري اليمني مع خمس من أصل ست من شركاءها التجاريين في مجلس التعاون الخليجي. وبغرض التأكد من استقرار علاقات الميزان التجاري الثنائية، جرى تطبيق اختباري CUSUM و CUSUMQ ، ووجد أن حالة واحدة من أصل ست حالات مستقرة وفقآ لنتائج كلا الاختبارين.

المصطلحات الرئيسية: منحنى J الثنائي، اختبار الحدود، التوحيد (الدمج) المختلط، نموذج تصحيح الخطاء، اختبار الاستقرار، اليمن.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

THERMODYNAMIC TREATMENT FOR RELATIVISTIC HEAVY ION COLLISIONS

A. Alhaidary
Physics department faculty of science, Taiz University - yemen

Abstract

A phenomenological model is presented based on the formation of a nonequilibrium nuclear thermo-dynamic system during the collision of intermediate and high energy heavy ions. The formulation and the dynamic picture are determined by solving the Vlasov equation. The solution is dressed in the form of a power series, the first term of which being the equilibrium distribution in phase space. The rest, are time dependent perturbation terms due to the multiple strong interactions inside the system. The temperature gradient and the derivatives of the phase function are calculated. The time dependence of the angular emission of the produced particles is studied. It is found that particles emitted in the forward direction are produced in the early stage of the reaction, far from the equilibrium. Backward production comes in a later stage when the system constituents undergo multiple cascade collisions.

keywords: Non-equilibrium thermodynamic, heavy ion, high energy interactions.

1 Introduction

Heavy-Ion collisions at high energies produce large showers of different kinds of particles. Nucleons, pions and light nuclei are observed over a wide range of energy and angle. These various products seem to be associated with three relatively distinct sources (see Fig.2). These are the projectile spectator, the target spectator and an overlap region.In the more peripheral collisions substantial fragments of both the target and projectile may remain. These "spectators" may be highly excited, leading to particle emission (more or less isotropic in the rest frame of the fragment) and to a distribution of final products (evaporation residues). In addition, some sort of intermediate composite may be formed from those parts of nuclei that overlapped during the collision. Particles from this region should be distributed in velocity between the target and projectile if each particle experiences at least two or three collisions on the average, they also be spread fairly widely in angle. This part of the collision complex becomes more important with describing impact parameter. For central collisions where the entire projectile overlaps the target, no projectile "spectator" remains and most of the yield of the reaction is expected at intermediate energies and widely spread in angle [1]. The relative yields of the different products observed in this intermediate region and their energy and angular distributions can be estimated from simple geometric, kinematics and statistical considerations. Many theoretical models such as the fireball model [2] have been introduced to study the particle production in heavy ion collisions at medium energy, where the concept of global equilibrium may be accepted. The fireball model was developed to fit the

experimental data at higher energies. A local equilibrium was assumed in the so called fire-streak model [1, 3] that treats the variation, across the overlap region of the target and projectile, in the amount of energy and momentum that it deposited. The expression for calculating any observable takes the form of a sum over a series of terms, each one of which concerns a local equilibrium and consists of a geometric, kinematics and statistical factors. As the energy increases more, it is expected that collision time becomes small enough so that particle emitted in the early stage of the reaction possesses non-equilibrium characteristics. The density function in phase space should be treated on the time scale to follow up the time grow of the reaction. Many trials have been done in this concern. The equation of motion can be reformulated to give it the appearance of classical equation for the phase distribution function. In this approximation, a local one body potential can be defined and the phase distribution function may contain the same information as the one body density matrix. This is the Hartree-Fock approximation [4].

Many physical body physics enter only through the relation of the potential and the density. One more approximation reduces the equation to completely a classical form is to make a power series expansion of the one body potential and get the so called Vlasov equation [5, 6, 7]. A situation that can be analyzed with the Vlasov equation is the short time behaviour of the system subjected to an impulsive force. If the potential is sufficiently weak, the solution of the excited system may be treated by the quantum mechanical sum rules introduced first by Fallieros [8] and Noble [9]. While it is not possible to integrate the Vlasov equation in general, some insight may be given by expanding the solution for small intervals of time. The starting point is the equilibrium solution, which is perturbed by the impulsive potential. Another treatment of the Vlasov equation depends on the theory of small oscillations in finite system [10]. A closed expression has the appearance of Rayleigh's variation principle with a certain explicit form for the potential energy function. The solution is represented in the form of a sum of an equilibrium function plus a time dependent which is to be assumed small compared with the first. The motion is assumed to have a sinusoidal time dependence with frequency. The variational principle was applied to estimate the frequencies of nuclear vibrations of various multi-polarity. In this work a method is developed to solve the Vlasov equation with reasonable approximations in a frame of a time dependent thermodynamic model, which enables the calculations of light and heavy particle spectra on the different reaction stages. The details of the model are presented in the following sections.

2 The Formulation of the Model

Let us consider the collision between a target nucleus **T** and a projectile one **P** at a given impact parameter b. It is plausible to work with a parameter that defines the fraction of the projectile nucleons in the formed nuclear system as:

$$\eta(b) = \frac{\rho_{\mathrm{p}}(b)}{\rho_{\mathrm{P}}(b) + \rho_{\mathrm{T}}(b)} \tag{1}$$

where $\rho_{\mathrm{P}}(b)$ and $\rho_{\mathrm{T}}(b)$ are the projectile and target densities, respectively, at a given impact parameter b in the formed nuclear matter. $\eta(b)$ has continuous values extending from zero to 1. It is zero in the target region and goes to 1 as we approach the projectile region, as shown in Fig.(1).

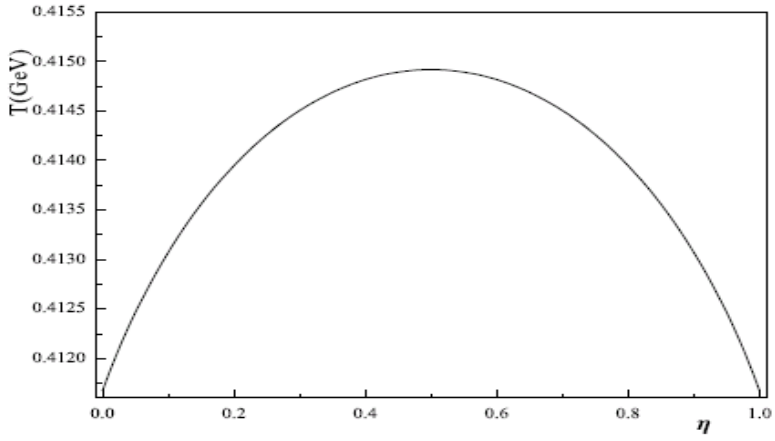

Figure.(1). The variation of the temperature as a function of the projectile density η for Mg-Em interaction at 3.6 GeV incident kinetic energies.

Considering a frame of reference coincides with the center of the target nucleus in the Laboratory system, the relative projectile density $\eta(r,b)$, at a distance *r* inside the fireball matter and an impact parameter, *b*, is given by

$$\eta(r,b)=\frac{\rho_{\mathrm{P}}(r-b)}{\rho_{\mathrm{P}}(r-b)+\rho_{\mathrm{T}}(r-b)} \qquad (2)$$

The nuclear density, $\rho_i(r)$, of nuclei of mass number $A < 20$ can be calculated using the Gaussian distribution *i.e:*,

$$\rho_i(r)=A_i(\pi R_i^2)^{-3/2}\,Exp(-r^2/R_i^2) \quad i = \mathrm{P},\ \mathrm{T} \qquad (3)$$

while for nuclei of $A \geq 20$, $\rho_i(r)$, can be calculated using the Fermi or Woods-Saxon distribution;

$$\rho_i(r)=\rho_\circ[1+Exp(\frac{r-c}{d})]^{-1} \qquad (4)$$

$$c_i=1.19A_i^{1/3}-1.61A_i^{-1/3} \quad \mathrm{fm} \qquad i=\mathrm{P},\mathrm{T}$$

where the surface thickness $d=0.54\,\mathrm{fm}$, and $\rho_\circ=0.159\,\mathrm{GeV/fm}^3$.

The parameter η plays an important role in understanding the physics inside each part of the interacting medium as it controls the quantity of energy transferred and the activity of nuclear collisions.

In relativistic heavy ion collisions (RHIC), collision geometry determines features of observables. When the impact parameter, b, is about a sum of radii of the nuclei, both nuclei are touching on the surface at most closest point, and only the nucleons in this surface will be involved in the collisions. Such collision is called peripheral collision. On the contrary, when the impact parameter is zero, most of the nucleons will be involved in the collisions. Such an event is called central collision .

In a naïve geometrical picture of non-central collision, it is called participant – spectator model. There are three regions for colliding nuclei which are called the target spectator region, the hot spot (fireball) region, and the projectile spectator region. Schematic picture before, during, and after collision is shown in Fig.(2) (top and bottom drawings respectively). In the figure, impact parameter, b, is also shown. Nucleons in the overlapping region are called participants. The other remaining parts, which pass away from the fireball in the early stage of the collision, are called spectators.

2.1 The projectile spectator region

It is characterized by a small momentum transferred that is enough to dissociate the projectile into few fragments moving in the forward direction or scattered by relatively small angles. Simple elastic scattering [11] assuming optical potential [12, 13], diffraction [14] and Coulomb dissociation [15] models are sufficient to describe the fragmentation process and the angular spread of the emitted fragments in this region.

2.2 The target spectator region

The nucleons in this region are initially at rest. As the collision starts up, nucleons from the projectile defuse slowly through the target transferring a little bit fraction of the projectile energy. The diffusion rate depends mainly on the impact parameter. The system then behaves as perfect gas that suffers multiple of successive elastic scattering. Consequently the entropy of the system increases until it reaches equilibrium state, with equilibrium temperature of the order of 30 MeV. At this moment the system evaporates [16] producing heavily ionizing fragments which appear as black particles in nuclear emulsions with isotropic distribution in the space. In most cases it was sufficient to describe the energy distribution of the evaporated particles with a unique Maxwell distribution of classical distinguished particles.

2.3 The hot spot region

It is the overlapping region between the projectile and the target that characterizes with relative projectile density, $\eta \approx 0.5$. Also it is the hottest region in the space.

Large amount of heat is dissipated there. This naive geometrical picture is necessary to understand the observables because of the following two reasons:

1. Elementary process of nucleus - nucleus collisions is nucleon - nucleon collisions, because the de Broglie wavelength of incident nuclei is much shorter than the size of nuclei.

2. Each constituent nucleon collides dominantly with nucleons located in tubular region with about.

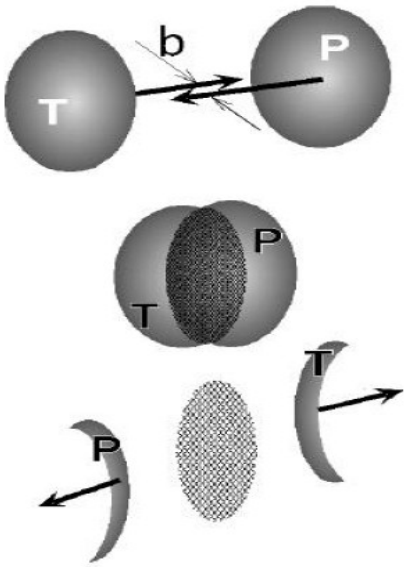

Figure 2: Schematic picture of relativistic heavy ion collision before (top), during (middle), and after (bottom) the collision. Note that the projectile (**P**) and the target (**T**) are Lorentz contracted in their center of mass frame. Hatched regions indicate hot and/or dense fireball. Impact parameter, b , is also shown.

nucleon radius and with length in the incident momentum direction. Because collision time is much shorter than the traversing time for a nucleon to reach the next (in perpendicular to incident momentum) nucleon. If we treat the system thermodynamically [17], it is expected that the collision goes through sequential stages. The first is a compression of the nuclear matter due to the high energy interaction, forming a fireball with diffuseness surface on the contrary of the fireball model assumptions which support the concept of the participant and spectator nucleons with pure cylindrical cut in the nuclear matter. Multiple nuclear collisions run inside the fireball which increase the energy density and allow the formation of quark gluon plasma state [18, 19, 20, 21]. This leads to the creation of new particles and expansion of the system which gradually approaches the equilibrium state. The last stage is the fireball decay. Particle emission from the fireball is allowed at different points on the time scale of the reaction. Light created particles are expected to be emitted on the early stage at narrow forward cone angle, i.e. due to the first

few collisions. The higher order collisions draw the system towards the equilibrium state producing particles in isotropic distribution in phase space. We treat the nuclear matter as a nonequilibrium system. Each point in the space is considered as a local equilibrium subsystem behaving as a canonical ensemble that is characterized by a specific temperature and a specific projectile fraction parameter η ., Fermi-Dirac for fermions and Bose-Einstein for bosons [4].

It is then convenient to consider the state of equilibrium as a time reference of the reaction. Drawing back, we may follow the historical grow of particle emissions on the time scale. Hadronic matter inside the fireball is partially formed by the fast projectile nucleons and the slow target ones. The relative projectile density in this mixture is a very important parameter. It determines the fireball parameters, the center of mass velocity, the temperature and the temperature gradient inside the fireball matter. We use a Gaussian density distribution for nuclei of mass number *A* < 20, and a Woods-Saxon distribution for $A \geq 20$. Using appropriate units: $\hbar = c = k = 1$, where $\hbar, c, k$ are Planck's constant, speed of light and Boltzmann's constant, respectively [22]. On the other hand, since the center of mass itself is moving with velocity β_{cm} with respect to the laboratory system, related to its η value, then the emitted particles are produced with anisotropic decay. The degree of anisotropy depends on the center of mass velocity or the energy of the emitted particles. Then the center of mass
energy dissipated in a local position is given by:

$$\zeta_{cm} = 3T + m\frac{K_1(m/T)}{K_2(m/T)} \qquad (5)$$

Where *T* is the temperature in the unit of MeV and m is the nucleon rest mass. *K*1 and *K*2 are McDonald's functions of the first and second orders, respectively [23]. The conservation of energy at a given location requires that:

$$[m^2 + 2\eta(1-\eta)mt_i]^{1/2} = 3T + m\frac{K_1(m/T)}{K_2(m/T)} \qquad (6)$$

t_i is the incident kinetic energy per nucleon in the laboratory system. Eq.(6), is valid for each type of particles forming the fireball. Its solution results the value of the local temperature at the specific η value Fig.(1). It is assumed that at each local equilibrium point the occupation probability for the state with momentum *P* is given by Fermi-Dirac distribution appropriate for the temperature *T*. The number of particles in a volume *V* with momentum *P* within the interval *dP* is ;

$$dN = \frac{gV4\pi P^2 dP}{(2\pi)^3}\left\{\frac{1}{1+e^{(E-\mu/T)}}\right\} \qquad (7)$$

where μ is the chemical potential, for our calculation we put μ =0 in Eq.(7)and *g* is the spin degeneracy factor. Then the energy distribution of the particles produced corresponding to temperature *T* is;

$$f(E,\eta) = \frac{d^2N}{P^2 dP d\Omega} = \frac{g}{4\pi m^3}\frac{1}{1+e^{E/T}} \qquad (8)$$

where *P* and *E* are the momentum and total energy, respectively, of a nucleon in the center of mass. Eq. (8) describes the energy distribution of the particles emitted in the rest frame of the fireball, which shows isotropic distribution. Transforming this distribution to the laboratory system, assuming that the nuclear source is moving with velocity β_{cm} with respect to the laboratory system, hence the produced particles are emitted with angle θ_L in the lab. system, then:

$$E = \gamma_{cm}(E_L - \beta_{cm} P_L \cos\theta_L) \qquad (9)$$

γ_{cm} is the Lorentz factor in the center of mass system and P_L , E_L are the momentum and energy of the produced particles in the lab. system.

$$\beta_{cm} = \frac{P_L}{E_L} = \frac{\eta[t_i(t_i+2m)]^{1/2}}{m+\eta t_i} \qquad (10)$$

The laboratory distribution function $f_L(E_L,\eta,\theta_L)$ describes the energy distribution of the emitted particles from a source at a given laboratory angle θ_L. The energy distribution in the laboratory system is found by integration over η and θ_L.. The energy *E* in the above equations is replaced by the corresponding kinetic energy *t* , $E = m + t$ to put the relation in an appropriate form for comparison with the experiment. Since particles emission is allowed before approaching the equilibrium state, then it is convenient to use the Vlasov equation [4] to deal with the particles energy spectra at any time of the reaction. The Vlasov Eq. has the form,

$$\frac{df}{dt} = \frac{\partial f}{\partial t} + \frac{\vec{P}}{m}\cdot\nabla_r f - \nabla_r u(r)\cdot\nabla_p f, \qquad (11)$$

where *u*(*r*) is a scalar potential acting among the particles. Eq.(11) may be solved by applying some approximations. First, we shall consider a pre-equilibrium state where the time derivative (df/dt) may be approximated as($(f - f_0)/t_c$) , Where f_0 is the equilibrium distribution. Since we are dealing with a state near equilibrium, so it is convenient to consider that the rate of change of the function f is

approximately equal to that of f_0. So we replace f by f_0 in the right hand side (RHS) of Eq.(11).

Moreover, let us consider the particles as almost free so that we neglect the potential $u(r)$ in this stage of approximation. Eq.(11) then becomes.

$$f_1 = f_0 + t_c \frac{\vec{P}}{m} \cdot \vec{\nabla}_r f_0$$

$$= f_0 + t_c \frac{\vec{P}}{m} \cdot \cos\theta \frac{\partial f_0}{\partial r}. \qquad (12)$$

Here f_1 is the first order approximation of the particle spectrum, *tc* is the time interval required by the system to approach the equilibrium state f_0 , and θ is the scattering angle, the angle between the direction of particle emission and the radial direction *r*. A second order approximation is obtained by using instead of f in the RHS of Eq.(11), so that

$$f_2 = f_0 + t_c \frac{P}{m} \cos\theta \frac{df_0}{dr} + (t_c \frac{P}{m} \cos\theta)^2 \frac{\partial^2 f_0}{\partial r^2}. \qquad (13)$$

By the same analogy we get the relation for the n^{th} order approximation as:

$$f_n = f_0 + \sum_{i=1}^{n} (t_c \frac{P}{m} \cos\theta)^i \frac{\partial^i f_0}{\partial r^i}, \qquad (14)$$

So that the third and fourth order approximations are:

$$f_3 = f_0 + t_c \frac{P}{m} \cos\theta \frac{\partial f_0}{\partial r} + (tc \frac{P}{m} \cos\theta)^2 \frac{\partial^2 f_0}{\partial r^2} + (tc \frac{P}{m} \cos\theta)^3 \frac{\partial^3 f_0}{\partial r^3} \qquad (15)$$

And

$$f_4 = f_0 + t_c \frac{P}{m} \cos\theta \frac{\partial f_0}{\partial r} + (tc \frac{P}{m} \cos\theta)^2 \frac{\partial^2 f_0}{\partial r^2} + (tc \frac{P}{m} \cos\theta)^3 \frac{\partial^3 f_0}{\partial r^3} + (tc \frac{P}{m} \cos\theta)^4 \frac{\partial^4 f_0}{\partial r^4}. \qquad (16)$$

3 Results and Discussions

The predictions of the pre-equilibrium model have been applied to calculate the angular distributions of shower (relativistic particles), grey (particles of intermitted

energy) and black (particles of low energy) particles emitted in Magnesium-Emulsion(Mg+Em) collisions at 3.6 GeV/n [Figs.((3), (4) and (5), respectively)]. The solid curves are the theoretical calculations, while the black stars are the experimental data. The momentum spectra, P , for particles produced in $\mathrm{d}+\mathrm{p}\rightarrow\mathrm{p}+\mathrm{X}$ collisions at 3.3 GeV/n and for $\cos(\theta)$ from -1 to 0.66 is shown in Fig.(6). The solid curve represents the theoretical calculations according to the pre-equilibrium model while the black stars are the experimental data.

The transverse momentum distributions for the particles produced in $\mathrm{p}+\mathrm{p}\rightarrow\pi+\mathrm{X}$ at $\sqrt{s}=23.5GeV$ and $\theta=90^{o}$ and in $^{16}\mathrm{O}+^{197}\mathrm{Au}\rightarrow\pi+\mathrm{X}$ at 60 GeV/n are shown in Figs.((7)and(8), respectively). The solid curves represent the pre-equilibrium model predictions, while the black stars are the experimental data. It must be noticed that the predictions of the model show global fair agreement with the experimental data. The value of the parameter t_c is found by comparison of the result of Eq. (14) with the experimental data. Experimental data are taken from HEL Cairo University and the SPIRES- SLAC data group. It is found that the reactions of higher energies need more terms in the expansion series, Eq. (14) which means that the particles at high energy reactions are produced far from the equilibrium state so we need more correction terms. Also the value of t_c increases in this case. The value of t_c is viewed via the variations, the energy and emission angle of the emitted particles. The results are summarized in Table (1). From this table one can show that fast created light particles (mostly pions) are created in the early stage of the reaction at the first collision process, *i.e:* large value of t_c. As time goes on more multiple collisions occur between the nucleons of the gas system and more momentum transfers to the system. The multiple scattering processes play the role of steering in the molecular gas system *i.e:* they draw the system towards the equilibrium state with smaller t_c. As time goes on again, more multiple collisions occur and the newly light created particles are produced in wider emission cone angles. This is followed by the emission of heavier particles, nucleons, deuterons, alpha particles. In Fig.(9) we display the proton spectra produced in *p+Cu* collisions at 1.4 GeV at emission angles 300*;* 450*;* 600 and 750, the experimental data are taken from [24]. Since the energy is not so high; it is sufficient to consider only the first terms in the series (14) with t_c =1.5, 1.05, 0.9, and 0. fm/c corresponding to the angles 300*;* 450*;* 600 and 750, respectively. The decrease of the value of t_c with increasing the angles approves that, as the system approach equilibrium, the particles are emitted in wider angles. In all previous steps, we deal with a non equilibrium system where the temperature is varying along the path of the reaction. And the system is classified into domains each is characterized by its own local equilibrium with specific temperature. As final conclusion, the thermodynamic gas model can describe the nuclear reactions in heavy ion collision using the non-equilibrium approach or the concept of domain local equilibrium.

Type of emitted particles		Shower	Gray	Black
t_c		0.00435	10^{-4}	10^{-9}
Forward	Exp.	96%	77%	56 %
	Theoretical	99.8%	65%	56%
Backward	Exp.	4%	23%	44%
	Theoretical	0.2%	35%	44%

Table 1: The calculated (forward and backward) angular distributions and t_c together with the corresponding experimental data for shower grey and black particles for Mg+Em interactions at 3.6 GeV

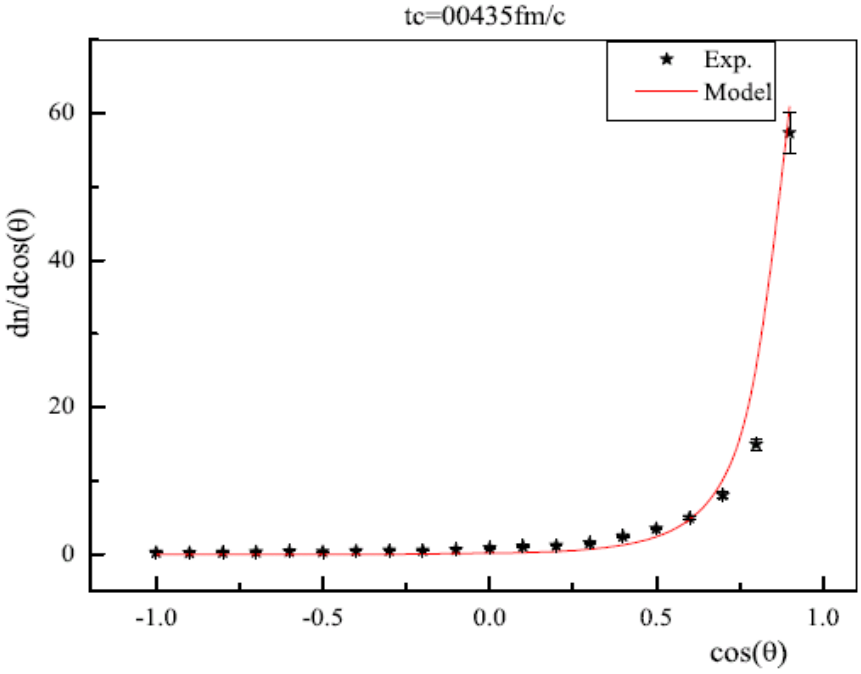

Figure 3: The angular distributions of the shower particles emitted in Mg+Em interactions at 3.6
GeV/n. The solid curve represents the model predictions, while the black stars are the experimental data which have been taken from HEL Cairo University.

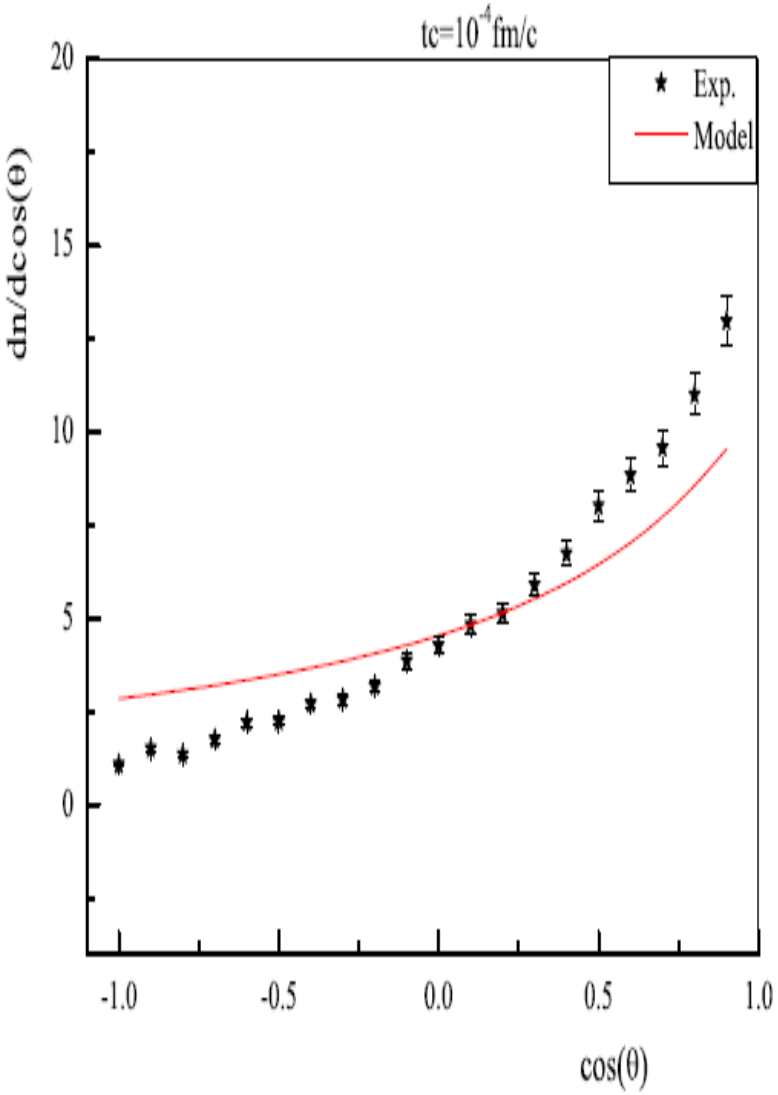

Figure 4: The angular distributions of the grey particles emitted in Mg+Em interactions at 3.6 GeV/n. The solid curve represents the model predictions, while the black stars are the experimental data which have been taken from HEL Cairo University.

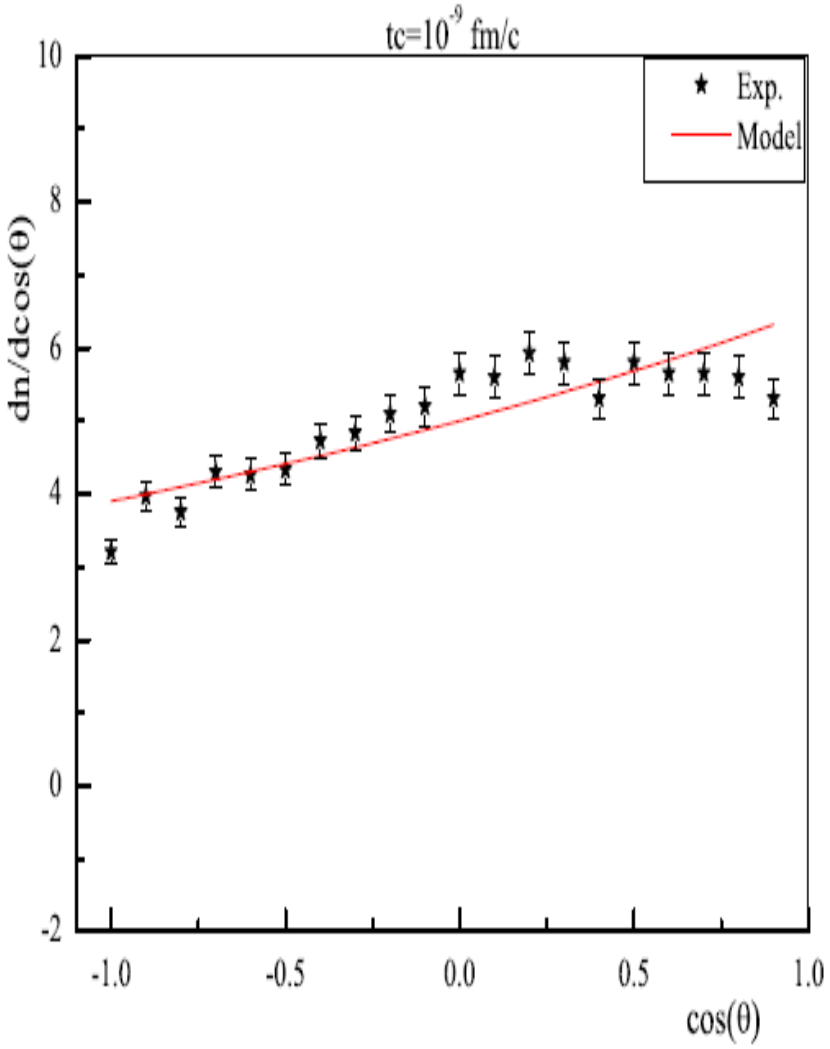

Figure 5: The angular distributions of the black particles produced in Mg+Em interactions at 3.6
GeV/n. The solid curve represents the model predictions, while the black stars are the experimental data which have been taken from HEL Cairo University.

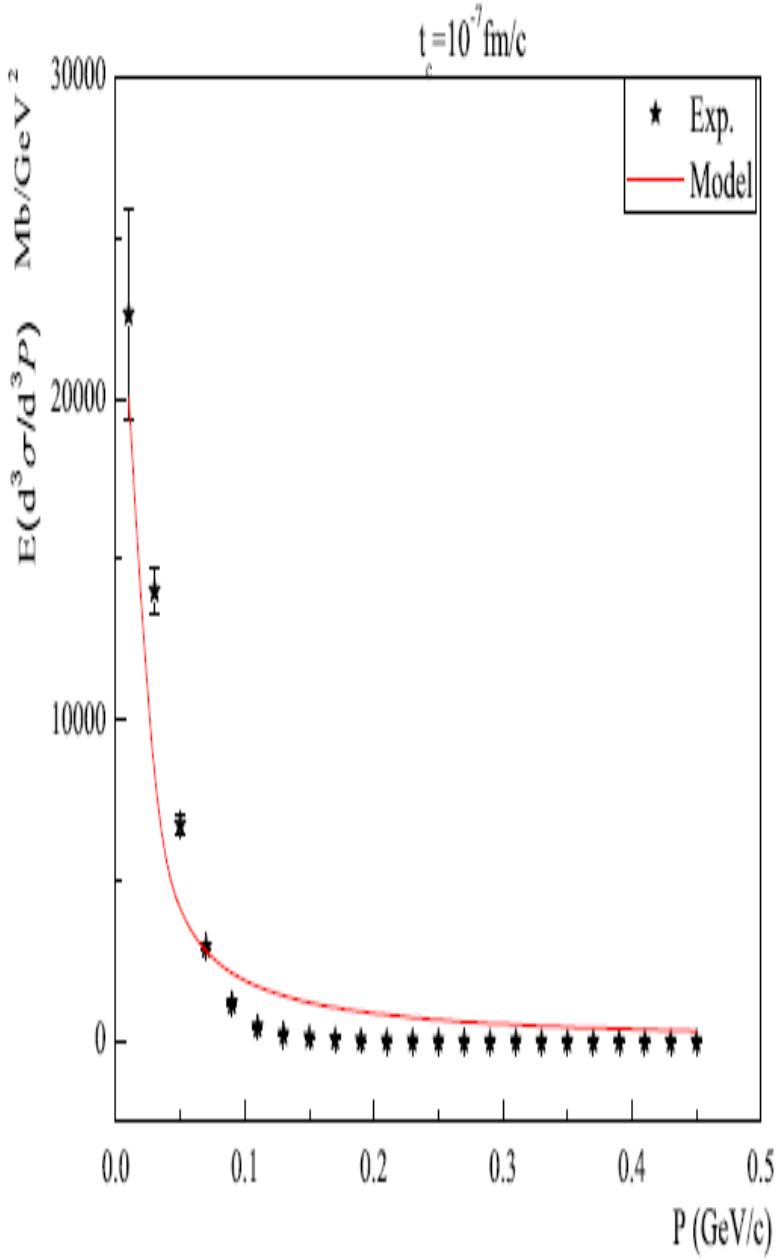

Figure 6: Momentum spectra, P , for the particles produced in $\mathrm{d}+\mathrm{p}\rightarrow\mathrm{p}+\mathrm{X}$ collisions at = 3.3

GeV/n and $\cos(\theta)$ from -1 to 0:66^0 . The solid curve represents the theoretical spectrum according to the pre-equilibrium model and the black stars represent the experimental data spectrum. The experimental data have been taken from [25].

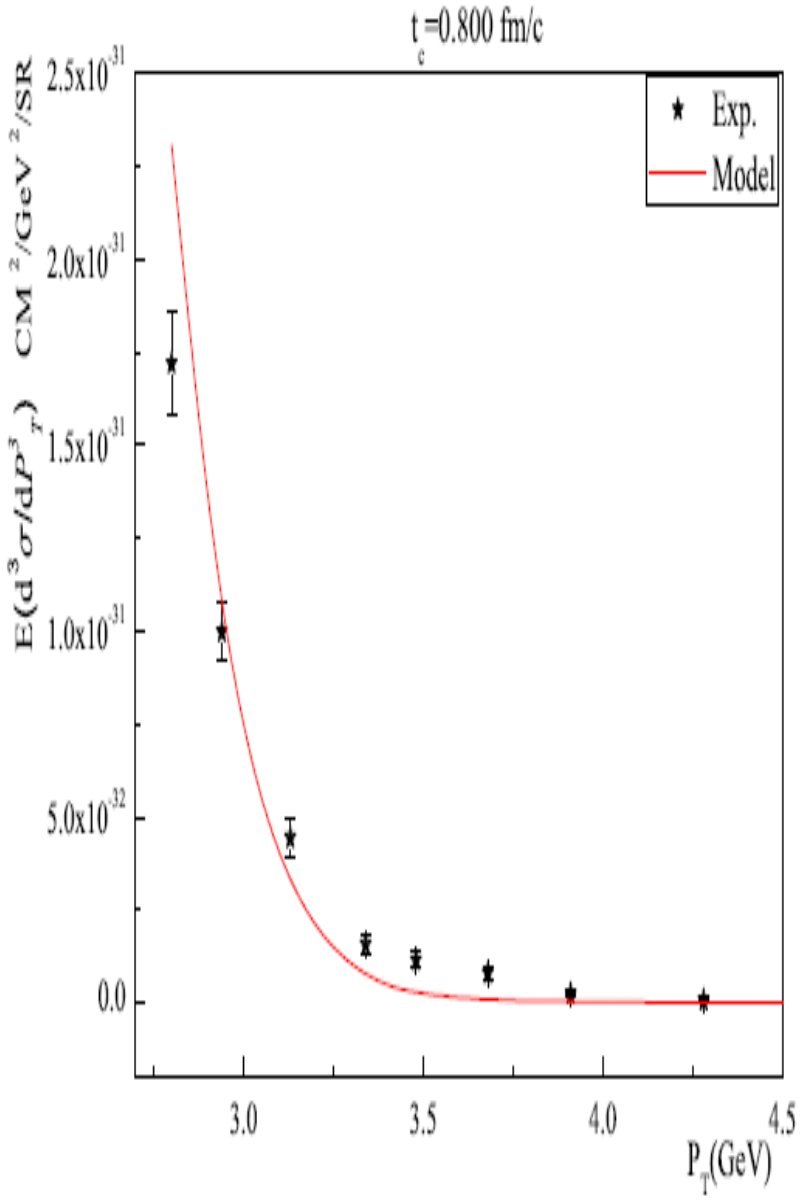

Figure 7: Transverse Momentum, PT , distribution for pion particles produced in $p + p \rightarrow \pi + X$ collisions at $\sqrt{s} = 23.5GeV$ GeV, and $\theta = 90^0$. The solid curve represents the theoretical calculations according to the pre-equilibrium model, while the stars have been the experimental data which have been taken from [26].

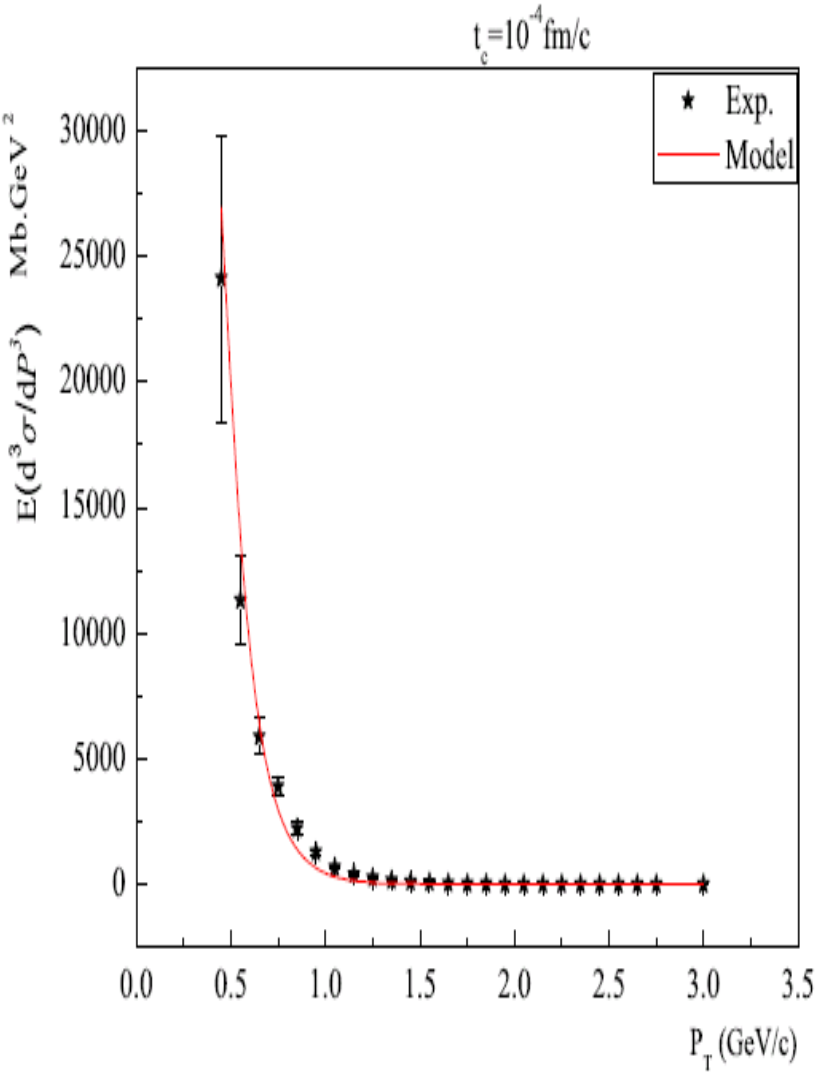

Figure 8: Transverse Momentum, P_T ,distributions for pions particles produced in $^{16}O+^{197}Au \rightarrow \pi + X$ interactions at 60 GeV/n. The solid curve represents the theoretical calculations according to the pre-equilibrium model and the black stars

represent the experimental distribution. The experimental data have been taken from [27]

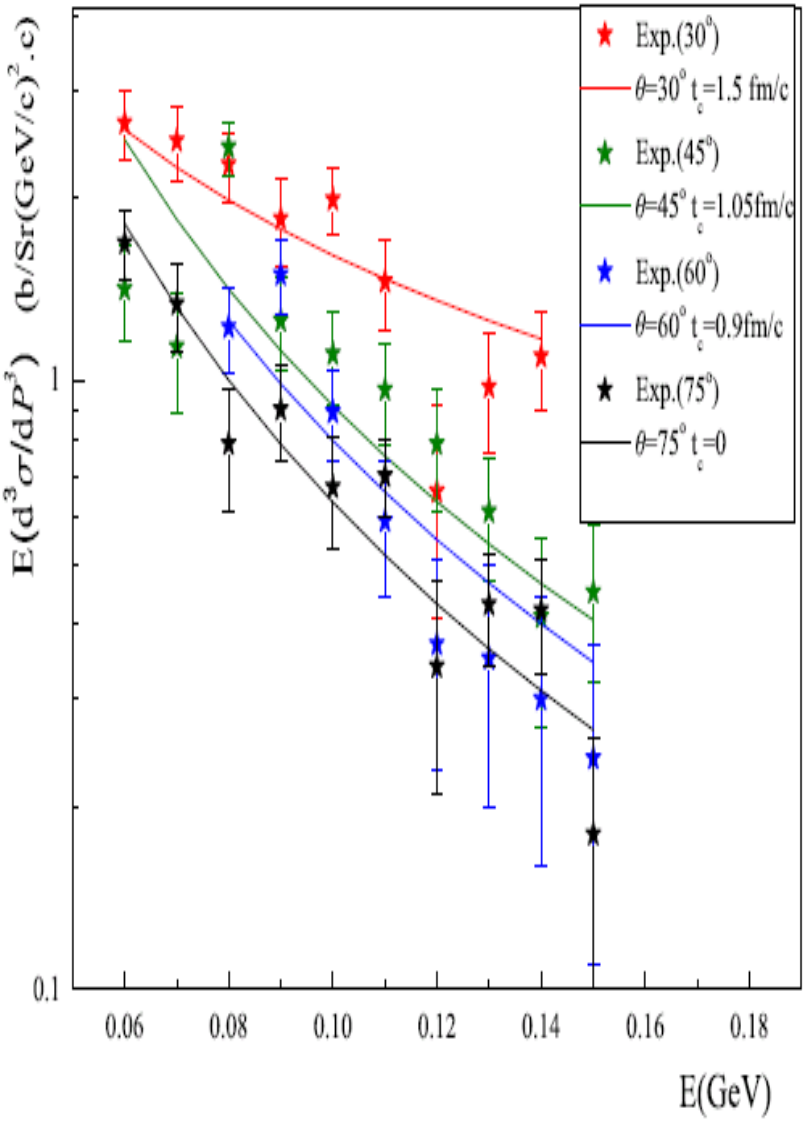

Figure 9: Proton spectra produced in $p + Cu \rightarrow p + X$ interactions at 1.4 GeV. The solid curves represent the theoretical calculations according to the

pre-equilibrium model and the star points represent the experimental data. The experimental data have been taken from [24]

4 Conclusive Remarks

1. The pre-equilibrium model with reasonable approximations may fit the experimental data of heavy ion collisions. A power series is presented to describe the nuclear density function in the frame of a thermodynamic picture. The formulation and the dynamic picture are determined by solving the Vlasov differential equation.
2. The temperature gradient in the system is determined according to the assumption that the nuclear matter has a diffuseness surface density with Gaussian distribution.
3. The temperature has minimum values around the center and near the end of the effective range of the nuclear matter. These regions are responsible for the emission of low energy particles, while fast particles are produced in the bulk region characterized by the projectile fraction parameter η = 0.5 and high temperature.
4. The power series solution is found with converging in nature. The n^{th} order term depends on the n^{th} derivative of the phase space distribution function and the *nth* power of the time parameter t_c that measures the reaction time relative to the equilibrium state as a time reference point.
5. The value of the parameter t_c is found by comparison with the experimental data.
6. It is found that reactions of higher energies need more terms in the expansion series which means that the particles at high energy reactions are produced far from the equilibrium state so we need more correction terms. Also the value of t_c increases in this case.
7. Particles emitted in the forward direction are produced in the early stage of the reaction, far from the equilibrium. Backward production comes in a later stage when the system constituents undergo multiple cascade collisions.
8. The predictions of the pre-equilibrium model have been applied to calculate the angular distributions of shower, grey and black particles emitted in Magnesium-Emulsion (Mg+Em) collisions at 3.6 GeV/n . Fair agreement with the experimental data has been obtained

References

[1] W. D. Myers. *Phys. Lett.*, A296:177{188, 1978.
[2] J. Gosset, H. H. Gutbrod, W. G. Meyer, et al. *Phys. Rev.*, C16:629, 1977.
[3] J. Gosset, J. I. Kapusta, and G. D. Westafall. *Phys. Rev.*, C18:844, 1978.
[4] G. F. Bertsch and S. Das Gupta. *Phys. Rep.*, 160:189, 1988.
[5] J. Aichelin and G. F. Bertsch. *Phys. Rev.*, C31:1730, 1985.
[6] H. Kruse, B. V. Jacak, and H. Stocker. *Phys. Rev. Lett.*, 54:289, 1985.
[7] C. Gregorie, B. Renaud, F. Sebille, et al. *Nucl. Phys.*, A465:317, 1987.
[8] T. Deal and S. Falierosyy. *Phys. Rev.*, C7:1709, 1973.
[9] J. Noble. *Ann. Phys.*, 67:98, 1971.
[10] J. Martorell et al. *Phys. Lett.*, B60:313, 1976.
[11] M. M. Islam, R. J. Luddy, and A. V. Prokudin. *Mod. Phys. Lett.*, 18:734, 2003. hep- ph/0210437.
[12] B. Abu-Ibrahim and Y. Suzuki. *Nucl.Phys.*, A728:118{132, 2003.
[13] H. F. Arellano and H. V. Von Geramb. *Phys. Rev.*, C66:024602, 2002.
[14] T. D. Cohen and D. C. Dakin. *Phys. Rev.*, C68:017001, 2003.
[15] B. Davids and S. Typel. *Phys. Rev.*, C68:045802, 2003.
[16] N. M. Hassan, N. El-Harby, and M. T. Hussein. *APH N. S. Heavy Ion Physics*, 12:33, 2000.
[17] J. U. Klaetke and K. H. Mutter. *Nucl. Phys.*, B 342:764, 1990.
[18] M. T. Hussein, A. Rabea, A. El-Naghy, and N. M. Hassan. *Progress of Theoretical Phys. Japan.*, Vol. 93 No. 3:585, 1995.
[19] G. N. Fowler, F. S. Navarra, M. Plumer, et al. *Phys. Lett.*, B214:567, 1988.
[20] M. Wellner. *Phys. Rev. Lett.*, 68:1811, 1992.
[21] B. Muller and A. Tragonov. *Phys. Rev. Lett.*, 68:3387, 1992.
[22] M. T. Hussein, N. M. Hassan, and N. Elharby. *Turk. J. Phys.*, 24:501, 2000.
[23] M. Abramowitz and I. A. Stegun. *Hanbook of Mathematical Functions*. Dover Publications, Inc.,New York, P:376, 1968.
[24] T. A. Shibata et al. *Nucl. Phys.*, A408:525{558, 1983.
[25] S. Shimansky et al. DUBNA JINR - 88-443 (88,REC.SEP.) 3p.
[26] F. W. Busser snd L. Camilleri, L. diLella, et al. *Phys. Lett.*, B 46:471{476, 1973.
[27] R. Albrecht et al. *Phys. Lett.*, B201:390, 1988.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

THE EFFECT OF HEMODIALYSIS ON LIPID PROFILE IN YEMENI PATIENTS WITH CHRONIC KIDNEY DISEASE.

Mohamed A. Al-Duais*, Baker Al-Bow, Nabil. A. Al-Hemiary* and Yahya S. Al-Awthan***.**

Department of Chemistry, * Department of Biology, Faculty of Science, Ibb University, Ibb, Yemen.*
*** Department of Biochemistry, Faculty of Medical Sciences, Northern Border University, Saudi Arabia.*
Corresponding Author. E-mail: mahaldouis@yahoo.com

ABSTRACT Mortality from cardiovascular (CVD) disease in patients on chronic hemodialysis (CHD) is 10 to 20 times greater than in the general population. Fifty Yemeni hemodialysis patients with end stage-renal disease (ESRD), aged 12-80 years, undergoing MHD at a dialysis Unit in Al-Thawra Hospital in Ibb city, were enrolled in this study. Pre- and post-dialysis blood samples were collected and analyzed for plasma glucose, total cholesterol (TC), high density lipoprotein cholesterol (HDL-C), and triglycerides (TG). Low density lipoprotein cholesterol (LDL-C) was determined by using the friedewald equation. Non-HDL-C was calculated as TC-HDL-C.

Level of glucose was decreased significantly ($P<0.05$) by 51% post-dialysis. There were significant post-dialysis increases in TC, LDL-C, non-HDL-C and TG by 39%, 45%, 52.3%, and 16.7% respectively, and also significant increases in antiatherogenic profile represented by HDL-C by about 14.7%.

In conclusion, levels of atherogenic lipoproteins increase postdialysis in Yemeni patients with ESRD. The increase in lipid levels is therefore related to retention of lipoproteins with each dialysis. With repeated dialysis, dyslipidaemia may get progressively worse and further accentuate Cardiovascular disease risk.

Key words: hemodialysis, cholesterol, lipoproteins, Yemen.

INTRODUCTION

Cardiovascular disease (CVD) is the leading cause of morbidity and mortality among patients who reach end-stage renal disease (ESRD) on maintenance hemodialysis (MHD) worldwide [1-5], including Yemen [6, 7]. Mortality from cardiovascular disease in dialysis patients is 10 to 20 times greater than in the general population [1, 5] .The excess risk of vascular disease is due, at least in part, to traditional risk factors identified in the general population, including hypertension, diabetes mellitus, hyperlipidemia, tobacco use and physical inactivity [8].In addition,hemodynamic and metabolic factors related to the kidney disease are involved. These uremia related risk factors include dyslipidemia high lipoprotein(a), prothrombic factors, hyperhomocysteinemia, increased oxidant stress, hypoalbuminemia, inflammation, hemodynamic overload and anemia [9,10] . Hemodialysis patients usually have normal total cholesterol (TC) and low-density lipoprotein cholesterol (LDL-C) levels, whereas they have a tendency toward lower high-density lipoprotein cholesterol (HDL-C) and higher triglyceride (TG) levels [11-13]. Non –high density lipoprotein cholesterol (non-HDL-C) represents the sum of LDL-C, intermediate-density lipoprotein cholesterol (IDL-C), and very low density lipoprotein cholesterol (VLDL-C) levels and correlates with highly with ApoB level. Therefore, it has been suggested that non-HDL-C level may be a better marker of

atherogenic cholesterol than LDL-C level [14]. Non-HDL-C can be calculated easily by subtracting HDL from TC (non-HDL-C= TC-HDL-C). In the general population, non-HDL-C level is at least as a powerful predictor of cardiovascular disease as LDL-C level [15].

This study was designed to evaluate acute changes in blood lipoproteins and glucose after a single session of hemodialysis in Yemeni patients with ESRD on MHD.

PATIENTS AND METHODS

This study included fifty Yemeni subjects, aged 12-80 years, diagnosed with chronic renal failure (CRF) and undergoing intermittent maintenance hemodialysis (MHD) for varying length of time at the Dialysis Unit of Al-Thawra hospital in Ibb city, Yemen ,during the period from 10th of November2007 to 10th of June 2008. They were all essentially otherwise medically stable and free of cardiovascular disease (CVD) or any other systemic illness. The subjects were on twice per week, 4-hourly haemodialysis sessions, typically in the morning or afternoon and were none fasting. They were interviewed for details of their age, sex, smoking habit, qat chewing, current medications and history of diabetes, CVD, liver disease, goat and hypertension. Dialysis in each subject was on changed poly sulfone dialyser on a fresenius 4800S Hemodialysis machine (Fresenius, Germany) and bicarbonate dialysate (Fresenius, Germany) with the following constituents (mmol/l): glucose 0, Na 138, K 2, Ca 1.75, Cl 109.5, Mg 0.5, acetate 3, HCO3 32 and osmolality 287. The intradialysis heparin dose was given in the range of 1000-3500 iu intravenously. The rates of flow of blood and dialysate were 250 and 500 ml/h respectively. The adequacy of dialysis was assessed by regular Kt/V monitoring in all subjects. Non-fasting blood samples were collected from each subject immediately prior to dialysis (pre-dialysis), and immediately on completion (post-dialysis) of the dialysis session on the same day. Serum was obtained, separated and analyzed for serum TC, HDL-C, triglyceride TG and glucose. LDL-C levels were calculated by using the Friedwald equation (LDL-C= TC-HDL-C-TG/5) [16].

Non-HDL-C, which contains all remnant lipoproteins including atherogenic small dense LDL, was calculated as TC-HDL-C [14]. Reagents made by Spinreact Company (Spain) and spectrophotometer made by Spectronic Company (USA) was used.

Data was reported as means ±SD. P- value less than 0.05 was considered statistically significant .Pre-and post-dialysis levels of the different analytics were compared for the subjects, using student's t tests. The statistical software used for analysis was SPSS, Version 10.0.

RESULTS

Table1 shows the demographic and clinical data of the patients with ESRD on MHD. The age of the patients ranged from 12years to 80years with a mean of 48.6±22years. Thirty tow of patients (64%) were males and 18 patients (36%) were females. The results also show that hemodialysis patients displayed a marked

atherogenic profile, as attested by 66.4% of patients were arterial hypertension, 22% diabetic, 16% cardiovascular disease , 28% smokers and 18% were qat chewers.

Table1.Demographic and clinical data of the patients (mean±SD)

Variable	
N(m/f)	50(32/18)
Age(years)	48.6±22
Duration of dialysis(months)	24.02±8.6
Hypertension	66.4%
Diabetes	22%
Cardiovascular disease	16%
Smoking	28%
Qat chewing	18%

Table2 indicates the pre and post-dialysis levels of glucose, TC, LDL-C, HDL-C, TG, and non HDL-C in the subjects. Level of glucose was decreased significantly by 51% post-dialysis. There were significant post-dialysis increases in atherogenic profile represented by TC, LDL-C, non-HDL-C and TG by 39%, 45%, 52.3%, and 16.7% respectively, and also significant increases in antiatherogenic profile represented by HDL-C by 14.7%.

Table 2. Pre- and post-dialysis levels of glucose, TC, LDL-C, HDL-C, TG and non-HDL-C in the study group (means ± SD).

Analyte	Pre-dialysis (n=50)	Post-dialysis (n=50)	P value
Glucose (mmol/L)	6.91 ± 4.20	3.41± 1.57	<0.05
TC(mmol/L)	3.66±1.10	5.09 ± 1.32	<0.001
LDL-C(mmol/L)	1.71 ± 1	2.48 ± 1.29	<0.01
HDL-C(mmol/L)	1.29 ± 0.45	1.48 ± 0.53	<0.05
TG(mmol/L)	1.20 ± 0.52	1.40 ± 0.71	<0.05
Non-HDL-C(mmol/L)	2.37± 0.88	3.61± 0.79	<0.05

DISSCUTION

In the present study, we evaluated cardiovascular disease risk in hemodialysis patients. To that end, we measured pre- and post-dialysis serum lipid profiles and glucose level. It was observed that the patients in our study were younger than those encountered in the USA, Tunisia and Kuwait with more preponderance of males [17-19]. Most of our patients had a history of malaria and / or streptococcal infection. The high prevalence of these infectious diseases and the inappropriate treatment can lead to development of chronic infection and CRF [20].

Our study demonstrated that, the dyslipidemia associated with ESRD is characterized by increased levels of intact and partially metabolized VLDL and LDL, and resulting from their impaired metabolism and clearance, and containing a disproportionate amount of the highly atherogenic small dense LDL fraction [13, 21]. Non-HDL cholesterol represents the sum of atherogenic LDL, IDL, and very LDL cholesterol levels (VLDL-C) [22]. Non-HDL has been recommended by the National Cholesterol Education Program (NCEP) guidelines as the secondary target for lipid control in

individuals with high TG levels, as indeed ESRD patients tend to be and has also been suggested as the target for Lipid-lowering in patients on MHD [23] .

Uremic dyslipidemia may contribute not only to accelerated atherosclerosis but may enhance the progression of renal disease in patients with residual renal function [24]. Others suggest a limited role for dyslipidemia in the progression of chronic kidney disease [25]. In most stable patients with ESRD, MHD is performed at least twice a week. One might thus speculate that persisting increases in these lipoproteins with each dialysis session could, with time, worsen dyslipidaemia and further accentuate an already quite considerable risk.

A criticism of the study may be that samples were taken from non-fasting subjects. However, only glucose and TG are the analytes most likely to have been influenced by prior feeding; HDL-C and LDL-C, measured by direct methods, were unlikely to have been affected. And with respect to TG, data from other study suggested that non-fasting TG levels were more useful than fasting ones for CVD risk stratification [17, 26].TG levels ordinarily should decrease post-dialysis as heparin given during dialysis activates endothelial lipoprotein lipase, which enhances hydrolysis of circulating TG. Our measured postdialysis TG levels therefore possibly underestimated 'real' TG levels. This study therefore suggests that the dyslipidaemia in patients with ESRD on MHD may be acutely worsened by dialysis. We evaluated only single dialysis sessions here. It would be of interest to see if, as we speculate, the post-dialysis changes persist until the next dialysis session usually within a few days, and get further increased with each session over time, and with time, precipitate a vicious circle to further accentuate cardiovascular morbidity risk [18] .

In conclusion, levels of atherogenic lipoproteins were increased postdialysis in Yemeni patients with ESRD. The increase in lipid levels is therefore related to retention of lipoproteins with each dialysis. With repeated dialysis, dyslipidaemia may get progressively worse and further accentuate CVD risk.

REFERNCES

1- Foley RN, Parfrey PS, Sarnak MJ. Clinical epidemiology of cardiovascular disease in chronic renal disease. Am J Kidney Dis 1998; 32:S112–119.

2- Foley RN, Wang C, Collins AJ. Cardiovascular risk factor profiles and kidney function stage in the US general population: the NHANES III study. Mayo Clin Proc 2005; 80:1270–1277.

3- Yukawa S, Mune M, Yamada Y, et al. Ongoing clinical trials of lipid reduction therapy in patients with renal disease. Kidney Int 1999; 56 Suppl 71:S141-143.

4- Locatelli F, Marcelli D, Conte F, et al. Cardiovascular disease in chronic renal failure: the challenge continues. Registro Lombardo Dialisi e Trapianto. Nephrol Dial Transplant 2000; 15:69-80.

5- Locatelli F, Del Vecchio L, Pozzoni P. The importance of early detection of chronic kidney disease. Nephrol Dial Transplant 2002; 17(Suppl. 11):2–7.

6-Al-Rohani M. Causes of chronic failure at one center in Yemen. Saudi J Kidney Dis Transplant 2003; 14 (1):80-83.

7- Badheeb A. Causes of chronic renal failure in hemodialysis unit: a single center experience in Yemen. Saudi J Kidney Dis Transplant 2006; 17 (1):66-69.

8- Nasstrom B, Olivecrona G, Olivecrona T, Stegmayer BG. Lipoprotein lipase during heparin infusion: lower activity in hemodialysis patients. Scand J Clin Lab Invest 2003; 63:45-53.
9- Parfrey PS. Cardiac disease in dialysis patients: diagnosis, burden of disease, prognosis, risk factors and management. Nephrol Dial Transplant 2000; 15:58-68.
10- Luke RG. Chronic renal failure—a vasculopathic state. N Engl J Med 1998; 339:841– 843.
11- Attman PO, Samuelsson O, Johansson AC, Moberly JB, Alaupovic P. Dialysis modalities and dyslipidaemia. Kidney Int Suppl 2003; 84:110– 112.
12- Fytili CI, Progia EG, Panagoutsos SA, et . Lipoprotein abnormalities in hemodialysis and continuous ambulatory peritoneal dialysis patients. Ren Fail 2002; 24:623– 630.
13- Shoji T, Ishimura E, Inaba M, Tabata T, Nishizawa Y. Atherogenic lipoproteins in end-stage renal disease. Am J Kidney Dis 2001; 38(4 Suppl. 1):S30–33.
14- Grundy SM. Non-high density lipoprotein cholesterol level as potential risk predictor and therapy target. Arch Intern Med 2001; 161:1379-1380.
15- Cui Y, Blumenthal RS, Flaws JA, et al. Non-high density lipoprotein cholesterol level as a predictor of cardiovascular disease mortality. Arch Intern Med 2001; 161:1413-1419.
16- Friedwald WT, Levy RI, Fredrickson DS. Estimation of the concentration of low-density lipoprotein cholesterol in plasma, without use of the preparative ultracentrifuge. Clin Chem1972; 18:499-502.
17- Desmeules S, Arcand-Bosse J, Bergan J, et al. Nonfasting non-high-density lipoprotein cholesterol is adequate for lipid management in hemodialysis patients. Am J Kidney Dis 2005; 45:1067-1072.
18- Al-Rashidi M, Hussain A, Nampoory M, Al-Ali, Akanji A. Post-dialysis retention of blood lipoproteins and apolipoproteins in patients with end-stage renal disease on maintenance haemodialysis in Kuwait. Clinica Chimica Acta 2004; 344: 149–154.
19- Helal I, Smaoui W, Ben Hamida F, et al. Cardiovascular risk factors in hemodialysis and peritoneal dialysis patients. Saudi J Kidney Dis Transplant 2010; 21(1):59-62.
20- Vuong P, Richard F, and Snounou G. Development of irreversible lesions in the brain, heart, and kidney following acute and chronic murine malaria infection. Parasitology 1999; 119:543-553.
21- Tsumura M, Kinouchi T, Ono S, Nakajima T, Komoda T. Serum lipid metabolism abnormalities and change in lipoprotein contents in patients with advanced-stage renal disease. Clin Chim Acta 2001; 314:27– 37.
22- Grundy S. Small LDL, atherogenic dyslipidemia, and the metabolic syndrome. Circulation 1997; 95:1- 4.
23- Expert panel on detection, evaluation and treatment of high blood cholesterol in adults. Executive summary of the third report of the National Cholesterol Education Program (NCEP) Expert panel on detection, evaluation and treatment of high blood cholesterol in adults (Adult Treatment Panel III). JAMA 2001; 285:2486– 2497.
24- Querfled U. Disturbances in lipid metabolism in children with chronic renal failure. Pediatr Nephrol 1993; 7:749-757.

25- Khoa M, Lacour B, Latscha D, et al. Dyslipidemia and progression of renal disease in chronic renal failure patients. Nephrol Dial Transplant 1999; 14:2392-2397.

26- Eberly LE, Stamler J, Neaton JD. Multiple Risk Factor Intervention Trial Research Group. Relation of triglyceride levels, fasting and non-fasting, to fatal and nonfatal coronary heart disease. Arch Intern Med 2003; 163:1077 – 1083.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

EFFECT OF COCCIDIA (EIMERIA MAXIMA) ON GROWTH PERFORMANCE OF BROILER CHICKEN

A.I. M. El-Sayed1, M. A. A. Al-Taj, A.A.Ali and Warda.M.Kaidama.

Animal Production Department , Faculty of Agriculture and Veterinary Medicine , Ibb University, Department of Parasitology and Immunity, Faculty of Applied Science Taiz University.

Abstract: The present study was carried out for a period of 42 days using 60 one day-old broiler chickens (Hubbard). Half of these were infected with *Eimeria maxima* at 21 days of age by giving 50,000 speculated oocysts to each bird via the mouth to study the effect of coccidia (*Eimeria maxima*) on growth performance parameters such as live body weight, daily weight gain, feed intake, feed conversion ratio and mortality rates of broiler chickens.

After one week of infection (at 28 days of age) it was found that the infected birds showed insignificant decrease of body weight and feed intake compared to non-infected group which were 893.46 gm. vs. 984.67 gm. and 893.88 gm. vs. 934.50gm., respectively. Also, feed conversion ratio (feed/ gain) increased insignificantly in infected birds when compared with non-infected one which was 2.87 vs. 2.36 (the lower value indicates an improved outcome).While, after two weeks of infection (at 35 days of age) the infected birds showed insignificant increase of body weight and feed intake compared to non-infected group which were 1554.43 gm. vs. 1520.34 gm. and 1185.88 gm. vs. 995.00 gm., respectively. Also, it was found non-significant decrease in feed conversion ratio, which was 1.79 (best value) as compared with non-infected chicken (1.87). After three weeks of infection (at 42 days of age) the infected birds showed insignificant increase of body weight and feed intake compared to non-infected group which were 2056.94 gm. vs. 2021.78 gm. and 1158.75 gm. vs. 1147.28 gm., respectively. Also, it was found that feed conversion ratio (feed /gain) increased insignificantly in infected birds when compared with non-infected one which was 2.30 vs. 2.29. During whole period (from 21 days to 42 days of age) it was found that daily weight gain increased insignificantly in infected birds when compared with non-infected one which was 70.27 gm. vs. 68.43 gm. The infected birds showed higher mortality rate at the whole period of experiment which was 13.33% compared to values of the non-infected ones (6.67%).

INTRODUCTION

Many studies emphasize the negative effect of the infection by the coccidia on the productive performance of the chickens (**Waldenstedt *et al.*, 2000a ; Banfield** and **Forbes 2001 ; Jaipurkar *et al.*, 2002; Mathis *et al.*, 2003;Shojadoost *et al.*,2003; Stanley *et al.*, 2004 ; Mora- Pulido *et al.*, 2005** and **Al-baddany,2007**). **Conway *et al.*, (1993**) studied the effect of different levels of oocyst inocula of *Eimeria acervulina, E. tenella*, and *E. maxima* in chicken, and they reported that live body weight was significantly depressed by *E.acervulina* beginning at 10^5 oocysts per bird, by *E. tenella* at 10^4 oocysts per bird, and by *E. maxima* at 6.7×10^3 oocyst per bird. However, **Banfield** and **Forbes, (2001**) with broiler chicks (Ross) found that live weight on day 35 (after 14 days from infection by *E. acervulina*) did not differ significantly between treatment groups. **Koinarski *et al.*, (2005**) with broiler chicken found that, the weight gain in infected chickens with *Eimeria acervulina* was markedly depressed ($P<0.01$) compared with

uninfected chicken. They added that, this decrease was obviously due to the relatively low weight gain (52.2%) in these chickens compared to healthy controls.

Shakshouk, (1984) and (1989); Thyagarajan *et al.*, (1989) ; Adams *et al.*, (1996); Waldenstedt *et al.*, (2000a) ;Waldenstedt *et al.*, (2000b) and **Al-baddany, (2007**) found significant decrease in the average of feed consumption as a result of infection by coccidia that caused tiredness and inactivity of chicken which led to a decrease in feed consumption.

Koinarski *et al.*, (2005) with broiler chicken found that feed conversion ratios (FCR) in infected chicken with *Eimeria acervulina* was significantly ($P<0.05$) higher than in healthy controls (2.33 vs. 1.35).Also, **Waldenstedt, (2000a**) reached to the point that birds infected by *E. maxima, E. praecox* and *E. tenella* showed lower feed conversion by 8%.However, **Al-baddany, (2007**) found that there is no significant difference between infected chicken by *E.maxima* (1.98) and uninfected ones (1.88) due to the feed conversion.

Scholtyseck, (1963) reported that *E. maxima* seldom caused mortality, but that severe infections in breeder flocks resulted in loss of the usefulness of 25% of the birds. Also, **Al-baddany, (2007**) found that no significant effect for the infection by coccidia (*E.maxima*)on the mortality rate; and the average of mortality rate for the infected chicken was 2.38% and that was higher than the rate average of mortality for the non-infected chicken by coccidia which was 0.89%.

MATERIALS AND METHODS

The present study was carried out in the farm of poultry and Laboratories belonging to the department of Animal Production, Faculty of Agriculture and Veterinary Medicine- Ibb University. For a period of 42 days started from 28/3 to 8/5/2008 using 60 one day-old broiler chickens (Hubbard) purchased from the company Nakhlan(Sabeha) poultry, for the purpose of studying the effect of coccidia (*Eimeria maxima*) on growth performance.

Experimental design

On day 21, the sixty birds were divided randomly into two equal groups according to their weights ; group 1 (control) and group 2 (treatment), with 30 birds each. The chicks in each group were placed on area (2×2 m^2) at two replicates, with 15 birds in each. At 08.00 a.m on day 21, each bird per the two replicates of group 2 were infected with 50,000 sporulated *Eimeria maxima* oocysts via an oral gavage, directly into the crop (**Conway *et al.*, 1993; Allen *et al.*, 1997** and **Allen and Fetterer, 2002).** While the two replicates of group 1, remained as uninfected group.

Management of experimental birds

The chicks were kept under similar and standard hygienic and environmental condition. Floor brooder with gas heating were used for brooding chicks up to three weeks of age (incubation period) , with density of 10 chicks per square meter. Water and diet were offered ad Libitum to the birds. The basal diets used in feeding the chicks were formulated to contain 22% crude protein and 3000 kcal Metabolizing energy and fed in form of dry pellet and free of anticoccidia.

Feed ingredients and proximate analysis of the basal experimental diets are, yellow corn 62.05%, Soya bean meal 27.95% and concentrate mixture 10%.

Growth performance parameters

The chicks were weighed to the nearest gram at weekly intervals during the experimental period for the four replicates within the two groups. Daily weight gain was calculated. The average amount of feed consumped per chick in every replicate of the two groups at a certain period was obtained by the difference between the offered amount and the remaining feed to the nearest gram at the same period. Feed conversion ratio was calculated according to the following equation.

The FCR = Feed consumed (g.) in certain period / weight gain (g.) in the same period. At the end of the experiment, the mortality rates were calculated for the four replicates within the two groups.

Statistical analysis

Statistical analysis of data obtained was carried out by applying the computer program **SAS, (1996**). **Duncan's test, (1955**) was applied between means to test the significance between them. The following model was used:

$$X_{ij} = \mu + \propto_i + R_j + e_{ij}$$

Where:

X_{ij} = The observation of the i^{th} treatment and j^{th} replicate; μ = The overall mean; $\propto_i$= The effect of i^{th} treatment; R_j = The effect of j^{th} replicate; e_{ij} = Experimental error.

RESULTS AND DISCUSSION

Live body weight (LBW)

The infected birds with *Eimeria maxima* showed non- significant decrease in live body weight at 28 days of age (after one week of infection), which was 893.46±20.33 gm. as compared to non infected group (984.67±20.33 gm.) as presented in Table (1). These results go in agreement with those obtained by **Allen and Fetterer, (2002)** who showed lower rate of the live body weight of broiler chicken (Ross) between the fourth and seventh days after the infection by *Eimeria maxima* dose of 55000 live mature oocysts at 21 days. Also, **Jackson *et al.*, (2003**) found that the infected birds with *E.acervulina* and *E.maxima* in the age of 7,11,12 and 13 days were less significantly ($P<0.05$) in the live body weight compared with those infected and treated birds. Also, our obtained results are in agreement with, **Al-baddany, (2007)** who found that average live body weight of infected chicken with *E.maxima* decreased significantly ($p<0.01$) compared with the non-infected ones. We reached to the point that the infection by coccidia lead to a decrease in the live body weight, and the reason for that refers back to the negative effect of coccidia on the digestive system where the parasite of coccidia will reproduce in the alimentary canal, therefore it brings damage for intestinal tissues and the result will be an impediment of nutrition, digestion ,absorption and cause dryness and lack of blood , all that together may led to weakness in growth and hence a decrease in the body weight (**Saif *et al.*, 2003 ; Shojadoost *et al.*, 2003; Stanley *et al.*, 2004 ; Mora-Pulido *et al.*, 2005** and **Al-baddany,2007**).

After two and three weeks of infection with *Eimeria maxima* (at 35 and 42 days of age), it was found non-significant increase in the live body weight which was 1554.43±19.26 gm. and 2056.94±47 gm. as compared to value of the non-infected ones 1520.34±19.26 gm. and 2021.78±3.47 gm., respectively. And, this may be returned to the mild pathogenic effect of such type of *Eimeria.* These results disagree somewhat with those obtained by **Banfield** and **Forbes, (2001)** with broiler chicks (Ross) who found that live body weight on day 35 (after 14 days from infection by *E.acervulina*) did not differ significantly between treatment groups. In this respect, **Turk, (1985)** found that live body weight of the infected groups with coccidia (either *Eimeria acervulina, E.necatrix*, *E.brunetti* and *E.tenella*) become similar to those of the uninfected controls by the 28th day postinoculation.

Table (1) : Least squares means and standard errors for the effect of

Classification	No	Initial body weight at 21 days (gm)	No	body weight at 28 days (gm)	No	body weight at 35 days (gm)	No	body weight at 42 days (gm)	daily weight gain at whole period (gm)
Treatment :									
Non infected birds	30	584.83 ± 2.47[a]	30	904.67±20.33[b]	30	1520.34± 19.26[a]	28	2021.78± 3.47[a]	68.43 ± 0.28[a]
Infected birds	30	581.33 ± 2.47[a]	29	893.46±20.33[b]	27	1554.43± 19.26[a]	26	2056.94± 3.47[a]	70.27 ± 0.28[a]
		ns				ns			ns
Replicates :						ns		ns	
Rep. 1	30	582.83 ± 2.47[a]	30	927.44±20.33[a]	29	1494.34± 19.26[a]	27	1999.26± 3.47[b]	67.45 ± 0.28[a]
Rep. 2	30	582.33 ± 2.47[a]	29	950.69±20.33[a]	28	1580.43± 19.26[a]	27	2079.46± 3.47[a]	71.24 ± 0.28[a]

1_{21}days = Initial body weight, 28 days = after one week of infection, 35 days = after two weeks of infection, 42 days = after three weeks of infection, Whole period = from 21 days to 42 days. ns = non significant and *=P<0.0

Daily weight gain (DWG):

The infected birds with *Eimeria maxima* showed slightly increase in daily weight gain at whole period (from 21 days to 42 days of age) which was (70.27±0.28 gm.) compared with non-infected group (68.43±0.28 gm.) with nonsignificant differences as presented in Table (1) . In this respect, it was found that no significant differences in daily weight gain due to the infection of broiler

chicken by *Eimeria tenella* (**Fetterer** and **Allen, 2001**) and by *Eimeria tenella*, *E.acervulina* and *E.maxima* strains (**Zulpo *et al.*, 2007).** Contrary results has been observed by **Allen *et al.*, (1997**) who found that, the mean weight gain of broiler chicken that had infected by 50,000 *E.maxima* oocysts was significantly reduced compared to all uninfected chicks. Also, **Conway *et al.*, (1993)** found that daily weight gain was significantly depressed by *E.acervulina* beginning at 10^3 oocysts per bird, by *E.tenella* at 10^4 oocysts per bird, and by *E.maxima* at (6.7×10^3) oocysts per bird. And, **Waldenstedt *et al.*, (2000a**) reported that the infected broiler chicken (Ross) with coccidia (mixture of fertilized *E.acervulina* and *E.praecox*) led to significant decrease ($P<0.001$) in the growth rate.

Feed intake (FI)

Obtained data in Table (2) show that after one week of infection with *Eimeria maxima* during the acute stage of infection, it was found non significant decrease in feed intake, which was 893.88±62.73 gm. as compared to value of the non-infected ones (934.50±62.73 gm.). This decrease in the average of feed consumption as a result of *Eimeria maxima* infection that caused tiredness and inactivity of chicken which led to a decrease in feed consumption. As well as may be resulted from desquamation of the epithelial cell lining the intestinal villi and leading to decreasing in absorption of nutritient from intestinal lumen. These results go in agreement with those shown by **Welch *et al.*, (1986)** and **Thyagarajan *et al.*, (1989)** who reported that infected birds with different types of coccidia, led to a sharp decline in feed consumption on fourth and fifth day after the infection (during the acute stage of infection). In this respect, it was found that, the infected birds with *Eimeria tenella* (**Shakshouk, 1984 and 1989** and **Thyagarajan *et al.*, 1989**), *Eimeria acervulina* (**Adams *et al.*, 1996)**, with *Eimeria acervulina* and *Eimeria* **(Waldenstedt *et al.*, 2000a)** and with *Eimeria maxima* and *Eimeria tenella* (**Waldenstedt *et al.*, 2000b**) decreased significantly in the average of feed consumption during the acute stage of infection . Also, **Adams *et al.*, (1996**) indicated that the infection with different levels of mature oocysts from *Eimeria acervulina* (600,000-560,000 and 280,000) led to a decline in the consumption of feed and the effective degree were correlated by different doses given to birds.

After two and three weeks of infection with *Eimeria maxima* (during the second and third periods) it was found non-significant increase in feed intake which was 1185.88±91.51 gm. and 1158.75±141.92 gm. as compared to value of the non-infected ones (995.00±91.51 gm. and 1147.28±141.92 gm., respectively).These results are similar to those of **Jaipurkar *et al.*, (2002**) who reported that the infection of birds with *Eimeria tenella* showed nonsignificant differences in the feed consumption among all groups in the fourth weeks. They added that in the fifth weeks the infected and untreated birds were recorded higher rate in feed consumption whereas it was less in the intact control and infected birds, and treated with anticoccidia. Also, **Lapo *et al.*, (2004)** reached to the same conclusion where they found that the group of birds that were given a challenge dose by coccidia was the highest in the consumption of feed, but its productive performance was low comparing with group of control. Contrary results has been observed by **Al-baddany, (2007**) who reported that infected birds with *Eimeria maxima* showed

highly significant (P<0.01) decreased for feed consumption when compared by uninfected ones.

Feed conversion (feed/gain)

The infected birds with *Eimeria maxima* showed non- significant increase in feed conversion at first period (from 21 to 28 days) and third period (from 35 days to 42 days), which was (2.87±0.32 and 2.30±0.21) compared to values of the non-infected ones (2.36±0.32 and 2.29±0.21, respectively) as presented in Table (3). These results go in agreement with those obtained by **Gonzalez *et al.*, (2001)** and **Jaipurkar *et al.*, (2002**) who noted that birds infected with coccidia led to increase of feed conversion compared with uninfected group. And, with **Mathis *et al.*, (2003**) who reported that feed conversion in the infected birds by *E.acervulina, E.maxima* and *E.tenella* (by dose of 60,000-10,000 and 60,000 oocysts, respectively) increased significantly when compared with untreated and non-infected birds. Also, obtained results agree with those of **Al-baddany, (2007)** who found that there no significant differences between infected chicken by coccidia (*Eimeria maxima*) and uninfected ones (1.98 vs. 1.88) due to the feed conversion. And, **Adams *et al.*, (1996**) pointed out that the infection by *Eimeria acervulina* dose (zero-280,000-560,000-600,000) led to increase of feed conversion factor, and the degree of influence was related to the different doses given to birds. However, it was found significant (P<0.05) increase in feed conversion value in the infected broiler chicken with *Eimeria acervulina, E.maxima* and *E.tenella* (**Conway *et al.*, 1993**) and *Eimeria acervulina* and *E.maxima* **(Jackson *et al.*, 2003**) when compared with

Table (2) : Least squares means and standard errors for the effect of treatment and replicates on feed intake (gm.) of broiler chicken at different periods .

Classification	No	Feed intake at 1st period[1] (gm.)	No	Feed intake at 2nd period (gm.)	No	Feed intake at 3rd period (gm.)
Treatment :						
Non infected birds	30	ns	30	ns	28	ns
Infected birds	29	934.50 ± 62.73[a]	27	995.00 ±91.51[a]	26	1147.28±141.92[a]
		893.88 ± 62.73[a]		1185.88±91.51[a]		1158.75±141.92[a]
Replicates :						
Rep. 1	30	ns	29	ns	27	ns
Rep. 2	29	916.00 ± 62.73[a]	28	1036.41±91.51[a]	27	1114.62±141.92[a]
		912.38 ± 62.73[a]		1144.48±91.51[a]		1191.42±141.92[a]

Table (3) : Least squares means and standard errors for the effect of treatment and replicates on feed conversion of broiler chicken at different periods .

Classification	No	Feed conversion at 1st period[1]	No	Feed conversion at 2nd period	No	Feed conversion at 3rd period
Treatment :						ns
Non infected	30	ns	30	ns	28	2.29 ±
birds	29	2.36 ± 0.32[a]	27	1.87 ± 0.16[a]	26	0.21[a]
Infected birds		2.87 ± 0.32[a]		1.79 ± 0.16[a]		2.30 ± 0.21[a]
Replicates :						ns
Rep. 1	30	ns	29	ns	27	2.21 ±
Rep. 2	29	2.66 ± 0.32[a]	28	1.84 ± 0.16[a]	27	0.21[a]
		2.57 ± 0.32[a]		1.81 ± 0.16[a]		2.39 ± 0.21[a]

1 1st period = from 21 days to 28 days, 2nd period = from 28 days to 35 days, 3rd period = from 35 days to 42 days,
ns =non significant.
Means with the same letters in each column are not significantly different

uninfected ones . Also, **Koinarski *et al.*, (2005**) with broiler chicken found that feed conversion ratios in infected chicken with *Eimeria acervulina* was significantly ($P<0.05$) higher (2.33) than in healthy controls (1.35).

After two weeks of infection with *Eimeria maxima* (at second period) it was found non-significant decrease in feed conversion rate (the lower value indicates an improved outcome) which was (1.79±0.16) as compared with non-infected group (1.87±0.16). During this recovery period for the infected chicken (from days 28 to days 35), the birds overcome the negative effect of coccidia , increasing their weight (Table 1) and feed intakes (Table 2), resulting in improved feed conversion efficiency (best value) during this period (Table 3). These results go in agreement with those obtained by **Welch *et al.*, (1986)** who reported that the chicken infected by *E.acervulina* had come to a decline in food conversion rate. Also,**Waldenstedt, (2000a**) reached to the point that birds infected by *E.maxima*, *E.praecox* and *E.tenella* showed lower feed conversion by 8%. And, **Mora-Pulido *et al.*, (2005**) reported that the challenge dose by *E.maxima*, *E.tenella* and *E.acervulina* led to significant decline ($P<0.05$) in feed conversion.

Mortality rate (MR)

It was found in this study that the infected birds by *Eimeria maxima* showed higher mortality rate at the whole period of experiment (from days 21 to days 42) which was 13.33% compared to values of the non infected ones (6.67%). These results go in agreement with those obtained by **Al-baddany, (2007**) with broiler chickens (Ross) infected with *E.maxima* at 21 days of age by giving 50,000

sporulated oocysts. He found that no significant effect for the infection by coccidia on the mortality rates; and the average of mortality rate for the infected chicken was 2.38%. Many investigators indicated that the mortality rate of chicken due to infection by *E.maxima* is in average degree (**Soulsby, 1982; Long, 1983** and **Saif *et al.*, 2003).**

The obtained results may be due to the good caring of healthy and protective side which has been taken through the care of cleaning water and feed, and goodness of ventilation during the period of the experiment. When the management was bad and healthy protections were weak; the infection will be serious; accordingly the rising of mortality rate due to the increase of oocysts number which the bird swallows **(Soulsby, 1982** and **Al-baddany, 2007**). In this respect, **Scholtyseck, (1963**) reported that *Eimeria maxima* seldom caused mortality, but that severe infections in breeder flocks resulted in loss of the usefulness of 25% of the birds.

References

Adams, C.; Vahl, H.A.and Veldman, A.(1996). Interaction between nutrition and *Eimeria acervulina* infection in broiler chickens : development of an experimental infection model. *British J.of Nutri.*, 75:867-873.

Al-baddany , A.A.H. (2007). Effects of coccidia and different levels of protein supplement on the productivity performance of broiler chickens. M.Sc. Thesis, Nasser's Faculty of Agric., Aden Univ. Yemen.

Allen, P.C.; and Fetterer, R.H.(2002). Effects of dietary vitamin E on chickens infected with *Eimeria maxima*: observation over time of primary infection. Avian Diseases, 46: 839- 846.

Allen, P. C. Darforth, H. and Levander, D.A. (1997). Interaction of dietary flaxseed with coccidia infection in chickens. *Poult. Sci.*, 76:822.

Banfield, M.J. and Forbes, J.M.(2001). Effect of whole wheat dilution v. substitution on coccidiosis in broiler chickens. *British J. of Nutri.* 86: 89-95.

Conway, D.P. Sasai, K. Gaafar, M.S. and Smothers, D.C. (1993). Effect of different levels of oocyst inocula of *Eimeria acervulina, E.tenella* and *E.maxima* on plasma constituents, packed cell volume, lesion scroes and performance in chickens. Avian Diseases, 37 (1): 118- 123.

Duncan, D.B. (1955). Multiple range and multiple F-test, Biometrics, 11:1-42.

Fetterer, R.H., and Allen, P.C. (2001). *Eimeria tenella* infection in chickens: Effect on plasma and muscle -3- methylhistidine. *Poult. Sci*., 80:1549-1553.

Gonzalez, H.E. Prosdoeimo, F. Barrios , H.A. and Franceschi, M.E.de. (2001) Subclinical coccidiosis in broilers: Experimental doses and zootechnical evaluation. Revista- Argentina- de- Production- Animal, 21(34): 223-228.

Jackson, M.E. Anderson, D.M. Hsiao, H.Y. Mathis, G.F. and Fodge, D.W. (2003). Beneficial effect of B- Mannanase Feed Enzyme on performance of chicks challenged with *Eimeria* sp. And clostridium perfringens. Avian Diseases, 47: 759-763.

Jaipurkar, S.G. Deshpande, S.G. Nartadkar, B.W. and Rajurkar, S.R. (2002). Evaluation of Herbal anticoccidials against experimentally induced caecal coccidiosis. Indian Vet. J., 79:819-895.

Koinarski, V. Georgieva, N. Gadjeva, V. and Petkov , P. (2005). Antioxidant status of broiler chickens infected with *Eimeria acervulina Revue Med. Vet*., 156(10): 498-502.

Lapo, R,A.; Gbati, O.B. Kamga, Waladjo, A.R. Assane, M. and Pangui, L.J. (2004). Influence of parasitism stress on broiler growth performance. Revue- Africaine- de- Sante – et – de – Production- Anim., 21(1):69-73.

Long, P.L. (1983). The biology of the coccidia. University Park Press.

Mathis, G.F. Froyman, R. Irion , T. and Kennedy, T. (2003). Control with toltrazuril in conjunction with anticoccidial medicated or non-medicated feed. Avian Diseases, 47: 463-469.

Mora-Pulido, V. Francesch, M. Cacho, E.d. Badiola, L. and Brufau, J. (2005). Effects of enzyme on performance of broiler chickens infected with *Eimeria* spp., and fed wheat- barley -, and rye – based diet. XI-Jornadas – Sobre – Production – Animal- Zaragoza, - Spain, Volumenes- I- and – II:506-508.

Saif, Y.M. Barnes, H.J. Glisson, J.R.; Fadly, A.M.; McGougald, L.R., and Swayne, D.E. (2003). *Diseases of Poult.. 11th ed., Iow State Univ. Press*.

S.A.S. (1996). SAS. Users Guide. Version 6,12 Edition. SAS Institute., Cary, Nc , USA.

Scholtyseck,E.(1963). Vergeichende Untersuchngen Uberdie Kernverh-altnisse Und das Wachstumbei Coccidiomorphen Unter besonderer Berucksichtigung Von *Eimeria maxima*.Z. Parasitenkd.,22:428-474.

Shakshouk, A.E.R. (1984). Studies on chicken coccidiosis with special reference to drug screening. M.Sc. Thesis (Poultry diseases), *fac. of Vet. Med. Alexa.Univ. Egypt*.

Shakshouk, A.E.R.(1989). Further studies on chicken coccidiosis. Ph.D. Thesis (Poultry Science), *Fac. of Vet. Med. Alex. Univ. Egypt.*

Shojadoost, B.; Modirsanei, M., and Rahbari, S. (2003). The effect of some coccidiostats on performance of broiler chickens in experimental coccidial infection. *J. of the Fac. of Vet., Medi., Univ. of Tehran*, 58(4): 377:381.

Soulsby, E.J.L. (1982). Helminthes, arthropods and protozoa of domesticated animal's 7th ed. batlliere tindall.

Stanley, V.G.; Gray, C.; Dale, M.; Krueger, W.F., and Sefton, A.E. (2004). An alternative to antibiotic- based drugs in feed for enhanching performance of broilers grown on *Eimeria* spp. Infected Litter. *Poult. Sci*., 83:39-44.

Thyagarajan, D.; Narahari, D.; Kothandaraman, P., and Raja, E.E. (1989). Relative performance of broiler chicks subjected to different anti-coccidial treatments. *Indian J. of Anim. Sci*., 59(2): 216-220.

Turk, D.E. (1985). Macroelements in the circulation of coccidiosis- Infected chicks. *Poult. Sci*., 65:462-468.

Waldenstedt, L.; Elwinger, K.; Luden, A.; Thebo, P.; Bedford, M.R., and Uggla, A. (2000a). Intestinal digesta viscosity decreases during coccidial infection broilers. *British Poult. Sci*., 41:459-464.

Waldenstedt. L.; Elwinger, K.; Luden, A.; Thebo, P., and Uggla, A. (2000b). Broiler performance in response to alow protein or avitamin supplement diet during experimental coccidial infection. Archiv- Fur-Geflugelkunde, 64(1):34-39.

Welch, C.C.; Parsons, C.M., and Barker, D.H. (1986). Further investigation of the dietary protein and monensin level interrelationship in broiler chicks. Influence of *Eimeria acervulina* infection, increased dietary protein, and level of feed intake. *Poult. Sci*., 65:1939-1944.

Zulpo, D.L.; Peretti, J. Ono, L.M.; Longhi , E.; Oliveira , M.R.; Guimaraes, L.G.; Headley, S.A.; Junior, J.D.S.G., and Garcia, J.L. (2007). Pathogenicity and histopathological observation of commercial broiler chicks experimently infected with isolates *Eimeria tenella*, *E.acervulina* , and *E.maxima*. Semina: Ciencias Agrarias, Londrina, 28(1):97-104.

تأثير الكوكسيديا(إيميريا ماكسيما)على النمو فى فروج اللحم .

عبد الكريم ابراهيم محمد السيد1 ، محمد عبده أحمد التاج2 ، عبد الباري عبد الرب على1 ، وردة محمد كيدمة.

1- قسم الإنتاج الحيواني ، كلية الزراعة والطب البيطري- جامعة إب – الجمهورية اليمنية.

2- قسم الطفيليات والمناعة ، كلية العلوم التطبيقية – جامعة تعز- الجمهورية اليمنية.

أجريت هذه الدراسة في مزرعة الدواجن بكلية الزراعة والطب البيطري - جامعة إب لمدة42 يوم وأستخدم فيها 60 كتكوت لحم من نوع هبرد (Hubbard) بعمر يوم النصف منها (30كتكوت) أصيب بالكوكسيديا (إيميريا ماكسيما) عند عمر 21يوم بواسطة إعطاء 50.000 كيس بيضي ناضج لكل فروج عن طريق الفم وذلك لدراسة تأثير الإصابة بالكوكسيديا (إيميريا ماكسيما)على قياس الأداء الإنتاجي مثل وزن الجسم الحي ، الزيادة اليومية لوزن الجسم ، استهلاك العلف ، معامل التحويل الغذائي ونسبة النفوق .

1- بعد الأسبوع الأول من الإصابة بـ(إيميريا ماكسيما) (عند عمر 28يوم) أظهرت الطيور المصابة انخفاض غير معنوي في متوسط كل من وزن الجسم الحي ومعدل استهلاك العلف مقارنة بالطيور غير المصابة وقد سجلت 893.46جرام مقابل 984.67 جرام ، 893.88 جرام مقابل 934.50 جرام على الترتيب. أيضا وجد أن معدل التحويل الغذائي (مأكول /زيادة وزنيه) أزداد بشكل غير معنوي في الطيور المصابة مقارنة بالطيور غير المصابة حيث كانت 2.87 مقابل 2.36 (القيمة المنخفضة تدل على عائد أفضل).

2- بعد أسبوعين من الإصابة بـ (إيميريا ماكسيما) (عند عمر 35يوم) أظهرت الطيور المصابة زيادة غير معنوية في متوسط كل من وزن الجسم الحي واستهلاك العلف مقارنة بالطيور غير المصابة حيث كانت 1554.43 جرام مقابل 1520.34 جرام و 1185.88 جرام مقابل 995.00 جرام على التوالي . وجد أيضا انخفاض غير معنوي في معامل التحويل الغذائي حيث كانت 1.79(أفضل قيمة) عندما تم مقارنتها بالطيور غير المصابة (1.87).

3- بعد ثلاثة أسابيع من الإصابة بـ (إ يميريا ماكسيما) (عند عمر 42 يوم) أظهرت الطيور المصابة زيادة غير معنوية في متوسط كل من وزن الجسم الحي واستهلاك العلف مقارنة بالطيور الغير مصابة حيث كانت 2056.94 جرام مقابل 2021.78 جرام و 1158.75 جرام مقابل 1147.28 جرام على الترتيب . أيضا وجد أن معامل التحويل الغذائي (مأكول /زيادة وزنيه) قد أزداد بشكل غير معنوي في الطيور المصابة بـ (إيميريا ماكسيما) (2.30) عندما قورنت مع الطيور غير المصابة (2.29).

4- خلال فترة التجربة (من عمر 21يوم إلى عمر 42يوم) أظهرت الطيور المصابة بالكوكسيديا زيادة غير معنوية في الزيادة اليومية لوزن الجسم (70.27 جرام) عندما تم مقارنتها بالطيور غير المصابة والتي سجلت متوسط زيادة يومية قدرها 68.43 جرام . وقد لوحظ زيادة في معدل النفوق للطيور المصابة وقدرت نسبتها بـ 13.33 ٪ عند مقارنتها بالطيور غير المصابة والتي سجلت نسبة نفوق 6.67٪.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

THE PRESENT TENSE IN THE TEXT WORLD OF TRUMAN CAPOTE'S "A CHRISTMAS MEMORY": A COGNITIVE PERSPECTIVE

Huda Al-Mansoob (Ph.D**.)**
Department of English (Faculty of Arts), Ibb University, Yemen

Abstract:

Application of the cognitive tools, within the field of Cognitive Poetics, to the study of literary works has promised to be a fruitful line of research in recent years. By borrowing insights from the emerging field of Cognitive Poetics in general, and Paul Werth's Text World Theory (henceforth TWT) in particular, the paper seeks to provide a further investigation into the workability of Werth's model to the analysis of the complex structure of Truman Capote's short story, "A Christmas Memory". The historical as well as the simultaneous present tense choices, and the two integrated voices that frame the narrative line of the story prompt the investigation a challenging exercise. The paper in three parts proposes to present (1) a brief introduction summarising the growth of stylistics against which TWT was evolved, (2) an outline of the salient features of TWT and (3) a systematic analysis of the complex conceptual structure of Capote's autobiographical narrative.

Keywords: cognitive poetics; text world theory; Truman Capote; present tense; stylistics

1- Introduction

An increasing interest in TWT, and the usefulness of its application for the better appreciation of a literary text are the main concerns of this paper. TWT (1999) is a new theoretical proposition that its methods and strategies for the analysis of full discourses are yet to be wholly applied to test its efficacy. As TWT is a "cognitive" approach of reading, it is advisable to show how the sub-discipline of modern stylistics known as cognitive poetics or as it has been called cognitive stylistics was evolved. Accordingly, and for the purpose of clarity, this paper will be divided into three main parts. The first part will include two issues. The first of which will discuss the growth of stylistics towards the age of "going cognitive". However, during my investigation, I am quite aware that to write down the theories and ancestry of stylistics is a huge and quite a challenging task. Hence, this part will not address the overall theoretical survey of the history of stylistics in a comprehensive depth, but it will offer a simple chronological description of its development. The second of which will review the mechanism of TWT as proposed and developed by Werth. The second part of this paper, on the other hand, will be devoted to showing how the techniques and strategies of the Text World approach can be effectively applied to the complex structure of Capote's short story "A Christmas Memory".

Part One

2- The Growth of Stylistics Towards Cognitive Poetics/Stylistics

The roots of stylistics stretch back to the works of Russian Formalist school and to the school of the Prague Structutalists. During the 1960s, the development of stylistics progressed towards the effort to find an extensive answer to "what is

style?" (see e.g. Carter & Simpson, 1989; Guiraud, 1971; Lucas, 1955). The stylistic analysis undertaken by the Formalists led by Roman Jakobson (1960/4) attempted to exclude the reader's role from the concern of stylistics. Such view went under attack from several critics headed by the functionalist critic Fish (1973), whose work marked as one of the most critical pieces on stylistics. The proposed new perspective of stylistics begins to launch its principles, as it is not only the text produces the stylistic effects, but also it is the essential role of the reader during the process of reading the text. In the late 1970s, stylistics begins to fight for survival from those attacks by introducing sub-disciplines of traditional stylistics: "linguistic stylistics"; "literary stylistics" and "pedagogical stylistics". However, the sub-division of stylistics is not clearly distinguished firstly because the differences between them are not based on any fixed methodologies, and secondly because of the various purposes they claimed to deal with.

Stylisticians have, by and large, moved away from the study of style towards the study of meanings and effects produced by literary texts. However, though practically literary stylistics seems to be more influential than linguistic stylistics for its concern with interpretation, it remains under criticism because of its direction to deal with literary texts away from other social or cultural concerns. The call to consider the link between language as social product and social practice (Fowler 1981) leads to a new movement to be set up towards the growth of "conceptualization" in stylistic analysis, which is seen as far more refined than the earlier trends in stylistics (see Bex, Burke, & Stockwell, 2000).

3- "Going Cognitive"- the Emergence of the Cognitive Poetics

The other trend in stylistic analysis is cognitive linguistics (see Fauconnier, 1994; Lakoff, 1982; Lakoff & Johnson, 1980; Lakoff & Turner, 1989; Langacker, 1988; Turner, 1991) which emphasises on human cognitive abilities and processes as organization principles of linguistic structure. Language plays psychological, social, and cultural functions, and therefore language should be studied within its social and cultural context (Langacker, 1988, p. 3). Such a new direction receives significant welcome, but as Emmott (1997) argues that though cognitive linguistic theory establishes important insights of word and single sentence analysis, the researchers have not tended to examine discourse to any great length (p. 56). These attempts remain varied and controversial, leading a handful of researchers who disagree with this generalization to adapt a strong cognitive component when presenting the methodology and direction of their models. They establish a connection between cognitive processes that enable human beings to build up "mental representation" of "worlds" during the process of reading the text and the production of its interpretation (e.g. see Freeman, 1992; Givon, 1993; Semino, 1997; Verdonk & Weber, 1995; Werth, 1994, 1995, 1999). Apparently, it is the age of "going cognitive" which endorses the idea that the interpretation of a text is not a fixed fact in the sense that there is no guarantee that every individual reader will derive the same interpretation on reading the text.

The latest development in the progressive evolution of stylistics is cognitive poetics (Gavins, 2007; Gavins & Steen, 2003; Stockwell, 2002; Tsur, 1992) also known as cognitive stylistics (Burke & Lahey, 2010; (forthcoming) Semino &

Culpeper, 2002). The term cognitive poetics owns its existence to Reuven Tsur (1992) who defines it as "an interdisciplinary approach to the study of literature employing the tools offered by cognitive science" (p. 1). To put it differently, cognitive poetics draws much of its analytical influence from the analytical methods and descriptive intentions of "cognitive linguistics" and "cognitive psychology" as these two fields are pre-eminent in the field of cognitive science. For Simpson (2004) "what distinguishes cognitive from other sorts of stylistic models is that the main emphasis is on mental representation rather than on textual representation" (p. 92), whereas Stockwell (2007) claims that cognitive poetics is "(and should be) a hermeneutic theory with an integral poetic dimension, in order to capture the interaction of meaningfulness and felt experience in literary reading" (p. 135). Cognitive poetics, which has been developing over the past ten years, is no doubt a rapidly expanding research paradigm as its emphasis on experientiality and embodiment in meaning construction. Promising publications in this field continue to appear including diverse analysis in all forms of literary works (e.g. Burke, 2004, 2005, 2010; Gavins, 2008; Hamilton, 2005; Popova, 2004; Tobin, 2009), to mention only but a few names.

The following simplified diagram summarises the foundation of Cognitive Poetics/Stylistics, which was originated when cognitive science with its central topic "cognition" started to be applied to literary texts. It also shows some of the leading proponents who contribute to the developments of each discipline:

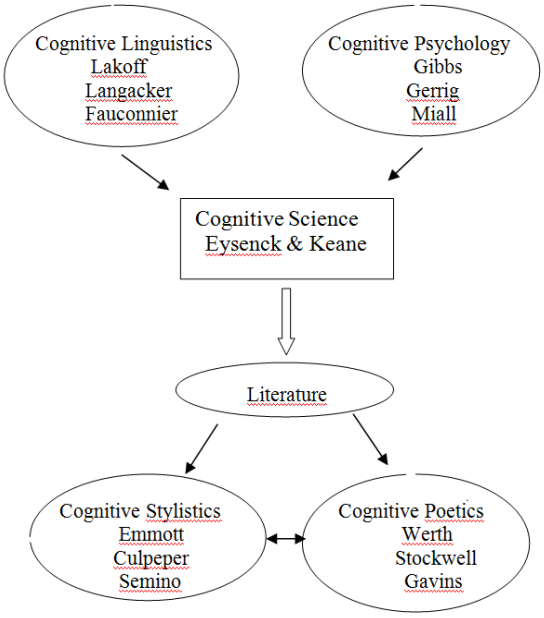

Figure 1: The Foundation of the Discipline of Cognitive Poetics/Stylistics

4- Text World Theory (A Cognitive Poetic Model)

TWT (1999) was developed as a result of extensive work, over a decade, by the late professor Paul Werth. He began publishing its theoretical outlines in a series of articles (1994, 1995a, 1995b, 1997a, 1997). Based on the fundamental principles of cognitive linguistics, Werth believes that one could ensure the future of linguistics if one is to return the discipline to "a more human level". This would entail a Cognitive Discourse Grammar in which "language must be viewed as a phenomenon intimately bound up with human experience" (Werth, 1999, p. 19, 50). He explains that his first analysis of the beginning passage of Hemingway's short story "The Doctor and the Doctor's Wife" (Hemingway, 1926/1964) does not directly challenge any objectivist approach as its level, concerns and data are completely different from "objectivist aims". His analysis was based on the following principles:

(i) It takes its point of departure to be *discourses*, rather than sentences.
(ii) It is concerned with human processes, rather than formal systems (specifically, it is embodied and experiential).
(iii) As a consequence of (ii), it is *cognitive* in its orientation, rather semantic (in particular, it takes non-semantic types of inference seriously).
(iv) As a consequence of (iii), it is explicitly related to the human *conceptual faculty* (involving representation, knowledge, beliefs, assumptions).

(Werth, 1999, p. 60, original emphasis)

Werth, evidently, claims that his proposed model aims to handle discourse analysis, and such a view differs from a traditional linguistic analysis which was only restricted to sentence-level basis. However, such a claim was partially flawed as the demonstrated examples throughout his book (1999), showed that his model was applied to short extracts from several stories and novels. A handful of new researchers who use TWT in the analysis of longer discourses are to be found in the work of (see e.g. Al-Mansoob, 2006; Gavins, 2000, 2003, 2007; Hidalgo Downing, 2000; Lahey, 2005).

Basically, the characteristics of Werth's model as a discourse theory are set up by classifying the differences, based on context, between the discourse and the text as the basic units of analysis. He, in essence, aims to produce a theory of how humans understand discourse which

> would incorporate current knowledge concerning the cognitive processes of information handling, storage and retrieval, the social principles of co-operation and purposefulness, and the pragmatic conditions of coherence and relevance. (Werth, 1999, p. 17)

Thus, TWT is both a "cognitive" and "pragmatic" theory of reading as its basic orientation based on the emphasis of the relevant relationship between its producers and its recipients for a text world to be established. Unlike models in linguistic study, text worlds are "rich" worlds as they represent language as a phenomenon closely connected with human experiences, rather than "mathematical modelling" (Werth, 1994, p. 90). When we (writer and reader or speaker and listener) participate

in either spoken or written discourse, we create a text world, i.e. a conceptual space, firstly by activating our general knowledge, drawing on what we see or what we hear and secondly by building other levels of understanding. Werth suggests three levels as the core subject of his model: discourse world; text world and sub-world.

4-1 Discourse World

Werth argues that everyone has a different world as we experience and perceive things differently. However, when we use language in our communication we can assume that our worlds are more or less the same in their general sense. This process is called the discourse world i.e. "the situational context surrounding the speech itself", and is inhabited by sentient beings who at this level are called the participants. The discourse world contains what the participants can perceive of the immediate situation along with their vast personal and background knowledge. Werth specifies the differences and the similarities between spoken and written discourse as long as the contribution of the participants are taken into account. He states that practically "the discourse worlds of written texts are almost always split: since the writer and the readership occupy different spatio-temporal points" (Werth, 1995a, p. 54-55). On the other hand, in spoken discourse, the matter is different because the participants occupy the same spatial and temporal discourse worlds, and therefore the participants will arrive at an agreement to form the text world that could make sense of the discourse.

Every participant goes into a discourse event carrying a different amount of knowledge which mount up gradually, and which is measured in terms of propositions or facts. Hence, the issue of selecting the relevant knowledge is problematized. A question will be raised here, namely, at what limit these assorted types of knowledge can be controlled during the process of a discourse world? Werth proposes the notion of Common Ground (henceforth CG) which is described as the totality of information that have been accepted by the participants (speaker and hearer or author and reader) as appropriate for their discourse processing. Furthermore, in this context, Werth (1999) introduces the idea of text-drivenness by which the "text also determines which areas of knowledge – even pragmatic knowledge – have to be evoked in order to understand it" (p. 151).

4-2 Text World

During the discourse processing, the participants work together to build up a conceptual space in which the CG is constructed. This second level of understanding is called the text world and can be perceived in different ways depending on the variety of personal or background knowledge that the participants possess, hence every reader or listener may create his/her own distinctive text world. Text world contains the same kinds of parameter as the discourse world, but the sentient entities at this level are called characters. Text world is defined "initially by the discourse itself, and specifically by the deictic and referential elements in it" (Werth, 1999, p. 181). These deictic and referential elements give a reader a very mental representation of the setting of the text (provide the spatio/temporal elements) and they are called world-building elements (WB). On the other hand, the actions and descriptions of events which tell the story are called function-advancing propositions (FA) (Werth, 1999, p. 197-199). Clearly, WB and FA can be

understood as the narrative setting and the plot within the methods of the traditional learning of English literature.

4-3 Sub-worlds

From within the text world level, other levels of possible embedding worlds may be created and they are called sub-worlds. These further conceptual worlds form the third layer of Werth's model and they take place according to a variety of reasons:

- Deictic sub-worlds involve either temporal alternations in the deictic parameters of the text world as in flashbacks or direct speech or spatial alternations as "meanwhile back at the ranch" type–windows onto other scenes.
- Attitudinal sub-worlds involve three conceptual areas; desire worlds, belief worlds and purpose worlds.
- Epistemic sub-worlds involve modalised propositions, and also concern the probability system i.e. the notion of truth and hypotheticality. Epistemic worlds can also be seen in indirect speech, *if* in conditional construction, tentativeness and politeness.

Sub-worlds may be created either by the participants or by the characters. The participants are able to access the worlds they created (participants-accessible sub-worlds), but they are not able to access the worlds created by the characters (characters-accessible sub-worlds) because these worlds do not take place within the immediate situation of the discourse. On the other hand, the characters can access both the world they inhabit (the text world) and the worlds they create (sub-worlds).

Before drawing to the main analysis, it is worthwhile to mention that TWT is characterised by the use of diagrams representing the conceptual structures of the worlds that are created during the discourse process and indicating the relationships between these worlds. Practically, Werth Suggests that the expressions that present actions or events are shown by vertical arrows, and the expressions that present steady states (qualities) are shown by horizontal arrows.

Part Two

5- An Introduction to "A Christmas Memory"

"A Christmas Memory" is a short story written by Truman Capote originally appeared in *Mademoiselle* magazine in December, 1956, and later was reprinted in *The Selected Writings of Truman Capote* in 1963. "A Christmas Memory" is written entirely in the present tense, and it is based on Capote's own boyhood in rural Alabama in the 1930s. It is presented as a portrait of durable friendship between two people, one old and the other young, and their memories of special times together. The story purports to be an autobiography which uses a first-person narrator, an adult narrator who tells a story in which a younger version of himself was one of the main characters. In other words, the adult Buddy is recalling and reliving the events of his childhood, but it is told through the eyes of his seven-year old "'protagonist-self", named Buddy. The narrator's account mainly involves two major characters, Buddy and an unnamed elderly cousin-friend. We are told that the name Buddy is not his real name, but a name given to him by his friend**.** The story is not about the annual adventure of Buddy and his old cousin into the making of fruitcakes, but it is

a story of a boy who needs a caring relative in the middle of a large group of those who are uncaring ones, and about their relationship as pariahs in that family. The language of the story not only conveys the perceptions of a child; it also contains childish expressions.

After briefly outlining the theoretical characteristics and principles of TWT and presenting a short introduction to the story under discussion, the next section moves on to show how Werth's model can be used to account for the way in which text worlds are constructed and perceived in this autobiographical story.

6- A TWT Analysis for the Present-Simple Tense Narrative of "A Christmas Memory"

As mentioned earlier that the basic principle of TWT is that human beings process and understand all discourse by constructing mental representations of it in their minds. In this, Werth (1995) explains that "a text does not come into being until each of the three elements – author, text and reader – are present. Since the interaction between the author, his text and reader X will be different from that between the author, his text and reader Y, a given text may correspond to many possible text worlds" (p. 189). The present analysis in the following section undertakes an insightful investigation into how the text world of the story is built from those foregrounded parts of its main narrative.

As I mentioned earlier that like the discourse worlds of all written communications, the discourse world of Capote's story is "split" since the writer and the reader occupy different spatial and temporal positions. Moreover, the first thing a reader to be expected to perceive about the discourse world of Capote's "A Christmas Memory" is its title. The cultural background knowledge of the reader can be instantly triggered when reading the story's title about "a Christmas memory". In this, readers who have a cultural knowledge about Christmas will start to build up an initial picture of the discourse world (cf. Gavins, 2003, p. 132). Moving down to the accessibility to the second level, i.e. the text world level, a careful attention is required because the complex present-tense structure of the story stands as a challenge to the whole interpretation as well as to the validity of the TWT. The adult Buddy's story begins as follows:

> ***Imagine*** *a morning in late November*. A coming of winter morning more than twenty years ago. Consider the kitchen of a spreading old house in a country town. A great black stove is its main feature; but there is also a big round table and a fireplace with two rocking chairs placed in front of it. Just today the fireplace commenced its seasonal roar. (Capote, 1956, p. 1)

Even though we are given an account of past events, the narrating-self, the adult Buddy, uses the present-tense narration to relate his nostalgic reminiscence, with a few shits to the past. Dorrit (1993) notes that "the past tense may be temporarily used instead of the present tense for recounting events which belong to the same time sphere as those told in the past tense, and in such cases the context makes it unambiguously clear that the reference is still to the past" (p. 96). Like retrospective narration, historical present tense narration is deployed to portray past events using the present tense as a device to recount those past events. It is used to bring a "vividness" (Jespersen, 1942) and enhance the immediacy of past narrative (see

Wolfson, 1987, 1979 for a fuller discussion). Simultaneous present narrative, on the other hand, is another stylistic technique which takes place when a narrator relates events as they unfold, hence the narrating-I becomes the experiencing-I (see DelConte, 2007; Dorrit, 1999; Miyahara, 200; Shov Nielsen, 2004; Theo, 2005). Examining closely the whole story, one can find that there are two different uses of the present-tense narrative. On one hand, the adult-narrator is using the historical present tense narration throughout the story to relive his innocent relationship while living with his old cousin through the immediacy of present tense grammar. As Delconte (2007) points out that "A Christmas Memory" makes use of the historical present to "enhance the immediacy of the narrator's memories at the same time that the story highlights the difference between the mature narrating-self and his seven-year old protagonist-self" (p. 428). On the other, the adult-narrator sets his beginning in the here-and-now by uttering the words "imagine" and "consider" using the simultaneous present tense to invite us, readers, to experience the story as young Buddy himself did.

Incidentally, from a narratological viewpoint, one can argue that since the story is narrated by an adult narrator who tells about himself as a child, then the narrative is likely to be viewed as a mixture of both internal and external focalization[1]. Internal focalization is restricted to what is noticeable to an outside observer, whereas external focalization presents the mental processes (feelings, thoughts, etc.) of characters (e.g. Edmiston, 1989; Genette, 1988; Rimmon-Kenan, 1983; Uspensky, 1973; Van Peer & Chatman, 2001). The language of the narrative could be easily attributed to a child by virtue of its simplicity, presenting the child as a character-focalizer. However, on the other hand, the adult-narrator's invitation to his readers to "imagine" and "consider" signals the cognitive distance from the events hence showing the adult-narrator as an external-focalizer who is located outside the story in which once participated. In terms of TWT, the text world level is a process of "negotiation" and "a simply a representation of the cognitive space which the author and the reader are co-operating to form between them" (Werth, 1995, p. 191). In light of this, the adult-narrator views events from his present vantage point as an observer in his here-and-now position, i.e. outside the story he is recounting. His utterance can be foregrounded through his discourse, when he asks the readers to "imagine" and "consider", consequently creating the main text world as a process of "negotiation". In other words, within the parameters of the main text world level, the adult-narrator swiftly shifts the readers' focus to a different time-zone. First to "imagine" "a morning in late November. A coming of winter morning more than twenty years ago", and second to "consider" "the kitchen of a spreading old house [...]" (p. 1). These two verbs indicate that the function-advancing details of the adult-narrator's reminiscence which follow refer to a remote sub-world. To put it

1) See Gavins (2003, 2007) who defines focalised narratives as "modal-worlds" forming since they filter both world-building and function-advancing elements through the unverifiable perspective of one or more characters. She posits that the world created by the focalised narration would be taken by the reader as the main text world, whereas the text world layer of Werth's model remains "redundant". However, Gavins' idea of focalisation remains under-research area, and it is likely to entail some modification.

simply, this sudden shift from the adult-narrator's here-and-now to a specific time in the past is a deictic alternation which creates a flashback sub-world.

Obviously, this opening paragraph displays a lack of deictic details by which readers build up the temporal/spatial boundaries of the text world. It nominates only one character at present (the adult-narrator), but it does not offer any deictic information of when and where his reminiscence takes place. The conceptual structure of the opening passage can be illustrated and explained through the following diagram:

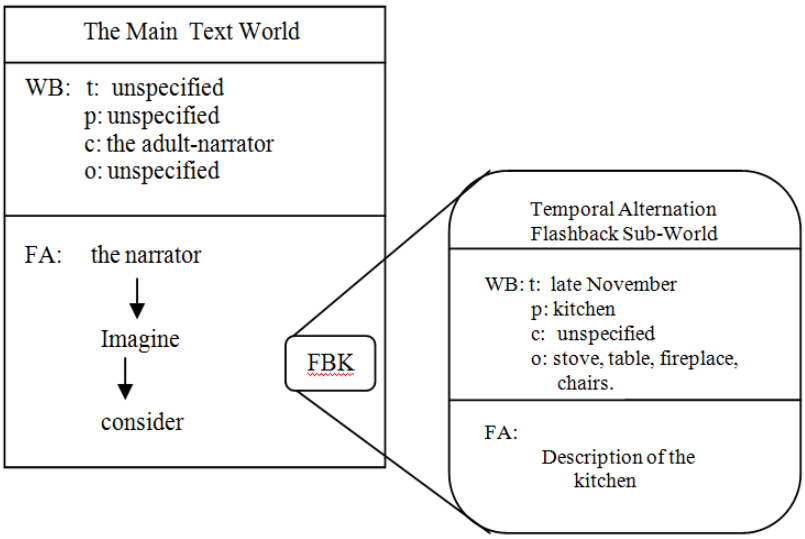

Figure 2*: The conceptual structure of the opining paragraph of "A Christmas Memory"*

WB = World-building elements
t= time
p= place
c= characters
o= objects

As you can observe, the diagram shown to the left is the main text world, where only two function-advancing propositions are involved. There is also an absence of the world building elements, apart from the adult-narrator. The rounded–edged diagram shown to the top of the figure, on the other hand, is the narrator's flashback sub-world (marked FBK). Notice how the sub-world is split off the text world and both are deictically distinct from their surrounding context.

The adult-narrator moves straight from describing the kitchen to provide a detailed account of the physical appearance of the young Buddy's friend, the unnamed woman and their joyful friendship despite both being poor. A sixty-year-old woman stands at the kitchen window and proclaims that "it's fruitcake weather!" This is amusing news to her seven-year-old cousin, Buddy. Though the adult-narrator sets the scene, he depends on the reader’s own experience to bring it into

focus so that he can share the story with the readers. Depending on reader's experiences, the knowledge-frame activated for seasons and public vacations will vary. For readers who are familiar with or have a background knowledge about Christmas time will realize that "fruitcakes weather" is associated with Christmas season, the period of time around 25 December, the day when Christians celebrate the birth of Christ. Furthermore, Werth (1999) points out that "assuming that we are at the beginning of our prototypical discourse, we need to be able to retrieve, at least in a general way, the time, place, entities and relevant relationships between them" (p. 187). Reader, therefore, can by initiating a process of inference, through what Werth named "text-driveness" (Werth, 1999, p. 151), contributes to build up the temporal deictic element of the main flashback. A close look by the reader, he/she can easily identify the world building element for time because it is somewhere in the text (cf. Lahey, 2006).

The "fruitcakes weather" indicates the beginning of the holiday season, starting from late November, for Buddy and his eccentric older distant cousin, who bake the cakes for the people in their lives who have been kind to them throughout the year. The adult-narrator gives a blow-by-blow recounting of his experience with his old cousin, emphasising the enormous yearning to relive his past experience through the immediacy of the present tense grammar. The adult-narrator is entering the experiences of childhood, but describing them in a child language. As the narration moves on, we learn more detailed accounts of the location of the town, its people, its surroundings and their relationship with other relatives with whom they live together. Thus, gradually we start to build up the spatio/temporal boundaries of the adult-narrator's flashback world. The adult-narrator then goes on to explain in detail the day they went to buy the ingredients for making the fruitcakes, and how the kindness and good attitude of Mr. Haha, who gives them a bottle of wine for a trade to have one of the cakes, forces the unnamed woman to bake thirty one cakes instead of thirty. The feeling of happiness and pleasure between Buddy and his friend as being together are revealed through the satisfaction and enjoyment when exchanging their Christmas gifts:

> 'But I feel so bad, Buddy. I wanted so bad to give you a bike. I tried to sell my cameo Papa gave me. Buddy'—she hesitates, as though embarrassed—'I made you another kite." Then I confess that I made her one, too; and we Laugh. (p. 15)

Such enjoyment contrasts with his resentment when receiving Christmas gifts from other relatives in the house:

> Well, I'm disappointed. Who wouldn't be? With socks, a Sunday school shirt, some handkerchiefs, a hand-me-down sweater, and a year's subscription to a religious magazine for children. *The Little Shepherd*. It makes me boil. It really does. (p 15)

Generally speaking, within the boundaries of the adult-narrator's flashback sub-world, further remote worlds are created. The adult-narrator constantly breaks the flow of his narration to report the speeches of the main characters in the form of direct speech creating a deictic sub-world each time. According to Werth (1999), the main effect of direct speech "is to change the basic time-signature of the text world [...] this takes us, as it were, directly into the character's discourse world, rather than

that of the participants" (p. 221) (for a full and critical discussion of direct and indirect speech worlds see Al-Mansoob, 2006). Here are a few examples of the direct speech sub-worlds constructed by the characters (in italics):

> *'I knew it before I got out of bed,'* she says, turning away from the window with a purposeful excitement in her eyes. *'The courthouse bell sounded so cold and clear. And there were no birds singing; they've gone to warmer country, yes indeed. Oh, Buddy, stop stuffing biscuit and fetch our buggy. Help me find my hat. We've thirty cakes to bake.'* (p. 2)
>
> Footsteps. The door opens. Our hearts overturn. It's Mr. Haha Jones himself! And he *is* a giant; he *does* have scars; he *doesn't* smile. No, he glowers at us through Satan-tilted eyes and demands to know: *'What you want with Haha?'*
>
> For a moment we are too paralyzed to tell. Presently my friend half-finds her voice, a whispery voice at best: *'If you please, Mr. Haha, we'd like a quart of your finest whiskey.'*
>
> His eyes tilt more. Would you believe it? Haha is smiling! Laughing, too. *'Which one of you is a drinkin' man?'*
>
> '*It's for making fruitcakes, Mr. Haha. Cooking.*' (p. 8)
>
> Enter: two relatives. Very angry. Potent with eyes that scold, tongues that scald. Listen to what they have to say, the words tumbling together into a wrathful tune: *'A child of seven! whiskey on his breath! are you out of your mind? feeding a child of seven! must be loony! road to ruination! remember Cousin Kate? Uncle Charlie? Uncle Charlie's brother-inlaw? shame! scandal! humiliation! kneel, pray, beg the Lord!*' (p. 9)

The world-building elements of these deictic sub-worlds are entirely directed at the characters which define their attitudes towards one another. Moreover, the adult-narrator sometime departs from the parameters of his main flashback sub-world, which presented through the historical present tense, to create further remote flashback sub-worlds signalled by the shift in tense to either the past tense or to the present perfect tense. Here is one departure from the line of the main flashback sub-world:

> In addition to never having seen a movie, she has never: eaten in a restaurant, traveled more than five miles from home, received or sent a telegram, read anything except funny papers and the Bible, worn cosmetics, cursed, wished someone harm, told a lie on purpose, let a hungry dog go hungry. (p. 5)

Technically, the historical present tense belongs to the adult-narrator's mind, whereas the present perfect tense to that of young Buddy. In terms of TWT, this further flashback, which built up in the present perfect tense, is a deictic alternation as it takes the action out of the temporal parameters of the current text world, hence shifting the reader's focus to a separate time-zone. Revealing the idiosyncrasies of Buddy's friend along with describing her as "still a child" are correlated substantially, and justify the fact how her innocence allows their friendship to survive.

At the same time, the adult-narrator provides an account of things that his cousin has done:

> Here are a few things she has done, does do: killed with a hoe the biggest rattlesnake ever seen in this county (sixteen rattles), dip snuff (secretly), tame hummingbirds (just try it) till they balance on her finger, tell ghost stories (we both believe in ghosts) so tingling they chill you in July, talk to herself, take walks in the rain, grow the prettiest japonicas in town, know the recipe for every sort of old time Indian cure, including a magical wart remover. (p. 5)

The first thing we notice about this account is that it contains a quick shift in tense from present perfect to present simple tense. Apparently, the whole description of what the old cousin has done is shown in the present simple tense except depicting the issue of killing "with a hoe the biggest rattlesnake" which is shown in the past tense. Such manipulative choice of tenses seems to me to be very sensitive and reflects to some degree the same attitude of intimacy that is between both young Buddy/the adult-narrator and the old cousin. Since the version of killing itself signifies negativity in its connotation, even though it aims at killing a harmful rattlesnake, it is presented in the present perfect tense to portray it as an action happened at an unspecified time in the past, away from the same line of the main narrative which presented in the historical present. The narrator, evidently, does not want to relive such experience yet again with his readers but characterizes it as a past action. Interestingly enough, such outlook proves once more the love and intimacy between the young/old Buddy and his old cousin. Also, we must take into account that the shift in tense in the sentence "killed with a hoe the biggest rattlesnake ever seen in this county" creates an embedded sub-world in the form of a further flashback sub-world that splits off the main flashback sub-world. It, therefore, becomes a character-accessible sub-world which does not have the same reliability as those created by the participants. Werth (1999) puts it:

> ... as we shift our focus of attention to the text-world level, it is the text world, rather than the discourse world, which provides our conceptual backcloth, and truth, probability, reliability and relevance are calculated no longer with respect to the participants, but instead with respect to the characters. (p. 210-211)

In fact, the contrasts between the adult-narrator's account of his relation with his old cousin and the other relatives in the house along with his attitude towards the matter of "killing a rattlesnake" cast certain doubt on the reliability[2] of Buddy, the young and the adult alike. How a poor person who receives "socks, a Sunday school shirt, some handkerchiefs, a hand-me-down sweater, and a year's subscription to a religious magazine for children. *The Little Shepherd*", feels "boil". In comparison with what he receives from his old cousin, "I'm fairly certain that she is building me a kite—the same as last year and the year before" (p. 15). "Buddy"—she hesitates,

2) Unreliable narration is a narrative technique that occurs in western literary texts at least since the eighteen century. It has been prevalent since the 1960s due to the rise of narratology as a discipline in general, and to Wayne Booth's *The Rhetoric in Fiction* (1961) in particular. Booth defines it as "It is most often a matter of what James calls inconscience; the narrator is mistaken, or he believes himself to have qualities which the author denies him". (p. 159)

as though embarrassed—"I made you another kite." Then I confess that I made her one, too; and we laugh" (p. 15), remains questionable.

Admitting all this, I would still like to insist on the influence of the old cousin on Buddy who experiences the discoveries of childhood with her who in her turns appreciates nature as the place where God reveals Himself every day. Those passionate learning experiences we are invited to share represent a direct representation of a young child's consciousness.

Near the end of the story, the reader's focus is switched back to time-zone one, i.e. the narrator's here and now, "this is our last Christmas together" which simultaneously emphasises the existence of the adult voice. The ending of his nostalgic tone can also be reinforced later when he recounts that he has been sent to a military school, providing a bittersweet resolution, "I have a new home too. But it doesn't count. Home is where my friend is, and there I never go". Before drawing to a conclusion, I shall, at this stage, provide a modified text world diagram for our observations so far:

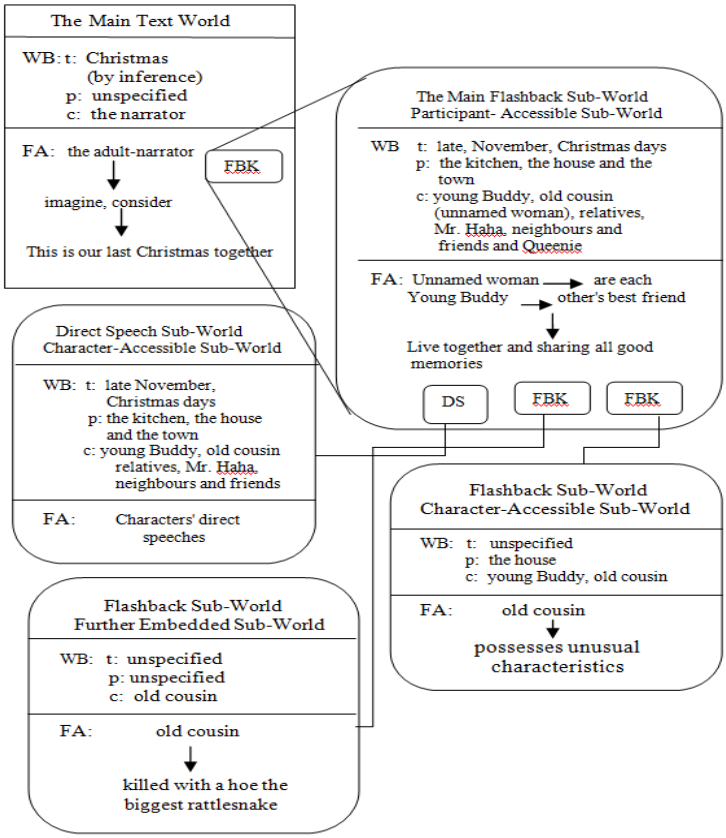

Figure 3: *The conceptual structure for the main flashback sub-world and the three further embedded sub-worlds*

It can be observed that the diagram shown to the left top is the main text world. It nominates only one character(the adult narrator), while the time can be inferred from the title as well as from the textual clues, it is Christmas time, but the place is still unspecified. The top rounded-edge diagram is the main flashback which contains the world building elements (marked WB) of the narrator's world, and the function-advancing propositions (marked FA) which present the actions and events of the characters. The other three rounded-edge diagrams, on the other hand, are the further embedded worlds, the direct speech sub-world (marked DS), the flashback sub-world (marked FBK) and the further remote flashback sub-world (marked FBK). Also, notice how the main flashback is a participant-accessible sub-world in which "the basic text-world parameters remain set as they are, but the participants temporarily depart from them [...] the details remain bound by the principles of discourse, and normal discourse processes" (Werth, 1999, p. 214-215). As it can be noticed, the expressions which depict steady states (qualities) are shown by horizontal arrows, and the expressions that depict actions and movements are shown by vertical arrows.

7- Conclusion

An attempt is made in this paper to demonstrate how a cognitive poetic/stylistic analysis, using the tools of TWT, leads to a systematically coherent reading of Capote's short story, "A Christmas Memory". The paper demonstrates how building up a text world within the present tense structure of the story needs us to pay a special focus, otherwise significant details pass unnoticed before our gaze. The framework of Text World strategies is especially well suited for literary interpretation since the hierarchical structure of TWT can account for those stories with complex layers of narrative mode. The paper also illustrates how the recalling of the adult-narrator's experience takes the form of flashback events which form different situations as they set up a reality outside the parameters of the main text world. Within his flashback sub-world, many other embedded sub-worlds are created either to report the characters' speech in the form of direct speech, or to recall events that had happened before the main line of his current narration. As it has shown how the readers may have to work harder to make inferences that will enhance the details of their text world of Capote's autobiographical story. On the whole, though TWT is still in its infancy, we have every reason to believe that it will prove a vigorous text-analysing tool. The principles of TWT, after all, have not yet been effectively tested against a wide variety of discourse types, therefore; a further continued study is still required to determine the efficiency of its workability in discourse analysis.

References

Al-Mansoob, H. (2007). *The text world of Raymond Carver: A cognitive poetic analysis*. Unpublished doctoral dissertation, University of Nottingham, Nottingham, UK.

Al-Mansoob, H. (2007). How stylistics helps me to be a scholar rather than a parrot. *Follio, 11*(2), 25-29.

Al-Mansoob, H. (in press). From her Perspective: Language, style, and cognition in the foregrounded present-tense narrative of Raymond Carver's "Fat". *Journal of Language and Literature*, 3 August, 84-92.

Berry, C. & Stephanie, K. (2006). Comprehending narratives containing flashbacks: Evidence for temporally organized representations. *Journal Of Experimental Psychology: Learning, Memory, and Cognition, 32* (5),1031–1044.

Bex, T. Burke, M. & Stockwell, P. (Eds.). (2000). *Contextualised stylistics: In honour of Peter Verdonk*. Amsterdam: Rodopi.

Booth, W. (1961). *The rhetoric fiction*. Chicago: Chicago University Press.

Burke, M. (2004). Cognitive stylistics in the classroom: A pedagogical account. *Style, (39)*1, 491-510.

Burke, M. (2005). How cognition can augment stylistic analysis. *The European Journal of English Studies, 9* (2), 185-96.

Burke, M. (2006). Cognitive stylistics. In B. Keith *(Ed.), Encyclopaedia of Language and Linguistics* (2nd ed., pp. 218-221). Amsterdam: Elsevier.

Burke, M. (2010). Rhetorical pedagogy: Teaching students to write a stylistics paper. *Language and Literature, 19*, 77-92.

Burke, M. & Lahey, E. (forthcoming 2010). *Cognitive stylistics in practice*. Amsterdam: John Benjamins Press.

Capote, T. (1958). *A Christmas Memory*. New York: Random House.

Carter, R. & Simpson, P. (Eds.). (1989). *Language, discourse and literature*: *An introductory reader in discourse stylistics*. London: Unwin Hyman.

Casparis, Ch. (1975). *Tense without time*. Bern: Francke.

Cohn, D. (1999). *The distinction of fiction*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Damsteegt, Th. (2005). The present tense and internal focalization of awareness. *Poetic Today, 26*(1), 39-77.

DelConte, M. (2007). A further study of present tense narration: The absentee narratee and four-wall present tense in Coetzee's *Waiting For The Barbarians* and *Disgrace*. ***Journal of Narrative Theory***, *37* (3), 427-446.

Edmiston, W. (1989). Focalization and the first-person narrator: A revision of the theory. *Poetics Today 10*(4), 729-744.

Emmott, C. (1997). *Narrative comprehension: A discourse perspective*. Oxford: Oxford University Press.

Fauconnier, G. (1994). *Mental spaces: Aspects of meaning construction in natural language*. Cambridge: Cambridge University Press.

Fish, S. (1973). What is stylistics and why are they saying such terrible things about it? In S. Chatman (Ed.), *Approaches to poetics*. New York: Columbia University Press.

Fowler, R. (Ed.). (1981). *Style and structure in literature: Essays in the new stylistics*, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Freeman, D. (Ed.). (1970). *Linguistics and literary style*. New York: Holt.

Freeman, D. (1992). According to my bond: King Lear and re-cognition. *Language and Literature, 2*(1), 1-18.

Garvin, P. (Ed.). (1964). *A Prague school reader on aesthetics, literary structure and style.* Washington, DC: Georgetown University Press.

Gavins, J. (2000). Absurd trick with bicycle frames in the text world of the third policeman. *Nottingham Linguistics Circular, 15*, 17-33.

Gavins, J. (2003). Too much blague? an exploration of the text worlds of Donald Barthelme's *Snow White*. In J. Gavins & G. Steen (Eds.), *Cognitive poetics in practice* (pp. 129-44). London: Routledge.

Gavins, J. & Steen, G. (Eds.). (2003). *Cognitive poetics in practice.* London: Routledge.

Gavins, J. (2007). *Text world theory: An introduction*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Gavins, J. (2008). The year's work in stylistics. *Language and Literature, 18*, 367-383.

Genette, G. (1988). *Narrative discourse revisited.* New York: Cornell University Press.

Gerrig, R. J. (1993). *Experiencing narrative worlds: On the psychological activities of reading*. New Haven, Conn: Yale University Press.

Gibbs, R. (1994). *The poetics of mind: Figurative thought, language, and understanding*. Cambridge: Cambridge University Press.

Givon, T. (1993). *English grammar: A function-based approach* (pp. 187- 208). Amsterdam: John Benjamins.

Guiraud, P. (1971). Immanence and transitivity of stylistic criteria. In S. Chatman, (Ed.), *Literary style: A symposium* (pp. 16-23). London: Oxford University Press.

Hamilton, C. (2005). A cognitive rhetoric of poetry and Emily Dickinson. *Language and Literature*, *14*, 279-294.

Hemingway, E. (1926/1964). The doctor and the doctor's wife. In *The essential Hemingway*. Harmondsworth: Penguin.

Herman, D. (2008). Narrative and the minds of others. *Style,42* (4), 504-516.

Hidalgo-Downing, L. (2000). *Negation, text worlds, and discourse: The pragmatics of fiction*. Stamford, Conn: Ablex.

Jakobson, R. (1960/4). Closing statement: linguistics and poetics. In T.A. Sebeok (Ed.), *Style in Language* (pp. 350-77). Cambridge, Mass: The MIT Press.

Jespersen, O.(1924). *The Philosophy of grammar*. Chicago: University of Chicago Press.

Johnson-Laird, P. (1981). Mental models of meaning. In A. Joshi, B.L. Webber & I. Sag (Eds.), *Elements of discourse understanding* (pp. 106-26). Cambridge: Cambridge University Press.

Lahey, E. (2006). (Re)thinking world-building: Locating the text-worlds of Canadian lyric poetry. *Journal of Literary Semantics, 35* (2), 145-164.

Lakoff, G. & Johnson, M. (1980). *Metaphor we live by*. Chicago: Chicago University Press.

Lakoff, G. (1982). *Categories and cognitive models*. Trier : University of Trier.

Lakoff, G. & Turner, M. (1989). *More than cool reason*. Chicago: Chicago University Press.

Lakoff, G. (1991a). Cognitive versus generative linguistics: How commitments influence results. *Language and Communication, 11* (1/2), 53-62.

Langacker, R. (1988). An overview of cognitive linguistics. In R. Brygida (Ed.), *Topics in cognitive linguistics* (pp. 3-47). Amsterdam: Benjamins.

Leech, G. (2007). Style in fiction revisited: The beginning of Great Expectations. Style, *41* (2), 117-132.

Leech, G. & Short, M. (1981). *Style in fiction*. London: Longman.

Lucas, F.L. (1955). *Style*. London: Cassell & Co. Ltd.

Miyahara, K. (2009). Why now, why then?: Present-tense narration in contemporary British and commonwealth novels. *Journal of Narrative Theory, 39* (2), 241–268.

Phelan, J. (2007). Estranging unreliability, boding unreliability, and the ethics of *Lolita*. *Narrative, 15* (2), 222-238.

Rimmon-Kenan, S. (1983). *Narrative fiction: Contemporary poetics*. London: Routledge.

Semino, E. (1997). *Language and world creation in poems and other texts*. London: Longman.

Semino, E. & Culpeper, J. (2002). *Cognitive stylistics: Language and cognition in text analysis*. Amesterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing.

Skov Nielsen, H. (2004). The impersonal voice in first-person narrative fiction. ***Narrative,*** *12* (2), 133-150.

Simpson, P. (2004). *Stylistics: A resource book for students*. New York: Routledge.

Stockwell, P. (2002). *Cognitive poetics*: *An introduction*. London: Routledge.

Tobin, V. (2009). Cognitive bias and the poetics of surprise. *Language and Literature, 18*, 155-172.

Tsur, R. (1992). *Toward a theory of cognitive poetics*. Amsterdam: North-Holland.

Turner, M. (1991). *Reading minds: The study of English in the age of cognitive science.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Uspensky, B. (1973). *A poetics of composition: The structure of the artistic text and typology of a com-positional form.* Berkeley & Los Angeles: University of California Press.

Van Peer, W. & Chatman, S. (Eds.). (2001). *New perspectives on narrative perspective*. New York: Albany.

Werth, P. (1994). Extended metaphor: A text world account. *Language and Literature, 3* (2), 79-103.

Werth, P. (1995a). How to build a world (in a lot than less six days, and using only what's in your head). In K. Green (Ed.), *New essays on deixis: Discourse, narrative, literature* (pp. 49-80). Amsterdam: Rodopi.

Werth, P. (1995b). World enough, and time: Deictic space and the interpretation of prose. In P. Verdonk & J.J. Weber (Eds.), *Twentieth century fiction: From text to context* (pp. 181-205). London: Routledge.

Werth, P. (1999). *Text worlds: Representing conceptual space in discourse*. London: Longman.

Wolfson, N. (1978). A feature of performed narrative: The conversational historical present. *Language in Society, 5*, 215-237.

Wolfson, N. (1979). Conversational historical present alternation. *Language, 55*, 168-182.

Yanna, Y. (2004). Little is left to tell: Beckett's theater of mind. *Style, (38)* 4, 452-530.

Zunshine, L. (2007). Why Jane Austen was different, and why we may need cognitive science to see it. *Style, (41)* 3, 275-292.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

COPULAR SENTENCES IN ARABIC AND ENGLISH: AN AGREE-BASED APPROACH

Abed Al-Sameai *(P.hD)*
Department of English Taiz University, Yemen
E-mail: abednaji@yahoo.com

Abstract The current paper offers an *agree*-based account for the derivation and Case feature valuing in the so-called **copular** sentences in Arabic and English. The paper shows through syntactic arguments that an *agree*-based approach to these sentences offers a principled and straightforward account for their Case and structural facts

The source of the predicative Case in English copular sentences such as *It is me*, as Sigur?sson (2006) rightly remarks "has not generally been taken seriously as a linguistic fact, at least not within generative Case theory." They have at best been characterised as "largely unsystematic, and best treated as the product of local rules, grammatical viruses, and hypercorrection" Quin (2005: 1). An Accusative Case, under the earlier versions of Chomskyan syntax (Chomsky 1981, 1993), was assigned by a transitive verb or a functional head associated with a transitive verb. In English copular sentences, the verb *be* is not transitive, yet there is an Accusative Case on the subject complement in these sentences. "Under such an approach the predicative case … makes no sense; it is just unexpected and mysterious." Sigur?sson (2006: 15)

The problem with Arabic *verbless* copular sentences has been about the source of the NOM Case that appears on both the subject and its complement, given the fact that these sentences **lack** a verb altogether in their present tense form (see for example, Fassi Fehri 1993, Benmamoun 2000, Homeidi 2003, among many others). When a *copular* sentence is used in the past or future tense, the copular verb *kaan* 'was' is obligatorily used. In this case, the predicate DP must bear the Accusative Case, exactly as in the English structure *It was* **me**.

The central analytical claim of this paper is that Arabic **NOM-NOM clauses** have a syntactic structure that differs radically from that of NOM-x-ACC / x-NOM-ACC clauses, henceforth **ACC clauses**, for short. More specifically, I argue that all ACC clauses have a *v*P headed by a little *v* that is 'responsible' for ACC, much as *v** in Chomsky's approach (2000, 2001). I also claim that T and *v* value the case of a DP under Agree (as Chomsky suggests for *v** and T). [1]An analysis of the English copular sentences is also offered along similar lines.

Key words: *Agree*, Case, '*kaana* and its sisters', copular sentences, linking verbs.

[1] I am greatly indebted to two anonymous reviewers whose remarks, questions and suggestions have greatly improved this paper.

1. Introduction

Under the earlier versions of Chomskyan Syntax (Chomsky 1981, 1993), Accusative Case is assigned by a transitive verb or a functional head associated with a transitive verb. In the English sentences (1-3) below, the verb *be* is not transitive, yet there is an Accusative Case on the subject complement:

1) It is us. (Sigur?sson 2006: 14)
2) I'm me. (Wales 1996: 95)
3) It was not him.

As Sigur?sson (2006: 15) rightly remarks "[t]he English type accusative marking [such as (1-3) in this paper] has not generally been taken seriously as a linguistic fact, at least not within generative Case theory." Quinn (2005a: 1) [in Sigur?sson 2006], in her detailed study of English case-marking, also remarks that it has often been assumed or suggested "that pronoun case selection in English is largely unsystematic, and best treated as the product of local rules, grammatical viruses, and hypercorrection". Sigur?sson (2006: 15) also states that

> The Germanic predicative Nom/Acc variation has remained largely neglected within generative case theory, for the embarrassing reason … that there is really nothing interesting to be said about it under a structural approach to Case – under such an approach the predicative case variation makes no sense, it is just unexpected and mysterious.

Although copular sentences in English have been discussed from many aspects (e.g. Declerck 1983, Belletti 1988, Heggie 1988 and Mikkelsen 2005, among many others), to the best of my knowledge, Belletti (1988) Sigur?sson's (2006) account for the predicative Accusative Case in sentences like *It was me* is the most relevant one for my purposes in this paper.

Belletti (1988) argues that unaccusative verbs are, in general, able to assign Case, in particular *partitive* Case, which is classified as inherent and hence is exempt from Burzio's Generalization.

Sigur?sson (2006) is a more recent attempt to account for predicative Accusative Case in English, as part of his discussion of Nom/Acc Case variation in Germanic languages. For Sigur?sson the predicative Accusative Case in English in (1-3) above is a "relational accusative [that] is dependent on nominative being present or active in the structure". For him this is a problem of morphology, not syntax, as "the same syntactic structure gets different interpretations in morphology." (P. 27)

Similarly, Arabic sentences like the ones in (4-5) below have been a very hot topic of discussion for sometime now, especially with regard to the Case on the two elements of a copular sentence (e.g. Fassi Fehri 1993, Benmamoun 2000, Homeidi 2003, among many others):

4) ?ahmad-u Tabiib-u-n *Verbless Copular Sentences*
Ahmad-*Nom* doctor- *Nom*-Indef
'Ahmad (is) a doctor.'

5) kaana ?ahmad-u Tabiib-a-n *Verbal Copular Sentences*
was Ahmad- *Nom* doctor-Acc-Indef
'Ahmad was a doctor.'

However, the focus has been on Arabic *verbless* copular sentences and the source of the Case that appears on both the subject and its complement, given the fact that these sentences ***lack*** a verb altogether in their present tense form. When a *copular* sentence is used in the past or future tense, however, the copular verb *kaan* 'was' is obligatorily used. In this case, the predicate DP must bear the Accusative Case, exactly as in the English structure *It was **me***. To the best of my knowledge, no one has been successful in offering a plausible account for the source of the Accusative Case on the predicate DP.

Therefore, in this paper I would like to present an analysis and an explanation of the Arabic and English data above in a simple and straightforward fashion adopting Chomsky's (2000, 2001) approach of *Agree* expounded in Adger (2003). I also present cross-linguistic evidence which shows that the approach adopted in this paper offers a simple and straightforward account for predicative Case across languages using the available concepts and tools of Chomsky's syntactic theory (2000, 2001 and subsequent work).

2. Case Domains in Chomskyan Syntax

Let's start, however, with tracing how Case has been dealt with under the recent versions of syntactic theory, namely the *Principles and Parameters* approach (Chomsky 1981, and subsequent work), the *Early Minimalist* approach (Chomsky 1993, 1995, and related works) and the *latest* version of the Minimalist approach (Chomsky 2000, 2001, and related works).

Under the *Principles and Parameters* version of syntactic theory (Chomsky 1981, and related work), Case is ***assigned*** by a Case-assigning head (functional or lexical) to a DP under *Government*.[2] Thus, the subject is *assigned* a Nominative Case by a finite ***I*** head in a Spec-head configuration while the Accusative Case is assigned by the V(erb) in a Head-complement configuration.

Under the *Early Minimalist* version of Chomskyan Syntax (Chomsky 1993, 1995, and related work) DPs enter the derivation with Case already specified on them. This Case, then, like other [- interpretable] features, is *checked* in the syntax in a strictly Spec-head configuration. Thus, the subject checks its Case in the [Spec, Agr_sP] while the Object DP checks its Case in the [Spec, Agr_oP]. This *checking* approach to Case was supposed to be advantageous to the earlier *assignment* approach as it overcomes the problem of Exceptional Case Marking (ECM) and the

[2] The relation *Government* was defined as follows:
Government
α governs β iff
(i) α m-commands β and
(ii) there is no barrier γ that dominates β but does not dominate α.
Barrier
α is a barrier iff
(i) α is a maximal projection and
(ii) α is not a complement. (Hornstein *et al* 2005: 115)

problem of violating the ***Uniformity Condition*** when the Case was assigned sometimes under a [Spec, Head] relation, as in the case of subjects, and sometimes in a [Head, Complement] relation, as in the case of objects (*cf.* Hornstein *et al* 2005). The *checking* approach also had its problems as the movement of the object to the [Spec, Agr_oP] violated Rizzi's ***Relativized Minimality***.

In Chomsky (2000, 2001 and subsequent work), Case is a syntactic feature that is ***valued*** in the syntax via the operation ***Agree***; DPs enter the derivation with an unvalued Case feature [*u* Case:]. A functional head specified for Case, among other features, *probes* its c-command domain in search of a matching *goal*. Given the appropriate configuration for feature matching (see below), *Agree* assigns values to unvalued features for Morphological reasons, while at the same time deleting such [- interpretable] features for morphological purposes of LF (Hornstein *et al* 2005). Thus, Case valuing takes place as a by-product of the relation *Agree* between the *probe* and the matching *goal*.

Under the same approach, a finite T bears a [nom] Case feature[3] and *v* bears an [acc] Case feature. The (grammatical) subject of a sentence gets its [*u* Case:] valued as [nom] under the *Agree* relation that takes place between the finite T and this subject, which is argued to be base-generated in the [Spec, *v*P] (see Huang 1993 for tests showing that the subject is *not* base-generated inside (minimal) VP).

Similarly, the (grammatical) object of the sentence, or any DP bearing such Case, gets its [*u* Case:] feature valued as [acc] under the *Agree* relation that takes place between the *probe* of *v* and the matching DP (the *goal*). Thus, the Accusative Case, under the *Agree* approach, is not tied to a verb but to the functional head *v* that has the ability to value the Case of a DP in its *probe*/c-command domain, irrespective of the nature of the main verb of the sentence. The configuration[4] in which the valuing of the Case feature of the DPs, as well as the other [- interpretable] features, is as follows:

[3] Finite T also bears the [- interpretable] features [*u* N*] or the EPP feature and [*u* □-features:] in addition to the [+ interpretable] [Tense] feature.

[4] The *Agree* relation operates under a strict locality condition expressed as follows:
Locality of Matching: *Agree* holds between a feature F on X and a matching feature F on Y if and only if there is no intervening z[F].
Intervention: in a structure [X … Z … Y], Z intervenes between X and Y iff X c-commands Z and Z c-commands Y. (Adger 2003: 218)

6)

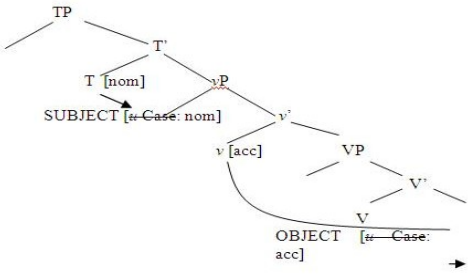

Let's now turn to my proposed analysis of Arabic and English copular sentences. I will start with English because that will make the point under discussion clearer, as English is much widely known than Arabic.

3. Copular Sentences in English

3.1.0 Positive Copular Sentences in English

First, let us have a look at the English copular sentences below:

7) a. This is John.
   b. This is him.
8) It is us. (Sigur?sson 2006: 14)
9) I'm me. (Wales 1996: 95)
10) It was not him.

As the reader can clearly see, the predicate DP in the examples above is in the Accusative Case.[5] This is very clear in (7b), (8), (9) and (10), as pronouns in English show morphological Case marking.

Under the assignment or the checking approach it is impossible to account for the Accusative Case on the subject complement in the examples above. These sentences do not contain a 'transitive' verb that has the ability to *assign* this Case and, consequently, Agr_oP in the specifier of which *us*, *me*, or *him* can check their Accusative Case is not projected. Therefore, the Acc Case on these DPs cannot be explained under an 'assignment' or 'checking' approach to Case.

Belletti's (1988) account for this Case as a *partitive* Case that is inherent is *ad hoc* prima foci. First, it is very clear that the Case on the subject complement DP is Accusative, not a new Case that demands a new category. Second, the concept of an 'inherent' Case in Chomskyan syntax at least has been dismissed and is

[5] Constructions such as *It is us* are the only grammatical form of this sentence in everyday Modern English and, to the best of my knowledge, no speaker of English would say that *it is we* is a natural expression. This latter expression is an exclusively prescriptivist language use today. Sigur?sson (2006: fn 15) remarks that, in English, examples like *It is I* do occur in the written language (e.g., Quinn 2005a: 233ff). He further remarks that fixed expressions like *This is she* (as a formula used to answer the telephone) and *It is I* are better or more familiar than for instance ??*It is we*.

considered an *ad hoc* solution by most syntacticians. Thus, Belletti's analysis has two problems; it introduces one more Case category, namely the *partitive* Case, to account for a Case that is universal in nature, which is anti-minimalist in spirit and, second, the analysis of this Case as 'inherent' can hardly stand today, as the concept of an 'inherent' Case has been rejected by most syntacticians (*cf*. Chomsky 1995, 2000, 2001, Webulhuth 1995a and Hornstein *et al* 2005).

Sigur?sson (2006) discusses the occurrence of both Nominative and Accusative predicate DPs (= subject complements) in Germanic languages, and argues that "there are basically only two accusative types: Relational Acc, and Non-relational Acc, where the notion 'relational' means dependent on the presence of a nominative DP." On this view, so-called default, predicative accusatives, according to Sigur?sson, are a well-behaved subtype of Relational Acc. For Sigur?sson "relational accusative is dependent on nominative being present or active in the structure". This relation is referred to as the "Sibling Correlation, SC". Sigur?sson further argues that, contrary to common belief, however, SC is not a structural correlation, but a simple morphological one, such that Nom is the first, independent case, CASE1 ('an only child' or an 'older sibling', as it were), whereas Acc is the second, dependent case, CASE 2, serving the *sole* purpose of being distinct from Nom – the Nom-Acc distinction, in turn, being a morphological inerpretation or translation of syntactic structure.

He further generalizes that Case-rich languages quite generally seem to apply either case agreement in predicative constructions or a special predicative case. He even proposes what he calls a tentative 'Greenbergian type' universal (for finite constructions) as follows:

> *With much greater than chance frequency, case-rich languages do not assign accusative case to predicative nominals.*

This generalization is not true about Arabic because Arabic, which is a very case-rich language assigns Acc Case to predicative nominals. Moreover, Sigur?sson himself admits that his universal has exceptions including Arabic, Ruhr-German and Allemannic varieties.

As the reader can clearly see, Sigur?sson's proposal regarding the predicative Case complicates the simple facts of these structures and suggests that the presence of a Nominative Case should lead to the presence of an Accusative DP in the structure. The data he discusses in his paper, as well as the Arabic data discussed below, show that the presence of a Nominative Case in the structure does not necessarily lead to an Accusative Case on the second DP. Moreover, he argues that Case is a problem of morphology, not syntax, a claim that is yet to be substantiated and expounded. He claims that "morphological case *interprets* syntax in its own terms or its own 'language' rather than directly expressing or mirroring it." He also does not say how languages like English can have the ability to have both an Accusative predicate DP and a Nominative one.

3.1.1 Accusative Predicative Case in English

Let's see how applying the *agree*-approach I adopt in this paper can account for the predicative Accusative Case in English. Consider the following derivation of (8) above repeated below as (11a):

11) a. It is ***us***.

b.

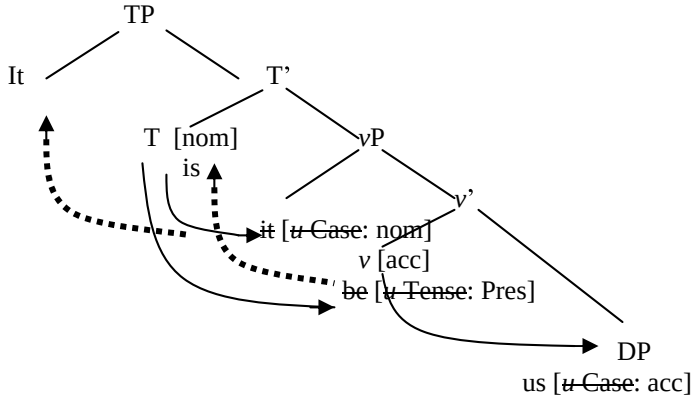

Let us assume following Adger (2003: 196) that "*be* is a version of little *v*, with the subject in its specifier and the PP, NP or AP in its complement." This would explain the thematic relationship arguments have in copular structures, which is very different from that which exists between arguments in transitive structures, assuming that the Uniformity of Theta Assignment Hypothesis (UTAH) is true (*cf.* Adger 2003: 138).

Thus, as can bee seen in (11b) above, *v probes* its complement in search of a suitable *goal* and finds it in the DP, *us*: this DP is in a local relation with *v* (as there is no intervening element between the two with □- features); and it is active for agreeing purposes, for it has a [*u* Case:] feature to be valued. Upon matching through *Agree*, the Case-feature of *us* is specified as Accusative.

Thus, an *Agree* approach offers an explanation for the source of the Accusative Case on the subject complement DP, as the Accusative Case, under the *Agree* approach, is not tied to a verb but to the functional head *v* that has a [-interpretable] [acc] feature that needs to delete by valuing the Case of a DP in its *probe* domain, irrespective of the nature of the main verb of the sentence (the verb here being intransitive).

One question that comes to mind at this point is "can we extend the ***same*** analysis proposed by Adger (2003) for unaccusatives and unergatives to copular sentences in English?'

Adger (2003) suggests that *v* in unaccusatives lacks both Accusative Case and the c-selectional *u*N feature, so that it can neither project a specifier nor assign Accusative Case. However, in unergatives, *v* only lacks Accusative Case but **does** have a *u*N feature[6] which allows the single Agent argument to be merged in [Spec *v*P]. Moreover, according to Adger, both the Theme argument that is merged within

[6] In Chomsky (2000, 2001, and subsequent work), *u*N is an uninterpretable formal c-selectional feature on a functional head that, if of the *u*N* type, requires merging a nominal element (via move or simple merge) in the specifier position of that head. If it is of the *u*N type, however, the functional head carrying it does not demand the physical presence of a nominal element in its specifier position. In both cases, however, the feature is erased by agreeing with a matching goal.

VP in an unaccusative, and the Agent argument merged in [Spec *v*P] in unergatives, are attracted to [Spec TP] by the strong EPP feature of T in English.

Given the facts of the copular sentences in English, I argue, in this paper, that *v*P is projected, just like in the Case of unaccusative and unergative sentences (*cf.* Adger 2003). However, the little *v* in copular sentences, unlike Adger's (2003) unaccusatives and unergatives, **has** the Case feature and a selectional *u*N-feature. The syntactic evidence for this claim is the fact that the theme in (7 - 10) above is in its base position and that it carries the Accusative Case, which means that in copular sentences in English, unlike in unergatives and unaccusatives, *v* has the ability to value the Case feature of a DP in its c-command domain. This is the reason why copular sentences should ***not*** be given the same treatment as unaccusative/ unergative structures.

Moving further up the structure in (11b), the verb *be* gets its and Tense features valued by the *probe* of T as a result of the *Agree* relation between the *Probe* of T and *be*. Furthermore, T *probes* its complement for a matching *goal* to value its [*u* Case:] feature. The first DP that is available in its c-command domain is the subject *It*. The *probe* of T enters into an *Agree* relation with this matching *goal* valuing its unvalued Case feature as Nominative [~~*u* Case~~: nom]. At the same time, T gets its unvalued features valued as [~~*u* features~~: 3.Sg]. However, for checking its [*u*N*], or the EPP feature, the DP, *It*, must move to the [Spec, TP] to satisfy this condition. It seems that, in English, this feature can only be checked through the canonical presence of a DP in the specifier of T.

The verb *be* in (11), and other copular sentences, unlike main verbs, moves, like all other auxiliaries, to T.[7]

3.2 Negative Copular Sentences in English

In English, a negative copular sentence will contain the negative particle '*not'* after the verb *be*. Consider the following example:

13) It was *not* me.

Thus, the derivation of negative copular sentences will involve one more functional category, namely NegP, because *not* is now part of the numeration with which a negative sentence starts. This functional category is argued for by syntacticians to project higher than the auxiliaries and adverbs (see Adger 2003). The proposed (universal) hierarchy of the categories within the sentence is as follows:

14) T > (Neg) > (Perf) > (Prog) > (Adv) > *v* > V (Adger 2003: 177)

The derivation of an English copular sentence like the one in (13) above will go through the stages in (15):

[7] For the arguments on the movement of auxiliaries and *be* forms to T, see the huge amount of literature on affix-hoping and verb raising in English, e.g. Chomsky 1981, Pollock (1989), Adger (2003), among others.

15)

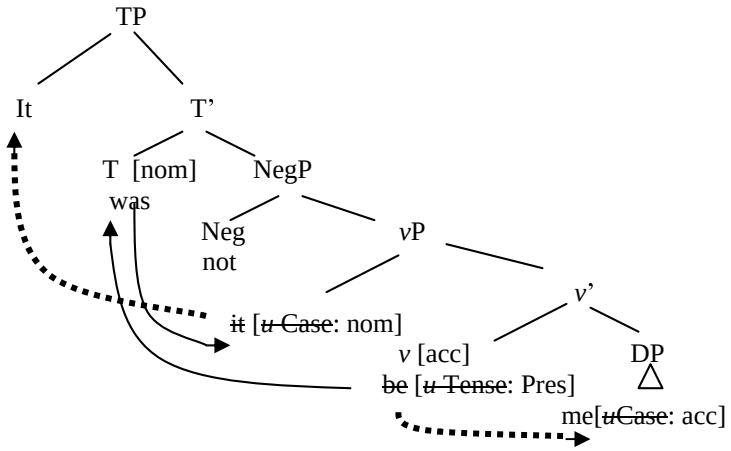

Let us see in the next section how the *Agree* approach just outlined for copular sentences in English can work for the copular sentences in Arabic.

4. Copular Sentences in Arabic

Modern Standard Arabic (MSA**)** has basically two types of copular clauses. The first type is verbless, plain **DP-DP** (Ahmad a doctor = Ahmad is a doctor); the other type has a verbal or at least a 'linking' element, **DP-x-DP** (Ahmad *was* a doctor, Ahmad *not* a doctor). Interestingly, the predicate DP is NOM(inative) in the 'unlinked' DP-DP type but ACC(usative) in the 'linked' type.

4.1 *Verbless* Copular Sentences

Let's first start with *verbless* copular sentences of the type in (16) below:

16) ?ahmad-u Tabiib-u-n
Ahmad-Nom doctor-Nom-Indef
'Ahmad (is) a doctor'

Such sentences, though verbless, are judged by native speakers of Arabic as full sentences because they express a complete thought/ idea/ meaning through the simple juxtaposition of two nouns, a noun and an adjective or a noun and a prepositional phrase without using any (copular/ linking) verb. Such sentences are not limited to Arabic but can also be found in Hebrew (*cf*. Doron 1983) and Russian (*cf*. Tsvaig 2008).

I have used a lexical noun in (16) because lexical nouns in MSA, unlike in English, show Case morphology while pronouns do not.[8] As the reader can easily see in (16), we just have two nouns which express a full thought/idea. The question

[8] This happens for purely phonological reasons. All the personal pronouns in Arabic end in a vowel. The Case markers in MSA are vowels themselves. Therefore, it seems there is a phonological rule in Arabic that prevents two vowels from appearing one after another.

now is whether the derivation and Case valuing in these sentences take place in the same way as was proposed for the English copular sentences above.

First, one clear difference between *verbless* copular sentences in MSA and the copular sentences in English under discussion is that the Arabic ones ***lack*** a lexical verb altogether. This absence of the lexical verb is syntactically correlated with the absence of an Accusative Case in these sentences. The presence of a lexical copular verb, which becomes obligatory if we want to express the same idea of Ahmad being a doctor in the past or the future tense, triggers Accusative Case on the predicate DP.

This fact about *verbless* copular sentences in Arabic leads us to propose that when these sentences are derived, their numeration *does not contain a lexical verb* and, therefore, no *v*P is projected.

Adapting Bowers' (1993) predication theory for my purposes here, namely that the traditional notion of Predication is instantiated by a functional Category PredP, whose Specifier hosts the external argument and whose complement is the predicate of that subject, I argue that the two nouns in Arabic *verbless* copular sentences are merged into a PredP that is c-selected by T; *Tabiib* under the head Pred and *Ahmad* in the [Spec, Pred]. However, unlike in Bowers' (1993), PredP does not c-select in this case a VP because there is simply no verbal element in the numeration. It rather gets c-selected by T and it is this selection of PredP by T that anchors this nominal phrase in Time and gives it the present tense interpretation that native speakers of Arabic get. Specifying the categorial status of the projection housing the two nouns in the structure as PredP also helps in specifying the exact relation between them and explains why *verbless* copular structures differ from GEN-NOM structures like *John('s) doctor* or coordinated structures like *John (and) a doctor*. Furthermore, the presence of T and PredP in the structure enables the conceptual-intentional interface to interpret NOM-NOM structures as copular clauses, rather than genitive or coordinated structures.

The proposed derivation of (16) is sketched below in (17):

17)

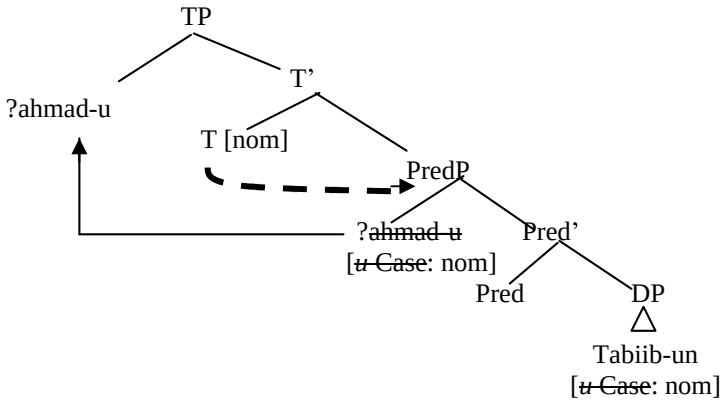

Now through *Agree*, T values the Case feature of the NPs within the PedP as [~~*u* Case~~: nom]. This Case feature is realised on both the nouns by whatever mechanism one adopts for the agreement and Case assignment facts between a

predicate and its external argument. [9] It is a fact, however, that in the so-called nominal sentences in MSA (referred to in this paper as *verbless* copular sentences) the subject and the predicate ***always*** carry the same Case. The following sentence is ungrammatical in MSA simply because the predicate carries a Case that is different from that of the subject:

18) * ?ahmad-u Tabiib-*a*-n
Ahmad-Nom doctor-*Acc*-Indef

Thus, the absence of an Accusative Case in these sentences, unlike their English counterparts, is accounted for in terms of the absence of a (copular) verb and, consequently, the non-projection of *v*P because it is simply not part of the numeration. Moreover, the Nominative Case on the two nouns is the result of valuing their Case feature by the T head.

The other question that needs to be addressed is whether the subject moves from within PredP to the [Spec, TP], similar to the movement of the subject from the [Spec, *v*P] to the [Spec, TP] in English to satisfy the EPP feature of T.

The position of adverbs, when such sentences contain any, suggests that the subject actually moves from within PredP to the [Spec, TP]. Consider the following example:

19) ?ahmad-u *daa?iman* sa ʕ iid-u-n
Ahmad-Nom always happy-Nom-Indef
'Ahmad (is) always happy.'

As one can see in (19) the adverb *daa?iman* 'always' appears between the subject and its predicate indicating that the subject has moved from [Spec, PredP] to the [Spec, TP], given the assumption that adverbs are generated below T but above the lexical domain (*cf.* Cinque 1997).

4.2 *Verbal* Copular Sentences

One fact about the nominal sentence in (16) (repeated below as (20a)) is that if we want to anchor it in the past or future Time¸ *kaana* 'was' or *sa-yakoon* will be' has to be used to indicate the 'state of being' in the past or future, respectively. The present form of this verb, namely *ya-koon*, cannot be used either before or after the subject to indicate the present Tense of the sentence, as (20 d-e) below shows:

20) a. ?ahmad-u Tabiib-u-n
Ahmad-Nom doctor-Nom-Indef
'Ahmad (is) a doctor'

b. *kaana* ?ahmad-u Tabiib-a-n
was Ahmad-Nom doctor-Acc-Indef

[9] One could assume multiple valuing of the Case of these two NPs by the *Probe* of T along the lines suggested by Bejar and Massam. (1999). The essence of their argument is that a Case feature on a Case valuing head does not delete immediately after valuing the Case of the first DP in its c-command domain but remains available during the derivation for valuing the Case feature of another matching goal. Only when the structure is sent to PF, the uninterpretable features are deleted.

'Ahmad was a doctor.'

c. *sa-yakoon* ?ahmad-u Tabiib-a-n
will-3.S.M.Iperf - be Ahmad-Nom doctor-Acc-Indef
'Ahmad will be a doctor.'

d. * *yakoon* ?ahmad-u Tabiib-a-n
3.S.M.Imperf-be Ahmad-Nom doctor-Acc-Indef

e. *?ahmad-u *ya-koon* Tabiib-a-n
Ahmad-Nom 3.S.M.Imperf-be doctor-Acc-Indef

Notice first that in (20 b-c), the predicate DP is in the Accusative Case. This supports the argument presented above for Arabic (copular) sentences that once a *verb*, or an element of a verbal nature, is part of the numeration, the *v*P projects and its projection is co-related with the appearance of a DP in the Accusative Case in the structure.[10] Under the analysis I am proposing for these sentences in this paper, it is this *v* that is responsible for the Accusative Case on the predicate DP. This explains why the predicate DP bears the Accusative Case in these sentences despite the fact that the verb is ***NOT*** transitive.

Arab traditional grammarians dealt with sentences whose main verb is one of the verbs traditionally known as *kaana wa ?akhwatiha* '*kaana* and its sisters' as derived from *simple* nominal sentences of the DP_{Nom} DP_{Nom} type, i.e., verbless nominal sentences, by using one of the verbs of the '*kaana* and its sisters' class. The syntactic facts of verbal copular structures, however, show that they have all the properties of a VSO/SVO sentence. They have a subject in the Nominative Case and a DP to the right of the verb in the Accusative Case. However, the fact that the Arab grammarians derive the *verbal* copular sentences from the *verbless* copular sentences by adding one of the 'sisters', remind us of the fact that the two structures are the result of whether the structure projects a *v*P or not, which ultimately boils down to whether the numeration contains a verb or not.

Therefore, I would suggest the structure and derivation in (21b) below for *verbal* copular sentences in MSA:

21) a. *kaana* ?ahmad-u Tabiib-a-n
was Ahmad-Nom doctor-Acc-Indef

[10] Instead of proposing that the difference between DP_{Nom} DP_{Nom} structures (*verbless* copular sentences in Arabic) and DP_{Nom} X DP_{Acc} structures (*verbal* copular sentences in Arabic and English) is whether *v* is projected or not, one could also argue, following Chomsky's (2000, 2001) distinction between *v** and *v*, that in the case of *verbless* copular sentences in Arabic and examples like *It is he* in English the little verb is of the type *v*, while it is of the type *v** in the cases where the predicative case is ACC both in Arabic and English examples. In Chomsky (2000, 2001 and subsequent work) *v* is a functional head that lacks a Case feature specification and is, therefore, unable to value the Case of a DP in its c-command domain, while *v** has a Case feature specification and is therefore able to value the Case feature of a DP in its c-command domain.

The problem is that if we assume the presence of *v* in Arabic *verbless* copular sentences, *v* will project to a *v*P and this projection will have no function whatsoever in the structure, as there is not even a verb to be accommodated under *v*. In other words, it is pointless to project *v*P in this case just to say that it is of the *v* type that cannot value Case. Therefore, including *v*P in the structure of *verbless* copular sentences in Arabic goes against the very minimalist spirit pursued in this paper.

'Ahmad was a doctor.'

b.

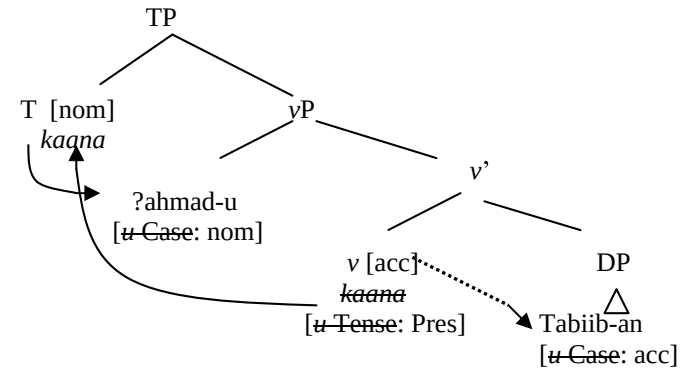

Notice that I assume following Adger (2003: 196) that like the English *be*, *kaana* is merged under *v*, the subject in its specifier and *v* takes a nonverbal predicate (such as DP) as its complement. This naturally leads to the non-projection of VP (for minimalistic reasons), which I shall assume to be a projection that accommodates transitive predicates and their arguments and is projected only when there is such predicate in the numeration. In the case of *verbless* copular sentences, on the other hand, there is no verbal element of any sort and so neither *v*P nor VP are projected and the two nominal elements making up such structures start as a PredP, which is c-selected by T.

Furthermore, *kaana* moves to T in this case and that is why it appears before the subject. Following Chomsky (2000, 2001), I assume that the verb moves to T in this case because the little verb is of the [*v**] type.

However, as I mentioned earlier, *kaana* can optionally appear before the subject or after it, just like all other sentences in Arabic which allow both VS and SV orders.[11] Consider the following examples:

22) a. *kaana* ?ahmad-u Tabiib-a-n VS order
was Ahmad-Nom doctor-Acc-Indef
'Ahmad was a doctor.'

b. ?ahmad-u *kaana* Tabiib-a-n SV order
Ahmad-Nom was doctor-Acc-Indef
'Ahmad was a doctor.'

To account for (22b), we can adopt the same structure and derivation given in (21b) above except that for (22b), where *kaana* appears after the subject, not

[11] *kaana*, like the English *be* verbs, can also be used as a helping verb along with a lexical main verb, in which case it can be used to express different tenses and aspects. Consider the following examples:

a. *kaana* ?ahmad- u y-aqra?u fi al-maktabat-i
was Ahmad-Nom Imp-read in the-library-Gen
'Ahmad was reading in the library.'

b. *sa-yakoon* ?ahmad-u yaqra?u fi al-maktabat-i
will-be Ahmad-Nom Imp-read in the-library-Gen
'Ahmad will be reading in the library.'

before it, the EPP feature in this Case is of the [*u*N*] type, not the [*u*N] one, that is why the subject has to obligatorily move to the [Spec, TP] to satisfy the EPP feature (*cf*. Chomsky 2000, 2001).[12]

4.3 Negative **Copular Sentences in Arabic**

Let's now turn to negative copular sentences in MSA and start with the verbless ones.

4.3.1 Negative Verbless Copular Sentences:

If a speaker of Arabic wants to negate a *verbless* copular sentence like the one in (16) above, a special negative particle, namely *laisa* is used. Consider the following examples:

23) a. ?ahmad-u *laisa* Tabiib-a-n
Ahmad-Nom is-not doctor-Acc-Indef
'Ahmad isn't a doctor.'

b. *laisa* ?ahmad-u Tabiib-a-n
is-not Ahmad-Nom doctor-Acc-Indef
'Ahmad isn't a doctor.'

As the reader can clearly see in (23), the predicate appears in the Accusative Case. A ***verbless*** copular sentence such as the one in (23) can be negated only with *laisa*. That is, other negative particles cannot be used to negate such sentences, as (24 a-c) below show:

24) a. * ?ahmad-u *la* Tabiib-a-n
Ahmad-Nom not doctor-Acc-Indef

b. *?ahmad-u *lam* Tabiib-a-n
Ahmad-Nom not doctor-Acc-Indef

c. * ?ahmad-u *lan* Tabiib-a-n
Ahmad-Nom not doctor-Acc-Indef

lam, *lan* and *la* are different negative particles that are used to negate verbal sentences in different tenses in MSA: *lam* is used to negate sentences in the Past tense, *lan* to negate sentences with a future meaning and *la* to negate sentences in the present tense. However, a *verbless* copular construction, though in the present tense, is incompatible with the negative particle *la* that is used to negate present tense sentences because such a construction lacks a lexical verb. I mentioned earlier that the present form of *kaan*, namely *ya-koon*, cannot be used to express a state of being in the present Time and as such the question whether *la* can be used to negate a *present verbal* copular sentence does not arise, as there are no such sentences.

[12] One could also assume a uniform setting for the EPP feature on T in Arabic (which would be desirable), and then motivate the word order variation through discourse features such as [topic] or [focus]. The fact of the matter is that as a native speaker of Arabic I do not get the supposedly 'focus/topic' reading in the SV order and neither did the other native speakers of Arabic I asked about this sentence and other similar sentences. When this sentence is said with a statement intonation, the subject, for example, does not get the focal stress of the sentence.

In sentences ***with*** verbs (whether copular or otherwise), the tense-dependent negative particle can either precede the subject or follow it, but it always precedes the verb as in (25) below:

25) a. *lam* ya-ktub ?ahmad-u d-dars-a
not Asp-write Ahmad-Nom the-lesson-Acc
'Ahmad did not write the lesson.'

b. ?ahmad-u *lam* ya-ktub d-dars-a
Ahmad-Nom not Asp-write the-lesson-Acc
'Ahmad did not write the lesson.'

Now going back to (23), the Accusative Case on the predicate in this example clearly argues for the presence of an Accusative Case-valuing head in the structure of this sentence. Notice that this Accusative Case appeared only when *laisa* appeared in the structure.

laisa is actually classified by Arab grammarians as a member of the '*kaana* and its sisters' class of verbs I mentioned earlier. When these verbs enter the structure of a 'nominal' sentence, they 'force' the predicate DP of the original DP_{Nom} DP_{Nom} structure to be in the Accusative Case (see Ibn Aqeel 1979, Nahr 2000, among many others). This class includes, in addition to *kaana*, *?aSbaHa* 'became', *?aDhHa* 'became (at noon), *?amsa* 'became (at night)', *Dhalla* 'remained', *ma zaala* 'lit. not move', and *ma fati?a* 'lit. not give up'.

laisa has been classified as a member of this class of verbs because of the effect it brings into the structure of the nominal sentence with which it is used. Like the other verbs in the class, it 'forces' the predicate of the sentence to bear the Accusative Case as is clear in (23) above. Moreover, *laisa* shows agreement with the subject, just like any other verb in Arabic. Consider the following examples:

26) a. ?ahmad-u laisa[13] Tabiib-a-n
Ahmad-Nom not doctor-Acc-Indef
'Ahmad (is) not a doctor.'

b. fatimat-u laisa-*t* Tabiib-at-a-n
Fatima-Nom not-*F* doctor-F-Acc-Indef
'Fatima (is) not a doctor.'

c . hom lais-*u* ?aTibaa?-a-n
they not-*Pl* doctors-Acc-Indef
'They (are) not doctors.'

Other negative particles in Arabic, unlike *laisa*, do not show agreement with the subject. Consider the following examples:

27) a. fatimat-u *la* tuHibbu al-qiraa?at-a
Fatima-nom not like the-reading-Acc
'Fatima does not like reading.'

[13] *laisa* here does not show agreement morphology, just like other verbs in Arabic preceded by a 3SgM subject. The verb form that does not carry any distinctive agreement morphology is taken as the 3SgM by default.

b. * fatimat-u la-*t* tuHibbu al-qiraa?at-a
Fatima-Nom not-*F* like the-reading-Acc

Since *laisa* shows verbal agreement morphology, it seems plausible to assume that it is a verb. However, *laisa* does not share all the verbal characteristics that the other members of the class of '*kaana* and its sisters' have: it does not conjugate for tense and it negates the nominal sentence in which it appears. The other members of the '*kaana* and its sisters' class conjugate for both Tense and agreement and they don't negate the nominal sentence in which they appear. These sisters require one of the verbal negative particles to negate the sentence in which they appear.

Thus, because the numeration with which the sentence in (26) starts with *laisa*, the *v*P projects because of the (semi-) verbal nature of *laisa*. As the structure now contains a verb, the subject is base-generated in the [Spec, *v*P] rather than within a PredP containing it and its predicate, as in the case of *positive* verbless copular sentences like the one in (16). Moreover, *v* bears the [acc] Case feature which values the Case of the predicate DP as [~~*u* Case~~: acc]. Thus, the sentence in (27a), repeated below as (28a), is derived as in (28b):

29) a. ?ahmad-u *laisa* Tabiib-a-n
Ahmad-Nom not doctor-Acc-Indef
'Ahmad (is) not a doctor.'

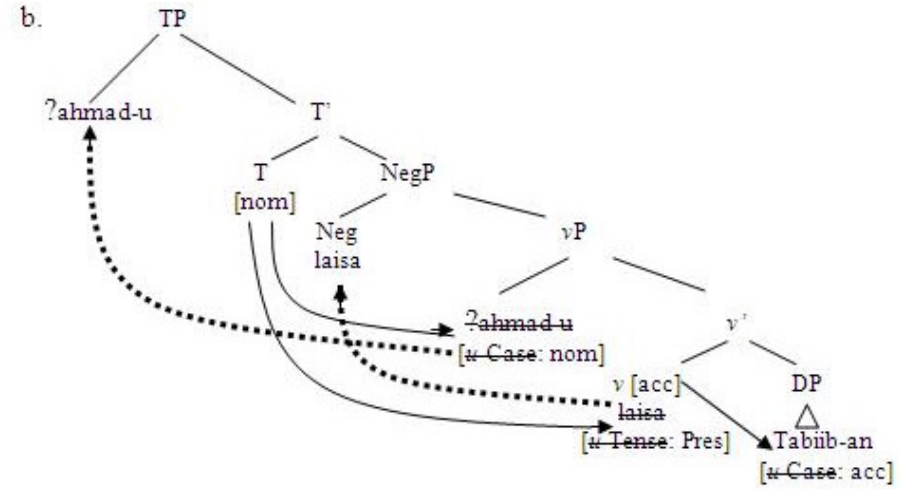

Thus, the derivation of a negative Arabic copular sentence such as the one in (28a) goes through more or less the same derivational steps that a negative English copular sentence, such as the one in (15) above does, except that we cannot say for sure whether *laisa* ends up in T like the English *be* verb or stops in Neg. There is simply no syntactic evidence that compels us to commit to one of the two possibilities.

Without adopting an *Agree*-based approach that assumes the presence of a *v* head[14] that has the ability to value the Case feature of a DP in its c-command domain as [acc], it will be impossible to account for the source of the Accusative Case on the predicate *Tabiib-a-n* 'doctor-Acc-Indef' in (28).

I will not go into the details of how verbal copular sentences in MSA are negated because, as I mentioned earlier, they behave in this respect exactly like other sentences in Arabic with an ordinary verb. A paper on Arabic negation should deal with that.

5. Cross-linguistic Evidence

In this section I would like to propose an alternative account for the cross-linguistic data discussed in Sigur?sson (2006), part of which is presented in (29) below. The cross-linguistic evidence presented below suggests that the proposed account for the Predicative Case in this paper is on the right track:

29) a. *Verbless* Copular sentences (Only NOM):

i. ?ahmad-u Tabiib-u-n Arabic: NOM
Ahmad-Nom doctor-Nom-Indef
'Ahmad (is) a doctor.'

ii. dani more Hebrew: NOM
Dani teacher-NOM
'Dani (is) a teacher.' (Doron 1983: 88)

iii. Ona vrač. Russian: NOM
3sg.fem.NOM doctor.sg.NOM
`She (is) a doctor.' (Attia, 2008)

b. *Verbal* Copular Sentences:

1. Only NOM:

i. dani haya more Hebrew: NOM
Dani was teacher-NOM
'Dani was a teacher' (Doron 1983: 93)

ii. ?a? erum vi? / *okkur. Icelandic: NOM
it are we / *us
'It is us.'

ii. Det ?r vi/*oss. Swedish: NOM
it is we/*us (*cf*. Sigur?sson, 2006: 14 ff)

2. Only ACC:

i. kaana ?ahmad-u Tabiib-a-nArabic: ACC
was Ahmad-NOM doctor-ACC-Indef
'Ahmad was a doctor.'

ii. Det er os. Danish: ACC

[14] I don't claim in here that Acc in Arabic is 'exclusively' derivable from the presence of little *v* (and V). Acc in Arabic can also be triggered by other elements (e.g. *inna* and its sisters). There are as many as eleven different environments where a DP can appear in the Accusative Case. This is not surprising as it is also known that in English, for example, Acc can also be found in other environments in addition to the post verb position (e.g., after a preposition, after *like*, and the comparative *than*) (*cf*. Kayne 2004). I plan to deal with Case triggering particles in Arabic in a separate paper.

it is us (*cf*. Sigur?sson, 2006: 14)

3. Both NOM and ACC/ INST:

i. It is I. Early Modern English: NOM
ii. It is me. Modern English: ACC
(*cf*. Sigur?sson, 2006: 19)

iii. katja byla pevic-a. Russian: NOM
Katja was singer-NOM
'Katja was a singer.'

iv. katja byla pevic-ej. Russian: INST[15]
Katja was singer-INST
'Katja was a singer.' (Geist, 2005: 105)

To account for the cross-linguistic variation pertaining to predicative Case shown in (29) above, I would propose that languages should be classified first into two groups based on whether the copular sentence contains a verb or not.

If the copular sentence is *verbless*, then the predicate DP can only be in the Nominative Case. Since there is no copular verb in the numeration[16] to begin with, *v*P is not projected and the only functional head in the structure that can value Case is T. Now, since T is specified with a Nominative Case feature, we expect the predicate DP(s) to appear only in the Nominative Case. This is borne out by the Arabic, Hebrew and Russian data above.

If the copular sentence is *verbal*, i.e., there is a lexical copular verb (because the numeration starts with one), then *v*P is projected and, hence, the predicative Case could be one of three: ***only*** Nominative (Icelandic and Swedish), ***only*** Accusative (Arabic and Danish), or ***both*** Nominative or Accusative/Instrumental (English and Russian).

To explain the variation in this case, I adopt Chomsky's (2000, 2001) distinction between *v* and v* because we have a *v*P in the syntactic structure now.

In those languages where the predicative Case can ONLY be Nominative as in the Case of Swedish and Icelandic (*cf*. Sigur?sson 2006), the copular, like passives, unergatives and unaccusatives, will be of the *v* type, thus failing to value the Case of the predicate as [acc] and giving way to T to value it as [nom].

[15] In Russian *verbal* copular sentences the predicative DP appears in the Instrumental Case rather than the Accusative Case that the proposed analysis in this paper predicts. The only explanation I have at this point is that *Instrumental* should be taken as a sub-category of Accusative. Instrumental Case is after all not a structural Case, but a semantic one, and thus one could say that the different Case morphology the DP exhibits here should be taken as an allomorph of the structural Case [acc] that is conditioned by semantic relations.

[16] Since *verbless* copular sentences are only allowed when the sentence is meant to be in the Present Tense, then one explanation for how the system decides which sentence would be verbless and which one will be verbal is to say that [+ Present] on T and a copular verb are mutually exclusive. As I mentioned earlier, the interface system interprets the structure as a sentence because of PredP and as a present sentence because of the feature [+ Present] on T. Thus, a copular verb is needed only when the Tense is [- Present] to support the [- Present] Tense morpheme. This is exactly what happens in Arabic at least, where the copular element is allowed to appear only when the copular sentence is [- present].

In those languages, on the other hand, where the predicative Case in ***verbal*** copular sentences is always in the Accusative (e.g. Arabic and Danish), the little *v* is of the *v** type. That is why the predicative Case in these sentences is always valued as [acc].

And in those languages where the predicative Case in ***verbal*** copular sentences could either be Nominative or Accusative/Instrumental as in English and Russian, I would propose, again using Chomsky's (2000, 2001) distinction between *v** and *v*, that the examples where the predicative Case is Nominative show that the little *v* ***was*** of the *v* type in the past and that these languages are witnessing a shift towards the Accusative Case. Thus, the Nominative predicative Case is a relic of the past.

The modern English examples in which the predicative Case is Accusative show that the little *v* in English has become of the *v** type, and the Russian examples where the predicative Case is Instrumental show that the *v* might be in an intermediate state on the way towards becoming of the *v** type.

This would mean that the *nature* of functional categories can be subject to change over time. One could even go a step further and say that an optimal solution to the Case problem in Language is for the DP following *any* type of finite verbs to be in the Accusative. In this light, the English and Russian data, and possibly similar data in other languages, could be understood as a movement towards a more optimal and symmetrical Case System.

6. Conclusion

In this paper, I presented an analysis of the so-called copular sentences in Arabic and English. The very argument put forward in this paper is that the case of a predicative noun phrase in a copular construction depends on:
(a) the presence vs. absence of a verbal element that will trigger the projection of *v*;
(b) the exact syntactic properties of *v* (if it is projected), i. e., whether it is of the *v* or *v** type.

Through syntactic evidence, I have also argued that *kaana* and *laisa* in Arabic (and the be verbs in English, as well as other languages) should not be given any special treatment syntactically and should be treated just like any other (transitive) verb, because the derivation of a sentence containing them and the Case facts in these sentences are exactly the same as those sentences with a simple 'mono-transitive' verb. However, *kaana* and *laisa* (and their counterparts in other languages) do have a special property that sets them apart from regular lexical verbs, in that they belong to the category *v* rather than V.

Furthermore, using available tools in the theory, I could provide a unified account for the Case and derivation facts for different types of sentences, namely copular sentences (verbal or verbless), and sentences with transitive verbs. This is, undoubtedly, an excellent minimalist gain.

I have also shown that the analysis proposed in this paper can explain the cross-linguistic variation noticed in the predicative Case in copular sentences across languages.

References

Adger, D. 2003. *Core Syntax: A Minimalist Approach*. Oxford: Oxford University Press.

Attia, M. 2008. "A Unified Analysis of Copula Constructions In LFG". In M. Butt and T. H. King (eds.), Proceedings of the LFG08 Conference, CSLI Publications http://csli-publications.stanford.edu/

Bejar, S. and D. Massam. 1999. "Multiple Case Checking". *Syntax* **2**: 65-79.

Belletti, A. 1988. "The Case of Unaccusatives". *Linguistic Inquiry*, **19**: 1-34.

Benmamoun, A. 2000. *The Feature Structure of Functional Categories: a Comparative Study of Arabic Dialects*. Oxford: Oxford University Press.

Chomsky, N. 1981. *Lectures on Government and Binding*. Dordrecht: Foris.

---------- 1993. "A Minimalist program for linguistic theory". In K. Hale and S.J. Keyser (eds.), *The View from Building 20: Essays in Honor of Sylvain Bromberger*. Cambridge, M.A: MIT Press: 1- 52.

---------- 1995. *The Minimalist Program*. Cambridge, MA: MIT Press.

---------- 2000. "Minimalist inquiries: the framework". In R. Martin, D. Michaels and J. Uriagereka (eds.), *Step by Step: Essays on Minimalist Syntax in Honor of Haward Lasnik*. Cambridge, MA: MIT Press: 89 – 155.

---------- 2001. "Derivation by phase". In M. Kenstowicz (ed.), *Ken Hale: A Life in Language*. Cambridge, MA: MIT Press: 1 – 52.

Cinque, G. 1997. *Adverbs and Functional Heads. A cross-linguistic perspective*. New York: Oxford University Press.

Declerck, R. 1983. "'It is Mr. Y' or 'He is Mr. Y'?" Lingua 59, 209-246.

Doron, E. 1983. Verbless Predicates in Hebrew. PhD thesis, University of Texas at Austin.

Fassi Fehri, A. 1993. *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words.* Dordrecht: Kluwer.

Geist, L. 2005. "Copular Sentences in Russian Vs. Spanish at the Syntax–Semantics Interface**".** In C. Ebert and C. Endriss (eds.) *Proceedings of the Sinn und Bedeutung* 10: 105 – 116. 10th annual meeting of the Gesellschaft für Semantik, October 13–15.

Heggie, L. 1988. *The Syntax of Copular Clauses*. Ph.D. dissertation, USC.

Homeidi, M. 2003. "The Notion of Governor in Modern Standard Arabic (MSA) and English: A Contrastive Perspective". J. King Saud University, Vol. 15, Lang. & Trans.: 49- 62.

Hornstein¸ N., J. Nunes and K. Grohmann. 2005. *Understanding Minimalism*. Cambridge: Cambridge University Press.

Huang, C-T James. 1993. "Reconstruction and the VP internal subject hypothesis". *Linguistic Inquiry* **24**: 103 - 138.

Ibn Aqeel, 1979 [c. 950]. *SharH* ibn Aqeel 'The Explanation of Ibn Aqeel'. Beirut: Daaru Al-Fikr.

Kayne, R. 2004. "Prepositions as probes'. In Adriana Belletti, ed., *Structures and Beyond*, 192–212, Oxford: Oxford University Press.

Mikkelsen, L. 2005. *Copular Clauses: Specification, Predication and Equation*. John Benjamin: Amsterdam.

Nahr, H. 2000. *N-NaHw T-TaTbeeqi* 'Applied Syntax'. Vol. I. Daar Hadramout for Studies and Publication; Yemen.

Pollock, J. 1989. "Verb Movement ،Universal Grammar, and the Structure of IP". *Linguistic Inquiry*, **20**: 365 - 424.

Quinn, H. 2005. *The Distribution of Pronoun Case Forms in English*. Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins.

Shlonsky, U. 1997. *Clause Structure and Word Order in Hebrew and Arabic: An Essay Comparative Semitic Syntax*. New York Oxford: Oxford University Press

Sigur?sson, H. 2006. "The Nom/Acc alternation in Germanic". In J. Hartmann and L. Molnarfi (eds.), Comparative Studies in Germanic Syntax, 13–50. Amsterdam & Philadelphia: John Benjamins. Can also be accessed at: http://luur.lub.lu.se/luur?func=downloadFile&fileOId=625982

Stowell, T. 1978. "What Was There Before There Was There". *CLS* **14**: 458 - 471.

----------. 1983. "Subjects across categories". *The Linguistic Review* **2**: 285 - 312.

Tsvaig, A. 2008. *Copular Sentences in Russian: a theory of Intra-clausal Relations*. Stanford, California: Springer Science + Business Media B.V.

Wales, K. 1996. *Personal pronouns in Present-Day English*. Cambridge: Cambridge University Press.

Webulhuth, G. 1995a. "X-bar theory and case theory. In G. Webulhuth (ed.) (1995b),

Government and Binding Theory and the Minimalist Program. 15 – 95.
Wilder, C. “Small Clauses and Related Objects”. Centre for Language and Cognition, university of Groningen: Groningen. 215 – 236.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

QUESTION AFFIX ANALYSIS IN ENGLISH AND STANDARD ARABIC: A MINIMALIST PERSPECTIVE

Abdul Hafeed Ali Fakih (Ph.D.)
Associate Professor of Linguistics
Department of English, University of Ibb, Yemen
a.hafeed1@gamil.com

Abstract: The study aims to explore question affix analysis in English and Standard Arabic within the minimalist framework of Chomsky (1995; 1998; 1999; 2000; 2001) and points out the differences and similarities between both languages in terms of feature strength, feature checking, I-raising to Q (i.e., raising of the head INFL to the head Comp) and other morpho-syntactic properties involved in the analysis of yes-no questions in these two languages. The paper also attempts to show how feature licensing takes place in the right checking domains in the derivation of yes-no questions. It points out that English resorts to 'Adjunction' because of auxiliary inversion, while Standard Arabic resorts to 'Merge' because auxiliary inversion does not exist in it, and that the question particles in Standard Arabic are viewed merely as morphological affixes placed sentence-initially to form yes-no questions. Furthermore, we argue that the interrogative particles in Standard Arabic have just one function, i.e. that of showing interrogativity, since they do not stand for any DP or PP or AP argument. Given this, we propose that the question particles in Standard Arabic are base-generated in the head C position of CP, since they never undergo any morpho-syntactic movement.

Key words: Question affix, minimalist, Merge, Adjunction, auxiliary inversion.

1. Introduction

The syntax of head movement (auxiliary inversion) has been the major concern of generative syntactians and has witnessed major developments in the last few years, especially in the era of minimalism. This paper attempts to study and analyze question affix analysis in the derivation of yes-no questions in English and Standard Arabic from a minimalist perspective. The objective is to show the differences and similarities in the minimalist analysis of question affix Q in English and Standard Arabic within the minimalist framework of Chomsky (1995; 1998; 1999; 2000; 2001). It also seeks to provide a unified account of question affix analysis in Standard Arabic and demonstrate to what extent the Arabic data interacts with Chomsky's minimalist treatment.

The study is organized as follows. Section 2 provides a theoretical background of the previous accounts on the topic under discussion. It reviews the analyses of the Arab grammarians and the transformational-generative syntacticians. Section 3 presents Chomsky's (1995) minimalist treatment of the abstract question affix in English and reveals the way Chomsky departs from the earlier treatment versions of the Q-morpheme hypothesis reviewed in section two; Chomsky's analysis relies crucially on feature checking considerations. Chomsky extends his analysis of feature checking to involve the treatment of the abstract question affix Q, assumed to be present in the D-structure of an interrogative clause. This section also presents Radford's minimalist treatment of question affix in English. Section 4 explores question affix analysis in Standard Arabic and points out the differences between English and Arabic in terms of feature licensing, raising from the head INFL to the

head Comp, among other things. Following Chomsky's (1995) minimalist framework, we argue that the complementizer C of Standard Arabic interrogative clauses is strong and that it underlyingly contains an abstract question affix Q, which serves as a device to distinguish the D-structure of an Arabic interrogative from that of its declarative counterpart. This section demonstrates that the interrogative particles in Standard Arabic are merely morphological affixes which do not stand for any DP or PP or AP argument. Furthermore, we propose that the question particles *ʔa* and *hal* (which match the meaning of any English auxiliary verb occurring in the interrogative head C (i.e., Comp) of CP) are base-generated in the head C position of CP, since they never undergo any morph-syntactic raising, i.e., I-raising to Q. Given feature checking considerations, we present the justification why Standard Arabic resorts to the Merge operation (rather than Adjunction as the case in English) in the course of licensing features of a derived yes-no question. It also shows how features are checked and licensed in the Arabic derived yes-no questions.

2. Theoretical Overview

2. 1. The Grammatical Analysis of the Arab Grammarians

In the existing literature on Standard Arabic, it can be shown that the traditional and modern Arab grammarians addressed various grammatical aspects of the grammatical analysis of questions from the point of view of their traditionally taxonomic approach to grammar which was based on structural description. The traditional Arab grammarians dealt very briefly with issues involved in the syntactic analyses of yes-no questions in Standard Arabic. They also disagreed with each other on the syntactic treatment of both the question particles *ʔa* and *hal*, on the one hand, and the question words, on the other. As there was no unified account on the subject, a lot of controversy was reflected in their analyses.

In what follows, however, we demonstrate some of their analyses and the way they looked at question particles. This can be as illustrated in (1).

1a. ʔa- zayd-un kataba qiSSat-an ?
Q.prtc.Zaid-nom. write-pst. story-f-sg-acc-indef.
'Is it Zaid who wrote a story?'

b. ʔa-kataba zayd-un qiSSat-an ?
Q.prtc.write.pst. Zaid-nom. story-f-sg-acc-indef.
'Did Zaid write a story?'

The traditional Arab grammarians (like Sibawayh (768)) argue that preposing the NP 'Zaid' in (1a) renders the sentence "ugly", i.e., pragmatically/stylistically less acceptable, while other grammarians regard it as perfectly right, since the speaker is inquiring about the NP 'Zaid', but if he is asking about the activity of writing, then preposing the verb in (1b) is more suitable.

On the other hand, many Arab grammarians (like Sibawayh (768), Ibn Malik (1203), Ibn Hisham (1211) and Ibn Aqil (1298)) and many modern Arab grammarians use the term *ħuru:fu al-ʔistifhām* "particles of interrogation" to mean both the question particles and question words in such a way they confuse these different types of questions. In other words, their traditional approach to grammar could not account for the distinction between them. However, it can be observed that what the traditional Arab grammarians call *ħarfu al-ʔistifhām* 'the interrogative particle" is completely different from the interrogative word. In this context, we argue that the former (i.e., the interrogative particle) has only one function in that it

shows interrogativity by distinguishing the interrogative sentence from its indicative counterpart. Besides, the two interrogative particles *ʔa* and *hal* match the meaning of any English auxiliary verb occurring in the interrogative head C (i.e., Comp) of CP; they are also used to head interrogative sentences of yes-no questions. The following examples in (2) illustrate the point.

2a. ʔa-katab-ta risālat-an ?
Q.prtc.write-pst-you-2m-sg-nom. letter-acc-indef.
'Did you write a letter?'

b. māʔā$_x$ katab-ta t_x ?
what write-pst-you-2m-sg-nom.
'What$_x$ did you write t_x ?'

If we agree with the Arab grammarians that their *ħurūfu al-ʔistifhāmi* 'particles of interrogation' (to use the Standard Arabic term) should include both the question particles and question words, then how can we account for the syntactic changes in (2b) which show the obligatorily overt movement of the object DP argument to the sentence-initial position, i.e. to [Spec, CP]? The fact is that if we follow their analyses, we cannot account for how and why the question words move to the clause-initial position (i.e. to [Spec, CP]) in modern syntactic analysis. The question particles, however, cannot undergo any morph-syntactic movement, because they are viewed merely as affixes that can be placed clause-initially to form questions. Moreover, many Arab grammarians also make an incorrect generalization when they use in their syntactic analyses the term *ʔadawātu al-ʔistifhām* 'devices of interrogation' instead of "interrogative particles", thus confusing both types i.e. question particles and question words. We argue against their treatment by providing a piece of evidence that the "Standard Arabic word" has traditionally been divided structurally into three morpho-syntactic classes: (i) *ʔismun* 'a noun', (ii) *fiʿlun* 'a verb', and (iii) *ħarfun* 'a particle'. Thus, it is apparent that there is nothing called *ʔadawāt* 'devices'.

2.2. Chomsky's (1957) Analysis

Chomsky's (1957) *Syntactic Structures* is not only regarded as the foundation for generative-transformational grammar, but it is still also in many respects the fundamental basis to the syntactic analysis. Chomsky's departure from the structural paradigm, following the publication of *Syntactic Structures* in (1957), marks the turning point of the generative-transformational paradigm. Chomsky (1957) provided a new generative look at yes-no questions. Chomsky's syntactic analysis of yes-no question-formation is exemplified by (3a-b) in which he derives the interrogative sentences (3b-d) from their corresponding declarative sentence (3a) by the application of optional transformations.

3a. John ate an apple.
b. Did John eat an apple?
c. What did John eat?
d. Who ate an apple?

According to Chomsky's analysis, sentences in (3) have the same deep structure, and therefore the question-formation rules are meaning-preserving. It is, however, observed that Chomsky's hypothesis, which derives interrogatives in (3) from their corresponding declarative counterparts, leads him to positing a single underlying structure, shown in (4), for all sentences in (3).

4 John - C - eat + an + apple (NP – C - V…)

Chomsky indicates that the dashes in (4) denote that the analysis is imposed by T_q (T_q is a transformational rule proposed by Chomsky to account for yes-no questions). Furthermore, Chomsky posits two transformational rules (i.e. optional and obligatory rules) in order to derive the interrogatives in (3b-d); (3a) does not undergo such rules. For Chomsky, yes-no questions can be derived "by means of a transformation T_q that operates on strings…and has the effect of interchanging the first and second segments of these strings" (1957:63). On this basis, Chomsky proposes that there should be an ordering of rules for these transformations to apply correctly, i.e., T_w must apply first to strings to which T_q has already applied. T_q accounts for yes-no questions while T_w covers all *wh*-questions.

Let us now illustrate with examples how the transformational rules T_q and T_w apply in the right ordering, where T_q has to apply first before T_w does. Chomsky applies only an obligatory transformation to (4) to derive (5), using Chomsky's (1957:70) example to illustrate the point.

5. # John # eat + past # an # apple # (⟶ "John ate an apple")

Then Chomsky applies (5) and T_q to (4) in order to derive (6).

6. past – John – eat + an + apple

By introducing the auxiliary *do* (i.e., as the bearer of *past*), Chomsky derives the following interrogative yes-no question. This can be demonstrated in (7).

7. did John eat an apple (Did John eat an apple?)

2.3. The Q-Morpheme: The Katz-Postal Hypothesis (1964)

Katz and Postal (1964) argue against the treatment of questions in Chomsky (1957) which shows that a question and its corresponding declarative have the same sequence of underlying P-marker(s), and yet they differ in meaning. Katz and Postal point out that questions are not genuine counterexamples as they are derived from structures containing Q-morpheme, and go on arguing that "such questions and their corresponding declaratives do not have the same sequence of underlying P-markers" (1964:79). It is thus apparent that the Q-morpheme hypothesis owes its origin to Katz and Postal's (1964) work. In their attempt to resolve some problems in Chomsky's analysis, as well as to differentiate the deep structure of a declarative from that of an interrogative, Katz and Postal (1964) hypothesize the existence of an abstract Q-morpheme in interrogative deep structures, since it triggers subject-auxiliary inversion and the fronting of *wh*-words. It is this Q-morpheme which is paraphrased as: *I request that you answer*. Moreover, such a Q-morpheme is shown to have semantic and syntactic functions; the semantic function explicates and

accounts for the illocutionary force of direct questions, and the syntactic function triggers subject-auxiliary inversion.

2.4. The Q-Morpheme: Baker's (1970) Analysis

Baker's (1970) analysis of English questions aims to re-examine the evidence of Katz and Postal's (1964) proposal which states that English direct questions can be realized as sentences having in deep structures an abstract Q-morpheme. Baker (1970:197) not only argues against Katz and Postal's analysis but also attempts to offer and justify an independent position. Baker (1970:206) revises their Q-morpheme hypothesis and argues that both English direct and indirect questions contain an initial Q-morpheme in the underlying structure. Baker also attempts to account for the difference between declarative sentences and questions by showing that such a Q-morpheme is basic in the deep structure of questions. Baker's (1970) analysis in terms of the Q-morpheme reflects two syntactic functions.

Following arguments proposed in favour of positing the Q-morpheme in the clause-initial position of the deep structures of interrogative sentences in English as advocated in Katz and Postal (1964) and Baker (1970), several other arguments were raised against the Q-assumption as shown in the works of Bresnan (1970; 1972), Wachowicz (1974), Kuno and Robinson (1972), Stockwell *et al*. (1973), Langacker (1974), Culicover (1976), Grimshaw (1990), Malone (1978), Cheng (1991), among other linguists. These linguists have given different accounts of the Q-morpheme and have, in turn, offered a number of alternative proposals in their attempt to account for yes-no constructions.

3.1. Chomsky's (1995) Minimalist Analysis of the Abstract Question Affix in English

A closer look at Chomsky's (1995) minimalist analysis of the abstract question affix Q reveals the way Chomsky departs from the earlier treatment versions of the Q-morpheme hypothesis reviewed in section two; Chomsky's analysis relies crucially on feature checking considerations. In what follows, however, we introduce his (1995) treatment of the underlying question affix Q. Chomsky's minimalist assumptions are based on 'economy principles' which aim to minimize derivations and reduce the burden of grammatical constraints and conditions imposed on the grammars of language; the goal is to make language learning easier and more economical. On the other hand, Chomsky extends his strategy of feature checking to involve the treatment of the abstract question affix Q (= [+wh]), assumed to be present in the underlying structure of an interrogative clause. On this basis, Chomsky (1995:289) proposes that the complementizer C in an interrogative clause of English contains an abstract question affix Q, which has a strong Q-feature. Moreover, Chomsky suggests that the Q-feature is strong in English. The following sentence in (8) illustrates the point, citing Chomsky's (1995: 289) example.

8. $Q[_{IP}$ John gave DP to Mary]

Furthermore, Chomsky argues that the Q-feature is plainly interpretable (i.e. it has some semantic content) and need not be checked if it is not strong. But, in case it is strong, its checking takes place before Spell-Out in order for a derivation to be constructed.

However, his observation that languages vary with regard to the strength of the Q-feature leads Chomsky to further suggest that "the strong Q-feature is satisfied by a feature F_Q"[1], (p. 289). As an instance in support of his argument, Chomsky points out that the abstract affix Q is strong in English and further demonstrates that, while checking features, the Q-feature has to be eliminated "by insertion of F_Q" in its checking domain. Once F_Q enters the checking domain of Q, it erases Q "by Merge or Move, by substitution or adjunction", (p.289). If the Merge operation is overt, the insertion of a full category α must be there in the checking domain of Q. If the option is substitution, α becomes [Spec, CP]. And if it is adjunction, α is an x^0 category. Chomsky asserts that in English the two cases can be illustrated in (9), using his examples.

9a (I wonder) [$_{CP}$ whether Q [he left yet]]
b (I wonder) [$_{CP}$ [$_{C}$ [$_{Q}$ if Q] [he left yet]]

Chomsky indicates that checking domains are established by Merge in (9). In these cases *whether* and *if* remain in their base positions, but satisfy the strong feature of Q. The operations are closely analogous to raising of a *wh*-phrase. As far as raising is concerned, Chomsky (1995:290) derives two interrogative sentences from (8), as shown in (10).

10a did [$_{IP}$ John give a book to Mary]
b (guess) which book [$_{IP}$ John gave to Mary]

It can be noted that Chomsky's minimalist assumptions demonstrate that the strong feature of Q is checked by adjunction in (10a) in which the auxiliary *did* adjoins to Q, thus yielding the interpretation of a yes–no question. Following this, Chomsky suggests that F_Q is interpretable and does not need to be checked. Hence, the raising of F_Q in (10a), to the checking domain of Q, eliminates the strong feature of Q. This means that the raising of the question feature F_Q from the head INFL position to the head complementizer position of CP checks and then erases the strong feature Q hosted in the interrogative complementizer. Once features are licensed, a well-derived yes-no question is produced; the auxiliary verb *did* raises from the head INFL position to the head Comp, thus resulting in a grammatical derivation of the construction. On the other hand, Chomsky argues that once a *wh*-phrase like *which book* and the strong feature of Q in (10) are satisfied by adjunction of INFL alone, then covert movement of the *wh*-feature is not necessary (as it is impossible) by economy conditions. (11) illustrates this.

11. did John give which book to Mary

Chomsky further assumes that if (10) is embedded (where the option I-raises to Q is unavailable) then the *wh*-phrase can be moved overtly to the embedded [Spec, CP], yielding (12) below.

[1] "F_Q is often called the wh-feature" (Chomsky 1995: 289).

12. they remember [which book Q [John gave *t* to Mary]]

Given that the matrix clause is interrogative, its strong Q-feature can be checked by two possible ways: I-raising or *wh*-movement, as demonstrated in (13).

13a do they remember which book John gave to Mary
b (guess) which book [they remember [*t'* Q [John gave *t* to Mary]]]

(13a) illustrates an instance of I-raising (i.e., raising of INFL to Comp) and hence yields a yes-no question (with an embedded indirect question), while (13b) is an instance of *wh*-movement (given that the *wh*-feature is Interpretable in (12) above). Furthermore, Chomsky assumes that if a language has a weak Q-feature, then a structure like that in (8) "will reach PF without essential change"(1995: 291). In such cases, Chomsky argues that the *wh*-feature does not adjoin to Q. On the other hand, Chomsky points out that the strong Q cannot be inserted covertly at the root to yield the following in (14).

14. $Q[DP_{subj}$ will see $DP_{obj}]$

Given (14), Chomsky does not accept that " this is a variant of Q satisfied by F_Q = [v]", to derive a yes-no question in which I(NFL) raises to Q (hosted in the head Comp) in the overt case. He further demonstrates that Q has no phonological properties and hence must be interpreted as a *wh*-question. Still assuming the strength of Q in English and that covert substitution is impossible, Chomsky comes to the conclusion that "the strong feature has to be satisfied by adjunction: the strong feature of Q must be checked by F_Q=[*wh*-]", (p. 293).

However, the remaining question is: what happens when an interrogative structure contains an overt *wh*-phrase that would occur in the subject or object or adjunct position? Chomsky (1995:293f.) illustrates that, in such cases, the *wh*-feature adjoins covertly to Q; this can be illustrated in (15), using his examples (p. 293).

15a $Q[_{IP}$ who will fix the car]
b $Q[_{IP}$ John will fix what]
c $Q[_{IP}$ John will fix the car how (why)]

According to Chomsky, (15a) is interpreted as a *wh*-question, though it has all the overt syntactic properties of IP. (15b) provides the interpretation 'what will John fix?' The last one in (15c) has to be interpreted as 'how (why) will John fix the car?'

3.2. Radford's (1997) Minimalist Analysis of the Question Affix Q

This section presents Radford's (1997) account and points out to what extent his analysis agrees or disagrees with that of Chomsky (1995). According to Radford (1997: 108-111) auxiliary inversion in English questions involves an I-movement operation in which an auxiliary verb raises up from INFL to COMP. Following Chomsky's (1995) assumption that COMP in an interrogative clause is a strong head, a strong head must be filled. Given this, Chomsky proposes that the complementizer C in questions contains an abstract question affix Q. Given the

nature of affixes that have to be attached to suitable lexical items, Radford (1997:108) points out that "Q must be affixed either to an interrogative complementizer like *if* or to an auxiliary…". His clause structure in (16) illustrates Q as an affixal question particle.

16.

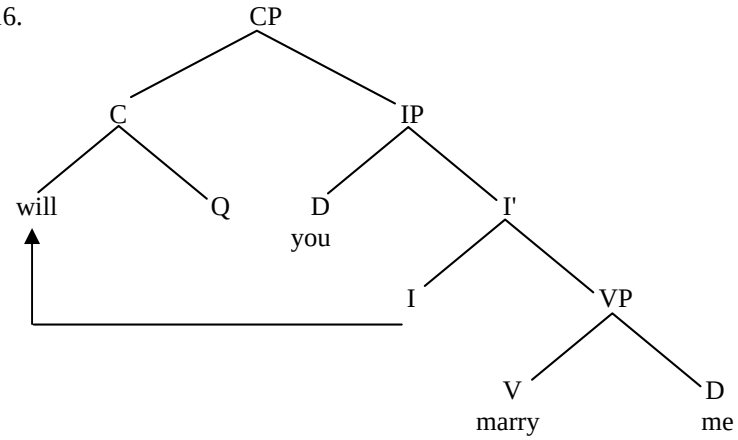

As shown in (16), the movement of the head *will* to *the head* Comp is an essential requirement for the question affix Q to be attached to a suitable lexical item. However, from a cross-linguistic point of view, Radford observes that the analysis of the abstract question affix is not plausible and shows that yes-no questions in Latin were formed in which the question affix + *ne* is used overtly. Moreover, Radford (1997: 109) assumes that "an interrogative COMP is strong and hence can lure an auxiliary from INFL to COMP", leaving unanswered the question of whether a strong interrogative COMP does or does not contain an affixal question particle Q. It can thus be implied that Radford does not assume the presence of an abstract question affix Q in COMP of interrogative clause (here, he disagrees with Chomsky's assumptions).

On the other hand, Radford (1997:109) raises another puzzling area of questions in English where a question formed from a statement does not contain an auxiliary and however requires the use of the (dummy) auxiliary *do*, as shown in (17).

17a They know him.
b Do they know him?

Attempting to resolve this issue, Radford assumes that the interrogative COMP is strong in present-day English, in which it has to be filled, while INFL is weak: it does not have to be filled. It is suggested that the auxiliary *do* is generated in order to fill COMP and further moves from INFL to COMP. In such cases, Chomsky's (1995) suggestion provides evidence that the dummy *do* is only used as a Last Resort: this condition follows from a general economy principle and it is used when there is no way of satisfying certain grammatical requirements, i.e. the necessity to fill a strong interrogative COMP. Furthermore, Radford (1997: 109-111) indicates that once an inverted auxiliary moves from INFL to COMP, it leaves behind a trace

(or as he calls it a silent copy of itself): a constituent which has precisely the same grammatical features as its moved head. The moved constituent is the antecedent of its trace; it is this antecedent which serves to bind its empty category.

4. Question Affix Analysis in Standard Arabic

4.1. Question Affix Analysis in Arabic Minimalist Terms

It should be pointed out that there is no syntactic change in the order of the question structure, while forming yes-no questions in Standard Arabic, except that the two invariant question particles *?a* and *hal* have to be placed sentence-initially; such particles match the meaning of any English auxiliary verb occurring in the interrogative head C (i.e., Comp) of CP; they are also used to head interrogative sentences of yes-no questions.

Following Chomsky's (1995) analysis of the abstract question affix Q, let us examine the overt question particles *?a* and *hal*, heading interrogative clauses in Standard Arabic, on the basis of the minimalist analysis and find out what other possible findings can be obtained, and to what extent minimalism interacts with the Arabic data. Our objective, however, is to introduce the basic minimalist analysis of the question affix Q in English to that of Standard Arabic and show whether this analysis can or cannot be applicable to a language like Standard Arabic.

Furthermore, it should be noted that the interrogative structure of yes-no questions in English is distinguished from that of Standard Arabic in that the former exhibits auxiliary inversion which undergoes syntactic movement, while the latter (Arabic) does not. That is, the English auxiliary demonstrates head-to-head movement (i.e. from INFL to Comp.) which does not exist in Arabic yes-no questions. The question particles in Standard Arabic are merely morphological affixes attached to the clause-initial position of Arabic interrogative yes-no questions. Let us illustrate this in (18).

18a [$_{IP}$?a^{c}tā zayd-un kitāb-an li-hind-in]
give-pst Zaid-nom book-acc-indef to-Hind-gen
'Zaid gave a book to Hind'

b [$_{CP}$ [$_{C}$?a]- [$_{IP}$?a^{c}tā zayd-un kitāb-an li-hind-in]]
Q-prtc. give-pst Zaid-nom book-acc-indef to-hind-gen
'Did Zaid give a book to Hind?'

As (18a) is an instance of a declarative sentence, (18b) is interpreted as a direct yes-no question at Spell-Out, in which the question particle *ʔa* (which is the head) occupies the head C position of CP. A closer look at the difference between (18a) and (18b) reveals that *ʔa* is placed sentence-initially to head questions and that it does not show any syntactic movement. We argue that the question particles in Standard Arabic have one function, i.e., that of showing interrogativity, since they do not undergo any syntactic movement. The difference between the Spell-Out of the interrogative sentence in (18b) and its LF representation is shown in (19).

19. Q[$_{IP}$?a^{c}tā zayd-un kitāb-an li- hind-in]
give-pst Zaid-nom book-acc-indef to-Hind-gen
Q[$_{IP}$ Zaid gave a book to Hind]

Following Chomsky's (1995) minimalist framework, we argue that the complementizer C of interrogative clauses is strong in Standard Arabic and that it underlyingly contains an abstract question affix Q. That is, the head C of CP is filled with an underlying affix Q=([+wh]). Moreover, this abstract Q serves as a device to distinguish the D-structure of an Arabic interrogative from that of its declarative counterpart. If we claim that the Q-feature is strong in Standard Arabic, it follows that such Q is satisfied by "a feature F_Q" (=wh-feature). As yes-no questions in Standard Arabic do not undergo subject-auxiliary inversion, the question that arises is: how does the abstract question affix Q in Standard Arabic get checked? and where? One possibility is to assume that the strong Q feature in Arabic is licensed in its checking domain by "a feature F_Q". Given this, we propose that once F_Q enters into a checking relation with Q, the former (F_Q) eliminates the strong Q feature by the Merge operation, where checking domains are established by Merge in Arabic yes-no questions, as shown in the examples above. In such cases, although the question particle *(ʔa / hal*) remains in its base position, it still satisfies the strong feature of Q.

Furthermore, what happens in (19) above is that the abstract affixal Q is checked by the insertion of the feature F_Q in its checking domain. Once the affixal Q is erased, it disappears. In a later stage of derivation, the overt question particle *ʔa* shows up (or emerges) in the overt syntax. Hence, a yes-no question is formed. This can be shown in (20).

20. [$_{CP}$ [$_C$ ʔa]- [$_{IP}$ ʔa^{c}tā zayd-un kitāb-an li-hind-in]]
Q.prtc give-pst Zaid-nom book-acc-indef to-Hind-gen
'[$_{CP}$ [$_C$ did] [$_{IP}$ Zaid give a book to Hind]]'

What should be pointed out from the preceding analysis is that an operation like I-raising to Q does not exist in the syntactic analysis of the abstract affixal Q of Standard Arabic yes-no questions. This can explain why Arabic need not resort to an operation like Adjunction or Substitution or Move in the course of the derivation of yes-no questions. In such cases, we propose that Standard Arabic resorts to Merge operation, whereby the feature F_Q merges to the checking domain of the strong Q for feature checking. Once the Q-feature is eliminated in the covert syntax, the overt question particle *ʔa* merges to the head C position of CP in the overt syntax (i.e at PF), thus yielding the grammatical derivation of an interrogative yes-no question, as in (20) above. It can thus be apparent that the strong feature of the affix Q in Arabic yes-no questions is satisfied by Merge of F_Q to Q position subject to economy conditions, yet I-raising to Q does not exist in Arabic syntax. However, if we consider the possibility that the strong Q feature and a *wh*-phrase like *ʔayya kitābin* 'which book' are satisfied by adjunction of F_Q to the checking domain of Q alone, as in (21) below, it follows that covert movement of the wh-feature is impossible by economy conditions.

21. [$_{CP}$ [$_C$ ʔa]- [$_{IP}$ ʔa^{c}tā zayd-un ʔayy-a kitāb-in li- hind-in]]
Q.prtc give.pst Zaid.nom which.acc book.gen.indef to.Hind.gen
'Did Zaid give which book to Hind'

(21) can be embedded where the *wh*-phrase *ʔayya kitābin* 'which book' can be moved overtly to the embedded [Spec, CP] if the overt question particle *ʔa* is lexically absent, i.e., it has to disappear (in such cases in English, the option I-raises to Q must be unavailable). This can be demonstrated in (22).

22. yata?akkaru al-tullāb-u [?ayy-a kitāb-in Q[?a^{c}tā
remember-pres. def-students-nom. which-acc book-gen give-pst

zayd-un li- hind-in]]
Zaid-nom to-Hind-gen
'The students remember [which book Q[Zaid gave *t* to Hind]]'

If the matrix clause in (22) is assumed to be interrogative, it follows that checking the strong Q-feature can be done by two logical ways: insertion of F_Q (=wh-feature) to the checking domain of Q or *wh*-raising, as illustrated in (23).

23a. ?a-yata?akkaru al-tullāb-u ?ayy-a kitāb-in
Q.prtc.remember.pres. def.students.nom which.acc book.gen

?a^{c}tā zayd-un li-hind-in
give.pst Zaid.nom to.Hind.gen
'Do the students remember which book Zaid gave to Hind?'

b. (guess) ʔayy-a kitāb-in [yata?akkaru al-tullāb-u [*t'* Q[ʔa^{c}tā
which-acc book-gen remember.pres. def.students give.pst

zayd-un li-hind-in]]]
Zaid.nom to.Hind.gen
'(guess) which book [the students remember [*t'* Q [Zaid gave *t* to Hind]]]'

It can be noted that the preceding analysis of Standard Arabic reveals some interesting observations. For instance, the Q-feature is assumed to be interpretable (i.e., it has some semantic content since it distinguishes interrogative clauses from their declarative counterparts at LF, i.e., in the Deep Structure). Moreover, the question particles (*ʔa* and *hal*) are shown to be merely morphological affixes attached to the sentence-initial positions to show interrogativity. Unlike the phenomenon of I-raising to Q position (i.e., raising of INFL to Comp) in English, Standard Arabic follows a different strategy when deriving yes-no questions, i.e., the morphological affixes *ʔa* and *hal* head interrogative sentences; this entails that they never undergo any syntactic movement. Further, Standard Arabic resorts to the operation of Merge when deriving yes-no questions, because, unlike English, it lacks DO-support; the question particle (i.e., *ʔa or hal)* has to merge with another constituent in the clause-peripheral position (that constituent can be a verb, a demonstrative, a pronominal…etc).

The preceding analysis of Standard Arabic and English shows that under standard assumptions yes-no questions and *wh*- questions have in common the feature [+Q] which marks them as questions and sets them off from declarative and other types of clauses. *Wh*-questions have the additional feature [+wh] that

distinguishes them from yes-no questions. Hence, it is the feature [+Q] that translates as the "question formation operator" forming the set of propositions denoted by the questions.

4.2. Yes-No Questions in Standard Arabic

In his investigation of a sample of 79 languages, Ultan (1969) indicates that the question particles are the most widespread technique for marking yes-no questions in the languages of the world. What comes next in his analysis of the question particles is verb movement/inversion which is essentially found among Indo-European languages.

Standard Arabic, on the other hand, exhibits yes-no questions which are introduced by the two invariant interrogative particles *ʔa* and *hal*, which have to be placed at the beginning of the interrogative sentence. These two invariant particles, which never inflect for tense and Case, can be followed by either a "nominal" (i.e. verbless) or verbal interrogative sentence. In what follows, however, we show how yes-no questions appear in both "nominal" and verbal sentences.

4.2.1. Yes-No Questions in Nominal Sentences

By nominal sentences we mean the use of yes-no questions in verbless interrogative predicates. The following examples in (24) demonstrate how *ʔa* and *hal* can be cliticized or prefixed onto demonstratives, nouns and pronominals.

24a. ʔa – hāʔā sadiq-u-ka ?
Q.prtc.this.m.sg. friend-nom-your
'Is this your friend?'

b. ʔa - ʔab – ū – ka fi al – dār – i ?
Q.prtc. father-nom.your in def-house-loc.
'Is your father in the house?

c. ʔa – hiya tālib – at – un ʔakiyy – at – un ?
Q.prtc.she student.f.sg.nom.indef. brilliant-f.sg.nom.indef.
'Is she a brilliant student?'

d. ʔa – mā ʔab – ū – ka fi al – dār – i ?
Q.prtc.neg. father-nom.your in def-house-loc.
'Is your father not in the house?

The expected answer in (24a-c) is 'yes', if affirmation is required, and 'no', if negation is requested. But the situation is reversed in (24d) where the answer 'yes' shows negation while 'no' denotes affirmation. Hence, we can say that *ʔa* is used to inquire about the content of both the affirmative and negative interrogatives in which the answer can be 'yes' or 'no'. On the other hand, *hal* is used only in affirmative questions and demands either 'yes' or 'no' as an answer, depending upon the situation. Let us illustrate this in (25).

25a. hal tullāb – u – ka fi al-fasl-I ?
Q.prtc. students-m.pl-nom.your in def-classroom-loc.
'Are your students in the classroom?'

b. *hal laysa tullāb – u – ka fi al-fasl – i ?
Q.prtc. neg. students.m.pl.nom.your in def-classroom.loc.

c. hal zayd-un tālib – un fi hā?ā al-qism-i ?
Q.prtc.Zaid-nom. student.m.sg.nom.your in this. def.department.loc.
'Is Zaid a student in this department?

d. hal huwa muhandis - un ?
Q.prtc. he engineer-nom.indef.
'Is he an engineer?'

e. *hal mā zayd-un muhandis – un ?
Q.prtc. neg. Zaid-nom. engineer-nom.indef.

We observe that the ill-formedness of (25b) and (25e) is due to the incorrect insertion of the negative elements *laysa* and *mā* (both meaning 'not') in a question containing the question particle *hal*. It is thus apparent that there is a selectional restriction with regard to *hal* in such constructions. Given that, we assume the following syntactic representations for yes-no questions in nominal sentences in Standard Arabic. This is demonstrated in (26).

26a. $[_{CP}\ [_{C}$?a] $[_{NegP}\ [_{Neg}$ NEG] $[_{TP}$ … DP (DP) (PP) (AP)]]] ?[2]
b. $[_{CP}\ [_{C}$ hal] $[_{TP}$ ... DP (DP) (PP) (AP)]]] ?

The representation in (26) shows that both the question particles *ʔa* and *hal* occur sentence-initially and are followed by DP which should be followed, at least, by one of the following phrasal categories: AP or PP or DP, as shown in (25) and (26) above. The following example in (27) clarifies this.

27. $[_{CP}\ [_{C'}$ ʔa] $[_{DP}$ sayyārat-u-ka] $[_{AP}$ al-žadid- at-u] $[_{PP}$ fi al-masna^{c}-i]]?
Q.prtc. car-f.sg.nom.your def-new-f.sg.nom. in def-factory-loc.
'Is your new car in the factory?'

However, there are certain cases in Standard Arabic in which the predicate clause must precede obligatorily its nominal clause; one of which is when the predicate is a prepositional phrase and the nominal clause is indefinite. (28) illustrates the point.

28. $[_{CP}\ [_{C}$?a]- $[_{PP}$ fi al-ħužrat - i] $[_{DP}$ walad-un]]?
Q.prtc. in def-room-loc boy-nom-indef.
'Is a boy in the room?'

The reason why the prepositional phrase in (28) occurs before DP is due to the indefiniteness of the latter (i.e. DP). This means that the word order given in (28) is dictated by the obligatory presence of a PP followed by an indefinite noun.

4.2.2. Yes-No Questions in Verbal Sentences (VSO order)

The question particles *ʔa* (which we view as a bound interrogative morpheme) and *hal* (as a free interrogative morpheme) have to appear in the initial

[2] Negation occurs only with *ʔa*, not with *hal*.

position of the verbal sentence. As they are used in such verbal constructions, they are expected to reflect agreement with the following verbs and their subject DPs but they never show that. That is, they do not reflect any grammatical agreement in terms of the three phi-features (i.e., person, gender and number). In addition, they do not inflect for tense or Case. Let us demonstrate the occurrence of *ʔa* and *hal* before VSO order, which is the normal order of interrogative structures in Standard Arabic. This can be shown in (29).

29a. ʔa - ᶜāda al – rassūl – u ?
Q-prtc.return.pst.m.sg. def-messenger-m.sg-nom.
'Did the messenger return?'

b. ʔa – mā ᶜāda al – russul – u ?
Q.prt.neg.(past) return-pst.m.sg. def-messengers-m.pl.nom.
'Did the messengers not return?'

c. halᶜāda al – rassūl – u ?
Q.prtc. return-pst-m.sg. def-messenger-m.sg-nom.
'Did the messenger return?'

d. hal ᶜāda al – russul – u ?
Q.prtc. return-pst-m.sg. def-messengers-m.pl-nom.
'Did the messengers return?'

e. ʔa – ħadara zayd-un al – muʔtamar – a ?
Q.prtc. attend-pst-m.sg. Zaid-nom. def-conference -acc.
'Did Zaid attend the conference?'

f. ʔa - mā ħadara zayd-un wa xālid-un al-muʔtamar-a?
Q.prtc.neg.attend.pst. Zaid.nom. and Khalid.nom. def.conference.acc.
'Did Zaid and Khalid not attend the conference?'

g. hal katab – at al – bint – u šiᶜr – an ?
Q.prtc. write-pst-f.sg. def. girl-sg.nom. poetry-acc-indef.
'Did the girl write poetry?'

h. hal katab – at al – banāt – u šiᶜr – an ?
Q.prtc. write-pst-f.sg. def. girl-f.pl.nom. poetry-acc-indef.
'Did the girls write poetry?'

All the questions in (29) demand a yes-no answer. It can, however, be noted in (29) that the two question particles *ʔa* and *hal* have nothing to do with agreement inflection shown on the verbs and their subject DPs. It is thus apparent that Standard Arabic uses these two interrogative particles as a technique for marking interrogativity, in general, and yes-no questions, in particular, as well as for distinguishing the interrogative sentence from its declarative counterpart. Given (29), we propose the following syntactic representation in (30) for yes-no questions in verbal sentences in Standard Arabic.

30a. [VP + DP...] ⇒ [?a/hal + (neg) + VP + DP ...?][3]
declarative ⇒ interrogative
b [$_{CP}$ [$_{C}$] [$_{NegP}$ [$_{Neg}$ (neg.) [$_{TP}$ [$_{T}$] [$_{VP}$ subject [$_{V}$] ….?]]]]]

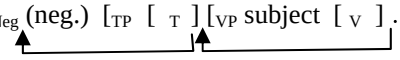

The first part of (30a) illustrates a verbal declarative clause, while the second one demonstrates its verbal interrogative counterpart which in turn spells out the sequence of the ordering of both the question particle and the negative morpheme. (30b), however, explains the V-movement. The verb raises overtly first to T where the [V+T] complex is created then this complex [V+T] moves covertly to the Neg head position. The next sub-section will explain why the subject DP moves only at LF for feature checking (thus obeying the principle of Procrastination). Besides, (30) shows that the question particle in Standard Arabic (unlike in English) is merely an affix attached to any constituent and that it has nothing to do with syntactic movement and agreement inflection, unlike in the case of English auxiliary verb inversion in direct questions. This in turn supports our preceding proposal which suggests that in such cases Standard Arabic resorts to the Merge operation in order to satisfy the 'economy principle'.

4. 3. A Minimalist Proposal Postulating *ʔa* and *hal* in the Head C of CP

Given the preceding analyses of yes-no questions, the logical questions that arise here are: (i) How can we account syntactically for the question particles (*ʔa* and *hal*) in Standard Arabic? (ii) Where should such invariant question particles appear in the clause structure of Standard Arabic questions, since they do not undergo any overt or even covert syntactic raising? Given that languages vary with respect to the strength of the Q-feature, our preceding argument assumes that the Q-feature in Standard Arabic interrogative structures is strong (i.e., it has some semantic content), and that it is satisfied by "a feature F_Q" (following Chomsky's (1995:289) analysis). The questions that arise here are: (i) How can the strong Q-feature be checked in the minimalist syntax of Standard Arabic?, (ii) Why is it satisfied by the Merge operation rather than by Move or Adjunction? We assume that at the time of feature checking, the strong Q of Standard Arabic must be eliminated by insertion of F_Q (=wh-feature) in its checking domain. This means that F_Q enters the checking domain of Q in order to erase the latter by Merge (but not by Move or Adjunction); as the Merge operation is overt in Standard Arabic, a full category α has to be inserted in the checking domain of Q. The reason why the strong Q of Standard Arabic does not undergo Move or Adjunction can be explained in terms of the lack of auxiliary inversion in Standard Arabic. Adjunction demands that I raises to Q for feature checking- a process which is not found in Standard Arabic. This implies that as F_Q does not undergo raising to the checking domain of Q, Standard Arabic, rather, follows a different operation, whereby the feature F_Q merges to the checking domain of the strong Q for feature checking; the insertion of F_Q (=wh-feature) to the checking domain of Q licenses its features. In other words,

[3] The question particle *ʔa* (but not *hal*) is only used with negation.

the Merge operation eliminates the strong feature of Q and in turn renders the structure fully interpretable - since all features are checked in the course of derivation. As the Merge operation is satisfied by economy conditions, the given derivation is said to converge. On the basis of this line of argument, we propose that both the question particles *ʔa* and *hal* are base-generated in the head C position of CP due to the following morpho-syntactic reasons:[4]

(i) *ʔa* and *hal* do not undergo any syntactic movement that forces them to raise overtly at PF (or even at LF).
(ii) They cannot be placed in any head position other than the head C, assuming that specifiers occur uniformly to the left in Standard Arabic.
(iii) They are merely proclitics that must occur obligatorily sentence-initially, i.e., they are affixal.
(iv) They differ from the other Standard Arabic question words in that the former (*ʔa* and *hal*) cannot stand for any argument or non-argument (i.e., DP, AP, PP), whereas the latter do.
(v) They cannot be placed in [Spec, CP] because it is reserved for question words

[4] Eid (1992:107-43) argues that almost all modern Arabic dialects use the pronouns as a question marking device and suggests that C includes the question marker Q (+ wh) which assigns a question interpretation to the structure at LF. Benmamoun (1989), however, assumes that Comp position of CP is occupied by the question particles, such as *ʔa* of Standard Arabic, as Eid (ibid) indicates. On the other hand, Wahba (1984) generates the question pronoun in C position in her analysis of wh-constructions in Egyptian Colloquial Arabic. Moreover, Bahloul's (1993: 224-5) claim that *hal* is a question word is insufficiently justified. We always argue that *hal* is only a question particle, not a question word. Bahloul goes on to treat *hal* in the same way as the question word *limāʔā* 'why' and argues that both of them originate in the Spec position of CP. It is apparent that Bahloul mixes up the distribution of the syntactic position and function of the question particle *hal* and the interrogative word *limāʔā* 'why'. What makes him do this is that he attempts to apply Rizzi's (1990) analysis of French on Arabic, in which Rizzi indicates that there is a contrast existing between the French pourquoi 'why' and other *wh*-phrases; where *pourquoi* only occurs sentence-initially. Bahloul's (1993: 224) tree-diagram for the Arabic question types under consideration is given below in (i).

(i)

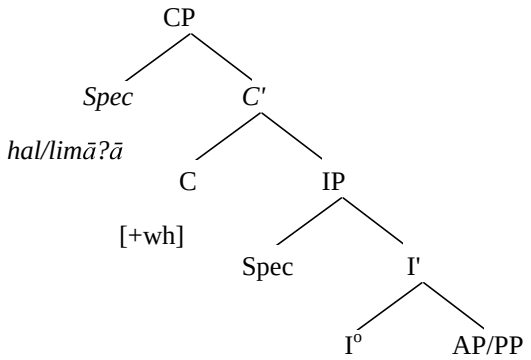

It can be observed that the preceding analyses focused only on Arabic dialects. Our analysis, however, focuses on Standard Arabic and aims to provide a formal treatment of question affix analysis in Standard Arabic based on Chomsky's minimalist framework.

in Standard Arabic, and a head cannot move to the Spec position of CP, since otherwise it is a violation of the Head-to-Head Movement requirement.

(vi) The head C of CP is the right position for the representation of an interrogative sentence in a tree-diagram, since CP is higher than TP, as illustrated in (31).

31a. ?a / hal xaraža zayd-un min al-bayt – i ?
Q.prtc. get out-pst.m.sg. Zaid-nom. from def.house-loc.
'Did Zaid get out of the house?'

b.

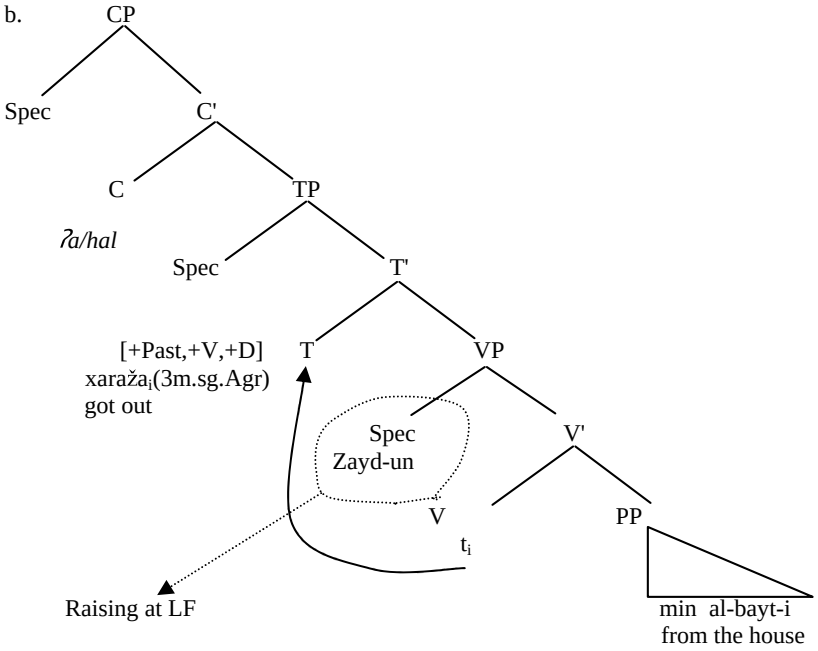

It can be shown in (31b) that the verb raises overtly to the checking domain of the head position of T (i.e., Tense) in order to check the categorial feature [+V] of the tense, since the only legitimate candidate to check the tense feature is another head, namely the verb whose overt movement to the head T forms the complex [V + T] (cf. Fakih 1999:125ff.). Once the features are raised and checked, they get eliminated in the course of derivation, given the minimalist analyses of Chomsky (1995; 1998; 1999; 2000; 2001), Lasnik (1999), Ouhalla (1999), Benmamoun (1999; 2000) and Fakih (1999; 2006; 2007a; 2007b; 2008). While feature checking, the uninterpretable inflectional features enter into agreement relation with interpretable inflectional features. What happens in (31) is that the Φ-features of T are uninterpretable and agree with the interpretable Φ-features of a nominal, thus producing noun-verb agreement in the course of derivation, following Chomsky's (2000:2-3) minimalist analysis. The agreement relation is said to remove the uninterpretable features from the "narrow syntax", a process that makes derivations

converge at the LF component. Having dispensed with Agr (agreement) altogether, we assume, following Chomsky's (2000:3) minimalist analysis, that the checking operation "Agree" does hold between uninterpretable inflectional features and interpretable ones; it is under "Agree" that both types of features (uninterpretable and interpretable) in (31) above get deleted in the course of derivation. On the other hand, we assume that the failure of the subject DP in (31) to move overtly to [Spec, TP] for feature checking can be attributed to its weak D-feature, which makes its raising impossible in overt syntax. Hence, we assume that the subject DP can only move at LF for feature checking, thus obeying the principle of Procrastination that prefers delaying movement until LF.

Given the preceding analysis, which is also represented in the clause structure in (31), a conclusion can be arrived at stressing that the Arabic question particles never show any overt or even covert raising due to the reason that they are base-generated in the head C position of CP.

5. Conclusion

The study has explored the interaction between Chomsky's minimalist analysis of question affix in English and that of Standard Arabic. The application of Chomsky's minimalist framework to the Arabic data has revealed interesting findings. It has pointed out that there are major differences and minor similarities in the question affixal Q analysis involved in the derivation of yes-no questions in English and Standard Arabic in terms of feature strength, feature checking, I-raising to Q (i.e., raising of the head INFL to the head Comp), among other morpho-syntactic properties. It has shown that in the course of feature checking English resorts to the Adjunction operation because it has auxiliary inversion which motivates I-raising to Q for feature licensing requirements due to the feature strength of the head INFL (that hosts an auxiliary verb as a head). In other words, the auxiliary verb adjoins to the head Comp in order to check the strong Q feature (hosted in the interrogative Comp), thus yielding the interpretation of a yes-no question in English.

Furthermore, it should be noted that the interrogative structure of yes-no questions in English is distinguished from that of Standard Arabic in that the former exhibits auxiliary inversion which undergoes syntactic movement, while the latter (Arabic) does not. That is, the English auxiliary demonstrates head-to-head movement (from INFL to Comp.) which does not exist in Arabic yes-no questions. The question particles in Standard Arabic are merely morphological affixes attached to the clause-initial position of Arabic interrogative yes-no questions.

Following Chomsky's (1995) minimalist framework, we have argued that the complementizer C of interrogative clauses is strong in Standard Arabic and that it underlyingly contains an abstract question affix Q which serves as a device to distinguish the D-structure of an Arabic interrogative from that of its declarative counterpart. Furthermore, we have proposed that the question particles *?a* and *hal* (which match the meaning of any English auxiliary verb occurring in the interrogative head C of CP) are base-generated in the head C position of CP, since they never undergo any morph-syntactic raising, i.e., I-raising to Q, as the case in English. Given feature checking considerations, we have argued that Standard Arabic resorts to the Merge operation in the course of licensing features of a derived

yes-no question for the following reasons: (i) I-raising to Q (which involves auxiliary inversion from the head INFL to the head Comp position) does not exist in Standard Arabic, (ii) The Arabic question particles have one function, i.e., that of showing interrogativity because they are merely morphological affixes placed sentence-initially to form yes-no questions, and (iii) Since these question particles are not part of the verb form and do not stand for any DP or PP or AP argument, they do not undergo any morpho-syntactic movement.

What should be pointed out from the preceding analysis is that an operation like I-raising to Q does not exist in the syntactic analysis of the question affix of yes-no questions in Standard Arabic. This can explain why Standard Arabic need not resort to an operation like Adjunction or Substitution or Move in the course of the derivation of yes-no questions.

References

Bahloul, M. 1993. "The copula in Modern Standard Arabic", in Eid, M. and Holes, C. (eds.), *Perspectives on Arabic Linguistics V*, 209-230. Amsterdam: John Benjamins.

Baker, C. L. 1970. "Notes on the description of English questions: The role of an abstract Q-morpheme", *Foundations of Language*, 6, 197-219.

Benmamoun, E. 1989. "Negation, minimality, and inflectional morphology", Ms. University of Illinois.

Benmamoun, E. 1999. "Arabic morphology: The central role of the imperfective". *Lingua*, 108, 175-201.

Benmamoun, E. 2000. *The Feature Structure of Functional Categories: A Comparative Study of Arabic Dialects*. Oxford: Oxford University Press.

Bresnan, W. 1970. "On complementizers: Toward a syntactic theory of complement types", *Foundations of Language*, 6,297-321.

Bresnan, W. 1972. *Theory of Complementation in English Syntax*. Ph.D. dissertation, MIT. [Published (1979), New York: Garland.]

Cheng, L. L. S. 1991. *On the Typology of Wh-Questions*. Ph.D. dissertation, MIT.

Chomsky, N. 1957. *Syntactic Structures*. The Hague: Mouton.

Chomsky, N. 1991. "The theory of principles and parameters ", in Chomsky, N. 1995. (ed.), *The Minimalist Program*. 13-129. Cambridge, MA.: The MIT Press.

Chomsky, N. 1995. "Bare phrase structure", in Webelhuth, G. (ed.), *Government and Binding Theory and the Minimalist Program*, 383-420. Oxford: Basil Blackwell.

Chomsky, N.1995. *The Minimalist Program*. Cambridge, MA.: The MIT Press.

Chomsky, N. 1998, 2000. "Minimalist inquiries: The framework", Preliminary version in *MIT Working Papers in Linguistics* no. 15. Published in Martin, R., Michaels, D. and Uriagereka, J. (eds.), *Step by Step: Essays on Minimalist Syntax in Honor of Howard Lasnik*, Cambridge, MA.: MIT Press.

Chomsky, N.1999."Derivation by phases", Ms. Cambridge, MA.: MIT.

Chomsky, N. 2001. "Beyond explanatory adequacy", Ms., Cambridge, MA.: MIT.

Culicover, P.W. 1976. *Syntax*. New York: Academic Press.

Eid, M. 1992. "Pronouns, questions, and agreement", in Broselow, E., Eid, M. and McCarthy, J. (eds.) *Perspectives on Arabic Linguistics IV*, 107-143. Amsterdam: John Benjamins.

Fakih, A. 2006. "Case, agreement and *wh*-movement in Verbal constructions in Standard Arabic: a minimalist perspective" published in *The University Researcher Journal*, University of Ibb, Yemen, Issue No. 13, pp.1-16.

Fakih, A. 2007a. "*Wh*- and multiple *wh*- questions in Standard Arabic, English, and the Slavic languages and LF-representation" published in *The University Researcher Journal*, University of Ibb, Yemen. Issue No. 13, pp. 1-28

Fakih, A. 2007b. “Licensing: movement and feature checking in Standard Arabic and minimalism”, published in the *Journal of King Saud University*, Saudi Arabia, Volume 19, pp. 37-54.

Fakih, A. 2008. “The Null *pro* Subject in Early Modern English and Standard Arabic”, published in *The University Researcher Journal*, University of Ibb, Yemen, Issue No. 19, pp.1-31.

Fakih, A. 1999. *Some Aspects of Agreement in Arabic and English Morphosyntax*. Unpublished M.Phil. dissertation, University of Delhi.

Grimshaw, J. 1990. *Argument Structure*. Cambridge: Cambridge, MA.: The MIT Press.

Ibn Aqil, B.A. 1298 [Reprinted 1964]. *Sharh Ibn Aqil ala Al-fiyyati Ibn Malik* [Ibn Aqil's Explanation to Ibn Malik's A-Rime] . Vol.II. Beirut: Daar Al-Fikr.

Ibn Hisham, A. 1211. *Qatr Al-Nada wa Ballu Al-Sada* [Dewdrops]. Beirut: Al-Maktaba Al-ᶜasriyya.

Ibn Malik 1203. [Reprinted 1986]. *Awdah Al-Masaalik* [The Clearest Ways]. Vol. II. Beirut: Daar Ihiya Al-Turaath Al-ᶜarabi.

Katz, J.J. and Postal, P.M. 1964. *An Integrated Theory of Linguistic Description.* Cambridge, MA.: The MIT Press.

Kuno, S. and Robinson, J.J. 1972. "Multiple wh questions", *Linguistic Inquiry*, 3, 463-487.

Langacker, R.W. 1974. "The question of Q", *Foundations of Language*, 11, 1-37.

Lasnik, H. 1999. *Minimalist Analysis*. Oxford: Blackwell.

Lasnik, H. 1999. "On feature strength: Three Minimalist approaches to overt movement", *Linguistic Inquiry*, 30, 197-217.

Malone, J.L. 1967. " A Transformational re-examination of English questions", *Language*, 43, 686-702.

Ouhalla, J. 1994,1999. *Introducing Transformational Grammar: From Principles and Parameters to Minimalism*, 1st and 2nd editions, Oxford: Oxford University Press.

Radford, A. 1997. *Syntax: A Minimalist Introduction*. Cambridge: Cambridge University Press.

Rizzi, L. 1990. *Relativized Minimality*. Cambridge, MA.: MIT Press.

Sibawayh. 768 [Reprinted 1973]. *Al-Kitāb* [The Book], Part II . Cairo: Bulaq Press.

Stockwell, R.P., Schachter, P. and Partee, B. 1973. *The Major Syntactic Structures of English*. New York: Holt, Rinhart, and Winston, Inc.

Ultan, R. 1969. "Some general characteristics of interrogative systems", *Stanford University Working Papers on Language Universals*, 1, 41-63.

Wachowicz, K.A.1974. "Against the universality of a single wh-question movement", *Foundations of Language*, 11, 155-166.

Wahba, W.A. 1984. *Wh-Constructions in Egyptian Arabic*. Unpublished Ph.D. dissertation, Urbana-Champaign: University of Illinois.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.